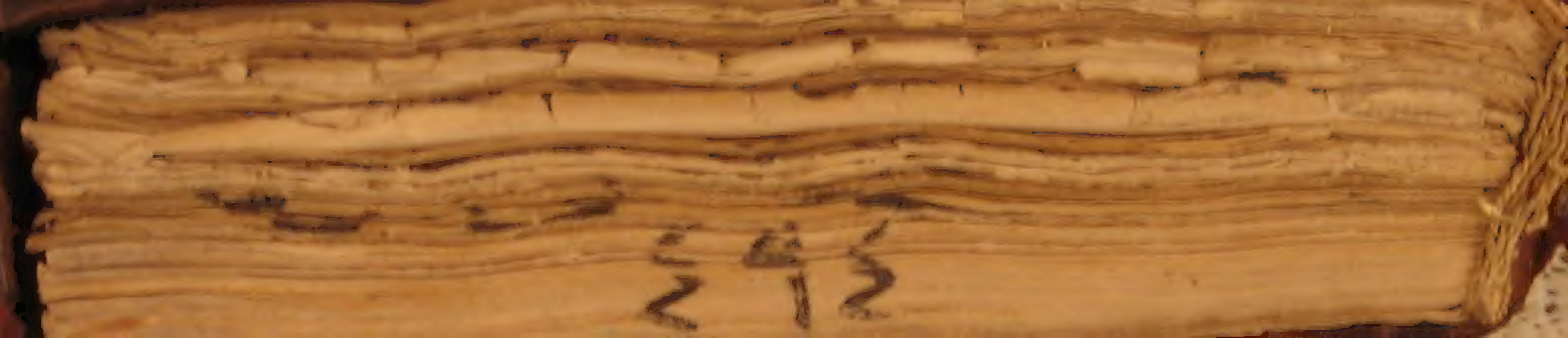




LIBRARY  
494  
17









صلى على  
عليه السلام

٥٠٠  
٢٠٠  
٢٠٠  
١٠٠  
١٠٠  
١٠٠  
١٠٠  
١٠٠  
١٠٠  
١٠٠





٢٩٤







بيان واما بعد رابع اجراء الجري الاسماء على انه قد ذكر للادباء ان فاعلا صفة اذا كان  
في غير ذوي العقول يجمع على فواعل الثلاثة احراف جازت نوادر وهي فارسي و  
فارسي ومالك وهو اك ونكس نو اكس فانها للعقلاء وجمعت هذا الجمع الالف  
في الموضعين بمعنى من كان في جرد طينة وحاتم فضة واخرا الاصل رعاية للشيخ  
وقوع المصدر على القليل والكثير اتفق بكلمة نظام العالم على وقع ما اقتضت الحال لا تقا  
الاصطلاح الحكيم على الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والبد  
نسبية والنظام في الال ما يتكلم به الدولة والمراد منها ما ينظم به امر العالم والواقع  
من الموافقة يقال صلوة وفتح عيا لاري لها لبي قد كن يتهم لافضل في الحال هو الام  
والشأن والحاضر في الزمان والام في غنى الاضافة او عوض عن المضاف اليه  
على اقله الراي في هذه الجملة اعني اتفق بكلمة اما استيناف جوابي سؤاله تعالى  
الكلام ان كان في قديم المضافات في المعنى وتجدد الجواب انه اتفق نظام العالم  
وكذلك الاتفاق لا يقتضي الهم صديق المعنى ودقائق البيان لا يخفى او بدله  
المضاف به الاستمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم القطع  
كما ان شاء الله تعالى في كمال العطف على الاول كونها كالمفصل بما قبلها ففصلت فصل  
في السؤال وعنه ان في كمال الاضافة بينهما فكانه الاحتياج الى العطف لا يقتضي المعنا  
المقتضية الى الربط لكن تجد في هذا اليوم كمنه كذا في او اخر احد المتعلقات الفعلية  
ان السهل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف باحراف هذا ويجوز ان  
يحل الجملة المذكورة صلا بعد صلة وترك العطف لبيان شي بالتبعية كماله بالمقطع اعني  
كذلك في الامم في نحو ذاعليه بالاستقلال واورد في اخره في قوله الانام في طريق الانام  
والاضافة الايراد الاذخالي يقال اورده فورد اي ادخله فدخل في القاموس في  
الاشرف على الماء سواء دخل او لم يدخل واذا في قوله كذا في المعنى في كمال الاضافة  
واقعا

هذا هو المعنى في قوله  
فواعل الثلاثة احراف جازت  
نوادر وهي فارسي و  
فارسي ومالك وهو اك  
ونكس نو اكس فانها  
للعقلاء وجمعت هذا  
الجمع الالف في  
الموضعين بمعنى من  
كان في جرد طينة  
وحاتم فضة واخرا  
الاص ل رعاية للشيخ  
وقوع المصدر على  
القليل والكثير اتفق  
بكلمة نظام العالم  
على وقع ما اقتضت  
الحال لا تقا  
الاصطلاح الحكيم  
على الاشياء على ما  
هي عليه في نفس الامر  
والعمل على وفق  
الصواب والبد  
نسبية والنظام في  
الال ما يتكلم به  
الدولة والمراد  
منها ما ينظم به  
امر العالم والواقع  
من الموافقة يقال  
صلوة وفتح عيا لاري  
لها لبي قد كن يتهم  
لافضل في الحال هو  
الام  
والشأن والحاضر في  
الزمان والام في غنى  
الاضافة او عوض  
عن المضاف اليه  
على اقله الراي في  
هذه الجملة اعني  
اتفق بكلمة اما  
استيناف جوابي  
سؤاله تعالى  
الكلام ان كان في  
قديم المضافات في  
المعنى وتجدد  
الجواب انه اتفق  
نظام العالم  
وكذلك الاتفاق لا  
يقتضي الهم  
صديق المعنى  
ودقائق البيان  
لا يخفى او بدله  
المضاف به  
الاستمال على ما  
جوزه بعض النحاة  
ولا يلزم كون  
الجملة الاولى في  
حكم القطع  
كما ان شاء الله  
تعالى في كمال  
العطف على الاول  
كونها كالمفصل  
بما قبلها  
ففصلت فصل  
في السؤال  
وعنه ان في كمال  
الاضافة  
بينهما فكانه  
الاحتياج الى  
العطف لا يقتضي  
المعنا  
المقتضية الى  
الربط لكن تجد  
في هذا اليوم  
كمنه كذا في  
او اخر احد  
المتعلقات  
الفعلية  
ان السهل عند  
اجتماع التوابع  
تقديم البدل  
على العطف  
باحراف هذا  
ويجوز ان  
يحل الجملة  
المذكورة  
صلا بعد صلة  
وترك العطف  
لبيان شي  
بالتبعية  
كماله بالمقطع  
اعني  
كذلك في  
الامم في نحو  
ذاعليه  
بالاستقلال  
واورد في  
اخره في قوله  
الانام في  
طريق الانام  
والاضافة  
الايراد  
الاذخالي  
يقال اورده  
فورد اي  
ادخله  
فدخل في  
القاموس  
في  
الاشرف  
على الماء  
سواء دخل  
او لم يدخل  
واذا في قوله  
كذا في  
المعنى في  
كمال  
الاضافة  
واقعا

اجتماع الالف مع اخصم في معان كثيرة من القرآن المجيد مع اطلاق تقديم  
على الثاني بغيرها فلا نسب لظن القوان ما نقله الامام الرازي عن العقلاء من ان  
الاف مبالغة في رتبة خصوصية وفي دفع المكي وهو ان الالف قد ذكر في قوله  
ليكون اسم واسم والفرق في رتبة هي الجماعة والانام اسم يجمع بين الناس  
الاف ن و اضافة الطاق الى الانام من قبيل اضافة المشبه الى المشبه كما في  
الماء او لامية تشبها باللفظ المشتمل على الطريق والصلوة على نبينا محمد النبي  
بمعنى الفاعل من البناء وهو المضاف يقال بناء وانا وبناء اي اخبر وجهه  
كعلماء كذا في قوله يا فاطم النبأ الكوسل ويجمع ايضا على ابناءه وشقيقه بنو علي  
وزن يتبع كذا ذكره الجوهري وبنو اي بنو علي بنو سيبويه واقضاء القاعدة او  
بمعنى المفعول من النبوة وهو ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه قوله بنو  
فلان اذا ارتفع وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان للنبيه لا  
صفه له لتعريفهم بان العلم ينفع ولا ينفع به وما ذكره صاحب الكفا في سورة  
المائدة في قوله توذكم الله ربكم من ان يحزن في حكم الاشارة الى اسم الله صفة  
لاسم الماشرك او عطف بيان به ربكم خبر الما يجمع بناء على ما قبله بالمعنى بالانام  
كما مستحق بالعبادة والافتح زعت اسم الاشارة الى ليس مؤخر بالانام وما ليس  
ما اخرج النحاة على بطلانه وقد طرحه سواي في ما شاع كل من الامم في مفسرنا ايضا  
فخرج في اوائل الكفا بان هذا الاسم لا يوصف به ولا يستلزم به كذا في علمية ثم  
البدلية وان جازوه في قوله توذكم ربكم عبده زكوا كذا في الاظهر ان  
المعنى الاصلي ايضا في الصفة ان تقوى وتقي النسبة بنو والبدلية مستند عن علم  
صريح بنوع صفة محمد النبي والافتح علم عطف البيان كما هو لائق في النبوة  
بالعج المهم او في قوله بنو الماء ينسج باحراف في عني المضاف بنو عاي

هذا هو المعنى في قوله  
فواعل الثلاثة احراف جازت  
نوادر وهي فارسي و  
فارسي ومالك وهو اك  
ونكس نو اكس فانها  
للعقلاء وجمعت هذا  
الجمع الالف في  
الموضعين بمعنى من  
كان في جرد طينة  
وحاتم فضة واخرا  
الاص ل رعاية للشيخ  
وقوع المصدر على  
القليل والكثير اتفق  
بكلمة نظام العالم  
على وقع ما اقتضت  
الحال لا تقا  
الاصطلاح الحكيم  
على الاشياء على ما  
هي عليه في نفس الامر  
والعمل على وفق  
الصواب والبد  
نسبية والنظام في  
الال ما يتكلم به  
الدولة والمراد  
منها ما ينظم به  
امر العالم والواقع  
من الموافقة يقال  
صلوة وفتح عيا لاري  
لها لبي قد كن يتهم  
لافضل في الحال هو  
الام  
والشأن والحاضر في  
الزمان والام في غنى  
الاضافة او عوض  
عن المضاف اليه  
على اقله الراي في  
هذه الجملة اعني  
اتفق بكلمة اما  
استيناف جوابي  
سؤاله تعالى  
الكلام ان كان في  
قديم المضافات في  
المعنى وتجدد  
الجواب انه اتفق  
نظام العالم  
وكذلك الاتفاق لا  
يقتضي الهم  
صديق المعنى  
ودقائق البيان  
لا يخفى او بدله  
المضاف به  
الاستمال على ما  
جوزه بعض النحاة  
ولا يلزم كون  
الجملة الاولى في  
حكم القطع  
كما ان شاء الله  
تعالى في كمال  
العطف على الاول  
كونها كالمفصل  
بما قبلها  
ففصلت فصل  
في السؤال  
وعنه ان في كمال  
الاضافة  
بينهما فكانه  
الاحتياج الى  
العطف لا يقتضي  
المعنا  
المقتضية الى  
الربط لكن تجد  
في هذا اليوم  
كمنه كذا في  
او اخر احد  
المتعلقات  
الفعلية  
ان السهل عند  
اجتماع التوابع  
تقديم البدل  
على العطف  
باحراف هذا  
ويجوز ان  
يحل الجملة  
المذكورة  
صلا بعد صلة  
وترك العطف  
لبيان شي  
بالتبعية  
كماله بالمقطع  
اعني  
كذلك في  
الامم في نحو  
ذاعليه  
بالاستقلال  
واورد في  
اخره في قوله  
الانام في  
طريق الانام  
والاضافة  
الايراد  
الاذخالي  
يقال اورده  
فورد اي  
ادخله  
فدخل في  
القاموس  
في  
الاشرف  
على الماء  
سواء دخل  
او لم يدخل  
واذا في قوله  
كذا في  
المعنى في  
كمال  
الاضافة  
واقعا



في قوله  
بأنه لا

خرج من السبع على الماء والضيق الأصل وكذا الضيق والبولوع بعض  
ضيق على وزن فاعيل والكرم اثنا عشر بالجر والسماء الجود والنبوع  
بالفتح المحر والظهور والوجه الشجرة العظيمة من آية شجر كان واجمع دوع والسن  
بالتحريك الفصحة وقد سركس بالسر فليس كذلك في الصحاح وفي شرح القاموس  
لأن الأناجيد في السن الفصحة في الشر ولا يقال ذلك في الخبر ثم لا فصح في ضيق الكرم  
ودوع السن لامية ان اريد بالمض في آدم او ابراهيم او اسحق فبأنه ان  
قد المبالغة عما لا يليح في الأصل يفيض في جهة الفوق في الدرع ثم في  
الكل والفتح معروف والحق عاينه صفة شجر كلام او اعتقاد طائفة الواقع والصرف  
على ذلك ان ذلك انما ينسب الى الواقع بالطريق ووجه تخصيصه في هذا الاعتبار  
هو ان الواقع اقرب ما يتصور ان ينسب اليه الشجر بالطريق وعدمه فاذا عكس  
بولوع في ثبوت ذلك كجمل اصل في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو معنى الثابت  
وناسب ان يادب الشريعة المحمدية الواحدة لاتباعه واما تخصيص الصدق بالاعتبار  
التي في مكان المنظر او لانه هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصل للصدق و  
هو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور رديع الكلام انما  
هو من صفة الرسول ثم كلف كما لا وضوح انما هو بربايات الآله والاصحاب و  
ارائهم واجماعهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتجليل والتشريح  
حيث شبه رديع الكلام بمطبة توصل راكبها الى المرام واثبت لازم المشبه به في  
القوة والقوة ما يكافئ معناه الحقيقي اعني التماثل والاشراق الافراده والذ  
وضع الاله سابق لذه العقول باعتبارهم المحمود والحق بالذات ايضا في ان الله  
لهدونه من الاله لانه لا يتغير به وانما فهم كما ذكره الله تعالى في تحصيل جامع  
والفهم الاله والالوان في والحق جمع دعية وهو الظاهر والبال خلاف الحق و

في قوله  
بأنه لا

في قوله  
بأنه لا

المواد  
في قوله  
بأنه لا

المواد الكثر واللعان الافراده والنور كيفية ظاهرة بنفسها ظاهرة لغوامه  
اقوى منه وانما ذلك اضيف الى الشمس في قوله وهو الذي جعل الشمس  
والنور او قد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور عارضي وقد يقال في  
ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى انه نور السموات والارض الآية وانت  
بان هذا مبني على عدم التجوز في الآية الكريمة وقد ملوه على ذلك واليقين العلم بربو  
الشك ولذا لا يوصف بالبريه وفي تفسير القاموس ان اليقين اتقان العلم بشئ والشك  
الشبهة بالاعتقاد وفيه بحث اذ ينظر بقوله تعالى نورها على اليقين وبالجملة ان هذه  
اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه العقيدة من اللطائف المذكورة في الاوّل في قوله تعالى  
من الطور الزمانية المقطوعة عن الحقائق اليقينية من انما وجعل الواسع كانه روم  
للاعتقاد مع الربط الصورية ولذا لم يلف بعده والحق في الطرف اما المقدرة  
او الفاعل على توهم اما والفاعل فيه ما يعظم من التباين في قول او اعلم واجمع يعني  
البيان الكتاب الاستحقاق والحق الترتيب والانعقاد والمراد بالعلوم والمعارف  
التفصيلات والقصور او ادراك الكليات واجزئيات او ادراك المراتب والبطاوي  
الخطى غيري والتفصيلات العرضية التي لا يقابلها على الاطلاق المراد بالتفصيلات الاطلاقية  
وما يتبعها من تفصيلها والاتصاف بها لا جرد الاقدام المقابلة للاجرام فان قلت كيف صار  
والنقد في وهو خبر في المعنى عن المعطوف ووجه اعني واسبقا على الخبر وهو خبر عن  
اعني اجتمع الفضايلة قلت بل كل من اجتمع من المتعاطفات خبر عن كل من الذي اخبر عنها ولو  
سلك فوج العطف ان ما له المعنى وان كان على التوزيع الا ان العطف الظاهر لا يلبس  
الي ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع في ذلك وفي شرح الكافي هو نظير قوله  
زيد ومحمد وقام ابوهم وذوهم على ان المضمون في ابوهم زيد وفي اخوه لمحمد ولا بد من  
من اعتبار التقديم والاضافة في الشرف بانما اذا اعتبرت تقدم خبر المعطوف عليه المعطوف

في قوله  
بأنه لا

في قوله  
بأنه لا

في قوله  
بأنه لا











هنا القوة العاقلة الحركات الفكرية الشبيهة بالمصالح وقولها الى انوارها وتعلق  
 بغيره والمصالح لما فيه من حسن التاديب والافاضة او بمقدار ابي المصالح الموصلة  
 اذ ان رزق الموصول مع بعض صلة كما قيل او مع صلاوة جعل طريق الوصول  
 الى انوارها وتعلقها بها الى مصباح معنى يتهدى به اليها مناسب لافاضة الدقايق  
 اليه فيسبق لاشعار الدقة بالخفا والمواوئع جميع موروذ وهو موضع الورود الى  
 المارة والالتفات التوقد والاكباد جميع الكبد والكبد كاليد والكذب وقد يقال  
 كذب بالتخفيف كقوله والى اسرار متعلق بالالتفات لتضمنه معنى الاستباق واللباب جمع اللب  
 وهو خلاصة كل شيء وصفي اي كثر وتم والظاهر ان المراد بانثارت اكب الترتيل ما بيننا و  
 حواشيها من اياما المتكثرة الوضعية فقط هي في الاسل تقايما من رسم الشيء وكثرها هذا  
 العلم بالنظر الناعب اي طاب لعاب بالعلم معظم المارة وعباب حجرة سطو اسباب  
 الترتيل انواعها كالحكم والمقتدر والنق والحفي والظاهر والشكل والجلي والمنتبه وغير ما  
 وجار الاساليب كل حين الماء والصفاء بالمدفلا الكدروا كحصر المستفاد من تقديم الظرف  
 في الفقرتين اضافي بالقياس الى سائر العلوم لا يدرك الواسف المظفر البيت اعتبار  
 عن الالهة فتصا رغبته في الفتي على هذا القدر والمطراسم فاعلم من الاطراء وهو المبالغة  
 في المدح والمصايق جمع مصيعة وهي الفضيل والسبق التقدم وما في ما وصفه مصدرة  
 وما رغب السهيد من الفعل بعد ما هذه لا يكون ما صافقه له العجيب ما تفعل ولا تفعل  
 ما تفعل ولا تفعل العجيب ما رغب غلط شهيد تنوع مواد الكتب الجيد او موصو القدر  
 ولا تفعل في الاول لان المصدرية حرف عند غير الاحفش وان كان لا يجوز ان يعود اليها  
 ضمير واما كذا في الكشاف مصدرية ما في قوله تروا تتبع الذي ظلموا اما اني فاعلم اني  
 نقد يرجع الفيل الجور اليها كما رغب ابن هشام واعترض به عليه بنسبتي عليه عايد الظلم  
 المفهوم من ظلموا من المصاحبة مثل قوله لو لم يكن في ريتي والمعين وانبع الذي ظلموا

هذا المعنى لا ينبغي ان يترك  
 في وصفه بالصفحة او في  
 وان كان كان علم غايب  
 المبالغة في المبالغة في  
 الموصوف في الموصوف في  
 انما الذي في  
 الغلبة

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

ابراهيم مع ظلمهم والالف في وصفه لا يشاع المعنى ان الواسف المبالغة لا يدركه فضائل  
 وان كان مترقا عن كل وصف الى آخره ان وصفه الى غير النهاية ثم لا يحق ما في هذه القوا  
 ايضا في اللطيف البين والطباق والمحسن البديعة من التجنيس واليهام وغيره ثم ان وقع قبل  
 معطوف على قوله فانه كذا في وثم الاستبعاد مضمون الجملة الثانية اي وقوع هذا المعنى  
 في ايدى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتفاقه بما ذكر من الفضل والترف كذا  
 قوله ثم انشاء خلقا آخر وقيل لان المعطوف عليه فعل ما سبق والمعطوف لا يصلح ان لا  
 فالحق انه من عطف الحقيقة على القصة والمعطوف عليه مجوع الجملة المستوفى لمده هذا المعنى من  
 قوله لاسيما آتو ذكر الابد في تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير على الشدة  
 لان فعله بمعنى المعقول لانه ان يكسر على فعله كرح وقدر وقد شذت قتلته وشره صريح  
 في المفصل كالعلماء جمع عظيم والاسير من الاسر وهو القيد سمي الاخذ به كذا لانهم كانوا اسرا  
 بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وما سوره واجمع اسير واسارا يقال  
 هذا كذا بانه اي بعده ثم استعمل في معنى بكلمة لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غني  
 ثابت وطفق بفتح الف وكسره مع افقاه المقابلة يقال طفق بطفق طفقا كمن في ثم قارقا  
 وحي الهفتي طفوقا وقد جاء بطفق بطفق كجلي جلي كذا في شرح الرافعي والظاهر التناول  
 اعي الاخذ باليد وهو مناسب لقوله في ايدى جماعة وفيه كسر لانهم والتوثيق الاحكام و  
 التثدي التوثيق للتداد وهو الاستفاعة والصواب من الفعل والعلم ثم الجملة تفصيل حديث اسرا  
 التثدي والتثدي بالتثدي لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله نوفا دية نوع  
 ربة الآية في قوله اي يدومون في العطف لانه اماضي بعد خبري لطفقوا او وصفه  
 جماعة او ناكيد ما سبق او شيا ف كانه قيل كيف يفاطونه من غير توثيق فاجاب فان  
 الاستيناف الباني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما يستفاد من بحث الفصل و  
 الوصول وهذا ينبغي ان لا يشعرون في قوله وحقا من كل شيطان مارد لا يسمعون زان

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك

في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يترك



يكون مستينا فاجاب عن سؤال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق حب الكف القول  
 بعدم صحة الاستيناء في البياض بناء على ان سائلا لو سأل لم يحفظ من الشيطان فاجاب بانهم لا  
 يسمعون لم يستقم غير سيد وحرر تهذيب وقد يطلق على بيان المعنى بكتبة كما ان التوريبا  
 بالعبارة ومقاصد الفصول وقواعد القيل والقال لسان بمعنى القول في الحديث  
 نهى رسول الله عن قول في قوله تعالى لان استعمال الاماير وتركها على ما كان  
 عليه من النبوة معنى الحديث نهى عن قول في قوله تعالى لان استعمال الاماير وتركها على ما كان  
 حول القيل والقال لفهم الاقوال المختلفة مع غير اشتداد الي تحقيق المرام والمقام والحال  
 اصطلاحا لان اصل هذه الفقه واستعمل في معانيها والفقه بينهم والبقية على ما في شرح المعاني  
 للشرقي وغيره صفة فقهية عري وقيل لان المذكور في الفقه والقاموس وغيرهما  
 كتب اللغة ان الربعة الواحدة من الهمزة في الحديث ضلع الهمزة من غنقه والجمع ربق و  
 ارباق ورباق وانما الجمل المذكور به الربعة على وزن ارباق ثم ربقا التقليد على الماء  
 او مكنية وتخييلية بان تشبه التقليد شخص الربعة تشبهها بهيمة فيسرع اي يري وتغير الترس  
 منها بالاساق والاطلاق ليس كما ينبغي بل لا ولا في غير السوم في الصحاح سات الماشية  
 تسوم سوما اي رعت واسمها انا اي اخرجتها الى الرعي ثم قد يجر السرح متعبا  
 لكن المذكور منها لازم كما لا يخفى والرباق جمع روضة وهي موضع في النخل والعشب و  
 اصله رواق قلب الواو بالكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كل من الماء ذكر السرح في  
 او مكنية وتخييلية والاصداق جمع صدقة وهي السواد الاعظم المعنى قبله اسناد السوم  
 الى الاصداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتضون على ظهورهم  
 ولا يتجاوزون الى تعقل الخارج فينا سب المعنى وهو المبالغة في الزم وبذلك عليه ان قوله  
 هذا جازع ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم اعني اذا لا يخفى ان مال راوية في رتبة التقليد  
 وارتفاع غشاوة التعصب اصد بانه اسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واستفهام

غلظت القلوب والافعال  
 في قوله تعالى لا يسمعون  
 في قوله تعالى لا يبصرون  
 في قوله تعالى لا يفقهون

في قوله تعالى لا يفقهون  
 في قوله تعالى لا يبصرون  
 في قوله تعالى لا يسمعون

بالقوة

بانتهى والتفكر يعلمون الحقائق علم اليقين كما انهم يتقايضونها باخبارهم ولا يصح ان  
 يكون هذا اذ حصل في الذم ما ذكره ذلك القائل فاعلمه العتاة بآراء كرات الشك في العيون  
 الفطارة ونفخ العيون المملوءة مع العتاة بالغمور وهو داء في العيون يمنع الابصار من البصيرة  
 الاغشى والاول اصح رواية ودرية والتعصب العصية بمعنى الماوية وغشاوة التعصب كبقية  
 التقليد في الافاقة والبصائر جمع بصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في العينين بها الماوية  
 او باخبار حاله بينها وبين مدركاتها كالحال فثبت لها الفوة والالطباع الانشائي  
 والفتير اصل ما يخفى ارجل في نفسه ثم اطلق على كل واحد وهو القلب كل بقا عنهم بيان في قلبه  
 والبصائر طائفة من مالك تبغها النجارة والالحاح التماذيه في الخصومة وقد خرج بالكم  
 يلج الحافة ولجها والفتا والمكايبة في الصحاح عانده معاندة وغشاوة عارضة وجعل في  
 مغفلة الضامة اربعة والارواح في المثل والمنهج الطريق الواضح الشاذ خلاف التي تمهيات اية  
 اذا كان عالم ما ذكر بقية تبهم وهو اسم فعل يجوز في آخر الفتح والكسر الضم كما يشوب  
 وبلاتوني يستعمل ما رواه في داجعها قوله فينبأ بها القيق والهدو منها فعل بالفتح  
 مواضع وما نقله صاحب المعجم عن الشيخ في عدم استعمال الاماير اسنعة في النخل من الموثوق  
 بعينهم ولا غرو فان الجواز قد يكونه الفاعل قد ينوبوا في المفتوحة الا فرودة و  
 تاء في ثلث نيت كزفة لانه لا نقلا الواقف ما فيقول مسهاة والفتا مقلوبة عن ياء  
 لان اصلها مسهية من الضاعف كزلة واما المكسرة في جمع المفتوحة واصلها مسهية فخر  
 اللام والوقف عليها بان مكنت في الزفة في الالاشارة بالماجي لا يخفى من وصف  
 بالذمة والاثان في الامل مصدر بمعنى الطلب القصد يقال شئت شائنا اذا قصدت  
 قصده سمي بالامر الذي هو واحد الامور شمية للمفعول بالصدر يكون مما يطلب ان تسميته  
 بالامر كذلك فانه ما يؤمر به بالتعظيم والتمجيد الالبصار بنظر خفيف من غير ايمان والمواد بها  
 منها الكتلة اللطيفة وحفاد فيها نكارة عن صفاتها لاسيما ان اياه ثم ان راوية الواو

عن زائدة  
 عن زائدة  
 عن زائدة

من كذا كذا قال ذلك  
 انما اذا كان كذا  
 كذا

الان في رواية

انما ان الفاء مصححة  
 ومنه في قوله  
 ومنه في قوله  
 ومنه في قوله











لرفاه من رغب في الشيء بالكسر اراد هلام من رغب عن الشيء اذا لم تزد وزنه فيه  
 وكان تعدية بعلية بلا حطة بمعنى الاستعلاء وامتداد اغناهم تطاولها وهو كناية عن  
 كمال الميل وفيه لغة مكنية مع التحصيل والاطار انه تمثيل من تشبيه الشيء بالشيء والتجوز  
 الجمة والجملي جمع جملة في الالفاظ الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بالاله افادتها انما  
 هي باصنام المفردة وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها وتوفاك الجمة وتفصيلها كان  
 استيعوا وكفيل حرموا على البناء للمفعول في منعوا والتوفيق تهنية استاخلي  
 وتحت استا الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطا والسر الذي يكتم وارا  
 بالاموز والارار المطوية للنگات المنطوية اذ لم يقع عزله لزمان واخر ايد جمع فريدة  
 وهي الجنية من النساء في الاساس انما هو الغداء ولو لو فريدة لم يبق تشبها بالانثى  
 المتكلمة في الاستنار والتركيبة احتماله للوجهين مثل قوله المص في ما بعد عن وجهه العجاز  
 استار ما وسج من ان ربح بانه نرى استيناف وجمع الفعل المستند في ضمير البعض في  
 المواضع ميل الى المتع كانه قوله في كل في فلك سجون والمقال مصدر من قال الى له و  
 الحالة واحدة احوال الشيء وحالاته طائفة الطابق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظ  
 انما منها بمعنى المذهب لو قال طرقه حتى يكون باجمع طريق وهي السبل يذكر ويؤنس لظان  
 اظهر كما لا يخفى وبالحال المراد بطريق الفاعل وبارادة الموصلة الى المقادير وسلوكها  
 الدليل المرشد فاضلوا كثيرا وفضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة  
 البعض من قوله لا تتبعوا الهواهم قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وفضلوا على  
 سواء السبل اصلت كملت جواب ما والاشارة بجمع شيء وانما الشيء تضاعف وتثنية كل  
 والواو منعطفها وتقول انقدت هذا الشيء كانه في طينة والفرق بين جمع فريدة وهي  
 النوبة وما في ما اخرج مصدرية وتخرج الى ما ضمائر تشبها وكذا التثنية والاشارة  
 عما جاء في باب العقل للعلل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى يعبر في كل منها

في قوله لا تتبعوا الهواهم قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وفضلوا على سواء السبل

مطالع

الذرية وفي المصدر الرجوع فوخلد نضم وانج بد ان مانده ونقصي مع غصة  
 وهي السجاعة في كل شيء يتوقف في الخلق ولا يتخذ والافق ام الدخول السهل الارقي  
 وهو ضد النوم وموارد السهم مواضع ينبغي ان يساهل الطالب فيها ليفوز بالمقام  
 الماء مغلي ومح الاطار كل على الماء والالف اخذ الملقين الارض وراية الفكر تباكم  
 التهمة بالدرر البكرة والمطارح جمع مطر وهو المرقى والطرحة المشهور مرادى الفكر  
 وقيل الفكر حركة ذهن الاستدراك المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر في حفظ  
 المفعولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والافادة في مطارح الانظار لانه والبد اعطاء  
 والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقه وبالفتح المشقة والبناء  
 طراف الاصابع واحدا مائة والممارسة المزاولة والقيام في وقتنا حيث موطنة  
 للضم الشاهي البدع الى النهاية جرد منها جزء معناه اغنى البعوض جازا بقية غابة  
 الوسع او الكلام من بالقرح جزء المعنى زيادة النكية كانه قولهم ابصر به بعينه و  
 اصغيت اليه باذني واما لهما والفتحة النظرة الصغى والعاية مدية الشيء واجمع غاي  
 والطاقه الوسع ثم جمعت عطف على اختلست ولم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرع  
 الى فراغ البال في الفراغ عن احتلاس الفرض وخرج القفص ويوزان يكون للفرق  
 بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثل القاء نظرا الى تعقب اول جزاء لقوله ثم لم تزل انما  
 من السماء ما تنفج الارض حفرة فان الاضطرار يستدعي بعد ذلك المطر لكنه يتم في مدة فبا  
 الى الابد اي يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم بد الى اي يلتم من الذي بالكسر هو الذي  
 في القلوب جمع صعب هو تفتيش الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب و  
 الالبسة تفتيش من الاباء بمعنى تفتيشه والاضافة في دعاء كونه بانية واكثر المال المرفون  
 فالخمس صفة كاشحة والمراد في كونه معانيه كما ان المراد بطريق الوصول الفاعل والشي  
 نفيل في غلبه ونفى قياسا ونفا صار مرغوب فيه وبانه طرف والتوجه الى اصل

في قوله لا تتبعوا الهواهم قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وفضلوا على سواء السبل

في قوله لا تتبعوا الهواهم قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وفضلوا على سواء السبل



الباني الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويصنع الجواهر كجعل المرأة بين عانقها  
 وكسحها بغير في الترتيب مطرحة جاد والعقود فقة يتخذ من اديم عريضا ويصنع الجواهر  
 كجعل المرأة بين عانقها وكسحها بغير في الترتيب مطرحة جاد والعقود فقة يتخذ من اديم عريضا  
 وهي حرزات الظفر المزينة المتصلة بالصلوع على الجانبي وهي ابيض على تصاوغ على  
 حرزات الظفر بطلق عجايب في القصيدة ووجود في رتبة الخطب بينها بغيره الظفر  
 في حسن النظام وهي على التحقيق اي في نفس التحقيق لامي الظفر والنجوى او في غير التحقيق  
 ونحضة او في ينبوع وهو فاطمة الوقت والسيال او في ذنب تحقيق كسكت اعصمت  
 والعدل في الظفر وكذا الانصاف حقيقة الانصاف كذا التوبة واعطاء النصف والنجى التبع  
 ومفعول مذهب والحق النقد والاعتق المنى على غير الطريق والايام لاشارة الخفية و  
 اصل الاشارة بانفردوا الحجاب في الطي اي في الاخذ في اي ان رعيه وان تسمى هذا  
 خطوا على بنا المفعول اي نعو او تحقيق الواجب قبل الحذف والايصال اليه تحقيقا  
 او على البناء على اي هو تحقيق الواجب على انفسهم وما قرنت اي او جبت واسم الحرفة  
 والمضيق في اي سلوكه سنهم والمراد من عدم في سلوكه سنهم بحرمته العرف كانه قولهم  
 فلان لا يحفلنا اي بعقد ولا اعلم في البلد من فلان اي هو اعلم من كل من فيهم في الجحيم الرقص  
 والنزهة والجماعة والرفق الواجب الخط صنفه من انما النظر مع الابهام وحيث طرف نفسا اي بعده  
 عامر زمانه والجمل عطف على محبت فان قلت اي العايد الى صبي في الجمل المضاف اليها قلت هي لا ياتي  
 الى الربط بكونه ما اوله بالصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله لمفت سنة لعام ولدت فيه و  
 عشر بعده اكل وجبنا فانما در هذا الحكم خفي عما اكن الحاجة فالصواب في مثل ذلك ان يجنب في يوم  
 ولدت فيه سنوي اليوم وجعل الجمل بعده صفة له وشم الجحيم وما يفرق منه في باله كيد فانه  
 جريده هي ضمير الموكد واما قوله جاد القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لغو كجمع  
 على قد فليس المفعول جادوا بجمعهم كانه في معنى اللبث زمانه المهرج عفة الارزاة تقدم الاء

هذا هو المصنف  
 في هذا الموضع  
 من هذا الموضع  
 من هذا الموضع

مظهر في صفة النصف

مظهر في صفة النصف

المظهر

المظهر جمع رز، بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظفر اعني بالارزاد لغو متعلق رز  
 وجعلها لامي ضم المظهر وهم والظفر وكذا العنقوبة بفتح النون في العنق المتعلق مع  
 سكون النون والسيال جمع نيل وهي السهام الرينة وهي مؤنثة لا واحد لها في لفظها وقد جمع  
 على انما الالباب عاملا والنبال صاحبها وانما قال اولار ما في زماننا فواوله اياه الى ان المصيبة  
 باحد اشكالها هو الشئ كمن المصيبة حقيقة هو الطب في اختيار اذ في ادا اصابت في اذ ان  
 تحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لا فاقه الوزن وليد الواقع والافا لمبالغة  
 في اكثر ما لا يحق والنبال جمع نيل وهي جديدة السهم والسيف والسكنى والرمح والسيوف  
 المذكورة وما كان في اباي بالارزاد ما انتفعت بان اباي وذلك اي الرمي المذكور  
 والتوارد الناقب وتناقم الامر عظيم والفت يجمع عشرة وهي العنقوبة واللام بدل من  
 المضاف اليها غنار له واخواته وتناظم مواج العنق ضرب بعضها بعضا والتميم  
 التقوية التي تجعل في عنق العنق للالكاف وحملها في تلك الديار كن يبع اقامته  
 الى وقت النسيانها والاول لغت في الآخرة اصله اول على وزن افعول مفعول الاوسط  
 فقلت المزة واو او ادغم بدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمع على او الى وقوله  
 اصله قول عام وزن فعلى قلبت الاول او لا في المزة وانما لم يجمع على او او لان اشتغالهم  
 الواو بينه وبين الف الجمع وبالحكم اول ارفق مخطوف على ديار وولد في مفعول مرفوع للوزن  
 تراها فاعلمه على كماله العرف على ان الظاهر المصراع تضيي لما انتشره ابو نصر السدي  
 وهو قوله اجب بلا دانه ما بين صارة الى قنوان ان تسبح بها لها وها نبطت عننا  
 واذا لا ارفق من جلد له تراها فتراها مرفوع لا غير من تسبح التراب جلد كانه عن قوله  
 هناك فلفظ جرد في مفعول التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وحركة السين في  
 والام الى كماله لا سكت جمع اهله بمعنى الاله زاد والياء فيها على فاعل القياس فكانها جمع  
 اهله كذا في الموضع والعدوان الظلم والابادة لاسمها لم يدع العلم في كمي ودع

ن

ي







هذا هو الأصل

أريد هنا قوامي المنعدي بحمل لاريما بالنقل إلى فعل بالضم كما في رجم رجمي وحمي حمي  
صلى على القيس كانه جمع محسن والتميم كنه سقطت أي ارتفعت حدثت ان رباب  
فهم ودخل سكن لهما ولم يطفأ جرمها والتميم ان جمعنا ركانورونور وأصله نوران لانا  
ان رواوة بدليل تصغير ما نورة والقوابة سلوك طريق لا يصلح إلى المطاوعة  
الجليل كحيي الماء ووجه شبه الاصل كطل أي والظلمة معروفة الملك بالضم الملكة وقيل السلطنة  
تعلق الاستسلام مع ضبط وتكفي من القصر في شبه الملك شجرة وأثبت الظل والظل لا تضاد  
وتجديد أو شجيرة واللواء الآية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به منها الطريقة المحسنة  
بيان النبي عام وبالقرأي بالعلمة اما حال عن لواء أو تعلق بمفعول أي روي على عاد  
من العود بالفتح وهو ارجوع والعود بالضم خطب وجمع عياد والاعواد والعود  
الذي يجزئه ويقال له العود الذي يغير في العطر في اصل اللؤلؤ والعود بالضم المنظر الحسن  
أي عاد ومنه لم يبق وطمع على البناء للمفعول أي جمع وتسمى ما نشئت من الامر وما صنع  
منه ينفذ فهو الاضداد وكل من معني طاعة الارادة تسمى انما اظهر لا يخفى وانما التفرق  
ووصل من الاول من الوصول والبش القطع وارجعوا بالعين المهملة أي اخذوا ربيعهم أي  
منزلهم ودارهم أو اكلوا الرشح أو اقاموا في الرشح وروي ان ربيعوا بنائين مشتاقين إلى  
الكلوا ما شاءوا من قولهم ربيعوا ما شئنا أي اكلت ما شئت قال ان ربيعوا تملكت في خبره وتو  
لذي القربى وغيره وهو رابع وروي في العبارة الموقوفة على المعار ربيعوا بالفتح المعجمة  
اربع فلان المدا انزله في داره كيف شاء والبيان مع من والدولة اسم لما بدأ به  
الناس يكون مرة لهذا مرة لذلك السلطان الوالي من السلاطين وهو القهر على الله وقهر  
الناس على ان لا يتبعوا في الحكم ويحكم السلطان لذلك فانه ينظم بوجوده مملكة لا ينظم  
الملك بوجوده والحق توبه لانه الظل ينعم في بيتي البعثة احدهم ان ذلك السلطان ينعم في  
الاضطراب شر الشر والاقاب جمع رقبه وهي مؤخر اصل العنق وقد جمع على رقب رقب

هذا هو الأصل  
في قوله ربيعوا ما شاءوا  
من قولهم ربيعوا ما شئنا  
أي اكلت ما شئت قال ان  
ربيعوا تملكت في خبره  
وتو لذي القربى وغيره  
وهو رابع وروي في  
العبارة الموقوفة على  
المعار ربيعوا بالفتح  
المعجمة اربع فلان  
المدا انزله في داره  
كيف شاء والبيان مع  
من والدولة اسم لما  
بدأ به الناس يكون  
مرة لهذا مرة لذلك  
السلطان الوالي من  
السلاطين وهو القهر  
على الله وقهر الناس  
على ان لا يتبعوا في  
الحكم ويحكم السلطان  
لذلك فانه ينظم  
بوجوده مملكة لا  
ينظم الملك بوجوده  
والحق توبه لانه  
الظل ينعم في بيتي  
البعثة احدهم ان ذلك  
السلطان ينعم في

هذا هو الأصل  
في قوله ربيعوا ما شاءوا  
من قولهم ربيعوا ما شئنا  
أي اكلت ما شئت قال ان  
ربيعوا تملكت في خبره  
وتو لذي القربى وغيره  
وهو رابع وروي في  
العبارة الموقوفة على  
المعار ربيعوا بالفتح  
المعجمة اربع فلان  
المدا انزله في داره  
كيف شاء والبيان مع  
من والدولة اسم لما  
بدأ به الناس يكون  
مرة لهذا مرة لذلك  
السلطان الوالي من  
السلاطين وهو القهر  
على الله وقهر الناس  
على ان لا يتبعوا في  
الحكم ويحكم السلطان  
لذلك فانه ينظم  
بوجوده مملكة لا  
ينظم الملك بوجوده  
والحق توبه لانه  
الظل ينعم في بيتي  
البعثة احدهم ان ذلك  
السلطان ينعم في

وارقب وقد يطلق الرقبه على ذن المحكوم ونحوه بالضم جمع امه وهي الجماعة مؤنذ لفظا  
وكل من ليس له ان امة الحامي قد تفسر على كل من لا يحفى ما فيه من خبايا القلوب والعيون  
على التفسير والباسط من البسط وهو التمهيد والنوطة والمهاد والفاشي وجمع أمدة ومهد  
بضمه الاسمي اصل البناء والجر المجلد على الجمع والوالي لاكت بالضم بالفتح بالضم  
العلم فليت به وبالفتح مصدره والاقاب جمع افتق بالضم والسكون وهو ان حركه القلب  
الاقامة والسرادق واحد سرادق وهو مد فوق صحن الدار وكل بيت من كسفه هو سرادق  
وأصل امره حذاه وعمل على مثاله ونقن القوان والسنة ما دل ظاهر لفظها على الاحتكام  
وقد يطلق على نفس المظن فالأضافه على الاول لانه في النسخ بيان في الطولية الضمير والظلمة  
مشتق من العلم وهو ان تسمى اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فام انسا طان كان طينا  
وتما وانقباضا لم يكن قال امرؤ القيس جرح السجود البديل فقه كافي جرح  
الناس لها النيام ولا يتنام بجر السجود فثبتت لفتحة الفاء مع كسر العين وسكونه  
وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالعلم هنا الكلام الحسن كمال الشهادة والقوان كل  
على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين العلم والكلام فربما في شرحه الله وعلا كلمة  
انه تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه كتاب أو أمركم لم يكن قبله وأن لم ينزل  
عليه كتاب أو نزل عليه صريح علم وامر بالتبليغ والبناء على قدره اذ لا يقدركم منكم اذ  
المرسل من عند الله نزل عود عباده كان حاشيتهم ام لا فليس عليه ورد قوله عام الايمان  
ان تومن بانه وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر لوجه الايمان بالانبياء مطلقا وحينئذ ان  
ليكون الاكثار بالرسول لان الانبياء تابعون لهم فيكون بشرهم فكان الايمان بهم ايمانا  
بالانبياء وقد بقا لهم طيعه فمستباده مخوف في هو خليفة والخليفة في الال كل من  
خلف غيره في امر الامور أي قام مقامه وسد مسده بخلفه بالضم خلافة والخليف شبه الامام  
مخالفة فيها لانفسها كما يتوهم من كلام الصحابة ثم جعل اسم على خلف غيره في الملك والنفذ

هذا هو الأصل  
في قوله ربيعوا ما شاءوا  
من قولهم ربيعوا ما شئنا  
أي اكلت ما شئت قال ان  
ربيعوا تملكت في خبره  
وتو لذي القربى وغيره  
وهو رابع وروي في  
العبارة الموقوفة على  
المعار ربيعوا بالفتح  
المعجمة اربع فلان  
المدا انزله في داره  
كيف شاء والبيان مع  
من والدولة اسم لما  
بدأ به الناس يكون  
مرة لهذا مرة لذلك  
السلطان الوالي من  
السلاطين وهو القهر  
على الله وقهر الناس  
على ان لا يتبعوا في  
الحكم ويحكم السلطان  
لذلك فانه ينظم  
بوجوده مملكة لا  
ينظم الملك بوجوده  
والحق توبه لانه  
الظل ينعم في بيتي  
البعثة احدهم ان ذلك  
السلطان ينعم في



مطلوب  
في ان الفعل بالاناء  
عنه

من الوصف في الائمة التي تفتقر الموصوف مؤنثا في فاعله في الفعل الخليفة  
السلطان الاعظم وجعلها جارا على الاسم فلا يفكر في ذكر اسم وجعلها على فاعلها  
محول على اسقاط الاء بناء على انه لا يقع الاعلى مذكرا او الفاعل بالاناء لا يقع على فاعلها  
ملك اي تصرف والخطوة المارة من سلطان بسلطان في قوله بالبطش والجمع سطوت  
واخبار المارة على الجمع ايدان بان الخطوة الواحدة من كفة في تلك الافاق وتنادى  
الى الخطوة في رغبتي من قبيل السناد الى السبب لراد بالحق في الباسل او انه في  
وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسم وهو مده الامتنام او مرفوع مبتدأ و اسم  
كان مستتر ارجع اليه ومده خبره والهاء الفانية وانه ثابت اي والتنوين عوض عن  
الي والمعننى انه مطاوع سلك اي ذم كان غايه سلوكها والجمع واعلا كلمة انه والالف  
في سلك الاشياء والدرج بالفتح كل ما شئت به يقال نائ في قل في فلان وذراه اي في كفة  
وسنره والرواية في العالمون كسر اللام لانه في كفة في موضع المصدر اي هو ما ناله  
ما تراه فان قلت قد تفرع عنهم ان الهمزة لا يزم ان يملأ الكاف في كل كفة ان يتفاد ما ذكر في خبر  
فانكس منها مثل حوام الخال حول البيت وقت رؤيتهم معز كمن ثم الخط في قوله كما  
في عام الظن من ثباته من الهمزة كما ذكر في قوله تعالى واذ رايت ثم رايت نعمي وملككم  
والتحجج جمع الجاه كالحج بالضم والجمع في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للشك  
معز كما اي مودعا مفعول ان لم يري ان كان من الرواية العلم وقال من مفعول  
كان بمعنى لا يبرأ وطأ العسيرة ان يقول عزرك او معزركي للسناد في الضمير في قوله  
ان بقدر الموصوف اي قوما معزركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لان ونامر وكوجع معزركا اسم  
مكان على ان يكون حال من بيت الله والرواية بمعنى لا يبرأ او مصدر اي تعزركا عزركا  
لم يحج الى ما ذكر في التسمية يقال التسمية التي كسر في سبها ونسما بالاناء في كفة  
وسم رضى في الجاه وضمير مرجع الى الخليفة لانه ذكر في المعنى اذ احيا الامان

الوجه في قوله حوام الخال حول البيت وقت رؤيتهم معز كمن ثم الخط في قوله كما  
معز كمن ثم الخط في قوله كما

اعطاء

اعطاء نظارتها بافاضة الخبر الى اهلها وكلمة خيرة مقيدة للكل وكلمة رفع على الابتداء  
وخبره ملك والمخرج في السبل المستقل في ارباب بوجهه ليس في خبره والموارد المعرف  
اللتكن باروا بالاسمية متعلقة بملك ومن خط اي عدم رضاه مستوف في موضع الضمير  
لا لغو متعلق بها والالف في ملك كافي سلك المشهور ان ملك من با ضرب بكن كضرب  
الكن في تصرفه في ملك امرأت والنسب في سورة البقرة انه قراء الحسن بملك في التام  
مبني للفاعل قال من لغو نحو اني ياتي وذكر في آخر الاضاف ان قراءه في ملك لا تقوم الظن  
بفتح الياء واللام وفتحها من ملك وملك والجار من لفظ العصفور من الزرع والها  
نا تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الف الف عصفور عصفور  
من ان لا ياتي بشي الا اهلكته والاول هو الناسب منها والسمكة اسم لكونه في  
في منازل القوم يسمى سمارك الاول والآخر ليس من منازلهم يسمى سمارك والآخر  
متعلق بسمك اي يرتفع وقد جرح بغيره رفع كما في قوله ان الذي سمي السماء بنين البيت  
فعلى الاول سمي سمي للفاعل وعلى الثاني سمي للفعل او للفاعل ان يكون لو ان الشرح  
في منصوب على المفعول وصاد الرشداي وجد الطريق المستقيم والحق خلا الرشداي  
الانهاكة الجدة والنجاة في الامر والجملة في محل الجحيم المتعسف في العاني اي ذات  
قوة والقوة بالضم بالهاء وبه وبها البرودة تقول منقصة ت بعينا بالفتح والمثيرة  
وقد رايتهما ورجل في العين وقد فرت تقو بالفتح والفسر وهو كناية عن الامة  
عند الكولان بلادهم كانت حارة جدا فافراقة عندهم في البرودة وقيل ان في اضافة القوة  
الى العين على هذا الوجه بودة جدا والامر ان كناية عن كسر وزفان دمة السرور بارودة  
ودمة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وتختنها للحب والمارودة ذكره القافض وعنه  
من اهل التفسير قوله في قرة عينه وقل معناه صارت عينه ذات قرة اي مستقرة لا تلهو بالان  
الى الجوانب رفا من حبه ويعيم شعاعه كما ينبغي والاسماء كالنسيم من رطب الفحل

لمون

شعر

مطلوب

عنه







وهذه كبرية هدية وهدية هدايا سوار الطريق لغيرهم يقولون  
 الى الطريق والدار وقد ورد هدية في الكتاب العزيز على منتهى ما  
 احسنها القراء المستقيم وباللام نحو الحمد هدايا بالي نحو هدايا الى سوار الطريق  
 والفرق الذي ذكره ان ربحه ونحوه كذا في بين المتعددة في المتعددة  
 الحرف من ان مع الالف لا ياتي الا المقصد والابصار لدايند الى ان توحى كذا  
 لهدية منهم سلبا ونسبا للدلالة واردة الطريق فيسند الى النبي ثم مثل انك لهدية الى  
 صراط مستقيم والى القوان مثل هذا القوان هدية لله في اقوم مع انه لا يابعد كذا  
 منقضى بقوله في حكمه عن ابراهيم يا ابي اني قد جاني في العلم ما لم ياتك فاشيخ  
 اهدك صراطا سويا وعن مؤمن من ال فرعون يا قوم انبعثوا اهدكم سبيلا انساد  
 وعن فرعون وما اهدكم الا سبيلا اردوا على الخذف والابصار ما لا يقبل سبحانه علم  
 للتبشير مستحقين كذا تنزهها بلغاني شج اذا ذهاب بعد لانك ابعدت من سبيعي  
 تنزه عنه او في التبع بعن القرائع في الشغل كذا جعلته فارغا من كذا فهداها  
 لتتبرأ منه في لفظه اية مخصوصه في جعل التنزيه بلغاني جميع القبايح لازم الاضافة اليه  
 بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصحى وقد سئل سجان عند النجى ان التنزيه بلغاني  
 النجى من بعد ما تنزه عن التنزيه فكاه قبل ما بعده من هدايات في قصد التنزيه اضافة  
 والتبع تعاوانا في عكس كاشهد به موارد الاحمال وانصافه داما بفعل ففهم من كل طهارة  
 تقديره شج الله سبحانه ثم تنزل من كذا الفعل فستدسه ودل على التنزيه بلغاني جميع القبايح  
 التي يصيغها الى اعداد ان توحى وهو هنا جلي معترضة كونه بتقدير الفعل لا محل لها في  
 الاعراب وقعت في تناء اللام لئلا التنزيه على ما في الشارح في او اخر ان التنزيه  
 والسواء الوسطا والسجالات كذا في وخفيف اللام جمع شج لفتح السين وهو هو  
 اذا كان في الية البتة والاشهاد في شج الامر بالهدية في اي القيام لذلك والكل بمعنى راحل

هذا هو اللفظ المستعمل في القرآن  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا

هذا هو اللفظ المستعمل في القرآن  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا

وهو خلا الفارس والجميل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له في  
 حاله في استعانة تشفيح الكتاب بكل ما يلي ان يستعان من حاله من استعان بكثرة الحال  
 والجملة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك اشارته الى الجمع وكونه اشارته الى  
 طرعا الاوراق بابا به السابق كالا يحكي على المنفعة والقائم المنكر من فخر بغير فتور او كونه  
 الظهور في الحمد انه ان ما جفت عقيب رجوع واضافته الى ما ذكرته ملتبسا بجملة كذا  
 منسوب بجا لشفقة معنى الصبر ورفقه مدحها وهو منصف لما شفه لكثرة لان الكثرة الى المال لا يكون  
 وفي في جواب القوابد بانية وليست في مثل المقام زايدة للتوكيد كما توفهم كذا  
 اذ لا يجوز لفظا بل لا فها فيها جازية في احد الطرفين مستوفى متعلق بالكونه التام لانها  
 لتبشير القدر او هو منصف لكثرة المشحون المملوء والخفة ما اخفت به الرجل من القبر واللفظ الجمع  
 تحق وصفة الرجل في وفاءه وهو كونه في نفس الرجل والعلة فعلية في العلوة وهو ارتفاع  
 والخدمة مهدي في خدمه كذا بالفهم والكثرة عليها على الكتاب يجوز والسدة بالدار  
 وجمع سدو وسنة فعلية من النساء بالمد وهو الرقة والمجاز والملاذ واطد وهو  
 وحصى حصبي بني الحصانة والبارز بالتي للقسر والجمان جمع خليل وهو الصديق في  
 بالفهم وهي الصداقة والحكمي مع خالص والاخوان جمع اخ وقديح الاخ على اخوة كثر  
 الهمزة وضمها والكثرة ما يستعمل الاخوان في الاصدقا والافادة في الولادة وقديح بالواو  
 والنون والاخوان الخلق الذي خلا ودمهم عن شوب النفاق فيبعوا اي يجعلون في صيا  
 يصالح اليه عائى الشبيخ في الاشاعة فقال شاعا السلام اي جعل صاحبكم وناجيا  
 في يصالح الدعاء زايدة او على تقوى الاشاعة في الذكر والشكر الشارح على الحسن اعطى من  
 المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افعله كذا في الصالح ولا يتعدى الى المفعول الثاني  
 البتة فترجى به النفاذ فلا استعانة لما جوزه ان ربحه ونحوه في قول ان عرسا شكوتما  
 ان تاهت متبقي ابادي لم غنى وان هي حلت من كون ابادي مفعولا لاننا بنا لا لشكر

هذا هو اللفظ المستعمل في القرآن  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا

هذا هو اللفظ المستعمل في القرآن  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا

هذا هو اللفظ المستعمل في القرآن  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا  
 في قوله تعالى هدايا



۱۹۹۶-۱۹۹۷

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الطالب

فانما خذ من قوتك مع دوله الارض ما تريد  
اروي به انفسكم اهل بيته

۱۲۵۲

کے فضیلت مما افعلہ العاقبتہ علیہ  
یا محمدؐ و آلہ الطوفین و زین العابدین







كما سنده الآن ومن انشاء بان الاضمار يشبه جميع الحادثة على الحد كما كان  
قول القائل انه واحد على التوحيد وبان القول المذكور امثاله اضمارا وقع موقع  
الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر المتكلم به ليس صيدا للاضمار والاعلا  
لانا الخاطب به هو الله عز وجل وفيه وضع الموضع المفعول به في الجملة المحذورة  
المتكلم به انشاء تعظيم بوصفها محذورة وكاد به هذا اللفظ والقول انه يشترط في الاضمار  
والانشاء كصير العفو ولا يلتفت اليه في امثال ما نحن في شأنه النقل بالضرورة  
مشكل جدا **فما** على ما يجب عليه من شكر نعمته فيجب ان يكون من الاوصاف  
والثابتة بانيته على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله اليه من احواله على الشكر  
الذي في فاه الشكر المعنى هذا المعنى واجب ايضا كما هو في كتب الاصول وصرح النجاشي  
اظهار تعظيم الله بعضه من محمل العكس المعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر  
نعمته اذ وجوب العرفي يقتضي وجوب اللغو في كل الانسب بهذه الوجوه التي في  
لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحكم ان يكون بانيته في الموضوعين قالوا في بيان  
وان نيت ما يجب المراد بالشكر اللغو والمقصود على التقادير ان المهم اذ في شأني شكر  
كما هو حق بصفاته اعتقاد وخلق من طوبى فهو كذا في النكر وفيه من ان قوة الحجة  
تفي بحج شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره **فما** سواء انشاء باللسان  
او روي ان قيد باللسان سنده ان انشاء لا يكون الا باللسان واما قوله لا اصفه شانه  
عليك ان كما اثبتت على نفسك فمحل على الجواز الحامل على قصد المتكلم به انشاء بانيته  
للاواقع ونوطة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله سواء كان اذ كان باللسان  
احتمال التجوز اعني الحلال في انشاء على ما ليس باللسان جازا وهذا اعني ذلك لفظ يدفع احتمال التجوز  
في الذي قبل هو المسمى اصطلاح الاصول ببيان النقص في خلا رداة صرف اللفظ الحقيقي  
لاحي في الديل والحق ان اقتصار انشاء باللسان غير مجزوم بل المعلوم في الصحاح والكنز  
في قوله

في قوله لا اصفه شانه عليك ان كما اثبتت على نفسك فمحل على الجواز الحامل على قصد المتكلم به انشاء بانيته  
للاواقع ونوطة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله سواء كان اذ كان باللسان  
احتمال التجوز اعني الحلال في انشاء على ما ليس باللسان جازا وهذا اعني ذلك لفظ يدفع احتمال التجوز  
في الذي قبل هو المسمى اصطلاح الاصول ببيان النقص في خلا رداة صرف اللفظ الحقيقي  
لاحي في الديل والحق ان اقتصار انشاء باللسان غير مجزوم بل المعلوم في الصحاح والكنز  
في قوله

في تفسير قوله واذكروا ما قربت من الكتاب ان انشاء هو الاثنان بما بالتعظيم طلقا  
نعم ذكر في المحل ان انشاء الكلام محمل لكن بعد تسليم اقتصار الكلام باللفظ بما يكون محمولا  
على شتر اللفظ فان قلت كيف تحقق احد اللغويين باللسان وقد قال في قائل وان من  
شيء لا يجزى حده واكثر الانشاء لا يسأل قلت طاعت ذلك لا اقتصار في نفس النفقات من  
اللفظ على امثاله اذ كونه على الجواز **فما** على الجواز لا يتوقف في محله لانه لا انشاء عليه  
دون الجواز على ما ذكره في المحل على الجواز في المحل الكيف بقوله سواء يتعلق بالنعو  
في محله قيد قصد التعظيم الذي لما ذكر في دلالة انشاء فان قلت اذ انني على ظاهري ما  
من باب الاموال قبل النفوس على قصد التعظيم فالظاهر انه محذور لانه قد مر هذا الى مدلان محذوره  
لم يقع في محله ان لا يحل في محله لو سلم فاجل اعلم ان يكون محله في الواقع او عند  
والظاهر ان ما في الصوة المذكور بعد المحذور على بصوره بصورته فان قلت انهم قد  
يوجبون المحذور على اختيارنا وان عم المحذور على الشهور وجوه اختياره على المدح بانه  
مشعرا للاختيار الذي هو القاعدة العظمى الذي دون المدح ليعرف قوله لم مدحت اللؤلؤ  
على ما بها والتعريف المذكور فاعل التقدير فليس محله في محله ان في شرحه ان في  
بان الموضوع مقدرا في الفعل المحل والظن المتبادر من الفعل ما يكون بالاضمار كما مر قوله ان  
قلت فيلزم ان لا يكون انشاء على الصفة القديمة جدا اذ استناد ذلك الصفة الى انشاء الاختيار  
والا لزم محذوره على الشهور المقر في علم الكلام ولو لم فليست في فعل الافعال اللهم الا ان  
يصرف احد عليها الى ايجاد ما قلنا كانت انما في اقتصار الصفة جعلت بمنزلة افعال  
اختيارية يتقبل بها فاعلمها اولان تلك الصفة مبداء لافعال اختيارية ولقد عليها باعتبار  
تلك الافعال فالجود على اختيارية في الماه وقد يقال الحمد فيما ذكر مجازي المدح كما في قوله  
عليه بغيره في كلامه ما هو داو اما المصير الى اذ لم يله الامد له في جواز استناد القديم الى المحل  
وغيره ان الحمد على الصفة حقيقة هذا الاعتبار كما رتب الخطا في ان لا يفيد هذا المقام اذ لا

في قوله لا اصفه شانه عليك ان كما اثبتت على نفسك فمحل على الجواز الحامل على قصد المتكلم به انشاء بانيته  
للاواقع ونوطة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله سواء كان اذ كان باللسان  
احتمال التجوز اعني الحلال في انشاء على ما ليس باللسان جازا وهذا اعني ذلك لفظ يدفع احتمال التجوز  
في الذي قبل هو المسمى اصطلاح الاصول ببيان النقص في خلا رداة صرف اللفظ الحقيقي  
لاحي في الديل والحق ان اقتصار انشاء باللسان غير مجزوم بل المعلوم في الصحاح والكنز  
في قوله

في قوله لا اصفه شانه عليك ان كما اثبتت على نفسك فمحل على الجواز الحامل على قصد المتكلم به انشاء بانيته  
للاواقع ونوطة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله سواء كان اذ كان باللسان  
احتمال التجوز اعني الحلال في انشاء على ما ليس باللسان جازا وهذا اعني ذلك لفظ يدفع احتمال التجوز  
في الذي قبل هو المسمى اصطلاح الاصول ببيان النقص في خلا رداة صرف اللفظ الحقيقي  
لاحي في الديل والحق ان اقتصار انشاء باللسان غير مجزوم بل المعلوم في الصحاح والكنز  
في قوله



داستغفار اول مع سواد

انصاف

الداني الاستخفاف

لعدم بقاءه بانفسه صحيح فاما ص 2 بعضهم ان الامم في الانعام عوض عن الانعام اي انعام  
او اعتقاد او محبة الجان عطف على سابقه باو وعطف لاحقة على ما قبله لعل في  
الذكر الشا والعلل الاركان في شكر وآية افهم ما يشير اليه في جوانب شريفة المطالع في ان الذكر الشا  
والعلل الاركان في لا يكون شكرا ما لم يطابق الاعتقاد ولم يات في افعال الجوارح في الاول لا  
تلك المحبة وعدم المحبة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق بآثار ما راجعنا اننا لم  
نقبل على المراد به الجرم وعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجان اعتقاد ايضا المنعم بصفاته اكمال  
او اعتقاد ايضا بصفة الانعام وانه ولي النعمة في مقابلة انما لا يرد المحبة ولا يجوز الاعتقاد  
والمحبة وان لم تكن لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر ان يكون لظهوره  
الانباء ووسيلة الاعتقاد الذي هو الشكر في الافراد في هذا الامر **سما** او على صفة



انما عطف الحدة على التسلية على العمل انما يكون اذا كان على وجه الحقيقة واما اذا كان  
 فلا وجه له حال من ذلك على انه لا يكون بالضرورة عند كسبه بل اي منفرد او ذهب الاصناف الى  
 ان التعريف في نظاير هذه العبارات لا يخرج والحمد لله الذي نكره في المعنى الذي اعطى  
 معاملتها كما ينبغي فلا احتياج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منقول على انه متفق  
 للحال المقيدة اي يتوحد اللفظ بكونه موردا الحمد وقد افعل قد يكون فيه النسبة  
 المستفادة من ضمير الفضل في قول هو الله وعند الكوفي في نصب الظرف بمعنى في حال وحدته  
 لا غير **قوله** نعم النعم اي الانعام بها اذا افعال هي المزايا القائمة بالشيء متعدية  
 الى غيره **قوله** اعلى الوصف بالعلم والشماعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك  
 يدعي ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشئ في هذه  
 الصورة بل هو سببه المفعول على الوصف بازاء العلم والشماعة فان قلت الشماعة ملكية غير اختيارية  
 فكيف يكون الوصف بازائها حمد او قد اشترط اختيارية المتعلق في قلت الشماعة قد تعلق  
 على انار تلك الملكة ايضا كالحوض في المياك والافدام على المعارك ومن المراد **قوله** وانه  
 اسم للذات او المسمى منها ما يقابل الصدق والحق والكنية فان قلت وضع العلم بازائه في  
 فرع تعقلية وحي لم يعلم حقيقة ثم يقدر ذلك قلت لا زاع في وقوع تعقلية بصفاته حقيقة  
 والاضافية والسببية والتعلبية على قدر ما ظهر منها بالفيض لا اله الا الله السببية تعلقة بكنه حقيقة  
 وذا غير لازم وضع العلم كافي وضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الوضوح  
 مطلقا ووضوح هذا الاسم هو ما نحن فيه اما اذا كان واضحا فعلم غيره بالاهام او الوضوح فلا  
 ذاتية قد يقال على حقيقة وقد يقال على سوية الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمواد  
 منها هو الشئ وهو يستعمل النفس استعمال الشئ ولا يجوز ثنائيتها وتذكر كبر حصي بالذات في تعين  
 الذات صفاته على الوجه الذي انما الذي ينفرد به مطلق الوجه لا صفاته ولا نظوائه علم  
 صفاته العالانية معدوم العلم كالمعدوم في كل نقصان ذكر استحقاق جميع الحامد له ان كان كماله

مطلبه علمیه اربعه اشکهار

الصفات العالیه معد الطلک (و معد عن کل نقصان ذکر استحقاق جمیع الحکامه لوان علی ان کل کمال  
 یعرف عن صفات معد الطلک (و معد عن کل نقصان ذکر استحقاق جمیع الحکامه لوان علی ان کل کمال  
 او بالاعراض او بالاضافه  
 و کلها ناقصه فلا یتم  
 الصفات العالیه معد الطلک (و معد عن کل نقصان ذکر استحقاق جمیع الحکامه لوان علی ان کل کمال  
 یعرف عن صفات معد الطلک (و معد عن کل نقصان ذکر استحقاق جمیع الحکامه لوان علی ان کل کمال  
 او بالاعراض او بالاضافه  
 و کلها ناقصه فلا یتم  
 الصفات العالیه معد الطلک (و معد عن کل نقصان ذکر استحقاق جمیع الحکامه لوان علی ان کل کمال  
 یعرف عن صفات معد الطلک (و معد عن کل نقصان ذکر استحقاق جمیع الحکامه لوان علی ان کل کمال  
 او بالاعراض او بالاضافه  
 و کلها ناقصه فلا یتم

وكل من ان يجابه به توطئة يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والحمد مبدع محمدا بكسر الميم  
ان في محمدا معنى الحمد **والحمد** لاذ لم يقل اى يكون لفظ الله على الله من حيث هو لا من حيث  
محمدة من صفاته تعلق الحمد عليها على استحقاق الذات من حيث هو اى من غير ملاحظة  
محمدة وصف واعتراف عليه بالاشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتى اذ لم يعبروا  
ان تعليق امر باسم غير صفته يدل على منتهى مدلوله على انه ان لم ذلك فانما هو اذ لم يعبر  
بان **الاستحقاق** غير الذات وقد صرح بها بقوله على انعم والحمد ان هذا انعم بالذات  
حين لم يقل لانعم لان ان تعليق امر باسم يدل على منتهى مدلوله وذكر وصف لانعم  
عليه بعد افاضة الاستحقاق الذاتى لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى لا دلالة على  
مستقيم بجميع صفاته الكمال واشهر ان صفاته تلك الله ابهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يعبر  
يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمتنق الذال على منتهى جميع الصفات وقوله على انما تعرض  
اضراب عن المقدركان سائلا سائلا بان هذا الالهام لا يضره الا استحقاق ثابت في نفس الامر  
ولهذا تعرض لهم لصفه الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض له وهما كذا آخره هو ان  
الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع صفاته كما اشار اليه في حواشي الكشف فقد  
اندرج في الاستحقاق بصفه الانعام فلم افرده بالذات واجيب بان ذلك كما انصرف به اذ  
الواجب لما تعرض عنهم واشهر بان شكوا المنعم واجبا او شرعا فاعلم ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق  
بالذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لم يكن غير الله اعطيت حكمها فلا يدرج فيه  
الاستحقاق بصفه الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد من اوصافه  
الانعام نصرا بالاستحقاق الوصفى وايضا الى ان كل صفه من صفاته مستقلة بافاضة الاستحقاق  
هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتى انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع الصفات ولا  
شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده وكوثره وتعلق  
الحمد بالفضل او بالفضائل يقتضي ان يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون على صفاته ذاتية ان يعظم

طرحہ فصیح سے کہی گئی بات







[illegible]

انك فيكون  
حقها ان تبا  
لاولي اشعارها  
والعنه

19

ف  
ن  
ل  
ك

في علمه نوبت خاص الحفظ  
بما تولى السادة اكر اعني  
افادة الاقتصاد في قوله  
الزخرفه الزلفان  
انتفا من قسم  
سده لطف عونا  
على الاقتصاد  
ومنه دسه



في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ إِنَّ  
أَكْثَرَهُمْ  
لَا يَعْلَمُونَ

فانه بناء في ثبوت شيء منها غير المذكور عند المشتب وانت خير بان ص الكشاف قال بالانحصار  
الشعوى في سورة النعاني وغيره كما ان المراد بالانحصار في قولهم بعد الدلالة على  
الحمد وان به حقيقة الشعوى فلا ينافي الاستغراق سواء على الانحصار على الشعوى او الانشائي  
لما في مذهب الآل ان يقال قول بالانحصار الشعوى مسمى علم التام ولا فرق بينهما مع ان  
مذهب واردة التفسير فينا سب لا وابل كنه الا يري انه صدره فيما نقل عن بقوله الحمد  
الذي خلق القرآن ثم غلبه الى انزل لوجوه ذكرها ان فعل الخشيش ثمره **قوله** بل على ان الحمد  
كلمة على متعلق بحمد الله محذوف اي بل موسى على كذا والحكمة عطف على محذوف وهذا  
يظهر وهذا يندفع ما يرد على كلامه من ان عطف بل على ان لا في قوله على ان افعل العباد  
لا يدل على ان هذا ايضا يظهر كما يشير اليه هذا مع انه لا وجه له لان القول بالتحقيق الحمد  
لا مدخل في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الدلالة  
ان تعريف الحمد بحسب ما سئل خلق الاعمال واما انه سادسة الفعل فلما قال بالانحصار  
علم ان الجهة الاولى متعينة وان الجهة هي الثانية **قوله** والعدول الى الرفع لا اورد  
ان الحمد الاسمية وان دل على الدوام الا ان اية صيرها ظاهرا الدلالة عليه امان  
قد التفت بالفعل فظن انهم بدلالة اسمية فعله فافعل كقولهم تواتر استناده بهم على الامور  
التي تدور واما ان قدر بهم الفاعل فلانه بمعنى الحمد وبقية على في الطرف فيكون في فعل الفعل  
واجب ان المفيد منها للبناء هو الاسمية بقرينة العدول الى الاسمية التي هي ماضية لما وجد  
اذ لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع الى اننا ان قدرنا اسم الفاعل في  
ايضا ومنع كونه الحمد ونقول كيف رايته الفعل فعلم في السائل بمعنى الثبوت ايضا وقد نقلت  
في واصل ان ان عليا ان زيد في الدار تحت الثبوت والتجديس تقديره حال وحصل فيكون  
الفرق فها ذكره هذا وتعالى ان يقول للمسلم الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما  
ان يقال الحمد لله ليعيد مجدده وورد الحمد منها وتعلق به على استغراق الارض بمعدنة المقام

في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ إِنَّ  
أَكْثَرَهُمْ  
لَا يَعْلَمُونَ

في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ إِنَّ  
أَكْثَرَهُمْ  
لَا يَعْلَمُونَ

ص  
في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ إِنَّ  
أَكْثَرَهُمْ  
لَا يَعْلَمُونَ

ص  
في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ إِنَّ  
أَكْثَرَهُمْ  
لَا يَعْلَمُونَ

على ان فيه استغراق الشعوى لا ينافي الاعتقاد الشئ لاشكال افضل العبادات  
اشقوا وتحقيق ان القاعدة في اختيار طرية الحمد وتوجيهها بالانحصار على كل حال  
من الامور انما كانت فالحمد ان في الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية متينة  
لذلك فلهذا اختير الاسمية والافعالية صرح به بعض الافعال **قوله** والفعل انما يدل على الدلالة  
على الاستغراق لعدم جواز زيادة ان يب على المنوع في الدلالة وان جاز قصوره فلا  
يرد عدم دلاله المصدر على النسبة الى ان وجهها هو ان المحققين صرحوا بان قد تعبد  
في النقصا الخطابة بنقل قول فان يعطى الى الاستغراق كما يحسن في احوال متعلق الفعل لا يجوز  
ان يكون الفعل الذي ناسبه المصدر من ذلك القبيل واجوبا ان ذلك في الفعل المنزلة لا  
اعني انه لم يعتبر تعلقه بالمفعول التشريل المذكور في الحمد مما لا يحسن بل لا يجوز وهو ظاهر  
**قوله** فيه نظر لان ان يثبت الفعل اي يثبت المصدر المتكافئ في نيابة الفعل يجوز ان يكون  
تعريفه زيادة معنى هو الاستغراق في العبارة ماضية ولم يرد ان المصدر المعروف لاسم الفعل  
حتى يثبت انه قد يوجبنا في قراءة الحمد باللفظ واجيب عن هذا النظر بان في اللفظ  
مطوية فائلا واللام وضع للشارة الى مدلول مدلوله كما ذكر في الوجود الذي اخبره  
ان خبر بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعي بما ذكر في كونه لال فانما بتقدير الدليل وضم  
اخرى ليلام على انه في التحقيق **قوله** وعند فاء في الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق منها الجوزة  
لا المرحة والالكان المعنى في الجنس النوع في الاعمال مطلقا اي سواء وجد بقرينة المرحة لا  
او بعد كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالقول الحسن لما يدعي تحقيق التوبة  
الجوزة وكونها كانت على علم وكلم ان معنى الكلام منها على مذهب الكشاف لان ان رجع بعد  
توجيه كلامه وقد صرح في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والحسن فلان في ما  
في النوع من تقدم الاستغراق على الحسن عند المحققين ولا يقدح في ما ذكره الأصوليون من ان الجملة  
الحسن يكون انه لا يرد في النسب مبنية على امتناع حمل على الكل وان لو نوي الكل يصدق قضا لانه

رم

في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ إِنَّ  
أَكْثَرَهُمْ  
لَا يَعْلَمُونَ

في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ إِنَّ  
أَكْثَرَهُمْ  
لَا يَعْلَمُونَ















Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

9. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 84

[illegible]

غفر الله له ولوالديه

و قد يقال قد سمعوا وليهم تصغير ال  
وهذا دليل على ان الف منطوقه هي  
واو واما ال تصغير ال  
ولاد اعلى الى صغيره تصغير  
آل يكون الف بعد  
منه بعد ال  
ما بعد ال  
عليه

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة  
والنفع للبشر في كل زمان ومكان



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

فقد انما بعد ما وادعت النون في الميم ففتح هجره حرف  
قول بعد الحمد والنساء ينسب ان يريثا والنساء على  
المراد طبعه لانما لا يوافق  
فقد انما بعد ما وادعت النون في الميم ففتح هجره حرف  
قول بعد الحمد والنساء ينسب ان يريثا والنساء على

[illegible]



المعنى في كلامه لاصح لها تقدير او اما الفعل الرضى فلم يلزم بل قال انما اللازم اقامه  
جزء من اجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا **قوله** لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقوله  
بمعنى اذا كما قال ابن مالك لانها مختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة وقد استعمل الشرط على استعارة  
كلم الشرط **قوله** فعله ماضى ان قلت فاما ذلك الفعل في قول ان نرا قول العبد انه كان  
وحيث هو ادى به عبيد شفيق ما شتم قلت سقاؤنا فاعلى فعله محذوف بغير ما معنى سقط الجواب  
محذوف تقديره قلت بدله اقول **قوله** اسم امرى شتمت البرق اذا نظرت الى المعنى لما سقط  
سقاؤنا قلت لعبد انه شتم فاكسبويه لما لو توقع امر لو توقع غير ذى العبد الى انه اذا وقع  
في الاستدلال لا يحتاج الى استثناء المقدم وضوا كغيره من الادوات **قوله** والوجه ما تقدم  
وهو انه ظرف يستعمل استعارة الشرط لانه اذا اخذ معناه اسم السيم كان هو ايضا اسما فان  
واحدة ام ان يدور ان المعنى غير ضايع ضرر فاعلى مدعى الاستعارة يجوز انما تمسك  
اكثر من اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عاملا جوازا والواقع في اليوم لا يكون واقعا في اسم  
واجب ان المعنى ثابت اليوم كما امك اولى كرمك وهذا من قولهم ان كنت فله فقلت  
فان الشرط لا يكون الاستقبلا ولكن المعنى ثابت انى كنت فقلت **قوله** وعلم توابعها لم  
يرد بان المقصود منها مقدر عطف على المقصودات بقا اعنى علم العلة بان يكون لفظها تابعها  
مرفوعا باقائها مقام المقصود في الاعمال كما هو المشهور او نحو راعى نحو ريسويه علم  
اعرابه كما قيل في المثال السابق ما كل سوداء ترة ولا بياض شيئا اى كل بياض اذ لو لم يبق  
ذلك لزم العطف على مجموعها ما لم يذاعده لايحوز انما قلنا لم يرد ذلك لان توصيف  
الشيء بغيره لا يلزم بل اراد ان توابعها معطوف على المقصود اليان بقا اعنى العلم بالعلم  
المختص به كالجمعية في جميع العلوم الادبية وكما كشوا والياء ويكون علم البلاء من فصول العلم  
الى ما في كماله في اقسام الاستخدام في ضمير توابعها ان يكون الاضافة المعطوفة عليه في المعطوف  
لا تميز على ان المشهور سنده ان رده في اخر المقدم ان علم الفناء علم البلاء والتوصيف على ما في

النفس

محمد طاهر واثق

النفس ان ياد بعلم البلية علم الزيادة احتصاصا ببلية وهو المعاد البلية كما يفهم من قوله  
 ان ارفع في آخر المقدمة وسما على المعاد البلية علم البلية لها من زيادة احتصاص اما بها يكون  
 نواعها جوار اعطوا فاعلى البلية واذا العلم المختص اليها كما يفهم في اخر اذ ضمير <sup>منها</sup> <sub>منها</sub>  
 وهو ان المختص به حصص علم الادب في كماله ليس يقسط الى غيره وفيه ان في غير قسمها على ما اشار  
 اليه مفتوح ثم للمفاد ولم بعد البديع قسمها ليس جعله في العلم البلية وكذا العلم في علم  
 المقدم فاما راسه وجعله مع الفقه الذي هما الفقه في العلوم لادب في قرن واحد  
 جعل هذه العلوم في اجل العلوم معلما بان كشف التنازع وجوه الامور بها على ما لا دخل  
 في نواع البلية في الكشف المذكور على هذا من المنصور وهو ان الاجازة ان تكون في اقل  
 البلية في الكشف واذا لم يكن في البلية في قديمه فاقى اللغة العربية بل نحو او في ذلك من اذ  
 يعرف ما لا بد منه في الفادة والحواسي الا ان الحق في هذا الماد لا يخفى ان البديع لم يوضع  
 من غير موضوع علم البلية بالجنسية المعينة في موضوع العلوم وله غاية متميزة انه جعل  
 على منظر العلوم لادبية اوجه وعنى لافضل ان البديع ما كان تابعا للعلم والساعات  
 عليه الحكم بالاجلية والاقضية واجري التعليل على ذلك **قوله** لانه لم يجعل له اذ التعليل بطر الكشف  
 عن وجوه الامور وكذا يصح من ذلك في اللغة العربية في هذا النوع يقتضي ابلية في العلوم العربية  
 التي تتعلق بالنظم التي ان لها دخلا في افادة البلاغة في الحكم **قوله** بل جعل طائفة العلوم  
 ان افضل التفضل اعني اقل الرتب في ما قصد به الزيادة المطابقة بل في قبل ما قصد به الزيادة على  
 البلية اليه فان قلت بشرط في هذا القسم في المضاف في المضاف اليه كما قرئ في النسخة ان افاد  
 منوه الى ضمير المضاف مانع من هذا القول قلت لا لانه لا وجه لشم اذ القول على من باب التثنية  
 الفاء واني سر اجد وادرك في اني على حديث وهو ان الالف في لغة بني الانبياء في  
 لم يتي في اقل العلوم وافضل في العلوم واتا وجهه على من باب التثنية وهو ان الالف  
 فيه معنوية يعنى التام في القسم الاول المتفق على كون الالف في في خمسة بنى ما وكذا يتوفى

الف

اكراد بالزيادة المطلقة ان يفضل صاحب  
 افضل على جميع افراد نوعه لا على المفضل  
 اليه المفضل والمكراد بالزيادة على  
 اليه ان يفضل صاحب افضل على  
 واحد من سائر افراد  
 النوع له عليه  
 المفضل اليه  
 لا على مجموع  
 افراد النوع  
 صاحب  
 مجموع  
 النوع

مسجد احمد



بسم الله الرحمن الرحيم

مطلوبه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
آية في كتابه



في انفسهم اهل المعلوم كان كلاما آخر لا سمي له بما نحن فيه لئلا يظن ان الكلام لا في تعليم  
ترتيب بل كونه على ما قبله باذنه واما ان كلاما آخر فالتراكيب وقد تقرر ان المعلوم كان  
اشرف كان العلم بما له اشرف فالعلم بما له اشرف في النظر في غيره اشرف ولا  
يستفاد من هذا العلم عند فقد الذي النظر في البايع في هذا العلم فلا يجرم كغيره من العلم  
اشرف فقد له وذا الاستدراك له لم والحكم المتفاد مع قوله هذا انما يفيد في شرف  
الموضوع مع ما يفيد جلالة المسألة ما يوافق في دلالتها وتعلقها بما هو اشرف  
الكليات وان في موجود منها ثم المراد بالمعلوم عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم ما يلي  
كما توهم بقرينة افراجه على انه يتم الكلام في ايضا **والطريق** العلم لا يحضر المتفاد في  
المصدر على ما صرح به ان روي في قوله في حقيقة الحال هو الاعتبار في القياس  
المبادي فلا يرد حصوله جلالة العلم بوثاق الدلائل كما صرح به على ان افادة اضاف المصدر  
الحصري بوجه الكلام ان شأنا **والف** فان قيل كيف التوفيق ليدان كلاما في  
الكلام المتفاد في وجهه في قوله لا والاولا المصعب عرفه الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف  
الاستار عن وجه الاعجاز في نظم القرآن مع شدة ما يجرى كما صرح به في **والف** كما في حصة الذوق اذ لا في  
ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله **والف** كما في الاعجاز هو الذوق ليس الاسناد الى السبب بل  
قوله ان روي في الجواب لو بالذوق المكتسب والافعال كالمفكر ليس لا في قوله ان في العلم  
انتهى كشف القناع عن وجه الاعجاز في هذا العلم **والف** كما في بقاءه على اصله فرفع الوجه الثاني وادعى في  
الاول انما قد **والف** على الوجه الثاني اهتماما بالان في الحقيقة ان نية الظاهر في الاول فان المصعب كشف  
القناع في هذا العلم **والف** كما في حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا في غيرها فانها ظاهر الاعجاز في حصر  
مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سائر اركانها في العقل لا تمام كل الحصري وانما ينظر الى ذلك  
ملازمة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب **والف** كما في قوله لو بالذوق الذي على  
ان روي في شرف المتفاد في قوة ادراكه لما اصفى بذكره في الكلام ووجهه في الحقيقة فان

قلت فمره ان روي في ترتيب السبع بان لو هذه يفيد كون هذه الشرح المذكور اولى بالمعروف  
للكلام بق الذي هو كونه في الجاه كقولك زيد غني ولو كان غنيا سقيم ههنا قلت بعد  
انهم هذا المعنى في جميع استعمالاتها فمفهوم الكلام بق ههنا اخصا بسببه الادراك في هذا العلم  
ولا شك ان هذا الاخصا لا ينافي في عدم توسط الذوق المكتسب بان يدرك العلم  
نفسه في صلبه كحل الذوق اولى كما لا يخفى **والف** وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز في  
بهذه العلي لا يغير ههنا العلوم **والطريق** الى الاطول مدعى هذا العلم في الطرف اعني الى  
لغة متعلق بطريق على قوله لا يفيد ان في معنى الاضمار والاطول بدل من على اسم الآلة  
مستدعي الال خال لا في اي لا طريق موجود او غير او بدل من الخي في قوله على اي من قوله  
خلاف المبدل في الاستثناء ويمكن ان يكون الطريق مستقرا خبره الاطول بدله او ضمه كالم لا و  
الاطول على ما ذكر في الوجه **والف** لا يعلم بعد علم الاصول كشف للقناع له المراد من علم الاصول  
اما النفع والنحو والقر او الكلام بناء على انه لا بد من تباين المثل بينهما وروايات في الحديث العدة  
الكبرى في معرفة القرآن كما ذكرنا فضلا في شرفها المتفاد في بقائه على الاول زمانية  
اي بعد حصول علم الاصول والافعال في قوله ان في رتبة رتبة ثم ان قوله الكسفي روي في قوله  
ومضوبا ووجه الاضمار ما سبق واعترض على ان روي بان في نقل قوله لا يعلم بعد علم الاصول  
اختلا لا في المفعول **والف** اما الاول فلان عبارة المتفاد في هذا العلم ان النفس بعد علم الاصول  
افرا على المراد ان في قوله لا اعون على تعاطيها وبل ههنا ولا النفع في ذلك الطائفة  
واسرارها ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازها وقد ذكرنا ان الطرف اعني في باب التفسير بعد  
علم الاصول متعلقان باقراء ايجاعون وانفع على سبيل علم النفع منها في التفسير بعد علم الاصول  
وجوزوا ان متعلقا بمفهوم المتفاد من العلم فاذا متعلقا باقراء لا يكون في الكشف مفيد  
المذكور في البتة كما لا يخفى وقد حمل ان روي عبارة المتفاد في قوله ان في فعله كذا وكذا  
الثاني فلان المتفاد من هذه العبارة ان علم الاصول الكشف بل انما اكشف منها ان غيرهما

في

في



هذا هو الحق المأمور

ايضا كنهى الشك في صحتها في الحجاب والحد من الارواح العقلية المفهوم الذي  
 الذي هو مبني على هذا فان المفهوم من قوام لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف  
 ولو اوجه الكلام على ظاهره لا يلزم في انفس الكاشفة لهذا العلم انفسا اعلم من رتبة  
 البلد تحقيق بانفس العالم في نفسه لا يجوز زجره الشك في منسب التفضل لمكان الاقربان  
 من في عبارة ان رجع وان لم يكن كذلك في عبارة المقام واجوب ان لا يكون ان رجع  
 نفي في شرع الكشف عند الكلام على قوله ما على الذي يتقون في حسابهم من شيء ولكن في  
 العلم يتقون علم ان المقيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فآلة عدة الكمية المعطوف لا يجوز  
 الاستعمال كمالا ولا يلزم من الكلام سواء في شرح ايضا في قوله لا يلزم الا في قوله  
 انه سببه فيهم والتفصيل في قوله ان فيكم صغفا بلاطة متعلق العلم دون نفسه  
 يلزم تفصيل علم ان بالزمان واحد وتوحي النية ان اقل التفصيل قد يقصد به تعالى وصحبتنا  
 على الغير في الفعل لا ينفصل بالشيء بعد المشارة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحب متباعد  
 الفعل مترادف الى كما قصد الى تسمية في اصل مع المبالغة في انقضاء حيث يفيد عدم وجود  
 اصل الفعل في الغير ووجوده الى كما في قوله لا ينفصل كمال التفصيل والمعنى لا ينفصل في  
 الافاعل في صفاته يوافي ان احد في احدها في يقصد التفصيل في قولنا انه اكبر واقل من هذا  
 المعنى ورد في قوله في حكاية عن يوسف رتب السجى الى ما بعد عونه اليه وقول عليه السلام  
 لا ااصوم يوما شعثا غبرا اذ في ما افطر من رخصا وشكر اكثر من ان يحصى واعظم من ان يفسد  
 في الكشف في عبارة المقام ان هذا العلم متباعد ان في الكشف في كل علم مترادف في  
 كماله نعم لا يمكن ان نعم تصديق الخيرات في وهدا انه لا الكشف في العلم وقوله لا يمكن  
 بل في جواب سؤال شئ الكلام في قوله فانه لا ياتي فيما سبق ان كمال الكشف في وجه الحجاز  
 هذا العلم كان منقلا ان يقال ان يكون لواحد من العلم بقوله ان يدرك وجه الحجاز  
 حقيقة بما رتب العلم في قوله لا يمكن ذلك لا متناهي حاطة بجميع قواعد هذا العلم وكنته وسماعه ما دون

المراد بالعلم  
 الامتناع من  
 العبادات لا  
 العقلية  
 مسئلة

منها

منها وما لم يدون سواء كان في تلك الاطراف بطريق الكسب ام لا فلا بد من كنه بل ان كان  
 علم عالم هذا العلم الا ان علم الله ان كل ما خلقه قول الله علم ان من باقيا في المحيط بقوله الغني  
 لا اربا السبق في كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في وان كان الحق عدم كنه  
 علمهم ايضا وان كان جعل في السؤال المقدم مجموع ما ذكر في الامور وهو ان كمال الكشف ثابت  
 هذا العلم وان التوحي في ذلك بالسبق في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في وان كان الحق عدم كنه  
 بحقيقة بما رتب العلم في قوله او بسبقه في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 لا متناهي الاطراف صحيح ان كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 في هذا العلم اجمالا ويعبر به في كنه في موارد الكلام وان لم يعلم هذه الاطراف في كنه  
 ترفع به الفضل الخشعي في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 على ان المبالغة في الحقيقة وان قدر في قوله لا متناهي الاطراف هذا العلم متناهي اي بالعلم  
 اي اللها والحواس في الاستفادة من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 اما حصر حقيقة كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 اربا السبق قلت ذلك في تقدير ان يحصى السؤال المقدم الاول فقط كما ذهب اليه في كنه  
 تأمل وهو انه اذا اعتبر في كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 تراكيب التفرع في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 الاستعانة بالكنه في كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 في كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 ذلك التسمية في النفس الالهية ان يدرك لفظ له معينا في كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 قريب هو العنصر المحسوس وبعد هو الطرق المرافقة بها من علم التوحيد الاول والترتيب في كنه لا يتقيد في قوله  
 بل كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله  
 وسئل في قوله علم اسر على كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله فلا بد من كنه لا يتقيد في قوله

كان من كنه لا يتقيد في قوله  
 علم ان كنه لا يتقيد في قوله  
 كنه لا يتقيد في قوله



البر

نظر في الفتاوى المطبوعه

منه



التعليل والتقدير والجواب ان هذا بالنسبة الى ما في الكتب المشهورة من فتعليل كحذف  
 الفاعلة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة ثلث في القلب ان الشيء اذا لم يمتدح بعد تطلع النفس  
 يكون اوقع فيها **مؤول** لان مع الفعل فان قلت لم اصدق المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل  
 ما المصدرية مع فاعل لان ان حرف مصدره اعرف في ذلك من اذ لا يغشى شيئا انما انتم في  
 عايد اليه غير محقق بالفعل كما ان المصدرية فانها محقق بالفعل الذي يفرغ المصدر على العمل وان  
 كان متصلا على الاستغناء **وسو** موصول الموصول سمي وهو لا يتم في الاستغناء وعاب  
 كالذي واخواته وصلته بجملة خبرية حرفية وهو اقل من ما يليه في الجملة مصدر كان وما المصدر  
 واختلف في لزوم كون صلته بجملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امر او نهيا **فثبت** لان الامر والنية  
 الموصولة بان المصدرية انما يؤول لان مصدرها قد مر في المادة التي يدل على الطلب اذ اقبلت اليه  
 بان في اوبان لان في معناه كسب اليه الامر بالقيام وبالنهي عن وانما كانت الدلالة بالسيعة  
 نعم ان قوله الامر في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كقوله **آمن** المفعول في الموصول  
 بالثاني الموصول بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان المصدرية المحففة في الثقل متفق عليها مع لزوم  
 محذوف في فاعله والى ان غلبت عليها اذ لا يتم الدلالة من المصدر الا اذا كان مفعولا لاطلاق كونه  
 ورعا هذا قال الفاضل الرضي والراجح عدم جواز ذلك فيسلف ونحوه ووجه وضع المصدرية ان يكون  
 مع الفعل في تقدير الفعل **المصدر** المضاف اليه **المصدر** المضاف اليه **المصدر** المضاف اليه  
 كما سبق ثم كون الفعل موصولا وعدم امكان جعله في الكلام الا بان يقتضيه كونها شيئا  
 واحدا من الاجزاء فان ترتب معتمرا على الموصول في الفعل كقول بعضا كقوله لا يجوز تقديم الفعل على  
 ولا جزؤه لا ياتي اجزاء الفعل في تقديم بعض اجزائه على بعض الا اذا اتي في الفعل به الفعل او موصولة  
 اخرى فلا يجزى زاعجبه ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فثبت ان قوله لا يجوز  
 ويجوز زاعجبه ان الخطيب درهما ريدا وكلا لا يجوز تقديم نفس الفعل على الموصول لا يجوز تقديم  
 عليه لان مرتبة الفعل قبل مرتبة المفعول فيكون تقدم الفعل على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء

مطلقا ان لا يمتدح على المصدر  
 وما المصدرية لا يجوز

مطلقا المصدرية لا يمتدح على المصدر  
 وما المصدرية لا يجوز

لا يجوز ان يمتدح المصدر على المصدر  
 وما المصدرية لا يجوز

منقدم

متقدم على ذلك الشيء **كقدم** جزء من الشيء قبله فيسبح لان اجزائه لم تقدم في الموضع  
 على الشيء المتبالي اجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر في قوله ان يقال على ما  
 وان خبره بان اذ اقدم في الذكر جزء اللفظ الذي حيزه بعد طائفة من اجزائه على ما في الاجزاء  
 تقدم على ما تقدم فلو لم تقدم ذلك الجزء على نفسه ذلك اللفظ ايضا اذ ليس تقدم على اللفظ  
 الا بالقديم على جميع اجزائه ومنها كذلك كما تحقق ونظيره الدور المتكامل تقدم الشيء على نفسه  
 الشيء المرتبة الاجزاء بيان للواقع واشارة الى لزوم الفتح وهذا التوجيه ينبغي ان يرجع في  
 الى اجزائه ايضا اذ الى ان طرفا او شبه الطرف باللفظ هنا اسم الزمان والمكان وشبهه جار والمجرور  
 لانه يحتاج الى الفعل ومعناه اصحاب اللفظ اليه لان الطرف في الحقيقة جار ومجرور كونه على في  
 سماء بعضهم طرف اصطلاح او لان كثير من المجرور طرف زمانية او مكانية فاطلاق الطرف على مجموع  
 الجوز **مطلقا** لا يتم الا على المجموع او على المجرور مطلقا للاقلام الاحق على الاعم **اقالة**  
 فاما لمع الابه **وهو** الاستدلال بالابه ان يثبت المقصود بالتميز من الابه بالابه والابه لا مطلقا اذ  
 وهذا المقصود انما يظهر على طرف مفعولا لا في مقدمتها عليها واما الاستدلال بالابه الا في ان الطرف  
 اعني مفعولا لم يكن مفعولا للشيء فاما ان يكون جوابا لسؤال كان ما قال في كلامه الفاعل على اعم  
 الحد الذي قد رتب على الشيء مع في قوله مع ابيه فلما ذكره الجوز وقوله اذ اقبل ذكر من القول  
 مما لا وجه له واما ان يكون مفعولا في السمع مقدما عليه اذ هو صاحب الابه اي بلغ السمع كانه قد فيه  
 ان المولى لا يسمع اذ المراد ان بلغ حدان يسمع مع ابيه استغناء او هو ان يسمع في السمع كانه قد فيه  
 لا انه بلغ سمع القاص اياه اي سمي الله على تقدير المقصود في مفعولا لا يسمع على الذوق السليم او رد  
 عام هذا القول بان ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن التقدم عند عدم الترتيب  
 فلا بد عليه لان رتب القابل وجود الترتيب الى الابه مانعة عن حاله من ان يبلغ اذ لا يابى بعد رايه  
 قوله مع في كما اعترف به المورد واما ان يكون طرف لغو مفعولا لا يبلغ وقيل انه يقتضي ان يكون بلوغ  
 والله الذي مرتبة السمع مع والقول من السمع هو كل المفعول اليه المنسب فلما ذكر في الترتيب

لا يجوز ان يمتدح المصدر على المصدر  
 وما المصدرية لا يجوز



مصدر ان من رادى

لا يصح ان يسمى المصدر لانه على تقدم معمول المصدر بعده فهو على ما بلغ معه السمع نظر لان الكلام  
في المصدر المذكور السمع مصدر موصوف والفرق لان لا يترجم جوازا لتقديم على ما ذكرنا في المصدر  
بان مع الفعل وهذا ان وبلغ المذكور من المعنى كما تقرر في نحو فلان تترى باذنه او التقدير  
فيكون هو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسمع معه السمع وان كان تقديره  
تقدير المصدر المقدم على ان يكون المصدر كونه من فاعله الباء لان بيان كمال السمع في السماع  
ايضا بداته استمر امره وفي الخذف في التفسير لا على ذلك على ان يكون ان يكون مع السمع لان  
معمولا بلغ بان ياد مع على ما ذكر في معنى السمع في قوله تعالى ان يكون امره او عند علمه  
المتعلق في المصدر فلان يتبع مع السلطان اي يتبعه عنه ولم يرد ان التبع في المصدر  
ايضا اذ لا يرد ذلك المحذور الذي في الفوعة بل يكون في حال المعنى بل في صحة ايضا متعلق بمصدا  
بلا مغارفة من اول وجوده الى اوان قد السمع بحيث كان مستكلا في احواله وهذا معنى مقبول  
بعض الفضل والحق ان الوجه الرابع في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا على وجه موصوف في الطرف  
لاصفاء سور ان والتوسع في قوله ان الفاء جواز تقدم مصدره ان المصدرية عليها مضافا  
نكتة مقفلة بتقديم معمول الطرف عليه يقدم على الباء لان اللفظ لا يتفقون الى اللفظ المعنى  
بعد ان كان لما ارتكبه ووجه سابع في العربية وان كان موصوفا فاداد جذا ظرافة مقبلا على  
المصدر فان رأينا نكتة متصلة بتقديم معموله على معناه معموله لا امكننا على وجه آخر  
الاحوال فظهر ان اللفظ في كلام المعان يجعل الطرف متعلقا بمصدره ويجوز ان يكون التقديم  
السمع وليس كل ما اوله وقع لما يقال ان التقديم ضروري لان المصدر موصوف في الفعل  
وان اذ كانت موصوفا لا يجوز تقديم ما في خبرها عليها عند الجمهور فكذلك اما هو حكم فاعا بان  
كل ما اوله يسمي حكمه في ذلك الشيء الا ان المفعول به منها وسواء في الفعل على الزمان والمصدر  
ليس كذلك وقيل ان اللفظ في كلام المعان يسمي حكمه في ذلك الشيء فاما اوله لا يعلقه بغير المصدر  
لاجل ان وقع ان لا يعلق الفعل عن شانه اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في الفوعة

ما لم يكن

مصدر ان من رادى

ما لم يكن له تدبير في ما سواه بعد العمل كدلالة الاشياء في قولهم فاذا نفوز النافذ قد يكون  
يؤمن سيرة غير ذلك واداء الطرف منها الحقيقة اعني الزمان والمكان بدليل حكم بوقوع الشيء  
في عدم انظاره في سواه انما يتقدم فيها لان ما يقع في الزمان والمكان لا يتقدم مطلقا  
انفك عن خصوصهما وانما لم يتقدم في الطرف اعني الجار والمجرور لانه ثابت كناية رايه الفعل  
في العمل في الطرف الحقيقة في تشبيه معموله بوسطه اذ في ذلك الجمع الطرف مع الظاهر في موضع الضم  
في قوله اشنع الطرف ويشمل الطرف ايضا وقد مر ان الطرف على تشبيهه كما ان اشنع في الطرف  
على السمع في بعضه البعض كما في قوله وما انت بنعم ربك محبون اي انيق بنعم ربك عند الجنون  
الضمير كقولهم وما اوتوا بالاعمال في قوله وما هو عنها بالحدث الجسم اي ما يدعي عنها في قوله  
من قولهم ان الطرف ما يفيد رايه على العمل عدم لزوم تأويل المصدر العالي في الطرف بان مع الفعل  
ما سبق الا ان الباء من انه ذلك ان وبل لاجل العمل ولما ثبت الاشياء في الطرف جاز ان يعمل فيها  
لما في معنى الفعل بالاعتبار اليها وبذلك الفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب  
على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليم فلم عكس لان التأويل هو  
المشهور فلهذا قدم تسليم هذا وقد يجعل قوله ان الطرف له شأن في الجواز تقديم معمول الطرف  
على المصدرية اذ كانت موصوفا وليس كذلك لان التوزيع لقوله ما يفيد رايه من العمل عدم تجوز  
تقديم ما في خبره ان عليها السمع على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الطرف رايه الفعل  
مبناه لزوم تقدم خبره من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة  
الفعل العمل لارايته في هذا الاشنع الطرف له اما ان يكون ما يسمي فاما مقام فاعل اشنع تشبيه  
الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر راي اشنع فيها انما  
لم يعتبر في غيرها في قوله وسموا الزمان اشنع عن العباد ما في قوله او قد ذكر في الباب ان من الخو  
هو الزيادة لانه ان ثبت يكون الزمان متعينا كما في قوله او قد ذكر في الباب ان من الخو  
زاد ان المصدر في معنى من اللفظ ان يكون اللفظ ابداعا على اصل الماد لانه لا يكون ولا يكون

مصدر ان من رادى

وذلك عند احد في بعض متعلق به فانما  
فعل متعلق بالضمير وهذا البيت نادى  
لكن وجهه في قوله فاعل اشنع تشبيه  
فعل البعير بغيره ان فعله متعلق بعينه  
مقدرا او بالمرحم وقدم خبره  
مجدد ولا عليه المرحوم كذا في قوله  
عنها او قد تقرر وما هو بالحدث عنها  
والحدث به من بعدهم حذف في قوله  
والمرحم بضم الميم فتح الراء المحم  
الندوة هو كذا في قوله لا يوقف  
على حقيقة امره انتهى وفي قوله  
المعاقب بعد ما هو عنها  
بظرف قد تقدم ما  
خبره في المرحوم  
المتقدم من قوله  
رحم بالضم  
ان قلت  
مصلحة

مصدر ان من رادى



الزايد متعينا كما في قوله ان في قولها كذا وبينا فان الكذب والمبغى واحد فاحدهما لا على  
 التعيين زايد فتعريفها بالزايد ليس بناسب من اقسامه اللهم الا ان يقال الزيادة في سببها على اليد  
 كما يشهد بمثل المفعول كذا في قوله لا فضل فيها للشيء من ذلك كما هو لفظه وان كان في  
 عبارة ان رجع هناك بعض بنوعه **قوله** سبب الفرق بينهما بالانطلاق اللام في الفرق العبد  
 المراد الفرق الاطلاق المتعارفين اربا المتعارفين هو انه ذكرناه الان وما ذكره هنا قبل ان يفتقد  
 الفرق بحسب مفهوم العبد لا الصدق فان المؤدية واحد وقد يمنع بان التطويل على ذكرها  
 من الخفاء وقد اعترض في الاول كون الزيادة على الالمراد دون الثاني فالكلام لا في محله  
 بنظيره اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله ومفعوله لا في ان تفسير المراد بالزايد الخواص  
 هو الزايد على الالمراد اذ هو المعبر في الفقه **قوله** سببها به يصعب في تفسير التعقيد  
 الكلام له تنبيه على ان المصدر راعى التعقيد من المبني للفقول **قوله** لا لا يحضر له قوله قابل  
 بجمل ان يكون محال ان لم كان او من خبره وكذا مقتضاها فيكونا حاله مترادفي ومقتضى  
 يكون مقتضى الامر في غير قابل فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه افتقر في الاول لفظ ان وفي  
 الاخير لفظ الاضمار الى ان الاضمار عن الاخير من اهم من الاضمار عن الاول واراد  
 بالاضمار ما يقابل التطويل في الالفاظ والابحار والمساواة ثم انه قدم في اللفظ **قوله**  
 لكونه اهم في مقام بيان موجب تفسير القسم الثاني وعكسها في الشرط ما يتركها  
 لان مؤلفه مختصه بخصه قدم ناط التعقيد على ناط الخور عا **قوله** الفت مختصه  
 ايضا الفت علم اختصرت مع ان مؤلفه اختصرت اشعار بان ليس في نظره اختصار  
 الحكم في بل تاليف مختصر بضمير **قوله** تنقيب ما فيه جعل القسم الثاني طرفا للقول الثاني  
 ان الالفاظ قول الباطن والتعقيد باعتبارها ايه ثم لم يفتقد في القسم الثاني في التواضع  
 تنقيب معظم ما فيه منها فلا بد عدم تضمين المباني المذكورة في علم احد والاشد لانه على العرف  
 والتواضع ورفع المطاع عن القرآن لان هذه المباني لو اتي على المعاني الباطنية كانت على

الطام

طام  
والمراد

الحكم عند شروعه في هذه المباحث **قوله** وسبب كل له المراد بالحكم القضية من قبيل  
 اسم اجزائه الذي يدور على العلم وجوده او عدمه ما بالانطلاق لا سيما في قوله علم جزئياته  
 حذف مضاف وهو الحكم ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليتفاد احكامها تخرج به  
 المضاف المحذوف واللام فيها لام الخال فيجب التفرقة قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها  
 ليتفاد تلك الاحكام منها واستعمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخرا في تلك الاحكام  
 منها بالقوة القوية تجعل القضية المذكورة كبرى لصغره حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد  
 من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا والآخر اجزا  
 والمثال ما ذكره المتعارفين وعلم ان يجعل الانطلاق بمعنى الصدق في الالفاظ حذف بل في  
 ينطبق على جزئياته في استخدام لان راجع الى الحكم بمعنى الحكم على ما في القضية وان كان المراد  
 بالظن ان قول ان رجع فانه ينطبق على ان زيد اقام على ما في التسمية لا وقع لا يبعد  
 للبركة في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان شبه الفروع الى هي النتائج جزئيات الحكم في  
 اندراجها عن الاصل لانه راجع الى جزئيات كليتها ثم يطلق عليها اجزائيات مفاد الرضي  
 الحكم المراد به القضية استعاره بغير جنة فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطلاق الاحتمال  
**قوله** كقول كل حكم له قال الثاني رجع في شرحه المضاف قال في الدويان التوكيد بمعنى ان كونه  
 مولدة واعتبر في علمه بان جنان الدويان كذا وكذا وكذا **قوله** رجع في قوله هذه عينة مولدة  
 والظاهر قوله هذه عينة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تنتم بيان لغة التوكيد والقرينة  
 عليه ان صاحب الدويان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع وقوله كذا في المعرب الوكاد  
 التوكيد ليس به هذا قرينة على ان مراد صاحب الدويان ما ذكره ان رجع فانه ينطبق له  
 اي ذلك الفعل شمل على كل ان زيد اقام او يصدق مفهوم موضوعه عليه **قوله** بان قوله  
 فان قلت الكلام مع المتكلم اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التوكيد فالصغرة ثم وان كان كذلك  
 ياتي من صدق الكبير في توكيد المؤكدة وهو تحصيل الى قولك اني ران في منع كونه تحصيل الى

طام  
المراد

مؤلف مختصر  
 بالاشارة فانما المراد بالاشارة  
 فانما المراد بالاشارة  
 مؤلف مختصر



الجواب على ان كل كلام في الكلام يجب ان يجعل مؤكدا اني شئت ان يكون المؤكدا  
 فلا يكون بغير الحق ان المؤكدا في الملقى حتى يتبعه فوجوه وشبهه لم تحصل في الكلام المؤكدا  
 في الحق في الاشياء فوجوه على ما فهم من توريثا لشواهد وهو لو كان في التستر في الكلام  
 نقل عن الشارح مع انه قال لا خصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون مع بون في الاشياء  
 واما كون الاشياء لا يضاف الى الشواهد لانها خارجة عن غرض حتى لو اعتبر ذلك فما يكون  
 متباينين في بيان الاحصية منها باعتبار ان كل ما يضاف اليها لا يكون متباينين لان لا يكون  
 المتباين من كلام من يوفق به واما قال حتى لو اعتبر ذلك فما يكون متباينين اذ لو اشتراط في كل  
 منها ان لا يشهد الغرض المحقق في الآخر مع ما قصد فيه تحقيق التباين في الحقيقة الصديق  
 لكي يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاشارة في وسطه وان لم يشرط كما هو ظاهر تحقيق التباين  
 الجزئي وهو العموم وجه الا ان يادى قولنا ان كذا الصلوة لان ذلك في كونه اشواهد احصى  
 وكذلك قال ربما كانت تلك الارادة بعيدة بغيره قوله واما كون الاشياء لا يضاف الى الشواهد لانها  
 خارجة عن غرض حتى اذ لو اراد ان خارج عن مذهب المتكلم والشواهد ولا دخل في الاحصية لانها  
 المحقق في انهم مقولان بالعرض على ما تحتمل الا ان يادى قولنا ان كذا الصلوة لان ذلك في كونه اشواهد احصى  
 قد اعتبر في الاول قيد زائد على بوجوه ان يقال في ذلك القيد خارج عما صدق عليه لا دخل في المحصية  
 فتدبر ولم ال عطف على الفت ويحيز ان يكون في الامام فاعلم من الاول وهو التفسير  
 ان يكون في الكلام المعنى معناه حقيقة اعني لم اقتصر على غير احتياجه الى تفسيره هو المنع كما في المتكلم  
 الى المفعول حيث يضاف الى حذف المفعول الاول ذلك بان يكون هذا الامام في غير كونه  
 او مصدر الى المصدر ان لم ال متبدا او متبدا بعد اذ بغير منها عدم التفسير الاحتجاج على انه  
 يجوز ان يكون في حقيقة العلة هو الاول او يكون متعلقا بالاول كذا في الجواب لم اقتصر على هذه  
 ولا يجوز ان يكون في حقيقة العلة هو الثاني ويكون هذا افعالا على المعنى اي لا يقتصر الاحتجاج في حقيقة  
 بناء على انهم هو بان الفعل المنسوب الى المحيز في الاول لا يكون الفعل المذكور بعينه بل في الاستحقاق

مطلقا على كل ما في الكلام  
 ٢٠٠

هو ان اراد ان يخرج عما صدق على كل ما في الكلام

في قوله لا يكون في الكلام المعنى معناه حقيقة

في العادة

في العادة كما اشار اليه الحكمي في قوله على كل ما في الكلام معناه حقيقة  
 وخرجنا الارض عيوننا فان عيوننا قال التفسير لا يتغير اذ الفعل المذكور اعني لم يقتصر على ما في الكلام  
 للتفسير اني معناه الاول وهو حقيقة تلك الفاعلة الممهدة هذا ويجوز ان يقتضي الاول من التفسير  
 فيكون هذا مفعولا اي لم اترك جهدا ونقل عن اني البقاء ان لم ال الى الافعال ان مقتضى معني  
 لم ازل فيكون جهدا مفعولا على ان يتركه بموجبه او انما لم ال في عبارة المصنف هذه لوجه  
 بناء على ان تعدية الى المفعول من تسمية معني المنع في غاية الشيوع فكانه رجع الى المفسر  
 منها المفعول الاول هو اما في الخطاب اي لا يشهد الاول العام الى الامنع احد مثال في حقيقة  
 اي المختص كما ان يكون الغير للتفسير بل هو اقرب فاقبل اضافة المصدر الى الفاعل لرفع الغم  
 خبر متبدا محذوف وفتحت المصدرية او الى التبع من الفاعل والمفعول اي هذه اضافة المصدر  
 او اضافة الترتيب ياد اضافة المصدر له او اراد المصنف بترتيب الحكمي له مضافا الى الفاعل ومضافا  
 ثم انه قدم اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لانه ثبت النور ان الاول انزواوي  
 تقريبا مفعول له في ذلك فعله اعني رتبته ولم البالغ ثم ذكر مفعول له في تقريبا وطلبها وجعل كليهما  
 مفعولا للفعل الثاني كما هو الظاهر في المعنى في احد اذ المراد بقوله تقريبا ليعطيه سبيل احد الى  
 عبارة وكذا المراد بان في كلامه وجعلها مفعولا لجموع الفعل في غير التفسير كما لا يخفى ولولم  
 ياول الفعل المنفرد قوله لا يوافي في العبارة اذ في هذا الفعل المنفرد بالرفع وهو ليس في الكلام  
 بل المفعول الجموع كما هو في غيره في المضاف فالظاهر ان يقال لولم ياول لم البالغ واجربان الكلام  
 على الترتيب ولا يفرق بينهما مضافا الى المراد بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى المعطوف ثم ان في الكلام  
 المنفردة من قوله ياول في حقيقة اذ قد ذكر ان في غيره في المضاف وغير ذلك من كتب التفسير فان  
 في قوله قد يتوجه الى التفسير في قوله هذا الكلام علم مع عدم ان ويل بالثبت كما في قوله انما هو  
 علمه في قوله قد يتوجه الى التفسير في قوله هذا الكلام علم مع عدم ان ويل بالثبت كما في قوله انما هو  
 منه ان فاعل الفعل المعلق وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحد فلو لم ياول الفعل المنفرد منها بالثبت

على ان في التفسير راجع الى المعنى

في قوله لا يكون في الكلام المعنى معناه حقيقة

على ان في التفسير راجع الى المعنى

على ان في التفسير راجع الى المعنى



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲

وَيَحْتَمِلُ الْعَكْسُ وَيُجْزَأُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَوَّلِ مَقْصُودًا لِنَفْسٍ عَلَى الْمُسْتَدْرِكَةِ بِأَقْيَا عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِي  
كُلُّ نَفْسٍ بِأَقْيَدِ مَقْصُودٍ مِمَّا مَثَلًا أَوْ قَبْلَهُ يَأْتِي الْقَوْمَ الْجَمْعُ وَهِيَ الطَّائِفَةُ النَّاسِيَّةُ جَمْعِي عَلَى الْحَقِيقَةِ  
مِنْ الْقَوْمِ بَعْضُهَا جَمْعِيٌّ أَوْ لَوْ كَانَ مَرْفُوعًا كَمَا فِي كَثَرِ النَّاسِ الَّتِي رَأَيْنَا عَلَى طَائِفَةٍ تَأْكِيدُ أَنَّهَا  
عَلَى الْإِتِّفَاعِ فِي زَمَانٍ كَمَا كَسِبَتْهُ الرِّبَا فِي بَحْثِ تَأْكِيدِ الْمُسْتَدْرِكَةِ وَلَوْ أَرَادَ بِالْإِتِّفَاعِ الْإِتِّفَاعَ  
فِي الْأَوَّلِ فَدُونَ الزَّمَانِ لَمْ يَظْهَرْ إِضْفَاءُ رَجُوعِ النَّفْسِ إِلَى الْقَيْدِ أَوْ الْإِغْنَى الْمَأْخُوضِ مِنَ الْقَيْدِ  
مِنْ نَفْسٍ مُقَيَّدَةٍ وَالْأَلَاكُلُ الْجَمْعُ تَأْكِيدًا لَأَقْلَابِهَا فِي الْمَوْجِدِ سِوَاهُ النَّفْسِ  
الْقَيْدِ أَوْ إِلَى الْقَيْدِ فَتَذَرِي الْقَيْدَ وَطَلْعُهَا الْإِغْنَى وَرُغْنَى الْمَدِّ وَقَالَهُ التَّوْبَةُ وَجِثْلُ  
الْحَاسِلِ أَمَّا مَقْرُوءٌ مَوْضُوعٌ وَتَوْبَةُ يَارَ ذَكَرَ الرَّبِّ فِي الْبَيْتِ نَافِلًا عَلَى مَعْنَى الْإِغْنَى أَنْ  
التَّوْبَةُ إِذَا بَدَأَ شَيْءٌ بِهِيَ عَلَى كَيْفِ الْمَذْكُورِ كَمَا يَقُولُ الْمُخْتَارُ لِلْحَقِّ فِي الْبَيْتِ كَمَا عَلِمَ عَلَيْهِ  
أَمَّا الْكَلَامُ إِلَى عَمْسٍ بِرَأْسِ الْقَيْدِ وَسَمِيَّ التَّوْبَةِ لِأَنَّهُ يَتَوْبُ بِهِيَ فَذَكَرَ التَّوْبَةَ فِي النَّازِلِ  
الْمَرْفُوعِ فِي الْإِنْفِاقِ مِنْهُ الشَّيْءُ صَحِيحٌ قَالُوا لَمَّا لَمْ يَنْفَعِ رَغْنُهَا إِلَى الْإِغْنَى وَالتَّوْبَةِ  
كَمَا أَنَّ رَأْيَهُ الشَّيْءُ مِنْهَا كَمَا أَنَّ فِي ذَلِكَ الْمَذْكُورِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَغَيْرِهَا أَوَّلُ الْقَوَاعِدِ وَالشُّوْأُ  
وَالْإِشْرَافُ بِالْمَذْكُورِ بِشَيْءٍ كَمَا أَنَّ الْإِهَابَ يَذْكُرُ مَعَ إِزَادَةٍ وَتَذْكُرُهَا وَلَقَدْ أَجَبَ أَيُّهَا الْمَرْجُوبُ  
حَسَنٌ وَجَدَ الْإِشْرَافَ مَا فِيهِ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِشْرَافِ حَيْثُ نَسَبُ الْإِزَادَةِ إِلَى الْإِشْرَافِ وَشَأْنُ الْإِزَادَةِ يَحْدَفُ  
وَسَمِيَّ تِلْكَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يَتَوْبُ بِهِيَ عَمْسٌ إِجْرَاءِيَّةٌ أَوْ لَا مَسِيَّ لِلتَّوْبَةِ قَالُوا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ كَجَزْ  
أَبُو بَكْرٍ الْقَدِيمُ لِلتَّوْبَةِ الْحَقِيقَةِ أَنَّ كَيْفَ مَعْنَاهُ أَمَّا السَّأَلُ لَا غَيْرِي لِأَنَّ مَا لَفَّ لَا يَتَوْبُ بِهِيَ  
الْبَغِيرِي بِغَيْرِهَا عَنِ الْإِشْرَافِ فَكَيْفَ الْمَذْكُورُ أَوْ كَمَا تَزَوَّدَ وَجُوزَانُ كَيْفَ الْقَضَاءِ  
إِنَّمَا السَّأَلُ الْمَعَارِفَةِ وَالْمَعَارِفَةِ عَلَى الزَّمَانِ وَكُلِّهَا بِشَيْءٍ أَمَّا الْأَوَّلُ فَكَمَا كَسِبَتْهُ  
مَوْضُوعٌ بِرَأْسِ عَمْسٍ كَمَا أَنَّ الْإِشْرَافَ الْعُمُومِيَّ سَلْبُ الْمَعْنَى مِنْهُ وَجِثْلُ الْمَعْنَى  
الْإِشْرَافِ وَالْمَعَارِفَةِ فَلَا لَيْسَ مِنْهَا يَتَوْبُ بِهِيَ كَمَا عَارَفَهُ وَهَذَا فِي السُّوَالِ الْخَامَةِ  
الَّتِي تَحْتَمِلُ وَيُوجِبُ حَقِيقَةَ الْحَقِيقَةِ وَذَلِكَ بِإِشْرَافٍ وَلَا لَيْسَ فِيهِ كَيْفَ يَكُونُ الْقَيْدُ

استیفا رط







او مبتداه اي قالوا احسناته وهو نعم الوكيل مع وجود هذين الاحتمالين كيف يكون ذلك  
 في قاطعة على وجه عطف لانه على الاضمار الاسم الا ان يقال التقدير ظل الظن كونه كج  
 قطعة هذا التقدير على تأمل او يقال هذه كج الزاوية والمقصود بانكيت ان ربح والحكاية قوله  
 ولكنك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يغير في التقديرين المذكورين اذ يقال في ما جرت  
 التقديرين فليج في كلام المقام فلا وجه للاعتراض عليه ثانيا فلان مذهب مالك ان وجه  
 تقدير القول في الاشارة الواضحة في المكي عطف ما جوده وما افصح في عطف لانه في الاضمار  
 اصلا ولا عطف بل نعم الوكيل على نفسى في عطف الجملة اليه لما حل من الاشارة على المفرد في  
 عطف المفرد الذي متعلق بجملة الاشارة ولا كلام في التسمي الا ان يقال مراده في عطف الاشارة  
 على الاخبار في نظام الكفاية في توجيها التركيب الذي يستغني عن الشارح في قاطع وزد على الحاشية  
 باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عن غيره من انه لا يحل للعطف في الاشارة بل لا يمتنع  
 اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل ثم لجواز العطف على احدى المقدم بعينه حسنا وفيه  
 نظرا لان التكليف انه لا يمتنع اليه فيما ذكره ليس كونه المقدر لفظ قوله بل مجرد ان فيه تقديرا  
 بلا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسنا ولا يخفى ان كون الاشارة خبرا يقتضي التقدير  
 عنه لكان نطقا بتمثل الاحتمال الموجود في توجيه التركيب من اجل العاد المذكورة على الاشارة  
 وادعاء ان قوله هو حسني كقولنا الحمد لله على رأي وان العطف عليه ليعلم نعم الوكيل  
 قوله انا اسال الله وهي جملة حاله لما حل من الاعراب في عطف الاشارة عليه امثال هذا  
 فكيفنا الحكاية وغيره مؤنثا اذ ينبغي ذكره فائدة زائفة فاحتمل ان لا يعمل بنفسها وقيل  
 على ان ربح ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب الحق ان الذوق السليم يفهم  
 من عبارة ان ربح نوع قد في التركيب على رأي اشارة الى ما قيل ان قوله وصل اليه  
 سلك حال تقديره قد عطف على جملة فالحق الاصل في لانه بتقديره هو فالحق الاصل في قوله  
 او ان الشروع في المقصود في الصياغة الاوان الحكي والجمع او انه كان وارثه والظاهر ان المراد

قالوا او لا يمتنع  
 العطف

بالفهم

بالفهم مقم الملك وبهذا دخل المقدمة فيه مع افرادها عن مقم العلم فانها في التاخير  
 في التقييم يكون مقمها عدتها وقدمتها بالباب طلبة بالنسبة الى الشق الاول لا سيما في  
 عن الخطا ناديا المرام ولم يذكر قيد اخر في الاشارة عن التقيد المعنوي اعتمادا على الحكاية  
 او على الشهرة او لان ذلك في كفاية ان دية لا فيها فهو ما يعرف به وجه التحسين في الاشارة  
 تنبها على ما في البديع في عطف منع ظاهر من فروع الاستقراء في قوله بالجمع ان قوله الاشارة  
 ما يعرف به وجه التحسين في لم لا يجوز ان يكون شاعرا وتقرى بالدفع انا تتبعنا مقصود الملك  
 فلم يجد غير المقدمة والفصول الثلاثة والعلم ان ان ربح في قوله بعض مصنفاته كونه استقرا  
 في مثل هذا الموضوع نحو ما في معنى الاصطلاح وهو اننا حكم على التوبة في قربانية وردة الشرف  
 بان الاستقراء العرفي يستدل بالاجرام الجزائية على حكم الحكم والمقصود في التقييم تفصيل الاقام  
 لا تقدير احكامها الى المقسم لا يصل ذلك الا بعد حصول الاقام ومعرفة احكامها وقرب  
 لاننا لا يصل الاستقراء بل نفس القسمة فانها من قبيل التقدير ولا تعلق لها بالادلة اصلها هو  
 معترفه بل بعد بل احسن المقسم الاقام وتقدمتها الى المقسم لا يتا في الا بعد حصول الاقام  
 لذلك صرح فيها او ايضاح ان الية له وذلك لان المقسم قال في الايضاح بعد ذلك  
 هذا ما ينبغي ان يكون منه بوجه وتخرج من اصول الفهم الثالث وتبعيت لشارح يذكر ما بعض المصنفين  
 منها ما سعى اليه له اما لعدم دخوله في قبلة لعدم كونه راجعا الى حقن الكلام البليغ  
 واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه من الايضاح فانه داخلا في الاطن ومثل مسيل  
 ومنها ما لا بأس بذكره لا سيما مع عدم دخوله في ما سبق وهو بيان فقهنا فيها ففصلنا فيها  
 بينا الملك بين الكلام لا يخفى ان في نفسه على دخول الخاتمة في الفهم الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة  
 لما ينبغي ان يبالى به احد الا من في بينه بذكر ما ذكر في الخاتمة داخلا في الفهم المتعلق بالبيان  
 راجع الى تحييد الكلام البليغ والالتفات اليه له وليس ارجا الى الخاتمة بل الى العروة  
 وهو البديع في صياغة كل منها معهودا معهودا لا يخفى ان اللام في الفهم الاول مثل لا يكون

في قوله  
 في قوله

بالمعنى

مطابق الاستقراء

ما هو السبب في  
 وفي قوله  
 في قوله



الى علم المتكلم لا لا يخلو في الفنون كلها بل الى ما يحترز به في الخطا في بناء البرهان كما كان  
 مفيدا في الفن الثاني وان لم يعد العبد ابري في الفن الاول لاجل انها سوقا للفنون الثلاثة على نسق  
 واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لربما لم يبدى فيه صوابا المتكلم لكان اظهر ثم معنى الكلام كفا  
 الاتحاد الذي في العهد والا فالحكمه في ما سبق احد الامرين المذكورين لا الفنى الاول لثبوت  
 يقال هنا علم كفاية المذكور في التعديري في العهد الى رجلي ما اخرج كلامه في اخر المقدمة الى اخصار  
 المقصود بالعلوم الثلاثة فتم مع اجمالها بقرينة التعريف اربابا التصانيف ان هناك فوائدا  
 وما جرى مجراها ليقع كل منها باراء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع  
 بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك باراء علم المتكلم او غيره اذ التقديم المذكور في بيان  
 لا يفسد التقديم في الترتيب الا ترى ان الشارح قد تم في بيان وجه الحكم ما كان من الغاصد على المقصود  
 مع ثبوت في الترتيب فافاد الله ذلك بقوله الفنى الاول علم المتكلم فم هذا التقديم ان كلامه في  
 اجماله معلوم وانما الجوهل الانسب لما في زبد اخوك فان قلت فاللغة في اللغة في الفن الثاني  
 اذ الانسب هناك معلوم بقرينة قلت ثم والسند بعد العهد في ما سعى لفظة اشار الى  
 ان المراد بمقدمة الكتاب هي الاشارة الى ما ذكره في شرح المقدمة **ف** واخصار علم المتكلم الى  
 بعلم البلية او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلية وقوله ما يتصل بذلك معطوف على ما معنى  
 الفصاحة والبلية وذلك اشار الى السبب والمراد به بيان نسبة المعين وبيان طريق البلاغة  
 ما اذا و غيرهما ما فؤدة مع مقدمة الجيش اي منقول عنها او مستعار ويكنى ان يكون كل منهما  
 منقول لاني قد علم والى ما عرفت في لفظ الحقيقة من الوجهين فهناك اعمالا لا ظهر كلامه في  
 في الخلق شعوبان في حيث قال المقدمة الجماعة التي تقدم الجيش قد تم في مقدم وقد استغن  
 لا لعل كل شئ فيقبل مقدمة الكتاب وفتح الدال في شرح كلام المتكلم ان حيث قال قد تم في مقدم  
 ومن مقدمة الجيش مقدمة الكتاب وكلامه ان رجع محله الى احد الاعتناء لغير قطع ثم المقدمة  
 من قدم المتكلم لان هذه الطائفة لا تتأهل على التقديم كما انها تقدم نفسها او لا فادها البصيرة

هذا هو المقصود من المقدمة  
 في بيان ما يحترز به في الخطا  
 في بناء البرهان كما كان  
 مفيدا في الفن الثاني  
 وان لم يعد العبد ابري  
 في الفن الاول لاجل انها  
 سوقا للفنون الثلاثة  
 على نسق واحد ولو لم  
 يذكر التعيين في الاول  
 لربما لم يبدى فيه صوابا  
 المتكلم لكان اظهر ثم  
 معنى الكلام كفاية  
 الاتحاد الذي في العهد  
 والا فالحكمه في ما سبق  
 احد الامرين المذكورين  
 لا الفنى الاول لثبوت  
 يقال هنا علم كفاية  
 المذكور في التعديري في  
 العهد الى رجلي ما اخرج  
 كلامه في اخر المقدمة  
 الى اخصار المقصود  
 بالعلوم الثلاثة فتم  
 مع اجمالها بقرينة  
 التعريف اربابا  
 التصانيف ان هناك  
 فوائدا وما جرى  
 مجراها ليقع كل  
 منها باراء علم من  
 العلوم الثلاثة وقد  
 علم ايضا ان بعض  
 تلك الفنون يقع  
 بالضرورة الا انه  
 لم يعلم يقينا ان  
 ذلك باراء علم  
 المتكلم او غيره  
 اذ التقديم  
 المذكور في بيان  
 لا يفسد التقديم  
 في الترتيب الا ترى  
 ان الشارح قد تم  
 في بيان وجه  
 الحكم ما كان  
 من الغاصد على  
 المقصود مع ثبوت  
 في الترتيب  
 فافاد الله ذلك  
 بقوله الفنى الاول  
 علم المتكلم فم هذا  
 التقديم ان كلامه  
 في اجماله معلوم  
 وانما الجوهل  
 الانسب لما في  
 زبد اخوك فان  
 قلت فاللغة في  
 اللغة في الفن  
 الثاني اذ الانسب  
 هناك معلوم  
 بقرينة قلت  
 ثم والسند  
 بعد العهد في  
 ما سعى لفظة  
 اشار الى ان  
 المراد بمقدمة  
 الكتاب هي  
 الاشارة الى  
 ما ذكره في  
 شرح المقدمة  
 ف واخصار  
 علم المتكلم  
 الى بعلم  
 البلية او  
 العلم الذي  
 له زيادة  
 اختصاص  
 بالبلية  
 وقوله ما  
 يتصل  
 بذلك  
 معطوف  
 على ما  
 معنى  
 الفصاحة  
 والبلية  
 وذلك  
 اشار  
 الى  
 السبب  
 والمراد  
 به  
 بيان  
 نسبة  
 المعين  
 وبيان  
 طريق  
 البلاغة  
 ما اذا  
 و غيرهما  
 ما فؤدة  
 مع  
 مقدمة  
 الجيش  
 اي  
 منقول  
 عنها  
 او  
 مستعار  
 ويكنى  
 ان  
 يكون  
 كل  
 منهما  
 منقول  
 لاني  
 قد  
 علم  
 والى  
 ما  
 عرفت  
 في  
 لفظ  
 الحقيقة  
 من  
 الوجهين  
 فهناك  
 اعمالا  
 لا  
 ظهر  
 كلامه  
 في  
 في  
 الخلق  
 شعوبان  
 في  
 حيث  
 قال  
 المقدمة  
 الجماعة  
 التي  
 تقدم  
 الجيش  
 قد  
 تم  
 في  
 مقدم  
 وقد  
 استغن  
 لا  
 لعل  
 كل  
 شئ  
 فيقبل  
 مقدمة  
 الكتاب  
 وفتح  
 الدال  
 في  
 شرح  
 كلام  
 المتكلم  
 ان  
 حيث  
 قال  
 قد  
 تم  
 في  
 مقدم  
 ومن  
 مقدمة  
 الجيش  
 مقدمة  
 الكتاب  
 وكلامه  
 ان  
 رجع  
 محله  
 الى  
 احد  
 الاعتناء  
 لغير  
 قطع  
 ثم  
 المقدمة  
 من  
 قدم  
 المتكلم  
 لان  
 هذه  
 الطائفة  
 لا  
 تتأهل  
 على  
 التقديم  
 كما  
 انها  
 تقدم  
 نفسها  
 او  
 لا  
 فادها  
 البصيرة

تقدم من عرفها على من لم يعرفها لما يتوقف عليه سائر الشروعا كما حصر في المختصر والابطل  
 طرده بالبادي كعقود هذه وغاية من وضعها من المعنى مطلق الادراك اعم من التصور  
 والتقدير فيكون في الحداي التوفيق بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع في التصديق قال  
 بعض الافاضل التمثل على رأى القوم فانهم جعلوا بمقدمة العلم بالتفسير المذكور وقد جعل  
 الامور في شرف الرسالة مقدمة الكفاية مقدمة العلم ونفى التوقف عليها وامامه اراه فليس  
 العلم لا التصور بوجه ما والتصديق بغاية ولهذا طعن الشريف في لزوم ما سعى عنه وهو الاقضية  
 في توجيهه للمقدمة في كذا وكذا الى الخلف ولم يطعن بلزوم التوقف على كلامه وهم  
 واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الاقدمة الكفاية كما هو لفظه الى قوله المقدمة في كذا وكذا  
 فلا وجه لسلخ كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى توقف عليه الشروع مطلقا  
**ف** الطائفة من كلامه قال صاحب الكشف في اوائل سورة النور الطائفة الفرق التي يمكن ان يكون  
 جماعة واقفا ثلثة او اربعة وهي صفه ما كانها الجماعة الحقة في كل شئ وذكره ابو افرسون ب  
 ان الطائفة اسم جماعة تطوف بالشئ ويحيط به واقفا ثلثان او ثلثا وسمى هذا الواحد ما فؤدة  
 وهذا افسر في جاسم قوله بلفظ لا نفوس كل فرق منهم طائفة لانه اسم لفظية في شئ واحد اما ان  
 وقيل لا نفوس الثمن له علم الجماعة اعني النافذة في المعنى فاطلق على الواحد وعلى ما فؤدة  
 وهذا المعنى ان في هو الانسب لارادة منها والمراد من الكلام اللفظ لا العقلي على ما عرفت واما  
 في شرح الرسالة وهو منها امور ثلثة كما في بعض النسخ واما بتقدير مضاف الى دوال امور ثلثة او اقلها  
 ما هو اسم اللفظ على المعنى يجوز انما اللفظ بينهما مع ان مصب التوفيق هناك دفع لفظ التوقف  
 فقط لا الظرفية وماذا كان في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اللفظ الامور المذكورة  
 وازادوا بها والقرينة في الكل ما سبق من اشارته منها ونفرد في شرح المقدمة بانها الاطراف  
 قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الاطراف لم يزد في قوله لا ارتباط لها بها لعلها  
 او المقاصد تابر تطبق على الاطراف لانها لغتها وفي قوله سواء توقف عليها اي على سائر تلك الطائفة

هذا هو المقصود من المقدمة



وتسمى قواها وتنفذ بها اي بغيرها ومعلوم ان ارتكبا الخذف في موضع واحد اعني قوله  
اي لعل في طائفة او في قات بعد ما عرفت ان ان رجع نقى على ان مقدمة التي عبارة عن الالف  
طريق الافادة والاختارة لما كانت هي الالف طام كتحج الى ان قد مضى في الموضع المذكور ثم طام  
المقدمة على الالف المذكورة لا يجيء الى اصطلاح جديد لعدم توقف مقدمه من دفع الكمال  
وقع في اوائل الكتب على ذلك لا اني فسر على من كلامهم كما لا يجيء في الطلاق الفين مشاعا على حدة  
الكتاب لهما مع وجوده على ما انتهت عليه من قبل الكلبين والقول بان تسمية الالف مقدمه الكتاب  
انما يصح اذا كانت دالة على فسر من الكتاب مع كونه من قبل تسمية الاسم الاول بما يمنع من ان قال  
مع لانا عند الملوك والذين الموقوف الاول في المقدما ذكره بما لا يتوقف على الشرع في المال  
بل نفس المال فاذا جاز الطلاق المقدمة على المقدمة العلم فلا محذور في الطلاق مقدمه الكتاب على  
دوالها واذ اخفقت ما تلونا عليه تنقبت اندفاع اعترض بعض الافاضل ان تعريف مقدمه  
الكتاب ينبغي ان يكون لكل مسألة في مسائل الكتاب في اقدمت امام المقدمه مقدمه الكتاب في اذ يطال  
الامر ثم **ولعدم** فرق البعق في ان قلت فما حصل الفرق بينهما قلت المباني المقدمة  
الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقدمه فلم يقدمه وان حصل الترتيب و  
الانفاج لا يصدق على التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصه ان قلت فهل يجوز ان يقال  
مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كما او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول ان رجع سواء توقف له ثم  
اندفاع الثاني بالفرق اما اندفاع ان في كلامنا النظر في المعاني والمطوف الالف طام كما ان رجع  
سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمه الكتاب فلا يجزى ان يكون مدلولها موقوفه  
للسرور في غير زمانا فان قلت هذه الدفع انما يكون اذا لم يكن موقوفه الثانية مما يتوقف عليه الشرع  
فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلم كونه كالمسبق قلت ما يتوقف عليه الشرع والقدر بان له  
قائمه محتملة وتوقف عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وقائمه في الواقع فلا محذور في الخس في غاية العلم  
ان قلت فما النطق الذي اقتضاه الالف يتوقف على النطق الذي قلت اما النطق في دفع كمال النطق

فالتقول

فالتقول بان المراد شروع بالبصيرة او هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان  
يحصل ما يزيد ما ذكر في اوائل الكتب وما يتفق كما عرفت في الفصل المنحصر لم يصدق على الامور  
المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليه اللهم لا يقال المراد توقف البصيرة على نوعها  
يحصل به في ضمنه في فرد كان او يقال المراد توقفه من حده بالبصيرة ولا شك ان الحد الحاصل  
بالاربعة لا يحصل بالثلاثة والاشبه وبالمواحد فان قلت المثل الواحد حاصل بالاشبه قلت  
ان تسمى الاثنان ذلك الا واحد فلا ضرر بحصول الموقوف عليه الا فلان لم يحصل فقام له واما في دفع  
الافعال النظر فيعلم ان راد به ما ذكره المؤد في بئر الحقا في عمان في تحريمه المعنى ان هذه  
مقدمة من ومنها هذه الثلاثة ويستنبط منها او اراد بعض ما اراده الشرفي لا فائدة في انما  
الاطلاق المراد من الاطلاق معنى اللغو كما في النظم والكلام من قبل التعليق بما لا يخفى قوله  
لا يزقون فيها الامومة الاولى تنبني على الامانة والظهور العطف تفسير وفي العبارة  
اشعار بان مدارك كلياتها على الظهور واما كون معناها نفس الظهور فغيره زود لان  
المعجم من السائر عدم اجزائهم في ذلك قلت قال فصلا على ما يفهم ففائدة جاذبة عن المعجم  
وافصح الجمع اذا نظر بالعربية وافصح في ان اذ انقطع لينا وعلينا لينا وقد افصح الله اذا  
ذهب التباعد وافصح البصيرة اذا بداهة وكل وافصح مفصيح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه  
ثم كلامه وقول ان رجع وافصح به اي حقه يدل على ان المعنى اللغوية ام وجودي وهو الظهور  
وفي التفسير لاشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودية وهو انطلاق الالف واخر الالف  
الامر لم ياباد الفصل المنحصر في المعنى في موضع انما ان المعنى اللغوية الامر الوجودية على نظر  
وكلام رجع في شره المقام يشعربان معناه الامر الوجودية حيث قال في تفسيره هو في كلام  
فصل الجمع اذا فلفت لغة من الكسنة في ادوم بلجي وافصح في الله اذا احدث رغبته  
قد خلتها قوا يعوضها المفرد ذكره في الحصر ان المراد باللفظ ما في كلامه من قبل  
لان المعنى حقه بان البلية يوصفها الاخر ان فقط وعدم تعلقها بالكتب بتسديد بالبلية في

فالتقول بان

الامر الوجودية

زودنا



مطلب في هذا الفصل

ثم ان الفصل الحشوي ردتان ويل في جانب الفرد بالزوم الاحتياج في تعريفه الموقر في وجود  
اخر يخل به وناها فخران ويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد تنافي لالاعلام المركبة  
مع جوارها على تنافي الكلام كما عدم ادمه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويحتمل ان  
يقال ان ادمه ادمه اذا سمي به كان كل من جزئيه كليته يوجد في تنافي الكلام بل كل منهما  
بمنزلة فردا للمعاني عند المحققين اذ لا يقصد به هذا الموضع معا **فصل في** مقصده فيصنف في نظم  
التقسيد ما خذوه من القصد لان التقيد تحديدا وتبديها وانما علم ما عرف في نظائرها  
من الوجوه او هي القصيد هو في السمي الذي يقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصيدته فسميه  
كما يستعار السمي للكلام الجمل القصيد والفتى للرد في منواله للوحدة وقيل القصيد  
الكلام انقطع **فصل** في كيفية التسمية يقال في الوجود لانه انشاء الشئ والشئ للنظم **فصل**  
يسمى كلمة بليغة قبل علمه لا يلزم لا يطابق الدعوى في ذلك بل يزم مع عدم صف الكلي عدم وصف  
التقسيد واجبا بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بغير السبق فيتناول المركبات  
**فصل** واعلم ان ما كانت الفصالة توطئة له في الاصل في ذكره بعد له في الوجود الاعتراف  
ثم هذه المقدمة هي التي ينبغي عليها ان يرجع الحكم بان في تعريفه الفصالة بالكلية وهو الكتاب  
للمعنى اللغوية الذي ذكره في كتابه فان لم يسم ثم المراد بالقوانين القواعد التي اللغوية  
والصرفية والتجوية لا البنية والمراد بالبرهان على القوانين اجزا عليها افرادا وتربطها  
بكونها في اللغة القياسية وضعفان ليف **فصل** وقد علموا في قولهم ان يضمن في قوله قد  
علموا وعلم ايضا لان علمهم يكون سببا في فهم المص والاحتياج الى ذلك لانه في العلم  
**فصل** وقد علموا في قوله علمهم لان علمهم يكون سببا في فهم المص والاحتياج الى ذلك لانه في العلم  
عداها لان العلم هو الكلي وان في الفصالة هو الكلي وانما استقام في الحكم المقيد  
وادعاء كونهما نفسا كذا ورد في الشرح بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لا اعتبار  
بالمباين على ما هو مشهور والدعوة المذكورة لا يلتفت اليها في التعريف ويجوز ان يصدق القول

في الوجود

مطلب في هذا الفصل

على الوجه الذي كما قولنا الباطن لاسود وبنوع وجودية الفصالة كونهما عبارة عن الكلي  
بالمعنى اللغوي واجبا عن الاول لان كسلا الادب اشبهه بالتعريف بالمباين لا غرض منها  
علم المعاني بالتبعية كما في الحق والمعنى في الفصالة المنقولة على جوارها ايضا وعلى الثاني بان  
ان رجع في الحكم التفسير كما لا شك في عدم جواز جعل العدم مع الوجود في طريق التفسير  
لان رجع ان يقبل في اوردت بالوجود الموجود وبالعدم بالعدم لا ما جعل بغيره من  
مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح علمه الموجود لا فيضا لا في الحكم الا في الوجود وعلى  
فما ذكره في المثال مناقشة لانه ان اريد بالاسود عدم السواد فهو لا يحل علم الباطن لان الباطن  
لا يكون في العدم وان اريد به سمي غير السواد فهو ليس بعدية وعلى الثاني بان لا يحل علم  
من لم قدم في ضاعفة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصالة وقيل في هذا اللفظ فصالة وان  
في سكتة وفرازا وما يوده معناه لا يجد انه ليست فيه تقيد كسكتة وان كان الثاني  
للاول في يد على الاول لان الجازما في كسكتة التوقيف اعتمدا على ظهور التفسير كما هو في  
والحق في الموضع المذكور من شرحها للفتى والامر فيما نحن فيه فلا بد ان لا يمتنع ان  
الفصالة ما اذا هي بينة على ذلك تسامح في التفسير كلف في المدعى بها على الكلي  
لا يحل علم المنصف عدم جواز جعل هذا الجاز لا خلاه بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان  
قوله وان صحت الفصالة هو كالحق بان في علم الحكم عما ذكره على الثاني ان لا خلاه  
علم العدم بما بالمعنى المذكور علم الوجود دينا وذا افتار وان في تعريفه كونهما كونهما  
مفهوم ما متحد في ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وهو جواز صدق المفردات  
العربية علم الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه **فصل** لكونه لازما لتعليق التفسير  
تسليلا للامر بتعليق التفسير وقيل العلم الاول في تعليقه للتفسير وانما في تعليقه لا يتم  
التعليق الاول والمعنى ان التفسير في التفسير بالامر به تسليلا للامر ولكن ان يقول  
العلم الاول في علم الحكم بان في الثاني في نفس التفسير في وجه التفسير بالامر المذكور

مطلب في هذا الفصل

مطلب في هذا الفصل



مودة الخوص عن الزاوية حصل بمطالعة ما من ابواب الصحاح وغيره وسوف اخلص  
 عن الزاوية حصل بمطالعة محقق من تحقير الفرق واما مودة كثيرة الدور رباع العوب  
 الوبا فمخارج اربع تتبع زوايا اعداد الاعراب كما هي المنشورة جدا ولا يسفي ان اشق  
 ثم ملكا كانت الحالة راجعة الى اللغة المراد من اللغة العرف او قد يطلق على ما يظهر  
 واما لم يتفرع من صريح التنازل لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا هو  
 الحسن كانهما مفعولان مختلفان لا يحتمل التشبيه ان يكون الاتحاد في الحقيقة محضوما  
 وهي كونه المنفرد كما هو الظاهر من كلامهم هنا او نفس الامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في  
 المتعارف ويحتمل ان يكون تردد قائم في التعذر بجمع الحقائق المختلفة لانه اذا كان له معناه  
 ان يجمع الحقائق المختلفة متعذر فلهذا ما هو في حكمها وان الكلام هناك في فصحة المفرد وفصحة الكلام  
 ومنها في الفصحة باق والثالثة وابغية بقسمها **المعاني** لا يقول ان يفسر ان يقول المعنى محصور  
 اذ لا تشترط بلفظ اللفظ اللهم الا ان ياد جريبات البلاغة والاحتياط في ان لا يبعد في ان يقال  
 البنية لمعنا لا يفسر است يكون محصورا لكل وجه شيئا واحدا **والابوجه** قد رشت من هذا  
 عدم تفسير مطلق الفصحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قد رشت كما يعبأ اطلاق اللفظ شتر كما فلا يدان  
 بستر كلفظها الا يوجد جدي من معنى قد رشت كالجسم الجوهري في العيني مشتملا لان اطلاق الفصحة  
 له تعليل لقوله لا يوجد قد رشت في دفع توهم كون الفصحة قد رشت كما هو قوله لا يوجد قد رشت  
 تعريف المطلق في الشتر كلفظي بمنزلة ان لا يستدل على انه عوى للكلية اذ لا احتياط في الاستدلال  
 وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق في قوله **فان** نظر الى ان لا يحتمل ان يكون تردد في ذلك ويحتمل ان  
 يكون جديا بعده وان كونه شتر كلفظي بمنزلة على الظاهر وان لم يتعد بجمع الحقائق المختلفة في توقيف  
 على ان تعريف الشيء يعرف من تمام حقيقة كل من مختلف الحقائق المذكورة لكنه لا يتعد تعريفه  
 بغيره كنه مختلف الحقائق لو كان اندراج الانواع تحت تعريف الجنس وان اراد تعذر مطلقا  
 ولهذا فانه يقول لا يوجد قد رشت بينهما ولو ترك هذا التعيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كانا

قوله على وجه كنهه ويلحق به لكان اظهر من قبل **مطلق** العين في المطلق المسمى شتر كلفظي  
 بالترتيب معانيه لا يخرج تحت **الابوجه** لا يتوجه له قيل فيه شتر لان الامر اخص على قوله فقول  
 كل واحد منها يقع صفة اما بملاحظة قوله لم يجد له لامع هذه القول وهذه الاعتراف او رده  
 البصر على المعنى في حال صوته والحواس للمعنى فقلت عبارة الابقاء هكذا الناس في نفس الفصحة  
 والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيها لمعنى منها ما يعجز عن فهمها ولا يثبت في الفرق بين  
 الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريفها  
 بهذا الوجه لم يكن معنويا من كلامهم بل هو طريق الابقاء واذ كان التفسير المذكور مأخوذا من اطلاق  
 واعتبار انهم كان معنويا من كلامهم بطريق الابقاء فلم يثبت في الابقاء فوجب البصر في جواب  
 من ان المراد من الناس العهود وانه قد استغفرت عن عبارة الابقاء ان الاقوال المنة ذكرها الناس  
 في تعريفها وبلغت المعنى لا يثبت تعريفها ولا يثبت الفرق بين كون الموصوف له ولا يثبت في فهمها  
 للتعريف من اطلاق انهم واستغفرت الفرق بين اعتبار انهم وان لم يفهمه عبارة انهم المذكور  
 مدد التعريف **فالفصحة** الثانية له اشارة الى ان الطرفا في في المفرد شتر صفة للفصحة  
 واما لم يقدر المتعلق نكرة مع تعريفه بستر في الفصحة باه لا هو كلام الحقيقة كالمعروف انه مني ثم ان  
 بعد المعرفة ناسخ من المقام كما يظهر من كلام الفاعل المحلى لامي دلالة الطرف وقد نهت في صحت  
 على انهم الفاعل المفرد في مثل معنى النبوت واللام في تعريفه اسم موصوف فلما كان في ذلك  
 مع بعض صلة فان قلت الفصحة وان لم يكن معنى الفصحة الا ان معناه الا اصطلاحية هو مطلقا في  
 المفرد فلفظها متعلق بها بذكر الاعتبار قلت ليس له معناه مطلقا بل اعتبارا فافها الى  
 المفرد فلفظها وجه بملاحظة كونها بمعنى الموصوف في تعريفها لا يثبت واما ما ذكره الفاعل المحلى  
 في تجويزه بعلته بها باعتبار نفسها معني الموصول واللفظ كما هو زعمي النسخ في قوله به سهل انك  
 بناء على انهم انشوروا الحرف او الحديث في قوله سهل انك حديث ضيفا باسم المكي مادي وادخلوا  
 عليه فليس المراد من تعريف الموصول والكون ان كان مجرد الانصاف به ولو في نفس المكي في

مطلقا في الشتر كلفظي بمنزلة ان لا يستدل على انه عوى للكلية اذ لا احتياط في الاستدلال  
 وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق في قوله فان نظر الى ان لا يحتمل ان يكون تردد في ذلك ويحتمل ان  
 يكون جديا بعده وان كونه شتر كلفظي بمنزلة على الظاهر وان لم يتعد بجمع الحقائق المختلفة في توقيف



العلم الاجاز اعمال ريد ورجل في الظفر وان كان انهما من اعتبار نسبة الى جرد وصفه  
 بتلك النسبة بل لانه اللفظ ينفرد بالاول باعتبار ان اللفظ فقط وكفاية ان في علم كانت على الا  
 ثم كافي في الاشكال المذكور حيث نسبنا الى الجهم والحديث الى صيفيا باسم بالافادة كفي القصة  
 فانه على النسبة الموصوف في اللفظ ولا يخلل الافادة فلا وجه لقياس القصة الى اللفظ المذكور  
**والله اعلم** والقياس على القصة انما لم نقله محالة القياس الصريح وان كان المراد ذلك انما الى ان  
 القياس الصريح في استقراء اللفظ حتى لو وجد له شارة الى ان اللفظ على السبيل على رفع الياب  
 الكلي وهذا اصل عن ان رجوعه الى احوال من في قوله والفرقة ومحالة القياس كان اسهل  
 يوجب ثبوتها على ذلك النقل بالنسبة وغربا على صفة الحذف وهو مصدر وتبين كونه الى اصل بالبعد والاول  
 هو المراد منها **والله اعلم** وهو كماله وفتح الى الجمع وكسر ما بنت اسود وفي كلمة القصة  
 ان الرواية تركتها عن الجمع بضم العينين المهمليتين بينهما ما روي بالحاء المعجمة وقيل انما هو كالحج  
 مضموم تشبيهاً وعينين مهمليتين وانما لم يترك المهم في مثال الشا فما هو في النهاية لانه اذا ذكر الاديان  
 لا من ارض في قوله في النهاية ينبغي ان يحذف عن سبيل الطريق الاول الى محال ما لو عكس وهكذا في الغزاة  
**والله اعلم** في غيرة في التحصيل الغيرة القصة من الشعر ويقال الشعر الذي يقع عليه وجه المرأة مما تقدم  
 رأسها غيرة لانه غيرة اي تركت قطرات **والله اعلم** عايد الى الغيرة له وهو قوله وفي  
 يرمي المني اسود فاحم اثبت كقوله الخلة المتعطل وقديوي غدا فاف القصة راجع الى الجنية ثم  
 الفروع الشعر التام والماني الظاهر واسود صفة لونه وكذا فاحم وهو الشد لا يسود او كالحج والاثبت  
 الظاهر الكثير الاصول كذا في التحصيل من ان البتات انما هي كثر والنق والقصة كثر الخلة  
 فيها بمنزلة القصة وفي الكرم والمتعطل معنى كثر الغفلة بكسر العين صفة للقصة والغفلة كذا الغفلة  
 بضم العين الشعر اذ وهو ما عليه الركب عيان القصة يقال الغفلة القصة اذا كثر شتمها **والله اعلم**  
 جميع العلي بضم العين والقصة ثابته الاعلى **والله اعلم** جميع عقبة ويجعل ان يكون جميع عقبة بكسر العين  
 الفاني كهيته ورثام صفة بضم العين وقديوي بدل العفاسي المذارية وهي شدة اطراف

وقيل انما هو كالحج  
 والاول

يدري بها الطعام وسعى الكدس المراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمراد باللفظ لا يخفى  
 وهي كصلة المجموعة من الشعر الحاصل بالعلم الغني من شعر وفي اساس اللفظ ومجمل اللفظ العفص  
 حصل باخذنا المرأة من شعر ما فلهما ثم نفقنا ما صنفه التواها ثم ترسلها ثم سكتها العفص  
 لغة في الشعر كفي الفتح اجد وكذا في التحصيل **والله اعلم** يعني ان ذواته سرودة له فان قلت هي اي  
 بغير هذا الشعر في البيت قلت بغيره في الجملة من مستشرق اصنفه ما اذا قرئ على صيغة المفعول  
 وتعلم انهم في العفاسي لان العفص شدة عفاص هو المحيط الذي يعقب به طرف الذوات كذا  
 في الجملة وقول ان رجوعه الى المجموعة دون المجموعة شعر ما ذكره ما جمل العفاسي على تفسيره الغدا بعد  
 شدت لا غير فظهر ان مراد ان شعره مدونه ثم قسمه الى اقسام لا الى اربعة كما توهمه  
 والغرض بيان كثرة الشعر ولذا جمع العفاسي مع افراسه والمرسل بينها على ان العفاسي مع  
 كانها تعقب مثنى واحد ومرسل واحد من جهة ثمة **والله اعلم** فذهب بعضهم الى انهم هو كالحج  
 المشهور ان ارفو المرموسة هي حرف مستثنى من فصفة والمجموعة ما عدا ما يجعها ظل قوله  
 اذا غرا جند مطيع والشدايد حروف جند فطقت والرخوة ما عدا ما وما عدا حروف لم يروها  
 وهذه ارفو يسلم ارفو المعنوية بين الرخوة والشدايد واضرارها الحفاج ان المجموعة  
 ارفو المجموعة في قولن قد كثرهم ونطاب ووجه الصبغة مذكرة في قولن كثرهم الحجازي شمر القصة  
 للشرف **والله اعلم** وهو سهو لان المراد المهملة يجمع لو كان منث النقل ما ذكرت لكان مستثنى في  
 نقلها مع انك معترف بعدم نقله ولو منع عدم التنازع مستثنى لكان ما ذكره ان راجع الى اللفظ  
 زائد منها وفي شعره الايفاء لشعره بن النك رجا لما لا يوجب النقل في مستشرق لان المراد المهملة وان كان  
 من المجموعة الا ان ما ورد في الفاء التي هي من حروف الدلالة ازال النقل الى اصلها توسيط الشين  
 بين ما ذكره من اذ صيغة النظر بان مراد هذا القابل ان النقل ناش من اجتماع الشين مع اللفظ والاول  
 بمعنى ان منث النقل هو اجتماع هذه ارفو المحصورة والى كم بذلك هو الذوق يشدك اليه قوله لو  
 قال مستشرق لزال ذلك النقل لانها هذه ارفو المحصورة وفي نظره لان توصيف اللفظ ارفو المحصورة

على انما هو كالحج  
 والاول

على انما هو كالحج  
 والاول



هذا هو اللفظ

سما انواعها لغو صرف كالا حفي على الذوق سليم وانما الشفا منه ما ذكره في المحقق  
وهي البعيدة ما هو كل اضافة البعيد الى الضيق ارجع الى الجرح لفظية لهذا قلت الكلام في المضاف  
ثم هو من قبيل العطف على معمول في عامل واحد لا على الطريقة السبعة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي  
السوق ثم ان قول من البعيد عطف على قوله من القرب المحجوز وقولها هو كمال على قوله  
متنازعا ومثله سابقه شايخ ثم ان الضيق في قولك كذا في راجع الى غير المتنازعا لا الى المتنازعا بديلان  
قولك في مثل المتنازعا ولكن لا يكون هذا دليلا على ابراه الا في الموضع وهو ان ليس في سبب  
بعد الجرح بل يكون دليلا على ان في وهو ان ليس في سبب وبالجرح وديلا لاوله  
من قولك في علم صنف وجه البعد بل انما في هذا كمال الفاعل بان علم اعمد وسبب غير متنازعا وقوله  
متنازعا مما لا يحل في كماله ككلمة اي اسرع في السير لا يوجد بغيره فكذلك وجدنا بيان الزعم  
في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخ الاولى في قولنا  
للتشرع او عن قولنا في النسخ التي وقعت في نظران في كل من ينسب كلاما لمؤيد في النص على ما ذكر  
بتقدير المضاف فاذا لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلام وصفا جرح فصاحة الكلام فان قلت قوله في  
الرد لا وصف جرحا بل يدعي النسخ الاولى وان ان رجح على كلام المؤيد على ما يتبادر منها اذ في كلام  
المؤيد على النسخ الاخرى ان فصاحة الكلام وصف جرح فصاحة الكلام بل انها وصف جرح الكلام وانما هو  
على النسخ الاولى في حين اراد فيها بارجح نوع الكلام وبالحكم فصاحة الكلام اذ الكلام في ان لا يلائم في انتفاء  
فصاحة الكلام فصاحة الكلام فيجوز ان يبدل الحكم في فصاحة الكلام فيتم التفسير في معنى قوله لا وصف جرحا  
ان ما ذكر من التباين انما يتم اذا كانت فصاحة الكلام وصفا جرح فصاحة الكلام فارجع الى التوفيق وسبب  
لذلك لان المؤيد اذ عاه وبنه على التباين في فاعله لانه في اي مجموع مفرد غير عربي في الكلام العربي  
واما ما يتوهم من ان المستشرق فارسي والفتاوى رومية والمنكبات هندية مع وقوع هذه  
في القرآن ثم لم يجر الزواجر اللغوية كالحا بعوض النثر والمالم يخوض هذا المنع عن ضعف كلام النقل  
عن قول النجاشي والنسفي بوقوع جرح في اتفق النجاشي على وجود الجرح في ابراهيم ونوح في بادئ التفسير

واشار

واشار الى ان عدم خروج الكلام من تحت على غير العربي عن العربية ثم والى ان معنى قوله انما انزلنا  
في انما عربي عنى الاكسوف النظم على ان الضيق في انزلنا قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا  
اطلاق القرآن على بعضه شايخ ثم تنزل سلم من التي تنزل في المتي الا الاكسوف النظم فقط لكي لا يخرج  
ذلك باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه  
وما كان هذا مظنة ان يقال لم يوصف الكلام بالصفة حقيقة بذلك لا اعتبارا بغيره وفيه ان الفرق  
ظلالا في فصاحة الكلام شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في العربية وما تشعرون يقال انما شرط  
الكلام في فصاحة الكلام بمعنى المركبات او المركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من  
الكلام سمة باسم حاق كاسورة مثلا فغير ثابت قال في غير التفسير وبهذا الاخير في الكلام و  
الاختصاص الى بيان حرج السورة عن الفصاحة باعتبارها على كلمة غير قضوية في ابطال ما سبق لبعض  
الاولى ثم وبما يقال انهم اشتراطه في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصحية والكلام في السورة  
بنما هو بل القرآن فقد لا في موضع الاضطرار واما اشتراطهم في قوله فغير ثابت ثم لكن ان راجع  
على سبيل التنزل بما يعود الى سبيل الوجود لانه ان كان عالما بعدم فصاحته ما انبه ولم يقدر على  
ايراد النص في ان في وان لم يعلم او علم وقد رجع الى ايراد النص لكنه لم يوده لزم الجرح في الاول والنظم  
في ان في وهو سببه الجرح في ان لم الجرح على التقديرين واعتبر في التفسير باننا انما ان في ونسخ  
لزم السفسطائي ان كان غير الفصحى حكمه ككون دلالة على المعنى او خروج من دلالة المعنى غير ذلك  
ما لا يطلع عليه في موضعنا على ان رجع في تحس قديما بان القرآن انما ان في معرفة وتقدريقا للسورة  
وبالاعجاز انما هو بالبناء المشروط بالانفاذ وجود كلمة غير صحيحة في موضعها ثم ما يشتمل عليه المقدار  
المعنى بالاتفاق المؤيد به بلا غش فلا يكون محسرا وهذا الجواب ليس تمام لانه من غير ان فصاحة  
الكلام لا في فصاحة الكلام مطلقا كما اننا لا نقول ان الكلام على تقدير تسليم عدم  
حرجه في السورة عن الفصاحة بعد فهم حكمها غير ظاهرة المعنى في تفسيره كما سيظهر في غير  
بعض الاول لانه ان ظاهرة ولما نوسه استعماله او غاوه في الاستفاد كما في قوله في غير



عليهم ولا الفاعل ينسبها على ان النسبة سلت على كل من المصنوعين لا بالجموع هي حيث هو ثم عدم  
ظهور المفعول مع ما نوسه الاستعمال المحل بالفتحة بالنظر الى الالف الحلقية من سكتان البواو  
لا بالنظر الى المولد **عليه** ذي جنه الجنه الجنون كقولهم بوم بجنه والجنه الجنه كذا في  
قوله بوم الجنه وان س وكل المعنيين فاني الارادة ههنا وفي بعض الروايات انه قبل وقوع  
المفعول في نسبه الصيغ المعنى اجتماعه على اجتماع حكم على ما لدغة الحية فاجتبه مرة  
في الصيغ **ما** في الشيء بهي اياي ر وما به غيره يتعدى ولا يتعدى فالطرف على الاول  
اما لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل فاجتبه وهو على الثاني زيادة  
في المفعول ثم ان المراد بهي المرة كونه مفعول عليه تعبير عن المسبب فوثق عليه  
الظفر وتعلق عليه بمعنى معنى الاجتماع فاقولت من الافلات وهو اخره **و**  
ومثله واجبا من في اعطف واصحاب في البيت البقي وهو ازمان ابدت واصحاب مغلي اخرها **قا**  
وطرفا ارجس ازمان اسم امرأة والعلية بنا بعد ما بين الثنا بالواو والباء والاعراب  
والبرق الملاء الطرف العين والاربع بين البرق بالتحريك وهو عظم العين وحسنها في  
والمفرد باض العين مع سواد ما وقد يستعمل في المحدث **مد** فقامتوا لاشارة الى ضم  
مرجها وهذا التفسير موافق لما في الصيغ واعتبر في الاساس في تفسير المخرج الاستفوا اس واما  
بأنه ذلك بما قال فان بن ثابت في مد رسول الله عم بعيني دجاي ومن من حاف  
از في كسوف النون من حواف كات فان التشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة انما يعتبر باعتبار  
الاستفوا اس وان خير بان هذا ان يبداننا ثم اذا جعل كسوف النون صفة كما شفع لا معتدة  
لازمه ولا حذو الحجاب وبالحكم قول فان التشبيه بالنون انما يحس باعتبار معنى الاستفوا اس  
الا ان اعتبار في الحجاب ولا حاجة الى اعتبار في الازم كما لا يخفى **اي** كذا في  
او كما سراج بيا على المعنى وتطبيق العبارة عليه وفي القاعدة ان يقال فعل قد في النسبة  
الشيء الى اصله كونه اي نسبة الى نهم فمستخرج منسوبا الى السراج او السراج اي ثباته

و نسبه النسب  
اسم قيس بن سب  
رجوعه قيس  
بشار الصالح

السرطاني

فوم الخويج هذا وجه البعدان مجرد النسبة بل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد خرج على  
ان فعل فخر بمعنى صبرون فاعله كما فعلتس ومعنى صبرون فاعله اصله كقولهم المرأة  
اي صارت عجوزا او بمعنى صبرون فاعله الاصل كوز في الشجاي صار ذا ورق فمستخرج على  
الاول بمعنى الصبر مثل السراج والسرير وعلى الثاني الصبر احدى الصيغ على التشبيه اي  
احدهما وعلى الثاني الصبر اسراج فهو كسوف الخويج الثاني ويرد على الوجه الثالث انه  
ينبغي ان يكون العبارة في سرع على صيغة اسم الفاعل لان سرع على هذه الوجهة الثالثة  
لازمة لا يتفق مع اسم المفعول **و** وهذا قريب من سرع لا لاشارة الى المعنى الثاني  
اي قوله كاسراج في البرق وجه القرب والفرق **وا** انما لم يجعل اسم له فاصل السؤال  
انهم لم يجعلوا اسراجا اسم مفعول من سرع انه وجهه لئلا يكونا اصحابا الى مخرج وجه  
حتى يكون غريبا وقيل الجواب الاول انهم لم يغيروا على استعمال سرع بمعنى يخرج في الال يكون  
مؤكد استخدنا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون النون الاصلية الموكلة فقول  
لاصمات انهم لم يعتبروا وقوله وان يكون هذا موكلا او وجه واحد الثاني في موقع التقليل  
للاول وبوجه انه وقع في بعض النسخ لافعال انهم لم يعتمدوا وقيل الجواب الثاني ان  
قوله على انه لا بعد له ان سرع انه وجه لا بعد ان يكون من الغرابة المحصورة اعني ما يحل  
الى مخرج الوجه البعيد وقوله اما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني ان يكون هذا  
المقام **لا** لا لا لانه حال الاعتراض ان النسبة اخص من الغرابة كجواز ان يوجد لفظ  
ظالم المعنى ولا يشتمل على تركيب ينفي الطبع عن تعريف الغرابة بالتعريف لا حص وهو غير حسن ان يكون  
بعضهم وانما انت غلبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون غلبة كقولهم الغريب عمار في الكلام  
البيان في تفسير راجع الى الغرابة في ضمن الغريبان واليه ردا وقوله وهو كسوف قد  
على حذف المضاف اي كسوف دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوضعية لا يكون  
لفظا بل الى قوم غريبا ولا يكون لفظا بل الى قوم افوكه لولا ان النسبة المعنى المذكور بل

بنيان  
بنيان  
بنيان

مطالع



مالک

لازم و غیر لازم

اللائز في التعريف ص ١١٠

二

九



الاستعمال تغير للوصية منوع في المقهور وهو قولنا ان اريد بالوصية وما ذكر سابقا  
 كما نوطه لهذا القول ان هذا التفسير للوصية فائدة توسيطها في البهي فلت  
 فائدة التنبيه على توافيق الوان والوصية **ظاهر الفضا** لان الفضا انما باعتبار  
 الدوران والجران لما سبق وكثر الدوران لانها مع عدم الاستعمال **او ما هو**  
 حكمها اي في حكم المفرد وهذا القيد لادراج مسبوها بفعل الادغام في تفسير الخالف اولم يذكر  
 القيد بالزم ان يكون مسبوها فيضيا اذ ليس على فلا قانون المستبعد من تتبع مفرد الفضا  
 ولا جهة اخرى لعدم فصاحة **كوجوب الاعلان** في حكمه فانه غير قابل للتعليل بكون علم هذا المصنف  
 لقانون وجوب الاعلان في جوقام وهو ان الواو اذا حركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاء في غير  
 نحو عور من العور فتحتى وهو ما وجد البني والاسم اذ الظفر والافتد اروف في الصحاح  
 استحوذ عليه الشيفاء اي قلب ال بوزيد هذا الباء كجوز ان يكون على ال حال استحقاقه  
 فاما طحا وهو قيس مطرد عندهم فقطط شعره من باعلم بعد فقط اي شيد بر الجعودة و  
 جعل فقط الشعر فقط الشعر بمعنى مثل فقط سر ربه قوله بمرم فوعه وشر ربه قوله بمرم  
 كما قصر فقط لادغام فيها لا يخل بالفتحة والفتحة ان يقال في الفضا ان كانت لعل كرفع اليه  
 كما في فلك الادغام من طلل وشر واما ما هو غير محتمل وان كانت مجرد الشبه على الواضع كما في يابي  
 فذلك لا يخل في حكمه لا يخل في حكمه **والو ما** يعني ان اصلها اهل و ما به بدل اهل ومياه قلبت  
 قلبت الباء الفاء على حال القياس **وكما شبه ذلك** من الشواذ وان ذما يما الف الفضا بالظلال  
 القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر **بل الحجة** ما لا  
 يكون ما معدنية ولهذا اوقعه تفسير الخالف **المحدث** العا لاجل البيت لاجل تمام الواحد  
 المفرد القديم الاول قديم غير ذلك **والقياس** لاجل او رد عليه ان عدم الادغام لا يجوز  
 يكون لغزوة الشعر اجيبان اقبه ما ثبت بالجواز وهو لا ينافي انتفاء الفتحة لان هذا  
 الانتفاء يانم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة الكبر العوا لا يعدم جواز ما تركه

و قد روي

ملاحظ ان الاستعمال  
 كدور على واو و زير

في قوله فضا  
 فضا رفا و ا

الاذية

الا ترى ان استعمال الجرحي جازي قطع الا انه فاعل بالفعل فكذا استعمال لاجل جازي في الشعر كما ذكر سابقا  
 في الكتاب لان السرا الخلف تباشرون بما ذكره من الكراهية في السبع كما تباشرون كالكلام و ان  
**فعل** فضا المفرد مفعول في المثال هو انه كلام كونه المفعول في الابقاع وقد ذكر في بعض  
 تعريف فضا الكلام ان بعضهم قالوا فضا الكلام مفعول ما ذكره من كثرة التكرار كما يشرح في غير  
 بان تعريف فضا المفرد والكلام بما ذكره وحده في كلام الن و يظن ما ذكر ان رجع في دفعه انما  
 مطبق اليه تعين جوا المص بان المراد بان من المهود و ان كان اجيبان التعريف على المذكور لم  
 يجده في كلام الناس بل وجدته مع قيد سندر ك يقال لو سلم صحة فلا فضا من وجد ان كان لا  
 يحق وقد فاه انه والجواز انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفا في كلام النعم كجوز  
 ان يكون اخذه من اطلاقهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على من بعدهم و بين لهم ما فذه  
 هو قول الفضا عندهم كونه اللفظ جاريا الى آخر ما سبق فاوردوا عليه انه ينبغي ان يادقيد  
 آخر في التعريف هو الموصى عن الكراهية في السبع من كثرة التكرار لانها يمكن ان تكون له وفيما  
 بينهم فضا اريد هم في كناية و رده تعميلا لفائدة على انه ربما يقال مراد ان رجع عدم الاحتياج  
 الى ما ذكره المص في دفعه اعني اضحطبت اليه كما يشهد بالسوق لعدم احتياجه الى ذلك مطلقا  
 لموافق اسم له الاظهر في العبارة ان يقال لموافق لان الموضع موضع الاقمار ولا يظهر لوضع الظاهر  
 موضع فائدة بعد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لا اشتقاق من العلوه اللقب علم بغير  
 او ذم والكنية مصدر ربا و ام والاسم اعم **فلا نهاد** اخذ تحت الغزاة لم يردوها في مفعول  
 الغزاة اذ لم يذكر في تفسير الوصية ما يدل عليها بل اراد صدق الغزاة في السبع لانا البلق في  
 عن استعماله فيصديق عليه غير ما نوه من استعمال فيخرج عن تعريف الفضا بتعريف الموصى عن الغزاة  
 لا يقال فلك المتأخره اخذ تحت الغزاة فلم ذكر الموصى لانا نقول يجوز ان يكون ذكره كونه افعلا  
 في مفعول فضا المفرد و ذانها لاجل الموصى عن الكراهية في السبع لو سلم ان الموصى عنها مضمون  
 في مفعولها فانما يانم ذكره اذا كان قد اتاها و اما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الألفاظ

في ذكر فضا

م

شدة



مطالعہ اعلا خط صوت لکھنا

نور اللغات  
تذکرۃ اربعہ  
المتنبیہ  
الغیر المتنبیہ  
الغیر المتنبیہ  
الغیر المتنبیہ

مطالعہ انفس لکھنا

وصف

ان يرد سر الاله يدفع بها منافذ النفوس **قوله** وفيه الحق وايضا هذا القابل بقصد  
 الغواصين انهم قالوا ان على غير الغوص ولا يحسن ان كما يجي تنزيه القرآن عن غير الغوص كتنزيه  
 عن الاله في السبح كالا يحسن على المنصف هذا وقد يقال تنقادي من الحق الذي اورده الشارع  
 اعترض على المتأين اذ يارم ان لا يكون تعريفه للفضيلة جامع لان ما لا يكون في الصانع  
 الغواص مثلا لكن عرض له ما يمنع اطلاق غايبه بفضله فبعضه مع عدم صدق تعريف الغوص  
 عليه السلام معنى التعريف ملوم عن الغواص ان يكون سببا لغيره وعلى هذا اساس القيد  
 في يدفع الاعراض هذا وقد اورد على ان رده انه قد مر فيما سبق ان قوله في السبب  
 للسبب لو قوع في القرآن وفيما سبب ان يرد الجميع من الماء والهار في امدحه وكذا الكثرة النكاح  
 وثنايخ لا ضابطا لا يخلان بالفضيلة لو قوعها في القرآن مثل فسحة ومثل ونفس سواء كانا  
 محورا ونقوبا وكذا مثل اب قوم نوح فتجبه عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون  
 هذه الامور من سبب الاطلاق مستطاع على جوابه كما سيجري في الحاشية من ان الحكم  
 مقالا لا يحسن غيره ومصادقه ما ذكره الشيخ ابي الخاضع اياها في الكافية من شيء قد يكون  
 غير فيجوز امر فيجعل في كقولنا في المربو كيف يبدى في الخلق ثم يعيده فان الغوص بدار  
 بل لا تكاد سمع ابداء قال كما يبداء كم تعودون كل من قضى بداره منها ما حرم الله تعالى من قوله  
 بعده حال في ضمير جليوه مكنون متبنا اليه الفاعل وقيد النفس الموصوف بها تنقيدها  
 لانني للتقيد فان قلت اذا كان الطرف عالما في الضمير جليوه مكنون العال كالموصوف لان العال  
 في الخلق او ذبا واحد فيكونا طرفا لغواصين كهم بان اللغو لا يقع حالا ولا غيرا ولا صفة  
 قلت اطلاق الخلق على نفس الطرف مسامحة مع من قبل الخلق اسم الكل على اوجه لان الخلق في  
 الحقيقة متعلق واخر زعم من زيدا جليله اعترض عليه بانه يعقد على مثل القسم  
 ضمير في هذه دسر وكيف يبدى الله الخلق انه فالق من الامور الثلاثة حال كون كل  
 فيجوز لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان حال فصاحة الكلمات كما اذا عرض ما يمتنع

ملک انصاریہ الیہ ا.م. ۱۲۵۲

مطهر امان الطاهر لغو لا يكون  
حالا ولا صبرا ولا مصفا



فلهذا اذا ضم الى الاخر ثم تبعه وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرف فان ذلك الكلام احدى  
 في الى الذي يفيد على حاله تعريف فصاحة الكلام على خط قولهم انكم من سجنه في حال  
 فانه صادق على العقب الذي لا يمكن له لكنه يثبت اذا حصل له سجنه وجوابه ان مني توجه  
 التراجع على رجوع القيد الى الشيء كما استمر الى سابقا وطريقه كما ذكره في شرحه للمفاتيح ان بعض النسخ  
 او لا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان شئت الامور المذكورة عن حاله ان فصاحة  
 كماله بغير ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء اليه بها فلا يصدق على فوك كيف يبدى ان  
 مطلقا اذ ليس تعارفة فصاحة كماله لانتفاء الامور عنه لتحقيق القيد الثاني في قوله الاول  
 من الاشكال رجوع كلوه الى القيد كانه قولكم من سجنه في حاله ومنه الجواب عكسه  
 ان رجوع تحقيق في شرحه المفاتيح بان السجود في ذلك على القرائن ولا يجوز ان يكون الا بالظلال  
 في اذ ان يقال القيد اعني فصاحتها قيد للتعريف هو الشاغل لانه العال في ذي حال هو الكلمات  
 فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فقيده رجوع النفي الى القيد فيقضي القاعدة ان تعذر لم اباغ  
 تقويا ويكفي المعنى في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلام مع وجود الشاغل لانتفاء الشاغل مع  
 وجود فصاحتها وهو ككسب للمفرد وتنزل عن ادم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على  
 صورة وجود الشاغل مع انتفاء فصاحته الكلمات فاذا ذكره منها من ان يلام ان يكون الكلام شاملا على  
 الكلمات الغير النقص متنازعة كانت ام لا فيصحا مبني على التنزل او على ان اصل الفعل فيما توجه النفي  
 الى القيد ان في كانه غير محتمل لم اباغ ثم ما يقال من ان ما علم من التعريف ان الشاغل مع فصاحة  
 الكلمات فكل بالفصح الكلام علم اذ لا الشاغل مع عدم الفصح بالظلال لا يوكذا اذ لا علمه عندنا في  
 الفصح فمردود بما ذكره ان رجوع في الجواب من ان الاولوية علم اطلاقها منقولة اذ في كل من الامور  
 التي لا وجود شرط وفقد شرط وتوهم فلا ولوية غير معتبرة في التوقيف قطع هذا وقد قيل  
 ومع فصاحتها صفة المصدر يدل على كلوه اي فصاحة كلام كلوه عن الامور المتروكة فلو كان  
 مع فصاحة كماله وهو قريب من الاول المستعمل لكان مستلزما لازما متوقفا على العلم بالانواع

الكلام في الامور المذكورة  
 فلهذا يشترط في  
 اوله ثم يبين

الكلام في الامور المذكورة

لفظه

لفظان فخصيه اشهر ما اناس فاشتهر على من الفاعل والمفعول لفظا ومعنى ارا ما يقال  
 اللفظ كما كان او غيره فسنال الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يرد بالمعنى ما يقال لفظا  
 والكم ثم في قوله في الجحش لفظا ومعنى وحكما اعني ما اتصل به المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول  
 بغير السوق فاللام للعهد وابن جني يكون الباء وتخصيها كنية الامام اني الفتح عثمان بن  
 جني وتلحق سبويه ان جني معرب كني وليس له في النسخ كذا ذكره الدماميني في شرحه للمفاتيح وعلم  
 ان النسخ عبد الفتح قد نشره من باب العرش في المسائل المنكحة وافقه ابن مالك في شرحه التسهيل ومن  
 هذا ذهب بعضهم الى عدم اضلال الاضمار قبل الذكر بالفصح مستندا بالاشارة في قوله في هذا المعنى  
 المرجع في امر الفصاحة والبلغة وكلامه حجة مطلقا حكي ربه له عن هذا للبدل كذا ذكره  
 ابن هشام في قوله وانقوا وما لا يخفى في نفس نفسه والعاديا يصح ما ومن عوالب  
 يعوي عواء اي صاع وقد يروي العاديا وهي جمع العادي وهو العاد وقد فعل  
 فعلاته ذلك واجاب ان قيل المقصود اظهار الرغبة فان الطالب اذا تاهت رغبته في  
 حصول امر كثير تفوزه اياه وتمايل الى ما حاصله اذ في كسب صاع بصاع قبل الفصح  
 في اذ يراجع الى مصحح في اليه الى اصحابه فصد الى كل واحد منهم ونظيره قولك وان كنتم الا  
 لعبه تفهم ما في بطونه فان الفصح في بطونه راجع الى الانعام او نقول لما به لفظ  
 للمفرد وهذا في كثير من المواضع وصف المفرد به بحويرة اثاره ثوب اسماء ونظيره  
 انما ج وبقبل انكسر نحو اناعيم والتفكير نحو انعام هذا وقوله صاعا بصاعا حال من  
 اذ ي والاسل مغالبا صاعا بصاعا ثم طرعا مقابلا واقم صاعا مقام ثم الى الالبس صاعا  
 وحده بل هو مع قول بصاعا لان المعنى المرغوب منه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقلية في كنه  
 فاه الى في وفي جميع الامثال جازا كسب الصاع بالصاع اي كان احسانه بثلثه واساتيه بثلثها  
 اي استأجره ليس بثلثه على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرحه اللب وردة  
 بل على ان المصدر موجود في ضم الفاعل هذا ويمكن ان يقال الفصح ربه راجع الى المتكلم على قوله

الكلام في الامور المذكورة

الكلام في الامور المذكورة

الكلام في الامور المذكورة

الكلام في الامور المذكورة

الكلام في الامور المذكورة

الكلام في الامور المذكورة

الكلام في الامور المذكورة



الانشاد عند الكافي كما في قول ابي القيس نطاول نك بالانثى عن كبر عن مهن  
 كون ما بعد ما سبها قبلها كما في قوله فقلت هذا من امر كوي زان يكون معنى بعد كاي في قوله  
 لتي كوه طبعا في طبق اي فري بنوه ابا الفيل بعد كوه والغرض في ذلك ان الفيلان لعدم  
 رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الفيل الى المصدر على ان يكون المعنى بنوا ابا الفيل  
 ابي الوقت والفضل واما ما في قوله كاي في مصدره وستر  
 رجل ومي بن كاي رفق اليه بظلم الكوفة نعمان بن ابي القيس فقلت انما القاه من اعلا ما في  
 بيتنا لئلا يفتي مثلها لغيره وفي جميع الامثال من الذي بني اطم الفحمة بن الجلاء فلما قال صحت  
 لعداكم فقال لي لا حرف من الوجود لا تنقض الظن من الجرف فراه فذم ابيهم من الاعمال  
 متبنا والعدول الى صيغة المضارع في ما جرى استحفا لهند الفعل الشيع وهو مقابل ما في الال  
 وسجرائه من قبل الجار **الالت** شعري البيت خبري ليد حذف وجوب بالوجود شرط الحذف هو  
 قيام الجملة الاستثنائية التي سدت مسدودا في شعري مقامة كما قال ابن الحاجب والتقدير لست على  
 حاصل جواب هذا السؤال اما الجملة في قوله شككت هل زيد قائم فمفعول منه من في نفسي  
 اي شككت في اني في جواب هذا السؤال **ول** على ما جازيهم والاداء لهم هو في الجارية والجنانية  
 وتكلم ان يكون من اجرة قد روي بالجار المهم والراء المعجمة من اجرة هو القطع **واف** في الانفا  
 عليه وانما لم يجره من رجوع الفيل الى المصدر المدلول عليه بالدم والي ان ترك على النفا  
 لانا مقصود ان يقوم زهير فان لوق السليم بعزم من هذا البيت عريضا ارباءه على لومه ولومهم  
 على ترك لومه ولعل قوم زهير غير قوم ان عروا انه لم **وليس** في ذكر في غان المخلوقات  
 ان من الجن فوعا فقال له الهاتق صاه واحد منهم على حرب من اتمية فمات فقال له كذا  
 البيت والواو في وليس كقول ان يكون المعنى ان لم يلقه ثم ان القرب معنى القرب والافاق للظنة  
 وكون اضافته المقصود فيها اذا كان باقيا على معناه الحقيقية او يقول قرب طرف جبر ليس  
 بفتح كاي فخر بقر حرب اي الكلام محمول على القلق في قوله كاي في قوله كاي في قوله كاي في قوله كاي

مطلقا  
 في ان يجره من رجوع  
 مطلقا

مطلقا  
 في ان يجره من رجوع

مطلقا  
 في ان يجره من رجوع

في ان يجره من رجوع

وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب كون المسند اليه خبر ليس في  
 الى المضاف الى العلم وهو حرب المسند اليه اسم مذكر ثم ظاهر البيت خبر ومعناه ناسف  
 على كون قوله كذا ووضع المظهر موضع المضمرة في قوله قرب فمع ان الاظهر ان يقول قوله كذا  
 النظمي **ول** اي قول اني تمام من قصيدة يعترف فيها الى مدح وهو ابو الفيل موي بن ابيهم  
 الرافض او قد انهم جماعة بانه قد اياه فمات بذلك فقال ابو تمام القصيدة معذرا ومثلي اياه  
 وما قبل البيت المذكور راعيه كراي ان تلوذ الكافي بعينك عن طرف امره صادق النود ابي  
 ابر القول من لوجه اذ ان اياه عن معروف عندي **ول** الوالحال الطان الاول الى ان جعل  
 للعطف على السكت ابدع ان في لوجود الفصل على غلط قوله اسكن انت وزوجك الجنة  
 وذلك لان حاله قوله وحدي وان اقفى في الجملة ان يكون مقابلة كذا لان الدلالة  
 على ان ركة الوري في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالة لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى  
 رواية نهاية الاعجاز زهير بابل عني فان قلت العطف بغير ان يكون المدح مزمعا مستلزما  
 الوري بابه وفيه بعد تسليم صحة السبب المقصود في ان المدح ما لا يفي قلت المراد ان في البيت  
 عند الحاجة لا تفهم في الجملة ومدح في قوله كذا مفضيا الى مدح الوري بان يشرح في قوله كذا  
 بواقفة في ذلك القدر فصار المجلس لا يلزم من هذا توقف مدح الوري على مدح كبريت يلزم من انتفاء  
 انتفاؤه لوجوه انما يكون لشيء اسبا كثيرة كما سيجي في حق لوفلا يلزم فذو رفاق قلت فافان في  
 على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم راعي مدحهم عن مدح وانه معني مقصود في المقام فان قلت  
 العطف الى انما شرط واجزاء بناء على ان لو لم كون كل من المعطوفين خذاه صالة فقلت بعين العطف  
 او لا في التعليق بالشرط **ول** في استعمال اذالة رد على الوري في حيث رجع ان الله على الشك  
 ووقه الرضا ان لا يحسن عليك ان الابهام المذكور انما يحسن به في جانب المدح ثم في اعتبار  
 في جانب المدح وهو سوء الافعال الكلي واعتبار اذا المقيدة للافعال الخيرة في باب المدح في كذا  
**ول** ما عايناه من ابي عبد الله في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا

مطلقا  
 في ان يجره من رجوع



4.

بخش

١

طاهر ازاد خان

مجلس ۲۸۸

لجنة العالمية والمطبعة  
الحاصلة في العلم







الى ذلك الحاطب وهو الرواية الصحيحة لقوته بالنقل الصحيح عنده ولا ما ذكره الشيخ في معنى  
 البيت هو الصحيح عنده وهو معنى على الرفع من الكلمة واخر الكلمة سواء الحال والاك  
 من اركان وقد كتب الرجل يكلم بكلمة وكلمة مثل رافعة ورافعة البك في الدم له  
 معنى البيت البك في الدم بما يستحق ويأقوم فلما ستر في ما يرضى واليا في قول بما يرضى من نفس  
 لا يا المنظم بان يكلم قبلها نون الوقاية بدل لعل مطلق القيس وهو انزله الدم على حكمي  
 شاع عال الى خفض لكنه اعطاه له حقيقة ان كل حقيقة جرت عادة البلاغ في الخ زمانها  
 الى معنى داما كما عن الجود الى جملها بالمعنى او ان ارادة البلاغ في الانتقال الى غيره وانما  
 مع علاقة متحجرة كما عند الى عدم البك مطلقا وعن البك وختل لم يقبل الا لانه غير مقبول  
 حتى يد عليه لا لا شرط النقل في آه حال الجواز عند التحقيق بل ان تعارفهم على خلافه يمنع لاذ كان  
 عن الانتفات لغت هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واذ لم يعلم تعارفهم  
 فيجب الانتقال عنه الى الجواز في الحق المعبر انما كان كذا في فصول البديع هذا التحقيق  
 ظهر وجه خطئه ان عروا من جعل من استعمال المقيد في المطلق لا بعيد حال ارادة البك في المقيد  
 مفهوم من عبارة الجمل والمذكور في الصحاح ان العبيد الجود ما دفع لها مطلقا قال الجاهلي  
 البيت الخامس منسوبا الى الحاشية هي في اللغة الشجاعة والكرام بها منها الكف بالشهيرة المنسوبة الى الامام  
 انه تمام جيب لا اوسى الطاسي جمع فيلحقه البلاغ الذي يشبهه بكلامهم فاذا قيل هذا البيت  
 فحاشي ياد به انه مذكور في ذلك الكف في اطلاق الحاشية فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك  
 الكف ثم البيت المشهور لان عطاء السند يثبت ابي هبيرة وهو الذي اجاب الامام ابا جعفر عليه السلام  
 فانه في يده ولا ينفذ لا ولا يخرج شي من بيت المال لا ياذنه فامتنع الامام فاجاب بوجهه فقال  
 دعوت حتى اشاء وارضوانا في فام تخليصه فكلم عليه وهو ابي بكر جارية ومعها اي يد معها  
 الجارية واذن في اليوم الى وسطه وهو بلد للتوضيح وباني المعنى في قوله من استعمال المقيد في المطلق  
 قبل عليه هذا لا يكون في البيت ايراد لازم البعيد واردة الحاروم لان مرتبة الارباد

ملاحظ على هذا الجواب  
 من غير ان يكون  
 في البيت

الحاروم

الحاروم وهو المقصد واردة اللازم وهو المطلق وقد يجادل اللوازم فيما قرع على التعليق بان  
 البيت مثال المطلق الخلف في الانتقال لا الخلف في الانتقال من الحاروم الى اللازم **ملاحظة** ثم لن يله  
 اورد عليه ان العبد استبدل المسترة بالسرو لان المسترة مصدر من قولهم يقال ستره مسترة واما  
 السرو فقد يحل انما ايقن كما يشهد بان يتبع كتب اللغة واصحاب المسترة منها مصدر من  
 مبتدأ للمفعول بان المعنى ان الجود كن تسمى مسترة شئ لمن قام به هذا الجود وبان المراد  
 بالمسترة انما يجازا عن الغرض والسرو **ملاحظة** لظهور ان الذي لا يقبل له وهذا الحكم الا بهام  
 عدم المحب للكلام البليغ لانه انما بعد محتمل عند وضع القرينة على المراد وهو مقفود في  
 البيت لان المضارع الاول ان دل على ان المراد بالجود السرو وتلك الشهرة استعماله في الجوز  
 تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست شرط في قبول الكف باذنا لازم  
 خروج اكثر الكلمات المعبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان المعونة  
 الانتقال في تلك الكلمات ان ادت الى التقيد فلام اعتبارا عندهم كيف وقد صرحوا بان  
 المعنى وكذا الفرق غير معتبر عندهم لاشتمالها على التقيد لهذا لم يذكرها الحكمي في المعنى  
 بجملته اي يوقع في حيز الال مع انه فهم المعنى ان في من وسط اللفظ والمراد انه فهم قبل تمام  
 الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعتراضه عليه بانهم منسوبة لم كون الجامع في الاستعارة ظاهرة  
 وسند كران الجامع اذا ظهر كنه بنهم غير الحاشية بغيره منسوبة في قبولها ان يكون  
 الجامع غامضا دقيقا فينبغي الكلام من تدافع واصحاب بنهم في الاستعارة ودقة جامعها  
 ثمانية وضوح طريق الانتقال ان لا يكون مانع لغوي او صرفي واما الكلام له جواب  
 عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا فبعد هذا اورد  
 عليه ان البعد والفرق ان كانا حاصلين في الاسباب يلزم طلب المصالح وان لم يكن حاصلين  
 في الوجود حاصل فلا وجه لطلب البعد لمصلحة للزوم طلب المصالح اجيب بان البعد حاصل  
 حاله الا اعتبار لكن المصالح انما يتم لو صال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يرد

عليه



قوله بعد هذه و زمان الاستقبال بهم لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب ما هو  
 خير و وسيلة الى النجاح عنده **روان** رفعة له يدل على ان رواية القبط و قد بينا وجهه  
 سلكه موعده يدخل تحت الطلب الاستقبال لا يخفى ان البقاء و الحزن ينبغي ان يكونا شغلا  
 العاشق الملهو غير منقطع عن حال من الاموال فالماضي بما لا يندم عليه في الحال فيكون حظه في  
 نظر البقاء و انما خير به ان لا يفتن في الطلب في الحال لئلا يندم على ما كان عليه و وجوده فيه  
 لكنه انما اقبل عليه غاية الاقبال من البتة و جهته عليه في هذا الكلام الكتاب و الحلال  
 على السبب متعاده من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمجموعة المقام **ولا يخفى** ما في قوله  
 قيل ان عاودة الزمان الاتي بتعويض المدة في العاقبة لا الاتيان بتعويض ما يظهر المراد به مظهره و روى  
 بان من طرق الشرائع انهم يطلبون ما يكون مرادهم خلافا له على ذلك لا التيسير في المعنى لا على  
 قال ابو الحسن فرزي و لم يثبت الزمان في مطالع و اصله في استظهاره و روى و طعن  
 منها في الوصله لانها تبين الامور على خلاف مراديه و قيل لان السبب الاستقبال معتبرة في شغل رادة  
 الى ان يتكسب وجوده و علته الاستقبال في رادة الاستقبال في تجدده مع عدمها في خارج عن القدر  
 و فيظهر لان ارادة الحال من تسلكه في نقد الارض كما هو في راديه و قد يجوز ان يعطى على مجموع  
 ساطع و راد الى الحال من تسلكه اما ارادة الاستقبال من تجدده في اعطاء انفسه سلكه موعده اليه  
 و الانصاف ان ما ذكره النعم في معنى السبب ليس بعد ما ذكره ان **روان** انك في حلية الحال  
 يتوقف على انك في حال ان تركه في الفضل المحض و قد يقال مراد ان ترك مراد في راد محض  
 لان مراد الحب الوصال ما يلزم و مراد الحب المجازة الوصال ما يلزمه كما قال اريد وصاله و يريد  
 به في فترك ما اريد ما يريد و المقصود من ذلك ان تركه لا يترجم له كجيب سبب بل الى الوصال و  
 بهذا يظهر معنى قوله الترتيب **ذكر** الشئ مرة بعد اخرى له دفع لما يتوهم من التكرار مجموع  
 الذكر في فلا يتعد و يذكر الشئ في راد فصلان ان يكون فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار  
 وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكر و ان المراد بالكثرة ما يتقابل الوحدة في

و هذا من غير ان يفسر و راديه  
 و هذا من غير ان يفسر و راديه

الكل

الكل و اكثر من تنبئ الذكر و قد يجب باننا اذا ذكر الشئ في راد فقد كثر التكرار و كان  
 المراد بالكثرة معناه العرفي بناء على ان ذكر الشئ في راد يترجم الى الاول و تكرر الى راد  
 الى الاول ان كان في راد الكلام في ذكر الاول و الثاني و بان الاضافة في كثر التكرار من قبيل  
 اضافة السبب الي كثره الذكر الى اصل من التكرار فيحصل التكرار و كثرته على كلا الوجهين  
 بتبليغ الذكر قطعاً **بعد** في الاسعاد و الاعانة و تانست الفعل لان المراد بالسبب  
 العرفي هو موعده سماعه كما هو من الراد **روان** بعد له سبب في راديه البوع المذكور و  
 و قيل المراد بقوله بعد في راديه لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض احوال كونه  
 عن المضارع استحضار الصورة الاسعاد و الاقرب و راد الاستمرار التجدد في بقرينة المقام  
 و المراد به من قبيل ذكر المازوم و ارادة اللازم **وهو** شدة عدم الترتيب  
 هذا التفسير مفهوم للفظ بالنظر الى المراد بالانظر الى اصل اللغة فان السبب في اصل اللغة  
 في السبب في الحما و اطلاقها على العرفي بطريق المجاز كما هو في في الاساس بقوله و من المجاز  
 و من سماع و سبب و اشار اليه ان راد المحقق منها بقوله كما انها تروى في الحما و قد يامل  
 لان المنع من كلامه ان المراد بالسبب في هذا المقام سبب كثره العدو و الحما ان الكلام  
 منها لا يرد عن تكلف و لو انك بقوله اراد به له و لم يترجم للشدة لكان اولي **و** عليها  
 متعلق بها اي يشاهد لك بتفسيرها معنى الدلالة فلا يدان شهادة المعذرة بعلم راد  
 في الضرر **قوله** فاعلى الظفر و يجوز ان يكون مبتداء و الطرف خبر مقدم عليه حاشية  
 جري بتبليغ حاشية لانها متعده متعدي **و** في راديه الجندل يسكون النون و فتح الدال في راد  
 الحاشية كما هو في في الصحاح و انما الارض ذات الحاشية الجندل فيفتح النون و كسر الدال في راد  
 حاشية الجندل على نفس الارض فاسبب راد في الجندل فيفتح النون و كسر الدال في راد  
 الحاشية فالتبليغ بالنظر الى المراد **قوله** كذا في الصحاح له اشارة الى الرفع الزينة حيث قال  
 فان كثر في سعاد و تسمي كلامها و قد ضرب في المحضر بانها في الفاعل اي في راديه

هذا من غير ان يفسر و راديه

قوله و هي ارض ذات راديه  
 و اما في الصحاح ففتح الدال في راديه  
 المسبوبة التي لا تفتن في راديه  
 اي لضرورة الوجة و الا فان اصل جرحه  
 باله حاشية و يفسر و الا فان اصل جرحه  
 ح



كما قيل انه لا معنى لطلب العلم من المتعلم لكونه بحيث يري الحاطب بجميع كلامه اجيب بان  
 الاقرب بان ياد بالامر بالسمع اظها انك طالما لم تزل تنزع عند من هذه الايراد  
 فالمعنى ما ذكره المذكور وما ذكر ان رجم انما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالسمع  
 الصلة واما حديث الحاشية بكلام الصالح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصالح معنى  
 الاغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود هو المعنى الكلي لانه جعل فلان كائنا كان  
 روية فلان كنية يعمى كونه راسيا لان كل من كثرة له اعترض عاينا قد استقصى قول  
 من وجه نظر المعنى على شرط في فضاة المفرد والكل من عن الكرامة في السمع عمل هذا الكلام  
 فذلك منع قبول هذا اما لا وجه له واجيب بان الكرامة في السمع معنى مناسب للاضلال لان الضلال  
 كما يجنبون عن استعمال ما سفل على ذلك يجنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلما كان من عدم  
 افضا الكرامة في السمع الى النقل على ذلك عدم اضلالها بالفضة كما تنبأ لافاقا وانما  
 فانها من حيث هما لا تضلالا لهما وانما اضلالهما لافضلها الى النقل شهادة الذوق لا  
 السكرا مثل الكرامة في السمع كما يجب لاصح ان من انما يجب لاصح ان من الاول صونا لكلام  
 الغنى عن اللغة والعبث فانكار من حيث انكار انما يجب لانا نقول ليس المراد  
 السكرا الذي يدعى اضلالا بالفضة ان يكون انما في لغوا محض استفا من الاول ما يتفق  
 كما يشهد به اشكرك على المراد من صيغة انكاره وتبا يفسر منه في النص لنتك ولا يخلو فضاة كلف  
 الكرامة في السمع في نفسه وهو ان يكون انما في الكرامة في السمع في نفسه  
 النقل على ذلك في نفسه بالفضة وبشر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه على ان الكرامة  
 الحديث قال صاحب النهاية الكرم هو جامع لانواع الخير والشر في الفضائل والعيوب  
 به لانه اجتماع له شرف النبوة والعلم والعدل ورياسة الدين والدنيا قال الشيخ المعرف  
 من ايراد كلام الشيخ نفوذة لما ذكره في وجه النظر ونوطه لقوله ما اورد في الايضاح  
 باعلى البيت عبارة بضم العين المحملة على شخص الخيارات القنار ليس بوجه اصله ثم الاظهار ان

هذا هو المعنى

المعنى على القلب اي انت ضياع في ثباته المقصود وصف بالبرودة لان الحار بارز ويطبع  
 واذا وضع في وسط السطح لصفاء البرودة واما ازيد ويزيد وودة الثلج بالوضع على  
 الخبارة حتى لا يجل على القلب فغيره الا ان يجعل في بعضه منع وفي بعض النسخ ضياع بالحاء  
 المعنى المنقوصة والباء المعصية وهي ارض روضة فالمقصود وصف بالضعف لان الضعف  
 وضع في الارض للينة اسرع في الاضمحلال ثم قال اي الشيخ لا الضعف صريح في  
 الايضاح كقولك فقلت له البيت لاني المعنى في قصص مطلقا فذهبنا الى الحار  
 والبريد غاي فلا تزل طرقت بصاح غاي اي غاي والغلالة ثوب رفيع بل تجسم  
 الثوب ونحو الدرر ايهم يستعمل منها لبقية الليل انتفاة الطرف والمعنى فذهبنا الى  
 الحار والحال ان النجوم بعد الغروب وكذا فاما بنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغدا  
 لاحت فيها ثبات الصبح كالطراز طلت ثامة اي امت وهو مع تدبر تنازعنا في ايدى فاذ  
 الجاذب جمع هو ذر نفع الالحاح وضما وهو ولد البقرة الوحشية العناق جمع عتقى  
 صفه شبهة على وجه واحد فاما في الوجه من قبيل اضافة شبهة الى الشبه اي وجه  
 كانه نازر في الصفاء والجمال والاعتدالة وملاء جمع ملأ صفه بعد صفه للجاذب لا العناق  
 لان الصفه المشبهة للانع موصوفة لما هو صوابه فيهم شجاع باسل وهو اذ فياض ومنه الاطراد  
 وهو ان يذكر اسم المدح مضافا الى الباء واجداوه على ترتيب وجههم وولادهم من غير  
 تعلق في السبله يكون الاسماء في تحذرهم كالما الحار في اخذ آره سهولة اسمي  
 اي سبلانه نحو جانب المحقق كذا في الايضاح والبيت بعبارة انما في اوقات غيبته المذكورة  
 اوله ان يقتلوه فقد نكث عروهم اي هدمت في الهاء على انه مع عروهم اي هدمت  
 وثلك بصفة الحانية او الخطا وما اوردوه المقصود ما ذكره ان رجم ههنا في قوله  
 وفي نظره قوله ملاء هو الذي اوردوه المقصود الايضاح والضمير في بانه جعل ونظرا له للمص  
 وقوله الثاني الاول انه اورد كلامه في استشهاده بطلعه وقد جعل قوله بانه في ثباته

هذا هو المعنى

هذا هو المعنى

هذا هو المعنى

هذا هو المعنى

في الاطراد



من خارج من نتائج الافاق مع عدم الترتيب في الالاء الاول صفه لعل والنا في صفه  
 ووجه الاشعار ان في ان تناول نتائج الافاق الغير المترتبة انما علم باي احوال لم يشهد  
 فلما علم باي احوال ذلك التناول علم ان المعاني اورد حديث بعد ذكر كثرة الكليات ونتاج الافاق  
 مثلا لا لهما جميعا ووجه الاشعار ان في ان جعل باعلى من البيت وقول افعلت يد الكاس  
 قبل نتائج الافاق مع انها فيها مشاة هذا وقد يقال لا ضرورة في ان كل كلام علم على  
 اراد نتائج الافاق ما ذكره اورد بنتاج صور الافاق سواء كان في ضمن حقيقة  
 الافاق كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صورة افاق متى تباين اذ لا فرق بين كون  
 الابن صفه لما قبله كما هو الواقع وهي كونه مضافا اليه في الالهة والصورة اذ لو كان كذلك  
 لم يتغير حاله عما هو عليه في الاشعار ان لم يكن لا باعتبار جعل قول باعلى من نتائج الافاق  
 اذ الافاق صورته في مثلته كما لا يخفى على اعتبار جعل قوله تعالى ونايز لوجه ملائمة  
 فان صورة الافاق ايضا في مشاة اولها صيفا لوجه الى ملائمة سقط لازم من خلاف  
 الكرم في الحديث كونه صفه شبهه بخلاف الكثرة في البيت كونه في صورة اسم الفاعل قاطع  
 لا يقال له الفاعل هو الحكمي في ذلك اشارت الى الخلو من كثرة الكليات ونتاج  
 الافاق بما يات من نتائج الاسماء المجردة مثلا وهو حاصل في الوصفه كما بهت عليه في  
 بين المخرجات وغيره في الاطلاق البصافه في حكمه وبتا في شئ يبيح اي كره الطعم  
 والافاق حلت يعني ان الذوق شاهد صدق علم ان كثرة الكليات ونتاج الافاق انما  
 يحل ان البصافه لاجل ما يورد بان البصافه لاجل شئ اخر فاذ لم يوجد شئ فلا وجه  
 لا اعتبار كونهما علمه تامه للاطلاق والاما وقوعه في الترتيب ونظيره ووجه القدام  
 الكيف بانها ان اراد به اسم الناقص لانه العائيه الاضراس في العائيه فانها لب طبعها على القول  
 بامتناع تركها من امور مشاوية لا حد اصل ولا رسم رسمتا تاما في ثابته الفهم بانها  
 مع رجوعها الى كيف باعتبار الخبر باعتبار انه مقوله واليه في اللغات كذا في الفحاش

وهي الصورة ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصل لذات الصورة اعتبر الحصول في معنى  
 الالهة المطلقة على العرف ولا نسبة انه اي لما سببه فلا ينافي اقتضاؤه ابا ما به طه  
 الغير اذ ما من موصوف لا وهو يتبين في النسب لوجود وهي الحصول في الموضوع وهذا في  
 الاعراض النسبية مقتضية للنسبة حيث ما سبها سواء كانت النسبة لها او خارجة لازمة لها  
 الا ان العرف في الذوق السليم يحسن ان يقول بدل قوله الا ان لان لانه علمه للتفريق او  
 بدل قوله تفريقا بالمفهوم متحد المفهوم حتى يظهر وجه الاستشعار فان فيه ان يخرج الكيفيات  
 الغير القارة كالاصوات عن التعريف والفعل والاسفال ان الفعل عبارة عن تاخير الفاعل  
 ما دام مؤثرا والافعال عن تاخر الشئ ما دام متأثرا وهما ليس بمتباين كما ذكر في الكتب  
 ما في الاعراض النسبية اما ان كانت النسبة خارجة عن ما سبها لازمة لها فظا واما ان كانت  
 داخل فيها فلا الا ان كلا منها نسبة خاصة والخاص يتناوب العام ويتقيد به ليدخل في البصافه  
 فلهذا نظر اذ لا اقتضاها هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمه بوطئة الى ما هو جاري  
 اذ احل الاقتضا على الاستدراك مطلقا حاصل والاحسن ذكر المتأخر وان فعل عن ان وجه  
 الحاش في لفظ الالهة والقارة من الخفاء وان النقطه والوحدة واراد ان على تعريف القدام  
 وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لافراجها وان جعلت من الابن فقد خرج بقولهم  
 لا يصفى نسبة وكذا الفعل والافعال ايضا يخرج الزمان بقولهم لا يصفى نسبة لانه نوع من الكم  
 في كلامه والظاهر ان حذو فعل التعريف اعني احسن معنى التعريف كمن قد قران خبره انما هي  
 احوال مستعملة باحد الامور المشبهة عرضا لا توقف له في عليه الاعراض النسبية المذهب المشهور  
 وليست الزلازمة لتلك الاعراض لاذ انية طاقه تصور تلك الاعراض بوجه تصور واثباته  
 ولا يتوقف عليه في فعله في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا في الكيفيات  
 التي كره عن التعريف لتوقف تصور ما في تصور اخر انما وايضا في الكيفيات المكتسبة كجد والرم  
 الا ان يثبت الغير الجارح وتصور ما يتصور كنهها فيندفع الاشكال لان الان مقام التعريف بان

مطالع الاعراض الكيفية

مطالع كذا هو حاصل التعريف

مطالع ان هذا هو تعريف  
بحر علمي



من مشكوك يمكن ان يجازي الاخير بان توقف النظر على التفسير في هذه الحالة والاطا  
 جار انفا كما مع انه ليس كذلك لاريانه قد لا يكون نظريا بالنسبة لبعض آخر والاشية  
 اصرا عن الوحدة والنقطة على اي من وجهها من الاخرى ويخرجها من الكيف بل من  
 المقعد لا النسبة فاما ما لم يحصر الاخرى فيها بل الاضمار العا له وبها يحسن لما ختمها  
 انقضاء او بانه القيد متعلق في التحقيق باقضاء اللاشية ليس بدم الكيفيات  
 التي انقضت اللاشية بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالانقضاء مطلقا وكيفية فائدة في انقضاء  
 القسم اصرا على ان في وجه الكيفيات المنقصة بسبب طوعها في الكيف او في محالها فانها في  
 القسم في محالها كما بوسط الكيف لا اولاد بالذات وروية الشرف بانه لا انقضاء هناك اصلا  
 فلا حاجة الى التقييد قطعا ان احق بذا الاخر في المراد الا الحس بانه لا احتساب في اضافي  
 اي النظر الى الجاد والنتيجة فلا يخبره بعض تلك الكيفيات كما يعلم والارادة ثابتة للحدوث والواجب ان  
 القابل يتوهم ان الواجب الحدوث لم يجعله مندرجه في جنس الكيف ولا في الاخرى وقيل المراد ان  
 التقديس الثابتة ابدا لان من جمل الكيفيات الثابتة الهمة ومقابلها وما يوجدان في النسيج  
 حقيقة التقدير والتنبيه كانت راسية اي شيئا في حيث لا يزل عنه اصلا او يورثها  
 بان انقضاء لا يتوهم لولم يعلم ملكه بوجوبه في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان يتفاد  
 من اللام الاستعراقة الثانية في المقام حاليه النطق وعدمها هذه عبارة لا يضافه ولما كانت  
 ان يتوهم من ظاهره انه لو قال بعينه لم عدم تسمية المنظم فصيحا حالة السكون مع ظهوره فيتم  
 بقوله اي سواء له وفلان ذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملك والافلاكي انما يحصل  
 بغيره الملازمة واعلم ان قوله لا ينطق به قطعي ماحي المصنف لان قضا انما يستلزم في الماضي  
 والمنقذ من قطعه اي قطعه ومعنى ما فعلته قطعا ما فعلته فيما انقطع من عمره واستعمل في المضى  
 حتى صرنا به ابي مشا ثم يغيب البسبب اي السيد في كنه البسبب نعم الملازمة للنسب ليس امر مستمرا  
 وذلك هو الغالب قال في التسهيل ويرى معنى ويريدون النطق ومن قولهم في الصلابة

المعنى

مفهوم فلا يفيد في ذلك ان يتفاد من اللام الاستعراقة الثانية في المقام حاليه النطق وعدمها هذه عبارة لا يضافه ولما كانت

مطلوب

فقرنا

فقرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كان قط آمنه واما ملازمته لما فيه فلم اطلع على  
 حلا منه وذلك لان اللام المعقولة اي كونه وقع على قصد المنظم قبل اما الاستغراق الحقيقي  
 بان يعتبره لا بقيد المقدم بمقصود من له تلك الملكة اي بما يقدره في زمان من لازمه او في الزمان  
 الماضي بالنسبة الى حال التغير واما الاستغراق الوفي اذ لم يعتبر ذلك وفي عدم جواز ارادة  
 الاستغراق الحقيقي اذ لم يعتبر التقييد المذكور ما لم فان قلت اي خاصة الى عمل الكلام على  
 الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عن الاستغراق تلك الملكة لا قدره على التغير عن جميع وجهه  
 بلفظ فيصير قلت الاستغراق ثم جواز ان يحصل شيئا باللفظ الى نوع من المعاني كما علم  
 والذم او خبرهما وكولم في العمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقدار على التغير عن  
 بعض المقام بلفظ فيصير غير كاف في كون المنظم فيصير فلو قيل كلام فيصير الاستغراق  
 ان يقول بركب فيصير وكذا الاستغراق ان يقول فيصير دون ركب فيصير ان يقع على  
 انه فانه لا يمكن الا التغير باللفظ او لو قيل مثلا الاول اروا ان في كلام او قيل البت  
 دار لم يكن الملقى نفس الاضمار فقط لا لا يخفى على المهتم ثم الجواب في قوله برفع صوابها  
 وحجبه بالضم صوابا وجبانا وجبانا وجبانا اي عدد ورفعه اما على صيغة الخطا اي رفع  
 ابهام الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس على ان على ان سب من قوله رفع فلان على القول  
 وهو ما يرفع من فقهه ويبلغها او على صيغة الغائب اي يرفع ويبلغ ذلك الحاسب وما اي  
 صاحب المال مثلا اسهوظ وجهه فيما نقل عنه بان ليس بعدو ان على لفظ بلع هو في رادة  
 الشبه للحدوث والمركب بشره بوقوفه قال فلان كذا البديهي كذا او يخرج كذا لا لا لو فرضا عدم  
 لما فيه ايضا ان يقال بلفظ بلع لان الاقدار على لفظ البلع ليس شرط في انقضاء اصلا  
 واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون له احد على مقدرة وتقتصر على ذكر بعضها  
 فقدم ذكر لفظ بلع يجوز ان يكون لا ارادة الشمول ويجوز ان يكون ما ذكر ان رجع في الجواب  
 وقد يرفع بان اللفظ والذوق يتقيا بان العدول عن قيد في التوقيف الى اخره لا فائدة الشك

على ان وصفا



انما هو حيث يقع وقوعه لانه بعد فاعله الشمول فان قلت له انما اراد به تعريف  
 الا ان صدق على الادراك وكونه ما يتوقف على الاقتدار ثم هو بغير الملك او لا في المذكر  
 ملكه وان اراد به تعريف الملك على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود كاشفة وقعت في وقوع  
 التعبير للملك فلا يصح اصلا هو مقصود هذه الملك البه وهو مضاف قلنا لان هذا ليس هو  
 المعنى والشروط ما يتوقف على غير المعنى المطابقة لمصطلح الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يثبت  
 في اصل البلاغة المطابقة في الحال هو الامر الداعي له موقوف الى ما في الجملة في محله الى موقفة  
 الاضافة لانها بمنزلة اجزاء الصورة لا الى موقوف المقصود الذي لا يتوقفون على الاضافة للعلم  
 بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاصا بالمضاف اليه باعتبار المعنى في الجملة  
 مقتضى الى ما يخص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف الى ان موقوف المقصود  
 مما هي انما كذا كذا يتوقف موقوف المقصود على مقتضى هذه الجنبه قلنا لاه الاضافة تقتضي المضاف الى  
 ثم انما في تعريف الحكم الذي هو فعل الدال بالاعتبار الذي هو فعل القلب بالاعتبار في التسمية علم ان  
 النظم على الوجه المخصوص انما بعد مقتضى حاله اذا اقرنا بالاعتبار راجحة اذا اوقفنا المقام  
 ان كذا وقع في الكلام بطريق الاتفاق لا بعد مطابقا لمقتضى الحال اعلم ان اللفظ في لفظ  
 المخصوصية الفصح اذ يكون المخصوص صفة وما كان المعنى على المصدرية الحق ابا المصدرية لذلك  
 وان لم يلاحظ كما في علمه واما اذا فهم الحار المعنى في الجملة الى ان جعل المصدر بمعنى الصفة او  
 الى ان جعل الباري نسبة لغيره كما في امرى والى بالمبالغة فافهم وهو مقتضى الحال في الجملة  
 في التعريف حيث يتركب الدور على بعض المضاف بعد المضاف اليه ثم الضمير اوضح الى المخصوصية  
 باعتبار الخبر وبقية قوله وان كيد مقتضاها او الى تعريف اعتبارا بمبالغة مع فصاحتها  
 قبل لو قال لا اذا اوقفنا الحال كما ذكرنا لان احسن الحال قد عرفت ما بناه في الفصح كما تعتد  
 في المعنى رعاية الطابق او الى رعاية الفصاحة اذ ارتفع في الكلام بالطابق لكي يبنى  
 الكلام على الكثير ان يحذف بغيره بالناد القليل والجواب عن هذا الكلام المذكور في الحالة

طالع

طالع

طالع

المقام

المقام مقارنا به الغرض من هذا الكلام ربط الدليل على قوله فان مقام الكلام متفقا  
 بالمدعى وهو اصله مقتضى الحال ثم يقتضي ذلك الامر الداعي باطلاق المقام على كل واحد  
 اما باعتبار ان المقام من تمام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام ان كيداي في قوله  
 او على نسبة من ان كيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانصافه من تمام العود بمعنى  
 استقامته وانصافه ولانه كان من عادتهم القيام في تبشير الاشعار وانما في اطلاق المقام  
 على الامر الداعي لانهم لم يحفظوه في محل مقامهم وايضا المقام يقتضيه علم التزوي والافتقار  
 بضاف الى مقتضى بالكتف قوله في سبابة فيض المقام مقام ان تزداد الى طبع ثم اضافة  
 المقام الى مقتضى الفصح لانه واطافة الحال الى المصطلح بالبيان في مقتضى المقام في قوله  
 هذا انما حكم التزوي اذ قد عرفت المقام وتجدد مقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام تحقيق مقتضى  
 التكميل وقد يقال التكميل ان تحذف بالاعتبار رفاه التي بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن  
 ان يعرف وهو التكميل فكذلك المراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار للمصدر في فيكون  
 تعظيلا لا تعظيلا المعنى باختلاف فلهذا ورفعا على ثم شرح معطوف على متوهم اي قال كذا ثم  
 شرحه ومثله سابقه شايخ باجزاء الجملة فيجب ان الاجزاء ان اراد بها الاجزاء المصطلح عليها  
 وهي التي يقتضي في تعظيلا اصل الجملة فيجب منها المفعول وكونه واه اريد انهم انما يحفظون السناد  
 المسند والمصدر كما ذكر اما في السناد فقدم الاعتبار الرابع الى السناد كونه حرا من  
 يحصل خبره وخبره بالاعتبار الرابع الى السند لانه العدة الكبرى كقضية فيكون وهو ان الجملة في الكلام  
 من اقام اللفظ فلا يجوز ان يعد السناد من اجزائها لانه لا يلفظ فلا يكون الحكم من اللفظ  
 اللهم الا ان يقال عدم اقام اللفظ باعتبار اكثر اجزائه اذ التعليل به واسع  
 تاكيدا واحدا يعقل لقوله وجوبا كانه عذرة في ادواتنا فليس من هذه الاحوال المستثناة  
 باجزاء الجملة بل يجري في غير ما وان لاحظنا بالاعتصاف المذكور اضافة الكون الى ضمير السند  
 لم يستقم قوله او الى السند كما ذكره يمكن ان يقال انه عطف المضاف الى كمال ما ذكره في هذا المعنى متفقا

انما هو حيث يقع وقوعه لانه بعد فاعله الشمول فان قلت له انما اراد به تعريف  
 الا ان صدق على الادراك وكونه ما يتوقف على الاقتدار ثم هو بغير الملك او لا في المذكر  
 ملكه وان اراد به تعريف الملك على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود كاشفة وقعت في وقوع  
 التعبير للملك فلا يصح اصلا هو مقصود هذه الملك البه وهو مضاف قلنا لان هذا ليس هو  
 المعنى والشروط ما يتوقف على غير المعنى المطابقة لمصطلح الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يثبت  
 في اصل البلاغة المطابقة في الحال هو الامر الداعي له موقوف الى ما في الجملة في محله الى موقفة  
 الاضافة لانها بمنزلة اجزاء الصورة لا الى موقوف المقصود الذي لا يتوقفون على الاضافة للعلم  
 بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاصا بالمضاف اليه باعتبار المعنى في الجملة  
 مقتضى الى ما يخص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف الى ان موقوف المقصود  
 مما هي انما كذا كذا يتوقف موقوف المقصود على مقتضى هذه الجنبه قلنا لاه الاضافة تقتضي المضاف الى  
 ثم انما في تعريف الحكم الذي هو فعل الدال بالاعتبار الذي هو فعل القلب بالاعتبار في التسمية علم ان  
 النظم على الوجه المخصوص انما بعد مقتضى حاله اذا اقرنا بالاعتبار راجحة اذا اوقفنا المقام  
 ان كذا وقع في الكلام بطريق الاتفاق لا بعد مطابقا لمقتضى الحال اعلم ان اللفظ في لفظ  
 المخصوصية الفصح اذ يكون المخصوص صفة وما كان المعنى على المصدرية الحق ابا المصدرية لذلك  
 وان لم يلاحظ كما في علمه واما اذا فهم الحار المعنى في الجملة الى ان جعل المصدر بمعنى الصفة او  
 الى ان جعل الباري نسبة لغيره كما في امرى والى بالمبالغة فافهم وهو مقتضى الحال في الجملة  
 في التعريف حيث يتركب الدور على بعض المضاف بعد المضاف اليه ثم الضمير اوضح الى المخصوصية  
 باعتبار الخبر وبقية قوله وان كيد مقتضاها او الى تعريف اعتبارا بمبالغة مع فصاحتها  
 قبل لو قال لا اذا اوقفنا الحال كما ذكرنا لان احسن الحال قد عرفت ما بناه في الفصح كما تعتد  
 في المعنى رعاية الطابق او الى رعاية الفصاحة اذ ارتفع في الكلام بالطابق لكي يبنى  
 الكلام على الكثير ان يحذف بغيره بالناد القليل والجواب عن هذا الكلام المذكور في الحالة

طالع



مطالع و هو من علم الفلك  
و علمه و علمه

مطالع و هو من علم الفلك  
و علمه و علمه

من الخاف فليست له اذ هو غير مخصوص بالمبتدأ في قوله انما هو كذا فاعلم ان قوله كذا  
وما ذكره ابن الجوزي في الفاعل على الخصوص بالحكم المتقدم ثم دونه بالحكم على انما هو كذا  
كان الحكم على غير الحقيقة فالتقوى بين الفاعل والمبتدأ حيث زعمه الاول لما خصصه دونه  
الثاني مثل رجل في الدار كما هو مشهور قلت التقوى ان في تلك المبتدأ اذ اخل بالالفاظ في الكلام وهو  
الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو تقدم على الخبر يتفرق مع عن استماع حديث المتكلم كلف  
الفاعل لانما سارع الفاعل انقضى الامر وتم فلما علم ان يقال بعد ذلك ان لا يصح في الكلام المتكلم  
المستدله اي الذي يستدل به وهو مستدل بالصفة المستدله اي التي المستدله اليها الوصول الى الطرف  
الذي بعده حتى ياتي في قوله في قوله مع زيادة كونه مفردا فاعلم ان قوله في قوله كونه مفردا  
بالانتم الى القسمين وهذا لا يوجد في المستدله قطعا ولا جعل زايلا على اعتبار ان قوله في قوله  
الكون مفردا غير فعل موجود في المستدله قد كثر يقول في غير ذلك فاعلم ان قوله في قوله كونه  
اعتبارا وفي حقه اذ لا يصح لعد الانتم المذكور في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
الاقام والآخر في قوله كونه ان الكون مفردا غير فعل في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
المتابعة للحكم ولذا لم يتفرق في الفاعل مقيد بمتعلق المراد بالمتعلق بمتبع في هذا الفاعل متعلقا  
الفعل بكسر اللام في المتعلق على الاظهر والاقرب مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
متعلقا نحو الفاعل بزيادة الدار بالسوط ضربا بشد بغيره ولان المتعلق في الحقيقة هو كونه  
الذي ينفصل عنه وهو مستدله المستدله فاعلم ان قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
على الوجه المذكور في الالفاظ في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
مقام له هذا الشارة الى القسم الاول وهو الحق باجزاء جملة قوله مقام الفصل اشار الى  
القسم الثاني وهو الحق بجملة في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
محققا شيئا مما ذكرتم الموعود من قول الشارح ثم شرع له ان الفاعل في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
يكمل للتعليل اي في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه

مستدله

يستدعي كون مقام السكينة مقام فلما لم يرد في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
اي في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
راجع الى كل واحد من هذه الاربعة سبل البدل و ملا حظة الحصنة واعتمد في قوله  
ظهور المراد وقد اشار في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
فانه قد خفي على بعض شراحه الصريح في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
لفظ كل ميلا الى المعنى كما في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر المراد من الخطا ما هو طبع المعنى  
المصدر به ليكون مقتضى الحال و يناسب ما هو المذكور في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
النسب الخطا الذي له تعلق بالركن مقبيل الخطا الذي له تعلق بالمعنى في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
في ان مقام الاول من مقام الثاني و كان الانسب انما لم يقل وكان الصواب لان لفظ  
ان الدار على ما ذكره الشارح اقصى من العظامة في زان يريد به ذلك لخلق الاسم الخاص على العوم  
بقرينة وانما لم يقل بزيادة الركن البليد لان العظامة انما هي طلبة لانه قد اعتبر كافي في معناه ما ورد  
الكلام من الغير وقد جاء ذكر الشارح بانها هي اللفظة و اما بحسب الاصطلاح فقد ثبت على  
في العظامة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون بالمبالغة في عظامته مع ان فيها اختصاره  
المعاصرة حسن السمع ثم هذا السمع مستعانة بل سبع في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
تبصيرا فخذوا في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
الناظر ان يقولوا في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
بما ان جميع العبارات صوحبت بها او صوحبت بدون معان لان صوحبت ان جعل من قولهم  
لما جاز زيدا مع قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
وان جعل من صواب زيدا مع قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه  
اي جعلت صوحبت مع تلك اللفظة و بان صوحبت مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه مستدله في قوله في قوله كونه



هذا هو المقام

اي اوقف الحاجة معها ثم المقام النسبة على ان المراد بالحاجة الحاجة الى حصول  
سبب ان لا الحاجة الى سبب الاصل من جهة التناقض او غيره  
فان الحاجة في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا يشتر ان فيه بالطريق الاول ولهذا لم يتغير  
اقتراحه بالشروط اي باده وقد يقال المراد بالفعل هو زيادة الحاجة الى تقدير الاداء  
الا ان السقوط بغير الاول اذ المراد له دفع ما يتوهم من ان التفسير باجماله غير مطابق لنفسه  
لان الكلام في الكلام مع حاجتها وانما ان الحاجة ايضا هي الكلمة فكذلك ينبغي له ان يكون عليه  
ان ذلك التوهم يستلزم ان يكون قوله والكلمة مع حاجتها له اعادة ما سبق اذ ليس هو ما سبق  
الا ان المقام المتفق له عند المسند اليه المعروف سائر المقام المتفق له مع المسند اليه المتكوى  
هذا لما كان الاضافة في غير ان الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث  
البدعي نظير الى ان الحسنة البدعية كالطباقة والمقابلة والتجسس وانما ياتي في جعل كلمة مصحبة  
لا فري وان جعل قوله وكذا احكام الركني لانه اشارة الى مسائل البياناء علم ان البيان يتعلق باحوال  
الركن في حيث الوضوء والخطاء وذلك باعتبار ان الركني لا يكون له قول في مقام التمسك في قوله  
وكذا احكام الركني له اشارة الى مسائل المعاني فيجعل اشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب يقال هذا التوهم  
يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على الحسنة البدعية داخل في البلاغة موجبا للحسن في وهو خلاف  
المشهور فيها بين علماء الكلام لاننا نقول ليست البنية الامثلة الكلام العفوية المتفقه في حال سوادها كان  
الحسنة البدعية غير ما فيها من تلك الحسنة من حيث ايجابها بالحسن العرفي الى ابدع اصل السليم البدعي  
وي حيث ايجابها بالحسن الذي باعتبار تعلقها بمقتضى الحال من الكلام نعم لما كان اقتضاها  
اياما لا يخرج عن ذلك لم يشتر منهم القول بايجابها بالحسن الذي اقتضاها لنا در عن درجة الاعتبار مع  
نحوها ان ذكرهم في المعاني الحسنة ما يمكن اقتضاها الى اياتها كما لا يتفق والاعراض التي هي على ما  
سائر الحسنة ايضا يجوز دخولها في البلاغة اياها ما ذكره لينا ولا ينبغي ان ينظم النظم التي هي مثل ان لا  
مع المقارعة مقام ليس مع المافية وللنقل الواقع شرط مع ان مقام السبب في غير ذلك كما لا

منه

يخصي في تعميمه ولا يستلزم في فهم اعادة على ان جعل اشارة الى مباحث البدعي لا يخرج عن المقام  
ظهور اثاره في كثير من النسخ مثل التورية والمبالغة ونحوهما مما لا يكون بين الكلامين فليست  
وارتفاع شأنه اعترض على المقدمة الاولى بان في المطابقة للاعتبار المناسب فيكون  
الذي وقبول الحاصل لا ارتفاع شأنه الكلام فيها وانما هو زيادة المطابقة مع المقدمة الثانية  
اسماء المطابقة لا ينافي الحسن اساسا لا لخطا في الحسن لم يتغير في قوله ان في الكلام اذا تفرقة  
مدار حسن الكلام في وجه على النطاق تركيب الكلام على مقتضى الحال على النطاق واجبات اصل الذي  
يحصل عند المقابلة فيرفع شأن الكلام في المطابقة ويخط بعد ما وقد جاء بان المراد بقوله في الحسن  
جسته وبالقابل اليه فلا يلزم زيادة الحسن في الارتفاع ولا يثبت الحسن في الاخطا وفي اخذ هذا المعنى  
في العبارة كلفه واخر في الجواب عن الاول ان لا يها الى هذا المعنى في قوله بمطابقة اي بمطابقة  
فكذلك ازيد المطابقة ازيد الحسن لا يلزم تحقيق الارتفاع في الحسن قول منته المطابقة عن الثاني ان المراد  
بافادة عدم المطابقة الحسن في الاضافة لكلمة التي ياتي بها الامام كما سياتي في قوله الاخطا بحسن  
المطابقة وهذا الحسن تحقيق تحقيق في ذلك من مطابقة واحدة فليست على اول او بالذات متفق  
على التفسير بمعنى قول وهو مقرر لا وصفية له ولذا دخل التوهم مع انه افضل التفسير الى الابد الذي  
والاولى كالتفسير والافاق في هذا المعنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تقرر في قوله لغيره  
عاما او لا اذا لم تجعله صفة صفة في قوله لغيره عاماتا لا معناه الاول قول من هذا العام وفي الثاني  
قبل هذا العام والباقي بالذات بمعنى في وهو معطوف على اوله في ايات المعنى بالذات كونه بنية  
الى سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالصفة في قوله والصفة في الكلام المقول مع فصاحة والذات  
على ان البنية بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكرنا كالمطابقة لا ارتفاع لغير العفوية فان  
لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله اخطا بعد ما يفسد ذلك لان في الاخطا في  
الكلام البليغ بعد المطابقة وهذا الحسن الذي له ارادة الى الحسن الذي في قوله في قوله  
لان الحسن افضل في ما به البنية وانما وصفه بالذات في البلاغة بما زعمه ان من شأنه لا يخرج عن هذا البلاغة

او انما كان  
هذا هو المقام  
هذا هو المقام



والمراد من المصدر  
المقتضى

على ما كان عليه  
عند الحكم

ويجوز ان يكون باعتبار ان منشاء الحق اهل فيها لان البطلان هو المطابقة مع الحقيقة  
وبغيره لفظ الحق اي يكون مقتضى الحال التأكيد والافتقار مثلاً الكلام المؤكد والحق في جميع  
الحق في تعريف علم الحكم لان اضافة المصدر رتبة ما ذكره الرافعي من الحكم الخلف الاستعمال ولم يتم  
في تعريفه بمعنى ما يقتضيه فلو ان البطلان استغرق الخلف في استحقاق كلامهم فكلوا الحق منها ان جميع  
الارتفاعات في المطابقة الكلام لا اعتبار بالنسبة في ارتفاع الخصم ولو جاز ان يحصل ارتفاع في  
لم يكن هذا الارتفاع حاصله بتلك المطابقة فلم يبق ملك الحقيقة فان قلت لم يحصل كل من الترتيبين فترتبة  
على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يحل على الخصم ان يغني الى الثاني والبطلان قلت لانه لم  
يكن ما يانم محلهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار بالنسبة ورا فحيثما يكون  
المبادر من الكلام والمنقول عنه الجواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني حسب فهم الحكم  
اللفظي يكون قول الحق مقتضى الحال هو الاعتبار بالنسبة من قبيل بطلان الجارية في نفسها  
الفصل في قوله هو الاعتبار بالنسبة لانه على ان الوارد بعده خبر لا حصر وتوكيد حكم دون الحصر  
يحتمل ان يراد بكون المراد منها واحداً ما يتناول المساواة والابطلان اصله لانه لا احتمال  
الخصم صدقاً فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل في حاشي بطلانها على تقدير التباين بين  
الاعتبار في بعض الاحوال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقاً او بطلان احدهما  
الاخرى فحيثما كان من الكلام على ان الخصم الشئ يستلزم وجود تصور في جميع افراده وانفائه  
في غير ما وبهذا اورد على النظر فليس شك ان بين الخصم الاعم والخصم في الاستحقاق تفاوت في  
لما في من الاخر في الصدق والاطم بانه بطلانها على تقدير من الاولين ايضاً فليس انما في الثاني  
الثالث في كون الاعم بطلان احدهما او كليهما ويكفي ان يجابانه لا شك ان بطلان الخصم اعم  
باعتبار جزئية الاعم وبطلان في اماتان باعتبار جزئية السبب في حصول ابطال جزء الاعم في الحكم  
في العام لم يكن ان يبطل الخصم اعم وبطلان لان بطلان الخصم في الحكم من هنا وبطلان ثبوت الحكم في  
غيره ولم يتحقق ذلك اذا بطل جزء السبب من الخصم اعم لم يكن ان يبطل الجزء الاعم في الحكم في

المشابهة

العام

العام وبطلان في العموم من وجه فان بطلان كل من الخصم في اعتبار رتبة السبب بطلان  
الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السببي من الخصم الآخر وبطلان هذه الاعم في الثاني والعموم  
من وجه قوله في تفسير وقته على تقدير ان يكون المراد بكونها واحداً ما يتناول المساواة  
ان الخصم في الاعم مطلقاً او من وجه لا يوجد تناول جميع افراده في جميع ايامه على تقدير عدم الاتحاد  
بالمعنى ان بطلان احد الخصمين او كليهما او وجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو  
المدعى انه لم يتوفر في الدليل فيبقى الامة مع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر في التقدير  
الاول بان معنى الخصم ان مطابقة الاعتبارات بالنسبة كما هو في ارتفاع ومطابقة مقتضى الحال  
لذلك فيازم التباين بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناه سببية مطابقة  
الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبارات بسببية مطابقة مقتضى من هي مطابقة مقتضى فيازم  
في المفهوم وهذا يتم ان يساعد الحكم على ان الموطن هو رتبة من الخصم في قوله هو الذي يستلزم  
ما حصل الاستدلال ان الشئ حصر معنى النظم في بواضع من كتابه وفيه الكلام موضعاً يقتضيه  
علم النحو والعلم بموجب قوانينه ومعنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفترق بين  
هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتعدي ايضاً ان قلت ان التعدي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع  
قلت اقامته للقيام سبباً في تعريف علم الحكم بالتنوع ثم المراد من وضع الكلام الموضوع الذي  
تقتضيه علم النحو ان يكون حسب الاعراض الذي يباغ طها الكلام كما انه عليه فله ثم ليس هذه المذكور  
وبدل عليه ايضاً فترجى به في التفسير الآخر وايضاً لما كان تمام علم النحو على المعاني السببية كما ذكره الشريف  
في مفتحة شرح المفصاح يمكن ان يقال ان الشئ علم النحو تمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف  
على معرفة علم النحو واصطلاحاً فانه يانم ما ذكرناه تركيب اللفظ السببي عن كلية النظم وهذا  
قوله فيما تخرج به ان يكون له الطان بين طرفي تعدي يتخرج بمعنى يتردد ولو جاز انما تعدي  
ان تارة وجعل طرفاً مستقراً في دار ابي له كما قبل كتابه الى تقديره لا يترجى والا فلا يتقدم  
استعماله في المشكوك لالاجابة في بعض النسخ يتردد بدل يترجى ثم لا يخفى ان معنى ان يترجى اذا

وما

راية

على ما كان عليه  
عند الحكم



الدورين مجموع الامرين على كل واحد منهما **قوله** وبما فيها علم عند اذى ارفق على سبيل التعليل  
 وقع في كلام في السلام وغيره وهما منهم ان اذا استعمل في امر علم الوجود كقوله  
 واذا تسبك فضاقة فتعلم ان يكون مراد اسماء كذا اذا استعمل فيما علم فهو اسم بقاى علم ان  
 استعمال ارفق في معنى الكلم شايخ في عبارات المتقدمين **قوله** في الجملة التي يسرد في نسختنا  
 منظم بعضها مع بعض يقال فلان يسرد كذا اذا كان جديا لسيادة له واصل من سر والدرج  
 نسخها **قوله** بل في هذه اللفظة معطوف على قوله هو في لفظ ارفق في غاية التبع وانما اثبت الواو بعد  
 بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام بل بقاى ما هو في اذنا لما **قوله** الى هذا اشار له  
 الى ان الامور المذكورة ليست باللفظة انفسها من حيث هي بل يعرف بها المعاني والاخرى  
 التي يصح لها الكلام **قوله** بالتي كيف هي كذا الى ان لا افادة في المفرد فنعى هذا كونه قوله  
 بالتي كيف تأكيد المعنى الافادة **قوله** وذلك عام له بيا لوجه رجوع اليها في اللفظ باعتبار افادة  
 المعنى التي تعربا على تعريبها **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما شئت ذلك وهو  
 في فهم على الوصف بعدم المطابقة لواءه بغير مطلقا لان ارتفاع التعريف في المطابقة **قوله** علم  
 ما ذكر في الك في متطابقة التأكيد معنى الكثرة وكذا العامل ما يلائم بالانصاف على التوفيق  
 صاحب كذا جعل في الية منه مصدر محذوف في شكا قليلا ولم يذكر ان رج ذلك لاحتمال انها  
 مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شايخ لاحتياجه في ذكر اللفظة كثيرا  
 حيث لم يقل تسمية كثره التي تباين بلا ضرورة ولهذا زعمنا سياتي في قوله انهم وكثير ما يجري في الكلام على  
 خلاف كلام الارين على ان الانصاف على الوصفية ينشأ من لا يحتاج الى التعريف فلهذا اشار الى وجه آخر  
 الاخر **قوله** في هذا اشارة الى ان في قوله في اللفظة راجعة الى اللفظة باعتبار افادته المعنى بالتي كيف  
 قوله يستعمل في ذلك **قوله** الاصح والنوعي الاصح منسوب الى الاصح وهذا انه لا يفسر وان كان في الوب  
 والمراد من النوعي خلافه في شرح الك والتقطيع ان العرب كان المدن والقرى والاعراس مكان  
 البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب قد سوا لاد الصفات المقابلة للجم والاعراس منهم سكان البادية

مطلوب اسماء او وصف

مطلوب معنى

مطلوب اسماء

مطلوب النوع والادب

عاقبة التسمية اعني لانه لا واحد له فلو استقط الو او منى والعرفى الى ان الكلام لا يفسر **قوله**  
 ومع الاسرار له فاصح في توفيق المعنى على ما ذكر في الايضاح ان الشرح اراد بقوله ففصل في الكلام  
 للمعاني ان البلاغة ثابتة للفظ وصف له باعتبار افاذتها المعنى عند التركيب لا وصف لفظه واراوه  
 الى المعنى دون اللفظ نفسه وصف اللفظ بها باعتبار افاذتها المعنى عند التركيب من حيث اللفظ  
 مفرد من غير اعتبار التركيب بهذا اظهر التوفيق بين معنى كونها من صفات الالفاظ وانباته وبين معنى  
 كونها من صفات المعاني وانباته فان كلام الشرح يوجبهم التوافق من وجهين الاول انما هو في اللفظ  
 الاول قد يقال في وجه التوفيق بين كلام الشرح بناء على اطلاق اللفظ على البنية انه اراد بالصفة  
 حيث علم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى بل بقاى المشهور بانها صفة ذكرها صفة راجعة الى المعنى  
 معنى البلاغة وانت خبير بان قولنا ان ففصل في الكلام للفظ للمعاني صفة ان المعاني مطروقة لانه  
 على عمل الفضا على المعنى هو تامل **قوله** ولا راع في ان المعنى هو في اللفظ فان قلنا ان  
 على تلك الفضا هو المعنى الاول كما يستمر به فلف يوصف بها اللفظ فافادته وصف اللفظ بها  
 الرجل على علمه على مع كونه اللفظ بحيث يدل على تلك الفضا فلهذا راجع الى المعنى لا يقال في كلام  
 المعنى على هذا المعنى في يستقيم عمله وصف اللفظ المنظومة لانا نقول هذا ان معنى في نفي كذا لا يصح  
 توفيقا لكلام الشرح فان مراده ليس بان حكمه الفضا **قوله** في شرحه يتركه كلامه اي على اطلاق كل حكم  
 ويحصل **قوله** على معنى اللغوية فيل عليه لازم ان لا يكون كثير من الاقوال البديعة المنتمية الى المعاني  
 النوعية المحنوية على المعاني الاولى الشرعية او العربية مثلا بل هي واجبة في سبني التعريف بالافعال على ان هذا  
 القسم كثر فلا ينافي وقوع الجواز ان كان باو المعنى الشرعية العربية معا **قوله** دلالة ثمانية اوجه  
 في العربية ان ثمة التسمية دلالة اللفظ على المعاني الاولى لان المعنى الاول لا ينافي وفيه معنى لانه  
 المعنى لا يحد ولا يحد فالدال على المعنى المقصود اللفظ اي كونه بوجهة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة  
 بان ثمة في لفظه دلالة المعنى الاولى على المعاني عطفية قطعا كما صرح به بالامام في نهاية الايجار في شرحه في  
 الايجار وما دلا اللفظ على المعنى الاول فقد يكون تخالفا بينه وبين المعنى الثاني من حكم بانها وصفية

عاقبة المعاني الاولى







مصدره لا وقع لما يتوهم من المعنى لا صور فكيف يقع قوله ويبدو ان الصورة التي قد  
في المعنى **قوله** هذا انما هو ما ذكره اي قلبي واعلم ان الكلام الذي نقل ان روع من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه  
على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوله وبعضه آخره وكذلك الحكم البعض بان في نقل ان روع  
ولا ينبغي ان يظن هذا **قوله** مذاق الحروف وسكتها مذاقها ملائمتها للطبع وسلاستها  
اللفظي بها **قوله** العضاة عبارة عن هذا هو الاعتبار الذي حدث من المعنى ان في اللفظة فهو  
عداده فان جعل اللفظي وظهر الحرف الذي يتبادر من كلامه في قول **قوله** كما ينبغي ان يوصف  
وال قبل اراد امتناع الوصف بل لانه في تلك الغرض كما دل على السبق او اراد بالذات الاله  
مطلقا في المعنى المشهور الذي ثبت للفظ الغير اغني بالذات اللفظية وهو في المعنى اللفظي  
كاسبق مما قوله ثم يجد لذل المعنى لانه ثابت على المعنى **قوله** لا يشبهه البلاغة في ذلك  
توطئة لدفع ما يدور في ذهن من قولهم كون قوله ما يترتب منه عطف على هذا الاعجاز **قوله** هو ان  
يرتفع الكلام لا يشير الى الاعجاز الكلام انما يتبعه بارتقاء في بلاغة الاله يخرج عن طوق البشر على الاله  
التي لا يافها روع على المعنى ولا يلبس به الغريب ولا يفرق العقول عن المعارف واذا شربنا  
بناء على المستبرر بالبلاغة المحقة للمعارف والآفاق لم يكونا راجعين طوي جميع المحل في المعنى  
الانه الملك **قوله** فانه قيل له فانه قلت ان جعل قوله على منع تحقيق الاعجاز في كلام الله كما  
قوله لم لا يجوز له ان يكون اجزا راجعين لقانون لانه منع السند لاسيما اذا كان احصا في غير الاله  
عمل على المعارف التي لم يذكر له على تحقيق الاعجاز حتى يعارض قلت انها رديت تحقيقه في غير ذلك  
محمدا واعلم ان الاله انما يحكم علم البلاغة في قوله علم البلاغة كافي بان تمام هذين الامرين على المعنى العام  
لان المعنى المشهور هو علم الزيادة احتضا في البلاغة في علم الكمال والبيان كافي بان تمام اللفظي في قوله  
الكلام بعد العمل على المعنى العام تغليب لانه الكافي بان تمام هذين الامرين هو العلم المحقق في كل  
كما يجوز ان شاء الله تعالى **قوله** وكثير من مرة له لانه يتعلق باجوب الاول الذي هو علم البلاغة  
كافا بان تمام البلاغة فالاولى في تقدير قوله ولو جعل المعنى العلم في اللفظ فلا يكون في تعلقه باجوب الثاني

هذا هو المعنى  
الذي لا يلبس به  
الغريب ولا يفرق  
العقول عن المعارف

**قوله** فتنى اللفظ في نفسه وهو ان اراد بعد كم كونه مفهوما مع اللفظ انه لا يتبادر من  
فم ولا يضر وان اراد انه لا يتبادر من **قوله** اما الله فلا يضر في اما اذا اخذ اللفظ حقيقة فظا والاما اذا  
نوعيا فلا يضر ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يضر في المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المرتبة التي بعد المرتبة الاولى  
لان القرب من النهاية ما يكون اقرب الى الحاصل من اللفظ على القطع وجعل من قبل التفسير على النوع  
بافزاده لا يستقيم اما اوله لان ذلك انما هو في الاحكام التي لا يتحقق بطبيعة النوع اذ لا يصح زوجه ثم  
وبكر الى اخره اذ اللفظ نوع والكون طرافا على نوعيا انما هو بطبيعة الاعجاز سواء كانت في مرتبة  
فواحد او امانا فلا يضر في التفسير على النوع بافزاده وان صح فجميعها لا يضر في بيانها فان قوله  
على ان قوله وجه اخر لا يخلو الجواب ان في كل المتبادر لا بيان للفظ المذكور بمعنى بناء على ان  
**قوله** ويؤيده قوله له وجانبه ان بيان القياس رجع في الفيل الى المصنف لانه المحقق بالذات كاسبق في  
في قوله بعضه فاصح من رجع الى هذا الاعجاز ولا يخفى ان الاستدلال قوله على معارضة علم الصفة  
الخاصة حتى تتحقق استقصاء مراتب الاختلاف فتداني في تصور عن هذا كما كان  
المعاني لا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم ما جاز في العمل راجع في التفسير الى المصنف الذي هو علم الصفة  
المحصنة لم يجعل قوله هذا الكافي ولبس على المدعي بل مؤيد له هذا واعتبر من ان روع في شدة الان في  
على قوله لانه الكثير من محقق بان نظام النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة الخلق  
غير ضرورية فان كون البعض مختلفا للبعض صفة للكل ولا يخصص بالبعض من **قوله** وكان بعضه  
في نفسه اما اوله لان الاختلاف يكون لا البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصر عنه يوجب  
الفرق انما فان مقدار آية او آية لا يكون مجزا بالافاق فكيف يستدل بانتهاء على  
ليس من عند غيراته علم ما هو المقصود من الاله واما ثانيا فلا يضر قوله وكان بعضه باللفظ الاعجازي  
شبهت قدرة غير الله علم الكلام المحرور هو الفان دو واجب عن الاول بان المراد البعض ما وقع به  
التجدي واخذ تلك آية وذلك لان الحقيقة لا تختلف في ذلك ليس القرآن وكونه بعض قبيل من الزمان على  
نحو مشهور ركن مشهور مؤنة تقييد البعض بالآية على ان في بانه مبني على الترتيل وارضاه الخاف



على غلط قوله وان ذلك صادقا فنسبكم بعضي الذي بعدكم كما قبل واما المحقق فنحن كقولنا ان  
عند غير الله كلاً وبعضاً لو كان القرآن من عند غيرته فلا اقل من ان يكون بعضه من غير الله لا غلط  
المذكور ان يكون بعضه الذي من الله بالفاضة الاعجازية بعضه الذي من غير الله فاصراً **عنه**  
وما اهتم له لا يخفى ان المراد بالاعلى على وجهين ارجح الاعلى الحقيقي وجد الاعجاز مرتبة و  
الاخرى كجعل ما يقر من منتهى محذوف الخبر اي وما يقر من كذا اي هو في الاعجاز ويجعل  
عطف الجمله على الجمله وهذا اولي مما ذكره ان راجع بحسب اللفظ وان اخذ المؤدب سلباً على العطف على  
المبتدأ بعد منتهى الخبر والعطف على بعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام الترتيب فاشبه  
وقد يعترض على وجهين ارجح وجهين احدهما ان سيق كلامهم بديل عن ان مراده بقوله  
حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غلبت لبيان الطرف الاسفل  
ما ذكره ان راجع بقوله هذا المقصود بتعريف حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقر منه وتانهما ان  
لانفا في البلية الترتيبية وسره ان الله تعالى علم جميع الاحوال كبقائها في اتم ان يكون كلامه  
المتنمى عليها في اعلى مراتب الان بعينه من الطهارة على بشر الانبياء فله ان لم يقع فان لا على  
نفاذ الاية في البلية كما اشار اليه من قال در بيان و در فضايل كي بود يكسا سمي كونه  
بود چون با حفظ حون اصمعي در كلام ايند و نجون كروحي منرست كي بود نبت يد له مانند  
با ارضي ابعي قلت النفاذ التي صلي في الايات من الاحوال المقضية باعتبار ان بعضها الم  
فانفسا المرعية فيها او في المنفسا المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منهما في  
الاعلى اي في مرتبة من البلية لا بلاغة فوقها بالنسبة اليها لانه لو جه اشتمال كل اية على جميع مقتضيات  
الاحوال التي في نفس المرء على اعلى علم الله بجميعها فاعلم انه في بعض شروح الايات ان قوله وما يقر  
من عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلية في مقدار سورة وما يقر منه البلية في مقدار آية  
او آيتين فكانه قال له لهما طرفان اعلى وهو البلاغة الترتيبية فعلى هذا فتاوى الاعلى بانه البلية الترتيبية  
كما هو المقصود **ولا** لا يخفى ان بعض الايات لا تأيد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقر منه

مطالع العطف بمسند ابي علي بن ابي حمزة محمد

29.

جميع الأيا واقعة في مرتبة الأجزاء مع بعضها اعم ثم المراد ببعض الأيا التي حكم عليها باستحالة المعاصرة  
ما يكون مقدار قمر سور والسنة عن التقيد المشهورة كما صرح عليه **هو** أي طرف البلاغة نقلت  
انه صرح بذلك أي بالطرفينها على ان الطرف ايسر من البلية أصغر انما وقع في نهاية الأجزاء ان  
الطرف الاسفل يسمى البلية في شيء هذه عبارة لا يقال طرف الشيء كالمعنى المتعارف بها فلا يكون  
داخل في البلية لانه في الطرف الاعلى داخل في البلية قطعا فالاستدلال في الطرف الاسفل ايسر علم ان  
قول المصنف اذا غلبت اليادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانا صريح في الدلالة على ان الكلام  
الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عندهم باصوات الحيوانا وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء  
يلحق ثم المراد بقوله اليادونه كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بل واسطة فانه  
المبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا  
على المراتب المتوسطة **هو** باصوات الحيوانا عطف الحيوانا إشارة الى ان المراد بها غير الان وقد وقع  
في عبارة المتفاني منكر او الاستنباط على ما ذكرنا يجعل التكميل للتحقير والتوعية وتعللنا ذلك  
الشريف من ان التكميل للعقد في غير معين وقوله بعيد عن حالنا حال على الاصوات لانها لا يرام اصلا  
العامل في الجاهل وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجاهل لانا نقول العامل فيها هو الفعل  
لان حرف الجر اداة توصيل الفعل الى جوره والحجج ووجهه منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار  
وقع ذال حال وما يقال في امثاله من ان الجاهل والحجج ووجهه منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار  
في القواعد كذا في شرح الكون الشريف وما في كتب ما يتفق اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات **هو**  
بل على مقتضى القاعدة ابا ما هو مصدرا اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا يتغيرها **هو**  
المطابقة والافتقار هو غير متوقف لا فائدة ولا واقع منه للوجه اشارت الى ان آخرته يتلوا الوجه بالنظر  
الى المطابقة والافتقار والمراد بصورتها تغيرها والامراد بتغيرها وجه فلا يلزم كونها كلها متتابعة **هو**  
سواء اعتبره الاكمل على الوجه بالمطابقة ثم اعتبر تغير تلك الوجه بالمغايرة للامر من اوبالعكس **هو**  
وفائسرة له صرح في المحضر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ متبعها وسوق كلامها

وغيرها وازدواج كثيرة في المختصر  
وبعضها صفه المراتب واما طائفة من هذه وهي ما يخص  
لقد تمنا ونحن تمكينا اطراف السباع وادراكها بالثبات في العلم  
في القوة في مطلع الفاتحة ليكون نظره على معنى هذه الاطراف  
فنفقوا فقلنا في احد المدرج الثاني ان السفل من الاول اوفق  
بدله الشكر لله او المدرج الاول المدرج الثاني المدرج الثالث  
وانسب من ثمانية كبرياء للمارة شرح الله واحد وعشرين  
والمراتب بينها هي حوت الله بالثبات في العلم وبعدها كبرياء  
واذا عجزت كل واحد منها بالثبات في العلم وبعدها كبرياء  
والله اعلم بما كان بعض المدرج الذي هو المدرج الذي  
لو عجزت الطرف الا السفلي ان الله او عجزت كل  
فلت مدحت الله او صلات الكبرياء  
السخن عندهم بالثبات في العلم وبعدها كبرياء



يشع بان الاشارة بامر آخر وسنادا الى توصيف الوجه باخرها لا يفتقر الى  
 ليست ماله نقل عن غيره ان المراد انه لا بعد وصف المنظم بسبب هذه الوجه بصفه ولا يسمى بها  
 في الوصف كما يسمى بالبلاغة والقصيدة فقال المصنف في قوله تعالى فليقل من يرد ان وصفه  
 صدر عن غيره جميعا بل مرصع صحيح وقد يقال نعم من هذا الكلام ان هذه الوجه له جعل المنظم  
 بصفه جازان يجعل تابعة لبلاغة المنظم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجه او صفها الكلام فليقل ان يكون تابعة  
 لبلاغة المنظم لا بلغة المنظم سواء جعلت الكلام موصوفا بصفه ام لا وان ضمير كذا يعود الى المانع عن جعلها  
 تابعة لبلاغة المنظم فليقل ان ملكه بقدرها على تاليفه في نوع ارادى الى المانع والقرينة على ارادته  
 هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المنظم فان ما لا ينظم يكتشف عن المنظم هنا بطريق المقابلة  
 وان كانت فصاحة في تعريفه لئلا يدعى المنظم اذ الملكا اليه بقدرها على تاليفه الكلام المرصع في نوعه  
 كما قد مر في مثل لا يحل صاحبها بليغا على ان السناد من الملك هو الكلام منها وهو ما ذكرناه في تعريفه في مثل السناد  
 واعتبار العموم في الكلام البليغ بان عيان النكارة قد تقع في الاشارات بتوحيده المقام او التاليف على ان اضافة  
 المصدر بغير العموم منطوقه في السناد انما اضافه بالبلاغة في البشر مثلا لان الكلام البليغ ما هو ارفع في طبقات الالفاظ  
 والافتقار على تاليفه خارج عن طوق البشر فليقل في قوله بوسعهم انهم ان لا يكون منظم بليغا الا ان يكون فوضوه  
 بليغ لانه البليغ بقدر على كلام بليغ لا يقدر على ما هو دون في البلاغة وفده بيتي انحصار علم الكلام  
 اي علم الزيادة احتصاصا بالبلاغة كما مر اذ لو ارد به بوسعهم هذا العلم لم يكن الاحتصاص المذكور معنى فليقل  
 واحتصاصا بمراد الاحتصاص بالبلاغة على علم انما لا يتجاوز عما ذكره علم انهم انما يتابع علم انهم انما يتابع علم انهم  
 الذي هو علم بالبلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة وفيه تعريف للبلاغة في قوله وذلك لان  
 البلاغة بليغ في المنظم قد احتصاصا بتوحيده صوابا في الزيادة الحقيقية وايراد انما في نسبة الجازم والكناية  
 وجهها ولا يخفى ان الاول يتفاد من المعنى وان في البيت فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره في قوله  
 من كلام ابن الاثير في المنهاج في كل رجب قول صاحبنا في بلاغة كماله من نوع البليغ به تميزا عن غيره  
 الا اننا نحققه برعاية الفصحى ليست كما انما نوعا للبليغ حيث هو بليغ بل هو اشر من غيره وبما في غيره

وفي نظره اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصحى للبليغ كما في قوله **اللائق** ان كل بليغ كلاما  
 كان او منطوقا من غير ان يميز بغيره بل هو بليغ في كل بليغ بليغ **اللائق** ان كل بليغ كلاما  
 بالعكس المعنوي لا الاصطلاحي اذ الموصوفه الكلية لا ينكسر الى المعنوي الا اصطلاحا لا في موضوعه  
 جزئية **قوله** وهو ما يجب ان يحصل له هذا في الاستخدام لان المرجع هنا مصدر ميمي لا اسم  
 مكان بدليل قد يتبعه بلغة الى التفسير المذكور انما هو المرجع بالمعنى الثاني وبذلك يتبين المرجع  
 الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوضوعي المقابل للاحتياج بالغير لا الامكان الذي في المقال  
 للاحتياج الذي في المقالة ان امكان الحكمي لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو الامكان الذي في المقالة  
 الحكمي الواقع ولا يلزم قبلها عاين الصدق والكذب فكيف يكون مرجعا بالمعنى المذكور راجعا الى  
 الصدق والكذب فبشر ان بطلان خبره الواقع وعدمها ومطابقه الحكم وعدمها بطلان مرجعها  
 عن الخطا في تاديب المعنى المراد واللام في الخطا للعهد والمراد به لا يكون بسبب تعقيد المعنى بتوحيده قوله  
 وما جرت زب عن الاول يعني عن الخطا في التاديب علم المعنى اذ لا يحتمل زب عن التعقيد المعنوي على  
 انه قد يقال الخطا بغير تعقيد المعنوي ليس في التاديب في كيفية تاديبه ولو قال عن الخطا في تطبيع  
 الكلام على حقيقة الحال كان **الظاهر** ان التاديب الذي في المعنى لا يستر في عاين الطان المراد بالاصح  
 عن الخطا عدم فعله تاديبا في ذلك لعدم اعني وجود الخطا يعني تاديب المعنى المراد بكلام  
 غير مطابق بمقتضى الحال لانه فلا وجه لادراكه رتبا هنا سواء حل على التعديل او التكميل لان  
 يحل على التناول الاخذ بالادنى فيكون **والظاهر** ان كل مرجع البلاغة الى الاكثر ارجح من الخطا المذكور فلا  
 اقل من تاديب المعنى المراد بكلام غير مطابق بمقتضى الحال في بعض الاحوال وهو من قبيل التلخيص والحواسن  
 التاديب على قدر ذلك الانتفاء اما ان يعين ام لا فان كان في فالاوط وان كان الاول فليقل  
 على التحقيق فانها قد يستعار كما نعلم ان رجع في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد  
 من كون مرجع البلاغة هو الاكثر ارجح من الاقل لازم فالنقطة المتفق على قوله ان هو في التاديب وان  
 يمكن ان لا يزلنا انما كان معدوما وكان الخطا متحققا وقد كان المراد بالاصح ارجح من الخطا المذكور

مقتضى



في هذا النوع من الجملة لا تنفك اذا لم يرد عدم الخطاء اذ لم يرد عن كماله وقد وان كان  
غير مطابق لشيء لا تنفك هذه الجملة لا تنفك قد يوجد فقط رتب اذن في محله ويكون للشيء  
والتي تنبئ بالانسان يقول الى الاحتمال ان يحل الموضع منها الى الاحتمال ان يكون  
بالفعل **و** يدخل في نفس الكلام في نفس لم قد موصوف الفصح الكلام حتى في هذه العذر  
فلو قدر اللفظ لم يكن اللفظ احب بالبناء الكلام انما يتوقف بالبناء على نفس الكلام الفصح وتوقفها  
على نفس الكلام الفصح بوسطه توقف نفس الكلام في نفس الفصح قدرا الكلام في نفس الفصح وايضا قد سبق ان  
فصح المفرد والكلام كانا حقيقين مختلفين فلو قدر الموضوع ما ينشأ من الكلام المفرد والكلام  
الفصح كاجمع بين معني المشترك بالماضوية فاحتمل من توهمه ان يفسد سبق وصف مطلق اللفظ  
حتى يحل في نفسه تقديره **و** على ما مر في بابي في اللفظ فيل مرجع بلغة المتكلم ايضا في ذلك الامر  
فما وجه تحصيل بلغة الكلام كونه من الامرين مرجعها احب اليها وجهه هو الا ان يار الى مرجعيتها بلغة  
المتكلم باعتبار مرجعيتها بلغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء في بناء المعنى المراد مثل قد يقع  
بمعنى البشرية في حين من الاحصاء البالغ ولا بد على انفسا بلغة المعنى المذكورة كما ان عدم  
معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فلا حتم ان يصرح هذا الخطا في صلب البناء المتكلم ولا ينافي  
وجود الخطا المذكور اياها بل انما ينافي بلغة الكلام الواقع هو في الواقع في ذلك لا يري امر القريب  
بل انفسا ان كان قد لا يكون لي كغيره لغيره **و** روف **و** اذ اذ الغرض من الشيء ما ينافي في  
على انفسا الخطا المذكور وكذا تنسب من غيره موقوف على بلغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه  
تفسير المرجع ولو لم ينفذ وترب عليه سبق الغرض ايضا اذ لا يفسد على البناء الاحتمال ان يصرح بالخطا  
الفصح عن غيره وهو موقوف على الغرض من جعل الكلام بلفظ انفسا باللفظ في ارتفاعه عن البناء  
وصف الكلام بلفظ وصف الكلام بما ذكر لا يحل عن سماعه كما لا يحل عن الفصح **و** لا غاية ما عليه يعني ان العلوم  
في تعريفها المتكلم افادة بلغة المتكلم من الامرين ان اريد بالاحتمال ان يصرح باللفظ في نفس الفصح او توقفا  
عليها ان اريد بها التكملي منها ولم يعلم كونها غرضي منها فتعريف المرجع باللفظ الغاية لا ينافي في تعريفها

فصل في الانفسا بهذين الموضعين لم يرد بالانفسا بالفعل بل حسيه لا انفسا اذ لا ينفك المذكور  
عبارة عن بلغة المتكلم وهي لا ينفك في الاحتمال ان يصرح باللفظ في نفس الفصح بل حسيه لا انفسا  
فهو ان يصرح باللفظ في الاحتمال ان يصرح باللفظ في نفس الفصح بل حسيه لا انفسا  
وما يقال من ان تفسير الفصح عن غيره كلفي لا ينفك وان هذه الامور خيرية لا اجزاؤه بدلي في علمها  
لكل واحد من هذه الامور واجزاء لا يحل عليه فلفظا معتدلا بان المراد تفسير الفصح عن حسيه لا انفسا  
لا يفسد ان من حسيه هو وان لم صدق على واحد واحد منها وكلم فلفظي نحو لا يفسد **و** كما مر في  
على اجمعهم اي وكما لفظا لسراج وهو ناظر الى سراجا كان اجتمعهم ناظر الى كمالهم **و** رتبة ما بها  
ظاهر العبارة ان بعضا واحد اسما في احد من تلك مع ان المبني في كل واحد منها بعضا فلفظي هو  
من قبل اللفظ التفسير بل هو كانه قد لم يرد وقالوا كونه هو واما انفسا به فيكون ما كان به عن جميع التفسير  
الحاصل هذه الاشياء اذ يحل لكل منها بعض من تلك التفسير واعني في غلبه التفسير في الاعلام فلا ينافي  
التفسير في نفسه المعروفة اذ ليس الفصح العلم بالعلم واجب ان المراد منها اطرا روجه الغرض وهو المعنى  
عن الكمال لان هذا لا يستقيم في قوله او يدر كذا فيفسد ان يادى على سبيل يجوز **و** لان من شيع  
الكتبه اوله لانه ردا او رده عليه لروزي من انه في من اللغات من الانفاط ما ينفذ  
في معرفة الى ان يصرح في الخطا فكيف يقال ان تفسير لم من غيره ينبغي في علم ما في اللغة وهو  
الرد ظاهر لكل المناهضة التفسير ان يقول المتكلم من انفسا في علم ما في اللغة كما لا يفسد **و** انفسا  
يجوز عن التفسير ليعلم ان التفسير علم كذا التفسير على انه لو قال المتكلم لم ينجح الى زيادة يدرك كل كان  
قد ينجح الى انفسا او من الحس قد يطلق على صيغة اي فلو قال في علم اللغة لينا والى في علم العربية ولم ينجح  
المراد **و** علم التفسير اعني في علمه باللفظ هو في اللغة ما ثبت من الواقع وهذا لا يعلم علم  
الفرق احب بهم يذكرون الانفاط الشواذ ان في اللغة موقوفون انها شاذ فيعلم ما عدا  
هذه الانفاط فاما ما ثبت من الواقع **و** ليعتقد الفصح رذ عليان التفسير للفظ قد يكون اسما  
اي هو كمالها في استعمالها خارجا على التعالي كالمسبق واذا لم يكن كمالها في التعالي فيكون فكيف



2112

العلم

اشارة الى المبنى الذي اطلق عليه اسم المبنى  
الابا لاضافة منطقة جبهه من الطوباء والارادة  
موقوفة على قصوره ومبانيها من جهة  
مادة اذ ذكره فاضل المحققين  
شرح المختصر مستطاب



مجموعہ رسائل

صباحا ظهرت بنا سابع الحكمة من قلبه سبحانه وتعالى ثم ذهب غمهم ادراك قبل المراد وهو ان يفهم  
الشيء من حيث هو الى كسب جديد والآفاق تصل بعد الذهول النفاث لا ادراك الا بالجزا والحق ان الذهول  
زواله الصورة عن المدركة فيكون الموجد بعده ادراكا وان كان بلا كسب يدغم ذكر ان ربح  
او ايلها كما الاول ان النفاث الذهن اليها هو خروجه عنده واستخاره اياه لا يسمع على الا انه امر به  
والتحقق ما ذكرناه وطهرا بادراكه منها الى تسليم علمية **والمتم** قد جرى له بدل قوله الايقاع  
الذي هو كاشره لهذا الكسب قبل عرفه من يعلم عاينه ما اعتبر بعض الفضلاء في تخصيصهم العلم بالكل والعموم  
باجزائها وانما في فقال يعرف له التسريع لا التسليم حتى يورد عليه **انها** لما في اجزائها لا يوجب اختصاصها  
لصحة على تقدير الزاد في ولائها ان هذا الاخصاص معتبر في ذلك لا اخصاص في قديما ان ترك العلم  
الى المعرفة يستدعي كنهه واجزائيات على ذلك الاستعمال كنهه **ادراكات** له جزئية المدرك يستلزم  
جزئية الادراك بالافاق الى ادراكه الكلي لان ادراكه الكلي على ادراكه الجزئي ولهذا تعرض جزئية الادراك  
واشارنا بتفسيرها بجزئية الادراك جزئية المدرك كما والافتقار للاصطلاح ان بقى كسب كون متعلق المعرفة  
جزئيا لا لكونه ادراكا ثم انما اثره في ذلك قد ورد من ان كنهه للتفريع قد يجعله في سبيل وصف الشيء بنفسه الى  
الكمال والمراد كل فرد فرد على كل فرد على كل تفصيل والافراد والافراد في فرد  
لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كما يقال معرفة فرد فرد وان كان العموم مستفاد من جزئية المقام  
فان النكرة في الاثبات قد يعم كما سيجب ان شاء الله ويحتمل ان يحتمل عدم حذف المتعلق وهو كل تلك النكرة  
يعني ان اي لما شاع الى ان الاستغراق عرفي وان المراد المكان المعرفة لا المعرفة بالفعل **او بعض**  
الغير ارادوا ببعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا يمكن ان يميز  
الشيء في حصول هذا العلم على عرف سئلته كما ذكره به وبالبعض المعين الحد في الاضمار وهو ذلك  
او الثلث والاربعه وكذا هم انهم عدمه لان الموجد في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى **الكل** مع  
قبل المراد من سئلته متفهمه انه الان المذكور في التعريف هو اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة  
البعض حصول العلم للكل بمجمله واحدة **وله** وكذا الخاتمة البديعة هذا مني عن المشهور اما في حقيقة

[illegible]

مجموعہ



مطلبه ان يعلق في الاستدلال  
بعدم الحقيقة

فيما سبق من ان الحسنة البدعية قد تنفيها الى الفلاخ في ما ذكر وعلم البديع ما يخرج من التوفيق  
بالحسنة المرادة لعلم اليقين **قوله** وهو قوله خفيه وعينه وصفا للاحوال بما ذكرنا كونه قربة فلا تعلقي  
الحكم بالحق بصفه وما في حكمه العلية كالتعليل بالمتن فاذ قيل اكرم الرجل العلم فاذ كان علمه  
الاكرم العلم فمعرفة ذلك الاحوال كون اللفظ بطابق بها مخفية الى ان قيل ان العلم بالحق اعتبار الحسنة  
واما الخفاء فافهم **قوله** عيان عن معرفة له هذا حذف المضاف اي عن علمه معرفة هذه الاحوال وقال  
لأنه ان يكون معرفة هذه غير علم المتكلم الى ذلك **قوله** وهذا افهم له قد ينفي قربة انما يلزم اذا لم يكن  
المراد بمعرفة الاحوال اللفظ معرفة الاحوال بخبره على حذف المضاف وان خبير بان علم المتكلم ليعلم  
عن معرفة تلك الاحوال من حيث هي بل من الحسنة المذكورة فالاعتناء الى قبة الحسنة باق فاعلم **قوله**  
ويستعمل في الدلالة حاصل السمع الى ان يلزم ان في المطابق والمطابق في قبة بان المراد بالاحوال اللفظ  
الجزئية كان كيد المحقق من ان يراى قائم بمعرفة الى الحسنة الكلية كيد الكلام مطلقا واما القول  
المراد بمعرفة الى الحسنة الخارجية للدلالة على سبب الاحوال البنية الى صفة في زيادة عرفت من تقديم المفعول في الجملة  
بذلك اليه اصد **قوله** قلت قد سألته الى حال جواب ان لا يخادع لان المراد بمعرفة الى حال هو الكلام الى كيف  
يلقى حقيقة الاحوال بالمطابق صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على علم على اصطلاح  
المفعول فانهم يقولون ان المطابق للجزئي معنى صدق عليه فاصداق عند فهم هو المطابق بزنة الفاعل  
ولا يلزم تطابق الاصطلاح الى في المعنى الاحوال التي سبب الكلام بخبري عليها يكون جزئيا الكلام  
معرفة الى حال **قوله** لا تقتضي له استدلال عليه بغيره في معرفة المضاف بقوله في توفيق علم المتكلم ما يقتضي الى ذكره  
فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وعورضي بان فوهم انظار الى طابق  
وقوله من يقتضي تأكيد الكلام وجوبا استحسانا وجزئيا عن التوكيد وقوله هو المضاف الى الحسنة المذكورة  
لحذف التعريف للتأكيد الى غير ذلك من ان المصنف في تلك الى والمحمل على علم الى سبب اذا كان على غاية  
اقتضاء الى في الحقيقة فاما هو السبب تلك الاحوال لا الكلام كلف واما ما ذكره من دلالة التوفيق فقد اصاب  
عنه الشرف بان بعض التفسيرات كما هو ادلة التوفيق ما يذكر فوجبه الى ذكره التعليل عاين لما مر في

أحكام

التفصيل

والتفصيل القول بان المتفحص نفس التوكيد والتعريف لا اداتها مدفوع بان مرجح اقتضاءها اقتضاء  
اداتها وانه كما جعل الالتفات مسموغا لتعلقه بالمسيوع جعل انهما يتعلقان المذكور المذكور راعيا ان المذكور  
حصة الكلام الجزئي لا الكلية الذي جعله متفحص الى حال الى ان لا يعل على التقدير الى ان اقتضاءها  
الموافق للتفصيل في معظم المواضع الى وان وجد التناقض بين ان ولا يعل بالحدود اعطاء الحكم الى  
الذي هو عينه التفتيح وفي الاخر اعطاء الحكم السبب الى هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المتفحص اداتها  
ينبغي ان يكون المعلق محصورا بزيادة كنه او كثره او نحوها وليس من هذا الاظهر حمله على حذف المضاف  
او يجوز في النسبة الباقية او جعل الذكر الجزئي لا يردى قبل ذكر المقيد واردة المطلق بوزنه  
ما ذكره في الاجمال والتفصيل وعما ان في انه منقذ في الحذف والظن ونحو ذلك لا يلحق انه متعلق  
فجعل المذكور التهم الا ان يجعل على ان الحذف مثلا متعلق بالحدود وهو من شأنه ان يكون مذكورا  
في هذه الحالة ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام مؤكده قبل انما لم يقل كلام مؤكده حكم في شئ من اقسام  
اشارة الى ان الحال انما هو محصور في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شئ اخر ولا دخل لها  
في اقتضاء حصول الحكم التام جعل المتفحص المذكور لا يقتضي تأكيد لادعاء اليه على سبب وادعاء الحكم  
جوابا يتوهم من احوال كاستدلال غير مندرجه فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه سبب ابو اسحق  
النسب وغيره اليه راجع الى احوال اللفظ **قوله** تتبع حواصلي تحقيق معنى التعريف وقبوه بسند عن نوع  
بسط فليطلب من شرطه المضاف في خبره **قوله** وهو جهل لم يذكر الوجه ان له الذي اشار اليه لا يفهم  
وهو ان قوله وغيرهم ويحتمل ان يكون من الالفاظ المبهمة لان المعلم لم يذكره استعمالا بل بوزن  
الوجه ان بقى حيث قال عليه ان قوله غيرهم لم يبيح مراده به فحانه لم يعتد به وقد حقق  
الشريف في شرطه المضاف ان المراد به عدم الاستحسان **قوله** وان في انه فشره له حاصل لزوم توفيق  
تأجيله الى ان لا يحد في تركه اليه ومعرفة يتوقف على معرفة البلية المأخوذة في ترتيبها التركيب  
ان اراد تركيب البلية فقد جاز الدور في توفيق البلية وبقية جهل لان التوفيق الدور لا يعتد  
معرفة المرفوع اذا جعلت البلاغة جعلت تركيب البلية والمأخوذة في توفيق المتكلم لتوقف معرفتها

مطلبه ان يعلق في الاستدلال  
بعدم الحقيقة

مطلبه ان يعلق في الاستدلال  
بعدم الحقيقة



معرفة البلاغة وان اراد غيرنا لم يبينه كانت كمالها وعلى هذا التقدير لا يدان يقال لزوم  
 او ذكر الجمل في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المصباح بما ذكره ولا اعتبارا في  
 بيان لزوم الدور في تعريف المصباح نعم يدان قوله قد عرفنا في كتابنا ما ينبغي ان يكون له في تعريف البلاغة  
 ينبغي على تعريف البلاغة بما ذكره فلا يصح سببا للعدول عن تعريف المصباح بما ذكره لعدم تعريف  
 بما عرفنا بالحكمي وقد يوجب بانه لما كان لزوم الحد في تعريف المصباح على تقدير معدله وهو  
 تعريف البلاغة بما ذكره صوابا في الحد في تعريف المصباح على تقدير معدله وهو  
 القسم الثاني وان قد تحققت ان علم المصباح والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صيغته  
 ثم تعريف المصباح بالمعنى المذكورة في قبيل المسائل التي لا يحل بالمعنى كاشتها ان العلم بالمعنى  
 المكنون او الاصول والقواعد او اركانها والمعرفة ليست شاملا لها والفرق ان المصباح معدن للمعنى  
 او اصول قواعد مفيدة ابانها واورايد ينبغي للمصباح ان لا يتركها في تعريفها انما هو معرفة  
 على احد المذهبين وهو انما اذا استعمل السبب في المصباح فليس هو السبب المحض في السبب المحض  
 مثلا اذا قيل رغبنا الغيث يكون المراد ان الغيث لا يطفئ النار حتى ان معرفة ذلك  
 علم انه يحول علم ما يمكنه في هذه العلوم وان كان يحول عن التعريف بقوله بجهر اذا جعل حرمته  
 الا ان المراد الاشارة الى الخوض في اول الامر على ان في ذكر التبع فوايد او مثل الاشياء بصعوبة  
 المصباح والتبعية علم طريق العلم بعد علم دلالة الاشارة الى منع ذلك بان يقال قوله ومن تراكيب  
 البلاغة رغبنا في التفسير التفسير قول الصادرة عن افضل غير هذا جمل معتزلة لبيان هذه  
 التراكيب الواقعة في البلاغة ولا يلزم من هذا البلاغة في تعريف التراكيب او قول لا يلزم له حاصل  
 الجواب اختيار الثاني في الزيد المذكور ومنع لزوم التعريف بالجمل فانه انما يلزم لو كان  
 في الكلام ما يتبع ان المراد بالتراكيب تراكيب في الكلام وهو علم في المفهوم من التاديه وكذا الاراد  
 حيث كان مضافا الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي ما يوجب المتكلم  
 تاديه المتكلم الى الصفا على كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفيق بالنظر الى تراكيب البلاغة

فاعلم ان هذا هو السبب المحض  
 في تعريف المصباح

ركيبا اللهم الا ان يحل التاديه على تقدير ما وكشفها على الغير سواء كانت متعصدا ام لا على ان  
 ان رغب بعدد دفع اعتراض المصباح في تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المكونة في التعريف  
 ولا حاجة الى ان يفي انهما غير تام فمعرفة لا يلزم له محول على البلاغة في مقام المحاول كما  
 متروك المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود من تراكيب المتكلم ان يكون له الاظهر في البلاغة  
 ان يقول في شكله ان يكون له ما ذكره ملائم للمصباح في صفة قال ان يكون مقتضا  
 في الشكل معنى تطبيق له ارادته معنى تطبيق كلامه له والافق ذكر في شرح المصباح في قوله  
 تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يولفه وتطبيقه ان يعود على ما  
 ينبغي وفي الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحل على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على الامة  
 معنى التوفيق وقد مرجه بان المراد من خواص تراكيب المتكلم تراكيب في تراكيب المتكلم قال الشريف  
 في شرح المصباح وليس ينبغي اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وفي بيان الالاف في تعريف  
 وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الالاف كثيرا بما كاسر في احوال المسند في هذا الكتاب  
 والمصباح عما انه قبل لاخذ ونفي هذا المعنى اصلا اما اذا اريدت التبيين والمجاز انما هما فقط  
 اما اذا اريدت شاملا فلان المعنى يكون ايراد امثال التبيينات والمجاز او امثاله هذه كثيرة مستعمله تعالى  
 فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشبه المراد منها على احد لسكنى الادراك يجوز ارادته في  
 وكذا الحال في توفيق خواص التراكيب بما ينبغي توفيق انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم معروفة  
 قوله تاديه المتكلم بنزكته هذا الصفا في توفيق خواص التراكيب المكونة في علم المتكلمها وبارا  
 انواع التبيينات والمجاز وان كانت المعلومة في علم الباطن على وجهها كيفية اي كيف يولف الكلام  
 فيصير لها بقاء في الحال ويحفظ المقصود لا يحفظه في غير محله في عبارة المتن راجع الى علم المتكلم  
 لكي يما قاله المصباح في الايضاح انه هو كاشر في هذا الكتاب في حفظ المقصود وادراكه لفظ المقصود  
 وتبينها على ان المحقق علم المتكلم باعتبار كونه مقصودا اصليا وهذا يظهر في الاشياء الثلاثة وان عدت  
 في علم المتكلم تقليدا لثمة افعالها به حيث دونت مع لفظه في بيانته في التحقيق وهذا التوفيق



كون الكلام من قبيل انحصار كل من الاجزاء واربنا بقوله الا لصدق علم المتكلم من قبل  
المحقق من علم المتكلم بما قبله وان دفع ما يقال ان المحقق هو المحقق من علم المتكلم وصدق على كل شرط فلا  
انحصار الكل في الجزئيات لا غير وان اشياء الثلثة خارج عن علم المتكلم للقطع بان تعريف العلم متناه  
عنه فلا احتياج الى اتمام المحقق لاجزائها وان اجزاء العلوم منته كما نقر الموضوعات والمبادي  
والمثل فلا يكون الكلام اعني علم المتكلم انحصار في الاجزاء الثلاثة ولو قلت من علم المتكلم في المقصود  
جميعه بريل المقام والمقصود مع المحقق الذي هو بعض ما علم المتكلم المتبادر ولو كسب الغلب والتسليم  
وبغيره من اشياء الثلثة والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا وهذا الكلام هو  
الظهور ان المذكور في الابواب الثمانية اصول وقواعد واوراد لفظ الظاهر اشارة الى علم المتكلم  
والحكم على محقق من قبل مع بعده فاعلم **قوله** لا محالة مستدبر يمتنع فيقول من قال ان هذا لا  
تحول اليه لا محالة فاني لا محالة موجود والمجمل معتبر بهي اسم ان وجد ما يفيد تأكيد العلم  
قائم بنفسه لا شك ان تلك النسبة الجبرية التي هي النسبة او انتم اسمها وفي اخرها لا محالة لفظ في قياها  
المنظم كونها مضمنا لها موجودة فيها وجودا متصلا كما يفهم النفس انما معقولة فاصلة صورتها  
في ذنبه للقطع بانه لا احتياج في التدقيق الى تصور الاتباع او الانتماع وبان الموجود في نفس قاله  
اخره بطلب النفس اي بالوجود فتصوره كذا تفهم في الشرح في قوله هو متعلق احد جزئي الكلام بالآخر  
اذ النسبة المضممة قائمه باحد الطرفين لا غير والحج ان اعتبار قيام النفس بالمنظم باعتبار القول او كسب  
او المراد قيامها به لا بالمانع او انها من شأنها القيام بها والنفس كما يفهم من القول ان كل المحقق  
والنظم وان كل كلام اذنى البتة لان اقام نسبه على المعنى المذكور مستغنى عنها **قوله** لا بد من النسبة  
الانتماعية ولو اريد بالاتباع نسبه احداتها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد تكلم باخره فبنيته  
المنظم هو على وجه ذكر الانتماع لغوا مفردا للمعنى مع انه في الواقع استعمال لو ارجع في قوله لا  
فانشار الى العند والمقيد جميعا مع خلا ذلك ان يقال ان كماله نسبه فخر والافاضة فاعلم ان سواد  
كل ما يابا بالمصنف محدث في اتي يتعلق ايما سلب والافتنس يتعلق المذكور ليس كما ولا سلب كما لا يخفى

مطالع  
تكملة التكملة  
وهم افاض العلوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

9/2

في احد الارضين له فيه دفع لما يتوهم من ان الاضمار الاستقبال نحو سبقوم زيد يانم ان يكون ظاهرا  
اذ لا تارة حاصلا في الحال مطابقا **نظائرها** ولا تطابقه كمنشئ لغيره وانه قد يلاحظ المذكورة  
في النسخة الثانية لانه مدار الفرق بين الخبر والاشارة **فالكلام** خبر احيى حيث احتمل الصدق والكذب  
كما انه قضية وسلمة مقدمة للخط وتجب من حيث انه يشتمل على الحكم وسؤال عنه وجوابه وسؤاله وعلوه  
حاصل منه **وان لم يكن** المتقهر ارجاء في الفاعل الا في قوله ما هو اذ لا خارج للاثارة  
اذا كان فعلا لاراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعنى المتعارف وهو ما يفهم من الفعل  
لا بصيغة ذكر وفي النسخة واما الاشارة ونظائرها ونسبة الفعل وهو يتقادم من ذلك بصيغة  
ولا وجه لتخصيص خبر احيى **وجم** تخصيصه بالذكر كونه اسبق في الاعتبار وادنى في الشتمل على اللطائف  
يفتح في اول احوال الاسناد **ولا حاجة اليه** احيى في الموضع التسوية على ان هذا القيد مأخوذ من منه  
الاكتفاء بولم يقيد الزيادة كونها لفظة لم يفهم اعتبارا في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر  
فالذي له قبلها بسبب التعليق ونسبة ارجح ولا عيب للمعنى الاشارة الى المثل اعلا ولا قاله فالارجح  
وهو ان فالصدق **ومن رام** له رد على الخطا في واثارة الى ان كلام المعنى فاسد في نظر ارباب  
الفقه لغشوه من افادة ما هم **له** جعل بانه هذا بالنظر في ترتيب ارجح واما بالنظر في ترتيب المعنى  
فالكلام ان وس هو الاشارة وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب ابقى المذكور في المعنى  
الكلام على الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكرنا ما ذكره المعنى **ولذلك** لم يقل لاي يكون الغرض  
والوصف احوالها في نفسها واما الاشارة وقتها وسط منها لا قضا وسوق الكلام اياه قصد في تلك  
لظرفية ولظهور لم يتوقف **لذلك** وسه هذا الخ لاني اعلم من سبه وسما وسبه اذا انتر فيه سبه وكذا  
الباء عوض من الواو لانه قد سبق منه ذكرنا اشارة الى ان النسخة ثانيا يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم بما  
او كان في ذلك كما ليدري اذ ان يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كما ليدريه وما يتعلق بغيره سابق في حكمه  
فلما ذكرنا توهم صاحب المعناه حيث ابطال تعريفه خبر ما يحتمل الصدق والكذب وبان الصدق موقوف  
بالخبر عن الشيء على ما هو به فيوقف معرفة الخبر عن معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض

مطالع العرق في العظم وحيوان الكرم والبقية والسي

28 June 1914

二



برای

卷之四

ان رجاء الى العفو في  
فرضه من الله العفو  
بقوله العفو في  
والبيان ان رجاء  
بقوله العفو في  
او بالفتح

ان  
منه الى الله  
بقية الوفاء بالصدق  
والبيان ان ر  
بقوله اما بقوله  
او بالنق ك

فاما او عاصدا والماضي كون الما  
والج و سققا بانه فوع  
لان الوفاء لا ينبغي  
بانه

مطالع الادوية

لا والله اني سمعت  
 من اهل البيت عليه السلام  
 انهم قالوا ان  
 الله اوجبت في  
 الدنيا ما اوجبت  
 في الآخرة

مع ان الواد في جيلنا زائده كغيره كنهه



ظاهر عند دلاله التوبه غير عز في غيرهم لو اراد بالجارح في الموضوعين في ان كان في غيرهم  
ما اراد في العين لم يتحقق الصدق في مثلها كما بالامور العقلية على العقلية اجابا بالصدق في كل حال  
موجودا خارجيا فلا يكاد ان ينسب اليها الا في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقته في الخارج بالضرورة  
وكذا صدق قولنا اننا لم نعطى به الخارج المذكور لانه متحقق بالامكان سواء وجد في الخارج  
او لم يوجد ولا ضرورة الى علم الخارج في عبارة الخارج على ما اراد في العين حتى يرد خروج احتمال هذه  
وتحتاج الى الجواب بان المعبر في اللغة والمعارف الواقع في الخارج هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
في خروج غير ما من انما بطبيعة من مطابقة الاعتقاد في خبره بل على النظام فون صدق الخبر مطابقة  
للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا في كل حال الاول ثبوت المطابق وان كان في بطل قوله صدق الخبر في  
لاعتقاد الخبر لانه مطابق للاعتقاد وقد كذبه جوابه اننا نحن الاول فنقول صدق هذه القضية بحسب عظامتها  
لاعتقاد كل لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بما يقتضيه الواقع حتى يتم مطلوبه انما يلزم ذلك لو كان  
صدق هذه المطابقة الواقع فاعلم انهم قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في شبهه من صفات  
يستلزم اثباته بانه ووجه الضعف فيها انه خلاف المنبذ وانه يومهم بحريان الكذب في اثباتات وهو  
مخالف لما جاء في قوله فكلما صدق خبره صدق خبره على كل من سمع به فارجع اوله بشرط كون تلك النسبة  
كائنه في اعتقاد القائل به وتسلط النظام له التعريفات وان كان من قبل التصور وهذا لا يراه  
فيها المنع كما تقرر في المعقول لا انها يقضي دعواه ان هذا قد لا لا الشئ او رسم مثل اننا نتمسك بالصدق  
البرهان بالنظر الى الدعوى الضمنية فلا شك ان صدق كان الصدق عيانا له في غاية الى ان الالبه وان  
مذهب المستدل في جانب الكذب حيث حمله مناط عدم مطابقة الاعتقاد اذا اشترط مطابقة الواقع معه  
لا يذهب اليه يوم لا ثبت في جانب الصدق انما ظاهره لا يذهب اليه من جهة الصدق ولا ثبت من جهة الاستدلال  
كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القابل بالنسبة  
كون الكذب بغير مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقة الاعتقاد في الاستقام في الجملة وهو ان ثبوتها  
يبدان كون هذه الشهادة عن صميم القلب انه فلا يعتقدهم فهو في الواقع ايضا فاعلم ان يكون كذا

هذا الكلام

هذا الكلام

الاجاب

ايهم راجعا الى كونها خلا الواقع لا الى كونها خلاف معتقد من الخارج الاستدلال بالادلة لا بالادلة العقلية  
وقولنا شهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى كسبية من انه قد يكون الخبر بالنظر الى لازم ثبوت  
اذا كان المحال في الكلام لا يصلح اليه هذا وقد يقال ان كسبنا انما هو كذا الحكم الذي دخلت به عليه لازم  
ذلك الحكم وانما لم يدخل في تشهد بل انك رسول الله فالوجه ان كسب الحكم المقتضى الذي اشترطه القائل  
هو ان اخبارهم بان رسول الله صادرة عن صميم القلب ذكره في خبره المتفاد ويحكي بان التواكيد  
دخلت في الشهود والكسبية بالاشهاد به عن صميم القلب لا منافاة بينهما **لشئ لظهوره**  
لما مر في كسبية باننا صلي الله عليه وسلم كونه الكذب راجعا الى قولهم انك رسول الله تعالى على قوله  
ليس شئ على ان المذكور لا يصلح للشهادة كما هو المعروف في امثاله كقوله ان يقال يجوز ان يكون تشهد اخبارا  
بالاشهاد في الحاله او على الاستمرار كما ذكره في شرحه المتفاد لا انشاء بها وكلمة كونه انشاء في الرجوع  
الكذب اليه باعتبار تفضيله اخبار الصدور عما عنهم كما جرت في شرحه الكذب في قوله لم يزلهم غدا  
اليم بما كانوا يكذبون وفيه بيان لثبوت كسبية هذا الاخبار الى عن المطاطة شهادة  
سفيى قولهم هذا يسمى بالشهادة اي من قولنا كما يقال لان والنسب سفيى كل منهما صوابا وانما  
ان هذه القضية الفنية كاذبة نظرا الى عدولها الى العرفي وهو صدور ما على علم ومطاطة ولا قال في  
الفوائد الغيبية ان شعية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بالمعنى الكاذبون في  
شعية شهادة المتناقضة في العبارة ليست مآداب المحققين فان دفع الظهور قد يقال لا معنى لرجوع  
الكذب من انه لا يكون الاخبار تسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى عدولها الى كونه هذا ردا آخر لم يرد  
الى الوجه الاول **فكلما ما ذكرناه** اوله لان يقال لان رجوع الكذب الى قولهم انك رسول الله لا  
يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب  
وبعد على ان صحت لال النظام موقوف على رجوع الكذب الى الشهود بل على قولهم انك رسول الله لا  
الى الواقع فالحاصل اننا لا نرجع الكذب الى الشهود بل نحسب الامر لم لا يجوز رجوع الشهادة  
او التسمية بالشهادة كسبية منهم وهذا الكلام لا يخبر عن كسبية ما في البان القائل المذكور لم يقر به بعيد



نفس الامر اعتمادا على انه المنادى كما لا يخفى على المصنف وبهذا القدر لا وجه للحجج في قوله مع ان الوجه  
على المؤمن على الصلاح . واعلم له هذا الوجه مأخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما سيظهر في  
والصنف بكسر اللام مصدر مطلق من با ضرب الزعم ما جاز كما استدل في العاين بمعنى القول بصدق في الحق  
والبيان كما يستدل في الثاني بالمتروك قد يحكي معنى الحق فيتمتع به الى مفيدين والمراد رجوع الكذب الى قولهم  
لم يقولوا ذلك والانغماس في التورق وسؤال اسم عبد الله فهو غير منصرف للعلمية الثانية وقوله  
ما اذت الي ان كذبك اي اتي شي اردت حتى استهل في تكذيب رسول الله اياك المقت البغض وفيه  
معنى الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم بالحد بحمدان صدر عنهم كلام صادق  
هو شهادتهم برسائلك فان الكذب قد يفيد . الحاشية انك لا واما بيان وجه التركيب لانه قال  
صدق فله اي قال في الجا لان صدق في المفرد اسهل من حذف الحمله . فلهذا اف م له لا يقال المفهوم مما  
كلام الايضاح ان الاق م اربع حيث قال في توريده من باب الحفظ الحكم لما مطابق للواقع مع اعتقاد المحل  
او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الطابق والثاني هو الحادث الثالث  
الرابع كل منهما ليس مطابق ولا كاذب لاننا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لانه عدم اعتقاد المطابقة  
اما بانها في الاعتقاد او باسقاطها بالمطابقة . فليس عدم اعتقاد الامتثال بالاق م المكونة  
في الايضاح اي في المطابقة للواقع له اشار الى ان ضمير مطابقة للحجج للواقع للمنافقين في قوله  
لان ضمير مطابقة في توريده من باب راجع الى الخبر باعتبار حكم ثم ان قوله مع الاعتقاد وفي سقوطه  
في ذلك الضمير المعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر في حكم الواقع معروفا ذلك الخبر مع  
المطابقة ثم الضمير مع راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلق في جانب الصدق بغير راجع  
وفي جانب الكذب عدم مطابقة معلوم بمعرفة المقام فلا يلزم اختلاف راجع والمرجع اليه  
ويأتي في الاول له جوابا الى مقتضى تقريره ان الصدق عند الحفظ مطابقة الواقع واعتقاد محقق  
والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت هذا ما ذكرته حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول  
مطابقة في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة الخبر

المعدن

سورة الخلق والرحمن

المعهود وفي مذهب الجاهل هو الشريك في المطابقة للواقع وحقيقته لزوم مطابقة الحق في قوله تعالى  
في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا إذا لم يتطابقا لم يأنم مطابقة للاعتقاد  
المعهود وبغية المحام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يراى ان تعليل الزعم بالتوافق بارد لان  
اعتقاد المطابق يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة  
السماء تحسنا للواقع وما ينبغي ان يعلم ان المراد بالتوافق في القدر المفهوم من الجاهل فلا يدعى مثله  
اذا راي زيد واعتقد انه عمرو وقد راي رجل اخر هو صادق عند الحاضرين مع عدم توافق  
الواقع والاعتقاد فليس له فانه يتفق فكثيرا ما يقع الخطأ في اشارة الى ما ذكره بعضهم  
توهم مذهب الجاهل ان الجاهل ان يتفق الواقع والاعتقاد المحض على المطابقة فصدق وان لم يتفق  
واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابق واعتقد عدم المطابقة او لم يتفق واعتقد المطابقة فخطأ  
الخطأ ترك قسمي من اقسام الوسطية وهما المطابقة وعدم الاعتقاد اصلا وعدم مراعى عدمه وفي  
تفرق مذهب ردة على الخلق في مذهب النظام كمال الوسطية واما الخطأ باعتبار توهم ان الشكوك  
بغير خزانة لزوم الوسطية مع انه غير ولا يلزم الوسطية فليس خطئ في نفس توهم المذهب هو المفهوم من الجاهل  
فما لم يوقع في مذهب المفسر عبارة المقتضى في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض في المطابق  
الحكم لاعتقاد الجاهل او خطأ والى لاطباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر  
ما يدل على ان قوله انه يشهدان المتفقين القادرون من جهة البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر  
مذهب الجاهل وان المراد هو المعهود بغية المطابق للواقع والضمير في قوله لاطباقه راجع الى الحكم الغيبي  
المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا يلزم اذ على تقدير كونه خطأ  
كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا لغير صدق الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا يكون منسكها  
مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقتضي من جهة اي يبلغ الى نهاية او يؤدي الى العجب او  
يحكم به واستدل الجاهل بغير قوله بل هو هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المصنف له متعلق  
بالحكم المحذوف في قال المحافظ كذا امتد لا بد له وقوله يوافق في بعض الاقوال في حذف الهمزة



مصدق

ان فيه اعني الاول في الالفاظ... بالحق والشر عدل كما في الالفاظ حيث قال كانهم صعدوا...  
البنوع للرسالة كما في ظاهره... انما صعدوا في الامر خبر البعث...  
هل يدرك على وجهه... انكم لو خلقوا جديا فتي كالبنة وغاية ما يقال ان حكم خبر...  
ودعوى السان واحد عند هؤلاء الكفار... رفقوا به احد ما بهي الامر يستدعي زيدا لا خرافهم...  
فانه دقيق... على سبيل منع ظهور ارادة المعنى الاعلى المتساو والافتقار للحقيقة كما ذكره كتب المنان...  
وانما لم يعلق على الافتقار للحقيقة وان كانت القضية من قبيل في نفس الامر لانه لا عرضي في معنى اجتماع...  
الامر وانما نظرهم منع ظهوره في معنى الاستدلال بان الرد يدعي مجرد الكذب والكذب منع...  
اخرى فليقل... ان كان اظهر ان في هذا الظاهر ما ذكره المص... وما ذكره المص كما مر انما الاول...  
عدم اعتقادهم صدق لاني في خبرهم اياه حتى ياتي الرد يدعي اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان...  
ما والمص كما ان الالفاظ... ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد كمن لا يجوز له ان...  
بما هو شق الرد يدعي ان يستلزم التجوز نعم في اخر هذا المعنى من عبارة نوع خطاء...  
في خبره اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه...  
ولا يخفى ان المقيد للمسند هو هذا القائل... فليكون مرادهم حقيقة كونه صراحا بما ليس من قبيل...  
الاولى لو او مكانه لان المحصور في انما هو مجموع الامر لا احد هما وهو من قولهم يفتن الصدق...  
الكدب عند التامير ولو كان المراد بالحصر معنى الرد يدعي واما اذا كان المراد معنى قهر اخبارهم...  
بالبعث على الافتقار باحد الامرين فاللفظ لفظ او اذ القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلما اضاف...  
عندهم الا باحد هما على ان او هي بمعنى الواو... وفي خبره قال انما ضل الخشني ذلك لان الاخبار...  
في الان... والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقيا وقول المجنون ليس بكلام حقيقيا على وجهه...  
وان الاخبار فيها رغبها بغيره بل كمال المجنون... وبينما بينهم التهم في الوجهين اما اولها...  
عند ارباب المعاني يستعمل على لفظ المسند المسند اليه كما يدل على قولهم المشكوك والمؤمن خبره ما يفرجه...  
ان رجح ولا شك ان خبر المجنون كذا فلا يمتنع من القبول واما الثاني فلان خبره فيها حصر على لفظ بينهما اذا شتم

مصدق

هكذا الكلام ان كان نسبة المدلول خارج خبره والافان شاء فلان ان اصلا الا ان يعتبر اصلا...  
فلا سمح... ان خبرها بكلام تام له لا يدعي عليك ان مقصود هذا البعض في الفرق بين النسبة الخبرية والتقديرية...  
في احتمال الصدق والكذب لا يقيد بين الخبرية والافان... فاعلم ان النسبة قوله لا فرق بين خبره يوم كونهما...  
للافتقار اليه في الخبرية... النسبة الثانية من البهي وخبرها راجع الى تلك النسبة فلا تجب على قول ان خبرها...  
بكلام تام سمح خبر ان النسبة اخبر بهذه المثابة مع انه لا سمح خبرا... وفي نظره لو جاز له توجيه الخبر...  
ان الظن عبارة عن ذلك البعض حيث اوردوا التي لفظ الخبر في الاستدلال لمعنى لغو مستثنى من في الفرق...  
بينهما في جميع الوجوه سوى التقدير المفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور في فرق بينهما في الاحتمال...  
وعدمه فاشارة الى رد الالفاظ بقوله لا يجوز على المطالب والى رد ان في بقوله ثم الصدق والكذب ذكره...  
واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله ان النسبة معلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب...  
بالنسبة بعض الاول لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان عليه بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال...  
من حيث هو فليقل... على الخط لعدم استقامة لاد المدعى احتمال النسبة التقديرية لامي حيث ذواتها...  
وما هي تزاو معلومتها للحيث... وكذا كون تلك المعلومة مستفادة من نفس اللفظ لا يفيد في ذلك الاحتمال...  
كما ان الاخبار بالبدنية لا يحتمل لامي مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومة مستفادة من خارج اللفظ...  
ان العلم بالبدنية داخل في النسبة التقديرية كالموضع خارج عن خبرية فعدم اعتبارها بالبدنية راجع خارج...  
عن ما هي تزاو الوضعية بخلاف الاخبار بالبدنية النسبة التقديرية من حيث هي مهي من حيث ما هي تزاو...  
الوضعية لا يحتملها الخبرية من حيث هي... كمالها في كونها معلومة على ما هي تزاو الوضعية...  
فانه دقيق... انما الافتقار في خبره من وجهين الاول ان صحتها المقتضية في خبره في خبره...  
في ان خبره العمل ان المثل المشهور راعى التعليم في خبره انما حشرته من قبل القصر او اذ اوضحها في الاول...  
فلي العلم بما قد يكون او صافا لان قوله انما حشرته صفة مميزة لصفة طوك كانت معلومة للحيث لم ينص...  
ان خبره مفرد بالصيغة... وفي خبره ان المثل يجوز ان يكون كلاما مشتبها بان ينزل الخطاب منزلة المثل...  
في الخبرين ان في ان الكذب انما هو خبره في خبره الذي يؤمنون بالغيب ان المتقين ان في خبره

صحة الخبر وان كان له على وجه الخطأ...  
فان خبره في خبره...  
فان خبره في خبره...  
فان خبره في خبره...  
فان خبره في خبره...



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

16







مبنى على ما ذكره سابقا من انه ينبغي ان يقال انه لم يوقع الرتبة في الصدق والكذب فانه ان  
 معنى الصدق بيننا هو انها لا يصدق في ولا يصدق بان وقد عرفت ان الصدق والكذب لا يصدقان  
 بان معناه مخرج الابقاع او الاثر في تحقيق النسبة التي يتبعها احداهما لا تحقيق نفسه بل في ما ذكر  
 صدق المناقضين بل ما اذا كان يحتمل من حيث هو الاحتمال في هذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق والصدق  
 غاية ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا يجوز ان يترفع ما يحتمل الصدق والكذب ويسمى الاول **بأن الحكم**  
 اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه في فائدة الشيء ما يترتب عليه الحكم الى ما ذكره  
 بل المرتبة على العلم الى ما ذكره على ان فائدة العلم التسمية في العلم في علمه الى ما ذكره في قوله  
 فاطلاق فائدة الخبر على متعلق لا محذور في نفسه له وهو بدو الاول لا يمتنع ذكر هذه الحقيقة هنا  
 استراد في اذ لم يذكر في المتعلق انما لازم المذكور حيث يتجلى اليها بل المذكور في نفسه في الاول  
 بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدو ان لا يمتنع في نفسه ليس بسطر اذ في الحقيقة  
 لانها لم يذكر في صدق التعليل **لما** لازم الامر له اراد ان في نفسه بل في علمه عن المعلوم فان  
 بجهولته الى اذ لا لازم الامر اذ لا واة فيه فلا علم بها وانما علمه على ذلك لان الامر  
 نحن بعدده اعلم بحسب الراجح معلوم عموم ولم يقل كما هو حكم الامر لاننا بنوهم احصاه في  
 بالامر الواقع المتبادر من تلك العبارة مع انه يعلم الاعتقادي ولان الكناية المبلغ في النظر  
 كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه فالامر في المسألة  
 محمول على مفهوم الامتناع لا التسمية المساواة الامر في هذا الحكم تنبيه على ان الامر في ما نحن فيه  
 باعتبار العلم لا باعتبار التحقيق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود المعلوم ان يمتنع في نفسه والخبر  
 فضلا عن كونه عالمنا ان يقال حكم الامر المحمول المساواة هو ان العلم بوجود المعلوم يستلزم  
 العلم بوجوده لان لازم بدو العلم في ما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة لنفس المعلوم وانما لازم الى  
 وجوده ولوقيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن الخاطب لا انها كون العلم عالمنا  
 حيث وجوده في نفسه معنى الامر بلا كلف **لما** هو بدو المعلوم له فان قلت حكم الامر لازم الامر

فيكون العلم عالمنا ان يقال حكم الامر المحمول المساواة هو ان العلم بوجود المعلوم يستلزم  
 العلم بوجوده لان لازم بدو العلم في ما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة لنفس المعلوم وانما لازم الى  
 وجوده ولوقيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن الخاطب لا انها كون العلم عالمنا  
 حيث وجوده في نفسه معنى الامر بلا كلف **لما** هو بدو المعلوم له فان قلت حكم الامر لازم الامر

هذا هو العلم بالامر المحمول المساواة

وجوب وجوده بدو المعلوم لا عدم امتناعه بدو فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة  
 الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم لازم الامر اذ ليس الحكم  
 الشيء منها الا ما يتفرع عليه **لما** وزعم العلامة له لما كان المعلوم بين الامر والمعلوم باعبار  
 العلم كان المعلوم والامر في الحقيقة نفس العلم ولهذا افسر العلامة الامر بالمستفاد في  
 بين العلم في ما نقله ان رجع الى العبارة المتفاد ظاهر في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة  
 المتفاد الى العلم بالعلم **لما** ولما جازية بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال ان رجع في شرح المتفاد  
 كون فائدة الخبر نفس الحكم هو لموافاق للمفاد فانما في قوله الشيء انما يطلق على استفادته لا على نفسه  
 الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة في ما ذكره المصنف **لما** ان رجع في شرح المتفاد في علم  
 ان موافقة كلام العلامة لما ذكره المصنف بالنظر الى الظاهر في المقامات الخطابية فان الظاهر في المقام  
 انه على امتناع الاولى الثانية على امتناع الوجود ويأخره من العلم الاولى والثانية على العلم بالعلم في  
 لجواز ان يكون بعمدة في التفسير للعلمانيين تنبها على ان الامر باعبارهما وان كان الامر والمعلوم  
 نفس المعلوما فانهم **لما** لازم الامر للمعلم بذلك الحكم من الخبر في نفسه بان علم الحكم بان هذه مثلا لا يستلزم  
 وجود الخبر فضلا عن علم الخاطب بكون الخبر عالمنا **لما** لان العلم بكون الخبر له اي الحكم المحصور في  
 حصوله فلا يرد ان انه يتبع اذا خبر بان الشيء علم من الخبر نفسه مع ان كون الخبر عالمنا معلوم  
 لنا قبل ذلك العلم بان انه قد اطلق شيئا علميا ووجه عدم الورود **لما** ولا يخبر باننا فلا يخبر  
 فلو لم ان سماع الخبر من الخبر كافي في حصول ان في من لا يثبت امتناع عدم حصول العلم  
 عند حصول العلم الاول **لما** في نظره وجه منع كون سماع الخبر على نامة ما ذكره في لادى المقام  
 النفس توجب الفعل الى حال الخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره في نفس ان المعبر  
 الحكم المصنف في المنظم فاذا حصل الخاطب من الخبر علم بالحكم الى اعتقاده في قطع او ظني فانه يستلزم  
 في العرف كان ذلك سبب علم بان المنظم عالمنا بقاصدا بالخبر تنبيه اياه **لما** يستحق الخبر له بضم  
 على فند في المقام **لما** وان كان عالمنا بالثبوت لا نقل عنه بل ان المراد ما مع لازم فائدة الخبر لانها

والمعلوم







ولم يحج الى ان يقال في وجهه ما ذكر من الانقضا حكم محلي قد فضل بقوله فان كان المحاط والمشارك  
 في نوعه هذا على ما ذكر من ان قصد المحل هو ما ذكر في الفاعل الى العالم به بين الاصل والفرع  
 لدفع ما يد على الال من ان قصد المحل هو ما ذكر في الفاعل الى العالم به بين الاصل والفرع  
 يدفع ما يد على الال من ان قصد المحل هو ما ذكر في الفاعل الى العالم به بين الاصل والفرع  
 والتزود والانتكاز ظاهر بالقياس الى ما ذكر في الفاعل الى العالم به بين الاصل والفرع  
 الحلو وتجريد الحكم عن المؤكدة دون اعتبار التردد والانتكاز وقد حقق بما لا مزيد عليه في حيث لان  
 اعتبار التجريد لا اعتبار الحلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملتزمة كالتأكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقياس  
 حتى يحج اعتبار الانقضا على قدر الحاجة ضد اعي اللغو والفصل المحل في كل الجملة على الجملة  
 بالقياس الى الزام الفاعلة فكيف يمكن اعتبار الحلو والتجريد بالنسبة الى فاعله هو ما ذكر في  
 ام لا قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى بهل معادل وصرف المعنى او اهل الال في ما يتبع  
 قوله بل زيد قام ام عمرو يعني ان وجه الامتناع في هذا التركيب من ان وجه الامتناع على  
 ما ذهب اليه اهل ما ذكر من ان هل تقع موقع الهمزة فتؤتى بها بعد ذلك مستدلا عليه بقوله ام هو و  
 بل انما يتبين وان احسنه بجزا ان يكون في حديث منقطعة بان استفهم او لا ثم افرغ قاله بل شيئا  
 واما من اصل اطلاق المصنفات وما يحتمل في تركيبهم كما يستعمل قطع في المضارع المعنى في تفسير  
 المتكلم وفي قوله هنا لا معان قطع مع انها تستعمل في الماضي المعنى في الماضي لا يحج ان تؤول الى  
 مبني على ان مراد المتكلم الحكم اذ ان النسبة افعة او ليست بواقعة ومن ضمير فاعل الى الحكم وقوع  
 النسبة لا وقوعها على الاستعمال اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الوهم ان لا فزود الى  
 فليد بان الحكم المعنى الثاني ويستغن عن قوله التردد فيه بناء على ان خلقه الذين عنه يتناول اطلالة  
 عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يحج ان ما ذكره ان لا يدفع بل جواب ان خلقه الذين عن  
 نفسه ليس بشرط الاستغناء عن المؤكدة فانه اذا تصور المحاط بالنسبة لم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شي  
 وراى على ان في حكم خالي لذهن وما ذكره ذلك الوهم بشرط الاستغناء عن المؤكدة انما هو اذ افعل الذين

على القول

مطلوب

مطلوب

هذا هو الوجه في قوله لا معان قطع مع انها تستعمل في الماضي المعنى في الماضي لا يحج ان تؤول الى  
 مبني على ان مراد المتكلم الحكم اذ ان النسبة افعة او ليست بواقعة ومن ضمير فاعل الى الحكم وقوع  
 النسبة لا وقوعها على الاستعمال اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الوهم ان لا فزود الى  
 فليد بان الحكم المعنى الثاني ويستغن عن قوله التردد فيه بناء على ان خلقه الذين عنه يتناول اطلالة  
 عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يحج ان ما ذكره ان لا يدفع بل جواب ان خلقه الذين عن

عن نفسه راى ايضا في بعض النسخ على لفظ المبني للمفعول به الفعل كسند الى مصدره بان و لم يشهد  
 اي حصل الاستغناء ثم الحكم المذكور من ان رجسني على انه الرواية والافان والفاعل فيه كذا في  
 ان يقتصر في جاز سواء رجع الضمير في فني في المتكلم او المحاط به واسم الجملة اي ضمير رها اسم  
 وهي في مقام العدول عن العطف فلما يتا في عند المعنى في الاضمار الجملة الاسمية من نظائر الجملة الاسمية  
 وقد يقال فيها اعتبار ان اعتبارا فادتها اصل الحكم الروايت من الشبوت واعتبارنا كيد الحكم بوجه  
 تلك الافادة والقوة في فاعلي الذين انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار ان في كل ضرورة اداء  
 الحكم الروايت الذي هو مقتضى المقام وعذما من المؤكدة بالنظر الى الاعتبار ان في كل منافاة  
 وحرر في العلية من قبل اضافة الموصوف الى الضمير اي حرر في الوصل مع الافعال لا مع الال واصلت  
 الشيء وصلا وصلته كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلح النحاة على تسمية وفي مقدرة مقرة فيما بينهم  
 شئان وان والبا في مثل وكلف بانه شهيد او نظائر محرو في الصل لا فادتها تأكيد الاضمار ان  
 وحرر في الزيادة لانها تترجم اذ في الكلام فادتها قلت يحبان لا يكون زائدة اذا فادتها فائدة  
 معنوية اي التأكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا صغير اصل المعنى بل لا يزيد سببها لاننا كيد  
 ان ثبت ونقود في كل حال بغير تبا وما لم يلزم الاطراف في وجه التسمية في اعتراض الفاعل الى الرض  
 بانه يلزم من ان بعد واعل هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت ام لا زوايد  
 مترددا في طالع في استخدام لان المراد بضمير في الحكم معنوية الوقوع او الال وقوع وبضمير الحكم  
 بمعنوية الايقاع والانتزاع وهما جتن وهو ان المحاط به اذا تردد في انك تصور قيام زيد وانك  
 فقلت تصور قيام زيد او قيام زيد متصور في لم يقصر من الال مع بعده تردد وانك في ذلك  
 فاقب حابة الى ان كيدا تخسنا او وجوبا اللهم لان كيصق الفاعل عن بغير نظائره او يعتبر الال  
 على حاله مع فاعله على حاله فاما ان تخسبه فيلزم ان لا يميل الى الجائز في  
 غير ان يصل الى حد حكم فلا يلزم ان راجع الى المحاط به في هذا الشك في خصوص بانه يكونا على  
 ودليل المدالكات في قوله فلا يد على غير اطلاق مع بعد من ان كيد في الحكم الملتزمة الى ان كل المد

هذا هو الوجه في قوله لا معان قطع مع انها تستعمل في الماضي المعنى في الماضي لا يحج ان تؤول الى

مطلوب  
 هذا هو الوجه في قوله لا معان قطع مع انها تستعمل في الماضي المعنى في الماضي لا يحج ان تؤول الى  
 مبني على ان مراد المتكلم الحكم اذ ان النسبة افعة او ليست بواقعة ومن ضمير فاعل الى الحكم وقوع  
 النسبة لا وقوعها على الاستعمال اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الوهم ان لا فزود الى  
 فليد بان الحكم المعنى الثاني ويستغن عن قوله التردد فيه بناء على ان خلقه الذين عنه يتناول اطلالة  
 عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يحج ان ما ذكره ان لا يدفع بل جواب ان خلقه الذين عن

مطلوب

مطلوب

جاءت الاورد

هذا هو الوجه في قوله لا معان قطع مع انها تستعمل في الماضي المعنى في الماضي لا يحج ان تؤول الى



مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التناقض في التردد حتى يوفق في مقابلة بين اداة واداة مع  
 انهم لم يوفقوا في مقابلة الانظار المتفاوتة بين اداة واداة لا على استبعاد **ولا** انما ان يجعلوا  
 الجواب **لا** اراد به جعل الجواب اصلا مقتضيا لا اداة بقرينة قوله لانه يؤيد في ما قد دفع ما قبلها  
 ان يكون مطلق الجواب اصلا في ان لا يتحقق عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس بل اية  
 قولهم الاصل في التبريد معناه اه المبتدأ لا يتصور بدون التعريف لان التعريف لا يوجد  
 بدون المبتدأ هذا واعلم ان قول الشيخ ان لا يستقيم الخبر الى المستحق في علم الواجب عند البلغ وذكر  
 به جب عدم الاستقامة فاصل **ب** تأكيد البان واسم الجاهل ان قلت قد رأت كيد يكون بقدر الانظار  
 والكافون انكروا في الامر انكروا واحد اخر فاجاب ان كيد من قبله يجوز ان يكون الرسل على انهم  
 باجابه لهم مع الرسول في الاولين وبتدريجهم في الفضائل ان انظارهم متجا وزعم ادلة المنة  
 قوية في نفسه فائدة واثبات كيد **لا** مؤكدا بالتسميه او بالحكم لا يجب لم بعد انهم لا ينفك في  
 الآتي من المؤثرات فلعلم قصد ذكر المؤكدا التي هي جملة اجزاء الكلام الملحق وقوله ربنا يعلم حكمه  
 مستقيم **لا** فالشرع في اعتقادهم له لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب في  
 تشرهم وتعلق الانس ولا ينعون المناسبة بين الملك والانسان على وجود ان كيد الملك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لانسان كما هو في هذا سقط ما يقال في الشرع كانه في الرسالة انه  
 بناء في الرسالة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الله  
 من جنس المرسل ايضا لان جاني الحاشي جاني **لا** معي عما ان كيد في هذا ان ويل ما جاني به العلم ما  
 الظاهر من العبارة وهو تعلق النظر ان في ائنه في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا  
 بقدر هو في موقع المفعول الحكاية اي حكايته عن رسل عيسى فقولهم اذ كذبوا في الثاني والاول  
 واما اذا تعلق قال كاذب على الاصح **لا** حكايته فلا اذ يفسد الكلام على سبيل الوجهين والاول  
 على ان كيد لا يفسد في المرة الاولى بل يكون المعنى كاذبا لانه في حكاية عن الرسل في المرتبة التي هم رسولون  
 واما ان كيد لم يفسد والتعريف في اللفظ بين المرتبة لا ينافي ارادة هذا **لا** لان اد الرسل والمرسلين

قبله كيد في كونه كيد لا يفسد كيد السند اتي واكل بل ان كيد لا يفسد كيد السند  
 الجواب واكل لا دخل في ذلك لان اد الرسل اذ لو كان خصوصية المرسل مدخل فيه لم يفسد كيد  
 واجب منع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار لسوء اعتقاد في ذلك  
 واذ بلغه الخبر عن يقين كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل له اذ كان مطلق قوله انما رسولون  
 لم يكن بد من ملاحظة واحدة المرسل فاصل **لا** وكل مقتضى الظاهر في كيد وهو ان هذا النافي  
 له لم يعتبر في مقتضى احوال اقتضاه حقيقة الحال لكنه معتبر والا لا يقتضي تعريف بالغة الكلام وهو  
 مطابق مقتضى الحال مع فصاحتها بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهري الحال ومن حقيقة فان  
 هذا الكلام ليس في مع صدق التعريف عليه لان ان قال الاشكال المتبادر من مقتضى الحال  
 مقتضى صمم الحال والتعريف يجب على المتبادر وما ذكره هنا هو نسبة بين مقتضى الظاهر  
 الى كيد مطلق معناه لا كيد مع المتبادر والمراد في التعريف **لا** على انه لا معنى لغيره  
 على اذ اراد جعل الانظار كعدم ملاحظة ان مع التأكيد ان تامل ان تدعي عن انكارة مقتضى  
 اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك ان كيد كما ان ملاحظة انكارة مقتضى ان كيد وعدم معرفته كمالا  
 والاعتبار بالاثبات كيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم باخاره **لا** في كيد  
 غير ان كيد اي جعله الخالي كاذب لان تقديم الملة انما يعتبر بالتعريف اليه فذكر ان كيد  
 وجوب الدلالة على التبريد المذكور وان لم يخف الى اتم ابتداء واما على كيد جعله الى كاذبا  
 فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحقق في الفياضة التي ذكرها لان ترك ان كيد يجوز في الالف فلا  
 يخل بالبلغة فلا يعلم ولا يات من تشرع من كيد الى كاذب فاصل **لا** اي كيد فغير هذا يكون الكلام  
 زايدة كما في روى كيد الفعل ولو ارجع فتبين ان كيد لا يخلو لم كيد الى هذا التوجيه **لا** لان  
 الى حقيقة الخبر ان هذا اللفظ بالاسم المملوك مطلقا لا بالنسبة لشيء صريح فلابد في كونه  
 في بعضها ان خصوصية الخبر والظان الاله الكرمين هذا القبول اذ الامر بتجميع الفلك بعد دعاء  
 نوح **لا** بقوله رب لا تدرك الارض من الكافور في دياره ان يفسد الخاطب ثم دواج خصوصية

هذا الكلام في قوله لا يفسد كيد السند

هذا الكلام في قوله لا يفسد كيد السند

نصبت



الاغراق فيها او على تقدير الاشتراك في النسب اذ لا يجوز اذ قال الام القوتية في المفعول (اذم)  
 عليه تعالى ان يقول قوله تعالى يؤمن قوما الام قد اتمى مع قوله تعالى واصنعوا الخلد باجتناب  
 وقوله تعالى ولا تخاطبوا في الذين ظلموا بعد دعاء يؤمن قوما لا تذر على الارض من الظالمين  
 وتبارك وتعالى انهم محكوم عليهم بالعرف فلا يكون الخاطب كالسأل فان قلت المذكور ان لا تذر على  
 سبيل القطع على انهم سيجوزون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد بقلبك ذلك هو فهم غلبنا  
 فالاولى ان يرجح فائدة ان فيه المنع بما يدل على علم خطم عليهم فاعلم **قوله** وقال الشيخ عبد  
 له فليعلم ان ما ذكره الشرح في او اخر النسخ الاول من الفتاوى من ان لا دلالة لها على الاستيعاب  
 من الاصول بل هي مخالفة لما عليه المكسور الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المحذرة باللام في الدالة  
 على التعليل على وجه فاسطحة من عرض العود على الامارة وقد جعل من عرض الجارية عن السبيل  
 النور على هذا بوجه وجب ان يكون وان عرض الرمح متبعا للحم الابن مع رمح واحد وان كان قد  
 رماهم حتى صار خروا وراوا هذه الفضة والفصل للمقدم كما لا يخفى **قوله** اما ان يعتقد ان  
 رمح فيهم اعترافا على ما دلالة على الانكار غير متعينة جواز ان يكون اما قد خلوه من سبيل  
 بزواج باله او وفق بظاهر حاله ومنه هذا يورد على قوله لان قاضيهم في الفقد الاو اخص من العلم  
 لما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون انما للفصل متفوعا عليها يكون انما  
 ايضا ثم المقام طائفي لا يطلب البقي فكما يجوز تنزيل عارض الرمح من منزلة الخافي يجوز تنزيل منزلة  
 لكن الشاذ انب زيادة بعده فلهذا جعل البيت عليها وكذا الكلام في الآية الكريمة اعلم ثم انما قد  
 لم يمتون ويجعل الآية على تنزيل غير المنكر منزلة وجه اخر وهو تعدد المؤكدة فان قلت لم يمتون  
 الجملة في الآية المؤكدة قلت لما شققت من ان مؤكدة بمتاهة في تمام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في  
 على الآية **قوله** ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله للمنكر منزلة الخافي لكن الظاهر ان ذلك  
 لا يدل على هذا الاحتمال منزلة منزلة الال فان ان كيد مع غيره واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بجان  
 الال منزلة الخافي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وضعه اللهم الا ان يقال ان ازل المنكر منزلة

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
 ويجعل المنكر كغير المنكر  
 لا شك في شموله للمنكر منزلة الخافي

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
 ويجعل المنكر كغير المنكر

يجب تأكيد الكلام المطلق اليه دلالا على هذا التنزيل بخصوصه وفيه نظر ان الظاهر ان كون الكلام خارجا  
 على مقتضى الظاهر هو ان كيد مع الخاطب المنكر ويجعل تنزيل الشد الانكار منزلة اضعف فاعلم  
 ان يكون معلوما له اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل اليه في النظر في ما مضى  
 لا مصطلح المفعول وهو ما يلزم من العلم بالعلم بشي آخر فظهر وجه توقف الارتجاع على التعليل وتوحي  
 كون الدليل حسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده مع نفسه لان ذلك الدليل اذا لم يكن معلومة  
 للمنكر ولو كانت بحيث ان تاملها ارتدع عن الظاهر لم يحصل كغير المنكر لان التعليل انما يتحقق بعد  
 كون ذلك الدليل معلومة فلو تعد معلومة كجسده صيته او نفس تحقيق وجود الدليل مع ذلك  
 وجود الدليل مع ذلك المعنى ويتحقق الشرطية ان تاملها ارتدع عن الظاهر اذ لا يقتضيه تحقق  
 المقدم مع ان جعل كغير المنكر كسب من بطلانه فاعتبار المعلوم به هو الوجه كما لا يخفى  
 لا يخفى ان الحكم لا يخفى ما في هذا التنزيل من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال المذكور ان لا يفتي  
 به التمثيل والحكم المذكور مما ينظر في الظاهر الكثرة المتأبى **قوله** فيكون نظير التنزيل في الام في شريكتهم  
 صفة للنظر حتى يرد ان الآية في مثال ذلك التنزيل لا نظيره وكما جاز ان الجواب ان المراد بالنظر المنظر  
 مسامحة مع ان المقام ينبغي ان لا يفتي في الام لا يفتي فيكون نظيره لا يفتي فيكون بعدده لانه تنزل وجوده  
 منزلة عدمه فاعلم ان على الصادق **قوله** احدهما ما ذكره في هذا الوجه من استطراد في قصده  
 وجه الحكم في الآية ولم يعقد به دفع اصل السؤال فان في اعترافا بعدم كون الآية تنزيها هو مراد  
 المعترض سيما اذا حصل على المنع والسند **قوله** لا يكون مثالا له في اي جرد الاعتبار المذكور  
 وهو تنزيل وجود الرب منزلة عدمه واما اذا انضم اليه اعتبارا اخر فممكن ان يقال جلي وجود الرب منزلة  
 لوجود ما ينزل وقيل لا ريب فيسبب ان كيد مع ان هذا الحكم ما ينكره المنابون لان كيدهم وجوده  
 يكون مثالا لا يخفى فيسبب بانه اذا نزل وجود ربهم منزلة عدمه صار معدوما راسا بحسب الاعتبار  
 فلا وجه لاعتبار ما ينزل تنزيلا وجوده من الانكار **قوله** وهو انه ما ينفع له بيان الكف في هذا قلت  
 ما ينفع ان احد الايتافيه انما المنع كونه متعلقا للرب مطلقا له ولما كان المعلوم من ظاهره نفي عدم

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
 ويجعل المنكر كغير المنكر

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
 ويجعل المنكر كغير المنكر

مثلا لا على وجه











وبما قد بان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها خبر ما خبر ان والاخر باننا مناد وقد  
 الاوه في بغير تامة وقد جعل زائدة ففقه انه لا يكون خبرا **هو** ايل الصبح بدونها معطوف على ما قبله  
 من حيث المعنى كما قيل لا يحسن الشان بدونها بل الصبح ثم هذا الحكم محقق باجماع الشرطية كما اشار اليه  
 الشيخ في دليل الاعجاز ورواية الاستغراق فلا بد قوله بوقوله هو انه احد على رأي من جعل ضمير  
 كما توهم **الايان** بغير مبتدأ له اراد بالمبتدأ المحذوف عنه بطريق ذكر الحاص ارادة العام **ان**  
 ان النكوة هي اسم ان وليس مبتدأ اصطلاحا والبيت لسبب ربيعة والنحو اسم ما شوبت  
 شيئا والنشوة السكر والخب ضرب من العدو والبال من اسم البعد الذي انشوت به ذكر  
 كان او انشئ وذلك في السنة التاسعة وربما كان في ان منه والجمع بزل تحموز بزل الحكي وبوزال  
 الامون النافذة الموقفة الخ التي امنت ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد ربيعة اي اسم لذة العيش  
 والنجية للدم والدم هو ذوق فنون يريد ان كل ما ذكره ان كان يندب اليه العيش لكي الفخ مهدف للدم  
 والدم هو ذوق ضرب نار كما تبتدج وكما لم تقبل وكما يقع تكدر **ان** ان دهر المبالغة في  
 الخوف في المشتد لعمومهم وسعدية اسم جسيمة ان عرو قبل اسم موضع فالبا على الاو سببية متعلقة  
 بيلغي اي سبب ما لا او بشيئا اي سبب واقفا وعلى ان في معنى في والتعلق كما لا يخفى في هذا الموضع  
 المستوفى العائنة او جمع القوة العائنة **فهم** او قد ينزل تأكيد لما لا يخفى ان لا حاجة الى ارفاج  
 المتنازل المذكور عن الفاعل **ان** بقوله فان قولهم مع المؤمنين امنتم قبل صلح المنك غير المتنازل  
 من غير انكار على رزم المنك كما نهم ادعوا ان امنتم امروا لا ينبغي ان يشك في شدة بالاداء الظاهرة  
 فلا حاجة الى ان كيد وقولهم مع شيائهم ان معكم من اجل غير المنك كما لا يشك في الحال على ما يوجب  
 وهذه ترك مجالسهم والنزاهة احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم قصد بق شيائهم اياهم  
 ليس جديرا بقوله الكلامين واو كدهما عبارة الكف في هكذا فان قلت لم كان في طينهم مع المؤمنين  
 باجماع الفعلية وشيائهم بالاسمية محقق بان قلت ليس خطبوا المؤمنين له وفيه نظر لان السوق  
 على ان ما خطبوا شيائهم جديرا بان يكون قوله الكلامين واو كدهما فائدة على ثبوت القوة ولو كانت  
 خطبوا

للدم والدم

الكلام

الكلام الذي خاطبوا المؤمنين مع انه لا تأكيد في قطعها وجزءه فعل التفصيل على المعنى الضمير  
 انما يجوز في المشهور ان الم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعمل منها بالاضافة اللهم الا ان يقال  
 المراد بالوكادة هو التأكيد لا الصلابة بل معنى اللغوية ولا شك ان الكلام الصادر عن العاقل  
 الغير اللاخي قوة ووكادة في الجملة **او** او صديق مع او صديق بالحقايق بالنسبة كيد كيد  
 منسوب الى الاوه صديقها علم عرافة في معنى الوحدة واستخفافه بغير عنه بالاوه ونسب اليه **او**  
 اما لان انفسهم اما لتعليق بقدر اى فتر ان كيدا ما كذا او كذا او اما لتعليق المستفاد مع قوله  
 لاني ادعائه والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر لفظا الخ حيث قال ذلك اما لان انفسهم  
 اشار الى انهم ليسوا في ادعائه وانهم او صديق **او** مبنية للالكيدية هو مع الاله تحقيق ثبوت  
 فيه معطوف مع معية ان كيدية لاني لفظا لان احواف لا يجوز الاستخفاف منه قال ابو زيد انه مبنية  
 من ذلك اي خلقه ومجدة وفي الاساس فلان مبنية للجر ومقاسة اي موضع التيقال فيه انه كيدية  
 ان يفعل خبر **او** لانه قد دفع الالهام اي ايهام رجوع التذنب الى كونه عم رسول الله  
 كيد فريضة وهو ان هذا الالهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الالهة التي ما يشعركون قوله  
 وانه يعلم ان رسول الله من مقلد انه لا يطربح الحكاية ولا شعوبه فحوز النور ان يكون هذا من  
 مقلد المنافقين بان يحسبوا ما يجري القسم كما قيل في ربنا يعلم اننا اليكم لم نسلون ويكون فائدة  
 بالنظر الى لازم فائدة الخبر كانه باق الموكلة المذكون في الالهة والوجه انما اذا قيل زيد ارسل  
 الى فلان وهو يعلم انه اسلم اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل في العرف صلا واما اذا قيل  
 ارسل عبده الى فلان وعمر ويعلم ايضا انه ارسل اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تأكيد الحكم خفا  
 قوله وانه يعلم ان رسول الله اذ جعل من كلام المنافقين كان من قبل الاول كمال في قوله ربنا يعلم اننا  
 اليكم لم نسلون فانه من قبل ان يذلل المعسسون من رسول الله في ظل فلا تغفل **او** لانه اذا  
 بالاسم له يريد ان وضع لك موضع المضمير بغير كنه ومن هنا التنبيه على ان مورد القسم غير الاسناد  
 المذكور اذ لا وقد سلك هذه الوثيرة في عنوان بحث التثنية في حيث قال التثنية ان لا تبيح

التثنية

الكلام الذي خاطبوا المؤمنين

كلام التثنية



مطالع ان الحروف والاصوات في اللغة

مطالع ان الحروف والاصوات في اللغة

مطالع ان الحروف والاصوات في اللغة

ومصرح الشرح هناك بان المراد بالاول التبيين الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلهذا اعداد اسم  
المظهر وبان يقال المعروف اذا اعيته كانه عين الاولي لرئيس المظهر وهذا التفسير بلفظ ما يقال  
الاسم في المعروف المعادة ان يكون عين الاولي كما ان الاسم في الضمير ان يعود الى عين ما سبق  
ثم ان الاسم الثاني يكون زائدا لفظا كالمثال الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلهذا  
لاختصار المظهر على المقصود لا يقال قول المظهر فيما يعود وهو انما يرجع الى غير محض بل على ان مورد  
الضمير منها هو الامانة بخلاف المطلق الاسناد والاما وقع الاختصاص الى بيان عدم الاختصاص  
لانا نقول بل هو انما عيسى بن مريم من كون المراد بالمعروف المعادة عين الاولي فلهذا  
استعمل عليه اربابهم في مثل فليعلم ان لفظه قال بعض حقيقة له اشارة الى انفسه في شرحه ان كان في  
عند هؤلاء الكلام على قولهم ومن ان من يقول انما بانه الاية من ان مفعول الجار والمجرور في  
منه مستند او ما بعده خبره لا بالعكس قد شذرت له هناك فلا بد ان يقال في الفائدة هو الخبر  
كما تقرر مع انك لو قلت في هذا الحكم ثم الاسناد الحصة العقلية والمجاز العقلي من كلام  
بحر الدق ولا يبعد عن مقصودنا من مثل هذا التبرك لا يخفى كما جعل عبد القاهر حيث قال  
في دلائل الايجاز في الحقيقة العقلية كل جملة وضعت على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه العقل  
وواقع موقوف في هذا الجاز العقلي كل جملة افترحت الحكم المفاد بها عن موضوع في العقل لضرب من  
التأويل وهو في نظره لان علمه حاصل ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما قد تفتيشا الى الال  
يقينه وخلافها في تعريف علم المتكلم والالكان اللغويان ابناء داخلين فاف قد تفتيشا الى الال بل في  
يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بها اللفظ متقفي الى الال وليس كذلك وقد يوجب النظر بمنزلة كونه الال  
المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المفسر وليس احوال الاسناد مثل ان كيد والتجربة  
يرجع الى اللفظ كالاخيه في تفسيره لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ  
كان ما هو قسم من احوال الال والتفسير للمظهر والالتفات الى ان الال هو الال من احوال الال وكان هذا هو  
الفرق عند المظهر فاعلم متعلق بالظن في التفسير عن عامه وقد يعتبر من العالغ فيكون عامه الطرف

المثال

المثال اورد فيمكن يتبعه لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل في حاشيته  
بقدر احواله الى ما طابق الواقع وهو الاعتقاد باعتبار تغليب لا يطابق شأنا منها عليه الا انه  
ما كان خارجا عن الحد بقله ما هو له حيث يكون باقيا على احواله بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا  
الى اعتبار التغليب فاعلم ان في ضمير التعريف وقوله لا يطابق فاعلم ان خارجا اي بقي التعريف على هذا الحالة  
وهي ان لا يطابق الاعتقاد خارجا عن حيث بان مفهوم الظن بقائه التعريف على حاله لم يصب  
بنسبة تلك الحالة في زمانه اي في قبل التعريف بقوله عند المتكلم وبعده وليس كذلك بل لا يطابق الواقع  
وهو الاعتقاد فاعلم ان التغليب لم يلا في مذكور بان لا يفسد كانه اراد معنى يفسد به مالا  
ولا التماسا على المراد لئلا يخل في الاحوال فانهم سواء كان مخلوقا له لفظا اني على مذهب  
المفسر لان ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالبعد عن الظهور عنه فيتحقق الصدور بهذا المعنى  
في الموت ونظيره ومثال كون السنة بعد الاجتناب عن الله تعالى في رفع الجلاء كقول المؤمن اني  
ان يعتبر في هذا المثلبي عدم اخفاء المتكلم فاعلم ان الحاطب كمالا على الجاز فاعلم ان لا يعرف  
لا يخفى ان القيدان في كفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المفسر في اذا اختلفت حاله من الحاطب قال  
خلق الله في الافعال كلها لا ينسب قربة على عدم ارادة الظن فيكون حقيقة سواء عرف الحاطب نفس  
الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده من لا يعرف حاله في اعتقاده لا المثلبي يعرف حاله في نفس الامر في هذا  
وهو ان المفسر في اذا اختلفت في خلق الافعال كلها الى عالم كماله وحاصلها بانهم ان يكون الكلام الواحد  
حقيقة ومجازا في حاله واحدة اللهم الا ان يمنع احتمالها بالنظر الى تحصيلها والاول لا يكون اسنادا  
فقط لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم يقيم قطعا وليس كذلك لان التفسير بقوله عند المتكلم في  
قد تبنا وان في هذه الصورة اذ لا ينسب للغيرية من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فيمنع ان يكون حقيقة  
بل ينسب الى ما يراه في الحاشية وحينئذ بناه الله تعالى في الفرق بينهما ان السهو بينهما  
باد في تنبيه لانه زوال الصورة عن المذكر فقط دون النسيان وانه زوالها عن المذكر الى الال فاعلم ان  
الى تحصيلها ابتداء وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد بينا من قولنا

والله اعلم بالصواب فان السهو بطلانها  
في المشهور ان في قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب فان السهو بطلانها















هذا هو المقصود من الكلام

هذا هو المقصود من الكلام

الى افراد هذه الاشياء بانها بالام لا يقال لثنته في النسخة الاولى ان يجعل ذلك  
فبالمكان بناء على اخذه اعم من الحقيقة وغيره **ح** باسارق الليل اهل الدار الظان ان تصب  
اهل الدار بعد راي اخذ زاهل الدار وقد جعل مفعول الاول رقا يقال هو قالا **و** المعبر عنه  
صاحب الكفاية وبدر علمه ان المعبر عنه هو نفس الفاعل المجازية بالفاعل الحقيقة مطلقا ما ذكره في توجيه  
الفصل البعيد والغالب على ما نظره ان رجع عنه بهذا الظاهر ان الاقرب من الاحتمال الى الذي ذكرها  
الفصل المحقق هو ان لا يحق **او** مطلقا باعتبار ان يجعل الاصل حال هذا الوجه المجازية  
وان كان يوجد في النسب لافاضة والاقضية الا ان التعريف المذكور يتناول ايضا باعتبار ان  
المذكور في حيث يتناول هذا المدلول عليه بصرح الكلام المستلزم له من جهة منع اطلاق المجاز  
العقل على ما ينشأ من التعريف وعلامة هذا التوجيه في ما اورده عليه من ان نعيم الاسناد للصرح  
اللازم بناء على كون التعريف للطلاق لا يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى حل  
في قوله هو سنده له راجعا الى المجاز العقلي المذكور في معنى المجاز في الاسناد وانما حيث قال هو  
مجاز عقلي لا يحسن له راد الظاهر المراد من هذا الاسناد ومعناه المناد لا مطلقا **و** ان نعيم  
ما لم يحسن فاما قلنا كيف يوجد كذا الضمير المجازي في مثل قوله كوكب خرقا فانه مجاز عقلي  
عند ان رجعنا باعتبار ما تقرر من ان النسب الاصا في اشارة الى نسب خبره فالاسناد الضمير في اشارة  
هو المدلول على بطلان كوكب خرقا فانه معناه الكوكب كمنه بانها عيان الهيئة التركيبية الاضافة  
اللامية موضوعه للاختصاص في الكلام المحقق لان خبره عن المضاف اليه **ح** وقد يكون  
لا يخفى ان قوله سئل الاموم من قبل لا يطعمه امر المسرفين وكونه في الكلام اشارة الى حقيقة المجاز  
في مثله باعتبار ان جعل الامر مطالعا وجعله آوفا لا اول من رجع ايقاعه وانما في كونه سندا وبما  
يترجى ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكنى الاسنادي لان ايقاع النسب على التوهم انما يكون  
مجازا التضمنية كونه خروجه **ح** على ما فهم من ظاهره اي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد واما  
انها من ظاهر كلامهم فقط واما انها من ظاهر كلامهم فكيف فلانه فسر المجاز بالظلال المضافة

والا

والظاهر الكلام على المصطلح دون التعدي **ح** افاده للمبالغة وضع انما اعاود لفظ  
ليظهر تعلق اليا بولم يرد ولا بعد عن متعلقه وذكر المصدر راجع افاده لتعلق الكلام  
والغنى افاده لما هو في الغالب عند المتكلم بولم يرد العقل لا بولم يرد **ح** كما يتوهم من المتكلم  
فان قلت الاختصاص المذكور مفهوم صريح من المتكلم حيث قال قلت ما عند العقل امتنع طرد التعريف  
اي ما يعنيه عقل قول الدهر يثبت الربيع العقل فلو كان ان يربط جارا لايتم منع الطرد قطعنا  
معنى كما يتوهم من المتكلم قلت الاختصاص المذكور وان كان مفهوم ما من المتكلم بطريق القطع  
الا ان هذا المفهوم ضعيف في نفسه لهذا اورده لفظ التوهم بمعنى العبارة كما يتوهم من قول  
من نفس الامر باخراج الاقوال الخاذلة باسناد ذلك التوهم من المتكلم فانهم **ح** وقيل ان  
اعترض عليه بان في الكلام السكاكي لا يخفى قول الدهر يثبت الربيع العقل ينذر رجع فيما عند  
العقل لانه حاصل منه وثابت له فلا يبطل طرد التعريف به لو قال اطلاقا عند العقل كما رجع  
طرد بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان ينذر قول الدهر يثبت الربيع العقل بالمخبر المذكور وينذر  
في خلافه ما عند العقل انما باعتبار ان الخطاب بهذا الكلام هو الموجه في جعله اشارة العقل لانا  
نقول اعتبار ان الخطاب هو الموجه لا يثبت له على ان نحو كوكب الخليفة الكعبة ينذر رجع في خلافه ما عند  
العقل عقل الاعتبار المذكور فان الظاهر ان المتعارف تكون اشارة في ذهن الخطاب كسائر  
مع ان السكاكي جعله لا لينذر رجع فلهذا جعل بطلان العكس في تصور الكلام في صورة تصور السكاكي  
مجرد كسائر الخليفة من غير ان يخطب اليه كسائر سائر نطق لا يلتفت اليه وقد تكلف ويان  
عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله ليل امتنع طرده وعكسه وجد العدم ولعن حلافة ما عند  
العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه باننا ان الفائدة ان معاينته عدم امتناع الطرد  
امتناع العكس لا كذلك المحدث ولعن اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان فصل منه احدهما وعدم  
امتناع الطرد لا يحصل منه الاخر **ح** وعلى هذا ان النسب في اشارة الى ان عبارة المتكلم في  
لا يخفى عن خاتمة ذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد كما كان علم



ان كان الاستساق الكلام ان يقول يخرج نحو قول الجاهل بقوله بدل قوله وعلم  
 ان رجلا لعموره مع عدم تعلق الاعراض كما لا يخفى **قوله** ما ذكرت من قولك كلام المصنف قال  
 الاستدراج الاستدراج ان المصنف اسند قوله نحو قول الجاهل بقوله تبا ولا اعرف به قوله في  
 قوله غير ما هو له فلا بد ان يكون معناه غير ما هو له في نفس الامر اذ لو كان معناه غير ما هو له عند  
 المصنف يخرج به ذلك فلا يصح اسناد فروضه الى قوله تبا لفتد وقال بعضهم قد عارضه قال الاطهر ان  
 كلامه عن هذا الاستدراج اسناده وانتهى به فثبت ان هذا بقوله كلام المصنف عما ذكره الاستدراج  
 ذكره ان رجلا من قولك كلامه على ما هو مقتضى العباد قالوا لي ان يقال وجه الاستدراج قول ان  
 في انشاء قولك كلام المصنف يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطر قوله توفيقا نحو قول الجاهل فاما  
 في ان اراد عند المصنف ان لا يفي ان الغير في تعريف الجاهل واقع موقع ما هو له غير ما هو له في  
 الحقيقة فتعبد ما هو له في توفيقا الحقيقة بقوله عند المصنف في الظاهر في تعبد غير ما هو له في توفيقا  
 الجاهل به وهذا عند من له ذوق سليم ولا بد عليه ان هذا الكلام من ان رجلا عيانا قوله  
 عند المصنف يتعلق بالظرف الذي هو كما هو كذلك في توفيقا الحقيقة مع انه مخرج في الحقيقة بتعلق  
 بمعنى الغير واليه اشار منها في جواب السؤال الثاني **قوله** ففد فرجه كقول الجاهل له في حيث لا يقول  
 الفاسي لمن يعرف حاله العالم فادق قصد الى الكذب بصدق على الكنا الذي فيه اسناد الى الجاهل  
 غير ما هو له عند المصنف في الظاهر ان الربح كذا يصح قيدان ولولم يصح اسناد افراج قول الجاهل  
 لا شرا كما في احوال مع افراد كل منها بخاتمة فاقته عاين ما في الكتاب ان اسناد افراج الى القيد  
 الاول كان اولى وهذا القيد راجعا الى الجاهل بضيق القيدان في وف اسناد الافراج اليه اللهم  
 الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتمد به ومثله ما ذكر غير معتد **قوله** قلت اراد له قال المصنف في حيث  
 ان قوله ما هو له اذا اطلق متبادر من نفس الامر كما اشار اليه الامام في موضعين من مشتمل الاقام المذكورة  
 وان من نفسه اليها فلا يخفى ان يراد في التعريف قبل الحق انه غيره اذ لا غير ما هو له غير ما هو له  
 لانه سلبه وتقصيده وقد تفران بعض الاصحاح من حيث لا يحصى في نظره لان تفسير الغير بما لا يخفى

قال المصنف في الخاتمة في الواقع ان عند المصنف بدل على ان ان رجلا لم يحل الغير على معنى النفي كما في  
 قوله غير من غير منبأي بلاد من بل على شي مغاير شي هو له ففد فرجه الشرح بان ما هو له  
 سلب هو له وتقصيده بغيره بالان في نفسه المتصور نعم كان الظاهر ان يقول المصنف لشي بر عليه ان  
 قوله غير ما هو له متبادر من غير ما هو له في نفس الامر لانه غير ما هو له هو الذي اعتبر ان يقوم  
 فيه كما يدل عليه قوله اعني المصنف في الواقع او عند المصنف في الحقيقة او في الظاهر ان اراد  
 ان المتبادر ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر **قوله** في حيث  
 نحو الجاهل اراد به ما هو المعنوم عند المصنف وهو انب الربح بقوله ما لم يعلم اولم يظن  
 ولم بعد المصنف في حيث يظن اشار الى ان التركيب قبل عطف النفي على النفي اذ المعنى على عموم النفي  
 للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله لا تطلع منهم اثما او كفورا ولو اعادة انما  
 ان مجموع الجاهل والمجروح معطوف على مثله وان المعنى على احد النفيين والاعاد انما اشار  
 الى ان يظن مجروح معطوف على نفس الجرحوم لافروغ معطوف على مجموع الجاهل والمجروح  
 وقد يجعل او بمعنى الى كما في قوله لا تطلع منهم اثما او كفورا لا تطلع منهم اثما او كفورا  
 ان المصنف ما دام ان يفي العلم ان ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحكم بوجوده في حيث  
 لم يعلم ولم يبدل **قوله** في حيث لا يقول بعد عدة آيات لم تزل ان او حية بنية او صيت عمر او نعم  
 النوع بدل على ان الصلابة العبدية موقودم بقصد باسناد الاشارة والافتاء الى كذا القادة و  
 مر العشي ظاهرا بل دلالة اظهر من قول الجاهل في قوله قبل ان لا يعلم بالان لم يدر ما ذكره في قوله  
 يا قتي في آية انما يصح لولم يكن اسناد الافتاء الى قبل ان لا يعلم بالان لم يدر ما ذكره في قوله  
 كان من بعد ما يذكره الان **قوله** وانه المبدئي له وجه الدلالة ان من قال بامرته وارادته وان  
 طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامرته فيكون مسلما بالمسلم بان الابداء والاعادة والاشارة الافتاء  
 من انه فان قلت لم لم يعكس بان يحل قوله قبل ان لا يعلم بالان لم يدر ما ذكره في قوله  
 وما يقتضيه النظر الصحيح ما اكفى **قوله** وضعفان قيد بان الاشارة اليه ذكره المصنف في حيث

مطلقا  
 في قوله  
 ما لم يعلم



والأفصح أن يكون صفتان عطفيتان نحو أنت استه فصل الربيع و مجازي عطفية فحاربه  
 النهر اطاع فلان و اجوبه الماء اطاعه امره **فعله** وكذا المراد بكتاب الزمان له فعله شيا الزمان  
 واراد بالفعلي انما يقع به لا بالزمان فليصح ارادته منه واجيب الجواب في حذف النفا في  
 اي وقت ازدياد قوة الارض **ليس** اي اذ الوقت اي لا يقع بالزمان بل نفسه فاجاب  
 بحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجي متعديا ويجعل مضيا فالى المفعول المراد ازدياد  
 الزمان للفعلي في كلام الشارع حيث هو ان **ليس** لا يصح ان يهيج الفعلي النامية في الارض لا  
 يناسب خبر شباب الزمان بازدياد قوام النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قوام النامية  
 فيسجد قولي ان مية فيها بل ذلك الازدياد على هذا التفسير والاولي ان يقتصر في تفسير الجواب  
 على احد النفاين وما يناسب يصلح انرا الشباب كذا بالمعنى المذكور **واحد** الا في  
 فيكون جواز ان يكون في الجواز العقم او احدهما كانه والكنية عند المصنف قسم الحكم في الحقيقة  
 وانه كانت في عدد الحقيقة عند الحكمي فلا يصح قول المصنف اقسام اربعة على قصد المحرر فان قلت  
 مراده صرف اقسام باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا كحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت  
 في الاشكال على مدعي الحكمي ايضا ولا ينفى بحمل الجواز على غير مصطلح وهو استعمال في غير الموضوع له  
 مطلقا لانه فاع الاشكال ينفي عن الحكمي ايضا فقام **فعله** واما على مدعي الحكمي فليس وجه لئلا انه  
 يجهز عنده كون المسند في الجواز العقم مجازي كما في زيد صام ناره او ناره صام و الجمل في صفة  
 مجازي لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه قهر في تعريفها بالكلية فلا يخفى لاقام  
 في الاربع وعلى الحكمي مطلق اللفظ بانه عنده مقام التعريف اذ يحتمل على المتبادر ويحكم اي يجب  
 الاشكال بان التعريف المصريح فيه بالكلية انما هو القسم في الحقيقة والجواز المفرد و بناء على انها  
 الكثر و رانا و شهر استعماله على قياس ما قال ان راجع في تعريف الجواز العقم من انه تعريف للجواز  
 العقم في الايام فانه او نقول المراد بالكلية اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل في الامر ان  
 قسم الجواز العقم في الاشعار وغيره ما لا يخفى في الاشعار الى التمثيل غير ما في التمثيل ما هو مركب

هذا هو الجواب  
 في الجواز العقم  
 في الجواز العقم

فقط

قطعا مثل ان تقدم رجلا ثم فخر افرى والقول يجوز ان يكون القسم اعم من المقسم من كلام  
 ظاهره كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجمل بالحي زنت وصفها بالحقيقة لان كل ما هو وصف  
 بالحي زنت باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له بوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له وقد  
 يجب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه العقم هو كسنا وصام الى ناره او كسنا واسم الفاعل الى صفته  
 لا كسنا والجمل الاسمية والفعلية الى زيد فافهم **فعله** نفسه على انه مفعول له يتقون انه لو تم علم  
 ما و لم يتجدد ثم او على الظرفية اي فليعلم الحكم بالنعمة في يوم القيمة ان كونه في الدنيا وانما قلنا لم يتركها  
 ان رجع لكثرة النعمة فيها بالنظر الى الاول وانما قال ان يقيم على الكفر لان الخاطبة بالامة هو كونه  
 فالمنع على جوار الكفر قوله بما يجعل الولدان شيبا بدل من يوم القيمة او نصب بقدر راعيه وذكرنا  
 لتعظيم شأن ذلك اليوم وهو **فعله** من اجرة النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاول  
 ابتداء امر ونبي على غير ما حققنا به فاعلم ان استا واما في السابغ وفي الاخير من استا واما  
 للامر والنهي اي من جهة العقلي اي من جهة العادة انسان الى افعلا وعادة مفعولان  
 على التمييز من نسبة الاشكال الى افعالهم وقد سبق شيئا في تحقيق قوله ولم ان يجد انهم مفعولان  
 الفعل المسند الى الممتز في الاصل قد يكون ما قبل الفعل المذكور في الاشتقاق لانفسه ما نحن في هذا  
 القبل فان العقل في العادة هو الجمل وبهذا يندفع كلام الفاضل الحنفية وكان يقول ان المراد منها انما  
 السبق هو الحكم بكونه كالا و عده كذا ثم ان المصدر راعيه الاستي لان مضيا الى المفعول والفاعل كذا  
 وهو ان مع بقرينة ان قرينة الجواز عقم مع ظاهري الكلام كالا فاعلم ان علة او عادة تميز ان من  
 التسمية السببية الى الفاعل المحدث وقاي عند عطفه او عاداته تامل لان العقل اذ افترج وطبعه وفي بعض  
 لان الفعل ونوعيته كالا قد يكون كسبت بدعية جماعة فلا يصح نقل قرينة الجواز مطلقا ولا يكون منطبقا  
 الدعوى بالانتمى **فعله** يستعمل العقل اي بالبدية على ما هو معني الاشكال العقلية بتفسيرها وان كان  
 قول المراد هو يستعمل العقل بالنظر الصحيح **فعله** ان لا يعمل قبل عليه يلزم خلو الموضوع عن الفائدة  
 وكان عبثا انه في واجه ائمنه خضار الفائدة في الاستعمال في ما كان صحت الجواز العقم او منع

قلت قد مر ان الجواز العقم قد لا يكون العقل المذكور مستلزما بالاشتقاق كما في قوله تعالى  
 كما قلنا في ظاهره واما في الاستا واما في السابغ وفي الاخير من استا واما

في الجواز العقم هو كل فعل مذكر و هو الحكم

هذا هو الجواب  
 في الجواز العقم  
 في الجواز العقم



بطلان اللازم مراد به ما لا ينفك به فائدة غير لازم وما لا يرتب عليه محال في معرفة فاعله  
مفعولا لما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقة اشارة الى ان ليس المراد معرفة  
الحقيقة عن الاسناد الى ما هو له لان معناه انما هو انما يتبين صفها بالظهور والحفا وقيل لا ياتي  
ان يكون لكل ما عطف حقيقة عقلية كان الامر كذلك في الوجود وبان الكلام المعروف لا ياتي  
ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده اي قول ابن المعتز لانه انما في الوجود  
انه قول في نواتي لكل منعه وقيل بكونه كونه لا ياتي في الحقيقة اي زيد في صفه  
قبل الزيادة مجاز عن الالفاظ راد لا على زيادة الله تعالى في وجه المحبوب وقيل المضاف  
مقدر اي زبده علمه روي الحق قبل ضربته راجع بظنه على ان المراد بفاعله الفاعل  
بدل الحرف فلا يصح اشتقاق الحق منه وانما خبر بان الحرف لا يقطع ما لا يقطع فلا اعتبار اذ لا  
قبل الموصوف المراد بالمتعلق في قوله يرجع الفعل الفعل المسند في الكلام كالاقدام والمفعول الذي يرجع اليه  
ذلك الفعل المسند كذا الى المقام كانه موم ولا يلزم من انشاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم  
المجاز في اللفظ لمصلحة الاقدام استعمال في فاعله الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل  
لتنقل من المقام الذي هو المقام الاصل في لا يكون اقدم مجازا بل كناية عن كونه من قبل الحقيقة  
المجاز كما اشار اليه في بحث تعريف المسند اليه بالعبارة والسماكة بقوله الحقيقة في المنزلة والكنية  
بشتر كان في كونها حقيقي وبغير فان في القدر وعدمه بهذا التقدير يسقط ما يقال ان اراد  
به القدر م كما يدل قوله فلا اعتبار اذ لا يكون وجوده كونه لا يستلزم انشاء المجاز في اللفظ وانما الى  
اذ كان الوجود المعنى الحقيقة للاقدام والحق ان قول ان راجع واذا كان اللفظ موجودا عطف  
لم يكن مجازا في نفسه بل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع الفعل هو الاقدام وانما قوله فان القدر  
موجود حقيقة لا يطابق المحلل الا اذا صير الى انظر ان راجع من الاقدام المسند الى الحق مجازا حال  
معناه القدر لا لاجل اللفظ فانه موم من معنى حقيقة للاقدام المسند الى الحق مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف  
والاوضح ان يقال المراد بلفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اي قد مر وهو القدر موم بغيره بل

محل الكلام  
في ان حقيقة اللفظ لا يقطع

على ان لا يكون اللفظ  
موصوفا بغيره بل هو  
موصوف له

اذ لا معنى لكون خلق من شخص يد في الماء قبل ان لا يكون ذلك لولا ان يقال خلق الابن من ابيه كونه  
خلق من نفس اصداء اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه لانه من هنا ما يمنع عن الحمل عليه  
الما يكون من سبب الصلب والرابض الذي هو وصف الشخص بذلك وهذا هو مراد ان راجع من قوله ذلك  
لقد ان الى ان معنى ذلك القول الآية المذكورة لوجود ما يمنع وانما لم يصرح بذلك لانه انما هو  
واما يقال ان كل من في مائة وافق انما دخلت على العلة الحادية وهي في مائة وافق على العلة  
الفا على ما ياتي بالتعبير عنه فبيان كون من في مائة وافق على العلة الحادية من غير ان المراد بالما  
الظرف بها لاسم الحكم القابل بان المراد من الشخص به كما لا يخفى راجع لكونه قول فاعله لانه لا يرتب قد  
وقت عن غيري والشك في كونه المعنى تهيج الشر وهو وصف الحمد لا يقال بغير الفاعل المعنى بغيره  
بالكشوف بغيره بالفتح لغة ضعيفة كذا في الصحاح كما لا يخفى اي كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح  
ان يراد بلفظ المعنى لا اصداء موم بغيره الاخر او يراد باحد ضمير به اصداء موم بالآخر الاخر في عالم  
لها موم لان النها راد الذي ادعى كونه صائبا بالشيء غير النها جعل شيئا بالاعتماد لانه وقيل  
الخاص في ليست للشيء اي كما في قولهم الاسم كونه فيها حيث ان في الاول اطلاقه في استعمال الكلام  
ان المراد بالنهار الزمان المعنى وبضميره صاحبه فهذا اعني الاستخدام وانما في الثاني فاعله الخاص في الاسم  
كذلك في التسمية وهو بالحقيقة تعريف بان به اليه في ذلك المعنى في هذا المثال كذا في المواضع الاولى  
الجو اكل على هذا المعنى اي كما في الاستخدام على ان صفة تشبيه الماشية الكلبة بها كاستخدام صفة العنكبوت  
مخدور ثم المشهور في العيان الاستخدام بانها المعنى والادال الممل من الخدمة فانه جعل المعنى المذكور في  
تابعه فاد ما لفظ المراد وتوزان يكون بالاد المعنى مع الى المعنى او الممل وكلاهما المعنى القطع كان  
الضمير قطع عما هو موم من الرجوع الى المذكور في استعماله ان لا يكون له معنى ان يجب ان يكون  
وعلى نظائره كحل المسند الى المجاز بان مراد بالبناء مثل فصح التذاهل والحقا بعد لولا ما بينهم  
في كل ما في تعميم الاستعارة بالكنية الى هذه الصورة ايضا وجوابه ان موم كونه موم في كل ما ذكره  
ان راجع للحق في كل نظري الحقيقة وبغيره اعترافا له نعم يورد على ان الاستعارة الحقيقية

محل الكلام  
في ان حقيقة اللفظ لا يقطع

على ان لا يكون اللفظ  
موصوفا بغيره بل هو  
موصوف له

محل الكلام  
في ان حقيقة اللفظ لا يقطع



قد بان ان الادعاء في حقيقة فيضطر الى القول ان الجاز العقلي بالافرة ويعبر عنه بنحو الجاز العقلي  
 في سلك الاستعانة بالكنية ضابعا **هـ** اعراض في حوزة قسم الجاز الى الجاز المسمى والاستعانة و  
 قسمها الى المصرفة والكنية فيكون المكنية جاز مع ان المكنية في قول الهند في اذ المكنية نسبت اظهارها  
 مستعملة في الموت بادعاء السبعية فيكون مستعملة فيها وضع لا بالتحقيق وفي غير ما وضع له بانها  
 والجاز عنده كاستعماله في غير موضوع لا بالتحقيق وربما يجي عن ذلك بان ما يستخرج عن المعنى  
 له اذا اعتبر مع ما يفارجه صار خارجا عن العكس فيكون لفظ المكنية مستعملة في غير ما وضع له وفيه نظر  
 لان المكنية جعلت في ذات السبع انها اخذت مع السبعية حتى يكون كبر منها تحت وهو ان يكتفى  
 نظر المحل على وجه ينسب عن الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة  
 من الاستعانة بالكنية يستلزم عند الحكماء ان يراود بالكنية لانه لو اريد المشبه لزم كونها  
 من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان لانه قائل بانها هي الجاز فلا يراود المشبه بل المشبه  
 اذا اريد المشبه به صحيح ما ذكره المحل منها فليعلم ان معنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض في  
 المعنى جيبا في علم البيان **و** او لا نحو الجاز الماء وجم انشاء عن النسبة اذ لا معنى لاعتبار الاستعانة  
 في قطعها فليعلم ان الحقيقة النسبية كمال في قولنا نهاره صائم فاندفع ما يقال من ان نهاره صائم  
 وفيه الماء كمالا يستلزم في التوكيد الاضافي والاشتمال على كطرية النسبة غاية الامر ان الاول باب  
 افاد المشبه المشبه به وان في عكس الفرق ببناء احد المعاني النسبية **هـ** الاخرى كقولهم قد زار زارا  
 على التمر او لا لا يجيب ان بلاغته اليه كالبشر والعقم مصدر بل الغيب سلبا اي صار خلقا واذا  
 فتح ما المصدر مدوت قال تعالى والموءيل عليه بالسر بال الى والاضاف الى الاصل والاعمال  
 شعرا بل تحت الغيب تحت الدرج ايضا وزر يفتي شدة من زررت الغيب زرره بلغم زر اذا شئت  
 ازاره على الازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثواب جمع زر بالفتح كاذناب جمع ذناب وزر الغيب  
 معروف **هـ** مع اشتمال على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازاره الى المدح فقط واما اذا  
 رجع الى الغلظة بناه على النكاح قبل فلان ضمير غلظة كان ضمير غلظة راجعا الى المدح وذكر الطرفين

غلة كنية

حاصل

حاصل باعتبار **هـ** انما هم في ضمير رافضيه فيختل لان الاستعانة اذا كانت في ضمير ما لم يجر مجازا  
 ضمة لعينه لا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير في الاصل بغير السبعية بل في قوله  
 فمن اضاده المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ردة على الاول بان المقادير في ضمير الضمير قد لا يرجع  
 الى الاسم وعلما ان في بانه الضوم بانه الضوم ينتج ان سنده الى اللفظ **هـ** لو صح ذلك لوجب له  
 منع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحة لاضمال وجه اخر غير كمال الجاز العقلي واجبا بان ينسب الكلام  
 على انكار الحكماء الى الجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن اللغاة مما يري من الجاز العقلي ليس  
 التجوز في الاسناد بل في السند اليه فينظر اذ ليس معنى انكاره الجاز العقلي ان احد المبدء ان  
 ما وقع في ترك اللغاة من مثله من قبل الجاز العقلي بل ان اللغاة لم يفقدوه بل فقدوا الاستعانة  
 وان محل البعض كلامهم على الجاز العقلي فمراذ الخ ان يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا  
 التوكيد عند القائلين بالتوقف على السبع لا دعاء كونه من الجاز العقلي وان هذه الادعاء مردودا عند  
 الحكماء كمال **هـ** اعني الامور العارضة له اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ  
 الحال اي يكون سببا لتلك المطابقة والقرينة على ما سبق في تعريف المعاني فلما رددنا الرفع عن الامور  
 العارضة للسند اليه من حيث انه سنده اليه مع انه لا يجز عنه في هذا الكتاب اصلا **هـ** لانه ان اي لذات  
 السند اليه من حيث انه سنده اليه بقرينة السابق وقولنا لا يوجب له توضيح وتبيين لان فيه حجية  
 عن الامور العارضة بالوسط المذكور **هـ** معروف او متعارف قبل هذا اعتقد في ما يجز من السند الى  
 معروف لا بد ان يكون السند اليه بقرينة فان التعريف منها عارض للسند اليه لانه لا يوجب اعتبار كونه سنده اليه  
 معروف واجبا بان لم يقع في كتاب الاول من هذا الكتاب ذكر من الجاز ولو كان كذا متعلقا  
 المعاني **هـ** في ان رده الا ان مراد المعاني بالاحوال التي عقد الكتاب ان في من هذا الكتاب بالحق عنها  
 فيه الامور العارضة للسند اليه من حيث انه كذلك **هـ** لتأخره في الحوادث له اراد به عدم ان يكون  
 وانما لم يعتبر عدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمما سنده لعدم اللاحق اقوي  
 لان الواقع منها وفي نفس الامر هو عدم التيقن اذ التحقيق انه لم يثبت بالسند اليه اصلا لانه

لانه ما سجد من مصدر لا طاء بالامور  
 العارضة له من حيث انه سنده اليه  
 وانما في كتاب الاول مراد من قوله  
 سنده اليه بالاحوال  
 من حيث  
 سنده اليه بالاحوال  
 انما هو  
 سنده اليه بالاحوال  
 سنده اليه بالاحوال  
 سنده اليه بالاحوال



۲۰  
مجلس اول  
در روز پنجشنبه ۱۳۰۴  
در محفل علمای تبریز

۱۰۰

ليست الامارات نفسها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها لا دلالة بحسب  
ذواتها كما في شره للنفاد وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظن في قوله وعند الحذف على لا  
العقل اجمالا الى كثرة مدخل العقل في الاستفصال لا استغناء بالذات اي في الجملة كما في العقلية الصرفة  
لم يكن مستغناء عنها فلما ياتي قوله فيما سياتي ولا عند الحذف على العقل لان الدال عنده له حكم  
المتفاد من ضمير العفل اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلما ياتي ما اشار اليه سابقا بقوله  
من حيث الظاهر من عدم استفصال اللفظ بالذات فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه ازان يدل بالقراي  
على ان المسند اليه مع قطع النظر عن اللفظ اختلف هذا وان كان امرا يمكن في نفسه الا ان ما ذكرناه على ما  
اراد في العادة من فهم المتكلم على تفصيل اللفظ اختلف كما ان المتكلم ياتي في اللفظ تحليلا فالقراي  
بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطة على انه فافهم بالافادة على وزن النثر بمعية الاخير  
ما عرفت الا الافادة ايجاز كما في الصحاح وفي لغة اخرى وهو الاخر بضمي قال لا كيف له اخوه  
سهر داهم ووزن طويل اي فالي سهر داهم للاعتزاز والتحصيل المذكورين او للتحفظ على الوزن او  
على ان شدة ايد الزمان ومصابا الهوى جعلته بحيث لا يقدّر على الظلم بازيد ما يفيد الغرض  
يتنبه ام لا ليس حذف المعطوف وابقاء العاطف لان الحذف في خبر المعطوف والافادة في الخبر المحكوم عليه  
بالبيان عند حقيقة النجاة على ان حرف الجواز حذف الجملة بعد ما كثيرا او تقوم به في اللفظ مقام  
نكاحي فلان الجملة منها مذكورة بوجود ما يغني عنها كما في معنى السبب ما حدث اتيان المعادل  
لام المتصل فقد سبق الكلام على فاعلمه هو او لا بهام له قال ان ربح في شدة المفاد الا بهام  
في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لا ان الاول من الصور التي لا ياتي في من المتكلم الوهم  
وقد يقال اراد بقوله الا بهام ان الصور المذكورة اربعة وهي محض الحذف لاصلا بخلاف العدول  
الى اقوي الدليل فان له شبهة بثبوت في الجملة وما ينبغي ان يعلم انما يجوز ان يعتبر من مقتضيات  
حذف المسند اليه بهام صوته عن ذلك وعكسه يجوز ان يعتبر بهام صوته عن سمي المحاط وعكسه  
ان تعينه فان قلت اذا تعني المسند اليه كان حذفه اعترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا

مظاہر کیمیاء الفرة



هذا هو الوجه في حذف المصدر  
من الفعل في قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
صوتاً مسموعاً

العقد في التعيين من غير قصد الى الاحتراز عن العيب فإزانه بقصد كل منهما مع التوصل الى الآخر  
وان يقصد امعا وقيل ذلك سائر الكليات في حكم اجتماعها في غير محلها لا في محلها  
والظاهر ان يقول من غير الخاطبة له رتبة من غير رتبة في مستحق الاشارة الى رتبة ان اول من قاله  
الحكم في بغيره وكان من ارباب النسخة ذلك انه نذر ليدل على حياة الغيب اسم حبل فام صيدا  
اياما فلم يكن وكان يرجح حقا بلا صيد وكان يقبل فمضغ ابنه مطعم فاجاب المصيد في الحكم بها  
فأخطأهما فقامت انت له رما مطعم فاصابها فصد ما قال الحكم فصار مثله بغير قصد  
من غير اهله شئت اعرفهم اخرا من المصراع لاني اخرا من الطائي الشنن الخلق والطبيخ ابراهيم  
جد فقام الطائي او جد جد مات وترك بنيها فوعدوا بما على قديم ابي اخرا من وادموه فقال لانه  
بقي رطلون بالدم شنته اعرفهم اخرا من شير ابي اخرا من ابي كان عاقا والنزول التلغيف  
تورا وعلم ترك نظاره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك السند اليه واتباع الاستعمال الوارد  
على ترك نظاره ان الاول لا يقيد بمن تليق بك الكلام او لا يملك ان في وايضا الاول يتناول القياسي  
وغيره فالكل اذا سمعت من العرب كلاما في حذف السند اليه ايد ما قيا سا وفي الاخر من غير قيا  
فمنلت بها في ما كمل على هينتها فقد راعت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بقيا من فاعلم  
لا يكا دون ذكره في المنسب وجه ما اشار اليه الشرح في بئر الك في من ان المرفوع بالجد والوزم  
مثلا وصف لما قبل في المعنى خوف في الاعراب لافسان والغرض في هذا الاشارة الى انهما لم يذكروا  
من حيث انه زيادة ايقاظ السامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون عند فم  
او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبل من شدة الانفصال التزموا حذف المنسب ليكون  
في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتان في الدلالة على ما ذكر  
الاهتمام في الحذف اعترض عليه بان الموصول يكون اسما لا صفة لا يقتضيه ذكر موصوفه فلهذا حذف  
هناك والاشعار الحذف انما هو من ابرام الموصول دون الحذف وقد جاب بان الحذف على قسمين  
احدهما حذف ما لا بد منه في تبيين اللفظ والاخر ما منه بد في تبيين كذا في ان على ما تبيى للمفعول مثلا

انما بالفتح جمع مائة وهي  
استبارة الوحشية واجمع مائة  
في حجاب الصحاح  
فقد استعملت في  
الكتاب في قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
صوتاً مسموعاً

هذا هو الوجه في حذف المصدر  
من الفعل في قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
صوتاً مسموعاً

وقوله تعالى في قوله من قبل في وتظهيره مع بيان التلخيص في الموارد **ولا تقتضيه**  
للعقد عنه فان قلت سياتي ان هذا الكلام في قيام القرينة والاحتراز عن العيب على الظاهر **للعقد**  
قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يحل فيه غير لازم ومنه وادركهم  
اي ومن ذلك السند اليه لزيادة الايضاح والتوضيح قوله في واو السند المقتضى ان حيث لم يذف في قوله  
بمعنى اسم الاشارة الثانية جاعلا لهم المقتضى خبرا في اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد  
ذكر السند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان مسنده عند حذفه مسند اليه ابرام لا كما ثبت في الاثر  
فان ان رجع في شرح الك في كائنت في موضع المصدر لقوله ثابته والفا في في زيادة ولا  
بفتح الهرة وان التقديم والاستبدال اسم من استاثره بالشيء استبد به وقوله في بئرهم متعلق  
بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول لا في ثابته وفيه في الاصل الموضع الذي يتأثر به اليه  
مرة بعد اخرى ويقال للمثل ثابته لانه اهله يغيرون في امرهم ثم يتوبون اليه ومعنى علم صياها  
على افراد ما استغلاها واصل حوال بمحصول الشيء وقدرت صياها وكما لا يباراة انه لم  
يتعرض لمتعلق بالاعلام فغير هو المنسب اليه في روجه الى الاثر التي تليق ان يكون غائلا  
ان تقول الا قرب في ان يتعلق بالضمير المشك في الجواب ثابته باعتبار روجه الى الاثر التي تليق  
بانهم الفصل بين الطرف ومتعلقه بالاجنبية الذي هو الجواب ولا يجزى الى جعل المذكور عرشر المقدر  
قبل الجواب كقول حاصلي المعنى ان تباركوا ولكم اذا اقتصصهم بكل واحدة منهما على حدة فيكون  
كل منهما محيزا لهم عن عدائهم ولو لم يترك راجعا فهم اقتصصهم بالجمع فيكون هو المحيز لا كل واحد  
**في** صحت الاضمار مط لوت بال لا صفا بالاستماع لكان احسن الاضمار لا يستعمل في حق الباء  
فلا يلزم التمثيل بقوله عصبه كما هو الظاهر **هذا الكلام في قيام القرينة** اذ لو فقت في شيء من الصور  
الذات لكان ذكر السند اليه اجبا لا شفا شرط الحذف لانه التلخيص كما سندر فلهذا لان  
يكون الجواب عام نسبة المراد بعموم نسبة الجواب الى كل نسبة ان يكون الجواب المذكور في ذلك المقام صالحا  
لا ان يثبت مقتضاها لعدم قرينة معينة واما التعارض في القرائن واما على ما ظهر فغير ان يكون نسبة

هذا هو الوجه في حذف المصدر  
من الفعل في قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
صوتاً مسموعاً



للمنفرد مع ارادة التخصيص كما في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عالم النسب بل مسند اليه اللهم لان  
يقال ما ذكره حاله على حاله المنقضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من المنفرد  
وارادة التخصيص لبعض من هذا البعض حاله مقتضية ان يعلم بذكر **عالم النسب** كونه عالم لكل شيء قد عرف ان  
المراد بعموم النسب عمومها في المقام الذي ذكره وقد دل عبارته في بشرح المقام على ذلك اما ما  
اشعر به تشبيهه هنا لما لا يكون عالم النسب بقوله خالق لما لا من المراد بعموم النسب عمومها في نفسها  
على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالتساوي لا ينافي اختصاصه في نفسه **عالم النسب** هذا المقام  
فلا اعتبار من غير بل يلاحظ خصوصه في نفسه بل يلاحظ خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشرح  
من الجواب وان دفع ايراد الفصل **الخمس** **عالم النسب** الجواب بان المصنف له او رد عليه ان ذكر الحمد اليه يكون  
تضييق الكلام لا اعتبار امر اخر عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم الكل انما هو عن كونه اصل لازمة  
اصل المراد وبسبب هذا من بحث **عالم النسب** وحقيقة التعريف جعل الذات رتبة في خارج قد قيد خارج  
بالتخصيص يجعل فائدة الاعتبار عن الضمائر العائدة الى عالم كبحق شيء قبل كونه اصل قائم ابوه  
الجهلي كان امكان حمار وخو ربه رجلا ونعم رجلا وبها لافقتة ورب رجلا واخيه فان هذه الضمائر  
نكارات اذ لم يسبق اختصاص المراجع اليه بحكم ولو قلت رب رجلا كريم واخيه رب شاة سوداء  
وسميتها لم يخرج لانه الضمير موقوف رجوعه الى نكرة مختصة بضم هذا هو المذكور في بشرح الرضي على ما نقله  
الفاضل الخنسي وفي بحث من وجوه الاول مع التعريف هو التضييق الى الاشارة الى المعلوم حاضر في  
ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير الى النكرة فلا وجه  
للمحتمل بكونه نكرة الثانية انه عالم بغير رد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير اصل في هذا المعنى  
مستبعد بل انما الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه فالحكم تحت اذ لا اعتبار بالتخصيص  
اللفظي لانه ان الموقوف بالحققة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية بمعنى الخصص فيها تعلق الرابع انه كثر ما  
يغلط في التوازي لا يفتقر في الاول من ذلك كل شاة وسميتها برهم واتى في تلمي رأيت وجاردا ولا  
يجوز كل سميتها ولا اية جاردا اذ لا يضاف كل واتى الى موقوف مفردة كما اسم التفسير كذلك نص عليه



المفاهيم ان يقال المعين اذ يقال فاطمة هذا الخطا لانه لا يقال هذا الخطا مع العلم ان لا يجعل الطرف  
 مستقرا اي كناية معين او العاكس مع فنيته ان يجعل العاكس مع ما من شأنه ان يكون كالمفاهيم  
 على الذوق السليم قوله لا في غيره اي فاما لا وموجها الي غيره **قوله** على سبيل البدل اما اذا كان صليحا  
 واحدا او شئ فليكن العموم على سبيل البدل ظاهر او اما اذا كان جمعا فانه اذا قصد غير معين ان يتم  
 جميع المحاطين على سبيل الشمول لم يتيسر لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب لغة با صطبا عاما بصيغة  
 الجمع ومفسره واعلم ان ضمير الخطا موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حتى ارادته  
 على ما هو الحق راو موضوع لم ينفى كذا استعماله في جريته المعينة فالحكا اذا لم يقصد المعين يكون  
 محيا زاع على كل التقديرين **قوله** ناهيهم العظيمة العظيمة لشدة من فعله الامر بالضم فاعلم ان  
 شئ شديدا واما المقادير مراد المعين في قوله ناهيهم حالهم امرهم وقباحتهم وصفان  
 اياه بالفظاظة بناء على ما نقل من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي في العرب اذا ارادوا المبالغة  
 في وصف الشئ بشئ من لفظ ما يتبعون به تأكيد وتنبها على تابه شئ شاعرا واما قوله  
 ان يعبر عن الخطا او حيشية اي فضاء عالم العظيمة او عالم العظيمة من حيث فضاءها وعلمها  
 التوضيحات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقضي صدق المقدم فصدق قوله لو نرى مع ايه  
 الحذرة في غنى رائيت امر قطيعا وكفه لا يقضي وقوع مقدمها وهو روية كل احد ليدل على غاية  
 ظهور حالهم بل انما يدل على المكان القصد بخطاب نري الى العموم اظهر اعني ان اكرم او احسن على كمال  
 ظهور شئ عالم لا لانه على ان فضاء عالم لا يحق روية دون احد بل كل من ياما فليعلم  
 المعنى اذ العموم في المحدث لانه فانه لا يخرج في صورة الخطا بناء في العموم الا انه يحمل على خلاف الظاهر  
 وتعليل العدول عن الظاهر بانه بغيره الظاهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف  
 الظاهر فاسد محض كما ترى وهذا وقد يوجب تعلق الطرفين بالاعراض في صورة الخطا بان المتبادر من تحقيق  
 صورة الخطا من غير تحقيق معناه الحقيقي فكأنه قبل كلف بصورة الخطا من غير ان يوجد معنى له بغيره  
 العموم بولائه بناء هذه الصور عن المعنى الحقيقي ثانيا في ناصية العموم اذ لو كان الخطا على معناه

في قوله ناهيهم العظيمة العظيمة لشدة من فعله الامر بالضم فاعلم ان شئ شديدا واما المقادير مراد المعين في قوله ناهيهم حالهم امرهم وقباحتهم وصفان اياه بالفظاظة بناء على ما نقل من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي في العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشئ بشئ من لفظ ما يتبعون به تأكيد وتنبها على تابه شئ شاعرا واما قوله ان يعبر عن الخطا او حيشية اي فضاء عالم العظيمة او عالم العظيمة من حيث فضاءها وعلمها التوضيحات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقضي صدق المقدم فصدق قوله لو نرى مع ايه الحذرة في غنى رائيت امر قطيعا وكفه لا يقضي وقوع مقدمها وهو روية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل على المكان القصد بخطاب نري الى العموم اظهر اعني ان اكرم او احسن على كمال ظهور شئ عالم لا لانه على ان فضاء عالم لا يحق روية دون احد بل كل من ياما فليعلم المعنى اذ العموم في المحدث لانه فانه لا يخرج في صورة الخطا بناء في العموم الا انه يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر بانه بغيره الظاهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى وهذا وقد يوجب تعلق الطرفين بالاعراض في صورة الخطا بان المتبادر من تحقيق صورة الخطا من غير تحقيق معناه الحقيقي فكأنه قبل كلف بصورة الخطا من غير ان يوجد معنى له بغيره العموم بولائه بناء هذه الصور عن المعنى الحقيقي ثانيا في ناصية العموم اذ لو كان الخطا على معناه

مطلوب

المعنى

الحقيقة طائفة في زمان **قوله** شئ بذلك لفظ المفاهيم حيث قال فلا تتردد في اطبا بوليك فقلت ان اكرم  
 او احسن يقصد الى ان سوء معاملته لا يحق واحد دون واحد فان قوله قصد بمنزلة قول المصنف  
 بغيره العموم ولا احتمال التعلق بغيره لما تتردد **قوله** ما وضع الشخص مع شخصته وذلك بانهم لاحظوا شخصته  
 التي جعلت من المفهوم الكلي امرأة ملاحظة لها فوضع العلم له ذلك الشئ مع تلك الشخص التي جعلت  
 هذا المفهوم الكلي امرأة ملاحظة لها فوضع العلم له ذلك الشئ مع تلك الشخص التي جعلت  
 تسليم ولا ياتي تعدد الاوضاع ولا كلفة الموضوع له كما تروهم **قوله** لاحضار اي المستند اليه قد سبق  
 ان المستند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقد لا احضار محمول على الاستدلال  
 او على حذف النقصان ولعل المراد باحضار المستند ما يكون سببا للتفكير في الجملة ولا شك ان النفس  
 اذا سمعت اللفظ لم تنفك الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما قرع في جاشه المطالع فلما ردا انه اذا  
 قبل جاء زيد حال حضور المستند في ذهنه لم يوجد به احضار ولا ان المستند في قوله جاء زيد  
 وهو ارباب كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب الا لان قوله في الاشارة الى الضمير  
 ولو قال لا احضاره للاخبار عن بغيره باسم محققه كان اظهر **قوله** بعينه حاله مفقود المصدر  
 اي ملتبس بعينه ونقصه فانه يمكن احضار بعينه له قبل المعرف بل ان المعرف الى ربي وكذا الموصول والمعرف  
 بالاضافة اذا اريد بهما المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان لم انه لا يحتاج الى تقدم  
 الذكر فلا احضار في هذه النسبة كونه ثانيا لانه كما زعموا عند ربان الاحضار ثانيا انما يلحق  
 او يحسن ان كان بعد الاحضار ولا يخفى كونه بعد احضار الجملة **قوله** هذا القيد من عن الالوهين في حيث  
 لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام مكذوبا بالعلم لا احضار المستند اليه في ذهن السامع باسم  
 محقق به اي المستند اليه فلا غم ان قوله باسم محقق به يعني عن قوله بعينه وابتدأ بكيف واحضار معنى الالوهين  
 في قولنا رجل فاني لا درهم باسم محقق لان لفظ رجل محقق بغيره لا بعينه كسب الموضوع كما ان لفظ زيد  
 محقق بغيره بعينه انما لا يكون محققا ان لو ارد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين  
 ومع يكون محيا زاعا متخفا في الحقيقة وكذا المعرف بل ان المحقق قول الرجل خبر من المرأة مثلا محقق بالجنس

بمعنى به تصور الشخص في قوله اكرم او احسن؟

محتج



الاصفاى

الاضمار في كسب الرفع والا فالاعفار بالارضى اعضار باسم محقق والنفس لفظه توقف على ما قلناه  
 العلة خصوص استعمال وجه توقف خروج الامور المذكورة على التبراه بما ذكره انه لو لم  
 باول مرة كما ذكره ان لم يخرج لما تحققت في الاعتذار ان بق وبعد التبراه والتبراه التبراه  
 التي عاينها في القياس لان قياس الصغير ان يضم اول المعنى وهذا يقع على فتحه الاعلى لكنهم عموما  
 عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظاره من التبراه وذاو ذاك المعنى بعد  
 الخط الصغير والكبيرة التي من فضاء شانهما كيت حذف الصلة بها المقصور العبار عن  
 الاطاط بوصف الامر الذي كني بها في قوله في ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى وما سواه انما وضع يستعمل في  
 شئ بعينه فان قلت تعريف مطلق المعروف سابقا بقوله ما وضع يستعمل في شئ بعينه يدل على دخول العلم فيه  
 وقوله منها وما سواه انما وضع له يدل على خروج العلم عن فقهنا فقلنا ما قلنا من التبراه  
 ان يقال ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له طليها او جزئيا وما ذكره منها وسواء  
 انما وضع لمفهوم كلي لا يربطه المقام فلما تناقض نعم كماله مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع  
 والموضوع له خاص وهو المعنى التي جعل مفهوم الكلية اشارة لما حفظتها عند الوضع فليقروا  
 على المنصف له وذلك لان قيد الابداء على ما ذكره هذا القابل يخرج سائر المعارف لا يكون اقرب باسم  
 محقق فائدة سوى تحقيق المقام وما على ما ذكره ان خارج فالكلام المحقق وان كان حرجا لما لم يكن  
 لكل من القديين ان يبين بعد تحقيق المقام قابل سنده اذ افرجه لتقديمه في الذكر على ان الاعضاء  
 في العلم ليس اول زمان ذكره بل بعد ذلك الوضع لانه مسبوق تقدم العلم له ان الغرض عن ذلك انما  
 اول زمان الذكر تحقيق في ضمير الحكم والمخاطب ذللا بغير منها في الالهي المعاني فليقل  
 هو انه احد محتمل ان يكون هو مبتدأ خبره واحد خبر اننا نيا او بدلائل اننا بناء على حسن الالهي  
 الغير الموصوف من الموصوف اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل كما ذكره في فتحه كماله ان يكون  
 ان اول جملة خبره ويعتبر الاخرية كسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوه واحتجاج العباد و  
 نظارهما وكسب الذات لا لزك فيه وعلى الوجهي يظهر فائدة الاعد عليه ولا يكون مثل زيد احد

[illegible]



[illegible]

وخطا المشركين في اعتقاد تعدد  
الزم نفي الوجود بدون العكس  
بأنه دون المكان  
الزم نفي  
بأنه اعتقاد  
نفي الوجود

1919



المقصود الاصيل ومنها ما لا ينفك والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما ينشأ من الغفلة عن  
العدول عن الاسم الى الكيفية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبله  
التركيب اطلاقا لكن في الحقيقة على الترتيب استعمل الكنية في جرد معنى الجاهل وما ملحق به من حيث  
وهو ان قوله لا ينافي ما يعلم له من اقصى ما قرره به في الدنيا في اننا نكتفي في ايراد القيد والمذكور في  
الحقيقة من القول بكون الكنية حقيقة غير صحيحة لان الكنية لا يستعمل في الموضوع لا الجواب ان  
ذكر في شرح المقام في مفتاح الاسرار ان العلم بالبيان ان طهر في تفرز الكنية طريقين احدهما انما استعمل  
اللفظ في غير الموضوع لا العلم به مع جواز ارادة الموضوع ونما بينهما ان استعمال اللفظ في الموضوع  
لكن لا يكون مقصودا بل لتفصيل التسمية في غير الموضوع لا اللازم المقصود فاذا كان في الدنيا على اللفظ  
الاول بناء على ان العلم بالبيان ان طهر في تفرز الكنية من هذا الكسوف ما ذكره في قوله  
وما يجب منبني على المذهب الثاني **ج** او ايها هو استلزامه ذكر الشرح في شرح المقام ان العلم  
الابهام الى الاعلام ونحوه وعليه طبق شراحه وفي بحث اذ في لفظ الابهام كمنه سترية مفقودة  
في لفظ الاعلام وهي الابهام الى ان التبرك الاستلزام في كونها من الاعراض المطلوبة بالذات **د**  
المقتضية بحث كيف في اقتضاها والذكر ابهاما حتى يتبين العلم في الاعلام ونحوه بطريق الاوحي  
بدل لفظ الابهام بالاعلام لغات هذا الابهام **ج** وغير ذلك مما ينبغي اعتباره من الترتيب على  
الحا طيبانه لا يتبين عنده المسند اليه بالاسم الذي يحق **د** لان الحاطب يعرفه بكونه باللفظ العيني و  
اشارة الى ان التعريف انما هو كسب معرفة الحاطب لذكر الالاد بالعرفه ما يعرف في حاطبه **ج** ثم  
الموصول في الامام سواء خلافا لابن كسب وابن السراج فان في الامام اعرف من الموصول عندهما  
و للكون في فيهم الموصول اعرف من ذي الامام **ج** ولذا صح جعل الذي يوسوس له هذا  
بدل على ان الموصول ليس في من ذي الامام بناء على ما تقرر من ان الموصول لا بد ان يكون اعرف من  
الصفة او ما ياتى بها لا يمنع اعرفية ذي الامام من الموصول كما هو من باب كسب والاشارة  
وكما ثبت في الكلام على ان اسما اعرفية ذي الامام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل بها غير ما جازا

مقتضى الكنية

مقتضى الكنية

فالمسند له

فالمسند له لا لانه ناظر اليه **ج** وتوهم ايضا كقولنا في تعريف المصداق خلافا للمذهب فان تعريف  
المصداق انقص من تعريف المصداق اليه عنده لانه ليس من و لانه ابو مصداق في المصداق لا ابو  
المصداق **ج** فانه وان خصص كونه لاشارة الى انه لا يلزم في التحصيل ان يصير حريا حقيقيا بل  
بنقص النبوة **ج** لانه موضوع لاشارة الى انه لم يعتبر في اصل وصفه التحقق وان جاز ان يتحقق  
بحسب العارض كما في الصور المذكورة **د** لعدم علم الحاطب له الكلام على تقدير اقتضاها المقام  
لونه المسند اليه معرفة والمقتضى معنى وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتاح البحث فلما ارد  
ان يقال جاز ان تجعل تلك الجملة صفة للشارة فلا يتعين الموصول ثم الرجاء في الجملة كما في  
المقتضى فلا يتوجه ان ذكر المقتضى كونه المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما جرى على المصداق  
كحوال الذي قدم عليه **ج** اذ ذكر الموصول لما كان لازما لا اقتضا عليه مع افا المقتضى  
راجع على ان اجزاء الموصول لا محالة انما يكون على قسمين اقسام المعرفة غير الموصول هذا  
انما يتم اذا اقتضى المقام حصصه ذلك القسم في عدمه كما لا يخفى فذكر **ج** الذي كان معناه  
يتنقضي مثل قولن مصاحبا السجل عالم فلا بد من امر آخر يربط طريق الموصول بالذات المقتضى  
اما موجب مزيج ولا يخفى في الملائمة والمناسحة **ج** الذين في ديار الشرق لا يعرفون هذا المقام  
طريق عدم علمها معا وان جاز ان يلاحظ في مادة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمها كما ينبغي  
عنه الخبر والاواني ان ينزل عدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معكم لا يعرفون **ج** لانه قد عرفت  
انهم يعلمون عدم التعريف بما ذكرنا اذ المسمى للمتكلم علم بغير الصلة لا بالاسم على الموصول شيئا  
لكن الشئ معلوم الثبوت لان المراد بالاحوال كونه وفي تنقضا علم المتكلم بها من التي يصح اعتبارها  
في جانب المسند اليه ليعتقد عند افاة العلم للمحيط بغير مفهوم خبر لا يصح ان يجعل عندها للموضوع  
والاشارة الى ان التعريف انما هو كسب معرفة الحاطب لذكر الالاد بالعرفه ما يعرف في حاطبه **ج** ثم  
ايراد الموصول سواء كان غاية في تقديره مصداقا او غاية في تميزه كزيادة التعريف لم يكن كونه  
لهذا ومنها بحث وهو ان جرد استنباط التعريف بالاسم لا يبعد اختيار الموصول لجواز ان يعتبر بطريق

بمقتضى

صول



لاستمر في فلاته من انتم شي الى الاستمر في الموصلة على ما سواها من الطرق نعم قد ذكر في شرح  
 المتعلق ان الاقضية تحقق مجرد الملازمة والملازمة فلا تراحم في المصنف والمقتضى لكي لا يخفى ان المتعلق لا  
 يطلق الاقضية والاذا كان للمقتضى ربحا في الجملة كما ينبغي عن قوله في مقتضى ذلك السند ان مقتضى  
 اعم من الوجود المزمع الهم الا ان يكتفي بالربح بالافاضة فكلما كان المتعلق الى المقتضى كان الاقضية  
 اعم واو **قوله** اي تقرر العرف له وجه تقديم على القول بالاربعين المتعلق من الكلام هو العرف  
 المسوق له كل من السند لا فائدة ذلك المقدم على التقرير على تفرده اولى به واو رد صحة  
 شرحه وهو ان هذا اقر عند شرحه شي ثم انك قال له شرحه شهد عليك ابن ابي خاتم انك اقر شرح  
 التطويل بعدل عن التقرير نسبة الحاجة الى المتكلم لكونه الانا بعد الاقرار اذ قال للفقهاء  
 في رتبة الكذب هذه الحكاية متعلقة باستمر في التقرير فان جعلت الاية مثلا لا زيادة التقرير  
 الاستمر معا كان نظم الكلام رصينا وان قصت زيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية متعلقة  
 فاصل جدي ان قلت ليس لفظ ربحي استمر في فكيف جعل الالفة مثلا لا قلت المستحسن تقرر في اسم المرأة  
 في الحكم بالمرادوة والاعتبار في طلب الموافقة **قوله** وقد نهزت مع القوادة له نهزت بالبولوي  
 ضربت بها في البروق كنهتها بفتح والقوادة جمع غاوة الكاهن اخرج الحكاية الى المخرج والسر حاله  
 السابك والخط النظير والافاضة من اضافة الضم الى الموصوف وقيل سرع الخط بمعنى النظر السريع  
 اي الى ما وقع القصد عليه فوله اوسر اي سرع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقده شرحه وشرحه  
 اي سرعة العصاة بفتح العين والصاد المهم ما سبل من عصير العنب ونحوه المراد الحاصل والخلاصة  
 والاثام بفتح الهمزة الائمة كذا في الديوان وفي الصحاح انه جراء الائمة حال ما جئت مع القوادة  
 وسعت في حصيل كذا آية هو في التوضيح بلغت اقبح ما بلغ الانسان في شابه ففاجأت ووقفت  
 ان حال ما سعت كان انما هو ضل لا وذنبا وباللغة ان الذين البت وزودهم بفتح تاء  
 من الازالة التي تعدي الى ثلثة مفاسيل هو الرواية والاشتباه اية ايضا وان جاز الفتح بان يكون  
 من الرواية بمعنى الاعتقاد والعيل ما يجده الانسان شدة الغيظ وحرارة العيش والصرع في

مطابق

وقد نهزت مع غداة بلوهم  
 واسعت شجرة العنق حبلى  
 ونبئت ما بينك وبين  
 في قامة شجرة فاس شجرة  
 مطهر

اللغة

الشفة الاقضية على الوجه المذكور فلهذا كذا في ما حقيقة او عبارة عن هلاك الاموال  
 عوارض النفس كالا مراض على سبيل المجاز فاشترى الى الاول بقوله اي يهلكوا او الى الثاني بقوله  
 او نفسا بوا **قوله** وجوابه ان العرف له وجه تقديم على القول بالاربعين المتعلق من الكلام هو العرف  
 من ذلك الطرح المشعر بالخطا اذ يفرق في العرف صلا الى طبع بين الفطن من مثل هذا الكلام ومع  
 التقديرين لاحقا في لزوم تحقق الايام والكاهن مع اثبات التبيين المذكور متدافع وانما ان  
 يحصل من مجموع الكلام فردد عليه ان الكلام في معنى الموصولة ومقتضياتها لا في معنى الكلام  
 في الموصول **قوله** اي وجه بناء الخطا هو قوله فيما سبق فان فيه اياه الى ان الخبر المبني عليه من خبر  
 العقاب نظيره بدل على ان المراد من هذا الى وجه بناء الخبر المبني عليه وانما قدم البناء اشار الى  
 ان اياه الموصول الى الخبر من حيث اراد المتكلم وبنائه اياه عليه كما قبل منكره في تعريف العلم  
 يحصل صورة الشيء **قوله** كما لا ريب في علم البديع وهو ان يجعل قبل العرف من الفقرة او البتة ان  
 عليه اذ عرف الروي كحوله به وما ظنهم هم ولكن كانوا انفسهم نظمو **قوله** الى التوفيق في تعظيم  
 اعترض عليه الفاضل المحسن حصول هذه المعاني التي جعل الالاء ذريعة اليها يحصل بابا المعاني  
 المذكور كما اذ الموصول بذل الحكمة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم حصول ذريعة اليها احب اليها  
 المتكلم يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن تفسير الموصول مع صلته والاول مستغنى عن اعتبار  
 الايام وانما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايام قطعا مثلا تعظيم شعيتهم على وجه التوفيق يحصل  
 من مجموع الكلام عن من سببه الخسران الى كذبه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايام ومن نفس الموصولة  
 ايضا بان يعتبر اياه الى الخبر من الخسرة والخسران فيقول بذكر الى التوفيق بتعظيمه ولو لم يعتبر  
 هذا الايام لم يمكن ان نقل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معنى الموصول لا مجموع  
 الكلام الذي هو الموصول من جملة فانه دفع الاعتراض **قوله** فاشكل عليه الامر انما غنه فقال  
 المحسن ان مراده من العلة على اسناد الخبر الى المبتدأ وبنائه على لفظه ثبوت له فلا شك ان هذا فصل فيه  
 بكنه اما اوله فلا نمان ان اراد بالاباء الى علمه بناء الخبر الى ذات العلة فغنه انما مصرعها فلا يمكن

مطابق

نحوه







ان اتحد في الواقع ذاتا فليست على الاوتو مثل ان تقصد به شدة ذلك الحاطة قوة ادراكك  
 في مسئلة سحرها القول ان هذه المسئلة عندك تشير الى ان المسئلة التي تحير فيها العقول كالمسئلة  
 عنده قال ان رجع في شدة الفتح وما يكسب التنبه لا ما يورده في امثال هذه المسئلة كالمسئلة التي لا يابا  
 امثلة الاشياء اهدت بهم باحتمال الغيرة انه لا احتمال متناهي في جميع امثلة واحد بين كثير من الظواهر  
 والاعراض فان معنى تلك الامثلة ان يكون الاعراض على جرد التناهي والافق بين  
 للبشر ان مقصود المنظم ما نسب الى الاعتبارات فليكن فظنه ان هذه المسئلة فلهذا وضع نفع **ادراك**  
 كان او اشبه الظاهر ان ادراك واحد او فردين او اكثر اذ كان كل واحد على قدره في شدة الفتح  
 واما الاصل فمعنى الحقيقة فردا او فردين او اكثر فمعنى ذلك ان الظواهر الفردية هي التي هي الطبيعة  
 الكلية ما ينقسم اليها من الشخص لا نفس الحقيقة المعروفة لا لان كل الحقيقة فيكم على مجموع المركب كما ان  
 قبل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تفران المعهود وفيه راجع الى هو حقيقة مع العوارض في لا  
 لاشياء في قوله واحد كان له **ادراك** ان به هذا اى اعداد ام ان كانت في المقتضى وهو ان كانت المطلوب بها  
 غير مفعولة لانه وان يتبع في صف من الصفات اعتقاد من هو موصوف في ذلك الصف ليتوصل بها  
 الى الموصوف فان التوحيدي الصفات الحقيقة بالذات كما اشار اليه في قوله انما كان للذات معنى طاعة التوحيدي  
 محققا بالذات كونه ان مطلوبها كان هو الذات هو ليس كونه موصوفا بل كونه موصوفا **ادراك** في قوله  
 الى نفس الحقيقة مفهوم المسمى لاضافة اما في قولنا ان الصفات الى الموصوف او بيانها اي مفهوم مسمى لا اسم  
 عن اللام ثم اقتضاها لاشارة الى نفس الحقيقة التوحيدي باللام انما يظهر ان لم يوجد علم الجسوس الا فليكن  
 الى نفس الحقيقة كى بجوهر اللفظ لا **ادراك** بل بفتح يطلاق الحروف باللام له دفع لما يتبادر من ظاهر قوله  
 وقد يأتى لو احد له ان الحروف باللام الحقيقة في العهد الذي يستعمل في مجموع الحروف والعوارض فهو  
 من قبل اطلاق العام واردة الخاص وجه الدفع طامى كلامه والتحد اما مع صيغتها اسم الفاعل في الثاني  
 بالاحكام والادراكات كالمسئلة التي لا يابا فاما القدر باعتبار الوجود او مع صيغتها المفعول في الثاني  
 بالجمع والاعتناء والاعتناء منها نحن وهو ان مدلول اللام هو الاشياء المدخلة في الاشياء نفس

الشبه

مختار

في قوله واحد كان له  
 في قوله واحد كان له  
 في قوله واحد كان له

الظلمة

الظلمة الى الفرد المنتشر واطلاق الحروف باللام على من حيث هو حقيقة فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 يكون هذا وذلك المعنى المنطوق **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 دون المنكر وقبل حيث اقله المعنى فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 والحروف باللام قد يأتى لو احد باعتبار عهدته في الذهن بعد ان قال ان كان باللام فاما لاشارة  
 الى المعهود وبذلك الحاطة باللام **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 ريشة شائعة الوحدة كدركي ورجعي وبشرى ذاك في بلام الجسوس وقصد بها الى الماهية من حيث  
 هي لا فرق بين موصوفها ومنكرها بالاعتبار ان في الحروف اشارت كما هو المعهود ريشة ان يكون ذلك  
 في هذه المصادر لان وروده في الاستعمال غير متحقق كما في الاول فانه مشهور **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 على السلم اخذ فقصبت ثم قلت لا بعينه ثم حرف عطف اذ اخبرنا اننا نثبت بحرف عطف  
 وقوله لا بعينه معني لا يرد عليه بل يرد عليه غيري من غناه اي قصده وازادته او لا يتحقق الاستغناء به  
 والاشتمال من غناه الاما اي ايتي وقاية من غناه البيت ببيان فاصل الامر من غناه الموصوف والاشتمال  
 كان ان في اعظم من الاول تشبها تباينها في الغرض تباينها في الحروف في الوقت **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 اي لا تعيى في وقت اذ احدثت وعين فان تعيى الحروف باللام وحاصل المعنى انه لم يرد بالذات  
 النعم عليهم قوم باقيا هم فمعنى توصيفهم بغير كونهم نكرة وان كان مصافا الى الحروف لتوحيديها **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 وقد يجعل غير معروف بناء على شتمها المنعم عليه بخلافه للمقصود عليهم فمعنى ذلك في قوله عليه بالذات  
 غير كونه في هذا اليوم ايضا هو صفة الموصوف سواء كان في وقت ام لا **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدمه اي ليس في ذلك ما قيل بل هو حقيقة واعتراض عليه ان الموصوف  
 لا كما هي الحقيقة في حروفها هي الحقيقة ولا شدة في حروفها فمعنى ذلك ان يكون حازا وصيغتها **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 هو الحامسة بشرط شي وهو متحقق في حروفها هي الحقيقة ولا شدة في حروفها فمعنى ذلك ان يكون حازا وصيغتها **ادراك** في قوله فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي فاقى حافة الاما ذكرا من التوحيدي  
 انما فهم في التوحيدي وانما سمى معهودا باعتبار مطابقة الماهية المعهودة فلهذا عهدته بهذا اعتبار فمعنى ذلك

ان في قوله واحد كان له  
 في قوله واحد كان له  
 في قوله واحد كان له

مختار

في قوله واحد كان له



ذهبتا هذا <sup>حاله</sup> وشكر كل مضاف له مضافا من كل لانه فاعل في المعنى اي بانه كل هذا من مذهب  
 الجمهور واما اذا جرد الخال من خبر المبتداه فاللازم وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المفعول  
 كان الغالب كونه لاحاطة الاجراء لا الاوفا كما سيأتي <sup>وهو</sup> ووجه التمام له كان الاظهر يقال  
 في بعض الحكماء ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فاللازم ثم كيف  
 في احدهما هو الحقيقة وفي الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانفاد ان في معنى  
 الامتياز في معنى التعريف ولا تتسنى بقا للتعيين والاشارة ان الشارح المحقق سلك هذا الطريق  
 وسكت عن التردد بينهما داعية لظهور انهم ما دعوا الفرق بينهما بالاجتناب في حيث قسموا التعريف  
 الى تعريفين وتوحيدهما بمتى اظهر فيها بان الشارح ان كان هو الحقيقة فترقيق العهد ان كان الحقيقة  
 فترقيق الحقيقة فانه جعل عدم بطلان الحكم على الشق ان في ظاهر امره وغاؤه لا يتم في وجهه اظهر ان  
 اعترض الفاعل الخسيس بقوى بامل <sup>له</sup> هذا المعنى فمعه له اور والفرق بين المعرفة والاشارة انه بعدد  
 الفرق بين المعرفة بين الاشارة الى جواب سوال المقدور وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء  
 الابطاس معتبر في المعرفة بلام حقيقة ثم جرد احوال الحقيقة عليه لانه جمع بين المتناهيين فاشارة الى  
 بان عدم اعتبار الحضور <sup>لغير</sup> اعتبار القدم واما المشافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدم <sup>له</sup>  
 واستعراق المعرفة اشمل قد سبق نفي ان <sup>له</sup> بان هذا الحضور نفي الحضور حقيقة هناك ان مباين  
 الحضور المتناهي صيغ العموم هذه القضية كلية لا مركبة كالتوهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض الذي نفي عبارة  
 مستغرزة في العلم حيث قال واستعراق المعرفة ويكون اشمل كالحقيقة ان <sup>له</sup> هناك ومن لم يفرق بين العبارتين  
 فقد قال قال <sup>له</sup> بدليل محتمل لاراعاه لا تقتصر في الباعث الى الجمع لانها م حال المتبني ولم يعكس <sup>له</sup>  
 قد يطلق على الاثنين مثل وقد صوغ قلوبكم بخلاف العكس <sup>له</sup> بيا اهل <sup>له</sup> في وقتهم شر آفوه ولا يعتم  
 بغيرهم فاما المعنى المتفرع وقتهم على صيغة المجرول الى مقلطم والمعنى بيا اهل <sup>له</sup> المتفرع قائم انه من جميع <sup>له</sup>  
 وعموم الترتيب على ما يدل وقتهم بالنيابة الى الاصحابكم والترتيب المشعور به كاعادة النفي في قوله لا ليعتبر  
 او مقدرة لا يدخل في الدار اشارة الى ما ذكره الخاتمة في وجهه بانه اسم لامه اذا كان مفردا من ان مقتضى

لا في انية من وهذا ظهر ان المشبه ليس بنوع في الاستغراق كما نظره الكفا وان تفيد لانا ان  
 نوع الجنس في قوله انما اوردا البلية لما حصر ارغها **او** قل ان يقول الوهم قد تحققت ان  
 ان بغير ظاهرة في الكلية ان الاعراض من جنسها في قوله الوهم اشار الى منع كفاها انما فضل المحسوس  
 تفرده وقد بقر المنع الثاني به يوم آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عاما فهو ظاهر  
 والاطكان لا رجل ولا رجل النفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجلا عاما فلا ياتيهم الا ان يكونا  
 نفي المفرد اشمل من نفي الجمع هو لا يستلزم ان يكونا المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال  
 المراد ان رجلا ورجالا المتضمنين عاما في حكم النفي والمفرد اعم واشمل يعني انه يتناول في حكم النفي  
 ما لا يتناول الجمع فيراد الى التسليم لم يقم بالجمع **وهو** بهذا صحيح لا ظاهرا فيه بحث لان المحققين في  
 النسخة جعلوا اقوالهم على عشرة الا واحد وقولهم ضرب زيد الالاس من الاستثناء المتصل بغيره هذه  
 لا ينظر طفا في الاستثناء المتصل كواحد المتضمنين افراد المتضمن بل كونه من اجزاء ظاهرا لهما كاستثناء الواحد  
 عن الجميع الواحد الموقوف باللام للاستغرافية على ارادة كل واحد واحد وهذا ظاهر ان امتناء المثال المذكور  
 هم وانما لا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذي جوز فيها الاستثناء المتصل مع الالاس **او**  
 المتضمن في شي منهما غاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المتضمن الى الجزئية فلا  
 المتصل في الاصل بالاسم كونه المتضمن جزاء في ان في الاسم كونه جزئيا فتقول في عشرة بالنظر الى  
 الاجزاء جميع الا واحد على الاستثناء المتصل فتقولك جائي كل جماعة بالنظر الى الجزئية فلا يصح الا زيدا  
 على الاستثناء المتصل لان جزاء الجماعة جماعة فليس كذلك لو سلم له اننا انما الى منع ما يحتمل ان الجمع في النفي  
 الاستثناء بالجموع حتى ان معنى جاء الجاء جائي كل جمع ولعل وجه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا  
 المستلزم انما ارادني مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيذكر في نفسها وجزئها بالجمعة  
 والحكمة ما فوقها فيذكر في نفسه في ضمنها بل يقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق  
 فتكون غير كل واحد منها ايضا لكانا كما ارادنا ولذلك ترى انما في نفسه وجميع المستغرق انما  
 بكل واحد واحد وانما بالجموع من حيث هو مجموع هذا ماد كراهه افضل الحسن فيه بحث لان مثل هذا واقع

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من النعمان  
والله اعلم بالصواب

الذوات الخمسة  
وبعد قد وقع البيع الخ كذا



۲۷۸

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

三

والله اعلم  
سما عبادي وبنو السما  
مقصود  
المتن  
مكتبة  
في كتابي احمد في المتن في باب







على ان السكينة ليست ثلثة للتعظيم والالام لكن جماعا للتعظيم في موضع قابل شرط افادة للتحقيق انما  
 المقام لو اذ او في المقام حقه بسبب الكثرة او الصيغة او بسبب معانيه الشارطة فيسقط شرط وجوبه  
 ان المقام بل انما الجالفة في التحقيق كما لا يخفى فاجابة حقه انما يحصل حمل السكينة ايضا على التحقيق وهذا هو  
 مراد صاحب المقام وقال صاحب ان رجع عن طرفه حاصل **اي** كل فرد من افراد الوجود انما هو فرد  
 وعينه وكذا النوازل الفاروق العقب العقب على ما هو حواشي علم المستندة سكنت عن المستندة لشدة ارفع  
 المراد بالاداء معناه العرفي في الحقيقة منهم من يخشى له راجع الى ادائه بالمعنى العرفي على طرية الاتهام  
 وقبله في الآيات على منزلة الاكثر منزلة العلم **اي** اذا التقدير لكل دابة في ان السكينة من كلام الحكماء  
 السكينة بالتقنين وقصد الافراد في المسند اليه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيها ايضا للمعنى الدابة  
 نفسه والكلام على الاتحاد الذي بين الحقيقة والمضاهية لا يخفى عن تعسف **اي** من قصد صاحب المقام له معنى  
 على ما ذهب اليه من توجيه كلام الحكماء وانما له الاقدار في شرفه للمعنى بان الاقدار هي لا بالانقسام  
 بقوله فمنهم من يخشى بطلان عبارات المقام ظاهرة في اعتبار النوعية وما ينبغي ان يتنبه اليه من اعتبار  
 الافراد او النوعية في الطرفين هو ملائمة بينهما والافراد باعتبار الافراد في الدابة والنوعية في جانب  
 الما ينبغي ان يكون فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الما اي حقيقة بنوع ذلك الفرد **اي** كحلم من حيث تواتر  
 في ان الاشياء تقتضي الشمول للحق ولا يخفى في الاصل الحقيق فاضلا من المتوهم **اي** في التعليل لا لا يخفى ان عمل  
 تنوين الجمل على التعليل مدح لا يشجاعة وهو امدح للملك من الملك في سبطه الملك وكثرة الجنود المستفاد  
 من العمل على التكميل الذي ربما لا يكون مناسباً للمقام كما لا يخفى واما على تنوين الجود على التعليل فهو مدح  
 من عمله التعظيم بلا شائبة خفاء على ربا الذوق السليم **اي** وشكره لانه يربط له هذا عزيت للسيد  
 صدره تراكمه اذ الم ارضها اي انية تراكمه وقوله او يرتبط بحجوز معطوف على الفعل الواقع بعدم  
 انظر الى ضمير الفصل له كون ضمير الفصل مع تنوين السيد لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المتبع في افاد  
 ومنتام ومن تبعها من الموفيين بتبعته السيد العكس المسمى بـ **اي** في معنى البيت غيره وادراك كثير من  
 التوابع لا يكون الوصف له والذم والشرم على ما اعتبره المصنف وان كيد يكل و **اي** في المسألة المتكلمة لا يكون

في ان السكينة ليست ثلثة للتعظيم والالام لكن جماعا للتعظيم في موضع قابل شرط افادة للتحقيق انما

الاخذ

الاخذ الكونية بشرط ان يكون محدودا **اي** كثره وقوعه في كل العطف باحواف الكثرة واعتباراته او في  
 فلا ينتهي ما ذكره سابقا في ذكر الوصف على كره **اي** يناسب له ان المتبادر من هذه العبارات المعنى  
 المعدي واما التبع لمعنى فان به في عطف البيا لا غير **اي** كقولك الجسم الطويل قال ان رجع في شرف  
 المتبادر المراد بالطول ان لا امتداد في او الامتداد المزدوج في او لا وبالعرضي انفسها او المزدوج في ثانيا واما  
 بالعمق بما يقاطعها وفي طرية لان الاول في توفيق الطول والعرضي يستدعي ان لا يكون الجسم الذي يتوحد  
 اثنتان جسمان فاقال ان اصل الجسم هذا المثال على رأي المعترض والحق في ادائه ذلك الوصف قد لا يخفى  
 توفيق له على اربهم وفيه ذلك اشارته الى علمه الاضيق الى فاضل فينبغي ان لا يتخذ في اجابته اثنتان لا فيكون  
 الا في مكان وهذا انما يتم اذا جاز التوفيق بالاعمال او ياد بالطويل وما بعده الجوهري لان الوصف المذكور  
 مع الاجاب التعليمي مضمون خبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليم عند من يتنبه  
 فلهذا ان كان الوصف المذكور اشارته الى علمه الاضيق الى فاضل فينبغي ان لا يتخذ في اجابته اثنتان لا فيكون  
 فتبينها غير باطل لانهم قائلون بالجوهري الفود وحجته وكونه اجزءا عن الفروع المعهوم مع انه  
 لا اعتداد بالهم الا ان يعلم ان في تعدد العلل يقال ان الدابة هو علمه الاضيق الى فاضل فينبغي ان لا يتخذ في اجابته  
 الفروع فافهم **اي** الملقى الذي يظن ان له قبل مفعول النظم فدان اي يظن متصفا بصفة وقيل هو  
 منزل منزلة اللازم وقوله لا يظن ان له قبل مفعول النظم فدان اي يظن متصفا بصفة وقيل هو  
 مشبه بالانسان مع وهو اولى من صفة الانسان النظم اي يظن ان له قبل مفعول النظم فدان اي يظن متصفا بصفة وقيل هو  
 او دي فلا تنفع له او دي في هذه الاشياء الخد من او كان لا محالة **اي** وعند الحاجة في ما من ما لا يخفى  
 يتوحد انظر الى علم النظم **اي** التوضيح عبارة عن له قال الخشن واقبال النكاح هو المعنى لان دما  
**اي** ان يطلق على معنى في هو ما هيته او الفود المنسوبة على اصلا الرايين وذلك المعنى جمل ان يتحقق في  
 هذا الفرد في خصوصية فرد آخر واما اصلا الفود فاما في انشاء من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظرا لانه الا  
 في الاعمال الحسية الموقاة بالانسان بالوقوف عند قصد جمل انشاء من المعنى في هذه النكاح او اعلم ان  
 الفصل الحش في انما الجمل مع كون الوصف عاما والموصوف له فافوا اخوانه اثنتان ولا فافوا في شيء

في حقيقة السكينة في معرفة الله

في ان السكينة ليست ثلثة للتعظيم والالام لكن جماعا للتعظيم في موضع قابل شرط افادة للتحقيق انما

في ان السكينة ليست ثلثة للتعظيم والالام لكن جماعا للتعظيم في موضع قابل شرط افادة للتحقيق انما

في ان السكينة ليست ثلثة للتعظيم والالام لكن جماعا للتعظيم في موضع قابل شرط افادة للتحقيق انما







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مطلب  
عالمی حقوق کی بنیاد پر



كثر بين الضمير والسند والواو في المؤمنين والمؤمنين من اسماء الله تعالى في افعال من اليمين والعايدات  
 جمع العائدة من العود وهو لا ياتي والظن منقول على ان عطف بيان او بدل ان جعل العائدة منصوبة  
 بانها مفعول المؤمنين او جرو على احد الوجهين ان جعلت جروية على انما مضاف اليها والضمير والسند  
 قلت يرفع كلام الكافي وقد عطف البيان في قسم التوب بما يذكر بعد الشيء من الدال على ان لا يرفع على  
 بيان له يكون في الاشكال في ان هذا الحد لا يتناول احد وانما في هذين المثالين هو على وجه العدة  
 ان فسر العدد بما يقع في العدد او بما يوافقه فلا فرق وان فسر بنصف مجموع كاشية فالكلام منسحب على الغلب  
 اذا الاسم الحامل بمعنى لا في غير الدال على العدد بالمعنى المذكور **في** مثال الوصف المذكور جعلنا لا بوصف  
 المؤكد باعتبار صلاته في المقام الصالح لانه متعين لذلك كما ان يجعل وصفا موصيا كما في قوله  
 في آله **واحد** لانه لا يقع مقام المبدل لانه الوصف المسوق للكلام في الاول انتهى عن اتخاذ الثاني  
 من الاول في ان في انبات الواحد من كل قول ليس الاثنان والواحد مفرد في مقابلة الجمع قلت لا يتخذ الثاني  
 وانما هو واحد لا ضل في ذلك الوصف كما لا يخفى **في** وفيه بظلال اشار الى ان المقدمة المشهورة القابلة  
 بان المبدل في حكم السقوط ليست بكنية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرافعي ولا كلام ان المبدل ليس  
 في حكم الطرف لفظا لوجوده في الضمير في بدل البعض والاشكال ايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ  
 ان في هذا ينبغي بطلان ما ذكره صاحب الكافي في قوله تعالى فقلت لهم الا اقرتني به اذ عباد الله من ان قوله ان  
 المعبود الله لا يجوز ان يكون له الضمير في قوله بظلال منه ان المبدل من في حكم السقوط فيصير الصلح عايد  
 على انه لو سلم في المقدمة المذكورة لم يضر لان العايد موجود حقا فلا مانع والحق في قوله ان المفضل قوله  
 المبدل في حكم التخييل في الاول لبيان منهم بمتفلا لا يخفى مفرقة ان كيد الصف في كونها تختص بما يتبعها  
 لان اصدار الاول اطرا واحدا لا يترك قوله في ايت علام رجلا صالحا فلو ذهب بعد الاول  
 لم يبق كلاما **في** لا يعبدان يقال هذا بناء على ان لا يجب قيام المبدل مقام المبدل منه ولهذا لا يخلو  
 المبدل منه من قال في اتخاذ الثاني من الاول فلو اعتبر في قيامه مقامه لم يضر اذ بالكلية لا يمتنع  
 مع المبدل من الصلح وهذا التوجيه في ما قاله مولانا يوسف الا انه بان لم يعتبر تعيين الثاني كونه

ضعفان

من الاله لم يحصل المقدم الذي هو الشيء عن اتخاذ الثاني من الاله وان قيل فليقتضيه في قوله **فجاءوا**  
 الجي بقوله من الشر كما ينبغي بظلال معنى فليست على **في** نحو جائي اخوك زيد له الحسن يسمى هذا النوع  
 المبدل بدل المطابق كما سمى به كما في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى في صراط الحق  
 الوحيد فمما جاء فان المراد من الكل التبعيض والتجريد ذلك متنع منها فلا يكون هذا الاطلاق كما  
 ان في ان كل الكل عن معنى **في** **فمما** وسكت عن بدل اللفظ لانه لا يقع في فصح الكلام الا في قوله  
 اللفظ لا في التلخيص فان اللفظ هو المبدل من قوله تعالى انما سمى بدل اللفظ مان سببه اللفظ او لانه تدارك  
 اللفظ وقد ينافي في عدم وقوعه بدل اللفظ في فصح الكلام بانه تدارك اللفظ وانه لا ياتي في الفصح بالمعنى  
 السابق كما في قوله جائي زيد بدل من وعلم لا يقع في كلام الله تعالى لانه يستلزم عدم الفصح بل لعدم  
 وقوع اللفظ عليه **في** **فمما** قد افاد هذا على ان كما ينبغي بان في المبدل في قوله تعالى من هو المبدل  
 وقوله تعالى انما يكون في علم كماله الى علم اما في ان كيد فغيره المتبوع وهو المؤكد لا غير في المبدل في اية  
 نفي ليس في ان كيد **في** **فمما** كان الحسن يقول قال الفاضل الحنفى انما ينبغي ان يشارع ذلك بما يتفرع  
 اضلالا في قوله العباد وهو الذي كما في بين التفرع والايضا في ابتداءه في التخييل بدل الاشكال اذ  
 بدل البعض وافرغها بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشكال لا يظهر منه بدل البعض بل يظهر منه بدل الكل  
 مع ان الكلام في محقق المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمصداق في التفرع ابتداء في التخييل  
 بدل الكل لظهوره في عقبه بدل البعض لانه اقر اليه في ذلك من بدل الاشكال اعترض عليه بان هذه الحسنة  
 انما يتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المقتضى واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا يترجح الايضاح على التفرع  
 الجواب ان قوله مع ان الكلام في محقق المسند اليه من العلة بل هو المتبوع في العلة ابتداء مع فلا ينافي  
 الظهور في الايضاح في بظلاله في التفرع **في** **فمما** في الجمع المطلق الرغبي من الوصف سببه الجمع في الوجه  
 لا يقتضي بقية الاطلاق كما قيل في قوله لا ما هي من حيث هي **في** **فمما** لا ينفصل الا في قوله ما ذكره ابن منتهى في  
 منفي السبب من ان قول بعضهم ان معنى الواو الجمع المطلق غير سببه يقتضي بقية الاطلاق وانما هي الجمع  
 اي يثبت الحكم لتابع له هذا التفسير بما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على قائم

انهم الامور او بانصافه البلاغة فان اللفظ  
 بناء على انما ينبغي انما ينبغي انما ينبغي  
 فصح الكلام الا في قوله  
 فمما

الجمع

الاول



[illegible]

الحكماء في المعتمد في التفسير في الحنفية هو السند و  
حسب الموضوع في الأرض في أمه الوضوح في صم

الحفظ الثاني  
الحفظ الثالث  
الحفظ الرابع

وكان ينبغي ان يعلم انه قد منع هذا القاعه  
لكن لا ان فقهه علم وجوب العزم في  
الاعتقاد والعزم على الامور الواجب  
ذكره في تفسير القافه اذ قد علم  
ان الامر هو بكونه انما  
الافان ايجي تنه فان  
لوحده انه واقف على  
اذا اظلمت الدنيا  
جميع الساعه  
اوقافه وان  
عما ذكره



وانها جازية كمنها فيكون قصره او كان الاول قصر قلب وسكت عن قول القبي لانه الحاطب فيشك  
 فلا حكم له حتى يرد على الحاطب في الصواب كما سيظهر من شانه ثم انما يجوز استعماله لانه قصر القلب لا يرد في  
 دلائل الا على انما يستعمل للقلب فقط لمن اعتقد ان الحق عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد كما يكون جازيا بل  
 ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم القاسي لا للمعتقد ان زيد جازيا بل دون غيره مما هو  
 في المتعاند فان قلت لا تخالف بين الحكمين لان مراد الامة من الاعتقاد المذكور الاعتقاد بان  
 الحق عنهما بعد غير عن زيد و مراد المتعاند اعتقاد محض زيد دون غيره في صدر الطام الاعتقاد  
 على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت ما كان المعروف في اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاند  
 يتوهم من انفس المحقق من احدهما انتفاؤه عن الآخر كما ان اعتقاد محققهما فلا تنفي التصور المذكور  
 كما لا يخفى **قوله** فلم يقل به احدى لم يذهب اليه واهل بيته لم يظفوه في الاستعمال يمكن ان يحكم  
 القول بما ذكره في يوم السبت راجع الى اثبات الذي بعد كونه معلوما للحاطب ما ذكره الفاضل في  
 من انه متفق على القول بان زيد لا يجوز في قصره لا في اخره فخرج بان الفرق بين المادتين في ثبوت  
 يصح الاكتفاء بقوله ك ما جازي زيد فيكون كمن عرّفه او لا يصح الاكتفاء بلامه ووجهه كونه جازي  
 زيد لغوا واما صحة ان يقال ان اول الامر جازي عرّفه فلا يخفى لانه تعيين الطريق في تاد المعنى  
 المراد لا التزم استدراك خبر من الكلام لصحة الاكتفاء بجزءه الآخر ولعل المتكلم انما لم يرد على الطريق  
 ليلما يخلق الحاطب بصورته في غير من الاعتبارات المناسبة فان قلت الحاطب لا اعتقاد للمناسبة  
 بين المتعاندين ووجه المسك المحقق على صحتها توهم الحاطب عموم النفي فالواجب ان يبعد كمن رفع ذلك  
 التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرضي ان رجع في القول بقصره لا في ادنظر الى الاعتقاد الاول  
 حتى يبيح ذلك في كل صورة اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاندين ام لا **قوله** ومعنى الاخر ان يكون فعل  
 هذا جازي العطف بل عن توين العطف بانه تابع مقف بالزم مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب اما  
 المقصود بالاولي فلا يرد كما توهمه الرضي لان التبع والتبعية مع مقصود وان النسبة ان كان احدهما  
 بالاثبات والاخر بالنفي **قوله** في كلام ابن الحاجب قال بعض اصحابنا هو اني قرره في الاما **قوله** انا

هذا هو مقتضى ما تقدم من كلامه في بيان ان الحاطب لا يعتد به في الاعتقاد الاول  
 بل يعتد به في الاعتقاد الثاني وهو الاعتقاد بان الحق عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد كما يكون جازيا بل  
 ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم القاسي لا للمعتقد ان زيد جازيا بل دون غيره مما هو  
 في المتعاند فان قلت لا تخالف بين الحكمين لان مراد الامة من الاعتقاد المذكور الاعتقاد بان  
 الحق عنهما بعد غير عن زيد و مراد المتعاند اعتقاد محض زيد دون غيره في صدر الطام الاعتقاد  
 على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت ما كان المعروف في اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاند  
 يتوهم من انفس المحقق من احدهما انتفاؤه عن الآخر كما ان اعتقاد محققهما فلا تنفي التصور المذكور  
 كما لا يخفى **قوله** فلم يقل به احدى لم يذهب اليه واهل بيته لم يظفوه في الاستعمال يمكن ان يحكم  
 القول بما ذكره في يوم السبت راجع الى اثبات الذي بعد كونه معلوما للحاطب ما ذكره الفاضل في  
 من انه متفق على القول بان زيد لا يجوز في قصره لا في اخره فخرج بان الفرق بين المادتين في ثبوت  
 يصح الاكتفاء بقوله ك ما جازي زيد فيكون كمن عرّفه او لا يصح الاكتفاء بلامه ووجهه كونه جازي  
 زيد لغوا واما صحة ان يقال ان اول الامر جازي عرّفه فلا يخفى لانه تعيين الطريق في تاد المعنى  
 المراد لا التزم استدراك خبر من الكلام لصحة الاكتفاء بجزءه الآخر ولعل المتكلم انما لم يرد على الطريق  
 ليلما يخلق الحاطب بصورته في غير من الاعتبارات المناسبة فان قلت الحاطب لا اعتقاد للمناسبة  
 بين المتعاندين ووجه المسك المحقق على صحتها توهم الحاطب عموم النفي فالواجب ان يبعد كمن رفع ذلك  
 التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرضي ان رجع في القول بقصره لا في ادنظر الى الاعتقاد الاول  
 حتى يبيح ذلك في كل صورة اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاندين ام لا **قوله** ومعنى الاخر ان يكون فعل  
 هذا جازي العطف بل عن توين العطف بانه تابع مقف بالزم مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب اما  
 المقصود بالاولي فلا يرد كما توهمه الرضي لان التبع والتبعية مع مقصود وان النسبة ان كان احدهما  
 بالاثبات والاخر بالنفي **قوله** في كلام ابن الحاجب قال بعض اصحابنا هو اني قرره في الاما **قوله** انا

ظاهره

على سبب مجهوله وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يعرف في النفي على من يذهب الى  
 يقال المراد من الحكم ما هو علم من الاتباع والانسراح لا الوقوع في خلافه المانع على من يذهب الى  
 كائين الاول الى الثاني وجعلت الاول كونه عرّفه **قوله** لانه المراد من الابرام  
 ترك التعبد لادع يدعه اليه وهو في الآية ان لا يصح في الضلال الى الحاطب في السائر غير نفسه المراد  
 في القاع التسامح في الشك في اصل الحكم وهو ظن المذكور في معنى اللبس ان ان احد في الاول  
 ووجه التخصيص غير طاهر منها حتى وهو ان الحكم في هذه الآية من قبل سماع الحاطب في قوله  
 غصبه هو ترك تخصيصه بغيره بالهدى وطائفة اخرى فضلا لتبطل ان في انفسهم في وجه النظر في  
 الى ان بعض خواصهم هم الحاطبون في ضلال مدين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابرام لان  
 الموصوف باجل اركبنا في النظر كما لو صوبنا تعلم البقعة في المواقف وغيره في جعلهم  
 الشك من شرط النظر في ارادناهم من ورط الحاصل المركب من اقسامهم الى طريق التشكيك في منهم  
 الصريح الموصل الى الحق **قوله** والفرق بينهما ان التخصيص في الحكم لاهما فقط فان قلت قد قيل  
 لتخصيص في الكثرة والعقد مع امكان الجمع قلت لا يجمع الاطعام والسوة في الخبر لانه في كل منهما  
 بل يقع واحد منها كثره والآخر قد يستقر فارجع عن ذلك وكذا الكلام في آية العدة **قوله** عطف بيان  
 ما قبلها وقيل بل **قوله** لانه يقصر به لا في القول بالام لا بداء عليه كما في قوله لانه زيد هو القام  
 على انه من احوال السند وقام مقامه ويدفع بانه بناء على كونه نوطه وتهديد الخبر لانه قائم مقامه  
 مختصا بالاعتقاد محققا منها بان ثبت له المسير بصر في المقصود وهو قول الباري على المقصود الاول  
 تبدل بغيره **قوله** بان ثبت له السند لفظا ثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من  
 الاثبات لان مقتضى من قبل الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق طاهر وهذا ظاهر ان ما ذكره الفاضل  
 المحقق في قوله قبل واما الفصل فهو تفسير السند من بين الاشياء العالمة لكونه سندا الى اثبات الحكم  
 هو معنى قصر السند على السند في نظرنا في تبيينه الى طائفة بعد الصواب ثبوت السند **قوله** في قوله  
 في هذه الآية له منها حتى وهو الفصل في مثل هذه المقام وان جاز ان في القصر في الثبوت والصدق

للمصنف في قوله في هذه الآية

هذا هو مقتضى ما تقدم من كلامه في بيان ان الحاطب لا يعتد به في الاعتقاد الاول  
 بل يعتد به في الاعتقاد الثاني وهو الاعتقاد بان الحق عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد كما يكون جازيا بل  
 ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم القاسي لا للمعتقد ان زيد جازيا بل دون غيره مما هو  
 في المتعاند فان قلت لا تخالف بين الحكمين لان مراد الامة من الاعتقاد المذكور الاعتقاد بان  
 الحق عنهما بعد غير عن زيد و مراد المتعاند اعتقاد محض زيد دون غيره في صدر الطام الاعتقاد  
 على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت ما كان المعروف في اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاند  
 يتوهم من انفس المحقق من احدهما انتفاؤه عن الآخر كما ان اعتقاد محققهما فلا تنفي التصور المذكور  
 كما لا يخفى **قوله** فلم يقل به احدى لم يذهب اليه واهل بيته لم يظفوه في الاستعمال يمكن ان يحكم  
 القول بما ذكره في يوم السبت راجع الى اثبات الذي بعد كونه معلوما للحاطب ما ذكره الفاضل في  
 من انه متفق على القول بان زيد لا يجوز في قصره لا في اخره فخرج بان الفرق بين المادتين في ثبوت  
 يصح الاكتفاء بقوله ك ما جازي زيد فيكون كمن عرّفه او لا يصح الاكتفاء بلامه ووجهه كونه جازي  
 زيد لغوا واما صحة ان يقال ان اول الامر جازي عرّفه فلا يخفى لانه تعيين الطريق في تاد المعنى  
 المراد لا التزم استدراك خبر من الكلام لصحة الاكتفاء بجزءه الآخر ولعل المتكلم انما لم يرد على الطريق  
 ليلما يخلق الحاطب بصورته في غير من الاعتبارات المناسبة فان قلت الحاطب لا اعتقاد للمناسبة  
 بين المتعاندين ووجه المسك المحقق على صحتها توهم الحاطب عموم النفي فالواجب ان يبعد كمن رفع ذلك  
 التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرضي ان رجع في القول بقصره لا في ادنظر الى الاعتقاد الاول  
 حتى يبيح ذلك في كل صورة اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاندين ام لا **قوله** ومعنى الاخر ان يكون فعل  
 هذا جازي العطف بل عن توين العطف بانه تابع مقف بالزم مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب اما  
 المقصود بالاولي فلا يرد كما توهمه الرضي لان التبع والتبعية مع مقصود وان النسبة ان كان احدهما  
 بالاثبات والاخر بالنفي **قوله** في كلام ابن الحاجب قال بعض اصحابنا هو اني قرره في الاما **قوله** انا

هذا هو مقتضى ما تقدم من كلامه في بيان ان الحاطب لا يعتد به في الاعتقاد الاول  
 بل يعتد به في الاعتقاد الثاني وهو الاعتقاد بان الحق عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد كما يكون جازيا بل  
 ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم القاسي لا للمعتقد ان زيد جازيا بل دون غيره مما هو  
 في المتعاند فان قلت لا تخالف بين الحكمين لان مراد الامة من الاعتقاد المذكور الاعتقاد بان  
 الحق عنهما بعد غير عن زيد و مراد المتعاند اعتقاد محض زيد دون غيره في صدر الطام الاعتقاد  
 على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت ما كان المعروف في اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاند  
 يتوهم من انفس المحقق من احدهما انتفاؤه عن الآخر كما ان اعتقاد محققهما فلا تنفي التصور المذكور  
 كما لا يخفى **قوله** فلم يقل به احدى لم يذهب اليه واهل بيته لم يظفوه في الاستعمال يمكن ان يحكم  
 القول بما ذكره في يوم السبت راجع الى اثبات الذي بعد كونه معلوما للحاطب ما ذكره الفاضل في  
 من انه متفق على القول بان زيد لا يجوز في قصره لا في اخره فخرج بان الفرق بين المادتين في ثبوت  
 يصح الاكتفاء بقوله ك ما جازي زيد فيكون كمن عرّفه او لا يصح الاكتفاء بلامه ووجهه كونه جازي  
 زيد لغوا واما صحة ان يقال ان اول الامر جازي عرّفه فلا يخفى لانه تعيين الطريق في تاد المعنى  
 المراد لا التزم استدراك خبر من الكلام لصحة الاكتفاء بجزءه الآخر ولعل المتكلم انما لم يرد على الطريق  
 ليلما يخلق الحاطب بصورته في غير من الاعتبارات المناسبة فان قلت الحاطب لا اعتقاد للمناسبة  
 بين المتعاندين ووجه المسك المحقق على صحتها توهم الحاطب عموم النفي فالواجب ان يبعد كمن رفع ذلك  
 التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرضي ان رجع في القول بقصره لا في ادنظر الى الاعتقاد الاول  
 حتى يبيح ذلك في كل صورة اعتقاد الحاطب المار به بين المتعاندين ام لا **قوله** ومعنى الاخر ان يكون فعل  
 هذا جازي العطف بل عن توين العطف بانه تابع مقف بالزم مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب اما  
 المقصود بالاولي فلا يرد كما توهمه الرضي لان التبع والتبعية مع مقصود وان النسبة ان كان احدهما  
 بالاثبات والاخر بالنفي **قوله** في كلام ابن الحاجب قال بعض اصحابنا هو اني قرره في الاما **قوله** انا



فلسفہ

از آگاه  
المص

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بسم الله الرحمن الرحيم

فلسا **قوله** من الزفات على وزن العواطام وهو ما كتبت من **المسألة** كذا في فراء السقط القطر  
ما يسقط من الزد عند الاقتداء بنحو ديوان المعري به والفراء بالكسر الأصل اشتغال النانو فان الخطب  
الذي يسهل اشتغال النانو فيه ايضا سمي شرح الديوان المذكور لصد والافاضل **قوله** معنى بعضهم يقولون  
بعد تقديم بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللفظ النثر المرتب اياه الى ان مراد ان سر الداعي الى  
هو القابل للمعاد بناء على ما كتبه ويأتي في كتب الفوارج ان ابا العلاء مثلا كثر الخس وبومي الزينة فهو  
عند من له ذوق سليم وهو قول به تحسن ما من عجب ودينيت ما بالها قطعت في ربيع دينار وبنو  
در من ردة عليه بقوله الامانة اعلمنا ما وافضها ذل الجانية فافهم حكمه البارحة ولا النفس  
على ما قيل طار في بلاد الهند يضرب بالنخل في البياض من نفاط طويل وهو حسن الايمان بعيش الفينة ثم يلهي  
انه مع بانه يمت في الخطب حواله فيضرب بجناحه على الخطب الى ان يرفع من ان فيشتغل الخطب بحرق هو  
ويخلق انه يوم من رماه بعد مرة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله **قوله** لانه ينادي السابق بابا الموقدة ما قبل الشيء  
والسابق بالمشاة التحتية وهو العجاة منها **قوله** والما تجلي المسرة له حكم ان يكون قوله للسفال والنظم  
على المسرة والمساءة هما انما انفعها مبيان عن النقال والنظم كسب الامر واما تعجيلها فلما يتعلق بال  
النقال والنظم على نعم وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من النقال وتعجيل المساة الحاصلة من النظم  
ولما كان تعجيلها متضمنا لتعجيلهما لم ينزع عن المسرة ان يكون على التعجيل **قوله** انما كان في اتم القاطع  
ايما راى في صور عبات الحفاة حيث قال اما لان ام المسيرة يصلح النقال فتقدم الى السابق منسوخه او تسو  
وتوجه القصور على الاصل الاول ان النقال حاصل سوء قدم المسيرة او اخروا بؤيته قول المعري السابق فقلت  
مقصود المسيرة فلان ام الامر لمن قال حيث جعل السم السعيد نقابا للسوق مع تأخره فكذا المسيرة منسوخة  
عنه فافقت في التقديم المسيرة لتعجيل المسرة لتعجيل النقال ونحوها وجواب ان النقال قد يكون باللفظ المسوخ  
استعمل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقيقه تقديم المسيرة وقد يكون النقال هو الكلام كما قال سعيد  
وارك فانه قد يقال يكون سعيد في داره ونفسه النقال حاصل سواء قدم المسيرة او اخرا فلا يقيقه تقديم  
المسيرة لانه مشتبه عليه الفرق بين النقال وبين النقال في داره وان المسيرة مثلا سعيد على النقال اذ قد يحصل نداء الام

مطابق











الافاق

انه قال الاشكال ان هذا الكلام سهو من انادى بالعلم لان رده بين التجوز والسهولة باعتبار كونه  
سوق البيان **قوله** انما يستعمل رد الخطأ في الفاعل هذا الخطر ضافي كما يشهد بقوله لا لا فائدة وجوده في  
يتوجه عليه هذا الترتيب يأتي للتخصيص يأتي للتقوي فلا وجه للتخصيص **قوله** انما يكون باعتبار انه  
لازم معناه الفهم انه راجع الى الوجود السعي الى الافادة ولذا ذكره والمردس معنى انما سعت فصرح  
على المنظم واستعمله يحصل رد الخطأ في الفاعل لان معناه رد الخطأ ابتداء وهذا ظاهر في روم انما هو  
بين وجه السعي وبين قصر السعي على المنظم لا بين رد الخطأ في الفاعل وافادة وجوده لانها لا يجتمعان  
اصلا فكيف يتحقق الزوم بينهما وهذا ظاهر ان قول الفاضل الخش لا ان روم رد الخطأ في الفاعل لا فائدة  
وجود السعي غير ذلك كما ظهر من قوله تعالى الى توجيهه على ان الزوم بين رد الافادة ان لم  
في الجملة فانما يسلم روم افادة السعي رد الخطأ واما عكسه فوجه في اعتبار قصر الافادة اصلا لانها  
الحكم لاحد الترتيب في اعتقاد المحاطب ينبغي ان لا يفيد بوا علم ان روم العلم قال في خبره ويحيى ان تعلم  
مع ما قل علمت ان استعمال الاولين يعني سعت وسعت انما لم يكن ان يكون في صورة علم ان مع كمال  
الثاني يعني انما سعت بل جاز ان يكون في صورة جهل فيجوز ايضا ان يكون استعمالها في صورة علم ويكون حكما  
علم ان في رد جهل فيكون السعي فيها مشوبا بتجوزا وهو انما هذا الكلام فعليه هذا قول الفاضل الخش  
عن بيان حال سعت له محله لاننا لم نعلم يفرض حال المتألم في الافادة بل قد تعرض لها اين بقوله  
ويجب ان يعلم **قوله** فيكون جازا قد يناقش فيه ان الجاز انما يكون باعتبار الفعل على المعنى الموضوع لا على المعنى  
عند اربابنا اذ لم يوضع اللفظ بآراء بل انما يفيد بحسب المقام كما هو قوله الجواز باذنه شريفي في توجيه  
كون الافراج على خلاف مقتضى المسح في علم البيان بل ان في الحقيقة والجواز ان يكون او صافا  
للفظ بالقياس الى الاغراض الاصلية يعرف بالغا ايضا وكلام العلماء مني على فهم فلما حال **قوله**  
انه معناه له الظان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ الذي استعمل في غير معناه غطره ونسب العدم الظاري على  
المعروف لا ما ذكره العلماء من معانيها **قوله** ان كان قد نسب الى الغير يعني ان كان اعتقاد المحاطب  
الفعل الى الغير باعتبار مجازي في فهمه بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه لان المحاطب اذا نسب الفعل الى

[illegible]







مطلوب  
۱۰۸۰۰  
از عرصه کتب و اوراق

لَمَّا كَانَ صَافٍ عَمَّا شَرِبَ بِهِ  
رَبُّ الْأَرْوَاحِ فَاجْتَبَاهُ الْعَلَمُ







مقدم الشوق على عروضا لاضافة

وهو كلفه فاعلم ان اذاده بطريق التبعيد **في** اللفظ مثل وغيره اما اللفظ نظير وشبه ونظائر فمما ليس الا  
في المعنى المذكور ولذا لم يذكر ما تم الجوز لوقوع مثل وغيره من اختصاصها بالاضافة وان لم يتفرقا بها  
توغلها في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان اللفظ مثل في نفس نفسه فلفظ استعاضة لا مثل وغيره مما لا يزيد على اللفظ **في**  
في احوالها وايضا لا معنى للتعريف في الغيرة ولا بانباتها على كذا اذ قد يكون التعريف بها معنى مقبول  
اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا اذاعني معترفي معنى انه غير قد روي هرمان الا انه راجع تحت قوله  
القد روي مجوسي هذه الامة فقلت له غير القد روي لا يقول بعدد الى الحق ويرى بالغير مطلقا **فصل** التعريف  
لذلك المدة في نفي الغيرة وحصل الكناية في اثبات التعدد الى الحق لا اضيف اليه غير اذ اذاعني ليس غير  
سنتي مع بعضه اياها كما فعلت له غير في بعض اياها كما فعلت التعريف لاثبات الغيرة والكنية في اثبات  
عدم البعض الى اضيف اليه غير وهذا القد روي في بعض اصناف الازع قد **في** ارم الثبوت فان قلت اذ كان  
المراد ان من كان على الصفه التي هو عليها كان كذلك لم يلزم الثبوت لذاته او الانساق غير بطريق الاو  
التاوي قلت المراد بان يكون على الصفه التي هو عليها الا انشر الكيفية الى الصفه وان كان في اضيف الى المثال قوله في  
الاو لونه بل لانه لما ثبت العقل لا المنشأ في اصل الصفه فثبوت له مع كون تلك الصفه فيه اقوى بطريق الاو  
وبدل على اعتبار رقة الصفه في اضيف الى لفظ من حيث كان المتبادر كونه في شبهه اقوى وكان قوله  
وجه الاو لونه ان الثبوت لاه الانساق عنه ينهزم بطريق البرهان كما هو حكم الكناية من غير قصد هذا القيد معترف  
في جميع صور الكناية بغير فانما اذ قصد بعد ذلك غير كالجواب الى انما يكون في غير معنى لا يلزم انما الى طرية  
بحوار انما يكون المصنف انما راخر **باب** راد بقليل غير كذا يعني بوجه هذه الارادة التعريف بالمعنى اللغوية  
اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذ اردت ان معان فظ لا ان ذلك المعنى يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما  
اذا لم يلق في وجه التعريف في مثلها اعتبار ان ما صدق عليه فهو المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع  
خفاء واما في الغير فيحظر **في** اذ لم يثبت انما حصل ان لم يقيد بغير منها او غير كذا هو اليه بل اردت معنى اولم يرد  
لكن ذلك القول انما يشبه ما عدم ارادة التعريف لانه ليس بشيء من عدم التعريف على سلم الكناية كما في ضرب من غير  
وبعضه الكناية في ان يقال ان هذا القول ليس بشيء من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس به فلما

الفصل

مجلس ۱۰۰

مكتبة  
مجلس  
العلماء  
بمكة  
المدنية  
الشمسية  
١٣٥٠

جعل غير ارادة التعريف من ارادته لئلا يثبت له على هذا القياس توجيه الكيفية في قوله  
 ضررني من غير **نفس** لانها هي الكيفية له سبحانه ان الكنية ثمانية اقسام ما يطلبها منه من الصفات لولا  
 طول الخصال المطاوعة لولا انما يطلبها منه اي بناءا لمرادها كذا الجود وعدم الخلق  
 الباطن غير مثل غير كذا الجود ومثل لا يخلو وما يطلبها منه غير صفه ولا شبه كذا في قوله ضررني من غير **نفس**  
 يعني الاطلاق في الكنية عن الانسان **قوله** قبل قد تقدم المسند له قوله قد تقدم لانه دل على العموم  
 على قوله فيما سبق وقد تقدم بعينه تخصيصه بالجم الغفير وما توسلها من الالحاق فهو من جهة المعطوف عليه  
 المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن يتوكل في عطف احد هما على الآخر  
 قلت هو من عطف التلخيص كما يقال لك ساكر منك فتقول اني قد زدت ان الله العلي في تفسير قوله  
 قال في جاعلك للناس اماما وقال من زرتني ثم ان الضمير في قوله قد تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند  
 المسند بطل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام ابن راجع ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند المطلق  
 الا ان لفظ قد تقدم عموم السلب الا في قوله الخ لم كان ما يكون تقديم لافادة العموم هو سور بطل  
 ان راجع بيان الواقع **قوله** فان تقدم بفيدله لم يذكر منها افادة الحصر كما ذكر في مفادنا في غير لان عموم  
 السلب يستلزم سلب العموم كقوله العكس فيكون معناه لفظ العبارة ان يقول يكون معناه ثبوته انتفاء  
 القيام لكنه راجع كلام المصنف قال المتناهم نفي الحكم على الجملة فاعتبر المعنى اللامع قد علم نفي القيام اي  
 بانتفاءه على ان يكون المصدر من المنسب للفعول او نقول معناه قد علم هذا الطريق فان الحكم في حيث هو عام  
 للثبوت والانتفاء فليس قولنا بالخطا **قوله** المتناهم نفي الحكم له معنى رفع الالحاق الى كذا بغيره بقرائن راجع  
 معنى نفي الحكم على المجموع من حيث هو مجموع فلا يتحقق بعدم صدق مثل لا يخلو هذا الخشب الخ مع صدق ليس  
 محل البق **قوله** فالحال ان التقديم له في حيث هو وان قوله كان لم يقع نفي عموم القيام بطريق الاحتمال فلو  
 قل على نفي العموم بطريق الخصوص في البعض بعد دخول كل ما في نفي ترجيح ان كيد على اننا سبب ما ذكره  
 فالذي لا يخلو بالاحتجاج على عموم النفي والعدم على نفي العموم وان قوله لم يقع نفي عام فلو قل  
 نفي العموم بذلك الطريق لم يأن في ترجيح ان كيد على اننا سبب نفي عدم الحمل على عموم النفي والاحتجاج على

منفا على البحر باقيا بالبحر

[illegible]

عبد الله النقيب

و بهذا تطورا ما دارا الطلق المجسبات مسخر ضار  
صفت قال الامام اصغر ان شئ لم يقم قد لا لا ما فانه  
الحكم في قول الحكم موضع الانقضاض والافتكاك  
الان ذلك مما ان قد انما به مع تبطل الادوات  
فليس له لول الحكم الام ان الحكم موضع الانقضاض  
في بعض الادوات لان الانقضاض الخالي  
مردود في نفسه في الادوات في شئ  
صفت قال اصغر انما قد الفقه في شئ  
الحكم في قول الانقضاض العام قد انما  
مما على العام من وجه من الادوات  
فان تبطل النفس منها لا يكون  
اعين منها والتخصيص

منها ما يكون منقبا عن النور وان يكون  
منقبا عن البعض ما  
لا يقبل منه

بعضی افراد را که نسبت به تحقیق  
نمیکنند بعضی اشخاص را  
در میان مردم می بینیم  
که از خود را که می دانند  
قدیم تر از ما



في العموم بطريق الاحتمال يمكن ان يحكم كل لغة باعتبار ان احدها جعل كل واحد على القصة المنفصلة  
وان في جعلها مدخل للتعريف والحدول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني في العموم بطريق الاحتمال  
اذ لا دلالة في اللفظ على الحصر في البعض في الاثبات فلما اوسع احدهما تعاقب الآخر **انما ينفذ في العموم**  
هذا كما سبق في بناء على الاعمال لا على الافعال في تعاقب النفي في العموم فان شئت  
وانه لا يجب لكل فعل في نفسه نظيره **فلا** اهل فيها له قيد ما قبله وان كان الحكم في المصطلح **الاول**  
اذ المتبادر من ان يكون هناك فرد لم يتبين كنهها في العموم الطبيعي هي التي حكم فيها على الطبيعة  
الان نفي **فلا** منها يجوز ان يكون في نفسه القيد سور الكلية انما يستقيم لولم يصح في نفسه  
مما ذكر في النفي في اللفظ لا في اللفظ وبني بارة فانه يحتمل عدم العموم ايضا فلا في الاول حكم بعموم النكارة  
الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب اجيب بان المدخل في كل ما فيه العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
الافادة في جميع الصور او بعضها كالتعميم ومنها ما اعترف في الفعل المذكور في النكارة في سياق النفي مفيدة  
لعموم ثبوت كلية القضية لا يضر عدم افادة ذلك في صور اخرى **كانه** في الموصولة هذا بالنظر الى اللفظ والاعمال  
فقد سبق ان النكارة المنقولة قد تم كقوله **انما** ثمة خبر من جواد وقوله **كل** على كل علم في نفس قديم افترش  
**فلا** على ما في الالف ان لا يعدم خصا رتبه في ذكر القوم وكذا التنوين سور اجزائية في الجمل بناء على ما ذكرنا  
ثم ان الشرح وان لم يجرم بوقوع مقدم شرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارة وان علم انه وان كان في لغة العرب  
قد بدل الالف واللام على العموم فانه بدل على الطبيعة ايضا فانه لا يكون موقع الالف واللام موقع كل حكم  
مفقط **رح** حيث فتم ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والتنوين سور اجزائية  
تقدير افادتها لخصوص ولا مدخل لاجل التعميم والتخصيص على جميع الاله في نفس السورة بل في نفي الاحكام  
مطلقا كما لا يخفى **فلا** كان كل شارح في تمام لفظها الى ان الثاني في قوله ان كانت كل واحد باعتبارنا و  
كل بالكلية والافعال تفرقة كتب النكارة الالف في كل افراد الضمير **الاجل** وتذكره وان معناه بحسب ما مضى  
كل حكم شئ فعله في الزمر وكل نفي في المتكلم واما **فلا** كما اذا قدمها على **له** هذا معنى على وقوع عليه  
ما تضمنه من ان لا يضر فلا منفي فلا مني نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي **فلا**

في العموم بطريق الاحتمال يمكن ان يحكم كل لغة باعتبار ان احدها جعل كل واحد على القصة المنفصلة  
وان في جعلها مدخل للتعريف والحدول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني في العموم بطريق الاحتمال  
اذ لا دلالة في اللفظ على الحصر في البعض في الاثبات فلما اوسع احدهما تعاقب الآخر **انما ينفذ في العموم**  
هذا كما سبق في بناء على الاعمال لا على الافعال في تعاقب النفي في العموم فان شئت  
وانه لا يجب لكل فعل في نفسه نظيره **فلا** اهل فيها له قيد ما قبله وان كان الحكم في المصطلح **الاول**  
اذ المتبادر من ان يكون هناك فرد لم يتبين كنهها في العموم الطبيعي هي التي حكم فيها على الطبيعة  
الان نفي **فلا** منها يجوز ان يكون في نفسه القيد سور الكلية انما يستقيم لولم يصح في نفسه  
مما ذكر في النفي في اللفظ لا في اللفظ وبني بارة فانه يحتمل عدم العموم ايضا فلا في الاول حكم بعموم النكارة  
الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب اجيب بان المدخل في كل ما فيه العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
الافادة في جميع الصور او بعضها كالتعميم ومنها ما اعترف في الفعل المذكور في النكارة في سياق النفي مفيدة  
لعموم ثبوت كلية القضية لا يضر عدم افادة ذلك في صور اخرى **كانه** في الموصولة هذا بالنظر الى اللفظ والاعمال  
فقد سبق ان النكارة المنقولة قد تم كقوله **انما** ثمة خبر من جواد وقوله **كل** على كل علم في نفس قديم افترش  
**فلا** على ما في الالف ان لا يعدم خصا رتبه في ذكر القوم وكذا التنوين سور اجزائية في الجمل بناء على ما ذكرنا  
ثم ان الشرح وان لم يجرم بوقوع مقدم شرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارة وان علم انه وان كان في لغة العرب  
قد بدل الالف واللام على العموم فانه بدل على الطبيعة ايضا فانه لا يكون موقع الالف واللام موقع كل حكم  
مفقط **رح** حيث فتم ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والتنوين سور اجزائية  
تقدير افادتها لخصوص ولا مدخل لاجل التعميم والتخصيص على جميع الاله في نفس السورة بل في نفي الاحكام  
مطلقا كما لا يخفى **فلا** كان كل شارح في تمام لفظها الى ان الثاني في قوله ان كانت كل واحد باعتبارنا و  
كل بالكلية والافعال تفرقة كتب النكارة الالف في كل افراد الضمير **الاجل** وتذكره وان معناه بحسب ما مضى  
كل حكم شئ فعله في الزمر وكل نفي في المتكلم واما **فلا** كما اذا قدمها على **له** هذا معنى على وقوع عليه  
ما تضمنه من ان لا يضر فلا منفي فلا مني نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي **فلا**

في العموم بطريق الاحتمال يمكن ان يحكم كل لغة باعتبار ان احدها جعل كل واحد على القصة المنفصلة  
وان في جعلها مدخل للتعريف والحدول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني في العموم بطريق الاحتمال  
اذ لا دلالة في اللفظ على الحصر في البعض في الاثبات فلما اوسع احدهما تعاقب الآخر **انما ينفذ في العموم**  
هذا كما سبق في بناء على الاعمال لا على الافعال في تعاقب النفي في العموم فان شئت  
وانه لا يجب لكل فعل في نفسه نظيره **فلا** اهل فيها له قيد ما قبله وان كان الحكم في المصطلح **الاول**  
اذ المتبادر من ان يكون هناك فرد لم يتبين كنهها في العموم الطبيعي هي التي حكم فيها على الطبيعة  
الان نفي **فلا** منها يجوز ان يكون في نفسه القيد سور الكلية انما يستقيم لولم يصح في نفسه  
مما ذكر في النفي في اللفظ لا في اللفظ وبني بارة فانه يحتمل عدم العموم ايضا فلا في الاول حكم بعموم النكارة  
الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب اجيب بان المدخل في كل ما فيه العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
الافادة في جميع الصور او بعضها كالتعميم ومنها ما اعترف في الفعل المذكور في النكارة في سياق النفي مفيدة  
لعموم ثبوت كلية القضية لا يضر عدم افادة ذلك في صور اخرى **كانه** في الموصولة هذا بالنظر الى اللفظ والاعمال  
فقد سبق ان النكارة المنقولة قد تم كقوله **انما** ثمة خبر من جواد وقوله **كل** على كل علم في نفس قديم افترش  
**فلا** على ما في الالف ان لا يعدم خصا رتبه في ذكر القوم وكذا التنوين سور اجزائية في الجمل بناء على ما ذكرنا  
ثم ان الشرح وان لم يجرم بوقوع مقدم شرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارة وان علم انه وان كان في لغة العرب  
قد بدل الالف واللام على العموم فانه بدل على الطبيعة ايضا فانه لا يكون موقع الالف واللام موقع كل حكم  
مفقط **رح** حيث فتم ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والتنوين سور اجزائية  
تقدير افادتها لخصوص ولا مدخل لاجل التعميم والتخصيص على جميع الاله في نفس السورة بل في نفي الاحكام  
مطلقا كما لا يخفى **فلا** كان كل شارح في تمام لفظها الى ان الثاني في قوله ان كانت كل واحد باعتبارنا و  
كل بالكلية والافعال تفرقة كتب النكارة الالف في كل افراد الضمير **الاجل** وتذكره وان معناه بحسب ما مضى  
كل حكم شئ فعله في الزمر وكل نفي في المتكلم واما **فلا** كما اذا قدمها على **له** هذا معنى على وقوع عليه  
ما تضمنه من ان لا يضر فلا منفي فلا مني نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي **فلا**

في العموم بطريق الاحتمال يمكن ان يحكم كل لغة باعتبار ان احدها جعل كل واحد على القصة المنفصلة  
وان في جعلها مدخل للتعريف والحدول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني في العموم بطريق الاحتمال  
اذ لا دلالة في اللفظ على الحصر في البعض في الاثبات فلما اوسع احدهما تعاقب الآخر **انما ينفذ في العموم**  
هذا كما سبق في بناء على الاعمال لا على الافعال في تعاقب النفي في العموم فان شئت  
وانه لا يجب لكل فعل في نفسه نظيره **فلا** اهل فيها له قيد ما قبله وان كان الحكم في المصطلح **الاول**  
اذ المتبادر من ان يكون هناك فرد لم يتبين كنهها في العموم الطبيعي هي التي حكم فيها على الطبيعة  
الان نفي **فلا** منها يجوز ان يكون في نفسه القيد سور الكلية انما يستقيم لولم يصح في نفسه  
مما ذكر في النفي في اللفظ لا في اللفظ وبني بارة فانه يحتمل عدم العموم ايضا فلا في الاول حكم بعموم النكارة  
الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب اجيب بان المدخل في كل ما فيه العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
الافادة في جميع الصور او بعضها كالتعميم ومنها ما اعترف في الفعل المذكور في النكارة في سياق النفي مفيدة  
لعموم ثبوت كلية القضية لا يضر عدم افادة ذلك في صور اخرى **كانه** في الموصولة هذا بالنظر الى اللفظ والاعمال  
فقد سبق ان النكارة المنقولة قد تم كقوله **انما** ثمة خبر من جواد وقوله **كل** على كل علم في نفس قديم افترش  
**فلا** على ما في الالف ان لا يعدم خصا رتبه في ذكر القوم وكذا التنوين سور اجزائية في الجمل بناء على ما ذكرنا  
ثم ان الشرح وان لم يجرم بوقوع مقدم شرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارة وان علم انه وان كان في لغة العرب  
قد بدل الالف واللام على العموم فانه بدل على الطبيعة ايضا فانه لا يكون موقع الالف واللام موقع كل حكم  
مفقط **رح** حيث فتم ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والتنوين سور اجزائية  
تقدير افادتها لخصوص ولا مدخل لاجل التعميم والتخصيص على جميع الاله في نفس السورة بل في نفي الاحكام  
مطلقا كما لا يخفى **فلا** كان كل شارح في تمام لفظها الى ان الثاني في قوله ان كانت كل واحد باعتبارنا و  
كل بالكلية والافعال تفرقة كتب النكارة الالف في كل افراد الضمير **الاجل** وتذكره وان معناه بحسب ما مضى  
كل حكم شئ فعله في الزمر وكل نفي في المتكلم واما **فلا** كما اذا قدمها على **له** هذا معنى على وقوع عليه  
ما تضمنه من ان لا يضر فلا منفي فلا مني نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي **فلا**

في العموم بطريق الاحتمال يمكن ان يحكم كل لغة باعتبار ان احدها جعل كل واحد على القصة المنفصلة  
وان في جعلها مدخل للتعريف والحدول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني في العموم بطريق الاحتمال  
اذ لا دلالة في اللفظ على الحصر في البعض في الاثبات فلما اوسع احدهما تعاقب الآخر **انما ينفذ في العموم**  
هذا كما سبق في بناء على الاعمال لا على الافعال في تعاقب النفي في العموم فان شئت  
وانه لا يجب لكل فعل في نفسه نظيره **فلا** اهل فيها له قيد ما قبله وان كان الحكم في المصطلح **الاول**  
اذ المتبادر من ان يكون هناك فرد لم يتبين كنهها في العموم الطبيعي هي التي حكم فيها على الطبيعة  
الان نفي **فلا** منها يجوز ان يكون في نفسه القيد سور الكلية انما يستقيم لولم يصح في نفسه  
مما ذكر في النفي في اللفظ لا في اللفظ وبني بارة فانه يحتمل عدم العموم ايضا فلا في الاول حكم بعموم النكارة  
الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب اجيب بان المدخل في كل ما فيه العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
الافادة في جميع الصور او بعضها كالتعميم ومنها ما اعترف في الفعل المذكور في النكارة في سياق النفي مفيدة  
لعموم ثبوت كلية القضية لا يضر عدم افادة ذلك في صور اخرى **كانه** في الموصولة هذا بالنظر الى اللفظ والاعمال  
فقد سبق ان النكارة المنقولة قد تم كقوله **انما** ثمة خبر من جواد وقوله **كل** على كل علم في نفس قديم افترش  
**فلا** على ما في الالف ان لا يعدم خصا رتبه في ذكر القوم وكذا التنوين سور اجزائية في الجمل بناء على ما ذكرنا  
ثم ان الشرح وان لم يجرم بوقوع مقدم شرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارة وان علم انه وان كان في لغة العرب  
قد بدل الالف واللام على العموم فانه بدل على الطبيعة ايضا فانه لا يكون موقع الالف واللام موقع كل حكم  
مفقط **رح** حيث فتم ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والتنوين سور اجزائية  
تقدير افادتها لخصوص ولا مدخل لاجل التعميم والتخصيص على جميع الاله في نفس السورة بل في نفي الاحكام  
مطلقا كما لا يخفى **فلا** كان كل شارح في تمام لفظها الى ان الثاني في قوله ان كانت كل واحد باعتبارنا و  
كل بالكلية والافعال تفرقة كتب النكارة الالف في كل افراد الضمير **الاجل** وتذكره وان معناه بحسب ما مضى  
كل حكم شئ فعله في الزمر وكل نفي في المتكلم واما **فلا** كما اذا قدمها على **له** هذا معنى على وقوع عليه  
ما تضمنه من ان لا يضر فلا منفي فلا مني نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي **فلا**

على ان في حفظ **فلا** لا قربان جعله في نفسه لانه سقن على ما انا اخذ كل درهم لانه معمول في المنفعة  
مع انه داخل في النفي الاول يمكن ان يدفع ان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه حرف النفي بغيره وهذا  
ليس كذلك **فلا** التأكيد لان اللفظ ان الاضطرار ان لا يكون له كثرة الاستعمال فيها وقد مر  
في اوائل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل في التأكيد اكثر فاعلم ان في نفسه فليس هو وكما في **فلا**  
وجعل الفعل نفي على ما لم يجعل منفي بانه الصدرة المذكورة انما هي فيما تقدم المحمول على مجموع حرف النفي  
والفعل الداخل في عليه كما يدل على فعله لان المنفي لا لا يتقدم محموله ثم الوجه في عدم جواز التقدم  
المذكور ايضا ما ان فيه صدر الكلام من حيثها حرف الاستفهام من حيث وصولها على التام والفعل كونه  
بعينها كما لم ولن فانها لا اختصاصها بالفعل صار كالجزء من مجموع التقدم ما في خبرها عليها كجواز  
تقدم محمول الفعل المنفي عليه اما لانها وان كانت في المدخل على القيد في كل الا انها حرف كثر تفرق  
فيها كما يحل ما قبلها فيما بعد ما في قوله خبرني بلا ذن وقولك منعت علي ان لا يضرني يعمل ما بعد ما  
فيما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكرناه انما ينشئ من جمل عدم ايراد مثل كل الدرهم ما احد  
في الاصل لعدم ايراد مثل ما كل الدرهم اخذت كما ينشئ كل عليه ذلك لا المقر في النفي امتناع الاول  
لانه في ثم الطان المثال المذكور من العنصر في الاول لان حرف النفي داخل حكمه الفعل العالي في كل  
قائل **فلا** في نفسه لا خذله لفظ مني على ان قوله لا يخرج الاجزائية وادنى عليه كما ينشئ الطبيعة العلم الحكم ما  
ذكره في في السبب من ان دلالة الصدرة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبل لانه المعلوم  
وهي انما يعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصور المذكورة اذ قد دل اللفظ على عدم طلق  
الاضطرار الى التلخيص فخرج ان من غير حق كنه او علم ان منه لا يجب لكل مطلق الكفر الانتم الى الحكم  
بترجم الربو او شئ من اطلاق مطلق الخلاف المهيمن اي الذي هو كثر الخلف في الحكم والباطل فليس  
في الاله والتجزؤ حق عند ان من لا يمكن كنه من الهامة وهي القوة والحق في اشارة انما من نفس  
الكلام حيث خلوع الى الالف الجارية وجدنا الارض على ما ذكره هذا المعنى بغيره لفظ اذ الاله انما ينشئ  
النقاد في المفيدة جارية الحكم في بعض الصور على قياس لفظ قد قائل **فلا** ان قد مر في النفي لانه

فلا في نفي السبب من اذا اجمع الصواب  
على ان لا صدر الكلام واضطرار في لا  
فقد لا صدر مطلقا قبل السبب  
الصدر مطلقا قبل الوقف  
في صدر جبال التعميم  
كل ما في الاداة الصدر  
فلا ولا يحد سبب اذ جعل  
حت العاقبة في البيت  
الوراق النبر اجمع  
واستطاع الى فن وهو  
على ولم يحل به باب  
زبا خبره ان  
التقدير لا اجمع  
والاخذ لا الصدر  
فلا على ما بعد  
فلا ما لا اجمع  
واشعر على  
في جبال  
سنة







لم تقدم ذكرنا اما لانه لم يذكر او ذكر متفرقا كما في علم المتقدم عما هو عليه هو كونها غير محمولة على اللفظ  
 هذا الذي ذكره في كتابه على ان هذا انشأ الى ما لا يتفق على او على ما ذكره **ب** كما هو عليه في علم المتقدم والآن  
 فنترك الخطأ مع معنى الى غير الذي ذكره في مباحث الاضمار من قولنا متفق **الظاهر** كقولهم اي قول العرب  
 ابتداء من غير جري ذكر لفظ او قد يراد به ايضا وضع لفظ موضع لفظه بناء على عدم وضوح الاو والآخر اسم  
 بمعنى المتعلق في موضع المصدر اي وضع مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المتعلق بالاباء ان يكون ذلك  
 المتعلق بل كلف ان يستفاد مما في خبرنا **و** ليحصل اليه الا بهام ثم له جاء به ثم لزم في التفسير تباعده في الزيادة على  
 الا بهام هذا وهو المناسب المذكور في هو ان المراد بالبدء والذم العام في هذا الباب هو الجائز في ايراد  
 زيادة الجائز في التفسير اعموا الفاعل لا لا تشوق النفس الى ورتب طلبه **و** ان لم يفسر له فان قلت  
 في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديثه وساق الحديث الى ان قال ثم اهدمهم  
 فيقول انك تركت خبره في رواية ابن ابي عمير قال فبنيهم من بعد ما قال في ذلك التفسير المتكبر واي المخصوص  
 في حديثه ان يكونا على نعم مستتر في خبره في رواية ابن ابي عمير قال فبنيهم من بعد ما قال في ذلك التفسير المتكبر واي المخصوص  
 وان هو المخصوص بالبدء ونظيره في حذف التفسير قوله من توفنا يوم الجمعة فيها ونعت اي في ارضه اخذ  
 ونعت رفته كذا في معنى اللبس في حذف التفسير في رواية ابن ابي عمير قال فبنيهم من بعد ما قال في ذلك التفسير المتكبر واي المخصوص  
 حيث لا زينة لا لبس لانه على تحقيق شرط الفاعلية هو الذي يكون الظاهر المعتبر للبدء والذم العام في  
 مع موصوفا في الطاعة وجه لا يلائم اول الامر لان مدح مخفى غير منكر من الاشخاص وذمة فيه فائدة فان قلت  
 هذا التباس في قوله نعم نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او موصوف بالبدء قلت لا لان الالة تدل على ان الموصوف  
 مخدوف وهو يتوهم في منتهى جود نفسه كما هو جواب **و** ان خبر مبتداء مخدوف لانه لا تقدم ذكر الفاعل على خبره قد روي  
 عنه في هو جابري له هو زيد وفيه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون الموصوف مبتداء خبره مخدوف في  
 محذوف ولعل وجهه الخفي باقر الجمل ان نسب كل من التفسير هو الاول والآخر الذي هو في تخصيص المبدء باسمه  
 في جواب السؤال عن معنى ما في الخبر خط الفائدة فلا يلائم في حذف وايضا خبر لا يخفى وجوب الالة اذا  
 شئ مسدود خبره بان من في باب ما في معنى اللبس **و** لا يمكن ان يكون له انما ذكر الالة لان الفاعل ايضا

هذا استعمال اسم وادوات

في مخصص المصنف في كتابه

لا متعلق

هذا استعمال اسم وادوات

المتعلق معه عند اكثر النحاة كما فرغ في خبره المتعلق فيكون ما نحن فيه **و** في سبب ذكرنا في افعالها  
 او المصدر لا يخرج عن سبب سببها وازاد من سببها التمييز لئلا يلبس على ان وضع التفسير لرفع الابهام **و** كما  
 ذكرها مصدر بمعنى المتعلق اي بذروها يعني طوبى لسببها وازاد **و** قولهم هو وادوات في قولهم  
 يصح هو زيد عالم متعلق انه لا عايد في الجملة الواو خبر اقلت لان هذه الجملة وقعت في حكم المفرد اي  
 هذا الحكم او لانه فائدة العائدين ان يرتبط الخبر بالمبتداء لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فقام بوصفها  
 رابط لم يرتبط بالمبتداء **و** ضمير ان المبتداء عي مفعول الجملة فلا يحتاج الى رابط وكذا لا يحتاج الى التفسير في جملة  
 يكون عايد على المبتداء نحو قولي زيد مطلق وقوله م اقبل ما قلت انا والبنو في قبيل لالا لانه **و** قوله  
 ان اؤلفه يميز الى التفسير باخبار ان الثانية باعنا التفسير **و** في ثانياً لثابت له في قول صاحب الكفاية ان  
 التفسير المقدر في قوله هو ان تكلم الجنب ضمير ان والتقدير ان تكلم الجنب ليس ينبغي **و** لم يسمي زيد عالم توفى للمصنف  
 حيث قال او هو زيد عالم وقد جاء عن هذا ان التفسير ان ثبت امر قاضي سوي ما يشتهى السامع وقوله التفسير  
 رفعه فاعلم **و** ففهم من سبب سببها في خلق خلقا ابدانيا واثق او طعن الضمير ففهم من سبب سببها  
 مبهم سبب سببها وقيل الضمير للسماء ان يذكروا على المعنى وسبب سببها حال وقيل السماء جمع سماء  
 والوجه الاول هو الوجه الصحيح **و** ينبغي ما يتبع في ذهن من ان قلت هذا يحل على الماحصل من ضمير ان في  
 قولك ان زيد عالم من غير التزام طلاق الا قلت لا لان مع فهم في قولك ان مفهومه المطلق كمال الضمير  
 الغائب فانه يوزن من الالان له مرجح في ذهن المتكلم واما ذلك المرجح هو الحكم او غيره فلا يلزم من نفس الضمير كسبب  
 فيكون انما لا لان وانهم في ذلك انهم يحصلون بفضل على لا يحصلون **و** قوله ابو موسى في حديثه  
 ابو موسى مبتداء وقوله فذلك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ابو موسى مبتداء فذلك خبره والفاء زائدة في الخبر  
 على ما جازاه الاخص مطلقا وكله احوك فوجدك ما زيارتها في البدل فلم اظفر له شيئا **و** المخصوص بالمدح مخدوف  
 على غلط قوله نعم العبد اي نعم جدا هو مفعول في التفسير كمال التفسير المخصوص مع التردد في موقع الفاعل **و** قوله  
 يصح في ضمير ان بدل لا يخرج ايضا في خبر ان سيما اذ المكي في سبب الكلام لان مع اذ سمع ضمير ان لا يخرج  
 الى ما تقدم تحقيقه تقديره ولا ينظر ما يوجب الضمير واعلم ان قوله لا يخرج انما يرد اذا جعل في التفسير اعني

ع



三

النبه على  
صوف الشبه  
صوف الشبه  
صوف الشبه







راجع لم يقل بعد ذلك لا يخفى في موقع الاستدلال على كونه الحقا في ذلك من تلخيص الكلام لا على ظاهره  
 والاتقان في كونه كذا في غير موضع من هذا الكلام واحد من غير شبيهه وجمع وعطف وسبحة في  
 التعليل على انه ينافي ظاهر ما ذكره التلويح من ان افراد الكاف في اوله كونه التلويح مستوفى لا  
 يمنع عطفا على جملة فاعلموا ان كان الحاطب بها الآية لان اولها في الحقا المتصل باسم الآيات كما في  
 الجملة تقولون ثم غفونا عنكم من بعد ذلك ثم **كلام** قلت نعم ولكن المراد لا يخفى ان المقسم بهذا الكلام  
 اعم من ما لا يعبد هو صبي اسرائيل الناجي وكان من اوله بانه فليس المراد بقوله ما لا يعبد الا  
 منهم ما الظاهر المراد وما لم لا يعبدون لكم اي في الكلام في موضع التلويح نفسه هو ربه من حيث  
 على سبيل التلويح ليتلطف لهم ويدارهم وانما هذه الحصة بموقع هذا الالتفات التلويحي لا اعلام بان  
 المراد من اول الكلام المحاطون به في هذا الحقا مثل النظم لا يعني ان كلامه فيها مجزى وافق لاصل المقصود  
 فان من جاز الحقا المذكور هو المقسم وقوله جازي بوافقه الذي قد بين ان رجوعهم الى الله هو المحاطون  
 لهم على عبادة فالتعميم قد اوضحه بوافقه هذا المقسم لكي من حيث كونه كذا منها تغيير السكون الذي قبله  
 يكون على خلاف مقتضى الظاهر الحقيقي وقد قطع العلم بانه واد الفير راجع الى قوله بن جازي  
 فصل ربه كان لنا فائدة الالتفات في الآية ان في لفظ الرب هنا على فضل الماسم ربه لان من ربه يستحي الجا  
 وفيه لا الاتصال ايضا لا قوله انا اعطينا كذا لانه في لفظ الرب في افادة الاعطاء من الله في اياته  
 انا حتى لا يجمع كما في الوداد العظيم فلما التفت بعد فضل ربه الى هذا الاحتمال ان **و** لم يخرج ذلك ليل  
 قبل في الضمير الا فاجتمع من الاسم الذي جاء في القرآن الواحد كما لو اوجه في قوله فادته الملائكة المناديه  
 كان جبرئيل ومعه في نظر الجميع الى كلامه في موضع من هذا الموضوع بمعنى الجمعية فيكون في اليمين  
 لا كلام في غير هذا الكلام القديم كلام القدامى في البلاغ والبدوي لا القرآن المجيد بل بعد  
 انما هو استعمال المولى فان قلت قد جاء في ذلك القرآن حيث قال في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 فليست بغير هذا الحصر على علم الاضحية لا بد في رفع ارفع كون القرآن واد اعلى السكون المولى ولو بعض  
 المواضع لا يمتنع من باده في سكة قلت هو من بتفسير الحاطب على ان ابي اذا طلق ان واما

في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين

في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين

الذات

انه ارفع الحقا بالعلم لانه امام منه فذاوه كذا ارفع اوله لان الكلام مع العلم به في ههنا في  
 ان صاحب البيت والقاضي جازي في قوله فانكم تجيبونكم فاعلموا انكم في كل من سئل عن سؤاله واستشهد  
 الرخص في بقول الشافعي فان شئت من سئل عن سؤاله وذكر القاضي في قوله فانكم تجيبونكم فاعلموا انكم  
 ضمير بطرون راجع الى العلم والجمع للمعظم ان ارفع الحقا الذي خط الله في كل الامور في قوله  
 المجيد وعلموا انكم اسكنوا المولى من لا يمتنع احد على ان العلم ان البيت الذي ذكره العلم في موقع الاستدلال  
 من كلام القدامى فكيف يصح قول ان ربه ولم يزل له تامل في الحقا بالبيت في كل الحقا فاذ هت في كل  
 شئ وباللغة والقرينة في قوله لان الشدة سرور وحرارة وبعد تصغير بعد التقوية في قوله  
 طوبى وطحا وعصر حان او حان على ارضي بل من جازي في تفسير بعديا وعصر حان في  
 الاضحية فانه يكتفي بعديا وكون عصر حان شئ في شئ واحد على الابدال وانما لم يجعل الحقا  
 في طحا بالجمعية اعم ليدل اي في شئ من حيث يكون في قوله في الشك من الحقا الى الغيبة لانه في الحقا  
 ان ربه وهو طحا فليعلم ان الله ان يكون في طحا بالجمعية لانه وان كان حقا بالانفس لان الحقا ليس  
 للفظ النفس بل لولاه ان ثبت انما هو اللفظ وبوجه ان العلم في قوله ان عذرت والذكر  
 انتهى زينا فان ان مفتوحة مطا بالفعول القام في تفسير قوله في طحا الى الشمس في قوله في طحا الى الشمس  
 يعني هذا باعتبار الحزب في قوله في طحا الى الشمس في قوله في طحا الى الشمس في قوله في طحا الى الشمس  
 الانسان الى ذات الشمس ان ثبت انما هو في لفظها ولذا يقال في الحقا من لفظها في قوله في طحا الى الشمس  
 في ضمير الطحا لفظه من على لفظه ذلك السمع في ضمير هذا اللفظ فلهذا الاعتبار يعتبر ان ثبت في الآية انه  
 ورجع الضمير لفظه في الآية المذكور في طحا افلح واصباح صحت ان في طحا في قوله في طحا الى الشمس  
 ذلك كما سمع كونه اشار الى ذات السورة باعتبار الكتاب او علمه على لفظه في قوله في طحا الى الشمس  
 بالنظر الى طحا بالجمعية اعم ليدل اي في شئ من حيث يكون في قوله في الشك من الحقا الى الغيبة لانه في الحقا  
 ما اعتبر على القاب في كل من سئل عن سؤاله وذكر القاضي في قوله فانكم تجيبونكم فاعلموا انكم  
 في تعلق القلب في الحقا بالنفس هو من حيث اوجب شرطه اجماعا على ان العلم به ههنا في قوله في طحا الى الشمس

الجمهورية

الجمهورية

الذات

في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين

في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين

في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين  
 في قوله تعالى انما الله اعلم الساعين



رجع النفاث الخطب الى اصله وان لم يكن بد منه فافهم وقد شرط وبها حاله والمعجب نطقه وصلها  
 والحال انه بعد فريادها ايام فربها على حذف الحذف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر حينئذ استعمل  
 في النفاث الآتية فائدة النفاث في قوله وجري بهم المبالغة كان الله تعالى جالها لهم غيرهم ويجمعهم منها  
 ويطلب البها عليهم والله الذي ارسل الرماح للجنة فائدة النفاث في فقاهه التقطع لانه فضل عليه غيره  
 الاذوالقدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلامه المبالغة في جمع الخائب للتقطيع حينئذ في المظهر غير النفاث  
 بان يقول فحقه ان يكون الما خطب الكلام اي من يلحق اليه وينتقله من المنظم سواء كان في الكلام حرف  
 فطام لا واعلم انه تخفى ما ذكره ان رجع ان في النفاث اربعة مذاهب وجه الضبط ان يقال لا ما  
 بشرط فيه سبق التفسير بطريق افرام لان في مذاهب النفاث في قوله والما في من تبعها وعلى الاول لا ما ان شرط  
 ان يكون التفسير في الكلام الواحد والا الاول في مذاهب بعض النكس علماء ان في لا ما ان شرط يكون  
 في التفسير واحد ام لا الاول في مذاهب صدر الافاضل ان في مذاهب الجمهور ومن عند الخليفة بالتالي في الحار  
 متعلق بالتالي المقدور على عدة او غير كونه الباء زاوية كما انتهت عليه في قوله وما ان على نعت  
 اي نفي بالتعويض عند الخليفة والمناوي في قوله فاذا كحذو في با ضيف والسيبغة والارتياج  
 كما اراد انك دون نشاط في العطاء فقد اقصى من غير جمهور لانه اعتبر في مع ما اعتبره جمهور قيد آخر  
 وصرح الما طب الفائدة العامة التي ذكرها الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا التقيد لان الما طبع الاول اذا لم  
 ساسا لخطا ان في الموقوف الي غيره لم يوجد النفاث وان كان معا تحقيق ملك الفائدة لوجه ان مع  
 الكافية فيها واما قول النازح في معنى غير ما ترقب الما طب نظرية في فبالنظر في الاغم الاغلب  
 رخصكم البتة او لا يخفى ان في حشوكم نقيضها بل اجمال هو كمال رخصكم له الكفاية هي التي وضع  
 فيها البناء ويشهدا الانسان على سعة النسل لا في السام ان في مع من النسل والبناء في الفضل  
 وقد نزل بالضم فهو نسل والجمع نسل واللو ك مصدر هل كاله قول مع الفاعل والاول نفع الهمة الرسالة  
 وزهق البطل اي ذهب قال فحقه نفاث ذهبت وخرجت وان كان في ذكره النفي بالي المعنى ان  
 كونه المذكور جملة مستقلة بشرطه ان في فعل الاول ان اذ ان تومهم الما طب في شرطه ان في ذوالاول لا في

[illegible]

قوله فمما في ان ذاك اياك بعد  
صفتي الغيب من الخلق ووجهه  
ما ذكره صاحب الفهرست في  
وضع موضع ضمير الرفع اياه  
وانه بالالف المشددة  
في التثنية في هذا  
هو غريب

ذكر في نفس المفسر ان السهم هو الذي  
 من كلدي انتم لي و هو باقوا  
 و من كلدي الفجر انتم الي  
 و هو باقوا و هو الوقت  
 لغة بيا كان او نارا  
 هو بيا كان او قصيرا  
 و المراد بالكتابة  
 الوقت بعد  
 الشئ  
 في

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 بعدنا لم نقدر عليه  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا







عنا ان من من ابوك مبتدئ وابوك خبره سهرتين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر  
ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحوه لك مررت برجل  
منه ابوه فان سويده على ان افضل مبتدئ ابوجه قلت ان يجعلها ايضا من باب  
القلب الكلام فيما هو جازع على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدئ  
نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الثالث في شرح المفاتيح ونحوه بكت تكبر  
المستد من هذا الكتاب في ما يسألي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب  
في قوله اطلع كان انك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقى المراد  
انه واقع في الجملة الاستفهامية وهو في جملة يكون المبتدئ انفس الكلام المستقيم الشرط  
لان كل جملة استفهامية فتدبر في قبل تفرق البيت للفظ اي عمرو بن كليم  
من قصيدة تمدح بها زهير بن حارث الكلابي وقد كان اسير له فاطلفه واعطاه ماله  
وزاده مائة من الابل والالف في صاعا للطلاق وهو مخرج صناعته اسم بنت  
صغيرة للممدوح وقوله الواع بتقدير مضاف الى موضع الوداع في الصحاح و  
التوديع عند الرجل الكام الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع ووافق  
**قوله** لان المفروض عليه ههنا انما قال ههنا اثارة الى ان المفروض عليه لا يكون  
ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي الذي يحد الايتان بالعرض  
الى العود في عليه لامعناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقصة على المحرض في قبل  
القلب **قوله** جاءته منهم الجوهري والرحشي وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق  
السيكتان عكس المثال المذكور وهو عرضت المحرض على الناقصة مقلوب وقال آخر لا  
قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان **قوله** فانك لا تبالى بعد حول البيت الحول السرة  
ويؤيدوه انه يروي اوله فانك لا تنفرك بعد عام وقيل الحول هم رجل كان يقي لمن هجان فانك  
لا تبالى بعد موت حول ما ادعيت انسبك من شريف او وضع لان هذا هو الذي كان مع  
الادعياء ما يدعون وقد ذهب فادع ما شئت وفي حواشي المفصل للرحشي القلي مثل  
في الصنف والمحار في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو

وهو لقد لحق الامل بالاشياء وما ج اللوم واختلط النجاس وعاد العدم مثل ابي قيس وسبقه  
مع لعلهم الغنى ما ج اللوم اشارة من قولهم ما ج البحر فخرجوا من حطرت مواجهم والنجار  
بالتنوين وتخييف الجبل لاهل عالمهم صاهوا ابا قيس في الادب ابا قيس وهو النعمان بن منذر ملك العرب  
لكن ضموا الفاء اليه بضم زعيم وقيل اراد الجبل الذي بكلمة شرفها الله والظلمة ثابته ثابته المفاتيح والرحشي  
من الرجال وغيرهم يقال رجل عجمي اي ابوه من امه وبرزون عجمي اي من عريق والغنى بالعين  
جمع غنة بضم الغين المد هو الناقصة التي اتت عليها غنة الشهر من يوم ارس فيه النخ و هو المفعول ظاهر  
الاسم كالضمير الضمير مرفوع قد سبق تحقيق ان الضمير مرفوع وان كانا نداء الى النكرة ولذا اخرج عليه جمل  
المعارف وبقية تفسير الغنم العائد الى شيء ما في قوله اعطى شيئا ما ذلك الشيء لا شيئا والضمير مرفوع  
فان قلت المجرى هو الجملة لا امك الجملة لا يكون مرفوع قلت كما امك من جملة اذا ضمير ما في هذا التفسير لا  
مفكك المقدر ولا ضمير فيه هكذا مفعولان مفعولان مفعولان يكون مثله من غير زيادة عليه فالحال  
امك هي مرفوعة **قوله** المفعول انك امك حق البقاء ان يقال كما امك لان الفعل مستند الى مؤنث في  
الاولاد ميم بل افسل لكنه نظرا في تقدم الجزاء المذكور في قوله غير الواقع بين المذكر والمؤنث لنداء واحد  
فيجوز تأنيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت **قوله** التزييل كقولهم تقا وكمن قرته اهلكتها  
فما بها يئسا اذا لم يبق جاشا يئسا فاهلكتها لان اليأس يكون سببا لاهلاكها فيقدم عليه لكنه  
شبه عليه بكنه الكلام في قوله تعلق الالهكم بهم حتى كانهم اهلكوا قبل هي اليأس الى الغدا  
اليهم **قوله** غر نفس القلب لطيفة غر نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر  
وهو غير مقبولة الا بكنه باعتبار ما يلزم من الملازمة اينما وقع **قوله** بعيف لانه قبل نصف  
خفية مملوءة بالشبه المدح كذا في شرح الايضاح للادري وهو غلط فاحش من حيث  
السنن كرسين وفتح الهم بالسنن بفتح السين وسكن الهم فان بعض ابيات القصيدة صير في نه  
بضمه فانه كما قال فلما ان مضت شيئا منها وصارت حقة تعالوا بخذوا فانا ما يري البصر فيها  
فاليأس عليها ان يئسا وقتلها بالشيء الذي تزداد لفساد الطلوع فلما ان حزن البيت طبع في  
الصحاح بطلب بول طنب المعنى ايضا واخرج لكن يخرج البيت من باب القلب لان المقصود بطلانه  
الاستحالة باللعن **قوله** اي الطين بالحطوط بالبن كذا في الصحاح وفي الاسرار السبع بالسكر







محذوف هو الرفع ابغ الا ان الرغبين مختلفان بالاعتبار كالنعم في ذلك مفرد او مجموعا فكله المحذوف  
 للبناء لا خبر لان و بويه لوم على هذا بان لم يعلق على معموله عالمه مختلفين والمحذوف  
 خبره لا خبر لان لا قوله لا يجوز ان يكون خبر المبتدأ او لا بد من اللام على خبره لان حال اللام ابدية  
 كما قيل قوله ان هذا لسان حوان الا ان الحق ان زيادة اللام في المحذوفين شرعية في معنى السبب  
 او جعل من قبل ام الحليين زعمه انما يعبر المبتدأ وتعال المعنى وقيل له لو غلب يكون في المعنى دلالة  
 في المبتدأ لكن كل منهما خلافا لغيره فلو كان في هذا الوم هو الذي له الوم انما في معنى  
 ارتفاع قيار هو الذي قطع به في الآية وجم آخر غير الوجهي المذكورين في ارتفاع قيار هو ان  
 الخبر المذكور للصائبون وخبران محذوف في خبر قبل الصائبون واما حذف لاء لا خبر الصائبون على وجه  
 ربح هذا على ما قيل قطع به صاحب الفان فيه في قوله امره هو حذف خبره في ذلك الوم فانه امره  
 وتفسير الموضع وبان مذموب في قوله زيد وهو قائم ان الخبر ليس في خبره لاء المحذوف وعلى ان  
 الوجه الاول للزعم بان في تغيير الموضع كنه شريف في خبره فاختاره جاب البلاء مع كونهم في ابي المذ  
 الصائبون على قوله بالهزة وبدونها على الاعمال الى خارج من صباء اذا خرج وهم قوم هو  
 عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابي المذ المذكور علما لا  
 فيها قوله اذ علم المراد من آمن الآية من مسلمهم الايمان فلا بد ان المذكور في صدر الآية الذي لا  
 آمنوا وكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بان في الصدر المضافون وقيل المراد بالذمة البعد  
 المؤمن على التحقيق ومن آمن من آمن وثبت على الايمان ما عليه الخبر المحذوف للصائبون كذلك المراد  
 بالتبني قوله فائدة تقدم الصائبون التبيين في التبيين من اول الوم هله وخبر الاول المحذوف في  
 على ان تقدم الموصوف في الاصل والافصح زكون خبر الاول بل مجموع من غير نظير المحذوف خبر تقدم الموصوف في  
 اي قوم راض كما مره في قوله المبتدأ في قوله وقيل ما هم وقد كان بعضهم في البيت فسرهم ان في  
 نفسه ان راض خبره في نظيره اذ لا يخطئ مثل في قام بل في خبر المطابقة كذا انما في في البيت  
 ونحن الوارثون واما قوله ان عود المسجدان وبيع في عام من وزعم والاركان والسر في قوله

في قوله لا خبر لان و بويه لوم على هذا بان لم يعلق على معموله عالمه مختلفين والمحذوف  
 خبره لا خبر لان لا قوله لا يجوز ان يكون خبر المبتدأ او لا بد من اللام على خبره لان حال اللام ابدية  
 كما قيل قوله ان هذا لسان حوان الا ان الحق ان زيادة اللام في المحذوفين شرعية في معنى السبب  
 او جعل من قبل ام الحليين زعمه انما يعبر المبتدأ وتعال المعنى وقيل له لو غلب يكون في المعنى دلالة  
 في المبتدأ لكن كل منهما خلافا لغيره فلو كان في هذا الوم هو الذي له الوم انما في معنى  
 ارتفاع قيار هو الذي قطع به في الآية وجم آخر غير الوجهي المذكورين في ارتفاع قيار هو ان  
 الخبر المذكور للصائبون وخبران محذوف في خبر قبل الصائبون واما حذف لاء لا خبر الصائبون على وجه  
 ربح هذا على ما قيل قطع به صاحب الفان فيه في قوله امره هو حذف خبره في ذلك الوم فانه امره  
 وتفسير الموضع وبان مذموب في قوله زيد وهو قائم ان الخبر ليس في خبره لاء المحذوف وعلى ان  
 الوجه الاول للزعم بان في تغيير الموضع كنه شريف في خبره فاختاره جاب البلاء مع كونهم في ابي المذ  
 الصائبون على قوله بالهزة وبدونها على الاعمال الى خارج من صباء اذا خرج وهم قوم هو  
 عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابي المذ المذكور علما لا  
 فيها قوله اذ علم المراد من آمن الآية من مسلمهم الايمان فلا بد ان المذكور في صدر الآية الذي لا  
 آمنوا وكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بان في الصدر المضافون وقيل المراد بالذمة البعد  
 المؤمن على التحقيق ومن آمن من آمن وثبت على الايمان ما عليه الخبر المحذوف للصائبون كذلك المراد  
 بالتبني قوله فائدة تقدم الصائبون التبيين في التبيين من اول الوم هله وخبر الاول المحذوف في  
 على ان تقدم الموصوف في الاصل والافصح زكون خبر الاول بل مجموع من غير نظير المحذوف خبر تقدم الموصوف في

المحذوف

المحذوف والاصل عام و محذوف الواو اجترأ عنها بالفتحة كقولها اذا ما شاء ضر وامن سواهم  
 ولا يالونهم احد ضرارا وكذا قوله زما في نافر البيت اوله دعاني لقاص من لصومي و ما دعا  
 بها الذي فيما مضى رحلان زما في با حوله والبيت لابي العبد وقيل لا رزق في طرفة الباس في شارة  
 هو مع خبري في طوي عند حاكم فقال القشيري هو لقي لقي لقي عليه في حاكم فقال قصيدة  
 منها البيتان ويروي في قول الطوي زما في ويروي في قول الطوي زما في والجال والجل  
 ناحية البئر في اسفلها الى علما وقيل معنى البيت على مذهب الروائيين زما في بامر رجع عليه  
 فكان زما في من قعر البئر فرجع رمية عليه اهلكه ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب في  
 المحذوف وخبر المحذوف واخر في علي بن الحارث ايضا في المفضل بان فصيلا وقيل لا صالحا  
 للمقدود فلا حاجة الى اعتبار المحذوف في قوله في سعيه بان ذلك ليس مطروحا ولا يقال رجاء كرم  
 لا بعيد عنها لان الترام المثل كذا التعليل بين الصف والموصوف لا يستلزم التزاما في جميع المواضع و  
 يمكن ان يرجع قول ابي الحارث باخره بان في ابي الحسن في معنى البيت من ان المحذوف  
 خبر كان وقد جاء عن الاعتراف من معنى وصف التثنية بغيره وعلى علمه وان جاز ذلك في جميع افعال  
 هو لا رغب لا يقال هذا من غير الوم الفان في ان الجمع لا يولد في وصف المفعول بالرفع في  
 على اي جمع غريب لا يولد في المنى بالمفعول في رزق ذلك وصفه طر اذا لا مانع من ان في البيت  
 فاعلم له فهو عذبه الى الكلام عند جعله ربا خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوف فاعلم في خبر  
 معنى البيت واربع اي سرته والموصوف المنى من قولهم نزع الانا بالكسر نزع نزع الى مثلا  
 وارتعنا و معنى زابن الشيا كان من اجد والعرب مع وحالته زما في معنى محذوف في  
 رازي في ناسع الحكم ان شاء احضر باب معنى ولم يتفق اليه وسيل وكان شيد راجح في البيت  
 في شبه باجو ومعنى باجو معناه باجي فليس معنى سواك شنيع والقاه في الى الذي في  
 الى داره على ابصر ما معنى واخذنا وقرأ البيت الذي عليها استخف الشاء واعطاء مائة  
 الف درهم ووضع الخشب تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشب من تحت البساط ويقرأ البيت

والمحذوف والاصل عام و محذوف الواو اجترأ عنها بالفتحة كقولها اذا ما شاء ضر وامن سواهم  
 ولا يالونهم احد ضرارا وكذا قوله زما في نافر البيت اوله دعاني لقاص من لصومي و ما دعا  
 بها الذي فيما مضى رحلان زما في با حوله والبيت لابي العبد وقيل لا رزق في طرفة الباس في شارة  
 هو مع خبري في طوي عند حاكم فقال القشيري هو لقي لقي لقي عليه في حاكم فقال قصيدة  
 منها البيتان ويروي في قول الطوي زما في ويروي في قول الطوي زما في والجال والجل  
 ناحية البئر في اسفلها الى علما وقيل معنى البيت على مذهب الروائيين زما في بامر رجع عليه  
 فكان زما في من قعر البئر فرجع رمية عليه اهلكه ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب في  
 المحذوف وخبر المحذوف واخر في علي بن الحارث ايضا في المفضل بان فصيلا وقيل لا صالحا  
 للمقدود فلا حاجة الى اعتبار المحذوف في قوله في سعيه بان ذلك ليس مطروحا ولا يقال رجاء كرم  
 لا بعيد عنها لان الترام المثل كذا التعليل بين الصف والموصوف لا يستلزم التزاما في جميع المواضع و  
 يمكن ان يرجع قول ابي الحارث باخره بان في ابي الحسن في معنى البيت من ان المحذوف  
 خبر كان وقد جاء عن الاعتراف من معنى وصف التثنية بغيره وعلى علمه وان جاز ذلك في جميع افعال  
 هو لا رغب لا يقال هذا من غير الوم الفان في ان الجمع لا يولد في وصف المفعول بالرفع في  
 على اي جمع غريب لا يولد في المنى بالمفعول في رزق ذلك وصفه طر اذا لا مانع من ان في البيت  
 فاعلم له فهو عذبه الى الكلام عند جعله ربا خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوف فاعلم في خبر  
 معنى البيت واربع اي سرته والموصوف المنى من قولهم نزع الانا بالكسر نزع نزع الى مثلا  
 وارتعنا و معنى زابن الشيا كان من اجد والعرب مع وحالته زما في معنى محذوف في  
 رازي في ناسع الحكم ان شاء احضر باب معنى ولم يتفق اليه وسيل وكان شيد راجح في البيت  
 في شبه باجو ومعنى باجو معناه باجي فليس معنى سواك شنيع والقاه في الى الذي في  
 الى داره على ابصر ما معنى واخذنا وقرأ البيت الذي عليها استخف الشاء واعطاء مائة  
 الف درهم ووضع الخشب تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشب من تحت البساط ويقرأ البيت

والمحذوف والاصل عام و محذوف الواو اجترأ عنها بالفتحة كقولها اذا ما شاء ضر وامن سواهم  
 ولا يالونهم احد ضرارا وكذا قوله زما في نافر البيت اوله دعاني لقاص من لصومي و ما دعا  
 بها الذي فيما مضى رحلان زما في با حوله والبيت لابي العبد وقيل لا رزق في طرفة الباس في شارة  
 هو مع خبري في طوي عند حاكم فقال القشيري هو لقي لقي لقي عليه في حاكم فقال قصيدة  
 منها البيتان ويروي في قول الطوي زما في ويروي في قول الطوي زما في والجال والجل  
 ناحية البئر في اسفلها الى علما وقيل معنى البيت على مذهب الروائيين زما في بامر رجع عليه  
 فكان زما في من قعر البئر فرجع رمية عليه اهلكه ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب في  
 المحذوف وخبر المحذوف واخر في علي بن الحارث ايضا في المفضل بان فصيلا وقيل لا صالحا  
 للمقدود فلا حاجة الى اعتبار المحذوف في قوله في سعيه بان ذلك ليس مطروحا ولا يقال رجاء كرم  
 لا بعيد عنها لان الترام المثل كذا التعليل بين الصف والموصوف لا يستلزم التزاما في جميع المواضع و  
 يمكن ان يرجع قول ابي الحارث باخره بان في ابي الحسن في معنى البيت من ان المحذوف  
 خبر كان وقد جاء عن الاعتراف من معنى وصف التثنية بغيره وعلى علمه وان جاز ذلك في جميع افعال  
 هو لا رغب لا يقال هذا من غير الوم الفان في ان الجمع لا يولد في وصف المفعول بالرفع في  
 على اي جمع غريب لا يولد في المنى بالمفعول في رزق ذلك وصفه طر اذا لا مانع من ان في البيت  
 فاعلم له فهو عذبه الى الكلام عند جعله ربا خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوف فاعلم في خبر  
 معنى البيت واربع اي سرته والموصوف المنى من قولهم نزع الانا بالكسر نزع نزع الى مثلا  
 وارتعنا و معنى زابن الشيا كان من اجد والعرب مع وحالته زما في معنى محذوف في  
 رازي في ناسع الحكم ان شاء احضر باب معنى ولم يتفق اليه وسيل وكان شيد راجح في البيت  
 في شبه باجو ومعنى باجو معناه باجي فليس معنى سواك شنيع والقاه في الى الذي في  
 الى داره على ابصر ما معنى واخذنا وقرأ البيت الذي عليها استخف الشاء واعطاء مائة  
 الف درهم ووضع الخشب تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشب من تحت البساط ويقرأ البيت



ويعطيه مائة الف درهم في كل سنة ان واربع مائة الف في اربعة ايام ودمت في اليوم الحاشي فلما  
طلبه من لم يحده قال كان صفا على ان اعطيه كل يوم مائة الف حتى لا يبقى في ايامه سبعة وكونا  
زيد قايما وعروقا قال الشرع في حب الى المنفعة ترك المسند في شرح المنفعة في عطف غيره  
جملة على مفرد في جملة اخرى كما في قوله كان زيد قايما وعروقا فلهذا لم يرد ان ينفذ العطف  
اشياء ما يحتاج دفعه الى دفعه لان عطف عروقا على زيد يومهم كونه الى زيد وعكس اليه لقايما وعطف  
قاعدة على قايما يومهم كونه مسند الى زيد وتلك القاعدة ان يعترف عطف عروقا كونه منشارا زيد  
في كونه اسم كان وفي عطف قاعدة كونه منشارا زيد كونه خبر كان فليس عطف افعالهم وهذه  
مفسودا بل ما هو مع عطف صيغة واحدة بالآخر الارتباط الذي بين المعطوفين عليها ولو  
عمل العطف هنا على تقدير العامل دون الاستحسان لكان الامر اظهر كذا اصدق في جواز شرع المنفعة في  
تتميمه لصورة المسئلة التي ذكرها بالمثل المذكور في قوله قد رجع عطف كل كان عاملة في عرو  
الرفع وفي قاعدة النصب لم يكن الامس عطف جملة على جملة وان لم يقدركم عطف المفرد لكنه لا يكون  
مثلا للمسئلة ان ليس جملتان عطف المفرد وان من احدى جملة على مفرد من الاخرى بل جملة واحدة  
عطف بعض مفرداتها على بعض مفرداتها الا ان العمل على التنظير او التمثيل لطلق عطف المفرد وان  
يلزم المفرد من جملة في قوله فلو كان زيد منطلقا وعروقا في قوله في شرح المنفعة بعد تقدير المسند ان  
يكون عطف الجملة على جملة وان يكون عطف المفرد ولا يخفى ان ذلك لا يتأتى على من سبب لانا العطف  
في المبتدأ هو المبتدأ وفي الخبر هو المبتدأ عنده في يلزم العطف على معمولي عالمين مختلفين في غير صورة  
الجواز في قوله فاذ اقبلت سبيبه عن الزيادة في انما جاز ان شرط محذوف وعن طارئة انما زائدة  
ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس لوازم الزيادة في باب شرط ثم يغني السبب  
في كونه مفعولا لا لافاق هذا المعنى على ما ذهب اليه بعض النحاة في عدم لزوم الظرف لاذ او اما على عليه  
الجمهور من ان اذا الظرفية غير متفرقة على الصحيح فهو ظرف للخبر المحذوف لا مفعول به في لا يكون مفعولا  
في الجملة ليلزم اعماله من المصنف اليه المصنف في قوله لا يطرأ في خبره في هذا الكلام شرعا ان الوجهين

عطف العطف

عطف العطف

عطف العطف

الاول

الاولين من الامر مطردان وهذا يستقيم المثال المذكور واما اذا صدر بان فلما لا يجوز في  
قوله ثم فاذ ان زيد بالباب كونه الخبر عاملا لانه لا يعمل ما بعده فاما قبلها لا معنى  
لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره كونه بان يكون بالباب بدل عن الجان  
بدل الكل من الكل ويجوز ان يفسر بين البدل والمبدل نسبة المبتدأ جازية المصير الى الاضمار والتعويض  
الظاهر او قد يجوز ان يكون بالباب جالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرور من سبب في ومي تعب  
ايضا وقال الزجاجة ان اذا المنفعة ظرف زمان فلهذا يجوز ان يكون اذا في قوله فاذ ان زيد خبرا  
عاملا بعد ما يتقدم من ان اي فاذ اوصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة وان في السبب  
او مفسودا مهملاروي في تلخيص ملامح اي ان فهم مثلا واعتبار المنفعة وروى في ان سبب في ان في  
ما مفسودا مهملاروي ان ما مصدرية اي يفتهم وقوله او مفسودا يجوز ان يكون عاملا في الضمير في الطرف  
اي حال مفسودا قبل مفسودا بفعل محذوف تقديره عني وقع مفسودا يجوز ان يكون تعليلية اي ان فهم  
مثلا لانهم مفسودا مفسودا لارجوع لهم ولان تقول ان ظرف مقدم لها لا يعني ان في المسألة في بعد في  
زمان مفسودا وطولا ولكن تجعل خبر خبره في زمان آخر ان ذكرها الشرح في اي بعد في  
المهل الكثرة في لارجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المولى بقوله المقام في لم يكن لم يفسد عدم  
العمل في تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انقائها في نظير الظان كذا في التفسير في التعليل  
ما لم يكن في حرف البعاط لم يفسد في قوله لانها الحاشية اي في الحاشية في حاشية الظاهر بعضه اذا ضمت  
الى الفتح ضاه في تقديره لو ملكوا ملكوا قبل في جميع بني المفسر هو غير جاز فالصواب ان  
تقديره لو ملكوا اجيبه من غير على قانون تقدير صاحب المنفعة حيث جعل الفعل ان في في مثله تأكيد  
فقال على تقدير لو ملكوا ملكوا لفائدة ان لم يفسد في الاول انفسا راو روي ان قوله او المفسر  
الايمان هذا الظاهر المقدر بان هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول الكلام متبعا على تقدير الصافي ولما  
كان في فتي عنه عكس في اخر الكلام الى ما هو محتمل عنده في كونه ان في تفسيره فاصل في قوله  
دلالة الاحتمال وان النسخة لم يفسد بالفتح المتبالي في حاشية وهو ان يجوز قوله في انهم لو

وحيث ان المنفعة ان في ظرف ورجوع في حاشية  
الملك راو ان على ما في حاشية وارجوع في حاشية  
كراة مفسد الظاهر ان في حاشية الظرف في  
العاملة في حاشية الظرف في حاشية  
فاذا ان في حاشية الظرف في حاشية  
ان في حاشية الظرف في حاشية  
واحد العطف في حاشية  
عطف العطف



مقدم بر تاریخ

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



اكثر الان المثال ان يكون كذا في كلامه ان رجع شبر الى ان قولنا عندكم عمرو انما كان متعلقا  
 بوجه اكثر الى بين الجملتين في احد جزئيه وقد تم المنطق على ايقاعه من بعد ام مع بعده الى ان  
 الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في احدهما وتأخير في الاخرى مع امكان الاتفاق  
 كما ان راجع الى المحقق فان ذلك يدل لانقطاعه وتوحيده في كلامه انما يدل على ان الذي ذكره يرجع  
 الانقطاع من حيث هو عند انضمام الاختلاف الى الانقطاع من حيث هو ما قبله فاما المنقطع لا  
 متصلة المتصلة للسؤال عن تعيينها ما علم شئ على الابهام وبما فيها الاستفهام وان يكون احد المتعديين  
 في علم مستفهم عليها والاخر في الهمزة والمنطقة قد يكون بمعنى الهمزة اي الماهر في كلام  
 سابق استفهاما كما ان او خبرا والاستفهام عن كلامه قد يكون ام لا اضربا لحض سواد خلق  
 على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلم والنور ام لا قالوا الفاء بعد كونها هي قبلها حتى ام  
 رجع كلامه يردون بل انهم وعند البعض لا يسمى في منقطع ولا متصل بحسب ما علم ان كون ام منقطع  
 في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقدير الخبر لا اختلاف في ذلك ليست  
 الهمزة دخلت في المتعديين وهذا هو نفس صاحب الكون في بيان ام في قوله ام لا يتصور ان  
 انما خبر متصلة لا يفيد في هذا كذا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب المستلزم قالوا  
 ان خبره لما هو عنده بغير ان يفعله ام انما خبره موقول بقوله كذا يتصور ان فلا اختلاف في الحقيقة  
 لو اقول بقوله ام انتم بغيره كان منقطع كما خبره بسمي في الكون بهذا انما بان في الصورة الاولى  
 ان يكون منقطع كما ذكرنا بقوله لانك قد رددت قد رددت في كلامه عند تقرر ذلك في الحاجة  
 الى هذا التوضيح لان التوضيح في السؤال هو حقيقة من كون في الالة وان كان وصف السؤال  
 مفروضا والتبادر من قول المتحقق وان كان هناك سائلا صير عنه السؤال تحقق منه لان ترك  
 المتعديين المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى الحسن ذلك بان يحل تحقق السؤال في تحقق ذاته سواء تحقق  
 وصف السؤال ام لا من هذا الموضع ما ذكره المحقق وفيه بحث لان هذا التوضيح لا ينافي كلام المتكلم في العلم  
 وقوع الكلام جوابا لسؤاله تحقق فاعبر انما الجواب به بل في اعتبار انما السؤال المتعديين

في تحقيق ام متصلا وام منقطعا

فاما ان يتحقق السؤال تحققا سواسيا ايضا فالتوضيح هو ما ذكره ان رجع على ان الطمان الالة  
 حكاه لما يبعد عن الكون عند سؤال السؤل انما من فتقدري الكلام لو سألتهم قائلوا يقولون فالحق  
 في الالة التي وردت بطريق الحكمة المحذوف في المحل لكونه جوابا لسؤال النظر الى المحل فلا بد من تقدير  
 ثبوت الشئ والبراءة فليتأمل ولان التوضيح فعليه ان التوضيح في الحقيقة محله طلق السؤل والارض  
 لانه المشتمل على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجو او قولهم السؤال في رتبة انما هو باعتبار رتبة  
 الذي فلق السؤل والارض قد يقارن في رتبة المسند اكثر من حذف المسند الفاعل على محله عليه  
 ان يكون انما خلقه لا قيل بل يوردية ايضا انما فاعله ولا ينافي الجواب عنه بالحق في الجملتين لان اسم  
 الفاعل مع فاعله متشبه ويمكن ان يقال بعد تسليم الجواب عن النظر في حكم الجملتين الاشتمال على الزيادة  
 على ان التوضيح تقدير ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح  
 تقدير الفعل الفاعل على تقدير خبر المسند او الظهور ان السؤال تعليل للتقدير المستفاد من كلامه انما  
 في انما يدل على لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما او لا يظهر ان السؤال في قوله ام لا يدل على  
 الفاعل المحض المطابقة فاصلة معنى على تقدير المحل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال  
 وهو من خلق وان كانت اسمية صورة فهو فعلية معنى اذا اهل في من قام اقام زيد ام عمرو وام  
 فالدلالة على الاستفهام بالفعل او في وانما وضع كل من الدالة على تلك الدوة المتصلة اجمالا  
 وفيه بحث لما تقرر في بيان الاستفهام من ان السؤال عن الهمزة ما يليها فله كان التقدير اقام زيد  
 الطمان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان تقديره اقام او عمرو فالسؤال اسمية  
 لفظا ومعنى ثم انه منصوص عن ما اطلقوا عليه ان ماذا صنعت اذا جعل اسمية بحال الاسم في الالة  
 وما ذكره في شرح المعنى من الاعتبار المذكور في من قام لا ينافي في ماذا صنعت اذا جعلت  
 اسمية وبينه في الجواب ان الفعل هنا مسند الى المحل فلهذا ماذا صنعت معنى الالة حكاه في  
 من قام وماذا عفاه فالحاجة بقوله عفاه كذا محله بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام  
 بالفعل او في لا يحقق صورة الفاعلية فان قوله من ضربته تقديره اضرته زيدا ام ضربته عمرو

في التحقيق بسبب ما في كلامه من  
 في قوله لا ينافي في قوله  
 الاله

السلام الاله تعالى المتكلم في كلامه  
 المسند اليه الهمزة خلق فاعلم انما  
 الاله من حيث هو في خلقه في الاله  
 الهمزة من حيث هو في خلقه في الاله  
 كلام الشرح في قوله في الاله  
 الوجوب بان الاله في الاله  
 وانما ان الاله



المقدم

مجلسه اول

و في شرح الحروف المنفردة في الفصل  
الذي بعد الثاني في التلخيص الذي  
ان جواب لما بان في اوله وهو  
شرح ما يجاز في قوله من قوله

عبد الرحمن بن محمد



قصد النجيب من التركيب بطريق كونه حاضرا على معنى ان سعيه الى طلب العلم في هذا الشأن الى رفع  
 ما ورد في الايضاح من النجيب يحصل القيام التوفيقية الى انزاله الى حال الرفع من مفهوم  
 المقامه الاسد مثلا اذا كان مقتضا النجيب من المسند اليه وكان هناك قريبه انه على المسند  
 فانه لم يذكر فهم اساده الى المسند الواسع قصد النجيب فله وادفع كونه مستغني عنه في الاطلا  
 بليس وحيث كان قصد النجيب ساجدا على قدره في الايراد بان عبارة المقام هكذا او قصد النجيب  
 من المسند لم يذكره و مراده ان النجيب حاصل بالذريع وجوده في اقران اقوى من حيث اصله نحو تحقيق النجيب  
 فاذا قصد هذا النجيب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المعنى على تقدير تسليم الا انه عليه سائر سببا ذكر  
 المسند لان جميعها شرط وجوده في اقران يحصل الاغراض بانقرضه المعنى انه غلط وان التعريف عبارة  
 السائل الاستدلال ووسط الكلام كفي يحصل شيئا منها من اقران كذا الكلام غيره **قول** فلو كان غير  
 يسبق مع عدم الاعتراض عليه بالادلة الواقعية فغير ضابط ان لا يكون هو انه احد غير سببي لا ينفذ في العلم  
 فيدخل في ضابط الامر اذ مع كونه محمولا و اجابته مفرد معني لكونه عبارة عن المسند ولهذا لا يحتاج الى  
 الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشارت الى في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان  
 المسند لا لاجل هذا المعنى فلما لم يتم تحقيقه الا في جميع صور تحقيق هذا المعنى وقابل **قول** الاول  
 سببا فهو محمول قطعا لا بد على كونه بد قائم ابوه بناء على ان المسند هنا سببي مع انه ليس بمحمول كما سيجي من انه  
 ليس معدودا من السببي ان كان القياس يقتضي ذلك ذلك محفاظ على الضبط في اقتضاء سببية المسند  
 كونه محمولا بطريق المحصور هو تارة اننا ومع وحدة الفعل هو ليس بمحمول صورة التحقيق الى التمثيل لا صغارا  
 والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس كونه محمولا بقرينة المقام ليس في توجيه الكلام واما قوله  
 فعدم افادة التقوي اعني قصد التقوي في معناه على ما نقل من ان النجيب انه اشتمل لانه في قصد  
 الى التقوي في افادة التقوي بدون قصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي  
 بدون قصد والى ان العموم ليس بالصدق على الاقدام بل من جهة التقوي والاحاطة حيث ان تصديق  
 الى الامر من العموم بهذا المعنى انما يخص بالصدق كذا الحكم في كل ما هو مقتضى الامر فانه يشمل مقتضى الامر

بالع

۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲

[illegible]

بالعلم المذكور وان كان اخص بحسب الصدق ومع ظهور هذا النوع جلاوم على الفاضل المحض لم يسهل  
من طرف الفاعل فلو كان بالنبوت قال الفاضل المحض هذا يعني قوله بالنبوت بدل الاشتمال لسكر العالم والظن  
ان الحكم به لفظ مركب يقع في الاصطلاح بمعنى المحمول قوله بالنبوت بيان لطريق المحولية انما يكون محمولا  
كما تقول العالم محمول لطريق النبوت **قوله** واوجبها على الفاعل هذا الجواب ضعيف كما اعترف به في قوله لو قيل  
مراد الحاكم ان لا يكون التقوي عقده مطلقا الى ان هذا المقام لا في غيره لانه في الاخر اخص  
بعيد الاثر في كلام الفاعل محمول على حذف الفاعل في علم اليقين من نوع التركيب فلا محذور **واملا** **قوله** و  
انه لم يحكم بشئ له فان قلت اذا لم يحكم بالنبوت له كيف يكون مستدسا وقد فسر الاستدسا بشئ الشيء  
او غيره عنه قلت المراد بالنبوت المذكور في تعريف الاستدسا اعم من النبوت الحقيقية والتعلية والمعتبر في  
تعريف الفعل المحكوم بالثبوت هنا هو النبوت الحقيقية ونفي النفي لا يدل على نفي العام فلا محذور  
فلو اراد منها النبوت له قيد بالفعل لا يملك تحته فليعلم **قوله** اذا كان الحكم في فعله لاجب الفاضل المحض بان  
معنى التعريف مستدسا يكون كذا والجموع المركبة الا في الانطلاق والاشباه في زيادته منطلق ليس مستدسا  
بل المستدس حقيقة هو الانطلاق في نظرنا الى الامم بعبارة نظرنا الى زيادته لئلا يكون زيادته انطلق  
بزيادته منطلق الا في احوال الجمل خرافات الى ان لا تفسر بها ورد بان كلام الحاكم في بيان  
او الاستدسا بعبارة فهو قابل لانه اذا كان في الكلام مستدسا في ذلك الكلام عليه فليكن الجمل في زيادته  
منطلق مستدسا الى زيادته فيصدق عليه تعريف الفاعل مع علمية فبطل قاعدة او الاستدسا والاصل  
ان ما ذكره المحقق اعتبارا بجانب المعنى مع قطع النظر عن الفاظ وما ذكره من ان كل جملة من العربية  
على الاستدسا في زيادته وانما هو الجمل رعاية بجانب اللفظ مع ان رعاية جانب المعنى ايتى بالجمل  
كما هو المناسب للمعنى حيث ينبغي ان يبين من خواص الفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وفائدة ما يقال لا راجح  
في ان الجمل مستدسا على الظن والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المحقق اصلاح  
الطحاكاني لان بقوله مراد مستدس حقيقة يكون كذا في الجملة ولا يضر كونها مستدسا اصطلاحا بانها على  
التوضيح **قوله** ثم استدلت على الاستدسا بهذا المعنى ان بعد القول بان مستدسا هو منطلق بدون اوجه

24201

نایب

في القصد.







هذا هو المقصود من الكلام

في قوله هو ان يكون متصفاً بخبر فانه انما هو على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل انك حقوق المقيم في  
الوقت ما عدا ما ذهب من جعل المصدر معن الوقت فلا حذف وكلما ذهب في كتب النحو هذا وقد يقدّر  
لفظه في قوله ان يكون بناء على كثره حذف جازي ان وان وقبله المضارع ما مضى حيث لم يقبل ان يكون  
بناء على ان الرفع بعد اذ هو الماضى والمضارع قبله في ان هذا المعنى مما يقدّر رجوع الفعل الى المصدر وقوله  
او وقت كون المندم اما لم يقدّر رجوعه الى قوله اذ كان المندم سبباً واعلم ان استبعاد الشرع بهذا  
الوجه هو ان اذ انشئت كونه في الكلام وان المضارع موقبل جذا وهذا لما قد حذف في عدل من يكون  
الى كان فلا يرد عليه انما يتاخر في جرسه ان وان في قول السكاكيني اما الى انما في قوله المندم  
ففي اذ ان السامع له كما توهم هو الزمان الذي قبل زمانه كما قال الاستاذ المحقق بقوله  
لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه ان طرف زمانه فيلزم اما كون الشيء طرفاً في شئ ثبوت زمانه اذ لا زمان وما  
الاخر اذ ان تلك القبلة قبل لا تاجع فيها قبل منع بعد فليكون قبلة زمانه مستأنسة بمحصل القبلة زمان  
مفهوم على زمان البعد فيعود الحذف وهو اعتراض آخر لا يتوقف على كون قبلة طرف زمان منع كونه  
بان يقدّم اجزاء الزمان بعضها على بعض وان كان زماناً لا يجازي الى زمان زائد وهذا انما يلزم لم يكن قبل  
لازم الطرف في ان يبعد وهو في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء عمل ترقي على الاستقبال او الحال فيستغنى  
ان يعلم ان العمل ترقي على الاستقبال يلزم حذو احوال كون الترتيب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان  
المستقبل بعد زمان التكمّل وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع التقتضي على تقدير  
اتحاد الزمانين في خروج الزمان الذي يحصل عقرب الحال على تقدير تغيرهما كما لا يخفى على السامع ان ما ذكرناه من الترتيب  
وهو اذ الحذف ربنا نظراً في قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن تقدير الفاعل المحض في قوله انك  
ترقب الى على ان مستقبل فيلزم ترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد الحذفين اذ يرد عليه ان  
الترقب في المستقبل لا يستلزم كون الترتيب في حيزه يلزم احد الحذفين قال في رده في شرحه لم يفتح وهذا انما يقتضي  
فلسفة لا ينظر الى العرف في اللغة على انه يجوز ان يكون هذه الطرفين بغير اتصالهما على وجه معين ان كان زمان  
هو اجزاء الزمان المندم قبل زمانه ما مضى وقد يقال انما لا اعتبار في صحة الطرفين في الحال هو اجزاء

ما وافق

من او احوال هو ان المستقبل لا يقتضي مقدار الحال معوض الى العرف بحسب افعال لا يقتضي المقدار  
فانه يقال زيد بالكلية وشي في فتح وكتب القرآن وبعد كل ذلك حاله ولا شك في اختلافه في احواله لا زمانها  
وهذا المذهب على ما ذهب اليه القائلين بان الزمان هو مفهوم محض لا وجود له او اما عند الحكماء القائلين  
بان الزمان موجود متصل في الحال عندهم هو الآن وفي حال الزمان لا يفرق بينه وبين حاله لان كونه في حاله  
وفي وجوده حاله في زمان موجود ثم ان ما ذكرناه من رده في تفسير حال الاستقبال في ابتداء الزمان وانها  
وبالنسبة الى الامور الالهية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوله في حاله  
قوله في حاله الامور المذكورة في حاله لا الفقه في تعداد امثله في مقتضى الظاهر ان اكم الفاعل وقوله  
صفت في حاله مجازية لا تعبر بالوقت اذ انما قلت في بعض ما الفقه بطل على التوفيق مع افادة الحذف  
الذي له المراد بالجدد المحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة الحذف لازمة لدخول الزمان في مفهوم  
الفعل اذ لم يقصد به الحدوث اذ ان الحدوث با زمان بل حدوثه في وقت كرافادة الحذف وتحقيق المقام  
لابعد الاحترار الذي في شرحه المقتضى للترتيب في بعضه بحدوث الكل وحدثه في رده على الفاضل في زمان  
هذا انما يدل على حجة مجموع الكتب في الحدوث والزمان وانما المقصود بحدوث الحذف المقارن للزمان في  
اجازته بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقتضى لان الكلام في حاله المقتضى لكونه المندم فعلاً لا حدثاً  
مقارناً للزمان وفيه ان لم يرد المندم قوله فلسفة المندم هو المندم حقيقة اعني الحدوث على ما ذكرناه في الفصل في  
البيان لم يكن لفظ التفسير في حيزه لان احد الامور في الفعل لا يقيد به على ان جعل العرف في افادة انفراد  
الزمان على ما هو الحال بمقول عن التحقيق كيف وقول ان رده اي سوت الوحدة وشاها حدث منه  
ذلك التوهم شيئاً وبصدد النظر في كل خط فليعلم ان المراد افادة حذو الحدوث فليعلم  
او كمل وروى في كتابه المدة للتقدير ان قدر المعطوف على المستحق في الماركان ان قدر لم يعرفوا  
الناظر في الحجة على وجهي بعثوا في شأنا يستلزم بان المراد بالجدد فيما سبق العرف والحق ان  
خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من حصوله الحدوث او المقام نعم قد يقصد من المضاف الى الكلام  
الجدد في المقام كما يستلزم من الشرح ويمكن ان يقال عرض ان رده بان المراد من المبتدئ كإفادة المقام



والجهد المطلق الذي هو مدلول الفعل ضاعوه المقصود بالبيان في معنى الفعل فلا يخبر ان  
 ان على كل حال حياته وقيل انما جئوا اليه لانه لا يتم لهم طهارتها فمما لا يخبر لانه الرئيس على كل شيء  
 والقاضي على كل شيء منصف **ف** خلا فاداة عدمها الاظهر ان يقال فاداة مطلق الثبوت حتى لا يكون  
 الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضع صريحا فان الاسم لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة الجهد  
 بل عدم ما يدل عليها فاعلم **ف** لانا في الدرس لم يأت في الحاشية قائله صوابه من نظائر انما اذا اجمع  
 يوما وراحتا قلت الى طرف الخبر استيق في قوله لكي يترتب كماله في قوله لا يالفه بما يومهم بانه لا  
 يحصل له حساسات ايامهم فالقوله بترجيبه الترجيح في الشيء ارجح كما نزل البقرة ولما **ف** اشار الى  
 ان يستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك بان يوجد التقييد اعم من الظاهرية و  
 التحققة فاذكر ان **ف** وجوب تسليمه يمكن ان يقال لان الاندراج والانتفاء فان المتبادر كون  
 التقييد فضلا عن كونه في البنية كحصول اصل الجهد هو معقود في باب افعال ان قصة **ف** في قوله لا يالفه  
 صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما علم السبيل او غير السبيل على الاستدلال بفعل المعلوم او شبهه **ف** غير  
 مصدر ذلك الفعل قال الفاعل في خبري زاد الشارح هذا التقييد لعودة ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر  
 من قولك موضوع للتقرير ان التقريرا تمام الموضوع له فعل على خروجه الصفه المذكورة وهذا انما هو في  
 الافعال الناقصة لانها لا تدخل في الصفه في مفهومها وفي نظر اما لو افان ان **ف** لم يرد هذا التقييد  
 على التعريف المشهور بل اورد في تفسيره في التعريف المشهور بيان انما هو لاد من في الواقع وانما غايته  
 اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة لغاية لاصل الموضوع كما نزل في خبري ان **ف** على انما ان  
 الصفه منصفة بمالك الافعال فان الصفه المشار اليها انما تنصف بالكون وهو غير التقرير وايضا المشهور  
 المتفاد من الشرع والحاشية كان دلاله على الاستمرار والصار على الاستعمال والتقرير المذكور لا يشتمل على  
 الاستعمال لا على الاستمرار فكيف يكون مجردة معنى الافعال ان قصة كيف لو حمل الكلام على ذلك المتبادر انه  
 ادعاه لم ينطبق التعريف على ان قصته من وجه اخر اذا كان داخل في مفهومها فلا يكون التقريرا تمام الموضوع  
 هذا ثم غرض ان **ف** من الوجهين اثبات كونها كالاشياء قيد بالنظر الى كل واحد من وجهي معناه اعني

فقد علم انما هو مدلول الفعل ضاعوه المقصود بالبيان في معنى الفعل فلا يخبر ان  
 وهو صواب لان الصريح لا يوجب الاستثناء في قوله لا يالفه بما يومهم بانه لا  
 الفاعل على كل شيء منصف **ف** خلا فاداة عدمها الاظهر ان يقال فاداة مطلق الثبوت حتى لا يكون

الزمان على ما في الوجه الاول الكون المطلق على ما في ان في فلكهم وجهها للحكم بالاستثناء عن  
 ان في كماله لا يخفى وهذا انما يكون ما ذكره من معنى هذا القول اذا جعلت اضافته الى الحكم الى المعنى بانه انما اذا  
 لم يجعله كذلك كما يدل على قوله فان للفن معنى له فلا لانه اعتبر فيما سبق انما معناه خبره بالعلم لا بالحكم  
 معناه انهم الا ان يحمل على حذف المقادير هو الحكم او عدم ارادة ان يطلق ان مع لراد ان مع  
 ههنا الخاطب بقرينة قوله لا وغيره من الخاضعين **ف** قائله **ف** انما جازاه الشرع عند الكون في الواقع **ق**  
 بقوله انت طالق ان قلت الدرس اورد فلهذا ان لا يورد الينا ايراد عند البقرة وليس كما  
 سبقتي الان من ثبوت الصدارة كحروف الشرط ولا يلزم المخدرات بقا لان ايراد في الارتباط المحذورة  
 ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ما ضا اذ تقدم عليه هو جاز في المعنى واضحا بعضهم  
 اكثر من ان هذا المثال مبني عليه **ف** فاجاز ان كان ضرافا جازا خبره قبل عليه الجواز في قوله  
 انما ضربك بغيره خبره ان الجمل انشائية وروبان حرف الاستفهام داخل في المعنى علم الجواز كما **ف**  
 الرافعي فليس كغيره في نفسها للصدق والكذب شار بقوله في نفسها الى ان الاصل كحسب قطع الخبر  
 عن خصوصية الحكم او كغيره **ف** بناء على انه في معنى تقييد المسند الخبر ولا يجوز ان يكون ملاحظا ان  
 انما اخباره عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذاهب الحكماء في كلامه اذ لا ضرورة داعية عليه  
 لان الحرف قد اخرج من الى الانشاء محمول على حذف المقادير بقرينة السوق الى حكم الانشاء وهو غير  
 الكلام واحد **ف** معنى في بقرينة بقرينة البعد احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان الشرط بقرينة الجواز بل  
 فضلا عن كون انشاء **ف** لهذا لا يتقدم ما في خبره على انما غيرت معنى الجمل كاستفهام واحد في معنى  
 الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجمل وكان حرفا فترتبة الصدق يعلم من قول الامر ان الكلام اتي نوع  
 من انواعه **ف** فقصفت من حكم كلام لغت **ف** على ما عليه الميزان كحليط للاصطلاح في قوله ان **ف**  
 تحليطه في موقع البيان لوجه التفسير **ف** في انما قولنا **ف** موضوع للصدق والكذب في حكم الصدق  
 والكذب **ف** عدم اخرج من وقوع الشرط واما قوطه انما يرد فعله كذا مع ان الموجز لم يوقعه  
 وقوله ان خبره بان وقت الموت لما كان غير معلوم انفس خذ ان عليها **ف** او ما ضرب من ان لا ينفصل

انما هو مدلول الفعل ضاعوه المقصود بالبيان في معنى الفعل فلا يخبر ان  
 وهو صواب لان الصريح لا يوجب الاستثناء في قوله لا يالفه بما يومهم بانه لا  
 الفاعل على كل شيء منصف **ف** خلا فاداة عدمها الاظهر ان يقال فاداة مطلق الثبوت حتى لا يكون



سوق المعلوم مساق المشكوك كالمشكوك فيه كونه الحاطب غير جازم فان ان قد يستعمل في شكل الحاطب  
 كما يستعمل اما لتفصيل الحكم الواقع في ذمته او غير ذلك كما يستعمل في تفصيله واصل اذا ابرم له قيل المراد  
 بجزم معناه حقيقة واما المظنون فانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطائيه فليس الطبع على الوقوف  
 من ان عدم الجزم بلا وقوع شرط في ان لوجود الشك واذ الوجود بجزم بوقوعه فبني في المثال قال  
 ام لا لك واهم منها تنزل الحاطب منزلة الجاهل لعدم جرمه على مذهب علم من رعايته فانما هو بوقوع  
 الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اي بوقوع تعيق الشرط بقية المقام خوفا واجابته  
 احسن الابه او رد آية من كلام الله بحقيقته وتوضيحه استعماله في المنقطع وان لم يحتمل والمراد القطع و  
 الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه فخرج الكلام مقولا على ان من يجوز عليه التردد والافانظر  
 الى علم الله ليس العلم بالوقوع او اللاحق وان يقسمه وتبين احكام فضل من انه لا يرد الجرم في  
 الآلة الحفص الزاه وبالفصل في الآلة الثانية الفتح والغنيمة كالتين في التفسير اذ لم يقدم ذكره  
 لا تحقيقا ولا اعتبارا بالشيء لان ما قبل الآلة وهو وعد اخذه الرفعون بالنسبة فيه لما ذكره في عهد  
 خارجا تحذيرا كما اشار اليه الفاضل في باب سابق وقد قال في العهد كونه العهد مشهورا بينهم متداول  
 لديهم بحسب ما يلتفت فيهم الى الغير كما في قوله ادخل السوق اذ لم يكن في البلد الا سوى واحد  
 الاعتبار جاز في الحسنة اذ النفاذ من النسبة الى الحفص الزاه وفيه هذا النفاذ هو النسبة في قوم  
 موسى الحاطبين لآله وهو غير في العهد الخارجي كونه وقوع واستماع الناس الى ما في قوله  
 ذكر ان يكون كونه وقوع مفعولا لا يقطع لخصه لكثرة وقوعها واتعافا فان قيل كونه الوقوع  
 فعلا للقاطع فكيف يصح حذف اللام فلان جاز ذلك بما وبما لا شك فان كونه الوقوع سببا في كون  
 على ان الفاضل الرضوي لم يشترط ذلك في هذا طرف وما قبل اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب  
 اليهود طراف وما ذكره الترمذي فان قوله احكاما ان سلكه وقوعها دليل على ان حمل العهد على مذهب  
 ما ذكره بعض اصحابنا من ان تفرقه صاحب الحاطب على العهدين وسوق ان رجلا على احكاما  
 على مذهب اليهود وسبب بينه وبين جعل النسبة القليلة غير قطعية لخصه الى كون قوله المستفادة من كونه

سبب

منه من المذهبين  
 اليهودي والنصراني  
 في قوله العهد

مطلب  
 في معنى العهد الزاه

والله اعلم

وان القلة المستفادة من الكثرة انما هي قلة ما يجب ان لا قلنا باعتبار الوقوع اذ الظاهر لا يخرج احد عن  
 شتيه وان كان قد راسر افعي اراوان الدالة على عدم قطعية الحصول من زه لا على فاضل آية  
 شبهة وان اراد العهد على مذهب بناء على ان الحسنة المطلقة لا الظاهر كلاما رجع اعتبار اليهودية بالنسبة  
 الى قوم موسى لم يكن في نظر لان هذا الاعتبار عند الحكماء بالنسبة الى الحاطب الحاطب منها غير قوم  
 وبما جله الام العهد انما يدل على علم الحاطب بالمعنى وقوم موسى لم يسه الحاطب في ذلك في علمهم من العهد  
 وهذا الاعتراف اورد على العلماء ايضا فاعلم ان هذا يبطل ما ذكره من رجع الحكم الى ما ذكره  
 المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او بطلان ارادة العهد على مذهب اليهود وانما لم ينظم بطلان كلام  
 العلم في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الفرض فيها واحد لان كلام العلم اطول من الزه فلو قدم  
 على النفاذ في من الترمذي يتبعه احد النفاذ في من الآخر في اعتبار لفظ هذا دون ذلك اشارة قربة  
 ان رايه انه ما عصف النعمان من صفوه لذي ان لم يحسب بالاطلاق على نفي النسبة الفاضل ايضا على ان  
 ذلك ان جعل هذا الشأن الى مجموع مذهب من ردة النفاذ لان البطلان هذا انما هو اعتبار النفاذ  
 والدليل على ان العلم على العهد على مذهب اليهود وتوحي الحسنة على حسنة مطلقا وان رجع  
 كلامه على هذا المذهب في كلامها اذ في تأويل هذه الفطام من حسيات اجمع باعتبار خبريات الحفص فلو  
 اسود مدار الاسوية على ان في الحكم على الحسنة لزم ترك الشك على اليهود وغيره اذ لا شك ان اسوية  
 ترك على اليهود فقط وانما هي حيث هي محتجزة على ما راد العلم ان هو اليهود وقد غير فيه كونه  
 فيما بينهم صفوه لديهم فيكون واقعا موجودا جليا للحسنة وليس ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع لآله  
 اليهود عليه سبب في قوله من حيث هو مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لاما فممن رجع الى الحسنة  
 هؤلاء ضمن النواع ولا في ضمن الافراد ولا يمكن ان يكونا بان معنى كونها هو وادور على الفاضل الحسنة ان  
 اي اذ اراد بها مطلقا الحفص الزاه لم يمكن ان يكونا نفيها بعد المعنى تعريف حسيات كونها من افراس  
 احسن قد جوزه لسفاهي فلا يمكن على كلامه ذلك حيث يجوز ان يرد فيه جردة عن الامم الحفص الزاه كما راجع  
 التوسيم لعمري وفي الامم عليها فكان الامم قد دخلت على الحفص الزاه جازا ان يرد توحيه ان يرد نفي







وجهه واضحه ان يكون له فاما اول من يعلم ذلك يستعمل الى طاعته والافتقار الى ما يعلمه القوم  
ولذلك لتعظيم اسم الله اي يحتمل ان يكون للنوع الظاهر المحاط بالابهام من لم يعلم  
غير كذا فالنوع ان يعتبر اوله تغليب لما على غيره لان الحد المطلق الذي هو له  
كان هذا الدليل لا يجرى في غير ما كان له الا انما على الاشكال الذي لا يتبادر الى ذهنه  
مخصوص به كما هو في غيره لا يجرى في غيره لانه كما اعتبر الاشكال في ما اعتبر الاسم  
في كان فهو غير مستفاد من غيره قطعا فليس له ولا يخص من هذا الاشكال اي لا يحل على الاشكال  
الوارد على اعتبار التغليب ما ذكره فلا بد من منع الحكم بانما اشار اليه سابقا من ان فاع من الابهام  
ويكون معنى الكلام معنى يكتفي بما ذكره العلم منها على التوجه الى كونه مطلقا وخص ما ذكره تغليب  
الارتباط على مطلقه لكن في نفسه لانه كان فيهم من ينكر عباد او الظواهر والاشكال اي انما في الاشكال  
على تغليب كونه الارتباط على مطلقه بل هو تغليب كونه على المستغنى عن تغليب العلم على الاشكال  
وكان من الثاني ان اردنا بانما في جميع هذه القنوت من المذكور والاشكال هو انما في تغليب  
على الآخر وكنته التغليب الذي في الفاضل لا يحق فيهم بل في جميع القنوت وان اردنا ان يكون  
فان في الابهام وجه اخر غير التغليب وهو ان يقدروا موصوف عام للمذكور والاشكال كلفه جميع النوع  
لا بد ان الغاية فلا تغلب الا لا بد من ارادة انها تارة اخرى مدحها بانها حادثة في النوع  
مدحها كالتسليم كما لو لم يكن في الاشكال وعمره غير هذا فالتغليب يرد ان قيل نعم ان مدحها  
سيرة العرفي نعم قال فائدة اعنى العرفي من مدحها في كلفها انما الاول لا بد من هذا المدح مدحها  
في العرفي كالتسليم نعم وعرفي في النوع والتغليب في السام بوجهها فانه في العرفي في وقت معا  
النوع ووجهها في السام يعني ان وجهها الصفاء وشده صفاته انطبقت صورة العرفي في انطبقت  
كما يطبق الصورة في المرأة فمراه العاشق رؤيته وجهها الشمس العرفي ان واحد قال السمر في جوارحه  
اراد قراة قراة لانه لا يجمع جميع قراة في ليله كما لا يجمع الشمس في السمر ما ذكرناه امدحها ايضا العرفي  
في العرفي الشمس العرفي انما تغلب على الموضع اي وان كان انقل وجهه كونه العرفي في الشمس كونه

من حظه  
نقد  
نقد

نقد

نقد

نقد

ولا يخفى عليك ان ابوي وقرين وفي بعض النسخ ابوان وقران فالاول محمول على الخطاب في قوله  
وغير ابوان وان في على الازدواج . . . ولم يسم فليكن جازا وايضا جازان كقولهم اسمي لافرادنا  
ثم باول الاسم معنى السمر بجعل مفهوم ساءولها معنى باعتبارها فليكن معنى ابوي السام كما في العلم  
وقدر بعضهم هذا التاويل في العلم بان قيل كل انفسه لا وان قال الاعلام لكثرة استعمالها تكون  
الحقه مطلوبة فيها كلف في تبيينها وجهها والاشكال في الاسم على اسمها الاضاحي . . . وجميع ما تغليب  
باب الجاز في غير الملقب والابايات جازية التغليب العارضة في نوع من اتي نوع لم ارادها من ومنها  
اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب الجاز كما هو في ولا يخفى ان في جميعها من الحقه والجاز لا يقال ان  
معنى جازية ان اللفظ لم يوضع لانما في قولهم ان ابوي جازي لانه في هذه القنوت في كل شيء  
اجوزا بانما اشار اليه الفاضل في نفسه كونه الكون هو انما يجرى في جميع انما يجرى في جميع انما يجرى في جميع  
جازا اذ لا يجرى جازية في جميع القنوت الحقيقية والجازية كونه ان لا يكون ارتباطا بوجه واحد  
عرفنا بقصد اليه بارادة واحدة في استعمال الالفاظ في العرفي في مقتضى ان يقال عاود في مدحها  
فلا يكون في الابهام تغليب لانياه قوله بعد ما جازنا انما منها لان الجاه في الشيء لا يستدعي سابقه فصول  
في كماله اشار اليه ان في غير الملقب وقد يقال يجوز ان يكون مقتضى الفاعل ان تغيبا كان منهم  
سكونه عن ابطالهم قبل البعث فلا تغلب لقعود من هذا الوجه وهذا من غير ان اعتبار كونه في الابهام  
في مثله في الجواز والاعتبار في الحاشية ما علم انما وان فعلنا وانما ويزيد من غيرنا اعتبر في جميع  
بالتغليب جاز كما سبق وكون فعلنا وضرنا جازية هذا المعنى لان هذا المعنى مع العلم كما هو  
وضوح الجواز انما لا يجرى في قوله انما ويزيد من غيرنا بلفظ الغائب صا التفسير عن المصنف في  
بطريق النظم في قوله ضرنا بطريق الجاز نعم لم يغير او لا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضرنا ادا  
المعنى مع غيره لم يكن جازا والفوق ذلك والافقاس في اننا وان فعلنا . . . فمن قراءتنا انما  
واما قراة الغيبة فلا يحل على تغليب غيره في لم يجرى في كلام البقاء . . . تغليب الغائب وان كان كونه في الجاز  
ولا تغليب احد على المنظم من الملقب وغيرهم الا بالنظر الى المقام حيث ما يفتت الابهام لبيانها

ان اللفظ وهذا يريد به  
يكتب من المعنى الحقيقي والجازي  
اللفظ في احد منهما



علمه بطل شيء ان يعلم لفظ غيرهم بغير المخرج العجائب ان يعلم من قوله ان يكون له من سواك على الاستعمال المتبادر في  
قوله من منهم من يشي على بطنه ومنهم من يشي على ربعه واما جمل على التعقيب اذا لم ينع لقوله اعبده  
لعلمه بتقوى اي لا وجه لتعلق قوله لعلمه بتقوى لا يقول لا اعبده واما لفظ علمه ذكره ان راعى في شرفه  
ردا على خبر القاضيه لكونه حال من ضمير اعبده اعني اعبده وارجعكم راجعي ان يخطوا في سلك التقيا  
الغايه من باله في ان قوله الذي جعلكم الارض فراسا موصول بركم صفة لا ووجه ما مضى او  
مرفوعا فيكون بمنزلة اعبده وارجعكم راجعي من النقول الرزاق فتوسط الحال من فاعل اعبده  
وضم المفعول كالنوسيط بين الفاعل والماضي ان فيه تعلقا عن الاقرب لا بعد واما فاعل الله  
الغاية فيقضي انه اعلم ان يعرض الاول غايه عبادتهم ما هو له لهم غايه النوا لا ما شاع عليهم هو  
التقوى وان كان مقتضيا الى النوا على ان التقوى عبادته عن الاتيان بجميع الامور او الانها عن  
جميع المنها وهو على العباد فلو علمه بتقوى لا اعبده واصار لغيره اعبده العلم بتقوى وغير  
صحي كذا في الاخر اني فالوجه ان يتعلق بجمل فكونا على استعارة لا ارادة اعني خبر الطلب لا راد ان  
هذا يستلزم انما فهم بالتقوى البتة لا متناع خلفا المراد عن الارادة في لفظ علمه تعلقا قبل  
عليه من اجتماع مجازين في كلامهم هو متناع اتفاقا واخو ان الدائم اجتماع جهتي في لفظ واحد  
لا ارادة بعين مجازين من المحدثين وهو في الاول انما جعل جملهم كجملهم عليه  
لو كان بالبت والكثير عام لانعام ايضا لزم من ركنه الان في نعم البت والكثير ثابت في فعلهم فلو  
صح ما ذكره لم يناسب الامتنان سوا ذلك عاقل او فاعل ما كان تكثير لانعام لمتق الله لا ما ذكره  
عليه سوق الآية حيث عطف قوله من الانعام على قوله من النعم المقيد بقيد مقدم اعني لزم وقد قرر ان  
المقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في وقوعه ولا تافؤ ذلك لعدم الخطا وهو مقتضى  
سوق الآية الامتنان على الانب بجملة محال للمحتاج فيكون من ركنه الانعام اياه في جملته الخطا جملته  
كما لا يخفى على المتأمل قوله لزم في الفاعل الذي نتاج الاله والابناء وما ينتفع به فيها كل النبا  
المذكور منها مطلق النبا وما ينتفع به المذكور هو الانعام بوصف لاطلاقه في استيفاء الكلام

من قوله انما

منه

فانما يتبع على الانب كما لا يخفى  
وقد نظر لانه من ركنه الانعام  
منه نعم البت والكثير ما يشاهد

لا

لا يخفى بعد هذه الآية والانعام خلفا لفظا سبب لانه ان يكون قوله من الانعام معطوفا على  
من النعم ويكون المحاط به بروك الانسان فلفظ يكون التقدير وجعلكم من الانعام ارجوا فلا يكون الآية  
في قول القليبة متعلقا بغيره على ان يكون لفظا لانه عبادته عن حصول ما جعلكم راجعي  
بجملته على علمه على اللطف ويحمل الحالة عنه ولو صفة بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا كان له  
وتعلق بالامر لزم الفصل بين الموصوف والموصوفين والاضافة وانما اذا اخبر الموصوف بالاستقبال في حصول  
المعلق دون المتعلق عليه في تعلق الآ في الحال وهو لا يعطى الا في الجوز انما يتعلق متعلقا امره في  
انما يتم بامر من مبتدأ ومتعلق لانه معناه جعل متعلقا بغيره فتعلق في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزء  
الاول اعني الجمل لانه في الحال لانه لا مانع من تعلقه بجزء الثاني في المعنى التعلق لانه مفروض في حصوله  
في الاستقبال فيمنع ثبوت في ثبوت لانه يعني الاسم يدل على الجدة لا الثبوت في خبرنا فاعني نحو يقوم  
فما عرفت في او اخر هذا الباب لتعلق فاعني المرام لانه مفروض في الصدق في الاستقبال فلا يكون  
طبيعا لانه في الصدق في التحقيق في الاستقبال لا يتصور الا انما في ان يقول في لزم وقوع  
الصدق في المركب لغير ان لان اداة الشرط اعرابه عن كونها ما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال  
باعتبار الاول ما كان عليه كذا قال في الحصار في قوله جعلت قلما هما او احدهما اسمية ظاهرة فينبغي جواز  
كون الشرط على اسمية وقد تقرر في النوا متناع وصحة في شرط المتناع فيمكن ان يكون متناعا ما ذكره  
الافقش وافقها انما في شرطه في شرطه من جواز وقوع الاسم شرط لاذ ان لم يكن لانه يمكن ان يقال  
يكون المراد باحديهما هو جواز حصوله فاعني باكر ام لا كما في المصنف الامر بما جاز ان رجع من جواز  
كون اجزاء طلبا بل ما ويلو اما ما اختاره الفاضل من ان يكون متناعا مع المتناع واما ما ذكره في  
شرع المتناع من انه على صيغة الامر فيكون طلبا عند اباكرام استلزم متعلقا بحصول عند المحاط  
باكرامه فلا حاجة في الآية الواضحة جاز ان ياولا خبره فيمنع عما ذهب اليه من كون اجزاء  
كلما مستقل وكون الشرط قيد له وقوله فيكون طلبا لا عند اباكرام ما هو المفهوم من علم الشرطه نظر الى الظ  
والا فلا تعلق حقيقة علم الكافي فلا في لفظها كلاما في شرح كما توهم وتاويل اجزاء الطلب

حقيقة

ط

من الانشاء

ط

ط




مجلد ۱

الحجر  
فان استطع  
انك زيدا  
قالا

العدة لهم المخطأ المخطئ

خانقا

فان كان كونه الحكماء والذين من قبله واجبا ان اوردوا الحكماء باعتبار كل واحد فصح ان الحكماء لهم  
وكان فعل ان المعصية الى الذي من قبل هذا الحكم لكي عبارة تعليق بهم فكان التقدير ليس الشر  
يحيط عليه وبين شكهم في حيطي حكمه انه اعلم ولا يخفى انه لا معنى للتعريف لمن يصدر منهم الاكثر اذ  
لما راع الخلق في من التعريف عام لمن صدر منهم الاكثر في الماضي وغيره واما يحصل بصيغة المضارع  
لبنشر وجه الراد ان من لم يصدر الاكثر لم يستحق التعريف بالوجه المذكور فله وجه التعريف  
والطابق حسنة وان ذكر المضارع لا يفيد التعريف لان استفادة التعريف في صورة الماضي في سبب الفعل  
الواقع في الشرط المذكور لم يفظ الماضي الدال على وقوعه لانه لم يفسد مع القطع بانه لا يقع في الشرط  
الطلب له وجه وناسب يكون هو التعريف بخلاف ما اذا ذكر مفعول المضارع على ما هو الال في الشرط كما في  
شرط التفت فان قلت ان ان تدخل على المشكوك كما سبق واكثر ان الانبياء بخرم اللا ووقع هذا  
بمعنا باعنا الطلب للثمة قلت ان اجزم بوقوع تعيق شرط منها وان كان باعنا الطلب للثمة استحال ان يكون  
التعريف لا يصلح لمنه لو انما يصلح لو كان الاكثر ان بالنسبة الى المعنى شلو كما الواقع وليس كذلك لا تخف  
من ان التعريف من صدر منهم الاكثر ان فاعلم **قوله من الحقا** والضعف اي عند الحكماء الحقا فظروا اما الضعف  
فلماماتهم من ان ذلك التعريف يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند ان رجم والامالي  
المؤذني في اللام الملوطة بوجه في الشرط ما ضا لما تقرر في النحو من الجواب كما كان لغرضه الدال على  
انما انتهم به فله ان لا يكون حرف الشرط عالما لظنا فلا دخل في التعريف بكون الشرط ما ضا وهذا الهمزة  
بما ذكر مرارا ان لا ساء في المقضي فجا رعد وما عاينه قد يقال انهم من الاثبات باللام واللام  
في الشرط هو التعريف بوجه معاني قبل هذا الشارة الى انه يفيد معنى وجه لان الوجه الاول  
بشرط التعريف والوجه الثاني هو سبب الى الغرض لانه التفرج بسبب الهم فاعلم وبسم الله الرحمن الرحيم  
يقال لغيره الى كذا اي بوجه بسبب خبري اي نقول ان تروعي ويكفي له اشارة الى ان لو ساء  
حرف صدر في محله ما ساء في ما يلي المصدر بحسن لان الاثبات لا ينسب الا وهو ما بعده وبوجه ذكر  
الحقا لا ينسبونها فان قلت كيف صح القول بعهد رجمها وقد قلت ان في قوله لم يرد ولو ان









عليه السلام في هذا المعنى تعليق امتناع لان اذا قلنا ان العالم حقيقة رجوع الاكرام الى العالم  
وان جعلنا الاكرام بحسب الظاهر بعبارة فلهذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه بالامتناع وان كان بحسب  
الظواهر المتضمنة لبيان امتناعه فنعينه ان تعليق امتناع بالامتناع قبل لم يرد كذا الامتناع  
طرح الشرطية لان المعبر في طرفها الامتناع بل اراد ان لو افادة التعليق اي الربط جزمنا بالامتناع  
وهذا صادق على تقدير انهم القطع بامتناع اجزاء الامتناع لشرط التعليق الشرطية الذي هو  
لو فانه في اعتراض الفاضل الخش في هذا وان كان نقسنا او المتبادر في مفهوم لو فانه في الاعتراض  
بعضنا انشأه من بعضنا ان خبر بان قول الخش فالاول اشارة الى احتمال التوجيه والمال  
فان قلت كلام الحكمي على توجيه ان يعقبنه قولنا ان وجد الجدار وجد البيت فمرد ان امتناع  
وجود البيت مرتبط بامتناع وجوده ولا يصح تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالامتناع فكيف يصح  
وعدة المال قلت التعليق في عبارة الحكمي معنى الربط وجوده وادعاء فلهذا هذه الامتناع المذكور  
قطعا فانه لا بد من التمسك بكونه المسمى بكذا وقع العبارة في اثر الشيخ لكي لا يكون في نسخته  
الاضحية نقلا عن ابن الحاجب المسمى بكذا وقع العبارة في اثر الشيخ لكي لا يكون في نسخته  
عندهم انهم ان يكون سببا وجوا انه لا حاجة للشيخ الى ان يفتي انما اعتراضه على ظهوره في  
الشرط في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سببا لاجزاء واعمال السبب لا ان لا يرتب على انتفاء انتفاء  
المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما يظهر من ظهوره في قوله فانه ان الاول سبب في بعض الصور  
والخاتمة في ظاهر العبارة ليست هي ذلك المحققين وانتفاء التلزم بوجود انتفاء له اجزاء عند  
عبد الله بان ما قاله الخاتمة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيصير انهم عليهم اعتراض انتفاء  
المال و لا يستلزم انتفاء التلزم لكونه معموم فانه اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو والحبس  
عرف اللغوي ان لم ينع زيد لم ينع عمرو لانه لا يعلق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم  
عدم جواز التخصيص في السبق عند عدم الخوف في قوله بولس عليه السلام ان ينفرد من الصلوة ان ضعف فعل  
هذا اذا قلت لو جئني اكرام فقلت لو جئني اكرام وعلمنا متنع فيهم من الاكرام ايضا

الشرع

الجدار

وهذا وان امكن ان ينع  
بان يكون المراد بالعموم  
كثرة الافراد صح

لمنع

انما اذا لم يكن  
انما اذا لم يكن  
انما اذا لم يكن

متنع ونقضي انما بقوله مثل اذا كان هذا انما كان حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور  
ونظيره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة قوله ان امتناعه مضمون الشرطية التعليق  
لو كان هذا انما كان حيوانا بجالا لا بد من انتفاء الحيوانية في الواقع لا في الالمانية خصوصها  
وبالحكم هذا الالمانية في صورت كون الشرط معلولا لا بزيادة علمه كقولنا انما العالم الطلوع الشمس وكذا  
في صورة كونه علة عاقبة يمكن ان يوجد ان يكون المعلول بافري نحو لو انما العالم الطلوع الشمس فاعلم  
العلية المتعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ان شرا الربط انما في هذه الامتناع واردة  
على قاعدة ارباب المعقول ولو دامت الدلالة انما في التغير هم البيت من قضية مطلعة بعد ان  
يكنى المجموع كجام وان تلك العلة التي زمام بعده اية عدنا بالاروم ناسي وانما ثبتت في بعض  
الذي في الرقام سواء قولنا انما في خبر كان وقوله عا با عطف بيان لعلنا في كذا ذكره صدر الا في فعله معنى  
البيت بحسب ان يكون لو دامت الدلالة انما في جميع السجلات في انما في الاول الا في ان منعه لو دامت دوات  
الدين ويعتبر على طاعة المذود لكانه انما في في سلك رغبة لكن ما لم يقدروا وما اعتدوا  
انما في صحتهم في انما في لا ينع في انما في في المنطق واما قد ارجع حيث جعل انتفاء دوام الدلالة في  
كونهم رغبة في انما في انما في في انتفاء الاول على انتفاء الثاني في قوله لا انما في العلم بانتفاء  
انما في في العلم بانتفاء الاول في سوق الكلام بعضه ان يكون او علم ان العلم بوجود الاول في العلم بوجود  
انما في لا انتفاء في بعضه ان لا ينع في بعضه المقدم كذا في انتفاء على المقدم سيج على انما في او انما في  
ينع في هذا لان التوضيحي العلم والمعلول في صورة الانتفاء فان المنزاع في علمه ما سيج في  
قد يستعمل على قاعدة انهم لا وجه في الالمانية على مقتضى او ضاع عنهم من حيث هي كذا في من حيث استعماله في  
بالسبب اسلح لا ينع في في الالمانية على هذا لا ينع في وقوع الاستعمال في الجارية بالانما في في الالمانية  
في الالمانية وقد يقال بحسب المعنى الثاني في ارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا على الالمانية كونه  
معنى نوعه من عدمه و لا ينع في وروايات على وضع اصل اللغة حقيقة ايضا وكما في غائب قوله  
صحيحا صدر من بركة وافتة من العلم السقيم الظاهر ان خبره في كذا في الاستقامة وقوله لا ينع في غائب  
قوله

لقد ان انما في المجموع  
وان تلك الصعوبة التي في











وفي انحاء استيعاب التفسير بالتوجيه ذكر ان ركنه وهو الايمان ان مقتضى العقل ان يحضر الشئ على ما فيه  
 سواء عاينه وباله وان كان نادرا وكان ادعى ان يكون في مقام الادع عن الكفر والتخلف عن الايمان الكفا  
 يتمون في القيمة اجابنا كونهم مسلمين بطبعهم لا وادعوا بتبنيها عن نواهيهم ووجهين عاينوا  
 فوايد الاسلام من التعليل المقيم وشاهدوا من الكفر من الدخول في دور الحليم كما قال الله  
 فسيحنا بكمل انه ان يكون التفسير بالمتعارف يكون انارة السجاستفيل بالنسبة الى زمان ارساله الى  
 وان كانت ما فيه بالنسبة الى زمان تعلقها انما اشار الى مثل الحشفي في بحث الفصل والوصول الى اصل الحكمة الثانية  
 كقولنا في قوله انتم تملكون الآية مبني على ان الجملة الاسمية جوازها وليس ينبغي انما لفظا فلا يطابق في الحقيقة  
 التي على انه لا يكون الا فعلية ما مضى معنى فقط نحو لو لم يكن انتم لم يعبدوا لفظا ايها وما مضى فعلية  
 المنوعة لا سعادتها بل انهم في العالم ولا ينبغي انما سعادتها فالحق او لم يكن لو لم يكن في الجواب كذا وفي الاستدلال  
 ثم استدلال الجملة الاسمية على انها جواز القسم مقدرة دلالة على ثبات المنوبة فيكون لان الاسمية انما هي على ثبات  
 مدلولها وهو كون المنوبة خبرا لاثبات المنوبة وما ذكرنا انما يتم لو قبل المنوبة اتم وقد نطقه فيقال اصل  
 في الآية انما هي لانها اتم من منوبة فاجوبها بضمه تقدير انهم في الدنيا منوبة اتم لله لانها على ثبات المنوبة اتم  
 واستقرار ما على تقدير الايمان والتقوى في ان منوبة من عند الله خير من الام على ما هم باخبر وترغبنا في  
 سواءهم في الايمان والتقوى فانه في الاعتراف بالثبوت في لانه لا يظن عدم التعرض لما ذكرنا وما عدم  
 التعرض لعدم انما في المصارع في اجزاء فعلية لعدم وجدان مثال في كلام البلغاء او الاكفان بانها  
 نكتة مما ذكره في كتاب الشرح او اما الجملة الاولى فلا يتبع لافعلية واما قول المتن فلو لم يثبت شئ رأ  
 من الضعيف فاعتبرت من خط الحاشية فيقول نحن لانه لا يمكن ان يقال لو لم يثبت شئ في قوله ان من استقام بان لو ان  
 سعادته فعل دل على المعنى اي لو حصل فم او لم يحصل فم وقيل بالضم لا فم او لم يثبت فم او لم يثبت فم  
 ولو لا يستفاد من هذا وقد قلنا ان الضم انما هو جواز اسمية في الفروقات قال لو تغير لما خلقه شئ  
 واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله لو انهم امنوا اي لو تحقق انهم امنوا الوجهين احدهما لما ذكرنا  
 من ان الجملة الاولى لا يتبع لافعلية ان في ان الشرط جملة وان الغرض من اسمها خبر في تأويل المفرد فلا ردة

عدم الكفر والعهد ونكتة او قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بغير الفصل ان لا يخصص لغير العهد في  
 قوله هو البطل المحامير مع وجود تعقيب المسند مثل رأيت بكاءه الحسن كمالا على ما سبقت فلا  
 ان يرا قد يخرج امثاله كجواز ما شئنا اي هو ملحق بالمعنى فليس شاعقرا فاضلا عن العظيم فلو لم يكن  
 فزاجها على ما بالمصراع ككتابين ثابت من قصيدة يخرج بها السمع ويترجمها باسفين صدره كما  
 شئني من سست زائن ويروي كان سلافة وسب راسي فزيت بين غوة وركب شنته كجودة الخمر  
 يقال انما مولد ان فيج والشئ بالهزة الجمر المشترا للشرب واما الجوز من بلد الى بلد في شئ  
 بالياء لا غير على ما صرح الجوهري وتبعنا ان رجع في شرح المصنف ووقع في القاموس ان الجوز هو  
 في ذلك هذا الرواية في البيت الهرة والسلافة والسلاف ما سأل في عصر العرب قبل ان يعبروا  
 الخمر سلافة وسلافا وقد روي البيت برفع المراء ونصب العسل على الاصل فارتفع ما استقدر  
 وقالهما ما روي به في بعض النسخ على انهما راسان واما قول ابن السكيت كان زائدة فخطا اولها  
 بلفظ المصارع بغير س لا ضرورة بدعوى الى ذلك منها ثم خبر كان قوله بعد بيت المذكور على انما بها  
 او طمع غنى من النفاق من هرة اجتناب شبهة ريقا بخر من حبل ما د او بطلتم فاعطى كثره  
 اجتناب من الشجر كما في النجدة والنافذة فم لا يجوز ان يكون المسند انما هو اسم استعمال قد سبق منا في  
 او اخر الباء الاولى في بحث القيل فغسل متعلق بهذا المقام فبئس كذا الاستلزام الحكم على الشئ والعلم به  
 ان قلت الحكم على الشئ كما يستلزم العلم بالحكم عليه ثم العلم بالحكم به فلو لم يكن الدليل انه لازم كونه  
 المسند اليه معرفة قلت الدان ذلك البعض لا بدعي في هذا الدليل وجوب تعقيب المسند اليه على امثاله  
 ورجائه بناء على وجوب العلم بكون المعارف بالعلوم اقرب وملاءمة اصله النكاح في جانب المسند  
 ولزوم مخالفة الاصلي في جانب تعقيبها ثبت مدعا على زعمه في الدليل المذكور على امثاله تعقيب  
 في جانب المسند معارضها هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الغاية في الاضمار بالمعروف على زعمه في ورود  
 لما ذكرنا ان العلم بالحكم على الشئ قبل الظان برب العلم بالحكم على وجوه حكم لان علم ذلك العلم لا يرا  
 اجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ما الحكم بالفعل اي يقتضيه الا انه الكيف بالجوهر كذا في المعنى

نكسها



يعني منها ان الاول لا يوجب الدليل ان لا يستلزم وجوب كونه الفاعل معرفة اية ان لا يستلزم وجوب  
 تعريف المسند فلهذا ان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا يباين الاعتدال المذكور منها كما لا يخفى  
 الثالث ان يستلزم وجوب تعريف المسند به وان كان المسند مذكور الرابع ان لا يوجب كونه الفاعل خبر  
 عالم بالخبر لا امتناع الخبر عن الجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياط بمعلومية الخبر بل لا بد من  
 اذ احل الجواز على عدم الاستماع مطلقا لان الامس الاول من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم له  
 في العمل لا يشيوع له اجيب بان الحكم لا يكون لا على حال الكون غير انما هو محقق المتفاد من جانيه وهو  
 اسم لا جانيه وكذا الحكم في جاز ان لا يكون من جهة النفس وغيره انما هو لطيف استفاد من جاز لا فلا  
 يكون الشيوع في الحقيقة الا الاسم ولا يكون التعليل في نظره لان التعبد للنفس بالخال وغيره انما هو  
 ما فيه من الحدث فكل من تعبد به باعتبار جزمه معناه كذا يصح تخصيصه بمعنى تعني الشيوع بذلك الاعتبار  
 فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليعلم قوله فقول ما واثارة له لا يخفى ان جزمه انما لا يخفى في الافادة  
 لوجوده مع عدمه في الحيوان ان الناطق حيوان بل لا بد من عدم احتمال الحكم عليه حكوم به وان  
 اريد الاخرية جاز او كذا لزم عدم افادة قول الناطق حيوان ناطق ثم التفرقة في المفهوم من شرط  
 الافادة وشرط الصحة اتحاد الطرفين في الوجود والى ربي او في الذات فلا بد على قوله ليكن الكلام  
 النقيض بقوله كذا لا لا افادة بعد قوله انا ابو النجم وشعري شعري تمامته دره ما احسن  
 بنام عيسى وقوله يسري مع الفاربع بارضى فخر نقل ان ربه ان انا باسبغ في فتح النون بال  
 مصراع واحد احسن من الاحساس الفاربع جمع عفرية وهو كجنت من الجرم المراد منها الخصال  
 ان هذه قوله قول انما في اس فان يكونوا ابراهيم من جنابته ابو اس كنية الغزدي والبراءة ما  
 البار على انه جمع بر كذا مثل كرام وكرم او يفتحا على انه مصدر في الال لهذا الال في الجمع او يفتحا على  
 ابدال الفهم من الكسر كماله ورباب على ما ذكره صاحب الكنى في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى ان يجوز  
 ان جعل البيت من قبيل هو لفظ الحامي وما ينبغي ان يعلم ان الجاز في البيت مخدوف وعلة قيامه  
 والمعنى فان يكونوا ابراهيم من جنابته في زعمه فقد كثر نعم لان في قصر الجاز هو الجاز في المذكور في

الكن

في قوله  
 ابراهيم

الكتب وفيه لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاسم  
 يقتضي معلومية المعلوم في الحكم المذكور لا يخفى بالاضافة بل يعنى والتعريف بالاسم والموصولة له  
 لكن قوله بارله هذا نقل بالمعنى ليس في القرآن في هذا الكتاب الايضاح على هذا القول في فلفظ الكتاب  
 ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع هذا الوجه الى التعريف بالاضاح و  
 التخصيص كمن يقع في الحق في الحق بين كلام الايضاح فانه قال اولادنا ما نعرفه فلا فائدة ان يقع حكما  
 على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بما هو معلوم كذا وكذا لازم حكم بين امرين كذا ثم قال  
 تفسير المشي صفات من صفات التعريف وسر الكلام الى ان قال كما اذا كان السامع افعلى سمي زيدا  
 وهو تعريف بعينه واسم كذا لا يعرف انه اخوه ففقه له زيدا هو كسواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان  
 زيدا اخوه ولم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح او لا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند  
 بالاضافة او غير ما حكم افرامان المسند اذا كان معروفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع وجميع بين  
 كلامه انفسها وان امكن ما اشار اليه ان ربه من الاول ناظر الى ما تقتضيه بحسب اصل وضعها وانما  
 الى ما طرد عليها في الاستعمال الذي يرد عليه ذكر الكلام ان في تعبيره لا وان في تعبيره لا في نفس المفسر لا تخفى  
 من ان المفسر انما يبان خبره في الصورة المذكورة معلوم كذا في التفسير يوزن بكلامه وعلى ان قول ان ربه  
 فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع له معنى على ان المراد بالمعلوم المعلوم والمجهول حاصل في اصل وضع  
 الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى الموصوفه هو الاسم والموصول سوية في الاقلام كلامه  
 يشترط ان لا يخفى ليست من الموصوفه الا اصلية بل من الظاهرة كسب استعمال فلفظ كلام القوم لا باعده  
 فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل في وجه التلخيص وحاصل ان المراد بالمعلوم ما يعلم المجهول وغيره  
 ولا ساقاة بين ان يكون المسند في قوله زيدا هو كسواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان له اخا اصلا  
 لا يعرف ان له اخا اصلا باذنه في الخبر صفات من صفات التعريف الاضافة لا في ما لا يملك صفات معلومة  
 بطريق من طرق التعريف يكون الان سمي زيدا وكونه اخا لم يرد وكونه شارا لها واثارة لها  
 لان كسب جعله له اراد بان كونه ان خبر على وجه المسند لانه استقام ما والافان تقديم سبب المتفاد من قوله



فهل يقال عرف التعريف بفيد العموم وكل تأكيد لها او انها لبيا الحقيقة فهي يكونا سلكا الا ان كل  
نوع منها اشياء الاول انه على تقدير اثبات الفقد على الاشياء لم يصح ان يقال اننا نحجب ان بان برادقصر  
الكتابة على الجوانب لانه يستلزم ان يكون لكل صواب ان كانت التان ان ما ذكر في باب الحصر لو تم لدل على  
وجه الحصر في كل معرف بل ان الحس مع ان قوله وان في فيد عند خبره الحكم ان انهم صرحوا بان المصادر  
موضوعة للمساكين حيث هم ولد الاشياء ولا يجمع قصودها مثل رجب ونبوي وذكرى ونظائر ما يفيض  
ان فيد عنها علم موضوعاتها صرا عليها ولم يقل به احد ولكن جعل وجه النظر هذه الوجوه الاربعة ان  
ما ذكره الشرحين ان الجموع في صورة كونها متكررا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه من الفرد كان  
غير زيد لكن على حقيقة لفظ لان تعاريفه الموضوع والمجمل الكافي في حقيقة الحمل عند اصحاب الفقه  
اما كما في او عشرة الخاف الخاف على من النوق ولا واحد لها من لفظها والثاني كسر مع عشر او من  
ان في ان ان عليها يوم ارسل فيها النخل عشرة اشهر وزول عليها اسم الحاشم ثم لا زال ذلك كما  
منه يضع وبعد ما يضع في قوله رتبته عند الحاشم في المحبوبة في الفرق بين المعنوية الحقيقية  
في الاول اعماء فصرفه المحبوبة على الحاشم فصرفه اعتبارا في ان في فصرفه المحبوبة على الحاشم  
حيث قرر بان المعنى الاول انك كمال في المحبوبة وليس فصرفه المحبوبة المطلقة لانا نقول هذا الذي قرر  
مال المعنى في فصرفه الحاشم كما اشار اليه في السابق بقوله او بالفتح على ان في فصرفه المحبوبة المطلقة كور  
يكمل ان يكمل من قبيل المذكور والدليل العبد يعني ان انشا على المحبوبة او انشا على المحبوبة كما في قول ان  
المطلوم لا يحق جواز كون هذا المثال من قبل ان الشايع لكن السامع عندهم هو ان الشايع هو  
اذا فتح الباب على قتل البع اقره الاضواء البت عن فصرفه المحبوبة وهر طويلا بكنية في شانه  
مفعولات وكن اصح من ابي العباس وفت بك الحليل وان حق فمن ذاب دفع كخطب الحليل  
اذا فتح الباب لان الفقد عدمه التقابل المذكور تقابل العدم والمملكة اي عدم الفقد عما شانه  
ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع التقيضي واعتراض عليه الشرح بان مع هذا التعلق سبدا في  
البيا قطعاً ويكون ان يبا بان كحق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يفقر لان وجوبه

فانما كان بحيث يعرف السامع له بغيره بيا سبب غير الآخر وادعى ان قالوا لا يعرف له عدم صحة  
زيد احوك ليس مجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فحين يقدم اللفظ الدال عليه  
كيف وقد قرع في الايضاح انك تقول زيد احوك سواء عرف ان له كما نقله في الأصل الخ لسان مراد المتكلم  
في هذا التعيين الا ان عند ان مع هذا العطف وهو موصوغة ذلك ومحمولة بانه التعيين كزيد كان مرادة في زيد  
اخر كان يعرف ان زيد اخوه وهذا العطف على احوك على زيد والمحصل ان السامع اذا عرف ان له اخا  
تقديم احوك وتأخير كسب الاعتباري وبهذا التفسير سقط ما يقال فيهم من قول المتكلم في الايضاح سواء عرف  
له اخا انه يقال زيد احوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجمل وادعى  
ان تعينه عنده قلت احوك زيد وهل هذا الاضافي له ولهذا قيل في بيت السقطه كحصى بحال قيل اخاه  
من باب القلب قيل المؤمن مبتداه قدم عليه خبر المرفوع عما دعى في رتبة المقام له لم يحفظ لان قوله اول اذا  
يلفك ان انسان من اهل بلد كناية بدل على انه عرف ان انسانا تاب فلما بد ان يقدم اللفظ الدال عليه بقوله  
النائب زيد على ما عطفه القاعدة ان بقا المرفوعة في احوك زيد واخوه اعني طرفي الخبر بان تعينه  
الاستلزام من اهل بلد كناية لشارة لطيفة الى ان مضافان ذلك لانهما في تفرعهم بآحادهم غير انهم و  
اسماهم فقد استوفى السند المتدبر في المثال المذكور اعني زيد النائب في المعهودة بطريق من طرق التوفيق  
فليس في المستحضر الا العلم بالانسان فلان تال ان اي شخص من تلك الاشياء من حيث له هذه النوع المعهودة  
وان تال ان النائب المعهود اهل هو زيد وعمره ثم انه اعتبر في السؤال المذكور اعني من هو مبتداه والخبر الراجح  
ان ان النائب اعني هو خبر على ما هو المشهور وهو من سبب يوجب جعل اخوه زيد النائب بسلام المقصود انه هو  
ايراد التفسير كقول زيد واولئك هم المفلحون واعلم طريقه ان الرجل كل الرجل قيل في العبارة ان يقول لكل  
رجل اذا قد تقرر ان كل كل اذا دخلت على الموصوف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ما قوله  
والمراد منها الا افرادي كل فرد من افراد الرمان وايضا اللام بعينها الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما كما هو  
انا منع كلنية هذا الحكم كيف وقد قال قلت كل الطعام كان حلا بنبي اسر اهل المراد ان بنات لا البنات  
وقال دم كل الطلاق واقع الاطلاق المعنى ثم اذا دخلت كل على ما فيه اللفظ اللام وادعى الحكم علم كل

هنا قطع اذا قطع عن الحق في كلامه لا طائل الاخر



فيما فعل اول و بفتح و هو ان المعهود يجوز ان يكون مطلقا كما اذا قلت الجبوت انا طلق  
 اللام في المعهود والمعهود بعض من مطلق الجبوت وهو المذكر للحيث نعم فبشبه الجبوت لانه لام  
 لام العهد عند ارباب الفقه فيمكن ان يعبر في مثل هذا المعهود و هو ان يكون المعنى الشخص الذي له  
 الصفه صاحب الاسم قبل المطلق هذا صارا كما لا سم في دلالة على شخص الذات و زيد في المعنى المذكور  
 صارا كما ان في دلالة على من قام بغيره فالسند هو الاسم او ما في تناوبه و هذا هو مراد الخليل  
 المذكور لا امتناع كون المطلق و نحوه مستند و امتناع كون زيد و نحوه خبر مطلقا فالحق ان  
 النزاع لفظي و اما المحمول عنده انما هو في نفسه اذ قد يعلم انصاف يكونه صاحب هذا الاسم فلما  
 يحتاج الى التاويل ان قلت المراد انصاف المطلق قلت فقد لا يعلم عن المعهود بان سمع ان شخصا  
 في اهل بلده فاشبه عليه اي من الاعيان و لان الجبوت الحقيقي لا يكون له في نفسه لان الحمل  
 في غير ما يكون الحمل فيه اعم مما يشترط اتحاد المتعارفين و منها لا يحسب وجوده في حيث يصدق  
 هذا التعريف سمع ان يصح و لا شك ان الثابت هو الاخر و من الجائز ان يكون زيد مطلقا فيكون  
 زيد بلانا و لان الاسم لان يقال ما ذكره فانه اضافية للحمل فهو ليس بالاسم لان ما لا يفي بان قلنا  
 ان المراد بان طلق و انه يكون موضوعا فيكون على زيد عليه بلانا و على كل شيء على نفسه فبغيره  
 لم لا يحسب الثابت كحسب الوصف العنوا في على ان عدم العلم غير عدم الافادة و لان الثابت انما  
 في نفسه لا يكون ثابتا بغيره فبشبه انما لا فكلان مدلول الكلام الطبع هو الطلب ان ثبت في نفسه لا  
 هو صلا موه اما ثانيا فلان الاخبار الواردة على حمل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها بغير ما يشترط  
 انصاف بغيرها و يمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه مع قطع النظر عن الاعتدال  
 بثبت لانه ايجاد معنى لفظ بقاء فلا يمكن ان يكون ثبوت السند لانه يقتضي ثبوت فعل الاشارة و اما  
 تحل الصدق والكذب الاتفاقي على ان اهل الافراد و احتمال الصدق والكذب هما من صفات  
 الجمل لان الاراد ان الطرف في كواي زيد له هذه الاشياء و نظرا باللبس مما النزاع فيه اي مما اختلف  
 انشاء لان الاستغناء في الحقيقة اقل علم النسبة بين السند المذكور الخبر المعذر لانه علم الخبر و كذا

في قوله تعالى انتم لارسلناكم بحكم العلم الخ بوجوب تقدير القول في الانشاء الواقعة صراحا  
 لكن في حيث لان الطلاق قوله بل انتم لارسلناكم بحكم انشاء و لدعا على الخاطبة لا اخبار عن استحقاقهم اياه  
 وكذا قوله نعم الرجل زيد انشاء و لدعا لا اخبار عن استحقاقه لمدح و قد سبق ما في حيث و هو  
 و نعم الوكيل في اوفى فليست قوله و زيد كانه الاسد ليس هو النسبة الا اضطر الكذب بل الشك بالانفة  
 في شجاعة بل بعد المراد من انشاء النسبة لا اخبار عن شبهه اياه فلا يخفى على هذا التقدير انهم  
 قد يحال ما هو له الباء اما زيادة او الوصف مصدر و الاول و لان الخبر ليس هو مقتضا  
 ان لا يكون الوصف مصدر ابيض على ما لا يخفى قوله فاذا جاء بعده انما قال بعده لان اللفظ البعدية  
 و يمكن التفسير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى قوله الضمير المقيد به يرجع عن نظائره مثل قولنا زيد  
 ضربت بك الان يقال المراد الضمير او ما يودى مؤداه و مع هذا كحق التقدير في الكلام يرد  
 عما ان المعنى فعلم ما ذكره صاحب المفاتيح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليق بحسب اللفظ بعيد  
 بلا دليل فان المذكور في نفسه الضمير مطلقا و لا دليل في الكلام على ذلك التفسير و قوله الطائي في زيد  
 عرف ان الرفع بعيد تحقيق المذكور زيد لا يدل على ان ما ذكره في تعليق التقدير يحكم على الكلام فصول في  
 المثال المذكور زيد صرف في نفسه بعده فهو و قوله الضمير على ما تضمنه الخبر يقع الضمير على ضميره  
 نكر انما الوقوع البتة في الكلام و قد عرفت ذلك نظائره و بما جمل ان ضمير الضمير المذكور في التعليق  
 بالسند اليه لفظي او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقتضه النظم و هو و التقوي في مثل زيد ابو مطلق  
 و روى عليه جعل السند في سبيل ايراد التقوي فافهم و هو ان الاسم لا يودى به لا يخفى ان الحكم  
 بعد التوطئة و العقد يقع مثل ان زيد اقام و ما زيد بقاء و كان زيد قايما و امتنا لما و على غير ذلك  
 ليس خص في الجرد من لعمري لفظية لكن يارم ان لا يوجد التقيد عنده في مثل في الدار رجل و قد قلنا  
 في هو داخل في التقوي في حيث اما او لا فكلان للارم في قوله فليست في الفرض كما يرد في التفسير  
 انما يكون الخبر مذكور و قد سبق ان لا قصد للتقوي في صورت التفسير في الاسم لان راو بالقصد التسوي و هو  
 طلاقا في ايه فيما سبق و اما ثانيا فلان لاجتماع التقوي في وجه جائي عقد الحكم كما صرح به في



هذا هو الحق العيني

مباحث نقد المسند اليه اللهم الا ان يحل ما سبق علم ان الحكم في فعل كلام لا انه من حيث المبدأ  
وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى ان كبر جوابه ان العرفان المسموع المطلق والمؤكد هو العرفان المطلق  
او غير ذلك كما هو الى العقل والادام والنسب في الاسم والتجديد والحد في الفعلية الاعتبار الخلق  
من ادوات الشرط في الشرطية قوله لان الالهي في التعليق هو الفعل وذلك لان القابل ربما يعمل لاقتضائه  
الى غيره والفعل اشتد اقتضارا لانه قد يقتضي صاحبا ومحلّا وزمانا وعلة فكلها اقتضائه من جهة الالهي  
ومنه جهة التحقيق وليس الاسم الا ان في هذا ورد جملة منهم ان ما هو عليه من الفعل نحو قوله لو اذ الله ما  
وقد كان ما في ذلك ان انما لا يملكها العقل واما لا يقع بعد فعل الامر في ظرفا فان كان  
في المقربين واجاب عنه اني اشام بان الفعل يغير مؤخره لانه قد ثبت تعلّقها بفعلها راجع الى  
الظروف المعلومه بتوحيدها في ظرفين سابقين الالهي لفعل العقل انما هو ظاهر او يدعيه البعض  
المذكور ان الطرف الواقع صلة واقع موقعا لا يقع عند المذنب اذا وقع في موقعا ويؤيد بالجملة والظرف  
الخبر واقع موقعا هو الموقعا بالاعمال واذا وقع في موقعا في موقعا فلا يصح ان يعالج احدهما  
معاملة الاخرى **قوله** لخطاه سبعة ان يقع له اذا الطرف موقعا بالفعل لما عترف به المعنى علم هذا القول  
فليجمل ضمير من في عبارة المصراع الى الطرف الذي عليها لفعل الطرفية بما عده المقام وليس ذلك كغير  
تكاليف لا يتركب في الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب رجوعا الى الطرفية المذكورة  
بطريق الاختراع **قوله** لا فيها غول في الصحاح غالة النسي واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدركه  
لا فيها غول ولا هم عنها يترفعون اي يسلون غايه الصداق لانه قال في موضع اخر لا يقدر على عنها قال  
ابو عبيد الغول ان يغتاله عقدهم **قوله** اي كلفه خور الدنيا وحيث لان هذا متناقض لما مر في بحث  
الى واد اعلم من زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ في وليم في العنصر صيغة للاعتصاف من تقديم  
الخبر على المبتدأ المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاعتصاف من نعم لو لم يحل قوله لا فيها غول معدول  
سالية لا يمكن ان يفرق بين المتاليين بان المفيد للاعتصاف من تقديم ما حقق ان خبره كما مر في البحث  
العصر وصح الخبر في نحو في الدار رجل نعم يتحقق المبتدأ المنكر فلا يفيد الاعتصاف من اما فيما نحن فيه

فقد

فقد حجت وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان صح الخبر التام خبره لانه اذا تقدم  
لا يقال القول مصدر ففتح وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت ان في  
الآية ما حققنا خبرنا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعونه على ما في اللب والمراد بالتعجب على ما في  
المفني البين ان قلت التوحي في فعل التسوييع اذ ليس هو الفعل المطلق كما نسبت عليه فلهذا القد  
صح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديم ما حققنا خبره لانه اذا تقدم  
نحالا قوله في الدار رجل او صح وقوعه مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التوحي  
للتويع والافلام عدم افادة الخبر ايضا قلت فلما يلزم عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم  
افادة قوله في وليم في العنصر صيغة اذ قد مر في التويع في صيغة للتويع في قوله في  
الذي اوردته في بحث المداواة **قوله** فهو من قصر الموصوف على الصفه دون العكس لان العمل على العكس  
جعل التقديم لعنصر المسند اليه والقانون انه لعنصر المسند اليه علم المسند كما دل عليه سابق كلامه **قوله**  
الخالص خبره ايضا في قوله لا يابوسف المعاني بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه فلا  
يعتبر الا اذا ثبت نقل في النقات **قوله** وكذا قوله في وليم في وليم وكذا قوله لا فيها غول قد بينا في سابق  
ان العنصر في لا غول غير حقيقي ولعل ذكره هنا لانه ذكر الباعث الى العمل العنصر غير حقيقي في نظيره فاشا  
الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا **قوله** من ان الاعتصاف من هنا ليس على معنى ان  
مبني على انه يلزم من الاعتصاف من المعنى المذكور ان لا يتجاوز دوى رسول الله عام الى غيره من المؤمنين  
ودى الخاطي الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الى دفعه بان العنصر هنا ايضا في قوله لا  
الحقيق ان العلامة لم يرد بتخصيص منها معنى العنصر بل في التمثيل في قام نيران الحق **قوله**  
دوى العنصر فانه قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا جعل الاعتصاف من على معنى العنصر  
قصر الاعتصاف من زيد على القيام بل مراده بالاقتصاف هو العنصر كما في قوله لا يخلو هو الاعتصاف  
ان من مراده ان معنى قائم زيدا ان ثبت القيام دون العنصر فمعنى هذا يندفع عن العلامة الجمل  
النافية لانه ذكره النافي الخش **قوله** التوحي من لغت لا خبر اي توحيها فتوحيها لغت لا مراد في ذلك

هذا هو الحق العيني

هذا هو الحق العيني







في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحقق ان كلام شريف ههنا محل نظر ان السناد  
 الاثر ازاله كذا الى كونه في الدرجة الاولى قيل سناد الشيء الى اجزاء الاخير من سببه وان كان المحذور  
 مجموع قوله ويقدم على سببه في الدرجة الاولى ولا طيف ضلال بالنسبة معطوف على الفهم المستوفى  
 في لم يره وطيف الخيال مجسمة في النوم والمفهوم ان المعنى لم يرقصه السناد في عينه ولا بصورة الى كونه  
 فالتقول بان كل جملة اسمية بعد الشبوت وهم القول باذنه ان يجمع مقترنا في كلام الشيخ الرابع  
 الا انه لما ذكر ان كلام الاشياء السنية اعني عرفت وان عرفت وزيد عرفت بعد الشبوت وما ذكره الا كونه  
 اسمية لزم من ان كل اسمية بعد **هو** بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية بربان ذلك الحكم الظاهري  
 انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره في تقدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان في مقيد التجدد  
 الا ان يفهم منه ان على الشبوت كالمعدول على النفس ففهم **هو** مما لا يخفى بطلان لان السناد الى واحد لا  
 والسبب الواحد الى شئ واحد لا يكون بالشبوت والتجدد معا وهذا ما قيل من انه انما اعتبر شئ  
 حقيقة العرفان فيه ثابت وان اعتبر شئ اخر فزاده فهو متحد فلا بطلان فكيف عدم خفاء ما لا يلتفت اليه  
 لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاشياء وادخاله في الاخر حكم مع انه في الحقيقة لا طلاق الحكم بافا  
 التجدد بطريق القصر في المتأخر المذكور **هو** كالجبرور في قوت دخلت على زيد فقام زيد ليس  
 بمسند اليه صلا لا انعدام الرفع لفظا ومخالفة لزم احد هما فيس **هو** ليس بالابن المسند والخبر به  
 الفاعل عاملا وسناد جملة عرفت مثلا الى اناس الاول سناد وعرف الى الفهم المستوفى ان في واما  
 جرد عرفت الى الفهم المستوفى المقدم اعني انما فلسفي **هو** فيلزم منها زيادة اعتبار ما يعني  
 ان ان لم يتوض لكذا لا اعتبارا لزيد وحاصل هذا الاعتراض ان فاعلا غير وافي بالمفهوم  
 لاجل عن اعتراضه لكان حيث قال انما يدل اوله سناد الفعل الى الفهم **هو** واعتبر بقوله في الدرجة  
 الاولى له حاصل ان الاعتراض عن الخوف لا الدخول يعني انه لو قال ويقدم البسم على سببه الى السبب  
 بعد في الدرجة الاولى لو رد عليه نحو زيد عرفت فانه مقيد للتجدد مع انه في جملته على الضابط لانه لم يقدم  
 على سببه اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقيد ان افادة التجدد انما تعني

تقدم السند الذي هو الفعل على سببه اليه في الدرجة الاولى لا على سببه المطلق وهو موجود في زيد  
 عرف لان كل فعل سناد واما الافعال المكفوفة عن العمل بامثل فلما يكون فعله لم يرفع  
 اليها لانها فلما يكون اما يقال يعني ان المتكلم قال جميع ذكرك هذا السناد الذي قبله غير محقق بان  
 لزم ان يكون جميع ذكرك فيهما معنى كل واحد واحد جازيا في كل واحد فاما يقيد عليه غير هذا  
 الباب والدليل على ان مراد القائل بهذا انه مثل عدم جريان المستبعد في غير الباب في كونه كالتعريف  
 في الحالة والتفسير فان التعريف جازي في المفعول به وهو من غير سببه الى الباب في كونه كالحال  
 والتفسير فعمل ان الجواب في غير سببه الى الباب عند هذا القائل ان جازي في كل واحد واحد من غير  
 هذه الباب في حقيقته وروايت روي وانه اعلم **هو** **الكتاب الرابع في احوال المتعلقين**  
 والمحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح العتق ايضا والمراد بها مفعول الفعل والمتعارف  
 ان المفعول متعلق بالمرء والعامل متعلق بالعتق وسرته ان المتعلق هو التثنية والتثنية بالكسر  
 المفعول الضعيف والعتق هو العامل القوي **هو** وقد سبقت اشارة اجمالها يعني في التثنية  
 ان يبق بقوله كثر فاذا كثر محقق **هو** وادخل بالحوال بعضها بقية المقام وان كان في  
 المتعلق ظاهر في العموم **هو** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل ان لم يجر احوال من السبب  
 فيجعل الطرف مع المضاف في قدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذا مع الفاعل وادخل كل ما مع  
 ان يعاين اعني الفاعل والمفعول اللذين كل منهما قيد للفعل مبداهما جرد المضاف فانها قد يشغل  
 في هذا المعنى كالحام في الشرائع في جواشي المفتاح وان كان ان يعوضها على المستوعب رعاية  
 خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي فافادة الى معنى المضاف اليه ان يقدم في الذكر  
 النفس ثم جرد على الاستعمال ان يعوضها على المستوعب **هو** والوجه هو الاول وان كان في  
 فيه رعاية او لفظي متعلق لوصوع النظم وهو ارجح في الاول من الثاني والاربع الى شئ واحد كذا  
 ان يبين وجه الوجاهة الى احواله على ما قلنا فاضل الخش غير ان القائل ان يقدم في الذكر  
 ان قوله في بعد فاذ لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المتعلق بالفعل



المفعول به في الفعل متوجه الى الصيغة كما في قوله لم يأت القوم اجمعين اي اذ لم يذكر المفعول  
 المفعول بل ذكره وحده ولما كان في قوله تعلق بقوله لا يأت في الايضاح الذي هو كالتعريف لانه لا يأت  
 هناك حال الفعل مع المفعول كما لا يخفى عليه واذا تقرر هذا فقول الفعل المتعدي اذ اسند الى ظاهر  
 ولم يذكر المفعول وبان مطلق النظر والمقتضى البيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول  
 ضرورة في علمه ان فيما ذكره القائل من حاله الاستعمال الشايع اعني دخول مع ما المتبوع في مواضع وفيما  
 ذكره ان راجع الى نفس في موضع واحد لكنه خطابه بغيره في نفسه قوله اي ليس الفعل بكونه في العبارة  
 مسانحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة ان الفعل بكونه في ظاهر ان يقول في نفس  
 الفعل بما ذكره من غيره قوله اي او ابل انك تفهم كل من التوكيد والاطلاق والتقديم والتركيبين مقام  
 خلاف كل منهما والمقام واضح من هذا العلم اي ما ذكره نفا عن الايضاح من ان ليس بالمفعول في جهة  
 وقوة على ان لم يصرح بكونه نفا عن وكان الاول في توكيده لان توكيده في الايضاح وجه التمسك به هو  
 الوجه في علم المفعول على المفعول به وانما وجه التمسك به من ذكره لان طلب الفعل المتعدي اياه اشد من طلبه في  
 كماله في قوله بعد وارجع في انقضاء التمسك به من غير اعتبار عموم له هذا الكلام ذكره الحق في الايضاح فيه  
 حرازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا يدخل في ترتيب اجزاء المذكور اذ في الشر من منزلة اللازم بل هو ان  
 التمسك المذكور بمنزلة الفعل مع ذلك من منزلة اللازم كما لا يخفى تأمل قوله ويكفي كلاما مع من استدل له في كونه  
 على ان التخصيص بالذات هو فاعدا لا يدر على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذات في احوالها يدر  
 على نفي عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف فاستغنى عنه في تعيين المفعول اذ لو اريد تخصيص الفعل بالذات  
 يعطى بغيره المفعول يمكن ان يجعل غير الذات غير صفه لا يعطى على حذف النافي في غير اعطاء الذات غير  
 باعتبار ان الاعطاء المنبسط اعطاء مجهول المتعلق فيكون متغير الاعطاء متعلق بغيره الذات غير فاول  
 المعجزة الى ان اشار الى ان فعل التخصيص في قوله لا مع من نفي ان يوجد من اعطاء به لعل ان قوله هو يعطى  
 كلاما في نفي الاعطاء ان قلت فيكون ما في الى المنكر فاني ان كبرت قلت اتمية الجملة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا  
 يجوز انهاء التسمية الا في الذات قلنا قد سبق جوابه الى الاول واما ان يجعل الفعل مطلقا في غير متعلقا

بمفعول محصور من جعل المطلق كونه عن المقيد مع انها الانتقال من المعلوم الى اللازم بناء على ان مطلق  
 المعلوم ولو حسب الادعاء كما في كماله كما يجب تفصيله البيان في الاستدلال المأمور من قوله في نفس  
 المقتضى الغرض بالمراد الذي يجتمع بسهولة لقوله تجاربه والحق بغيره الحار وكسر ما هو الرطل الخداع  
 اجره بقول من حيث يارجل تحت خبايا الرواية بالفتح للما يشبه المصدر الذي بالكسر لا غير له  
 بقوله اياهم ان المقصد له اقام الالباهم اياما الى وجوده من ارجح لا يحمل على البعض في الواقع وان  
 تساوي الكل في تحقيق الحقيقة وحده على علمه اقام المقام الخطا في ذلك ان يكون الغرض شئنا على  
 قبل فحينئذ من وجهين الاول ان الظاهر من شئنا لا يكون الغرض في ذلك ان ان المقام الخطا افادة  
 جرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة اجزاء الاول وكل من الامر من حيث اذ المقام افادة  
 التوكيد فيكون المقام الخطا وما ذكره من كون الغرض في ان قبل استيعاب التراكيب التي ينفذ ما وان  
 لم يستعمل فيها وهذا ينبغي سقوط الثاني ايضا فانهم قد قصدوا هذا الفعل في مقام الحقيقة لان المقام  
 الحقيقة في المنكرو لا لا على الفرد وهذا يظهر ان المقصود من المقام الخطا في الفردية ولو كان المقام  
 وذكر ان يمكن ان يحمل في المقام الخطا على الاستحقاق لا يفسد المقام الحقيقة وقد يقال ان الطان مدلول  
 الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاختراق بمقتضى المقام الخطا من غير حاجة الى ضم التوضيح  
 انه معنى الاطلاق لا يعتبر عموم افراد الفعل او حصه منها هذا الوجه كونه في الاطلاق ما ذكره استفاد  
 عبارة الايضاح نفا عما يمتنع من عبارته حيث قال المقصد الى نفس الفعل تنزل على الفعل المتعدي  
 اللازم لكي الطان مراده نفس الفعل عدم تعلقه بالمفعول لعدم اعتبار العموم والخصوص في افراد الفعل فتوهم  
 ورود السؤال ان المراد ان المقام اذا كان خطابا يراى في صورة التمرين على الحقيقة لكن لا يجب  
 انها معتبرة بنفسها بل لا يتوصل بها الى التعميم وهذا لا اعتبار له حقيقة الفعل في ضمن الافراد وبين  
 ان يقصد من حيث هو للتوصل الى ارادة التعميم كونه فان ان في المبلغ من معتبره في الغرض الحقيقة وقيل  
 مراده نفي دخول في الغرض الاول والمقصد نفس الكلام وان كان داخل في المقصد من الكلام مع المقام خطا  
 انما هو في حيزه بان طين ما به ورعيه في الكلام من الكلام مما لا يرتفعه او لو الا كلامه لان ما



من الحكماء لم يبدوا نقلا ولا عقل فقل ان راجح ان قال علم ان المراد عقلا وهو اجتماع الحكماء في مثل  
فلان يعطى على ما ذكره ان راجح واما الحكماء الاول فقد حققناه على وجه صحيح عند صاحب المقام ايضا  
واما الحكماء على التقديم فليس صحيحا لتمام الحكماء على ما عرف من مذهبهم كلامه وادفعه  
واما الحكماء على التقديم له ان افادوا التقديم للحكماء كما في ما اوردوا كان المقدم مضمر او مضافا  
منكم الحكماء سبق وفلا ينبغي ان يكون معلوم علم كالحكماء في شيء من الالهيته وغيره فالحكماء الاول  
يعتقد الحكماء باعتبار تقديم المسند اليه باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الحكماء  
على الاستحقاق وهو الذي اراده الشارع وجعله اما الحكماء فقد حققناه على وجه صحيح عند صاحب المقام وهذا  
ظهور ما ذكره الكاشاني في قوله تعالى الحكماء الاول افادوا تقديم فلان كما هو مذهبهم وصاحب المقام في كل  
صاحب المقام ايضا فهو وغفول عن قصد الشارع في عن قصد السبيل المعجزة المستدل على ما ذكره هذا الذي قيل  
من ان راجح وزاد لظن ان في التقديم حيث قال واما الحكماء في بناء على التقديم فلا ادرك كيف يتصور له  
فيهم ان لا يكون غير موجد الاعطاء والاي راجح ذلك الفرد من الاعطاء على كونه موجد العلم مع ان الحكماء في  
انه يوجد كل اعطاء **و** اما ان لا يوجد الاعطاء في الالهية العبادات اجمالا فالحق الاول بان يكتفي ان  
يجعل الحكماء المقام ووضوح الكلام في صورة مدلول قراين المقام والواقع في جواب السؤال علية اذ اظهر  
من معنى سبيل دقيقة وقلت هو راجح فيهم انه لا يعلم غير الحق فماله مدخل في تحقيق الدقائق او سلك  
عن شأن فلان وعما يستحق من حقائق الافعال قلنا يعطى او يكتب او غير ذلك فهم ان مقصود علم ايجاد  
ما ذكرنا في جواب رده الحاصري بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة منها على التقييد فلا يصح في هذا  
المقام مما وقع في بعضهم ضبط عظيم اراد لبعض الحكماء في خانه سلكا سلكا ان راجح العلم **و** في المعبر بانه  
معتقدا لبعضهم بانه المعبر بانه هو الثاني عشر من خلفاء العباسية بوجوب بعد خلق المسند بانه الله تعالى  
ونفسه واما ما في ثم خلق وقيل في رجب من سنة ثمان وثمانين وهو ابن ثمان وعشرين سنة وكان من اهل البيت  
واما المعبر بانه هو محمد بن المصطفى بوجوب بعد خلق الخليفة المنصور في ربيع ثامن سنة ثمان واربعمائة  
ثم خلق سنة ثمانين وفيه كان تقدم واعتمد في شهر ثم انصرف الى سام فقبل عبادته ثم انصرف الى سام

هذا هو العلم

هذا هو العلم

فان لم يري مبرور وبيع اعني هذا الحقيقة بسبب الحق والعقل بل ان جعل في مذهبنا شيئا على كمال السنية  
وصار على سبيل لا يسير لراي الانارة ولا يسير لراي الا انارة هذا الحكماء المتفاد وان من  
مقام لم يلقه ظاهرا ليس من انارة ولا انارة الا انارة **و** قوله فالتوفيق بين تعميم له وجه اعطاء الحكماء  
في ان تعميم افراد الفعل ينشأ من تعميم المفعول فلا معنى لتجوز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول **و**  
وهما وان فرضنا انهما في الوجود فلا يلزم من بينهما في القصد والاعتبار راجح ان يكون الحكماء شرط في المسند  
والا فورا بانه بينهما السلك للصق ويحوز ان يكون الحكماء فلا يلزم والافادة زيادة علم ما رآه الا في  
والشرط على هذا لا يجتاز الى اجراء كما مر فلو ان فرضنا انهما انارة الامس التلازم في الواقع يكونا  
تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بانه يعطى كل افراد الاعطاء في حق شئ معاني فلا يلزم من بين تعميم  
الوجود ولا في الاعتبار **و** فلا بد من ذلك المفعول لم يمتنع على ان يستحق العلم في حكم الواجب عندهم  
والا فافان تعلق بالحرف كونه وقام في رتبة قوية على تعميم المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في الا  
الاعتبار بقوله اذ كانت تعلق المسند لمفعول غير مستحسن **و** انباء علم غلبة تعلقاته ببناء  
على ان الثاني لا يصح تفسير الاول كما سيجي **و** على ما سبق الى الوهم له الطان هذا العلم اعلم في  
تفكي اول التعليق المتنازع في ابي وكنت لانا بينهما لان التوبة في تعلق المسند بها الشك في كونها  
تعلق الحكماء بالشك في جعل التوبة سببا في مفعول المسند ناسبا به على ان استناد ما مر من ان  
للتوبة ما ذكره ما راجح **و** بانه مطلقا يتحمل ان يقال المراد ان الحكماء معا في مفعول الاعطاء فلا يكون  
البطارة الذي اراد ان يعلق المسند عليه بانه مطلقا **و** تعلق بقوله نعم نال كماله متعلقا بالدفع فحقا  
للايناء حيث قال لا لود كالحكماء لربما تعميم قبل ذكر ما بعده ولان التعلق بالدفع يشعر بكونه الدفع  
في الابداء غير حاصل كما ان التعلق بالتعميم يدل على ان التعميم في الابداء اعني بعد ذكر الابداء في العلم غير  
متحقق مع ان الكلمة هي الدفع المطلق اعني ابداءه وبقاءه على ان نفس الدفع يشعر بالابداء لان الظاهر  
ان ما يكون في غاية الحال هو الدفع وان جاز استعلاء احداهما مقام الاخر ساجد وقد اشارنا الى  
جواز التعلق بالدفع في الجملة بقوله مقصود في نفسه من اول الامر ثم لم يرد ذلك وقد روي بصيغة خطا

وجه التفسير ان اراسي لو انصرف عن انارة لم يكن له اعتبار  
انارة لا انارة مطلقا الرواية كما هو الحكماء المتفق  
بوجه في ذلك الصوة وعلم هذا القياس سماه في  
وجهه في ذلك

هذا هو العلم

قوله ووجه ما راجح في تفسيره وادارة راجح في تفسيره  
ان الله لا يهدي القوم الظالمين والظاهر في ان اول الامر راجح  
بالطاعة على ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
ويجوز ان لا يكون ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
او انهم صفا ووجه اوله او ثلثه في  
تفسيره في ذلك



فالمعنى قد يوصف في صفة التثنية على المحن والذرايا ويخرج حسب صفة على الوقاية  
والبلابة. فحذف المفعول عن المفعول فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العلم فلا  
يحتاج الى حذف قلت من حق المفعول بل واسطة تقرب المفعول بوساطة وقد عرفت ما فيه فاذكر  
العلم اذن لعل لا طائل تحته على ان لا يلزم الافراد والانقسام في المنقضية هذا وقد يقال البت من قبل  
النشر الى الحذف كما جاء في الرواق السليم من قولهم بلغ السكين العلم كذا وبما سجدوا ربيدوا على  
وجدت في بعض النسخ على صفة له سواء كان المقصود تفاعل بين الفعل والحذف مفعول كما في قوله ضرب  
وضربت ثم كان في قول الجرحي فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف مقتضى هذا السبق عليه  
فيذكر المفعول مقام المظهر ثانيا فيحصل ذلك السكت ولا يحتاج الى حذف المفعول او لا قلت لو سلم فالحذف  
لكن في المفعول الذي هو مفعول جازي كقولهم وعكسوا الهم فيهم من كماله والجمع رجم ورام  
وبها لقب ان يروا اسم قبلان والبيت في قصيدة في بلال بن ردة لا موسي الا في صفة ان ونفسه  
يعلمون الهم وقاية الحرام من قلة الطبع بعده ولكن الكرام لهم ثواب ولا حرج اذا ما قيل **مالا** وان يكون  
احكاما لا لا يكون مالا فحذف اللام كاستمراره في معاقبة وان وانما قال يكون بلفظ المضارع فيقول  
حاله استقامه الحال واكتفاء ما استعاره بالشيء العارض لا يجدي بغيره لانه على ما هو عليه من صفة النفس  
و نداء الهم كذا في معنى شروحه الايضاح **ف** في قوله لكن التعليل الذي يشهد له بوجوب ذلك المفعول في  
قريبه اعني بعده من بناء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعظيم الدعوة للكل وحي  
الهداية بالمعنى وهذا التعظيم انما يظهر ظاهرا انما ما يتقدم المفعول العام لا بالاشتمال على كل لا يخفى قوله **ف** منها  
يندفع هذا الجرح بما سبق له في حذف مفعول العام حيث ذكر ان الحذف لابد منه في كل من كل من كل من كل  
وقد قد صرح في شرحه المتفاني بما فضل الفاضل في كل ما اوجدهم تميز هذا الوجه على الآخر الذي ذكره  
ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح فليعلم ان يورد على الفاضل ان ما ذكره نصرة للعلم لا يارسى بغيره  
وانه يدعى الى دار السلام لان عموم المفعول في تعظيم من قريب عقليته من حكم العقلي بان دعوة الله تعالى في حق  
بعض المخلصين اللهم الا ان يمنع حصر الانعام فيكون من تلك القربة تامل قوله هو تذكرك لما سبق في قوله

في قوله تعالى فليعلم ان يورد على الفاضل ان ما ذكره نصرة للعلم لا يارسى بغيره

فمنه

فحيث جاز ان يكون المراد عند قيام قربة غير الحذف على عموم المقصود فيجعل السليم في عموم المفعول  
المراد اوله بغيره غير الحذف ويكون الحذف مجرد الاحتفاء والقربة على ارادة هذا المعنى في الغيب  
قوله واما التعميم مع الاحتفاء فيقول عند قيام قربة احتفاء ولا استغناء عنه اصلا وقد عرفت  
هذا الجرح الى الاشكال المذكور بقوله ومنها حيث اخبره عن قوله اما في الاحتفاء مع احتفاء  
ان قال هذا القول بالبحر ان بقا كابدل عليه سوق كلامه **و** اذ لو كان الدعاء بمعنى الدعاء المفعول  
من الكثر فان الدعاء المقصود الى مفعول واحد قد يكون هو بمعنى الذي حيث قال في تفسيره سموا  
بهذا وهذا واذا كانا هذا واما هذا وبؤيته ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكوفة قالوا  
رسول الله لم ينزل في الرمي وقد اقرت في الهمزة رتبة هذا الاسم فشرحت خلاياهم الشكر ولا عطف  
الشيء على نفسه فيحذف الهمزة او يلفظ الهمزة وهذا معنى صحيح لا غبار عليه كغيره في المعنى  
و اعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولها يناسب روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب نزول الآية  
وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله يقول يا ايها الذين آمنوا لا تسموا الله باسماء القبائل فقاموا  
بدعوا اليها فرفاهة على السبب في قوله بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى  
مفعولها يناسب من سبب النزول على السبب المذكور ان في ذلك **و** وان صح بالواو باعتبار له  
ان قلت لم جاز ان عطف العطف بالواو ولم يجر عطف العطف على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب التراتب والنفاذ  
بحسب المعنى جاز في الموضوعي قلت انما جاز عطف العطف لانه لم يقصد شيئا منها الذي هو عينه **و** انما  
بل المعنى ما المقابلة بكلا في الموصوف والعطف فان ما لا اتحاد مراد في الاول القوم السيد والهاك كغيره  
واللبني الاسد والكشيبة العكره المراد من موضع القتال قوله لما ورواه مدين الابن ضميره ورواه  
الى موسى دم ودين قربة بتعظيم والارثان بن بناء دم والذود الطود **و** حتى لو كانت ذودا  
غير عنى الله سبحانه ان يقول لا الترحم باعتبار ان التسمية من الاله لا على التسميم والذود من المراد ان لا يجر  
انضمها بالمدخل على حصة خصوصية التسمية وتنزيل الفعل من الاله الى المفعول العطف المعاني

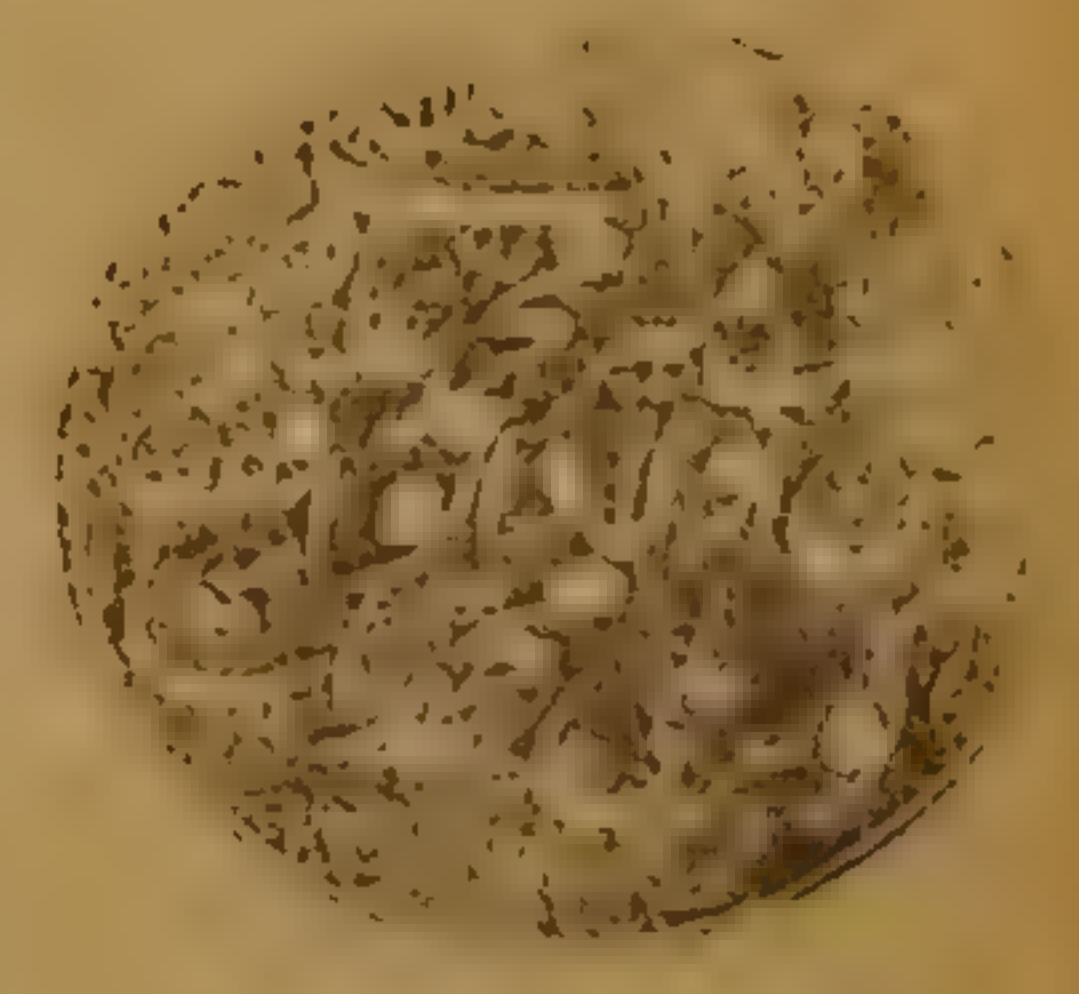
في قوله تعالى فليعلم ان يورد على الفاضل ان ما ذكره نصرة للعلم لا يارسى بغيره



ذكره الفاضل المحشي لانه العطف يقتضي انتفاء الشخص في الاخصاص في شخص لا تقتضي قوة الاخصاص  
 في شخص او اللهم الا ان يعتبر خصوصية الشخصين في الاخصاص المذكور واما جعل الفاعل جرائمة  
 تركب الاخصاص بناء على ان الاخصاص من نعم فيه من وجهين احدهما من تقديم المفعول الثاني من  
 جرائمة في قوله فارهبون فان التقديم ان كنتم راهبين مثافا رهبون ولا شك ان هذا تخصيص  
 لا استلزام الهمزة المطلقة وانه انما يكون رهبتهم متحصرة في انه نفي تاملته واقسم مقامه ما روم الغيا  
 وهو زيدان قلت هذا مناف لما تقدم في سورة ويا جة الكتاب من ان اما قامت مقام ما يمكن ان يفتي  
 او قد علم من تقديره ههنا ان اما لم يقع الاموقع اداة الشرط وعلم من تنويه في صدر الكتاب انها واقعة  
 موقعها جميعا قلت هذا مبني على انه مبني على الحاشية لا على الفاعل ولا يبعد عن الفاعل هذا  
 التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاعل بين حرفي اجزائه لانه يتعلق بتقديمه اغراض اما اذا كان  
 فاعله آخر ايضا فلا مانع انما زيد طالع فاعل وان جازا ما طالع فزيد الجرح فاعله فاعله وغيره  
 هذه الدقيقة ذكرها فان بعض من مدعى المهاراة في النحو قد ضبط بسببها عن هذا نظير ما انما  
 صاحب الكافي والشافعي وصاحب الكافي في قوله تعالى الا ان او اما ابتداء به فاعله ونعم فيقول ان  
 ان الطرف متعلق بقول كل بحث والاول اوبارم الفعل بالمبتداء ومفعول الفعل فالصواب انه اعلم ان كل  
 متعلق بمقدور والتقدير اما انسان الانسان اذا مبتدأ به فاعله الطرف في معنى تمام اجزاء الواحد المفعول  
 ولا يبعد ان انما كما في قوله اما ان زيد الى الفقرة المحسوسة ويظهر ان من هذا الشخص له اي ليس الغرض  
 الاصل في هذا النوع هو التحقيق وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المصنف  
 واما ثبوتها فيهم فلا يبعد الا التحقيق لانه لم يعمى عازما بنبوة اصل الاكرم لانه كانه مبني على ان الظنون  
 الفقرة لم يرد احد من المتكلمين انما فيها بيان ما يقتضيه كل واحد من الجانبين بالغيبي الى الاخر والاول  
 فلو ان الفقرة مبني على حال السامع انما هو في الاضحية كما تراه في لا يكون هذا التعليق نافيا لتخصيصه في ان  
 ان لا يبي تقديم متعلق الفعل عليه الاضحية كما ينبغي عن ظاهر قول المصنف سابقا وتقدم مفعوله وكذا عليه  
 رد الخطا وان اضل بنا وعلى الاكثر فلا يكون التحقيق له اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نفسا



المتكلم في نفسه ان مطلق الاستعمال ينصرف اليه كما ذكرنا من اهم الاستعمال وقد قول منها بالترتيب الاول والآخر  
 نحو واما الاستعمال الذي لم يرض الشرح الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي فانما هو في الاعم  
 ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه ليعني قد **رجل** لرعاة حسن الظن السجى الصواب بلفظ السجى بالي صل  
 رعاة **لا** **رجل** استعمالا بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ساء في هذا المعنى قوله  
 وراه التحسين كما لا يخفى فينطبق الديل على قوله لانهم يعيدون له فاية الامتياز و هو الكلام في ان كيد اليل  
**رجل** وفنظروا وجهه على نقل عن وشار اليه في سبب اننا لان ان القول بالتقديم لرعاة الفاية الفاضلة  
 وما يتوهم من ان لا يستلزم ان يتقدم في بعض المواضع فائدة ولا يفيد تلك الفائدة في مواضع اخر  
 يستلزم ان ليس المراد بقوله وغير مفيد اجز في مفيد تلك الفائدة بل مفاد غير مفيد فائدة معنوية اصلها  
 على ذلك قوله بان يقال له فافهم **رجل** لانها اول سورة نزلت وقبلها اول سورة نزلت هي المدثر وفيه  
 قال الا نرى ان اول ما نزل سورة اقرأ الى ما لم يعلم **رجل** فبان الامر بالقرآن اهم ووجه تخصيصها المتوقف  
 على العلم باصلها وابتدأ الخطاب به النبي م كما هو لفظ ولا يقصور تجوز القرآن بغير اسم الله تعالى فيه  
 احد وجوه التفسير في شرح المتعالي السيد اننا نظرا لاجل اسم الله حاله اي من غير ما سم الله اولها  
 من ثم التبرك بغير اسم واما اذا جعل مقفلا كما توهم ان رجلا ظاهر عبارة المتعالي فلا او يقصور  
 انما يكون معنوية اسم الله تعالى وغيره على انه في نفسه لانك قد تحققت ان اعتبارها حاله السامع انما هو العفل لا صفاتي  
 فليكن العفل على الحقيقة بل لا يخفى وانهم الا ان يتعين الاحتمال الذي يشرب من عدم محي التقديم متعلقا بال  
 الاضافي **رجل** وهو مني على ان تعلق باسم ربه لا شك ان ادخاله الباء على المفعول بل لا يلزم ولا العفل  
 والدوام او نادرا لا يحسن تخرج الترتيب على ذلك فالوجه بينهما ما ذكره الفاضل الخشني ان كان في صرف عبارة  
 المتعالي عن ظاهره في مواضع لان صرف عبارة الكاكي عن ظاهره صرفا يسيرا فافهم المقام حسن بناء  
 تخرج الآية على امرنا ودر فان تحقيق من الخفاء معنوه وقد اشار اليه ابن من من في كتابه الى ان معنى البيت في  
 مواضع اخر وهذا ظاهر انه فاع اعراض الاستناد على الفاضل الخشني ان الكتاب او نادرا مرقع عند التقدم متضمن  
 لفائدة اهوى ان الكتاب صرف عبارة الكاكي في ظاهره في اربع مواضع كما لا يخفى على المفسر **رجل** **رجل**



اول الكلام

او المتكلم به **رجل** ان في يكونه الكثير في الكلام من باب الاستعانة به لان في الاول جعل اسم الله تعالى  
 الاله التي لا يكون مقصوده بالاشارة الى قرآن قد يقال سورة ما كان اول ما نزلت لم  
 يناسب هذا المفعول الذي قد ذكره اللهم الا ان يعبر الى الروايات في اول النزل فاقول **رجل** لا يعبر  
 على المذهب الصحيح له اراد به من حيث في فان ان رجلا شافى المذهب ثم هذا النوع مما يقرب اذا  
 لم يكن التحسين ناشيا عن المقام بان يخل على الحقيقة على ما ذكره الا فان على التقديم على التحسين **رجل**  
 فقد عرفت ما فيه وان على على كبر الاستعمال فهو وان صح الاله موهم لما هو نائب المقام في  
 ما ذكره تصغير اللفظ فضلا عن عدم الاستيعاد **رجل** كما لا يخفى على من هو ضرب زيد ثم واهتمام  
 عن نحو ضرب علامه زيد فان في ذلك تحقضا للعدول عن ذلك الاصل **رجل** فبقيل الاصل تقدم المفعول  
 لانه جرد مدلول المفعول ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشده من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو  
 بلا واسطة علم ما هو باط ثم المفعول فيه لان له الاله الفعل عليه بصيغة ثم المقام لان الاحتياج اليه  
 اشد بلكان العلة والمساوية كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له لا يخرى من قبله **رجل**  
 المتعالي وقيل تقدم المفعول به على المفعول المطلق او لى وكانه نظرا الى فاية العائدة في المفعول  
 المطلق فان قلت لم يذكر ان رجلا المفعول في قوله ان السير في اشته ومثل بقوله واهتمار موسى  
 قوله اي من قوم قلت لان الخاء لم يعتبره وحكمه ان ما ذكره السير في ثبوت منه لانه متضمن ان يكون  
 المفعول اليه نحو ذهبت البيت اي الى البيت وكذا غيره وايضا ما ذكره لم يثبت الا في افتار واستغفر  
 ولهذا لا يجوز اصطفتي القوم زيد او بالكلية راع ان رجلا مذهب جمهور وهذا هو المفعول به  
 والمفعول به مع الرفع استعملها وقال انا في قوله انا ماصنف واما ان مقصودا سيج وهو  
 وجها في قدمت جبا عن الحرب مع ر للنوع **رجل** الاصل تقديم الفعل لانه مع المفعول كذا واحد  
 فليكون بمنزلة الجراء ثم ان كيد يكونه ما سيج في ان بعينه من البديل اذ هو مقصود بالثبوت من متبوعه فانه  
 في حكم المنع والمفروغ عنه **رجل** صاعدا **رجل** لانه لا ياباه البديل لم يوضع للعطف لغفلة ان  
 العطف صلا وهو تقدم المفعول عليه بهذا سبب ان ما ذكره ان رجلا وشرف في توجيه قوله الكاكي **رجل**



ليس احد من الانواع الاربعه صاحب للعطف بل هي على رايه وبسبب نحو انحنى رايه او على رايه  
بحسب ذلك لان ما ذكره السكاكي من قواعظ العطف حكمي وكون تقدير سلب زيد ثم به على تقدير العطف  
سلب وثوب قائم في العطف بل هي في لفظ ان شئنا من الانواع الاربعه لعل العطف مطلقا فان قلت  
مرادها الصلوح بحسب اذية اصل المعنى قلت فان صح فاما يصح في اي دون بل تغير المعنى عند اظهار  
فالصواب الاقصر ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود بالحق هذا وانما ادخلوا في قوله او في قوله او  
تنبيه على ان عطف البيان مع القول من واحد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل العطف فانه  
قلت لما اعتبرهما من واحد ادم سبق شئ من التوابع حتى تقدم احدهما عليه فكيف يصح ثم يفتاده  
على ما هو حال المعنى قلت بل يتبع العطف بالحرف المتأخر عن العطف نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول  
الا ان يبين ان كل واحد يقدر هكذا ثم ذكر المفعول مع فاعله ثم اورد المعنى بالاهم منها في قوله لا يقد  
عطف على ما هو قول الاولان في ان خبر افعالها المعنى او بان سبب هذا العطف ما في تلك الارادة الا ان  
سببي فائدة بقدرها في الاو اذ بالذ **وقد** وجعل السكاكي التقديم للمعنى له عبارة السكاكي هكذا في  
ان من تقديم ما قدم والاهتمام بشأنه نوعا واحد هما ان يكون له التفرقة في التسمية في عبارة قوله  
الا ان التسمية بها الى التسمية يستتبع انقسام التقديم لاحدهما فلذا قال ان رجوع وجعل السكاكي التقديم  
ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام له سبب لانه ما ذكره السبب في التقديم لا قسم منها فقدر  
اللام اي احدهما لا يكون وقد جعل على الجائز في انقسام التقديم كما سبق في قول السكاكي يجوز صناديق  
وهذا لا يرد في التام فان قلت ما فائدة تقييد التقديم في ذي الحال بالمعنى باللام قلت الاشارة عن المسلك  
المحقق وذلك لان التمثيل لم يجمع قوله الاصل هو التقديم ولا يقتضيه للعدول عن السكاكي بل على النظر في المقصود فلو كان  
لكنني محققا في وجود المعنى للعدول عن التقديم وان كان اصلها التقديم اي في قوله في الدار رجل وجازي  
راكب رجل وانما لم يتصور التكرار في التخصيص بحسبها في علم المؤلف فان قلت الاصل في التقديم في الابداء وفي حال  
المسلك انما فلا حاجة في حسم الاشارة الى ان التمثيل لم يجمع الامر في قلت ما ذكرته حتى  
يؤيده عدم قوله في التخصيص في كذا في الدار رجل لعدم وجود تقديم ما قلنا في قوله في كذا في الدار

لان وجه الاشارة الذي ذكره لتقديم السند اليه وهو دلالة على ذلك جاز في المسلك ايضا في مقتضى  
للعديل عن ذلك الاصل بحسب الاستعمال في ثابتهما ان يكونا في الغاية في انفسهما في كل ما هو في انفسهما  
بضم النون وفيهما اي مضمونا قد اتفقا من نصب التثنية وجعلته ثابتهما في كذا لا يغيب عنها كذا  
انظر الهادوا بما ذكره في تقديم المفعول الثاني في على الاو في قوله في وجعلته ثابتهما في كذا لا يغيب عنها كذا  
مفعول به لفظ قدم على الذي قبله لفظا اعني شركا واعلم ان السكاكي اخذ في هذه الآية ان شركا  
هما مفعول لاجلوا وانتفا الحكي بفعل ضمير اول عليه السوء المقدر وهو من جعلوا شركا وهذا هو  
على ما حقق في شرح المختار وهو من جعله منهم صاحب البيت الى ان الحكي مفعول اول لجعلوا شركا  
مفعول الثاني في قوله في لفظه مفعول شركا فيجوز التمثيل بالآية على راي هو لا يابغ باعتبار ان الطرف  
المستحق بالشركا قد قدم عليه فان قلت هل يجوز ان يجعل له مفعول ثانيا ان يعقل تقديمه على مفعول  
الاو اعني الشركا بان الاول من السجى ان من قبل قوله في الشرع وكذا ان رجوع في شرح المختار  
وجعلها من قبل في الدار رجل لكي لا يقال ان يقول لم لا يجوز ان يكون التقديم الفعل مختصا كما ان التقديم  
الخبر بحسبه على ان اعتبارا لمبدأه والخبر بطل في الخال ولد له قيل قد يقع التكرار المحقق اسم ان قوله  
ان شوار وشوه وان كان لا يجز عن شوب فاعلم في تقديم الحال اعني من قوله في قوله في قوله  
ان يجعل قوله من قوله وصفا ايضا اما بتقديم مفعول به ان يجعل للشوب لا الحمد ويكنو اللام الواو  
عليه حرف تعريف لا اسم موصول لبيان ان حذف الموصول مع مفعوله على ما مرث اشارة الى ان جعل  
اللام في الكلام للبعد الذي في الحاجة الى تقدير المطلق موقفا لا يقال لو اعتبر اللام في علم اللام لم يقع  
الذي يكون واصف لانا نقول ثم اذ لم يخل من التوضيح في يجوز ان يعامل معاملة المفعول عما انه قد سبق  
ان الموصول قد لا يعتبر في التوقيت اي في وقوعه في صفه للتكرار في هذا الاصل لا يعتبر بالنظر في اصل المقصود  
او لا شك ان المقصود الاصل هو الوصف بالكون كما في الآية الاو في تقديم الوصف الآخر منها لعارض واما  
الحكم بان قوله من قوله في النظر الى اللفظ الذي لا بعد عن لفظ ضرورة **وهو** مضموع يكون متعلقا بجملة قوله  
تعلق اللفظ باحد مما باعتبار الآخر لا ينافي في ان يلاحظ احد التعلقات اصلا ومهما وان ثبت في



Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with entries separated by horizontal lines. The text is written in a dark ink on aged, slightly discolored paper. The entries appear to be names or titles, possibly in a non-Latin script, with some entries followed by smaller, less legible text.

مقدم

[illegible]











اذا اعتقد المحاط بان زيد قائم وان له صفات اخرى اما كانت او لم تكن غير تعين احد ما قلنا انما  
الاعتقاد انما يقتضي تعين احد المتين وبيد وقطع الشر كذا ايضا في ان اقصر من هذا قلنا  
انه قصر التعيين اذ لو لم يقطع في الشر كذا ينبغي ان يقال ما زيد الا كالتب او شاعرا لان اعتقاد المحاط  
هو شر كذا في القيام واحد الوصفية لا بنية وبين وصف فيها تعين واعلم ايضا ان المحاط يقول  
ما زيد الا قائم اذ كان محتمل معتقدا انما قائم فقط او قائم مع ما لا يعرف على التعيين في هذا  
التعيين ايضا وان لم يزد في تصور بقى فان الغرض من التمثيل لا الحصر. ونظر لانه اذا تبين  
اجاب الاقصر ان عنه في شرح الايضاح انما ينزل يجوز المحاط بمنزلة معتقده فبقينا وان كان اقره  
او اخر قصر التعيين ولا يخفى عليك انه لا يدفع الاثبات لانه في ذكره ان رجوعه قد بعد ان كان في ذلك  
فالاثبات له. وهذا لا يدفع له وقد يعجز عنه لما كان معنى التوحي المعبر في قصر التعيين يجوز  
احد الامرين لا يجوز الامرين مع ما كان المناسب دراج قصر التعيين فيما يندرج في قصر القلب لان قصر  
المحاط باحد الامرين وهو مستعمل في المحاط لا فيما يندرج فيه الا في احوال الذي يحاط به في معتقده الشر كذا  
وهو مستعمل فيه لفظ دون لان المناسب اعتقاد الشر كذا في احد الامرين وهو هنا مقصود لا يجوز  
احدهما الذي هو الموجود فبقينا على قوله في غاية ما يمكن له قد استمرنا الى ما سبق في انه يمكن توحيد  
التعيين بما يفيد هذا المعنى بوجه آخر ايضا في عبارة الايضاح آت على كلام التوضيح كما قلنا  
الا ان يعتبر من هذا المعنى في عبارة فتأمل وقد قلنا ايضا لما كان اعتبار المكاني في قصر التعيين فحقا  
واعتبار امر دون اخر جليلا من كورا في كتب القوم حتى البيا باجر القسم المستعمل على المطانية واصر  
على ذكر ان في اعما واعماله صرح في شرط قصر المقصود على الصفا اذ انصب اذ اعلى المصدر رتبة  
قصر اذ او اما كونه عالما في القصر باه عدم كونه المضاف الى المضاف اليه في علم القدر الا ان  
مبلا الى ما المعنى واعتبار ان يكون محتمل ما يتوقف عليه القصر اذ عدم تناقض الاضاف في اذ لو كان  
الوصف مما لا يقتضي قيامه بجليل كالموجود الذي ونحوه لم يأت اعتقاد المحاط بنبوته له صوفي في  
قلبا كحقنا فيها هذا في نفس العطف مع غيره على ما يلزم تخلفا مع عدم تقدم الجواب في ايفاء

قال الاقصر ان في شرح الايضاح اشتراطنا في الوصفية في قصر القلب انما هو الزجر لا كونه  
انما تامله معناه اه الاصل في ذلك ان الاعتقاد الصحيح يشهد بوجوه في الوصفية المتناهي في الشر كذا  
انما اشتراطنا في بيان الاعتقاد لان من احد جزئي القصر وهو مجرد الانشآت مع قطع النظر عن  
الافره هو التوحي على انما الصفات الاخرى خصوصا اذ كان القصر بطريق التقديم نحو قوله تعالى  
فان اللفظ فيه ضيق والانشآت من شرط السان في لشت المقصود في جميع المواضع وهو انما الصفات الاخرى  
بطريق اخرجه واه كذا في نيل فافادة اجزاء الاخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الانشآت  
بان التبيين على رضاء المحاط لا يخفى ما فيه من التعسف. بل ياباه لفظ الايضاح صحت في الشرط  
الا انه لا يقتضي اعتقاد المحاط اجتماعهما في ان يكونا انما ينشأ بانها غير باقية الا على الشرط  
في الوصفية وساق الكلام على تيرة واحدة في احد ما على شرط الصفة الاخر على شرط الحسنى  
قوله لانه قد علم ان قصر القلب في بعض اصحاب الحواشي هذا اضعف لان اعتقاد العكس يستلزم اعتقاد  
التناهي واليسبغ لان التناهي في الاعتقاد الذي اعتبره ذلك القابل شرط لقصر القلب بمعنى عدم الاجتماع  
في الاعتقاد كما صرح لا ينبغي عدم اجتماعهما في كل واحد لان اعتقاد العكس يستلزم التناهي في الاعتقاد  
بالمعنى المذكور. بان لا يخفى في الوصفية ان في نفس الامر لا ياباه بعتق المحاط عدم جواز اجتماعهما  
كما تبين من التناهي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وهذا يظهر من قوله لانه قد علم انه  
الضعيف بان اعتقاد العكس يستلزم اعتقاد التناهي في قوله وتوحيق المسند انما صحت تعريف المسند بالذكر  
بخصوصه مع ان تعريف المسند به بغيره قوله لانه يمكن ان يجعل الفضل وتوحيق المسند له وذلك  
لم يذكر المسند في سبق افادة تعريف المسند به بغيره في ذكره في قوله تعالى انما ذكره المسند ذكره  
لنقصه في ما سبق في انهم جعلوا القصر كسب الاطلاق له هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور رتبة  
والمراد ان الاقتصار على تلك الاربع اما لان الكلام في القصر لا يصلح مع جوعا رة عن تخصيصه بطريق  
من هذه الاربع لا غير اما لان طريق عامة في قوله لانه يمكن ان يغير المسند له المسند كالمذكور في  
وعلى هذا كان السبب يعود الى انهما غير المسند له المسند لغيره على ان عموم طريق التقديم كان قد



علم في الاربعة فمعلوم لا يصلح كونه لاجل عادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيداً لاجل اقسامه لغير ذكره  
فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال ان كل طريقين المذكورين هما من العطف قدم على الطريق  
الثاني ان قيل لا بد من التبع والاتباع في مخرج كل اربعة فالحق في هذا ان التبع والاتباع امران  
اخر القدر في العلم لا دلالة على القصر وقته لا وضعية في وقتها بل في اقسامه لا قاعدة اقتضاه  
القصرين ربما يوجب عدم جريان طريق العطف في قصر التبعين لكن المفهوم من دلائل الاشارة جريانه  
فيه لا اقتضاه لما سبق في البحث ارجو فلو طعن في القصر دلالة على هذا المعنى فيمنع جواز ان يستعمل  
الطريق بمعنى التبعين ولا اعتقاد على ذلك لان العلم لا يقال طريق القصر بل على ان كل طريق يتبعه في التبع  
او جوزه وبالقرينة يتبع في حاله اما لان اصل العلم والالتفات الى اللغة العلمانية لما اشبهت  
خبراً على اسمها عند العمل بناء على ضعفها فيمكن ان يكون في كتب النحو اشبهت القديم اذا لم يعمل بها عند الحاجة  
فكان اصلها العلم وان جاز ان لا يعمل لما منع من العمل بها في غير ما جاز في جميع موارد العلم  
حكمها في اصلها طرق الكتب واما عند بني قديم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصدوا اقتضاها للغة  
العامة فيمنع القديم كما منع في تلك اللغة **فقد اجمعت النحاة على صحة هذا التقديم** بطلان العلم كان في يد جماعة  
الكثر منهم والاقاب عصفور على ان خبر مقدم اذا كان طريقاً لا يبطى عليها قال ابو علي ان قوما جوزوا  
انما لها اذا كان طريقاً كان او غيره **فقد اجمعت النحاة** انما كان طريقاً لا يبطى عليها قال ابو علي ان قوما جوزوا  
واعلم ان كل كلام الشيخ في دلائل الاشارة يدل على ان التبع والاتباع مخصوص بقصر القلب لا جاز في قصر الاربعة  
لان قالوا علم ان الامر بما في قولنا ما زيد الاقاييم ان ليس المعنى علم في الشكوك ولكن في ان لا يكون المذكور  
بدل انشيء اخر الا ان لا بد ان ليس مع القيام منه اقله بل المعنى ان ليس له القيام منه **صفت القيام**  
وان لم يقسم متبعا عنه وكان ما كان في القيد او الاصل في او نحوه ولعله اراد به الا ان العلم  
وقد فهم الامر ارض على الفاضل الخشني حيث زعم ان كل الشيخ باقتضاه انما يقصر القلب من غير اشارة  
طريق العطف بناء على انه لو ارجح الى طريق التبع والاتباع لكان لا قرب ظهوره في قصر الاربعة ووجه  
الاخر ارضى فان كل ما في الطريقين كان مخصوص بقصر القلب لخصيصه لم يوجب وجه ونحو نقوله قد صرح الشيخ

ما

في مفتاح البحث لم يوجب طريق التبع والاتباع لعل القصر من حيث قاله واعلم انك اذا قلت ما جازي الا  
زيد اضطر الى احد هما ان يرد مقتضى زيد بالرجوع وان ينفيه عن عداه والاشارة ان يرد بالذات كذا  
في انما في ذلك قوله لا وجه يرد على ذلك قلت قولنا قلت خلاف ما قلت اليوم الا ما قلنا امس يعني قوله  
لم يرد او انما اريد فلما حصل بل لم ار الا ان يرد انما اريد من ذلك المكشوف ان لا يرد انما اريد  
الا في اوله وان في قصر القلب في كل كلام الشيخ يدل على ان التبع والاتباع مطلق مخصوص بقصر القلب  
بطريق فان قلت لا شك ان الشيخ اورد الكلام الذي ذكره في ذلك المعنى بعد وقتي من مفتاح البحث فما  
وجهه قلت لا اقتضاه بقصر القلب مخصوص بالمثال المذكور لا غير ما زيد الاقاييم واليه اشار الشيخ قوله  
واعلم ان الامر بما في قولنا ما زيد الاقاييم وشرائط مقتضى المثال المذكور بان المطلق بالتبع هو  
ان ينافي القيام فقد استنفذ شرط قصر الموصوف على الصفه اذ هو عدم تناقض الوصفين والعلم ان  
الشيخ صرح بما ذكره قبل ذلك الكلام متصلاً به حيث قال اعلم ان قولنا في نحو ما زيد الاقاييم مقتضى  
القيام من بني الاوصاف التي يتوهم كون زيد عليها وتعب ما عدا القيام عنه فانما يصح ان لا يفتى  
عنه الاوصاف التي ينافي القيام كجزان يكون او مضطج او متكاد او ما شاكل ذلك اذ لا يتنافى فيه  
ما هو قائم ان يكون اسود او اسيف او طويلاً او قصيراً او عالياً او جاهلاً كما اذا قلنا ما قائم الا زيد  
لم يرد ان لا يشيئ الدنيا قائم سواد وانما معنى ما قائم حيث خي او جفرتنا او ما شابه ذلك انما هو ان  
**هو** وذلك لان ان لا يرضى العلم الا انما كان قلت ما الكاف في حرف فكيف دخل عليها علم المذكور في  
قلت هو زائدة فلم يرضى ان في الحقيقة العلم ما بعد ما جازي ان في قولنا ما كذا فاضل الخشني وايضاً ما ذكر  
اعماله ان اذا لم يكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قل ان صح ذلك فما المانع من اعمال  
حرف التبع فيجوز انما زيد قائم على لغة غير بنه بنه وفي بعض النسخ على لغة بني بنه وهو هو من العلم فان  
العمل لغة اهل الجاز بل اطلاقاً وقد خالف عليه المانع من اعمالها ان ليس به اهل على المذكور في المعنى لا يوجب عليه  
ان هذا المعنى ما ذكره الخشني بقوله ويدفع هذا باننا قد خالفنا قولنا اذ لو كان موصولاً لكان  
بما مضى له واما المصير الى حذفه كما في ان كذا وحذف ضمير المفعول الثاني الى الموصول وصل انشأ







كما حكم له قد سبق من اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم لا غلب ان كان في القصر الفاضل  
 الشارح في شرحه المقتضى هذا لزوم في كثير من الهيكل بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان الحكم لو كان  
 متى جاز على الخطا والمان كذلك لا بطريق التحقيق لا متناه في مثل اياك بعد واما ان يستعين وفيه نظر  
 المثال المذكور من قبل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المحاطح الا في التمثيل قوله بوحدة في معنى ما  
 لهم الاما اقرتني به فانه قصر قلب اضافي **قوله** والخطا يجوز لكل منهما على التاوية قوله انما هو  
 كان التجرى عبارة عن نزوده ونشكك فيهما فذلك ليس كما فيه بوصف بالصواب او خطا بل الشذوذ في  
 الحكم لانه يقتضي رجحان احد طرفي الحكم في الشك وفيه لا ينبغي ما نحن فيه على الامور الوافية **ب**  
 والخطا لا يختصان في الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الا فيقال لاسادة الى من ليس بالخطا  
 والاصح الى الخطا في صواب منه قوله في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كما هي في الحكم وقد قررنا  
 في معنى كتب الاصول في مباحث بيان الاشياء يتصف بالخطا ومع انه لا حكم في الاشياء بالمعنى المقيد بها  
 فالاولي ان يقال في رد هذا الشق نفس الرد عند عدم الدليل المعين لانه لا طريق في فعل هذا الاوصاف  
 بالخطا بل لا بعد ان يقال الخطا في عدم الرد **قوله** زيد يعلم النحو لا غير حكم صاحب القاموس عن السير  
 ان الحد في انما يستعمل اذا كان الا وغيره ليس لو كان مكانا غير ما في الفاظ الجود لم يخرج الحد في النجاة  
 ذلك مورد السماع وتبع في ذلك انما مشام وحكم في المنع بان قوله لا غير حكم والحق انه جرح زعمه حكم **الحاج**  
 لا غير وتبع في ذلك شارح الكلام في المفضل حكاية لا غير ليس غير واشد الامام حكاية الذي في ما ذكره  
 في باب القسم من التمسك بشهادة على حواره حواه بنحو اعتماد فربما على كسب لا غير سال وهو ثقة  
 لا يشهد الا بشاهدين **قوله** والمطوور في كلام بعض النحاة له ايراد علم المصنف عند ما في طريق **العطف**  
 والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضيه فانه قد رد بذلك حيث قاله ولا يخفى فيها المضاف الى الاعم  
 لا التبرئة وليس في فعل هذا الا غير جاز في زيد ليس غير ولا التبرئة هي التي في المنع الجلي غير كما قررنا في نفسه  
 قال العلم ان التبرئة انما يعمل بها لانه وحيث به ان لا في التبرئة في الاثبات لاقتضاها التحقيق  
 لا غير ولا التبرئة لاجل التبرئة لانها في المنع الحسن **قوله** واجبت ترك النفي له لا يخفى في هذا الجواب التظلم

وصف الكلام عن المتبادر لان التاوية الى العلم من اقتضاء كراهية الاطلاق ترك النفي على المنع **المنع**  
 في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل مترادفا لكنه اهون من حمل كلام الحكم على الف واما  
 قلت اني جاز في هذا التظلم فيجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد ترك النفي لهما  
 في طريق النفي والاشارة ايضا كراهية الاطلاق له نظرا وكثرة في المقتضى قلت الكلام في طريق العطف  
 لا غير بغيره المقابلة للطريق السلة لاخيرة يشهد انه قال في المثال زيد يعلم الاتفاق ليس الا ولولم  
 يكن المراد طريق العطف لقل زيد لا يعلم الاتفاق قد تروا علم ان حكمه غير ليس في معنى النفي عند المرد  
 على انه خبر ليس بمتضمن لامر ولا تقدير ليس معلوم خبر النفي في موضع الرفع عند الزجاء بانه اسم **الضم**  
 محذوف في التقدير ليس غير النفي معلوم **قوله** وفي السلة الباقية النفي في المنع فقط يعني ان المثال فيها اكثر  
 الراجح هذا كما ذكرنا في الاصل الاول كراهية الاطلاق كما سبق ترك هذا ايضا في مثل قوله ما زلت اضرب وما ان  
 قلت اذ المقيد بقصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحكم فيكون النفي بالنيح  
 لا بما ثبت **قوله** لان الحكم محقق بلا دون بل في سياحة لان المقيد ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير محقق به  
 كما يشعر بالعبارة **قوله** لانها موضوعه لان تنفيها ما اوجبه للتبوع فان قلت هذا الموضوع لا يلائم  
 في نحو قوله زيد قائم لا قاعدة لان المنع هو القيام والمنع هو القعود فلم يجد مورد الاجابات السبيل  
 ما بنفسه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد  
 على الوضع والمنع في المثال المذكور للتبوع اعني قائم هو الارتفاع الى زيد وهو المنع عن قاعدة  
 انما انما كالمسطرة والحق انما ينبغي **قوله** فيقال انما انما ينبغي لا فيسئل قلت عند اجتماع طريقين او اكثر  
 الى ايهما ينسب افاده القصر قلت الى السابق او اللاحق في مثل انما جاز زيد لا عم ولا انما **العاطف**  
 في موكدة ذلك القصر في مثل زيد اضرب لا عم ولا انما التقديم في مثل زيد اضرب وانما ينبغي انما الى  
 التقديم حتى يكون زيد هو المقصود عليه فيسمى لان التقديم اقوله في شرم للمنفذ وحكم الشريف بان القسم  
 في انما ينبغي انما متفادى انما وافق ان رجع في الباقي وان ثبت فارجع الى شره المقتضى **قوله**  
 غير مصرح به فان قلت كيف جاز قوله ما جاز في زيد لا عم ومع تقدم النفي المقصر به قلت الكلام لا

في معنى كتب الاصول في مباحث بيان الاشياء يتصف بالخطا ومع انه لا حكم في الاشياء بالمعنى المقيد بها



العاطف ولا فيما ذكر من المثال من قوة العطف لا بد من بعض ما يمتنع انما  
الالة واما الاله الا وهو يقوله ذلك وقد وجد في النص حرف الاستفهام في الموضوعي  
الالة والادوية وقد وجد عليها في النص من نسخة ان راجع وهو الوجه المناسب  
للسياق اول ما يحسن ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك الا ان يقال في ما يلي  
سبيل التوكيد ان كان الاستعمال الاياه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي ان لو وقع الاختلاف  
بما لم يجل النفي في حكم المقصود فيجوز زيادة من وقوع احد كما جعل المنفي في حكم المقصود في قولنا  
ان زيد القيام لا القعود حتى امتنع كما سبقت الا ان في ظاهر كلامه يقتضي جواز الاله  
ظاهر كلامهم جواز ان يراد بالمنفي المنفي في قولهم شرط المنفي لما ان لا يكون متفيا فيها بغير ما في  
تحقيقا وانا واما المنفي بل في المثال المذكور في قبلها واما ان لم يكن متفيا صريحا كما حققه  
ان راجع لعدم الفائدة في ذلك عند الاعتصام من منع ذلك بان الاعتصام في الواقع لا يستلزم  
العلم فيجوز ان يكون المحاطب جاهلا او منكرا او يحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال الاشكال ان  
الديلي الاستعمال وجاء ذكره انما سبقت فيه فيكون ان يقال ان كان الوصف محققا بالموضوع في نفسه  
وانتم ان بيان ذلك الاحتصام في لفظ قوله في الاله عليه كان غاية في افادة الاحتصام فلا  
فائدة في نفي النفي بل العاطف واما اذا انتفى احد الامر في قضية فائدة فالقول في ظاهر  
عقل يعلم انه لا يكون الاستحباب الا على سبيل بعض اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون معروفا بفعل  
المسموع فان قلت قد كان هذا الحكم معلوما للحل واحد في الفائدة في القاء الخبر والعقود لا يقتضي  
كون حكم المحاطب مشوبا بظلمة وبما يحل الاشكال الذي سبقت في السامع من عدم ما نقل المسمى ولا يلزم الاحتجاج  
وارد منها قلت اما القصر فحق لا يمتنع ما ذكره اما في المثال فحق بطريق التمثل لا اعتبارا بظلمة  
وعلى انما في جميع موارد على التمثل بعيد كل البعد ولذا اول كلامي في شرح بوجه آخر في مكان دلالة  
على القصر ضعف في انما اعترض في عليه بانه مناقض لما ذكر في شرح الحق في ان دلالة التقديم علم القصر  
اقوله من دلالة انما هي علم بان المقيد في قولنا انما زيد ضربت هو التقديم علم ما نقلناه انما قد

يلحق بين كلاميه في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخرى القوة في انما باعتبار ان دلالة العلم القصر  
بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر فيهم من الاله في السمع وهو افضل في الاله  
او لعدم اعتبارهما الى الاله بل كلاهما وانما وجب ان كلاهما اذا استعمل في قوة وضعف لم يثبت  
بما ذكره ما ادعاه ان في نصيبي اسناد القصر في نحو انما زيد ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم  
باعتبارين كما استرنا اليه فيجوز بها التبريح اسناده اليه قلت ظاهرا ما ذكرتم من ان قولنا لم يذكر  
هذا الشرط له على ان جعل التمسك الى الذوق سببا للقوة تارة والاعتناء الى الوضع سببا اخرى  
لا يجرى عن تعسف فتأمل في رومان عليهم سبب في العلم في السبب والمصير المستطعم الذي يفرق  
عليه بتعدد احواله ويكتب عمدة اصل من السطر وفيه بحث لا في النفي العاطف له قد يجازي  
النفي حق الكلام بالنفي بل العاطف ثم غم ولهذا قال ثم ان النفي فيما هي فيه النفي حيث ذكره الاسم  
الظالم يفتل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بل العاطف كما يدل عليه النظر في دلائل الاجازة نظيره ما ذكر  
الشك في قول المصنف ثم الاسناد من حقيقة عقلية او حيث جعل في ذلك في موضع الضمير وليا على كون  
المفهوم من الاسناد السابق في ما جعل المحاطب يكره ان قلت جعل المحاطب مما لا بد منه في جميع  
فلا وجه تخصيصه بالمراد الرابع بالحق ان في قلت بدفع قيد الانكار لان المراد بالانكار التام و  
الاصرار كما يظهر من حقيقة كلام الشيخ في وكان مراد الشيخ له في حيث لان على مراد الشيخ على ما ذكره ان  
ينبغي اني تعسف تام لا يكاد يكتب بل لا يكاد يصح وذلك لانه مقرر بان مراده ما يستفاد في ظاهر  
كلامه حيث قال في اول مباحث القصر علم ان موضوع انما على ان يجرى لا يجرى المحاطب لا بد من صحة  
او لا يتنزل هذه المسئلة في تفسير ذلك يقول للرحماني انما هو اذ هو ما جعل القصر لا يتنزل  
لحق حيث ذلك ويدفع صحة وكما يعلم ويقر بالانك تدين ان ثبت له في علمه من حق الا في وحرمة العبادة  
ومثل قول انما ان والذوالاب القاطع احسن من اصل الاول لانه ان يعلم كافر انه والذوالاذا  
ما يحتاج كافر في الاعلام لكنه اراد ان يكره بالاول المعلوم ليس في علمه عار ما يوجب كونه  
بمنزلة الوالد الى منها عبارة بعضها ثم اورد عدة من الآيات ونفى علم ان ذلك تذكر ما يثبت معلوم ثم



تبرکات

القصر

[illegible]

نقد



لا ما بعد الالف من قبل الحاء لانه اذا ما قد من حيث المفعول  
 الواو في شجر على الفعل مع حرفين المتوحدتين بالمفصل ولذا لم يقع من التوابع الا عطف  
 فلما جاء ما قام الامر وكما يقع الصفه واما وقوع الحال بعد ما في زيد وعلمه راكب فلقد  
 ظهر على الفعل عطف ما بعد الواو بل هو مقدر انشئ كلامه والاستاد او رد كلام الرضي في قوله  
 فاستخرج على الفعل مع حرفين متوحدتين بالمفصل ولم يترك ما بعده ثم قال السبكي لان الالف  
 مع الواو في قوله وما امكن من الاو لها ان يكون معلوما فالصواب الاحالة على الاستعمال وانما قد  
 تحققت ان الرضي وضع ما ذكره بصريح عبارته ولا احتساب في قوله يكون الخ في الالف المذكورة  
 حاله لا في موضعها ولو علمت على الوصف كلف وقد صرح الرضي في هذا المحل باحتمال الجملة  
 المذكورة في الالف بكل من الحالتين والوصف واما قوله فالصواب الاحالة على الاستعمال  
 فلا يخفى ضعفه لان اصل القلة في جميع المباحث النحوية هو الاستعمال لكن التزم بيان  
 في الاستعمال كما صرح به ابن الخاف في ايضا بالمفصل هذا ولذا ان تقول في الفرق بين  
 قولنا ما جاء في زيد الامر عزم وقولنا ما جاء في زيد الامر عزم واجبة جاز الاول دون الثاني  
 ان الواو في المفعول مع ليس الالف للاختلاف في الالف في الفعل وليس معنى كمال  
 بالمفعول فلا يلزم ان المقصود ان يكون معنى كمال مع فانه اسم يتقبل معناه  
 بالمفعولية فافهم **وقوله** الشاعرا لا يشبه له اي من قبل تقديمهما كما ان الالف في قول  
 الفاعل على المفعول او على العكس يتبادر على انه مفعول لا كاشتهر مفعول طارعا لان الالف  
 الحاصب بدفعه فافهم **السبب** المذكور لم يوسى به جاز وعده ومن الرجال استهزؤة وزيد  
 لون شهوة ايم كالتأبين منهم ليعرث لانتزام بعضهم مما قست وضعه صلب الحاطب المخرجة  
 من الذرب والحاد من كل والمزيد في التخييل والعشج جمع الشيء امره ههنا وههنا **السبب** الثاني  
 اعني منهم ليدخله مما ايد به ان راع في شرح الكشاف كون مضمون الجار والمجرور في مثل قولهم  
 منهم من فعل كذا مبتدأ ما بعده خبره وقد مرنا تحقيق في الباب الاول فليست **الالف** وكان لم يكت

حتى سواك البيت لا يسجد لي من فريدة او لها مضيبي سعيد حين لم يبق كشرق تولا  
 مغرب الالف في ما وجع ما كنت ادري ما فواضل كلفه على الناس حتى غيبة الصفاح  
 فاصبح في لحد من الارض متبها وكانت به حيا يصيق الصفاح سالكيك ما فاضت وهو عرقا  
 بعضي فحسبك مني عني الجراح **وما** اناس ذروا ان جعل خارج ولا سبر ورعد موتك خارج  
 كان لم نمت حتى سواك ولم تقم على احد الا عليك النواجيد **له** صنت فيك المراتي وذكر لطف  
 صنت من قبل فيك المدائح الصفاح الاجار العراض التي سقت بها قبره والصفاح في جمع صحيح  
 هو المكان المنوي وكذا الصفاح والصفاحان والخواجج الاصطلاح التي تحت الترتيب وهي  
 ما في الظهور احدى حاجته والذرة المصيبة على سبيل في شره **الديباجة** في الاستدلال بقصر الصفه  
 قبل تمامها الا قربان يحل على حذف المضاف الى ما لم يستلزمه والافا لا تستلزم في نفس الامر لان  
 الكلام انما يتم بآخيه **وهو** اعلم ان تقديمها كما كانا مامنه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره  
 ابن الخاف صحت قال لا يستقيم ما ضرب الامر ازيد ولا ما ضرب الا زيد عمر الله ان جاز تقدير  
 الاستثناء المفعول حتى يكون التقدير ما ضرب احد الامر ازيد وما ضرب احد الامر ازيد  
 عمر الله ان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احد ما فقط وان لم يجوز لزم فيما  
 الامر ازيد بقا الفعل بلا فاعل لان زيد امر مرفوع بمضمون ما ضرب به المحققون في النحاة  
 ان ما قبل لا يمتنع ان يعمل فيما بعد مستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبلها وفيما ضرب الامر  
 عمر ان يكون عمر منصوبا بمضمون ما حقت وبغير الكلام جملتي ولا يكون من تقديم الفاعل على  
 في شيء **وآما** الشارح في شرح المقتض عن الاول بان الفاعل مضمون قبل الذكر كما في ضرب زيد  
 زيد ابانما الثاني او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا  
 يصير الكلام جملتي واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلف وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته من ابن  
 الخاف مع تفصيل كما يدل عليه **النسخة** **وقوله** وقالوا الطرف في قوله المخرج الى هذا النوع  
 ان الطرف في الالف معمول الفعل فيكون من جملة الصفه المخصوصة على الاراد ان الالف المتعلق



بما دل على أي فقد قدم المقصود على المقصود أي ذكر قبل تمام المقصود الذي هو التتابع  
المفيدة وكذا التتابع في سائر الأمثلة كما قرره في النواحي في البيت الثاني قد وقع في بعض  
النسخ بعد قوله أي قامت النواحي هكذا وقيل لأن الفصل الأول يقع بما فاعل واعتبار  
المضمون لا يخرج عن تعسف بعم هذا فيما إذا قدم المرفوع و آخر المضمون من هذا قبل أن  
عمراني قولنا ما ضرب الأزيد من المقصود بضم كانه قبل قوله ففرغ الفعل فإشارة إلى أن  
المفرد في المفيد هو العامل والشيء الثاني مما زعم الأول أن يكون ففرغ العامل ليكون أشمل  
في الكلام لا يتم التحصيل من غير تحقيق هذا البند دليل على وجوب تقدير المستثنى من عام محصور في الآ  
أما بدل على كونه مطلقا ونسبة إلى جميع الأحوال على السوية فلو قد رخص دون عام لزم  
التخصيص بالتحقيق هذا البند فمع ما يقال لما كان تقدير المستثنى من لفظة افتضاء المستثنى  
مخرجاً منه وقد تقرر أن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر ما تلك الضرورة يندفع بتقدير حاشي  
لم يخرج إلى تقدير عام **قوله** وذلك كما لا يري ولا يستلزم إلا العموم في المستثنى منه **قوله** في بيت  
ذي الرمة وما بقيت له على وجه شروح المفقاع طوله الخ والاعجاز ما في عروضها نصف  
النوى بالذال من غير الخططوي أي الجوهري والحق بالبنون والها الملهمة والرا المعنى  
الفرق بالاعتقاد والحق على السير الاعجاز ما يجزم والرا الملهمة والرا المعنى الدخول في الأرض  
أخرجوه إلى لآيات لها وقد يقع مهمة الاعجاز على أنه جمع خروجه إلى لآيات المحدث والنوى  
بالعين والفاء المعجزة على وزن الفعس للرجل كما رام للتسريع والفلوع الخاضع من الأضلاع  
العظيمة القوية والخاضع من الأبل هو العظم القوي وروي أن ابن جني روى الخ والاعجاز في  
عروضها فمما بقيت إلا الصدور الخاضع وقيل يروي على ما سير الغاية وحرار من ترتب  
البعير إذا حسرت وأذهبت الخ والحرك بالتحريك والرا الملهمة كجارة وكذا الخ والاعجاز  
وأن حاول الجمع الاحتمال في أشكال حسب ما يسمي ذلك كما أن نيت ضمها على كسل الجاز  
من بالاطلاق أحد النحاذي على الاعراض اعتماداً على فهم مع **قوله** فإن العاقل في الحقيقة هو المستثنى

من المقدر لا يدل على ذلك تذكير الفعل في ما قام الاضداد مع استناده إلى المؤثر الحقيقي من الثاني  
على تقدير أن لا يكون الفاعل في الحقيقة هو المستثنى من المقدر لمكان الفصل **قوله** فكيف سبب الفعل  
المستثنى له هذا الكلام وادعى البديل أن زعم وجه الجواب أن انقراض النفي بالأنفي الفاعل كذلك **قوله**  
فقد سبب له هذا **قوله** رد الشرح بهذا التوضيح في شرحه المتعارف بأن قول الشاعر الكافي للنظر إلى  
ظاهر اللفظ يأتي عن غير ما يقدر لا بد أن لا يكون الفعل في الظاهر إلى المؤثر المذكور بعد  
فكيف يؤثر للنظر إليه وقد نكف في دفعه بأن معنى الكلام أنه إن الفاعل العايد إلى ذلك العالم  
بالنظر إلى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المستند إليه ظاهر إذا لا بد أن غير مبني على الظاهر قال  
ف قوله بالنظر إلى ظاهر اللفظ ما قام الظاهر معقلاً منافياً واعلم أن هذا البديل في باب الاستثناء  
بجانب سائر الأدلة من وجهين الأول عدم احتياج إلى الضمير العايد إلى المبدل مع وجوب  
في بدل البعض وإنما لم يخرج لأن الاستثناء المتصل بغيره المستثنى عنه في المستثنى منه فيكون  
فما قام الضمير والثاني في مخالفة المبدل في الإيجاب السلب مع وجوب اتفاق في غير باب الاستثناء  
**قوله** بل المراد أحق من ذلك أي من كون المستثنى منه بحيث يطلع إطلاقه على المستثنى والحاصل أنه لا بد من  
من مناسبة خصوصية تعني المقام رعاً يتأخر في ما جازي الأزيد شئ ولا جزم لا جزم أن يحد  
أحد في ما كسوة الأجنه بقدر كسوة ومبعض ما صليت الأني المسجدة في مكان وموضع وطا  
هذا القياس قد يناقش في هذا بناء على أن التقدير للضرورة كما عرفت بأن الضرورة إذا كانت  
بالبعيد فلا حاجة إلى تقدير القريب فيه زيادة على الحاجة ولكن أن تقول هذا إنما يروى إذا كان  
في تقدير الحاص زيادة تقرب اللفظ وليس كذلك مع أن المقام شاهد صدق عند من له ذوق  
على تقدير المناسب فبما **قوله** في الحديث ما ليس للشيطان من ابن آدم إلا أنهم من قبل النساء في  
الحديث أشكال شهيرة من جهة دلالة لا بأس في حال الاتيان من قبل أن والمقنع العاقل سواء لا بأس  
البه في تلك الحالة فإروان رح الحديث وإشارته إلى جواز الأشكال كما ترى **قوله** وذلك لأنه تعبد  
تعبق له إشارة إلى وجه وضع هذه الحالة فإضاحاً دعا عن قد والواو وحاصله أن النفي والاستثناء



كاد على انوم الثاني لداو الكاشط استعمل فيه وازيد كلما آيس من جميع الجهات اي من جميع  
 اناسهم في قولنا **ما** كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما قرره في التوضيح وقد  
 يطلق على فعل المنظم وهو ظاهر **قوله** والمراد منها هو الثاني لقابل ان يقول قد تقدم في بيان مصدر  
 الفعل الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء آيس من ذلك لا بآو وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام  
 ان ياد بالاث منها ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي الثماني وغيره بان جعل ضمير في قوله **قوله**  
 الموضوع لاي المعنى المصدرية على طريقة الاستخدام واد بها معانيها المصدرة بغيرها في الكلام  
 المشتمل على التثنية والقار الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا **قوله** الظهور ان ليس مثل موضوع له لا يخ  
 ان التعليل ليس فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها والالهي ذكره الوضع الافادة ولكن ان يقال  
 لظهور ان ليس موضوعا للكلام بل هو المنبسط والمنبسط جميعا اعني قوله واد بها مع قوله لا الكلام  
 وحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له لا يصح اذا عمل الاثنا على الكلام اصلا ويصح  
 اذا عمل على الافادة الذي هو من جريئات الافادة بان يحمل الكلام على الثانية وهذا قد عرف وجهه  
 في ايضا وهو الحمل على الاستخدام **قوله** فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء والقار الكلام  
 الانشائي والظاهر ان الافادة بنفسها الطلب ما ان يكون المراد بالانشاء ان كان القار كلاما  
 على الطلب ما ان يقال الطلب الظاهر لا لازم الاثنا المذكور فلهذا اجعلت قسمي في العبارة مستحقة  
 لا تشبه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القار الكلام كحصول القول الذي هو فعل  
 القول لذا قال صاحب الكافي في التثنية **قوله** في فعل القول الذي هو فعل القول الذي هو فعل القول  
 من جعل التثنية قسما سادسا ومنهم من افرد التثنية والنداء من اقسام الطلب ما هو من حيث  
 بناء عما ان العاقل لا يطلب لم يعلم استحالة فالتثنية والطلب لا يستلزمه وانه طلب لافعال خارج عن  
 مفهوم النداء الذي هو صفة بهتفاه لرجل وان كان بالنداء **قوله** والاول ان كان المطالب حصوله في  
 ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطالب له على ما يدل على حصوله من اقسام  
 الطلب فلا ينشئ مجموعا في نفسه وان لم يعتبر قبله حيثية الطلب نفس علم وفهم لا مجموع علمي

فثاني

فثاني لا يجد علم وفهم اذا المطالبها على تقدير تسليم حصول امر في ذهن مطلقا لا في ذهن الطالب  
 وبالحكم لاعتبار التقيد بالمفعول المحصول من فرضا بقيد الطالب فلا دخل للتقيد فيه ان لم يعتبر  
 فرضا بقوله في ذهن الطالب اما ذكره الفصل الخامس من ان الاول ان يقال ان كان المطالب  
 مطلوب ما في حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام ففهم لان الانشائي وان كان منقضا  
 ايضا على ما فصل في شرح المقادير الا انه ينتقض تعريف الامر لان المطالب على جميع هذا الجواب  
 امر في ذهن لان في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكره تعريفي تعريف الاستفهام وتعريفي  
 الامر امر آخر فلهذا يجب تعريف الامر بالجوهر الاخر او يكون مراده ايجاب يعتبر سابق الكلام في بيان  
 يقال بل قوله وان كان المطالب حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطالب مطلوب ما في حيث  
 في ذهن الطالب بل وان كان المطالب حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب لا ينتقض  
 بتل علم واد فهم فان المطالبها وان كان حصول امر في ذهن الطالب كونه خارج عن ذهن الطالب  
 فيبحث وهو ان المطالب في ذهنه وكذا يعنى لا امر هو نفس الامر الخارج لا حصوله سواء اخذ حصوله  
 بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى حصوله لغيره لان حصوله للغير في الخارج وان لم يقتض حصوله  
 الحاصل في نفسه از ثبوت العدم بما هو موضوعا في الخارج كما في زيادة كونه يقتض حصول الموضوع  
 فيمكن ان يقال ان المطالب في ذهنه مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطالب اعني المطالب في الخارج  
 فلا شك انه موجودا في ذهنه فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو التثنية من حيث هو في العلم  
 مقدور افقا واما علم مذهب لا يجعل كذا فالمطالب بالنداء عند امر وجوده وهو كلف النفس  
 والافعال امر في حيث لان النداء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطالب حصول امر في الخارج  
 وليس في احد من حروف النداء مع انها ليس من اقسام الامر حقيقة الامر عند المص كما سبق في كتابه  
 امر عند الحاجة منها التثنية قد تقدم لعموم وجوبه في المكنى والمنشع وعقبه بالاستفهام كقوله ما قمت  
 ثم بالامر لاقتضاء الوجود ثم بالنهي لما سبقت له في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول شيء علم سبيل تحبته  
 لاحاطة بالتقيد المحبته بالجدوة اي عن الطبع اضطرار على الاول امر والنواميس والنداءات سالت في حيث







التقدير الثاني ان الصادق من قبل هو القرب او غيره من اكرام وخيره ولا دليل في كلامهم  
 على ان المطافه بالزم ان يكون تصور او ظهور ايضا اضلالا لقرب الاستدلال وجه التعسف ان المطافه  
 بمعنى كون المثال اعني اضرب زيد الطلب التقدير مع انه قد يحكي الطلب التصور وما ينبغي على ذلك  
 التقدير من دفع التعسف بان الصادق من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السؤال اللفظي  
 وحده والسؤال فيما ذكره من المثال مجموع الهمزة وام وكم بينهما فاعلم انهما يوافقان  
 اي كون السؤال عنه بالهمزة ما يليها **فان** وهو الطلب التقدير اي لطلب اصل التقدير والالف  
 ايضا لطلب التقدير في التحقيق كالحقيقة الفاضلة الخ والاصل انهم اطلقوا التصور على انهم  
 نوعا من التقدير والتقدير على سائر معني فوام ان اصل لطلب التقدير انه لطلب نوعه  
 غير النوع المحصور فاعلم انما منع من زيدا فام ام عمرو وقد سبق منا في اول الاستدلال  
 ان ابن مالك لم يشهد بقوله من هو من حيث بكون ام يتبعه انه يقع من موقع الهمزة فيكون  
 بها معا ولا اشترط هناك الى الجواز كون ام في الحديث النبوي منقطع والمعنى من زيدا  
**ثبات** او منظر لانه لا وجه للتميز له اي لا وجه على التعليل المذكور فكلما اردوا ان يكون وجه التعسف  
 كونها بمعنى قد على ما يحكي والجواب عن النظر ان وجه التعسف على ما ذكره القائل هو لزوم تخصيص الجاهل  
 بناء على اختصاص اصل لطلب التقدير واستبعاد التقديم حصول اصل التقدير بنفس الفعل  
 على ما هو الغالب من ان التقديم من اختصاص المفعول لا بالانتم من هذا الوجه وجب ان يتبين على  
 قصد الانتهاء لعدم حصول سبب التعسف المذكور في موضوعه لزوم تخصيص حاصل بالنظر الغالب  
 على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرحه المغنا ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال  
 وانما لم يمنع من زيدا عرفنا لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا محذوف مقدم وان لم يكن الفعل  
 بعده متعذرا لا بغيره او يكون مفعولا للمذكور متعذرا لما في التخصيص من لغو في ذلك فليكن  
 بفتح ولم يمنع فعليه ما ذكرنا يكون معنى قولهم لان التقديم يستلزم حصول التقديم بنفس الفعل انه  
 يستلزم ذلك بالنظر في الامم الاغلب ان يكون عليه احتمال كون التقديم مجرد الانتمام كيف لم يوجد

احتمال غير تخصيصه لان المثال المذكور متعذرا لا بغيره **فان** لاحتمال ان يكون مفعولا محذوف  
 محذوف لكنه بعد استجواب قوله الجواز ان يكون قسما له من كونها بمعنى قد في الاصل كما يحكي  
 الان وهذا النظر انما يرد ان لولم يكن عليه التبع منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وطاهر غبار  
 بغير هذا الاحتمال حيث قال ولا اختصاصا بالتقدير مع من زيدا عرفنا لان تعاقب تقدم قوله  
 لا اختصاصا للاختصاص بل لغرض اخر **فان** اهل عرفنا الدار بالقرين القرين بفتح القاف  
 الجمع ونشد ردا لا لسورة ونشد ردا ليا بها قبرا ما لك وعقيل ندين حذية الارش  
**فان** حيث الى الالف المألوف حيث لا تخفف بمعنى مات وعطف من حيث يجوز صواب  
 بالنشد بمعنى اشتاقت من حيث يحسن **فان** وهي تخصيص المفارغ بالاستقبال لا العاقبة  
 الى ما زعم بعض ارباب الجواشي من ان القائل بهذا غير القائل بكونها بمعنى قد بناء على ان قد  
 يفر الماضي من الحال فكيف يخصص المفارغ بالاستقبال ما هو بمعنى ما اذ لم يقل بكونها  
 مخصصة للماضي بالاستقبال لا يكون قد مفرقة للمفارغ من الحال حيث يتحقق التناهي  
 بين القولين فيصير الى اختلاف القائلين **فان** ان ضرب زيدا وهو اخو كالمراد من الاخوة  
 العداوة انما هي الاخوة الحقيقية والالكات الجملة الاسمية فالامثلة فلم يدخل  
 عليها كما تفر في الجواز **فان** قال الحسن ساغل البيت الشعر لسعد بن ناسر بن مازن قال  
 المروني في شرحه الحامسة القضاة الخ والايانم يستعمل في كمال الصنع والفراخ من الشئ  
 وقضاة يروي بالرفع والنصب ذارفت تكون فاعلا جالبا ومفعولا ما كان جالبا ويكون  
 القضاة بمعنى الحكم والتقدير للمعنى ساغل العار عن نفسه يستعمل السيف في الاعداء في حاله كل  
 حكم الله على الشئ الذي يكرهه او انصب يكون مفعولا جالبا فاعلا جالبا ويكون انما  
 بالقضاة الموت المحنوم والقدر المقدر والمعنى جالبا الموت على حاله وقيل كان فيها كما  
 بمعنى صار وبعد البيت المذكور اذ هو على واريه واجعل مدهم لغرض من ما في المذمة **فان**  
 ويصغر في عينه بل اذ انصب عينها باذراكه الذي كنت طالبا بربك اتركه واراه اصل



خرابها وقادته لوصفه وكيف على تركها فوفان لحوق العار وبقوله على اتفاق بلا دله ان بالان  
 عند انصراف عيني فارة للحظة فله ما سنده في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه في الحال  
 الذي في الاستقبال ان تناقيا حقيقة الالاهم استنبهوا علم الاستقبال في صدر الجملة الى  
 للتنا في محسوس في الجملة بحسب اللفظ وهو بناو على ضلالتنا بل على وجه جوب بخرجه الى الجملة  
 لا على خبر الفعل المقيد بالكاله كان لها مزيد احتصاص وانما قال مزيد احتصاص لان الكمال  
 مطلقا نوع احتصاص الفعل كما عرفت في التوبة ما موصولة وجوز ان يكون موصوفه والجملة  
 اذا المضارع لا يكون الافعال في حث لان غايته ما علم ان اهل اذ دخلت على المضارع بحقيقة  
 بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد احتصاصها بالمضارع ولا يكون دخولها اكثر من دخولها على الكمال  
 وغير ما يجب تيم ما ذكره ونظير هذا ان قد تفرق الماضى من الحال لا يلزم كون دخولها على الماضى اكثر  
 من دخولها على المضارع ويمكن دفعه فاما قوله والنفع والانباء انما يتوجهان له قد اشار الى  
 الخش الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالان انما يستعمل بالهوية وبالصفات مقابلهما وه  
 النسبة التي وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تسمى بنسب حكمية يصلح ان يتوار عليها النفع  
 والانباء ولها انتمسا الى الازمنة واحتمال احتصاص بعضها وضعها بحال في المستقبل فان نسبتها  
 تسمية لا يصلح لذلك في حث لان توجه الانبائه النفع الى النسب الحكمية الصالحة لذلك كما يدل  
 على مزيد احتصاص الفعل بالنظر الى المستقبل لا بالنظر الى الجملة الاسمية المستعملة على تلك النسب فانه  
 اذ لم يترك اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد من حقيقة الاستفهام لا متاعها على علم الغيب  
 في هل انتم تشكرون لانها دخلت على الفعل تقديره قال ان شرع المضارع وكان  
 هذا هو المختار وعليه التعليل وهذا اعتبره من ان كيد بالتكرار لا يتقوى الحكم باليقين قد سبق في  
 الاصل المسند ان يوزن قوله لو انتم تعلمون خراس رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الا  
 كما بعينه الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يجوز في هل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم تكن اياها  
 حقيقة مقيدة الا بامتناع في معرض الثابت لنا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه فانه

قلب

انتم تشكرون لا تغيب الثبوت بل الجحد يكون خبر فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بين  
 ههنا بحث اخر وهو ان هل انتم تشكرون بعينه الاستمرار الجدي اما لبروز في صوت  
 الجنداء والجداو لكونه اياها في الحقيقة على رأي الاستمرار الجدي ام من المقام في  
 النبوة لدلالة على طلب استمرار الشكر على عمل الجند والاشوق على المستدعي لزيادة الثواب  
 كما عرفت اليه الاشارة في قوله نعم انه يستمر فيهم فما وجه العود الى بعينه الاستمرار النبوة  
 وكان يقول ما ذكره في النظم والى على كمال العناية انه بعد عبادة حيث رضى منهم بما هو اهدون  
 عليهم وانه اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان العود الى ان مجموعها كان النسبة  
 الرابطة وجوده كالموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهنا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول الرابطة  
 شئا واحدا بالنظر الى اللفظ عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة لقولنا الحركة دائمة وقوله  
 اذ كان المحمول نفس الوجود ولا يحتاج الى ما يربط بالموضوع وقيل ان وجود شي يشترط  
 بالشيء الاول غير الوجود بغيره المقاطع والافالط بهل بسيط ابيض وجود شي هو الوجود  
 واعلم ان المفهوم من حقيقة الفاضل خشي ان لا يسل ان هل الحركة عن الاصل التي يعرفها  
 من حيث هو هو موجودة كانت او موجودة وتلق ذلك بحسب وضع اللفظ فان المظ وجود  
 الدوام للحركة وفي بعض النسخ اول الوجود لها فعلى النسبة الاولى يكون بيان الحال المتشابهة  
 في الثاني وعلى انية لها وما ضام اليه بقوله اولاد اية طالبان يشترط هذا الاسم هكذا  
 وقعت العبارة في النسخ التي رأيناها والانسب قولنا ان يقال بالبيوع ولعله اراد طالبا كل من  
 او كل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا هو الحال في شيا بانه المتكلم الا انه ينبو المقام في  
 حقيقة التي هو بها هو اشارة الى ان المراد بالهبة ههنا هو حقيقة اعيان ما في الشيء وهو  
 باعتبار الحق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقيق بقوله حكمي تقدم مطلب اللفظ  
 عليه يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب الاشارة الاسم ثم وجود المفهوم نفسه كنه فان  
 المطالب ان ربه للاسم كسب اصطلاح تمام الاسم حتى يقع في جوابه الجدل التام ولا يشترط ان يطلب



التصديق بالوجود غير متوقف على تصور بالوجود المذكور وعلى تقدير ان يراد به العلم عن  
المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع حصص من المعنوم الاسم ويجوز ان يعلم  
ان هذا اللفظ معنوما وقبل ان يتصور ذلك المعنوم كحصوله يقال عن ان ذلك المعنوم موجود  
ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور كحصوله وبالحكمة لا بد من تصور المعنوم قبل طلبه بان  
للاسم على ان معنى علم لا يكتفى بهذا التصور في طلب وجوده لا يقال ذكره من الافتقار بناء  
على ما هو لا لا نأخذ قد مر في الفصل الخامس من الترتيب قطعي واجب نفس الامر لا علينا  
ان الاول واجب في نظر البقاء اذ قد جعل مقابلا لما هو لا في فاعلم لا مذهب ولا يفتقر  
كان الاصح عطف تفسيره لسابقه والمعدوم لا هوته لا في لا وجود له فان الهوته كما يطلق  
على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي كما مر في بعض المواضع وخاصة الكلام  
ان المذهب المراد به هنا ما ليس بالمعنى المتعارفاً عن الوجود وهو المعدوم لا وجود له ولا الهوته  
ايضا بالمعنى المراد به هنا ولا شك في عبارة الشرع صارت له الحد وبعبارة واحدة والكسب  
والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء عين الاسم بارزها فظا واما اذا تصور ما يتعلق  
واعتباراتها ووضع الاسم بارزها فالقول بانها كونه استيعابا بالنظر الى تلك الاعتبار اجمع العلم  
بالوجود كونه حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فمسمي استيعابا للعلم به  
ورسم حقيقة بعده فلا حاجة منها الى التيقن كما رجع الفصل الخامس من الترتيب اذ اريد بالحد والاسم المعنى  
المصطلح بين ارباب العقول اما اذا اريد بالحد المعروف مطلقا فالأمر ظاهر وهو ان العارضي المشق  
لهذا العلم لم يقبل له العقل لئلا والبارية غير اسمي تخوم تركه واعلم ان ان لم يكن وغيره مما يطلب  
التصور سوى الامثلة لا يتصور كحصوله زيدا وعمره في حقيقة هذا السؤال كان مطلوبه احواله  
الخصومة وكان التصديق بشيء من ذلك كحصوله بعبارة هذا الحكم بان هذه الكلمات للتصور  
فقط واما الحكم بان الامثلة في مثل ازيد في الارام ثم وطلب التصور مع ان علم النظر في طلب شئ  
شئ بشئ بعينه فامر توسيع هذا طائفة ما حقق الفصل الخامس من الترتيب اذ اريد بالحد والاسم المعنى

مطلب  
هو كسب الحد والاسم

الفصل

الفصل بان اللازم من تحققة ان من واما ان يكون الطلب التصور ولا يلزم من ان يكون الطلب  
التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها محضة بطلب التصور اى اى اجناس الاشياء عندك نوقشه  
في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما على مطلب اى وجه كالحسن جوابا في السهولة  
الفصل وهو هو البطلان وقد يقال بان السؤال اى اجناس الاشياء لا يلزم للسؤال بما عني  
ما يحصل عند الحاطب فان السؤال اذا طلب ما عند الحاطب ان طالبا بالضرورة تمييز هذا الجنس  
بين الاجناس فلهذا صح ان نذكر الثاني مع اللازم لبيان الاول معنى لما ذكره فلا يلزم كحذره  
او ان يوصف استيعابا في السؤال عن وصف او العلم وغيرهم كغيره وكذا يستعمل ما هو  
في ذوق العلم قصد الى الصفة كقولنا في السماء وما بناها اى القادر الذي لا يمتنع  
المفردون اما من الافراد او التوحيدي على الروايتين ومطابقة الجاهلون انفسهم فدايمنا  
على غيرهم كقوله الطائفة الاستغناء بذكر ان نفي او الجاهلون انفسهم فدايمنا لا يذكر  
معه غيره واما لم يقولوا في السؤال عن المفردون على ما هو الظاهر ان مرادهم السؤال عن  
المفردين في السبب من ذوق العلم قال بعض الفضلاء جوابا عن بقوله المذكور ان الله له من  
الاسلوب الحكيم بعد دعوا سؤالا من هذا لان معنى الافراد والجمع اعم او صا المفردين وفيه نظر  
اذ لا يلزم له طائفة النظر منع وروده في اللغة في السؤال عن الجنس فيسند العلم وروده فيها  
سبب الكتب بان نقول ان فعلت متون انتم فقالوا الحق قلت محمدا اظلالا فان الجواب دليل على ان  
المسألة عن الجنس في حيث اذا اذن ان عظمته اناس في اعم عن شخصهم فردوا عليها  
من الجن لامى الناس الذين طمست ففاد به بظهور من جوابه من عدمه وفيه لا اعتبار ان يكون  
جوابه من عدمه لبيان ان لا حاجة له مع غيره لانه خارج كل شئ واما في كونه شئ وما يحكي  
ان يكون الجواب بالاسكوا الحكيم كانه قال في السؤال عن الجنس معلوم بطلانه لان ذاته نقلا  
لا يدخل تحت جنس بل لا ياتي بخلافه ان يسأل من صفاته الطائفة في تمييز احد التماثلين  
هو مع صيغة التثنية اذ لا يلائم الا في الاقد كونه للسؤال عما تميز احد التماثلين كما تميزها زيادة توكيد



ملاحظة في قوله لا ينفصل

والا فلا يلتزم ان يكون اللفظ كذا ان قلت لو قال اني هو لا يفعل كذا الا ان  
لان اللفظ فيه فاما ذكر اللفظ في اسم اشارة فقلت لم يفعل اذا انصرف الى اسم اشارة بل قال اني  
وهذه الاشارة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن الاشياء التي من شأنها ان يشار اليها  
اشارة حسية تامة فيجب ان يسمي اللفظ بالاشارة الحسية الظاهرة في الجواب بالمعنى كذا في هذا ما في كلامه  
ايضا في قوله لا ينفصل في قوله اذا انصرف الى كل جواب كلي رده الشيخ في نفسه بانه منفصل  
اني روي عنك في هذا او روي قال الطحاوي ما انصرف اليه ان يكون كل واحد في الجملة الا ان كان في  
امر عام للثبوت كفي فصار عاقلة فيكون جوابا اذا اراد ان يفسر اللفظ الشخصي قد يكون طائفا اذ لم  
يكفي ذلك اى اذا لم يقصد ذلك في الغرض من ذلك السؤال التفرع لا حقيقة استعمال رسول  
ومنه عن كية المعجرات لان المقام باباه فلو ذكرنا لان كانت كم في كل واحد منكم واما ان كان  
رأيت لكان او يوانا لم يبالا براد الجاز لانه فرع الحقيقة فالصانع لم يخلقها منقطعاً كما  
في الخبرين الفرق بين كم الاستغناء وبين كم الخبرية ان كم الاستغناء بعد مبهمة عند المتكلم معلوم عند  
المتلقي طبعاً في المنطق وكم الخبرية بعد مبهمة في المحاط ربما يعرف المتكلم واما المعداد فهو مجهول في محاطها  
فلذا اصبحت الى الخبر المتيقن للمعداد ولا ينفذ في الاليل وان الكلام مع خبرية بحمل الصدق والصدق  
بحل في مع الاستغناء وان المنطق مع خبرية لا يستدعي من محاطه جوابا لانه خبري والمنطق بالاستغناء  
يستدعي لانه مستحضر وغير ذلك مما هو مذكور في المعنى اللبني غيره فلو اقول كل شيء اسرايكم انما  
من آية بيته روي عن ذلك البعض هو الفاضل الرضي وقوله بيته اما مرفوع على خبرية بيته اذ ما قبله  
المنطق بتأويل هذه الآية واما جرد رعيته من آية واقول بيته اقراء وكما ان الآية لو صحت  
في هذا المعنى جرد فرأيتها كافية وقد يجاب عن هذا الراد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية استغناء  
كما جوزه الرضي لانه مراده عدم العتور على جرحه من اذ لم ينفصل بينه وبين كم بفعل منعقد قد  
عليه في كلامه حيث قال اولاً واذا كان الفصل بين كم الخبرية وبين ما ينفصل منعقد وجب البيان بين  
البيان وبين الفعل في ذلك المنعقد بخلاف قوله نركوا من جنسكم اهلكن وحال كم الاستغناء فيه خبرية

في الفصل

مع الفعل كمال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادبر في هذا العموم وجوب بيان من اذا فعل  
بينما بفعل منعقد ثم قال ويدخل من في خبرية اما في الخبرية فكيف يحكم من ملك السمواتكم من قوله  
اما منكم الاستغناء من الخبرية فقلت اعتبره وان خبرية عبارة عن ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستغناء  
الجرد ومتمم ما في الفصل لا يلزم ما ذكر في الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستغناء من خبرية فاعلم  
هذا الجيب لكان الادراج طاهر فاعلم ان بيان عن الزمان مستقيم قبل اعلان بيان استغناء وان  
البيان ان بيته من آية والهمزة في او ان فصلا رايوا ان فعلت الواو ياء وادخلت الياء في الياء فصار  
ايمان ورد بان كسر الهمزة فيه لم يستعمل وهو بيان ان يكون اصل ذلك في مثل بيته يوم القيمة  
مخدوفاً ويوقع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرية غير الحركات في بعد ان يكون المخدوف  
موضع الحركات وهو القبل دون التدبر في الالة روي عن الهمزة حيث كانوا يرون ان من جامع  
امرته من درجته قبله لكان له لدا هو في بعضها محتسب بطلب التصور كسائر الاسماء  
الاستغناء منه فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستغناء من وقع بعض النجاة  
بان ام المنقطعة بطلب التقدير فقط وكلام ابن رجب يشعر باقتضاها بطلب التصور فاق  
ذلك قلت مراد ان روي تفصيل الخطاب المذكورة منها وهذا قال فظهر ان كل الاستغناء ملية  
ظهر ما ذكر من اول الكتاب الى هنا مدام لم يذكرها على انها مسكوت عنها ولا يقال كسائر الاسماء  
الاستغناء منه على ان كون ام من الخطاب الاستغناء منه على نظر اما المنقطعة فلان مذكورها  
معطوف على مذكور الهمزة فيثبت مشاركتها قبلها في كونه مستغناء عنه ففقد العطف كما  
في ان زيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلان ان الاستغناء من معنى ما ولا احد معنيين في المنطق  
الهمزة المقدرة في هذا يجوز ان يقع بعدهم لداي لواقفة الهمزة في الاستغناء لم يذكر  
وقوعها بعد لالازوم الاستغناء عن الاستغناء صورة كما ذكره الاستاذ في اللزوم  
الصوري جاز في الكلام كما لا يخفى على المنصف للاقضائها كمال التقدير كما قرره في معنى اللبني  
لهذا اذا وقع في جملة معطوفه بالواو او بالفاء او بتم قدمت ايضا على العطف كما قرره



ثم ان كيف ينفع ما تعطي العلوق به آخره ربحان انه اذا ما حصل باللبس هذا البيت يشهد بان  
 بعد الجمل فلا ينفع لا نطوا قلبه فصدقه وقد اشبه الكسائي في مجلس السيد جعفر الاصح في رفع  
 ربحان فرد عليه الاصح وقال انه بالنفس قال الكسائي اسكن ما انت وهذا يجوز الرفع والنفس  
 اجترفت ووجهه ان الرفع على الابد ال من ما بالنفس تعطي الخفض بد لاس الهاء ووجهه ان  
 الشرحي ان الاصح وقال لان ربحانها للربانها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق  
 لها عطية في البيت لان في رفعه اخلا تعطي من مفعول لفظا وتقدير او فيما ذكره ابن الشرحي  
 لجاز ان يقال من طرف الكسائي ان الرفع في المفعول التقدير ما تعطي العلوق او بعض تعطي  
 نحو وفيه يكون العطية نفس الخصال كما في صورة النفس يقال نزل تعطي منزلة اللازم كما في شخص في خوا  
 فصل واعلم ان ربحان اذا حصل بد لاس الهاء لم يترك من كونه في حكم السقوط ببقاء الصلة بل يابى  
 للغة وجوده وقد وهم في الخبر في فلم يجوز في قوله ما قلت لم الاما مرتبة ان اعبدوا  
 ان يكون اعبدوا الله بد لاس الهاء في بناء على ذلك على ان المراد بقوله المجدل من في حكم السقوط  
 هو الاية ان يستعمل اللفظ لا اهدار الاول اطرافه كما حفظناه في مسبق والربحان كسائر اركان  
 الامرة نفس عليه ما ينبغي في شره المعنى واما ههنا بمعنى بل وليست متفردة لا منقطعة كما هو 2  
 في حاشية الكسائي في فلا وجه له فوج ما استقامية بعد ما قد جاز بان ان لا يترك الا في انشائه  
 ابن هشام في المعنى مما لم يحرم واحد قد تصدى الفاضل الحسن لذكر ما يتبع به وجه الجواز في الفصل  
 فحسب لانه لم يرد على ان بين الازوم بين المعنى الحقيقي والجازية ولا ينبغي على العاقل قانون الجازية  
 لا كيف في تعيين العلاقة لان مطلق الازوم معتبر في جميع انواعها فالحق ان العلاقة في بعض حالاته  
 السببية الاستنباطية مثل استعمال ما وضع للربحان في التبيين على النسلان بالكلية كل ذلك  
 ظاهر بان لم يصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقق الازوم واما ما ذكره في صورة التعجب في الاستقامية  
 عن سبب روية الهدى كرم الجمل المناسب للتعجب في الرفع فبالا ان الاستقامية هي السبب في الجمل  
 والجمل ليس سبب التعجب بل الظاهر في استعمال ما وضع للسبب في الرفع من كونه من الازوم على ان

الاخر في بيان الازوم ههنا ان يقال لما كان عدم روية الهدى امر غريبا وكان الاستقامية  
 سببا في العلم بوقوعه والجهل بسببه ادراك القرب مع الجهل بالسبب ان التعجب كمن هذا التعجب  
 حصه متباعدة وما ذكره الاستقامية سببا لادراك الامر الغريب وهو سبب في كونه هذا  
 من ذكر السبب ارادة السبب على نظائره لان الامر الغريب هو التعجب وهو عدم الروية والاستقامية  
 سببا لادراك كيف الاستقامية ليس الا بعد هذا الادراك بل لادراك كسبه الواقع للتعجب كظاهر في قوله  
 التام لان يقال الاستقامية قد يكون سببا لادراك الغريب اذا كان من ذات السبب كمن يتبين على الله  
 المرجوع من انا اذا قلنا ربنا الغيب جاز ان ياد مطلق السبب وان لم يرد السبب الى اصله من المطر وحسب  
 كتحقق في علم البيان شأنا من الام وقيم متفردا كما ان السبب مطلق القضية معان من احتسابها  
 بحيث الصلا سلكا العيان معان موضع بعينه والمعا ان في المنزل والمعنى ان المنزل لا يقال له  
 هو منزلة اصحاب منزلة نزل بها واهم قبول الصل وقيل بعينه وبعد البيت المذكور في الشرحي  
 على حاشية الجمل لما ظنت فلا تظن ان يقول في امر في ما اسير من هذه المطايا ووجهه ان يكون  
 جرحا على اصحابها بناء وقوله فلا تظن متباعدة خبره واهل لما ظنت متعلق به اي فلا تظن حقيق  
 رجاءها كما قيل واعلم ان ما في قوله الام استقامية كتحقق ما الاستقامية فانه يجب حذف الف ما لا استقامية  
 اذا اجردت وانما الفتحه وليا عليها فاقابل الاستقامية والجبر وربما تعبت الفتحه في الحذف وكس الميم  
 وهو محض الشعر وقد قرره صاحب الكشاف في سورة الاعراف تكلم على قوله تعالى فيما اغويته  
 لا فعدت لهم مر اهلك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليه حرف الجوز فليشأه رتبة على ما في  
 الآية على الاستقامية كما تقتضيه مساق كلامه وهذا هو القول الحق اذا لا يجوز جعل القراءة المتواترة على  
 الوجه ان دان در كنه جوزه في سورة ربي تكلم على قوله تعالى ما غفر لي ربي ان استقامية وقال لان  
 قوله غفر لي بطريق الالف جوده وان كان اثباتها فالتعريض بين كلامي كمنه والوجه ما مر في سورة  
 الاعراف وانه اعلم به والتعجب نحو ما لا اراه الهدى انما على علم التعجب وقد تقرر ان الجمل على الجواز  
 فيه الجمل على الحقيقة بناء على انه لا استقامية العاقل في نفسه وقوله ص الكسائي نظرا لما في قوله الهدى







انما التقية مع ان الظاهر ان النفي داخل على كلامه بعد التقية كما سبق تحفة في بحثه على قوله  
لو يطعن في كثير من الامور على استمرار الامتناع مع ان الظاهر ان استمراره في مكانه بنوعه من  
القوم واعتدرا بانه اراد في الآية ما نفاه عن سعي ما تقدم وبان قوله في الحق الثاني في باب  
تقية المسلم وما هو زيد عوف ورجل عوف فليس من قبل هو عوف في احتمال الاعتذار عن على السواء  
بل هو حق المعرف على وجه تقية الحكم وحق المنكر على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عوف في احتمال  
التخصيص هو ما كانا اثرا اليه فيما سبق قوله في الذكرين حرّم ام الاشياء المهمة لثباتها والمواد  
بالذكرين المذكورين الفناء والذكرين المعروفين بالاشياء الانسانية منها وكانوا يريدون ذلك لانها  
تارة وانما انها افول كيف كان ذلك راوا انما او تخلط وكانوا يعتقدون قد حرّمها الله فانكروا  
عليهم والمعنى لو وجد تحريم الحان الحرام اما هذا او اذ كان في شئ منها فلا حرمة اصلها  
افقوا البدر يوضع في مهاد مصر اعيت لابل العلاء المعوية تمام ام الجوزاء تحريمه وساد  
وبعد قنعت فخلت ان الخمدوني وسبيل التفتيح والجهاد واطربني الشاب غداة وتي  
فلبت سببه مستبقا الاستغناء للتقوية وام منقطعة قرأوا الادعاء او افقار ان في ان  
فوق البدر ثم اقرب عن ذلك فتر في اي جمل الجوزاء وساده لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثاني  
والبدر في الفلك الاول ثم قال قنعت بمسند رجا من الرزق وصنعت قدره من الالبته في طلب  
الزيادة فبينت ان الحلي فوق كل النجم حيث بعينه مصونة على الابتداء هذه القناعة شاقه  
سديدة على النفس في التفتيح والجهاد وسبيل في كون كل منهما سدا على النفس اطرابي انقضاء ايام  
النسب جربا طلت ايام مشق القناعة سبفا من المعية اي يطلب اعادته قوله وقول النجوم  
بغير الضرع عام البيت لاني العلاء في قصيدة مظهرها في وكنه الجوزاء دون حرامه عدو بغيب البدر  
خذتاه وقبله كانك در الجوزاء طافيا على الماء فاعتم الوادي من قناته كانك ركن البيت  
اعطى قدرة فسار الى زواره لاسلامه اعدت جرب على كماله لا استغفرت وكنك في الله قبل انقضاء  
ولم تاله ذو القنات ما كنت في غنى على السيد بنى الله ذوب النصار وسامة يقول يطلب العدو

بالمصادرة

بالمصادرة والمصادرة له والحال ان الجوزاء قبيل مرام لا يصل اليك الا بعد الوصول اليك لانك  
قد حرمته فربما ومن المعلوم انه لا يصل اليك فكيف يصل اليك والعدو في عيبه اياك كعيبه ليد غند  
تمامه يقال طلع على الماء اي علا وجهه اعتم الرجل اي اختار اصله من العينة وهي العينة  
الحال ومفعله له ضمير خذوف عابد الى الدار والقوام بضم الفاء وقصم عمان مائة الساعه  
بنسب اليها الدار وهو ابنه جمع نوا من نوح النور والاهمة من انا من المرأة اذا وضعت انجب  
في بطن والولد ان نوا مان والظان المراد منها هو المعنى الاول انه جاز ارادة الله في غنم  
وعلى طريقه المجاز وقوله رالى زواره من قبيل القلب اي فسار الى زواره واستلام الجوزاء  
بالقبول باليد من السلام بالكره والاحتياط والحكم والنفاذ بالضم الذهب وكذا النضير  
والسام عروق الذهب المعدن واحد سامة والضرع عام الاسد وضرع الابطال بعضهم  
بعضا كذا في جمل النعمان والافضل مصالحة اي لو لم يكن المراد التوبة بل كان الاستغناء علم فقه  
لم يقبل سؤالي عن مصدرة الوبال بقرينة علم ولا وبال فليس كل مصدرة في معنى فوعون  
بفتح الميم فرفع فوعون على انه مبتدأ في الاستغناء مية خبره او بالعلك على اختلاف الابهى و  
ليس المراد حقيقة الاستغناء اذ لا معنى له وهو ظيل المراد انه لا وصف الغدا بالشدّة والنقصا  
زادهم تهويل يقول من فوعون اي هل يوفون من هو في فوط عتوة وشدة شكيمة فاعلم  
بعذاب يكون المعذب بمنزلة اذ لا لهم الذكره وقد جاهدتهم رسول صبي ثم تواتر اغتداه  
الآية فارقب يوم ثمانية السماء بدخان مبيد يغشى ان شئ اعذاب اليم زنا كشف غنا  
انهم لا يذكروا الآيات روي ان خديجة قال يا رسول الله ما الدخان فقال بلاء ما باله في شرق  
والعذاب يملك اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كبسه الزكام واما الكافر فهو كالكلب  
يخرجه من مخونه واذنه ووبره ومعنى الآية وانه اعلم كيف تذكره وينفعلون ويوفون بما وعدوه  
من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاهدتهم ما هو اعظم وادخل في وجه الاذكار من كشف  
الدخان وهو ما ظهر عن رسول الله من الآيات والبيانات والكتب المعجزة وغيره فليذكر واذا







جلده ويقال هو يلاحظ حرفة الفوائد من الكتب **ف** احفظ الفوائد المراد من الفوائد وجوب الفعل  
 في اول او ثانيا الامكان ومعنى التراخي جواز تأخير المأمور به عن اول الاوقات لا وجوبه في وقت واحد  
 فيه لا بعده اذ لا فائز به بالتقابل باعتبار التقدير جميعا **ف** وفي تراخي احد هما يعني الغياب  
 الامام بالاصطلاح مقيد بالانتماء الى الاباء ولو لم يكن مقيدا لاحتل بها التراخي ايضا كالفهم **والتراخي**  
 التوقي بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب المصلحة المطلقة لا هو شرط المحذور ومهمة الفعل تحقيق  
 بمرور واحدة والمقصد بالنهي انتفاء مصلية الفعل والتمسك من ذلك انتفاء ما في جميع الاوقات وان كان  
 راجعا الى اتصال الواقع فلا ينسب استمرار المراد من الاستمرار الى طلبة الفعل او التزكيات  
 قدرته موجودة واتصال الواقع اعم فلا يكون في كلام الله انما اذا استمر افعالها كاستمرار  
 مني يكون تكميلها في كل الساعات في غير تلك الساعات لا تنفذ في اعداد في الساعات التي هي ببلية العدة  
 ويقال شملت بالكلية شملت شملت ونات فلا يكون التواتر اي بلية شملت التواتر **ف** الطلب الدوام  
 والنيات اراد بالدوام تعاقب الفعل الصادر مرة وبكاستمرار مرة بعد مرة فيصيرها فوق ولهذا  
 لم ينظم من الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الآية على طلب النيات انما كان في الآية اذا  
 اراد بالقرآن المستقيم من كلام الله واما اذا اراد بها طريقا الى وجه الكمال ان كانت بعد كماله فيجب  
 قوتها في الطلب على حقيقة **ف** مفهوم ما من ذكر الطلب كقوله ان المفهوم من ذكر الطلب هو السبل الحامل وانما يكون  
 مستبعا في ذلك الطلب الى طريق مفقود ما من شئ من مقدمة اجنبية وهو قوله لان العلم الغائبة لكي  
 هذه المقدمة مشهورة معروفة فكذا ذكر الطلب فم ذكر المراد بالطلب قوله ودل عليه ذكر السبل هو الاية بخلافه  
 بعد الاربعة وضيق راجع الى السبل غير عليه بالطلب ثم ان هذه السبل هي السبل التي يجب مطلقا على الطلب  
 خصوصيات المتعلق بامور محسوسة وتعلم نسبتها ذلك الامر لخصوصية هذا المبدأ في اعتراضه **فصل**  
 المحسوس في العمل الاول على هذا الوجه بان ان يتجدد في الوجهين ويكون التعبير بالتعبير **ف** والامر  
 قوله في العبادة التي لا يوجب استواء المقدور وهو ان اقامة الصلاة لا يكون مستبعا عن الفقه اذ كان  
 يكون متعلقا عنه فانه كونه راجعا الى امر غير متعلق لا يصح اذ لا يكلف الجزم وهو سب الفناء في الآية الى الجزم

اللام الجازمة والتقدير فعل الذين امنوا فولي بعبادة الصلوة ورواها بان اضمار الجازم في الفا  
 كما ضم الجازمة الاسماء وهو ضعيف لا يحل عليه القرآن وان وقع في الاشكال وهو محذور  
 كل من اخفت من امره لا و قد يقال بان الجزم على شبيهه على الجواز في قوله تعالى فيكون بالقبض  
 عوض النزول وقيل عوض محبة النزول كما يدل عليه كلامه **ف** حيث قال اذا قلت لمي تراه لا تنزل  
 الا تنزل فليس خيرا المستعان ان يكون المطلب بالاستعانة المقدر في مجال نزول صاحبك لكونه حاصل  
 يومه بمعية فربما الحال الى نحو الا تحت النزول مع حبسنا اياه خوفا مني معلوم والرجل وفوقه ان  
 قلت توابع كناديه المفردة يجوز فيه الرفع والفتن في الارتفاع في الارتفاع فقلت لا تنزل في كتب  
 النحر من ان المقصود بالنداء في مثل هذه المعرف باللام وانما جازي ليلا يحتمل الى التعريف واما ما في التسمية  
 المتأخر للنداء فانما انه باليكون عوضا عن المضاف اليه الذي قطع على تصديره من محذور الارتفاع لا يلام  
 الى ما المقصود بالنداء فان قلت ما ذكرته في صفة النداء وليس المقصود منها النداء قلت قد تقرر ان  
 من باب ما جاء في قوله تعالى كان عليه قد مر **ف** بان الحاشية ايضا في الفصل **ف** فلا يحل الا بالوامر  
 الى ان ينقض بعض النسخ الحاشية بوقوعها في قول في تمام احاولت ارشاده في فعله من ربه  
 ام اسمها في قوله هو يولد به وجوابه ان مرادك من عدم حسن مثل قولك ان الغرض من ذلك **ف** فانه  
 على ان يكون الغرض تعليق المنفعة الضمنية وان سدد به ذلك هو الذي يسمي كما اشار اليه في قوله تعالى  
 ولا دليل على ذلك في قوله في تمام الجواز ان يكون تعليق المقدار الى انما ارشاده في فعله من ربه كما ذكرنا  
 في قوله تعالى اني ربي له سورة على قوله من انما ارشاده في فعله من ربه كما ذكرنا  
 فانه انما تعليق لهذا المقدار وهذا قد وجهه في قوله تعالى في قوله تعالى انما ارشاده في فعله من ربه  
 هو انما تعليق المنفعة الضمنية فان قوله تعالى هو انما ليس بمعنى المنفعة فلا يخرج ان يعقل به ما هو ماض  
 وفيه ان ذلك في صحة التعليق استغادة الدوام من اجل التسمية لكونه في غير ما صفة مشبهة بمعية  
 المقام لشدة المافى على ان قوله تعالى بان المصيبة انما هي في غير ما صفة مشبهة بمعية  
 وانما التهمة للتقرب ونفيل ابن الجبار عن شجرة الله سنة او انما الذي للتقرب بما هو ماض في الجازم

انما بان الشك في الشك في الشك  
 انما بان الشك في الشك في الشك  
 انما بان الشك في الشك في الشك

انما بان الشك في الشك في الشك  
 انما بان الشك في الشك في الشك  
 انما بان الشك في الشك في الشك



وهو يصير اجتماعهم في الامور اللغوية تزداد في بعض العلى **وقوله** لكان نفعان الا انه البيت لهما  
 الا انه كلفه النون واد في طريق الكفا يخرج الى عرفا والاهرا كجمع اراكوه هي شجرة طيب لا يجذبها  
 السواك والرابع المنزل واما ما قيل في القوله ان الحبيب هو الذي من قولنا في وهو قول  
 المحشر به لاستعمالها في الغريب والبعيد على السواء ودعوى الجازي في احدى هاتين الاصل وبما اكثر  
 حروا الله استعمالا ولهذا لا يقدح عند اخذ في سوانا نحو يوسف اعرض عن هذا لاني اذ لم  
 والاسم المستغاث وايتها وايتها الالهة والالهة والالهة هو بمنزلة البعيد من نيام او ساه  
 عليه حمزة او الهاء ليدل على زيادة الحاشية فيكونان للبعيد وبعي هو بمنزلة البعيد من نيام او ساه  
 وصدفوا منها الى بفتح الالف ساكنة فلم يبع الا ابتداء بها فخر كولو وصدفوا للقول ان نقص اللفظ  
 يدل على قرب المسافة واما اي فقلوب بالياء عند الصواب كما يتد في اقرب موضع القرب وراه قرب الهرة انا  
 حرف فانه قلت لم يذكر ان ربه ما هو موضوع لنداء المستنطق وكذا ان الزخا فانه لم يوضع حرف  
 من حروا الله اذ مع الهمزة في العنق الحاشية الى التعبير عن قرب بعد تسليم ان ليس اراد بالبعد فلا القرب  
 المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع لخاصة بالجازي وكوه كنهه **وقوله** والاطعم النبي الكفا في  
 عنها بالافادة كراية المسكن لانا لا نكفها الداعي نفسه استبعاد من رتبة المدح كونه ان هذا الكلام  
 الكف في قوله لان الداعي ربما يقع في دعائه يا قريب يا بعيد وربما قال يا قريب يا لينا من جمل لورد  
 فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور لانه فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما شرنا اليه **وقوله** الكفا مجموع في فعل الغيب  
 على الحال ردعنا في سبيلنا في حيث قال انها ارجع مبتداء خبره مخدوف في مراد او بالعكس الى المراد  
**قوله** اقرى ان سألوا في كثرهم قري وهو غيبان **قوله** انما سائر الانبياء اشارة الى قوله انما سائر  
 الانبياء فبما جاء في قوله الكلام والبيان علم وزن الضرب الى قوله انما سائر الانبياء لا انما سائر  
 صدق كينسفا الضافة الضافة بالفتح مع ضافة وهي سحابة يعني المارض كانه فان قوله من انفس  
**قوله** قال ابن الحاجب المعنى في قوله لا انما سائر الانبياء لان قوله لا انما سائر الانبياء انما سائر  
 المتأخر اجماعا على الاصطفا من مجري واحد ثم نقول ان يجوز ان الضافة دخول الكلام في نحو كس العرفان

قوله

بسم الله

ليس على وجه حقيقة ولانه لا يظهر في الاصطفا من حرف النون المذكور في جملة مع الكلام في قوله  
 انما بنى بنى البيت لسان من حرف النون من قسيده او لانا انما بنى بالياء محسنا وان لغت كرام  
 الناس فاسبقنا ولن دعوت الى قبل وكلمة بوماسرة كرام الناس فادعنا انما بنى بنى لا يد  
 لاب عنه ولما هو بالانبا شريفا بقوله انما سلمه ن عليهما بالمرأة فاعلنا بملوك وان صدرت الكلام  
 وسبقهم فاجربنا بجرهم فانما منهم وقلنا ثابث الابل وسراة كل شئ طوره ووسطه الجميع سروات  
 وسراة الناس محيى بمعنى التبعيع بمعنى الشراء فهو من انما صدق والمراد منها البيع **قوله** وما يستعمل فيه  
 الله انما كسرة تامة نحو بانه من الم العراف ومنها التبعيع بالياء وانه قد تفرقت النون في الكلام  
 الادل على كسرة تامة **قوله** المتعجب من انما سبغنا ما هو الاصطفا من معناه باعتبار ان المتعجب به  
 المتعجب من شخصه من انما سبغنا ما هو الاصطفا من معناه باعتبار ان المتعجب به  
 بالاضمار او حرف النون القام مقام عند المبرد فقها ان يكون مفتوحة فقام في كسرة او مفتوحة  
 من بفتح المتعجب منه **قوله** اذ قد يقرى الله المتعجبان له على حذف النون بالملفوظ كقولهم السلام  
 على المظهر لتوافق علمها وان كان اصل ما هو علم حرف واحد البناء التبعيع خفيضا وانما لم يعكس لان  
 المدح عونا في واقع موقع الفيل فليعلم **قوله** ما ناه واحد البيت لان على من قسيده كتبها الى ابي الى  
 الاسرار عند كونه بعد اد مطلقا لا موضع للمحل الابعاد ايضا فكيف شاعرت لخصا في ارباب  
 الا ايضا في السير فكيف شاعرت في باب ناه في شلو من فتورنا والاصفا باجا المارة القاء  
 من المحقق مقصودا يقال الذي رقت قدمه وعاوزه من كثرة المشي وهو محتمل في الخلف واصفا غيره  
 والازماع على الشئ الغرم عليه وجدي ادم من الجد والاناة عما وزن القناه ان في والافلاس  
 جمع خلص هو كس ريطه على ظهر البعير والاف مع نسخ كسر النون وهو ما نسخ بفتح النون  
 الى الاحرام في صدر البعير **قوله** لقوله فاقبر معني البيت قد سبق في اول احوال المسند شرح هذا البيت  
 عدة من الابيات فلا حاجة الى الامادة **قوله** باعني بكر عند كل صباح تمامه جوده ببارحة مما اراح  
 وبعده قد اتى اصل الود بظلا فتركه اخصي بامر ومما في قوله باعني بكر النون وحذف الياء لوقوعها



موقع ما يحد في العدد وهو التوحي ولان الكسرة بدل عليه وبالنسبة الى الجذر والايضا  
 ذكروا الامام المروزي في قولكم انما يجمع اكثر الباء واما يجمع كذا فانه تقصيرا العين اذ لم  
 يكن للتقدير في افعالها وقت الباء بوقت الصياح اما لانها يريد اصلها من انما كذا وان  
 هذا الوقت وقت بلانية بالاعداد وسن العار على المتأخرين وقوله جود في باربعة اي باربعة  
 قبلي الراس وجواد الدمع يخرج في الشفون وهم موصل قبلي الراس ولفظا جامع  
 ايه جوده بد معك وقوله قد كنت انتقل عن الاضمار الى صفا اخرج على عادتهم في خطاب  
 المولى والامر والامر الصالح اليه رزقه اي ينسب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب عبارة  
 على صفة المحول من باب التفعيل فانه في هذه الصورة في جاز علة الاولى اليه فانه في قوله  
 وقوله مثلا استعمل اللفظ الدال على الحصول قطعاً فيما يحصل في مستقبل كما في قوله تعالى  
 ارايتم اعظم من الله ويحكم ان يجعل كذا في البعض كما في المثال ان رزقاً حصل النظر الى العبد  
 في المولى في المستقبل لانه لم يلقه بغيره بالارزاق على المازوم كما هو طريق الكناية في قوله ذلك من  
 الاعتبار ان يقصد في قوله وقد الله لتفوقه بدل قوله اللهم وفق لتفوقه الا ان  
 نسبة الخطاب الى ما يكره من عدم انضافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ او افعال السر وفي قلبه  
 لقوله عطاكم زيد مقام ليعطيه اليه غير ذلك كما في الربيانية في الاعتبار في قوله الانسان كما في  
 كثير ما ذكرنا قال في كثير لانه قد لا يكون كما في بعض احواله فان سئل الانسان لا يكون مفرداً بل  
 الخبر اذ قد يكون جملة وغير ذلك **باب السابغ** **الفصل** في بيان الاصل والوصول في  
 ولان مدار الفصل على جهتين احدهما الاتحاد والمباينة ومدار الوجه على جهة واحدة وهي التوسط ولا  
 يقدح في المدارية التخلّف على سبيل النذرة والعلّة كالفضل لرفع الابهام مع المباينة والوصول للاقتضا  
 مع التوسط لان الكلام ما يتصل بالاصل والاصل هو الابدان والاصل هو الابدان والاصل هو الابدان  
 بحيث لو سئل في غير التغير في العلم والخطا والغيبه فانه اذ لم يتغير فقد شبه الى على الضمير  
 كانه لم يوضع لان سئل انما حصل له ذلك بسبب العار فيكون سئل عاراً لا اصلية

والصفة المستندة له واداه الى الصفة المستندة الى فاعلها من حيث انما صفتها ليست كلاماً  
 لما عرف بيان الاسناد والاصل من عدم اشتغالها على غير اقام الزيدان لان اسناد الصفة  
 فيه باعتبار ما يليها بالفعل فانه اذا قصد شريكه واما اذ لم يقصد شريكه فلا يعطف وانما  
 وجدت الشريك في نفس الامر كما في الخبر والصفة بعد الصفة ونحوها من الابهام واقعة موقع المفرد  
 اي واقعة موقعها يكون الالف في قوله المفرد في قوله اي هذه الجملة بناء على المفرد فلا بد من التقضي  
 بالجملة الواقعة خبراً عن ضمير ان وبما في الجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك انتك الخبيث فادم فافتر  
 ان الاصل في خبر الخبر والاصل في الالف في مقابلة بالواو ونحوه اي نحو الواو ما يكون مدلوله الجمع  
 كما والفصل التي معنى الواو الواصلة ثم الدال على الجملة كالتفاد في اول الكتاب عن الامام المروزي  
 وغيرهما من حروف العطف المنسوبة عن معانها المستعملة في جرد التثنية كما في اسقاطها اما او او  
 بقوله وهذا فاسد في ما بين الكناية والشعر في التثنية باعتبار ان كل منهما يشتمل على كذا كذا  
 في اداء التثنية كالفاء وثم ومنه مشعور بوقوع خبره في عطف الجملة كما في قوله السكاك في  
 بحث العطف ولا بد في خبره من التثنية كما في خبره قوله وكن في خبره من التثنية فانه في الجملة  
 صارت من خبره بضمير في الفصل الآتي ان حتى لا يقع في عطف الجملة الا ان يحل علم اضاف القوم  
 الى ما ذكره في الفصل لان شرط العطف حتى ان يكون ما بعده جرد ما قبلها اما اضعافا او في لا يتحقق  
 هذا المعنى في الجملة **باب الواو** **الفصل** في بيان الفرق بين حروف العطف وهي الواو ومعها **الفصل**  
 في نفس خبره في ذلك المعنى بنسبة الى الجمل مخصوصا بشملى ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا  
 في عطف القبول فيها على غير محصل معانيها واما الواو فانه بدل على معنى خبره غير محصل هو مطلق الجمع  
 في معنى من المولى على احتمال المفارقة والتعقيب والمهلة والجملة المتراكبة في التحقيق مما لا يحد في  
 والشرط غير متساوية حيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الازل واودعت كتب الحفا كذا في  
 بين التعاطف من خصوصية جامعة ولذا عتب على اني نام في قوله لا والله هو عالم ان  
 الله لا يصبره الصبر كسر د هو الدوام المعروف ولا يبي ابارا في فروق الشر وعشر

بعد الخبر



من العيب بان كرم اني احسن سبب مع وارة النوني فكانه قال والذو عالم بمرارة النوني وانها  
وبان كرم اني احسن صلو والنوني مرتبينها متقابلين ولا يخفى انه تعسف والاقرب بان يقال الجنة انما  
هنا يجوز ان يكون خياله بان يكون اوتام من كان في خياله هذان الامران مرارة النوني كرم  
انني احسن وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب ان يفتشوا في الالف واللام من الالف  
من سبب غيره الى المقام اعني المدح بلا ملابسة كان من عادة من خربا التفتيش هو الانتقال من  
المدح الى الما سبب في البيان فانه تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم اني احسن على  
مرارة النوني ليقارنها في خياله فيلغزهم **قوله** رضى هو ان غدا العدا هو ان غدا في نفسه لا رضى  
والعدا طوف لغير اي ان رضى فيه ان يقول ان رضى غير غدا للدار هو حال من طاله قدم  
على من طاله من طاله قديم وطلاله فاعلى على الثاني واللام في اسم موضع والبار في نفسه في رسوم  
عطف على طاله السبب الطريقة لا غدت ان لا صار **قوله** على الفاي بالو في متعلق بكونه على طاله  
ويروى وهو خبر غدت **قوله** لا بيان لاننا سلكنا ارباع النوني وهو لا ينافي وهو موجود في انما نحن  
منزرون سواء حمل على ان كيد او على الاستيناف او على البدل كما فصل الفاضل الحنفى اما في الاول  
واما على ان فلما سبق في احد السند له في بحث الابدال في قوله ان رضى ذكر الالف لغو فان قلت  
البيان بان يكون او خرج من الجنب وهذا انما يكون بعد الالف في انما سلك في الفاي الى الالف المقدر  
بناء على احتمال ان يتوهم ان معنى انما سلك كما ذكر ذلك في قوله لا بعد الف وقوم هو **قوله** على عطف  
سوى الو او اما العطف بالواو في الجملة الى لانه لا ينافي في قوله لا بعد الف وقوم الا ان الجملة الاولى الى  
الجملة الثانية واما للتقسيم الى بيان اجتماع مضمون في الجملة في تحقيق كسب الامر بعد الالف بالانفعية  
بالوضعية او بدون العطف يوجب الالف على تحقيق مضمونها ماعلا وان لم يتغير القصد الى بيان **قوله** واو  
واما و او اما لا فرق بين او اما لا يوجب اللفظ بشرط اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه بالاف  
نوعا ولا في ان اما لا يوجب اللفظ لا غير انما يوجب العطف على المعنى بين احد معوي العطف  
ان عطف الالف على اما انما لا يوجب عطف الالف لانه لا يوجب العطف مع انه لا يوجب عطف

باب بيان

عاطف والعطف انما هو اجتماع الالف على انها ناطقة وفي ايضا المفضل ان العطف في مثل  
اما زيد واما عمرو وهو مجموع واما حيث قال لا بعد ان يكون من ارف يستظهر في بعض  
وبعض حرف في ارف في ايا وزعم بعضهم اما عطف الالف على الالف والواو عطف الالف على اما عطف  
ارف على ارف في ارف واما الفرق بين او و ام فانه وضع ام للعلم باحد الامر واوليت  
فانه في ازيد عند كرم عمرو عالم بان احد ما عنده منهم عن النسيان ولذا يكون الجواب النسيان ولا يستقيم  
فيهم وفي ازيد عند كرم عمرو مستقيم علم ان احد ما عنده ام لا ولا وكان جوابهم او لا يستقيم  
وقوله ما الف او زيد و ان عطف الف في هذه الآية قالوا على ان او بمعنى بل كما ذكره الشاعر  
وقال يعني الكون في معنى الو او وقل اني سبب في انما لا يخبر اي اذار اهم الراي بخبر  
ان يقول هم ما الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بان لا يلحق الخبر بالشئ الواقعي  
وقد بحث اذ فصل ما نقل عن سبب في انما لا يكون عددهم في نفس الاشياء النسيان المذكور  
ليكون عددا كثيرا اذ ارجح انهم الراي كما لا ان يقول هم ما الف وكان له ان يقول هم ازيد  
ما الف ولا لا في شئ منها اذ لم يبق بيان كذا بعد بحث لا يربو ولا ينقص واما المراد بالالف  
و حكم كذا قد عرف فيما سبق اي في بحث العطف على السند اليه **قوله** وقد تغيد كون الذك ر بعد ما قال  
الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد بحث الفاء العاطف للمفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاج من انه يقول  
مطرا ما ياتي ر بالالف التعليلية بمعنى ما ياتي ر بالالف التعليلية **قوله** و نادى نوح ربه فقال وفي الآية  
اخر وهو انه اريد بالالف ارادة الله **قوله** فاما ما سبب ان او هم فاليون بيان حال السبب  
البينة وقايلون من القبلة و هو النعم في الظاهر تعالى قال يعني قيدا وقيلولة وتعللا وكذا ايضا  
حال معلوفه على بان كان قيدا فاما ما سبب ان او فانه انما هي من في الوقت لانها  
وقا الغلة والراية فيكون نزول الغدا بشدة اقل **قوله** فان الاضراس ربيد اعقب نزول المطر  
قال بعض اصحاب الجوامع في كذا لانه الاضراس لا تبذل اعقب نزول المطر اللهم الان تحل ووجه  
التحل مما كتب في الجوامع ان يعتبر التعقيب ضافا بالنسبة الى الاضراس وان صير بان جوامع



يستدعيه من استعمال الفاء في كل ما يرتب على شئ ولو بعد آلاف سنة واهل اللغة  
 والعرف يابون به الجواب كما ذكره الشارح في بحث الاستعارة في ان الفاء موضوعه ما  
 في العادة من تناسل غير مترادف قال في هذا يختلف باختلاف العادة فقد يقصر الزمان والعادة  
 نصف اعتبار المثل وقد يكون بالعكس كما في قوله تعالى واية لهم الليل من النهار فاذا هم مظلمون  
 فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام كل لفظ دخول  
 ودخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه ما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عند  
 الزمان قريبا وجعل الليل كأنه تغيب اخراج النهار من الليل بل هو من هذا الظلام  
 في بحث الاستعارة قوله وكونهم الذين كفروا يراهم يعدلون في ذلك في عطفهم على قوله  
 مع معنى ان الله يوجب على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذي كفروا يراهم يعدلون واما قوله  
 خلق السموات والارض على ستة ايام فخلق ما خلق مما لا يقدر على احد سواه ثم لم يبق بعد ذلك شيء منه والظاهر  
 يعدلون على الوجه الاول في العدول وبرايتهم صلتهم كقولهم انما في في العدل بمعنى التسوية  
 وتقديم الصلة للاهتمام ووجه تخصيص رعاية المناسبات في المعطوف يتم الاستبعاد له وانه  
 المعطوف عليه بما لا يخفى وانما لم يجل على التراخي لعدم طباق المقام اما على الوجه الاول فلا  
 استحالة للجد امرهم بوجوب قبل المعطوف وبعده ومفعول المعطوف منها من اخراج الزمان على  
 المعطوف عليه التبع ولو سلم فلا فائدة بعقبها في الجملة على ذلك واما على الثاني فلا فائدة في قولهم  
 وهذا حال الاحكام البتة فلا فائدة بعقبها في الجملة على ذلك واما على الثاني فلا فائدة في قولهم  
 ولا صلة ولا تارة في الالة اجماع الشيخ ابو عمير الفارسي بان لا منها بمعنى لم فالنكر غير واجب كما  
 يجب مع لم وان جاز كما في الالة المذكورة واخرون بانها منها اي مارة تقدير الاقاليم وما دبر  
 ما العقبه فكل رتبة او اطعام في يوم في سبعة فغنى تلك الرتبة بالطعام فالعقبه فلا فائدة في العقبه  
 ولا في رتبة ولا اطعم كسبنا ووجه بعد منزلة بين الايمان وفكر الرتبة ظاهر فان الايمان هو  
 المقدم عليه غيره ولا يثبت على صاحب الالة كما قلنا ان من ساد ثم ساد ابو البيت قال في الاله

الابن

في الامور والاصحاح

السابق لمطابق البلاغة ان يقال ما في البيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية في يد عن الحق  
 بالسود من قبل الاله الا ان قيل لا يابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصغرى شيبان قلت لم  
 قلنا العبري ولكن شيبان لم ياب قد علمنا من ذوقه حب كل علم برسول الله عدنان وانا اخوان  
 الجواب لا يخفى ان قوله عن ابن شيبان في معنى السبب وقدره واعلم بان قوله ان من قبل ذلك  
 بما في هذا المعنى وذلك لان مضى الكلام على ما اجاب به ان سود والاسبق علم سود والجد كان  
 سود والابن سابق على سود والاه قوله قبل ذلك تصريح بان سود والجد مقدم على سود والاه وهذا  
 ظواهرا بالاسناد على هذا الرواية انما يلزم اذا جعل ذلك متعلقا بـ وليس كذلك بل هو حال  
 من جده فمن وقد صرح النجاشي بجواز تقديم الحال على غيرها اذا كان موقفا وفيه بحث طرانا اذا  
 قبل ذلك جلالا من جده لوجوب ان ينصف الجدة بالقبيلة وقت انصافه بالسيادة لانه متبني لهية العالم  
 حال كونه غائبا والجد لا ينصف بالقبيلة الا قبل ان يجتمع في الوجود فاذا لوجوبه زال القبيلة بالبيعة  
 كما صرح ابن تيمية بجواز تقديمه والاضافة على الباري في حيث قالوا انه تنصف بكونه قبل العالم ثم نزل هذه  
 الاضافة وتجدد المعية ثم تجدد البعدي فاما المضافة المذكورة بحالها فاعلم ان يكون ذلك  
 قبل هذا كما يكون اذ لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية اذ لم يوجد دليل اخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو  
 وجد لم يلزم العطف كما في قول لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالاطلاق السلب لانه في علم الملو  
 والاعلام لا ينافيه قوله تسكت البعير ان يبعث في الشك حيث اذ لم يبق في الطائفة كونه في جهنم  
 قد لا لم يخلو لانا اذا اترك عونه ونصرته وقد اذ من احب ان يتخذنا اي كلام على قوله التسوية  
 الترتيب في قول رسول الله صلى الله عليه واله اي رتبته لو سئل وجعلنا من غير الفاء على قوله قد اتم يقال في رتبة  
 لانه لو سئل رتبة اي دناه منه على التدرج وفي الكلام ايما الى ان حقه الاستدراك لا ينصرف منه لانه  
 عتب وجهه وبعد تسليم ان العاقبة في اذ الشرطية اجزاء الشرطية ان اذ الشرطية مفاد في الشرطية  
 فيها اجزاء وهو زعمهم كاشيخ ابن الحاجب عدم اضافتها كمن في ان يخلطها فيها كما علم من اتفاق  
 فان جعلنا في المثال المذكور مثلا ظرفية مجردة كانت مفادها الى ما بعد ما ومعلومه لفرافق فيكون الخسرا

في الامور والاصحاح  
 في جميع الاسماء







وليس الفصل فيما لا يخلو من الاصل والاعتناء بالامور كمال الانقطاع فحقه ان لا يخلو من الاصل  
 فيترك العاطفة في الجملة لهذه العلة لا كمال الانقطاع كما هو في ان ربح نوحهم كخص في كلامه  
 ما يفيد قطعا بل ما هو الا ان يثبت المصالح كمال الانقطاع لا الترتيل العطف الاجل ولو كان في  
 له محل من الاصل او اما قول الشارح فيما سبق وما كان ارسا انشاء لفظا ومعنى له تحقيق منه  
 لوجه العطف في الجملة لا توضيح لثبات المعنى و مراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان لم يسمع بهذا النوع  
 انرفع الاعتراض الاول انهم من اعتراضات ذلك الفاضل نعم يدعي هذا التقدير اعتراضا ان لا يفيد  
 قوله اوله لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والاثباتية لان عدم الجامع بينهما  
 انما بعد سبب الانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والافلاص في سبب نقل كمال الانقطاع حيث اذا  
 جامع عدم الجامع لم يفيد به ولا يقال في جميعها كمال الانقطاع سببا في شريفي للمنفذ في  
 اما كمال الاتصال فلكونه انما يثبت في المؤكدة للاولى في قال بعض اصحابنا اشئ ذكرا ان في ان توسيط  
 حرف العطف بين الجملتين في قوله انه فخر وقد راى قوله تعالى هذا الاصل في شريفي على ان الجملة الثانية  
 جرت في الاولى في جري الثانية كيد في المؤكدة هذا انما هو منقوص في ما نحن فيه لان كون الثانية بمنزلة ان كيد  
 في سبب الفصل وقد جعله من سبب الوصل هذا الكلام لا يحسن في انقطاع في النقل لا ادرى كيف وقع  
 في انما عبارة ان في قوله بان هذا الاصل في شريفي هذا الاصل في شريفي هذا الاصل في شريفي  
 حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخر جرت في الاولى في جري الثانية كيد في المؤكدة وهذا على ما نحن فيه  
 في المؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانها في اختيار ادبكم و احد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد  
 كما يظهر من التفرقة في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي كان كل واحد منها من التوابع والنواتج هو  
 الثاني بان سببها فلا يكون المنبوع محلي من الاصل مع ان الكلام يشبه الجملتين في لا محلي لها مع ذلك  
 ان يقول ان المراد من قولهم هو الثاني بان سببها كونه كذلك فيما سبقه او ان بان سببها  
 او اثباتا وان كان صلا الظاهر ان كون التابع ما سلوا ان في احوال اخره علم الاكثر فان قيل  
 بناء على انما هو في اللب وشروطه بوجهه انما يبينه في شرح المعنى بان قوله انكم بانعام و

بدل اصطلاح من قوله انكم بانعام و بانعام مع انه لا محلي لها من الاصل كما يحق في هذا المعنى  
 لا يحق في الجملة في قوله الفاضل محلي في كون التابع والاعلم بعض احوال المنبوع مما لا يحق في الجملة  
 لان الجملتين محكوما عليهما به كمن الجملتين حيث ان لا يصح ذلك هذا الكلام والاعتناء من عبارة ان ضمير به  
 راجع الى كون التابع والثاني في كلامه ان الجملة الثانية لا تجري في النعت والايانم ان يكون محكوما  
 عليها يكونا في ذلك على احوال متوابع انما بطلان الحكم على حقيقة ان يكون محكوما عليها يكونا  
 مستغلا في ظاهره في الجملة يقول عن ذلك في نظره اما اول اطلاق هذا التعليق متوقف بوقوع  
 الجملتين في لا وعطف بيان مثلا فتقول لو كانت الجملة عطف بيان لزم ان يكون محكوما عليها يكونا  
 نفس المنبوع وهكذا تقول في البدل واما ثانيا فلان الجملتين في الاصل عن معنى الجملة غير  
 مجرد لفظها على قياس ما قيل في الفعل لا يجزئ فيهما واما ثانيا فلان هذا البيان يدل على عدم  
 جواز كون الجملة صفة للمفرد وقد مر في كونه توصيفا للثمة بالجملة وان لم يجر توصيفا للمفرد بها  
 نقل عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض احوال المنبوع المعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة  
 من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى فيضاهي ان يكون الاول محكوما عليها بانها  
 كما يجوز على بعض احوال الشيء عليه يد عليه ايضا الوجه الثاني في الاطلاق في عدم وقوع الجملة في الجملة ما ذكر  
 في شريفي الفوائد الغريبة وذكره شريفي ايضا في حاشية المعنى من ان المنفرد يجب ان يكون ذاتا له  
 مفردا مستغلا في قوله بالجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجهان لكن هذا ايضا لا يخلو عن كمال الدقة  
 سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل غيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنوع في  
 ولا مانع في ان تصور الذات في علمي الجملة تصور مختلفا في صفات متماثلة بنات منها  
 اعتبارا متماثلة في قارة تفسير الجملة بمنزلة الصف للاولى في نارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد  
 ذكر الشرح في معارضه من دلالة الاعجاز الاشارة الى هذا من جملة ما انه قال في موضع من اللطيف  
 ذلك قوله في هذا البشر ان هذا الاصل كرم وذلك ان هذا الاصل كرم متبنا في لغة  
 ما هذا البشر او داخل في ضمنه من ثمة او به و بهان هو في شريفي بان كيد به وجهه في شريفي بان كيد به











بقوله اما في الاول ان في عدم المناسبة فان ذلك يفرح بان المجتهد في شبه كمال الاعمال  
 ليس بها مناسبة وما ذكره هنا يفرح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فعدم المناسبة اما في  
 ان في ثلثي هذه الاول في اشتغال على المانع مع المغيرة ان قد لم يرد هذا الا يقال مراده هناك بعد  
 المناسبة عدم الوجود للعطف لتحقيق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا فقلت المانع موجود في الثاني  
 والرابع ايضا فلا وجه جعلها قسما للاول الثاني في الاستدلال بانهم ان عطف على قوله استدل لان  
 في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واصل كونه ناكبة لا تنفي او بيان انه لا ينفي كل  
 من الفعل والوصل اياهم خلافا لمقتضى التعليق الفصل اياهم الوصل خلافا ويكن ان يقال الاول  
 عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بان كل في السابق وايضا الاستدلال  
 في الجملة لا ينفي ثباتها واما عند الوصل فالعبارة باللفظ والعطف على القرب كالتقريب في الواو فالاحتمال  
 الثاني اقرب الى الاحتمال الاول لهذا يرجح دفعه على الاحتمال الاول على ان الشيخ ذكر في المسألة المذكورة ان  
 اذا وقعت خبرا بعد خبر فلا بد من الواو ويشهد له البيان كونه ترك العطف في قوله لم ارع علم القرآن  
 الانسان على البيان فافهم ان الله سبحانه وتعالى لم يبي له وجه الفاصل في شئ من السكاك ويحيى وجه  
 عدم ذلك البيان الا ان كلامه ان آخره ان عدم عطفاته يستلزم بهم علم قالوا مع انه اذا وجد في  
 عدم استمرارة القيد جاز اعتبار العطف على جراه المقيد بدون ازم الاستدلال في المعطوف فان في  
 ان في عدم ظهوره في قوله ان المعطوف عليه المقيد اعني قالوا بدون استمرارة في القيد وهو لا يكون  
 وظهور ما في قوله ان اجابوا اجابهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بعدم الاعتماد  
 على القرينة الضعيفة على الاحتياط فلا بد ان ما ذكره وجه الفصل تأملوه لاننا نعلم الاول لم له في غاية  
 المناسبة واصبه العلامة البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقيق المناقاة بينهما  
 من حيث ازم الشك الشرطي وازم عدم الشك الاسمية وكذا ازم القطع للاسمية ازم عدم القطع الشرطي  
 وجه عطف الاسمية على الفعلية وبالفعل لتحقيق اصل المناسبة بينهما حيث ان كلامهما على مقطوع بها  
 واما ما ورد من المثاليين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير الجسدية والشرطية فلا يكون

المعطوف شرط واما الثاني في قوله انهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قد  
 يقال يجوز ان يعطف ويستقدمون علم لا يستأخرون مع اعتبار استمرارة القيد اعني اذا جاز اجابهم  
 بناء على ان معنى قوله لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا ينطبق مع تغيره علم غلط قوله لا  
 رطب لا يابس الا في كماله وقوله لم يمتد فاعلموا سودا ولا يبيض بدليل ان على غلط قوله  
 لظهور المناسبة فان قلت لا تقرب هذه الاستدلال فانها انما يستلزم وجود الجامع بين جملة استمرارة  
 بهم وبين جملة قالوا انما معكم السلام انما منع وجود الجامع بين جملة استمرارة بهم وبين جملة الشرطية  
 احتمل اني ابراز الشرطية فالجامع فيها جامع فيها فافهم فكلها جوابا لسؤال اقتضاه الاول وصرح  
 الشيخ في دلائل الاعجاز بوجه القطع في هذه الصورة وهو انهم في شروح المفردات واما الحكم في سبب  
 القطع فمفهم من بقول السبب كمال الانقطاع لاختلافها طلبا وخبرا ومنهم من يجعل كمال الاتصال وهو  
 ارتباط الداعي بان يربط ذاتيا ومنهم من يجعله بان يربطها ان يكونا كلاما في حقيقة ظاهرهما  
 للمعطوف والاول المعطوف الثاني ههنا وربما يقال لو جاز الواو نعم انه في جملة السؤل وعلم كل واحد فهو  
 منفصل عن جمل قوله لا وما كان استغفار ابراهيم الاله فان صدر الاله وهو قوله لا ما كان للشيء  
 والذي امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انها اصحاب الجحيم  
 لسؤل الوقوع قوله لا وما كان استغفار ابراهيم الاله جوابا له وهذا الان يقال الواو استثنائية  
 لا عاطفية فاختلاف قد يجاز بان المعطوف في صورة الاستثنائية الترددية في حاله لئلا يمتد بان حله كذا ام لا  
 والفرق في الواو المعطوف في الاله الكريمة ونظايرها النقص فليس في صور الاستثنائية والفرق واضح فان  
 في الاول بيان ما على تغيير كمال الاتصال بينهما وكذا بينه وبين منث السؤل وهو موجب للفصل في  
 ان في دفع ما ورد كان كل واحد مما يؤيد اليه الغرض في الواو والجواب في طرفه كان مقام مقام  
 لغرضه المناسبة وجه المغيرة من وجه اخر وكذا بينه وبين منث السؤل وان لم يمتد القطع وهو الوجه  
 الثلثة التي ذكرتها فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها القطع اللهم الا ان يقال لم يعتبر السؤل في الاله  
 الكريمة لاعتبار حضوره في الاذان وغناء الجوامع البياض لم يعتبر الاتصال بين الجملة في الجملة



كما نبي ان اولئك من سبب ان لا يفي هذا المقام هذا الاعتبار تمام وصل في نفسه تعسفا اذا  
 بل ان هذا الاستبعاد في الجواب ان علم بالصواب او غير ذلك قال الفصل الحشوي في تنبيه المتكلم على كمال  
 خطائهم وادراك ان الكلام السابق مقتضى للسؤال او على ما تقدم مع وعدم تنبيه لذلك لا بعد رد الجواب  
 وفحش لان التنبيه كقول الكلام السابق مقتضى للسؤال اذا كان كمال الخطائهم كما يدل عليه ذلك كلامه  
 عدم التنبيه بلادة فلا يصح الاعتبار الثاني انهم لان جعل الاضافة في كمال خطائهم بانية او بادية  
 عدم كمال الخطائهم في اي ما يابا على ما في الشرح ما يابا في حاله السؤال عن حاله العلم بكونه  
 يكون على سبب احرار شغل بكم رطوبة بقلبك حاله كونه على ما في الشرح ما يابا في حاله العلم بكونه  
 الوقوع لانه السبب في عدم ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 انما يكون الله في نفسه في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 العقل في نفسه في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 معانيه في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 على نفسه في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 كماله في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 قوله في العادة حاله العلم بكونه على ما في الشرح ما يابا في حاله العلم بكونه  
 ان مراد ان المقام اذا اقتضى مطلقا في هذا الزمان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 قال سلام على ان يكونوا في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 باللغة العربية في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 في العلم بكونه في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 ليس مع عادله لان فاعلا صفة لا يجمع على فاعله وقد مر في الكلام في شرحه انما يكون عادله  
 جماعة فحش في العلم بكونه في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 ان ان الجملة في العلم بكونه في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان

بلادة

سبب ان لا يفي هذا المقام هذا الاعتبار تمام وصل في نفسه تعسفا اذا

اعني استوفى كماله في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 من ذلك الطرف بعده كما في قوله كما اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 في اي عاده ذكر ذلك الشيء لا لظن ان يقال ان قوله باعادة صفة في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذكر مع كل شيء في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 ذكرت بعده وحدت الاعادة فيحصل الدلالة في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 المحسوس في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 القدر في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 بلما يدل على خلافه حيث لم يقل في تقرير السؤال لماذا احسن البس في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 الجهر في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 ان بسا في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 فالحال علم في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 على كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 مثال كماله في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 على السبب في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 ان خبر واحد في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 والى المقدور في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 وان لم يكن في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 بالاص في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان  
 ان ابو الحسن في كل ان كماله في نفسه بل في هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر اما اذا قلنا ان

طب



فلا يخفى ان صدق الحاطق يكون سببا لاصح المنطق فلا بد ان لا يقع على العظم يقع في العلم كذا  
 الاول ان قوله نعم يتصور ذلك ان اراد ان يتبين غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما معا في معنى مراد  
 منع لان الاصل اني قوله صحيح بل هو كذا ليس الا فاداة لا يتم خبر وصحة الكلام اني علم انك لا بد  
 ولا يخفى ان النسبة بقدر السؤال والجواب سببا لعل قول من في السؤال المقدر من تعليم ما اذا عرفت اليه  
 ومعنى الجواب اني انما نتج للصدقة انما يعلم كذا بعد اني لم فاعلم ان الثاني ان السؤال اذا كان في  
 هو متحقق بالاشارة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 انما يتحقق في الثاني والاول فاعلم ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 الصغير في السؤال المقدر ما اذا عرفت اليه هو متحقق بالاشارة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 لهذا انما هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 قلت اني صحيح بالاشارة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 كان لو كان كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 الصفة اخرى في جميع صور التبيين بل يجوز ان يقع جوابا على السؤال في سبب غيره بدون اعادته اسم الصفة  
 وانما امر بان على السامع ان يسمع قوله كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 دون من منتهى وهذا التوضيح فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 طام على ظاهر الكلام مع قوله وهذا قال في كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 التفسير على ان قوله وهذا قال في كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 ههنا القدوة في اعتبار الفعل عن الوقت كما يقال انك تطلب في كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 لان المصدر لا يتبع الاصل في جميع اصياله وهو الوقت بعد الفعل في الجواب وقد يقع على اصله  
 جميع اصياله في جميع اصياله في جميع اصياله في جميع اصياله في جميع اصياله في جميع اصياله  
 فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 لهم الف وليس كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا

الف

الف بولغته مؤلفه الجواب او بما لا بد ان المراد بكلامهم انهم يحالفون لهم في معنى الاضافة في معنى  
 قوله لهم الف وليس كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 على من صاحب الجواب انه قال هذا الواو الحس من واوات الاضافة على حده المراد للملحاق قوله  
 وقد توهم بعضهم انه توهم الزيادة ووجهه في خطا انه يحتاج الى اعتراف اني لا يتقدم اصل الكلام  
 هكذا او اما الاصل فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 لا تعبدون اخباري معنى الثاني اني لا تعبدون الا ان افعل الميثاق تعطف الاو والهاء في معنى تعطف قوله  
 اي قائلين لا تعبدوا او قيل افعل الميثاق في قوة القسم لا تعبدوا اجوابا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 تعبدون مقدار بان المصدرية بدلان الميثاق فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 ولا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون عطف المفرد على المفرد لان الامر ما قبل بالمصدر معطوف على خبره  
 في معنى امته لان توهموا ارشاد الى الجارة المحبة تعليم لها وتعطف في التعليم هو الامر والهاء  
 دون اخر في الاصل التعريف بالنداء في كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 على تعاريف المحاطين اذ لو وجد في العطف بلا تعريف في كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 واستغفره ليدرك لا يخفى ان افراد الفعل وجمع الاخر في الآية ترشيد على اختلاف المحاطين  
 في فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 جوا ابا اذا تاسع فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 يشبهه لهم وقد تجا ابان فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 ان كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 لكلا نوعيهما فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 الاشارة الى ان كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 المعتمد بالعطف هو جمل وصفه ما ريد به في قوله جمل وقوله جمل وقوله جمل وقوله جمل  
 الاجمالي في اي حال كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا

ما صحت الاشارة بالواو في كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 والواو في كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا فاداة الى ان كذا هو كذا  
 الف بولغته

مطابق



ثم انما هو مني اي التظهير العطف لانه صفة الجمل الامرية من حيث هو كذلك في طلبها  
 واما قول صاحب الكشاف وكونه يقول هو معطوف فهو مني على عطف من حيث هو معطوف لان  
 عن فاعله معطوف على قوله فانقول كذلك كما هم الفاعل الخشي وهذا التوضيح يتبين ان لا غبار على كلامه  
 وانما في غير الخشي الفاعل واما اعتبار عطف العطف على العطف على الوم الذي ذكره القاصي فهو ما  
 ان راعى ايضا في شرحه ان في ذلك لا يخفى عن تعسف لان النسب الصغير في تلك الجملة لانها من احوالها  
 غير خفي على من يترتب في ذرية اساليب الكلام فاذكر ان راعى في هذا التوضيح جملته في الكلام في  
 لكن من بشرط اتفاق الجملتين له قال ابن هشام في معنى السبب عطف لان راعى الاقبا وبالكسفة  
 الباقين وان ما كان في شرحه ما انفصل مع من كذا التسهيل وان عطفه في شرحه الاقبا ونقله  
 عن الاكثرين واجازة الصغار وجماعة مستند في بقوله في شرحه الذي آمنوا في سورة البقرة وبشرط  
 في صورة الصف قال ابو حيان واجازة بوجه جازي زيد وذرعره الى ان يكون العاقلان خبر  
 محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازها فيما لا محل له من الاصول واما على القول فيكون الفاعل الخشي  
 اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانما في عطف الجملتين الى المحل لها من الاصول بالازاء في غير نظر النعم  
 الا ان يقال مراده ان لا يراعى فيه المحققين من علماء البيا واما نقل ابو حيان عن سيبويه فقد مر في  
 بانه عطف عليه وانما قال سيبويه اعلم انه لا يجوز من عبادة وهذا زيد الرجلين العاقلين رفع نصب  
 لا تنفي الا على من انبته وعلته ولا يجوز ان كل طي تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وقال الصغار  
 لما سبويه بين وجه التعليل علم ان زوال الغيب يقتضي بوجيان في كلام الصغار فهو في وجه  
 فيما ذكره الصغار اذ قد يكون للتشابه وان يقتصر على ذكر احد هما لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان  
 بهما السبب فالقول التوفيق بين كلام النخاة وكلام البيايين في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفقه  
 يعني اهل البيا متفقون على منعه واما كلام كثير النخاة جوازها ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه  
 يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم فانه انما البيايين بان يوده معنى هذا الكلام في لفظه كما انما في  
 وهو ان يقال ان الذي انما في الكلام علم ان الجملتين اي قوله في هذا بعينه على طريق قراءة من

قال الذين

قل الذين كفروا انهم هو الاية بيا الغيبة في وجهها المقام في بحث الايجاز وذكره القاصي  
 في شرحه من القوة بالمدرسة العقلية او بالقوة بالمدرسة العقلية التي يمكن بها الادراك سواء كانت  
 مدرسية او معتبة في الادراك وهو الحكيم في الحكمة الظاهرة كما في علم بان هذا الاصغر هو هذا الحكيم  
 لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى فري مدرسية بالقوة الوهمية المشبهة للقوة الباقية  
 والطرفان محسوسان مدرسية بانها مشتركة الى ان يكون عند من لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة  
 حتى يتمكن من الحكم وهذا يقتضي ان المشترك فانه قلت الحكم هو نفس الذي يمنع ارتسام صورته  
 فيه بوجيان يكون منها قوة يرسم فيها صورته كلها فالحكم المشترك في المثال المذكور انما هو في  
 الحكم باعتبار الطرفين والوهم انما باعتبار النسبة فبالنسبة الحكم الى كل من القوتين كما باعتبار  
 كونها ان الحكم فالحكم عند الحكم لا يكون بالاجتماع في قوة واحدة بل بالجملة الار  
 في الاكثرية كالحكم في القوة فلا يثبت الحكم المشترك بالديالكتيكية على ان الما قبل الحكم في  
 المثال المذكور للوهم لا الحكم المشترك لان القوتين الباطنة عند مشيئة الحكم بالما قبل الحكم في  
 منها ما رتبتم الاخرى والوهم سلطان تلك القوتين في مدرستها بل لها سلطان مدرسات  
 العاقلين فيها وبها وبها حكما عليها حكما احكاما فان استعمالها بوسيلة القوتين الى ان استعمالها  
 النفس المحسوسات مطلقا بوسيلة القوة الوهمية متميزة تخيل كما فرضنا فان قلت كيف استعمالها  
 النفس المحسوسات مطلقا بوسيلة القوة الوهمية الصورة المحسوسة ليست مدرسية للوهم قلت لما نسبت  
 عليه نظام ان القوتين الباطنة كالمقابل المتقابل فلا تغفل فانه استعمالها بوسيلة القوة العاقلية  
 اشارة الى عبارة العقل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة هو موجود في الجنون والعقل عرضي  
 مفقود منه وبعضهم يزعم الاتحاد كما بين في موضع اخر انتم الاتحاد في الخبرنة العقلية بالخبرنة  
 الخبرية بل عند البيايين عندنا على انه في قانون الخبرنة وكذا الحكم بان هذا اللوغ غير هذا الحكم مخالف  
 لما سبق من ان الحكم هو مشترك الا ان يريد بيايين ان الحكم هو العقل بوسيلة الحكم المشترك كما  
 اشترطه مع ما له وما عليه في تفسيره لان التفاضل يمكن ان يقال مراد ان راعى العلامة ان

ظاهره ان الحكم في المثال المذكور مشترك في  
 طنة

على ان يكون في العلم والشيء







فظهر من مجموع الحسوس المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة الحكماء . فمقتضى ما قبل هذا الكلام  
 قد بين المثال الحسوس قبل هذا الكلام وما بعده ثم ادور وختامه في كل منها كمنع الشيء الاول كمنع الثاني لان الثاني  
 المذكور لا يمنع التقدم في الاعتبار وهو كاف فاما اذا ادور وختامه في كل منها كمنع الشيء الاول كمنع الثاني لان الثاني  
 يلحق في حكم العطفان كما هو عليه في المثالين الاولين ان يكتسب اعتبارا بالجامع غير مقتضى التقدم في الحكم  
 ان كلامه حيث قال في الاختيار واما ما يشعر به ظاهر كلام الحكماء في موضع محتمل بان يكون الجامع  
 باعتبار الخبر في الخبر او في خبره فاما في موضع آخر في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 ونحو ذلك من امثلة خبره يوم الجمعة فاما ان يكون في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 عطف قول القائل في خبره فاما في موضع آخر في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 المماثل في المثالين السابقين واقام قوله في الاختيار في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 ظاهر ان اراد بالقدر انما اعتبر في الاختيار المعنى المتعارف وهو العلم بظلال الف وفي قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 انما لم يغيره ولا بد في عبارة الحكماء في المثالين الاولين في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم ان يكون بين تصوريهما والخيال ان يكون في تصوريهما  
 متصورهما على قياس سبق في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم لان العلم بعد ما علم في الاختيار  
 كلام الحكماء على السهو في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم فاما العطف فهو في المثالين الاولين  
 في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان يتقدم هذا الكلام اصلا في كلام الحكماء بل يجوز ان يكون في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 من قبله بعد ان يذكر بالشئ في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 المتناو والكل متصور سواء كان خبرا عنه او خبرا او قيدا في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم ولو لم يكن علم هذا المصنف قوله  
 قال الحكماء في الجامع في الشئ في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم لان العلم بعد ما علم في الاختيار  
 بعطف احداهما على الاخر في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم لان العلم بعد ما علم في الاختيار  
 في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم لان العلم بعد ما علم في الاختيار  
 فلان توجيه عبارة الحكماء في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم لان العلم بعد ما علم في الاختيار

المتناو

مقتضى

هذا القول ان ما يستحق في خبر الامتناع هذا غاية توجيهه ان خبره ان امتثال التركيب ليس بهما ولا عند  
 يلحق في الفصل . ولا يحتمل ان يكون في الثاني فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والنسب في المثال  
 ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر . وهذا مبني على ما ذكره السيرافي في قوله تعالى  
 امر الاتيان بالعكس ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذهب . والذي يشعر به كلام بعض المتأخرين ان اراد به  
 انما الخاضع حيث قال في الاختيار والمفضل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى في  
 وجهين تستعمل على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على ما في الاسمية والنصب على ما في الفعلية في قوله تعالى  
 تظفان احداهما في معنى الامتناع على جملة اسمية لان المتشبه في قوله تعالى في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 محركاتها في المثالين الاولين واللام لان المثالين في المثالين الاولين تذييل للفرق بين التذليل والتبني  
 مع كونهما في ان كلامهما يتعلق بالمباينة المتقدمة ان ما ذكره في خبر التبيين حيث اوتا على المتأخرين في  
 المباشرة المتقدمة لغيرها منها في التذليل او هو جملته في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 وانه الوادع الموضع الذي ينتهي اليه في المثالين الاولين بالضم والذات التابوع . ومن هنا تعلق الامر  
 اي شئ من غير التعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قبل خبر الضمير ليس لربطه بضرورة كونه في المثال  
 مفردا متفادرا . سبب بالكلية في المثالين الاولين في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 الفاعل هو زمان الاتيان فكانا بيا لئلا يعلق في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 بالصفة المتغيرة المتبدي لان كون الفعل صادرا واقعا على الهيئة والصفة اللازم امر معلوم . فاما  
 اصبحت الشرا وسمى هو عبارة تمامه ولم يبق سوى العود وان دناهم كما وانما البتة سهلان  
 من قصيدة مطلعها صنفنا عن بن فهد فقلت القوم اخوان عسى ان يرضعن قوما كما كانا كانوا  
 صنفنا عن اي عطف على وجهه وصرح الشرا في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 وانه شرا في كل الصواب . يكونا في محضه . وبيان ذلك في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 يكونا في محضه . وبيان ذلك في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم  
 في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم لان العلم بعد ما علم في الاختيار

هذا القول ان ما يستحق في خبر الامتناع هذا غاية توجيهه ان خبره ان امتثال التركيب ليس بهما ولا عند







مطلوب

المفرد على الاصل واما ما ورد عليه في ان هذا في اللغة وقد منع كثير من المحققين في ما ذكر  
 النسخة من قبل الجمل على النظر لا في ما في قوله اذ صرح في اخبار الفصل وغيره من ان الفعل الذي  
 في انشائه هذه المباحث بيان مناسباته والافضل الرسل الاستعمال اما ان يكون منتهى كماله انما  
 لم يذكر المذهب الثاني وهو انه حقيقة في الاستقبال الجاز في الحال لا بعد عن افادة مطلوبة ثم لا  
 المفارعة عن المقارنة فتشكك الفريق الاول بان المفارعة يطلق عليها كما يطلق الاسماء المشتقة على  
 معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماضى لفظ الماضي ومن حدث حاضر لفظ المضارع فلو كان  
 هو مشترك بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اثرها المقاصد لم يوضع لفظ بآدم قوله  
 بالاشتراك وتشكك الفريق الثاني بان المتبادر من الحال فيهم الاستقبال كما في قوله وبان المتبادر  
 ان يكون الحال حقيقة كما في الماضي نحو ضرب واستقبل نحو ضرب وتشكك الثاني بان وجود الحال في حقيقة  
 ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمقدم كما في قوله وهما نظرا الى الحال له وجه النظر  
 ما يحققه الى ان الفعل في قوله وهو بقدر الماضي الواقع حاله بقدره واحكام وجهه الفلك الغريب  
 قال انه في فصلك وجهها في ضربت في الماضي فثبت ان الماضي في البيت الا في جميع افعالهم  
 ظفروا به في قوله والقوة وقيل المراد بالماضي في الاصل وما كان اسم رجل قاله الثعلبي رواه كلهم  
 على انهم ما ضا على ان ارجنته بمعنى ارجنته الا اعمى فانه رواه وار منهم على انه مضارع و  
 حاصل معنى البيت لما ضايت منهم هربت وفصلت وجعلت ما كانوا معنهم ومقيا لديهم  
 قوله ومثله قوله لم تؤذوني في الآية وفي قوله الله للعبادة ان وجهه الاقفا رعب الضمير في المضارع  
 المقتب اذ لم يكن معناه بقدره واما اذا كان معناه ربا في قوله الله كقولهم لم تؤذوني في قوله  
 انه رسول الله صلى الله عليه وآله ان رجلا اظهر قوله معناه ان يرضى ان ما كان في له هذا في الفعل الماضي  
 كما في خبره للحا طبع تصويره لتجنيبه كما بقوله رأيت الله فاذ السيف فاقبله ثم ان قوله فيغير عنه  
 بلغة المفارعة بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام في لانه مطلق فكأنه حال الماضي هذا قد يكون القيد  
 على ما في لفظ اسم الله على قبل الحكاية كما قد صواب في قوله في كلهم سطر ذراعيه بالوجهين هذا على

بالرأى

بأساطير في المفعول مع انه يشترط في على اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والمستقبل والجملتين  
 حكاه في الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان كالحال على ما يقطر به كما في قوله  
 من شمران على ما روى الفاعل الخش في جواسني شرح لغتنا في المفعول حكاه في المعنى هذا وذكر الاند  
 ان معنى حكاه في الحال الماضية ان تقدير نفسك كما يكون موجود في الزمان او بقدر ذلك الزمان كما هو موجود  
 الآن لكن ما ذكره ان رجلا قد ذكر في كلام صاحب الكشاف صحت قال معنى الحكاية الحال ان تقدير ذلك  
 الماضي واقع في حال النظم كما في قوله تعالى فليعلم تعلمون انبياء الله من قبل وقد أحسن الفاعل الرسل  
 دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف  
 وجهان احدهما انه في ايضه وعرف النون الاولى في الفعل كصفا ولم يحد فان ثلثه لانه لو صدر  
 لحد في تحريكه فاصح ان يكون في النون الساكنة اقل تغييرا ان في الفعل سبعة فروع وفيه وجهان  
 احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله لا تعبدون الا الله والى في موضع الحال في التقدير فالتنقيح  
 غير متعين هذا وجه زان يكون لاسما في ما كنه نون ان كيد الخضم على منتهى نفس فكر لا الشفاء  
 اس كني في انهم تنفق انشاء ويجوز العطف فظهر ان الانية لا يسلح لك شمسك وبل للتمثيل والمعنى  
 ما نفع حال كونها له إشارة الى ان العالم في الحال ما في الكلام من معنى الفعل فلو كان في  
 الاصل الحاسي ولين قد يوجب كلام القوم في مثل هذا المقام بان عالم الحال قد يكون مقفرا  
 النظم في التجديد من كل من حرف الاقبال فيما عدا طردا لسا فلا حاجة الى التوجيه بسبب قوله  
 ان رجلا في الساق في الحال الاستقبال في الجملة فيجوز وهو ان الساق في الجملة كما هو ثابت بين الحال  
 والاستقبال على ما روى كنه كنه ثابت بين الماضي والحال فلم يستبعد ان يرد الى عالم الماضي فلم  
 ولما فلا بد من بيان الفرقان في مناهة المضارع المصدر بعلم الاعتبار من جهتي صيغة الاعتقاد  
 علامته ومناهة المضارع المصدر بعلم الخوض جهة المضارع لا في هذا انما يتم ان لو كانت صيغة المضارع  
 صيغة الاعمال الجاز في الحال وقد ذكر ان رجلا في شمران بينهما او صيغة في الحال الجاز في الاعتقاد  
 كيف لو ثبت الثاني في بين نفس صيغة المضارع والحال لا التمرسوا في المضارع الواقع حاله ما يترتب الي

مطلوب

للاستقرار

ما

ع

ل



م ٩٩٩٩٩

الحال كما انتموه في الواقع حالاً قد يكون الجواب ليس عليه ووجه ذلك ان الماخذ على المقارنة  
من ان لا تستوفي الا زمانه وغيره لا تستوفي الا زمانه ووجه ذلك ان الماخذ على المقارنة  
للمحال لا منافاة هذا الاعتبار فافهم. افا دوائى دوائى البيت اوله بغاية مصعب بن نواسه فاني  
احيد عنهم لا احيد بغاية مصعب بن نواسه اي لم يصعب بن نواسه واخوته فاكتمل في ايا احيد اي  
اصيل واخوه لاننا رفقنا احيدنا كيدنا واخا دوائى افا دوائى اي كيدنا من التواء والمنقول في البيت  
مخدوع المعنى كيدنا او في القليل من دوائى نهيته من نهيته الرضوخ عن النسي نهيته اي كيدنا وفروقه  
فكفوا انهم يروا الال في نهيته نكاحاً ما أت واما ابد لوانى الهاء السطوية نونا للفرق بين فعله وفعله واما  
زادوا النون من بين ساير حروف لان في العلم نونا ان كان تاماً ذكر صاحب الكشف في قوله ان كان  
ذو حرة الآية ان كان ان من حقها ان يدخل على الاصل والحق انه يدخل على الذوق اذا وجد فيه كيدنا  
ومنها شعرة كما بينته الفاضل في شرحه لانه ذكر في شرح البيت السيد وغيره ان كان في الآية تاماً انتم  
ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل العاوة غريبة لانه قلنا الال فلا يصح الال الاخر ووجه الاضروقة في البيت انتم  
الا ان ثبت وجه دخول كان انتم على الاصل قد مر من عدمه ان يكون في غلام وقد بلغ في الكبر  
فان قلت الكلام في الحال المستقلة على سبقي والكبر بعد حلوله غير مستقل فكيف اوردته منها قلت في الحال  
الكبر البلوغ كما يحق بضمي. ولم يسهل في شرحه فان قلت لم يستقل عدم سبقي البشر اياً فكيف عذبا  
الاحوال المستقلة ليرى اللفظ دلالة على عدم انتقاله لانه ذكر زيد ابو بكر عطفوا وهذا القول يكون في  
عده من الاحوال كمن من البصريين ان قد انما في الماخذ المنبث الواقعة حالاً اذا لم يكن يوجب لوانه كذا  
ذكره الحديث واعلم ان وجه قد في الماخذ المنبث الواقعة حالاً اذا لم يكن بعد الآ واما لا كيدنا بالضمير  
ومعه بدوه فدواء اكثر نحو ما عينة الا كمن في لانه تبا ويلي لا كيدنا لان الال في الان قد دخل على الاسم  
ولفظ قد لا يدخل عليه قد سبق في آوايا الى كمن ان ربه نبي من الكلام في كيدنا كيدنا او مودة كيدنا  
قوله او جاوركم حصصه ووجه اي قد حصصه وضائق وفيه في سببها لم يجوز قد في الماخذ المنبث  
وذلك ان حصصها لم تقع حالاً بل هو صفة موصوفة مخدوعة في اي جاوركم فوجها حصصه ووجه ووجه

المستقل في الماخذ المنبث لانه في كلامه كيدنا عام

المعروف

الموصوف المذكور اذا قد يكونها الموصوفة وصف الموصوفة ايها اذا كان ما يجب تصديراً بقدرتها  
اذا صدق الموصوف فانه يكون في صورته حالاً في مقامه. لان قد يترتب الماخذ في الحال في كيدنا لان قد  
تفيد المقارنة لا المقارنة بالنون والمط في الحال هو ان لا الاول وقد اشار الحديث في دفعه في قوله  
الحائرة بمنزلة المقارنة فان الترتيب في الشيء في كيدنا ولذا اطلق الان على الزمان القريب من الحال في بعض  
نسخ شرح البيت فلفظ قد يترتب بالماد في كيدنا المقارنة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يترتب على شئ لان  
الظان المعبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما شئكم لانه اقال الفاضل في شرحه اذا قلت جاور في زيد ركبان  
المفهوم من كيدنا الركوب فانيا بالنسبة الى من تقدم ما عليه فلا يحصل مقارنته الحال العامة واذا دخل عليه قد  
فترتب في الماخذ وبغير المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدماً على الماخذ المقارنة كيدنا في المقارنة  
في الحال لم يترتب في شئ فوجد جاور في زيد ركبان في قد اصله لان المفهوم فيه على تقدير التسليم هو كون الركوب  
بالنسبة الى من تقدم ما عليه لا يكون بعيداً من كيدنا المقارنة من جعل قيد المعامل ولا فرق في ذلك بين وجوده قد  
وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطراد الاستعمال ولم يوجب فعل ما في مثبت وقوع حاله بدونه قد كان  
ايدار المناسبة فانه المقارنة في جاور زيد قد ركبان فيهم في قد ويجعل الحال قيد المعامل في جاور زيد ركبان  
من الثاني لا غير فوجه دلالة عليها كيدنا وقوم بدونه ذكر قد كيدنا في الكلام فاني طاعة الى التعديل  
قوله لا يعلم الصدقة في جوار البيت من قصده يودع فيها بعد او مطلقاً بنى من الغوايا ليس في شرح  
يجتري ان الشعوب الى الصدق اراد بالبنين المحي والغبان جمع غاير او الشرع الطريق المستقيم والتجربة لا فساد  
الشعوب جميع شعوب النبين وهو جمع والصدق الحق والمراد التوفيق وهذا معنى على عادة العرب في التظيم  
بالغوايا في المثال من غاير البني الصدقة في مرتبة اي صدق هذا النبي حال كونه في شك ما خبره به  
خلف الفراق على مع انه خير تحقيق بالصدق ويكفي ان حال الصدقة استنهام انظار اي على طرف الهم  
والاعتناء في الغيبة عند امي اللبس والظلم والمراد بالآية التبع اشهر في قوله في سبع ايام ثبات  
الى فزعون وملائكة وهما اليد والعصا والطوفان واجراد العقل والصفاء في الدم والطمع في هذا نقل ابو  
الي الحارثية به عام موسى من رتبنا على اموالهم والجد في ابدانهم واما آيات الان الاخرين واما

لهم







والزبد يبيع في كل مكان في زبد هو فارسي خبيثا في ذلك في لغة في كل لغة او  
 الاسناد المجازية وانكره نكر العيون واستعملها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا او كرهه اذا استكرهه الناس  
 بكثرة النكار معروف وجسم زادة والبارز لغة في البارز وجسم ايزو بيزان . وان امره اسر باليد  
 ودونه موضع المشاهدة فوارة دونه مودة والاسراء السيرة الميلا في بعضه كاطني يقال اسرى فيغزو اسراه  
 غيره بغيره ولا يتعدى اسرى به كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والمودة واحدة المودة هي  
 للمغازاة قال ابن السراج المودة اصلها مودة على فعله وهو مفعول غلبت الواو الفاعل هو المودة والمودة ما  
 وفكر صدر الفاضل في صرام القطان تسمية المغازاة بالمودة بناء على ما فيها من الخفاء والمها لك بوجوه  
 ساكنها الا البعض ولا يتعدى رفع صوت حذر على حقوق الهلاك لهم والبيد المغازاة من باديبها  
 ملكه تسميتها بالمغازاة من باب تسمية الناسا والذريع كالموا السملق الفاعل الضعيف وهو المستوي  
 الارض لا يتاين فيها جمع السما والارض السملق بفتح السين وجمع السملق كخلق صلتان . فله اوجه في ذلك  
 اختيار الافراد في الحال على الجسد دون ما خبر والنفع كما يدلى عليه قول الشيخ ان يقدربها في حيث لا يراها  
 انما يروا اصله صفة صفة احتراز على الخبر والنفع واما اذا جعلنا خبرا عن ظرف الواقع صلا للموضع كما  
 المشهور فكلما تاملت في ان نحو عم كتمه سيفه لا يخفى عليك ان هذا السمع صفة كلام الشيخ فانه لم يتبين  
 من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الجسد بل هو بيان للمقام بوجه لا يدور عليه شيء . فقلت  
 ان تسميته له كان يوجب امارة عندك على اختياره بشأن بنية قال قد وجدوا في قوله هو اليه لا يقال هو اليه  
 بل السلام كذا في الصلابة . بردها عظيم تيمنا على التمجيد والنعيم كشمال البرد على صاحبها . وقال  
 هو لانه شغل عن الفاضل الرضا . نصف النهار الما غارة قامة ورفقة بالغيث لا يدركه البتة لستب بال  
 يصف غواصا طال مكثه في المار وقد انشده ابن السكيت كتابه في المصطلح في الخطط والنهار يروى بالفتح ان  
 نصف من قومه نصف الشئ اي بلغت نصفه فاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الفاعل علم هذا فلا يكون  
 البيت شاهدا على حذف الواو في الجملة الخالصة على غير هذا في الوجود وهو في الوجود قد يرد في الرفع من  
 نصف الشئ لغة في فاعله الخالصة في قوله عن الفمير فحيا اما ان تقدير الواو ان تقدير ضمير يعود الى النبا

اي غارة فيه شئ من حيزه في الواو الخالصة في هذا التقدير ايضا كما يشهد كلام الفاضل في قوله  
 المتعارف نعم الانح تقدير الواو ليكون وارده على الاصل . انما هو في قوله  
 قدم الاجازة فيها علم انما ليس بعد في الكلام وارده بالافتقار لم يرد في الاجازة والاطلاق لم  
 يتعرف المساواة مع انما ليس بعد في الكلام الا وسطا ما يصدر عن البليغ مساواة بالانكسار في كنه  
 بعد ما كذا في قوله الشرف للمفاد وفيه بحث لان عدم الاعتدال انما يكون اذا كان قصد البليغ التبريد في  
 وليس معنى الجواز ان يكون في المقام مقتضيا وخصوصا لا يراعيها غير البليغ واما البليغ في حقها ان يراعيها  
 وبشير اليها مع كون لفظها متطابقا وبوتة ما يشترط اليه من جواز كون الموجه بالنسبة الى  
 المقام مساواة بالمتعارف الا وسطا مع براعية الهم الا ان يقال اراده ان ليس معنى حيث  
 مساو لمتعارفهم ان قلت قلت فكذا في الاجازة والاطلاق اذ ليس معنى الموجه مثلا في حيث انه اقل من  
 متعارف الا وسطا بل من حيث اشتراكه على فاعله كونه اقل من متعارفهم في وجوده  
 بخلاف المساواة قاطبة في الكلام ازيد منه بشير الى انه لا يقدر في كون الكلام موحدا كونه  
 زائدا على كلام اخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان في قبيل النسا . اورد في الصنف و  
 العمل على من الخلق في ولا يخفى لافها من كلامهم في واحد في الصنف الذي خلق البنا وقد في  
 في منطق وعين البني فهو في وغيره على فعل في المنطق اعني ما قبل والفهم والنهات التي ورجل  
 فله امارة في قوله على علم النقيض والنقيض صفة الراعي في غنم وقد نفى الراعي لغنم بالكتف  
 ونفاقا ونفاقا اي صام بها ورجلها في ان كبت نفق الثواب بغيره بغيره في قوله  
 المتعارف في عبارة كلام المتعارف في الاضافة بانية في الاضافة اداة ما كثر منها الاطلاق  
 على اصطلاح السكاكي مع المساواة كما خرج هذا التفسير لا بل لا الهم لان يقال هذا اصطلاح  
 اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم يقل اي الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور  
 فيما سبق لان هذا امر يخرج في معنى الاعتصار فلا وجه للقول بوجه الاعتصار اليه واما حديث السكاكي  
 فبانه لان هذا المعنى انما قد سبق ضمنا في هذا الكلام في قوله واخره لانه كون الكلام طبقا



ما ذكرنا فافهم قوله ليس له ادوة على الخلق في وجوده اذ لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام  
 ان المقام خلقا باسطا من متعارف الاوساط الا ان لاحظ ان هذا الكلام علم متعارف فمقول بعد  
 هذا التعليل الى ما ذكره واما ما ذكر في وجوده اذ لا معنى لان هذا المعنى الاول بعينه  
 فلا وجه لادان في شئ بل كان سوابقا للمقارن الاوساط لكي يكون الكلام خلقا باسطا من هذا  
 المتعارف **قوله** لكنه ايجازا بالنسبة الى ما مضى من المقام فان قلت اذا كان المقام خلقا باسطا كان هذا  
 الموضع الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت معنى الابطال الذي عدل عنه لغرض والتبعية علم  
 العبارة عن وصف احوال الاشياء والامم **قوله** فاعلم ان الايجاز له هذا المعنى ماذكره الترمذ  
 وغيره انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند الكافي فهو يعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى **قوله**  
 فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز اخص بيان لما لا يلائم ربه فغيبه في حرف الغاء وبار بالافتقار  
 ظاهر كلامه في بيان حذف كل منهما فغير كونه اقل من عبارة المتعارف قد سبق منه الاشارة الى ان  
 محذوفه من عبارة المتعارف ان يكون للاوساط عبارة تان او يرد ان وجه الاقلية حذف في الوجود  
 لانهما بالاعتقاد **قوله** اذا قال الخمس نعم صدره لا يبعد انه القلب في الفارس القلب شتم والتهبة  
 والخمس الذي له خمسة اركان قدام وخلف وبها وب روق قلب والمعنى لا يبعد انه الشتم  
 للثبوت والاخذ اذ قال اهل الحديث بعضهم بعض هذا نعم فاعلم **قوله** والنسب بين الاطراف انما هو  
 مما هو قد بينا ان في الخمس مادة الاجتماع ومادة الاختراق الا ان اعتبارا للمناسبة في الصور  
 التي ذكرها في بعض رتبة اداء المقصود وانما اعتبر بالقبول في صورة بلغة الكلام  
 وجه ايمان المراد بعد شتم خمسة له نوقش فيه بان قول الكافي فلكونهما نسبتي لا يترتب الكلام فيها  
 يدل على انه يستدل على مدعا بطلان النسب ولا شك ان مطلق النسب لا يصفى ذلك كما ذكر في الحاشية  
 بل قلته بالشك في الحزب كالحزب المملوك وشدة اللام وكسر واو الزا المصحح **قوله** في نظر لانه قد استدل  
 في هذا التعليل لا يفي الاختلاف المذكور لان غايته ما فهم منه انه يكون العيش في طلال النوك كناية عن  
 العيش الناعم والعيش الثاني كناية عن عيش العقل فيكون معنى العيش الناعم ضمير العيش الثاني

وليس هذا مقصودك ان عر على مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رتبة الجمل والحاقة  
 ضمير عند به في العيش الثاني ولو كان مع فضيلة العلم والعقل والافاضة ان عبارة قاصرة على  
 ادراك هذا المعنى **قوله** وينبغي عدم ذلك لفظ الطلال لانه يشتر كسب العرف بان النوك في فطر  
 يلحق الى طلال او يطلب حال الملتصق اليه وهذا **قوله** بحرفه عدلي في البارش البرشي في الاصل  
 تلك فتعارف في شوا الواسع في لسان لونه والبارش اسم رجل كان به رضى فكنوا به عنه **قوله** انكر  
 عذر الزنا كذبه البارش الزنا اسم ملكه وجذب اسم ملكه كان قد قتل اباه وقيل زوجه واولاد  
 على ملكه وبعد رجوعه استولت زبانه على ملكه فقتلوا فاستولت له اذ به في رغبته فيك اردت ان  
 تنزله في فقم ملكه الى ملكه فسر بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ يستغنى شاطرا  
 فاجمعوا على ان المصطفى ان يشير اليها وخالقهم فيصير سعد وقال المصطفى ان يكت اليها وتظلم خاله  
 وسار اليها واشتد على ملكه ومن عذبه فلما فرغ من اقصاها الراية قال بعينه خلفت الائمة ثم  
 ادخل بعد الدنيا والتمس عازيا فاعرت به فافقد علم نطق وحج بطست من ذهب ونشد غفناه  
 بالادب كما يفعل الفقهاء ونقطت راسه فلما ضعفت بداه في سبيل الدم سقطت فخطب  
 الدم خارج الطشت فحالت لا تضيعة ادم ملك فقال جذية دعوا وما قضيت اهل فهو حلة  
 القصة في الاقصة في شرحها **قوله** كذا وبنيها وزعم بعضهم ان الرواية كذا مساقا في الطول  
**قوله** ولا فائدة في الجمع بينهما في نظر لان هذا في قبيل عطف احد المترادين على الآخر فائدة توي  
 المعنى في الاذنان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلانم اخذنا بالبيان **قوله** اسم خمسة من الثعنة  
 وهي التوقه سميت الخمسة لانهما يوقون وهي موقنة لا يدخلها الا لفظ اللام **قوله** في شأنه الا ان  
 فان قلت الاهل لا لا يتصور على تقدير عدم كونه فافهم قوله في شأنه الاهل كذا قلت لا يان من انشاء  
 الاهل كذا في شئ بالاعتقاد لا يكون في شأنه الاهل كذا **قوله** وهي بعينه معية الشجاعة لا يخفى ان به في النفس  
 اعم من الشجاعة لانه من جبار صلا كذا في رفعه كجوبه لا بعد شجاعة لانه من جبار صلا كذا في رفعه كجوبه لا بعد شجاعة  
 قد جبار صلا كذا في رفعه كجوبه لا بعد شجاعة لانه من جبار صلا كذا في رفعه كجوبه لا بعد شجاعة

قوله















فهو اي من الاضياء بعد الارباب لم يبق الا الضياء بعد الارباب مع انه الانسب باختصار  
 قوله قيل الاموال التفصيل اشار بلفظ قبل الى انه لا يخرج عن ضعف الاله الاموال التفصيل على الارباب  
 والاضياء في هذا التفسير لا يلزم قول المفسر سوى ما ذكره ان يقول المراد بقوله سوى ما ذكره  
 الاضياء بعد الارباب الامور الثلاثة المذكورة والاضياء بعد الارباب باعتبار ما فيه من القوة المتعزلة  
 غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا يحدو قوله بشي من ادم له لم يبق قوله من الامور  
 الحديث على ما ذكره جامع الاصول غير ان ابي ادم وشره من اشتداد ارض على المال ارض على  
 العمرة ورواه بكير ابي ادم وبيكر من مع اشتداد حب المال وطول العز فكان قوله في الاضياء كقوله  
 في الحديث بشي من ادم له بناء على انه نقل بالمعنى وقوله بشي من ادم من ثبوت العلم  
 بعد العقل بعد النطق فان قلت التفسير المعنى الواحد بالثبوت بغيره الذي في تفسيره من ثبوت العلم  
 بغيره الذي في مكان الاظهار ان يقول بغيره من ثبوت العقل بعد النطق قلت لا شك ان الذي المقصود في  
 متافون من ثبوت ان الشيء بموجبه مفهومه وشبهه بغيره المندوف وتعيين المراد منه بالاسمي  
 المتعطف بغيره الذي فيكون التوضيح من قبيل الذي بعد الذي ولا احتياج الى اعتبار الغرض  
 قوله اي من صلوته العصر على قول الاكثرين اخلف السلف فيها وذهب كل صلوته سول صلوته الف  
 طائفة منهم لم ينقل عن السلف انها صلوته الف ورواه بعض المتأخرين لانها بان صلوته لا يعتبران  
 وقال بعضهم ان احد الصلوات الخمس لا يعينها اربابا ان يعزها للعباد على الخطة عماد اجمعها كما في  
 ليلة القدر وساعة الجمعة لان المصاهرة باب المصاهرة الصبر تجارة العدة قوله الاقوال على  
 الغلظة وكرو معطوف على التنبية او مفعول معطوف على زيادة التنبية قال صاحب الكف في تكرار الزيادة  
 زيادة تنبيه لهم واقطاع عن سنة الفعلة وانيهم قوم وعشيرة وهم فيما يوطئهم وهو يعلم وجه كلامهم  
 ونصحتهم عليه واجب فهو تحذير لهم وتلطيف لهم وليست في ذلك لانيهم واخاف ان يروهم واهم غمهم غم  
 وينزلوا عنهم فصح لهم كما كرر اربابهم في نصيحة ابي ابي بن قولة كما في قوله ان ولقد علم الحسن الباقون ان  
 لسبحان لا رزق الا بامر الله عز وجل في القصة دخل على معاوية وعنده خطباء

بشيء

الافاق على اياه فرجوا اي عنده العلم بمقصودهم عنه فقال لقد علم الحق الباقون ان قد اصابوا  
 اخطب فقال انظروا الى عصي تقيم اي او دين ضالوا او ما تصنع بها لو ان جفيرة الامير فقال ما تصنع  
 بها موسى وهو يخطب به فخذ ما وتكلم في الظلم الى ان قرب فونت صلوته العصر فما سجد لا توقظ لا  
 ابتداء في معنى خرج منه وقد بقيت عليه تيقنه في الامال في الحس الذي هو في قوله اي معاوية ان اخطب  
 الوتر فقال العزب حد ما لم اخطب اليه والامر فقال انك كذا في القصة والباقيون جمع بين ما كان في  
 نعتي السند اليه الاضياء في جوابه تباري سلطان ما قيل له في التبيين ان يكون الظلم حال صوته وقلته  
 احراز اليه الذي في سواد وبيان في قوله لم يقبل ملكه منكم في المراد بالمال ان قد فانهما تغيبون الثغر  
 ومع كونه قولهم بهم تغيبه قال بن التذليل لا الاضياء لرفع توهم ضلوا المقصود في ضم اللفظ حال  
 الخيال وعرضه منها الملك المتكبر وحصله ان الذي هو الكبر تعالى ربه ذو خاله اذ ذكبه فاطلق على  
 المتكبر بالعلم كقولهم جعل عدل في ثبوت فاما في الطم الاستدارة بالخاص لان الخاص يكون ابد منصرفه الغم  
 غير خفية قد ارك ذلك بان شبهه في مائة ثانية بالجامع لكل انما يكون شيئا لا يشابه الثغر فيلان ذلك  
 بان جعل الخاتم من الدرهم الخاص في الغالب يكون مستند لا يجب كبره فيها من اهل الخلق احد حتى كان في  
 قد ارك ذلك بوصفه الغم بان لم يقبل ملكه عظيم ان فكيف غيره قوله دفع ذلك بان وصفه بان لم  
 ملك كبره فان قلت اذ كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيع من قبيل التكميل فلا معنى لايادة الاضياء  
 قلت ان بي الاضياء والكل عموما ومنه فان الاضياء انم باعتبار القابضة لجواز ان يكون القابضة فيه  
 غير دفع توهم خلاف المقصود احقق باعتبار الموقع لو جاز في اخو الكلام ويسجد الاضياء متباعدة  
 فان كان في ضربه بان في التذليل والاقبال عموما ومنه فاما في قوله اي ارماد ما هو في قبيل التكميل في الاضياء  
 قوله اي ارماد في ذلك انما هو المراد بالاحكام المحصية في اساليب العلم عليهم في ذكر الكفر دون الظاهر  
 انما ان بان ذلك انما هو المحصية في ما بلغ في التقاليد والكفر قوله اي احترز من اليوم الا قوله في الالة وثمان وهو  
 انما في المراد بالكفر في قوله اي ارماد الكفر العالم الكفر عن غيره بالكفر ان في قوله اي ارماد الكفر  
 وعم هذا اليوم يكون الالة في الضرب ان في قوله اي ارماد الكفر ان في قوله اي ارماد الكفر

سجد































لانه تخار وكيف وقد ردة في شرح المفصاح حيث قال وما يق من ان المقصود في  
التشبيه هو المعاد الوصفية فقط ليس شيء فان قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد ما  
هو مفهومه وصفا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة  
هذا المعنى لا يتأتى ارادة المفهوم الوصفى وقدر ان الوجه هنا بما نقله من كلام  
الدين بنهم البحراني وعنونته بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه  
في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عنه بعض الافاضل يعتقد في  
ما ذكره اولها كما وهم فيه البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى  
المراد في التشبيه ما ذكره اعني كونه الوجه في غاية الحسن ليس مثله بالمعنى الموضوع  
بل انما المث به بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقصدا للتشبيه  
والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفصاح من ان ارادة هذا المعنى  
متفرقة عن تلك المث به في نفسه صحيح ان العلاقة هي المث به في وظ التفسير بل يتوهم  
آه قيل ليس ارادة الاشارة على تعريف التشبيه اللغوي ثم له الاشارة المذكورة كما يدل عليه  
كلام الفاضل المحقق فيما استفاد من ظاهره اذ قوله في تعريف اللغوي ليس بمجذور  
بل مستزى وانما ارادة التوطئة للاشارة على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من  
كلام المصدر كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يراد آه ثم ورد الاشارة على تعريف التشبيه  
الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الاشارة ليست منه وان قصد به المث وكنة التي هي  
لازم معناه وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الله هواد من قبيل التشبيه  
وكذا قول ابي الطيب فان نقص الانام فانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا  
امثاله بالتشبيه اضمينا فانظر ان مثل قاتل زيد غدا اذا قصد به التشبيه من قبيل  
التشبيه الاصطلاحي الفصيح في وينبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه  
الزيادة يفهم عن قيد لا على وجه الاستعارة آه فنام لان الاستعارة انما تطلق  
حيث يطوى ذكر الاستعارة بالكلمة واردة بذكر المستعار له بها ذكره على وجه ينبغي  
من التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في آخر احوال الاشياء الجزئية صاكالان

لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة الى او فحوى الكلام اراد بدلالة الى  
القرنية الى الية وبفحوى الكلام القرنية المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء قول المشبه في  
جنس المشبه به في كانه من افراده يصلح له لفظ كما يصلح لافراد الحقيقتية ويشترط  
نفي القرنية انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يريد ان كون اللفظ صاكال لاراد <sup>المنقول</sup>  
اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرنية غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرنية  
المانعة وقد يجب ايضا بان عدم القرنية يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وهذا  
اذا قد تقرر ان كل حقيقة كتميل المجاز وان كان احتمال لا وجه خارجي بالشئ من دليل وهذا  
لا يتأتى افادة الحقيقة القطعية بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول قال الفاضل المحقق  
حاشية الكشاف الظاهر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول  
عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصح كل مشروط بشرط انتهى واطلاق لفظ الاكراه  
على الاربع المعنى مع خروجها عن التبيين المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان  
قلته تعريف امور مأخوذة غير الاربع في الكلام في المقصود بالبحث لا فيما اخذ في التعريف  
لكن قد استمر في العرفان يقال بغير الورد وسمت العبرانية بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد  
تشبيه النكته هي رايحة الفم بنفس العنبر هو مشهور غير قابل برأيحة فلا يكفي التثبت بالعرف  
في دفع التامج بالكلية من هذا المثال يقال تثبت بالكسر ثم بالفتح وسمت بالفتح ثم  
بالضم **ق** لان عدم الحيوة عما يشتهر انما لا يقل عدم الحيوة من تعريفها مع اللفظ  
والمذكور في عامة الكتب لا يتقاضيه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة  
واما انتقاض التفسير بقوله تعالى لنجي به بلدة ميتا فجوابه ان المعاد المجاز باتفاق اهل  
اللغة **ق** واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعل اللفظ اصلا والاهل  
فرع وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول  
اوضح واقرى عند العقل بوسيلة كمال وهو فرع اهله الذي هو محسوس كحصى فتشبيه  
محسوس آخر ليس باهل له ولا بواضح مثل صنوعه بذلك المعقول وجوابه ان وضع المعقول  
اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كالحصى فبذلك ان يكون اقوى



منه فلا يصح تشبيه المحس بالمعقول لا بطريق الادعاء والتمثيل وهذا عند المعرف قد  
 قدخل فيه الخيال يمكن ان يقال انما جعله الخيال من قبيل الخشب لانها مشتركة في ادراك  
 الصور غير ان المحس يدركها بحس المادة والخيال بدونها وهو المعلوم الذي انا كما  
 هذا النوع بالخيال لا اجتماع من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة المحس المشترك الذي  
 تبادر اليه جميع المدركات الحسية ولكن بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اذ اعترض عليه  
 مولانا جديربان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فاما المذمومة  
 لان المحس قد يدرك ادراكا ثقليا بدون المحس وان كان المراد الادراك بالمحس  
 المحس شرط الجزاء وجوابه ان المراد من الادراك موجودا او الادراك بنفسه لا بصورة في ثلث  
 بخلاف اللذة والالم العقليين يحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية يكون  
 المدرك بالكم من المحس والمدرك مما يتعلق بالمحس واما العقلية فهي ما يكون المدرك  
 فيه العقل والمدرك من العقلية كالادراكات وفي هذا الفرق بين الالهي والحقوقي  
 ذلك ان اللذة ادراك في نفسه عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق هذا الترتيب  
 ذكرته في حاشية المواقف فليطلب ثم واسم ان المصداق الحقيقي اثر السكاني في التقييم  
 ايراد المصلحة على اصل الفهم في عرف الشر لا مصلحة على ما عرفها فالعنده ايرادها  
 هذه التحقيق عليها لا على الشر كما ادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة  
 الغضبية هي مبداء الاقدام على الاهوال والشوق على التسلط والترفع والقوة  
 الشهوية هي مبداء جذب المانع وطلب الملازمة من المأكول والمثرب وغير ذلك من  
 الشهوات فكيف الذائقة مثال المصروف في حال عند القوة الشهوية لا ادراك كما  
 يتوهم من ظاهره وهو ادراكها بالوجدان اليقينية المجرى معقول الادراك اليقينية  
 بالرفع صفة ادراكاتها فالاداء المعنى نقل عن الشئ ان هذا اذا كان وجه الشبه  
 امر خارجا اما اذا كان ادراكا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغي ان هذا القيد  
 زيادة الاختصاص في الصميم لئلا يخلو او النجوم اراد بالليالي الليالي السطحية  
 الدالة على التكرار والتعدد المذكورة في البيت السابق والاضافة في دجها على تقدير

تقدير ارجاع الصميم الى النجوم لا دلي التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورايت  
 في نسخة مصححة من نسخة مقروءة على الشئ بعد قوله او النجوم هكذا والروية الهيمية  
 دجاء والصميم لليل في قوله رب ليل قطعة يصدود او فراق ما كان فيه وداع حوش  
 كالنقل تقضى به العين وتباني حديثه الاسماع الصدد والاضاض والباء في اللزامة  
 وصميم في الليل او الفراق ونفي وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة  
 وصفه في الليل لزيادة الايحاش بتأثير وجود الوداع يستدعي بقية المتعلق  
 فيه لعدم المقتضى لعدم ذلك التلافي عن اصله مورث لزيادة الملل وموثر بالجر  
 اي مورث وحشة صفة ليل كالنقل اي كاحل النقل تقضى به العين اي يكون  
 ذات وسخ لمجرد رؤيته وتباني اي تمنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادق  
 ولزم بطريق العكس آه هذا اول من اعيا رطل من التشبيه في اصله على حده كما  
 فعله السكاك لما فيه من التقليل للاصول من جعل تشبيه السند بالنور اصلا ونفي تشبيه  
 البعد بالظلمة عليه المصريح بالشر في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل النور طار عليه  
 واعلم ان قوله لسنن لاح حين ابتداء من باب القلب يبين القلب في هذا المصراع  
 لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاءا وكان لم يذكره لان  
 البكسة انما يظفر في القلب الثاني كما بينه في كان البعد هي التي تمنع من بينها لا يخفى ما في  
 ابتداء اللمعان البعد التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى  
 الاشراف بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداء مبداء خبره بينهما والجملة صفة للسنن  
 لان الظلمة لا تحتل ونحو ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب  
 بعضها يودي الى اراد وبعضها يؤول اليه فان حمل على الوجه المودي الى التقليل للنجوم مصلحا  
 وان حمل على الجمع كالتكثير لم يفسد في كونها كرابسا او ثوبا او قطن في شئ على ترتيب  
 اللبس في غير موضع على كون من القطن فضلا بانه ليس مساويا للكراسي اذ يصدق على  
 ما للباس بعد واجب بعد التسميم بان الفصل يكون ان يكون اعم من النوع اذا كان فضلا  
 بعيدا حصول الجسم في مكان الصواب ان يقول حصول الفضة في بعد حصوله في آخر لان الجوهر



الفردية عندهم وليس يمكن ولا يجوز عموم فالحق التقييم المذكور اللهم الا ان يرتفع  
حركة الجسم لا ترفع مطلقا في نظر لان المقدار اه ان قلت فليعطف على الكيفية في  
لا يلزم كونها منها قد سبق الكلام على تفصيل الكيفية التي ما يدرك بالحواس نوعا نوعا  
حيث قيل بالسمو والسمو في باب خروج شئ من المذكور في فصل التفصيل من تلك الانواع  
كالانقاة والاختار والتجرب والتفكر الداخلة تحت الشك والاشك والاختيار في الخط  
بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ونحوها واما التجرب والتفكر فيما به الحقيقة  
ايضا فان للكرة المجوفة سطح مقعر ومحد يجمع انه لا خط فيها بالفضل لعدم تباين سطحه  
وضعا كما في اوتار الاغنية الممتدة الاغنية الاصغر جمع اغنية بمعنى التنغ وهي حسب  
متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والامر ذو الشئ النفع كاليدون  
ونحوه واصح من شدة الحرارة والبرودة آه الطعم لا بد من فاضل وهو الحرارة والبرودة  
والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف واللطيف او المتوسط بينهما واذا ثبت ان  
الفاضل في اقسام القابل فمصل في قسم نقيض الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف  
حدثت الحارقة وفي الكثيف حدثت المارة وفي المعتدل حدثت الملمجة والبرودة ان فعلت  
في اللطيف حدثت الموضنة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبيضة والكثيف  
المتوسط بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت  
المحلولة وفي المعتدل حدثت النفاية هذا فليست ما ذكره الحق ان مباحث العلوم وعادى  
فالية عن الدلائل كيف في الايون قريبارد والعسل حلو حار وازيت رسم حار ولوجوه اخر  
لا يتخلل المقام ذكرها في المعقوصة والقبيضة الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر الشئ  
والعفوص يقبض باطنه فالاختلاف بينهما بالاشدة والضعف وهذا انما  
عليه من الاختلاف قريبارد ان اقتضى الاختلاف النوع في الانواع مخمزة الستة وان يقتضيه  
فلا معنى لغيرها نوعين في النفاية قد يقال النفاية لعدم الطعم وليس حقيقة وقد يقال  
لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه كثافة اجزائه فلا يتخللها ما يتخلل الطرية واللابة فانا  
اقد في تحليل احسن من بطون المود ومن العلوم هو الثاني على ما هو المختار من ثنائيات

تفريق المختلف وجمع المتشاكلات اما لانها تفريق المختلف فلان فيها قوة مصعدة  
فاذا اثرت في جسم وكب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الاتساق بين شطرها  
شديدا في الغاية فيفعل اللطيف من قسما دالة الصعود والالطف في الالطف في الكثيف  
فيلزم بسببه تفريق المختلف واما انها جميع المتشاكلات فبمعنى كونها معدة له وذلك لان الاجزاء  
بعد تفريقها يجمع بالطبع فان الجنسية عند اللطيف والحرارة معدة لذلك للاجتماع فبذلك  
الاجتماع فبذلك يسميها كما سبب الافعال الامور منها والبرودة من ثنائياتها تفريق المتشاكلات  
وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفا ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وكذا غير المتشاكلات  
وهذا هو الظاهر في كل واحد من هذه الاربع من الملوك من بعض الحكماء واما غيرهم  
فالملوك استواء وضع الاجزاء والخشونة عدم فليس الا من الاعراض النسبية والصلابة هي  
الاستعداد الشديد للافعال فمنها من الكيفية الاستعدادية والذين عدم عما من ثنائيات ذلك  
كالبلم من الجفاف قال الفاضل المحشي البلم هي الرطوبة التي رية على سطح الجرم الاجسام والحقا  
يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حاشية التبريد بان البلم هي الرطوبة على سطح الجرم ليست جوهرية بل هي  
غيرها من الكيفية والجوهر ان البلم وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المتضمنة لشيء لا انها  
ايضا ولا يناف هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطح الجسم وهذا هو المراد مما ذكره  
المحشي في المذكور في تلك الحواشي معنى آخر يرد وقهر في حواشي المطالع بان الوصف بالجرمان  
يمنع عن الحمل على الكيفية في اللطافة والكثافة المشهور في اللطافة تعدد الملوك بمعنى  
رقم القوام والكثافة التي تقدمها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا  
المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين البسوسة على استعمال موضوع ما اراد بالمرصنة ان  
يقترن بها لو كانت فارسية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال وهو حركة للنفس  
مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهرة لا يلزم قوله في تفسير الحكم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان  
الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التمدد والمراد ان حاله يوجب  
حركة النفس مبدأ تلك الحالة اذلة الانتقام او يرد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها الغضب  
وقد يقال في تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحكم اطمئن النفس بحيث اذا حصلت فيها



حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى كاللهوة الوهية الشبيهة بالجبك المفهم  
من كماله انه حمل الاعتباري الواقع في المقاح على الاعتباري المحقق في الشبه على الاعتباري  
الشبه فيكون تقدير قوله وبين اعتباري وشبه وبين اعتباري وتحقق اعتباري شبيه وقال  
فان قيل المحقق في المقاح لا كالاوهما الاعتبارية شبيهة لان الشبه الاضافي باهية لا وجود  
لهما في الخارج عندهم غلط الشبه على الاعتباري غلطاً قريباً من الغلط التقريبي كاتصاف  
الشبه بكونه مطلوب الوجود والعدم مثال للشبه فان مطلوبية المطلوب ليست وصفها بقراءة  
ذات المطالب هو وصف اعتباري العقل بالشبه لا المطالب القائم بالنفس او كاتصافه بشبه تقريبي  
وهي محقق مثال الاعتباري المحقق من هذا التمثيل فليس على ان العقل وجه الشبه متناول  
كما يتناول في الطرفين وهذا يشترط فقط المقاح آه اي عموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة  
المشكلة من امور مختلفة واهلية المتضمنة من عدة امور يشترط فقط المقاح حيث قال وجه  
الشبه ان يكون امرا واحداً او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما  
ان يكون حقيقة ملتبسة واما او صافاً او في غير نظر كقولنا في هذا التقيس المتشابه من  
المقاح وجه النظر ما ذكره من بيان قوله والمركب المحقق آه احاطة ان الحقيقة الملتبسة كالبسطة  
مثلاً من قبيل الواحد دون المنزل منزلة وجوابه ان الماد من الحقيقة الملتبسة حقيقة  
للطرفين ملتبسة من كثرة التباين باعتبار الكلام الفهم بعضها مع بعض وقصده المجموع  
يعبر تلك الكثرة بالآخرة كشي واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما او صافاً  
الاهية واحدة والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما ان يشترط وتختلف الذي  
يفتقره نظر الصانع انه لا مجال لتتركب الحقيق من الحق والعقل قد بني الامر على البسطة بعد  
الان في العرف مركب من نفس مجرد وبدن مادي فالافتراق المذكور انما هو في المركب الاعتباري  
دون الحقيقي بالمعنى الذي توهمه الشرارة والمخاطر في جانب لا غير اي وجه الشبه المحقق في  
لا غير وهذا الحكم اعني وجوب شبيهة الطرفين جارية وجه الشبه كركب من الحق والعقل وان لا يندرج  
في قوله المحقق طرفاً في جانب اما الجواب فلان تحقق وجه الشبه الطرفين يستدعي تحقق كل من شبيه  
فيما لا يتحقق في العقل ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وهو وجه

وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه المحقق ولا على المجموع لانه وجه شبيه  
عقلي فان المجموع المحقق المركب من المحقق والمحقق من حيث انه مركب ومجموع لا يكون  
الامعقولات كالمركب ان تمامه جساماً ومتعددات مختلفاً ومع قوله المحقق ان وجه الشبه  
الحق هو كالمركب كالاوهما او جزء فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فيليس بوجه  
شبه فلا يدخل فيه فافهم في الاجسام او فائما في المعاني ولا المجرى في المقاح فلا يدخل  
نفس الجوه الفردية ولذلك يبق الشبيه بالوجه العقلي اعلم من الشبيه بالوجه المحقق  
اعني قوله بالوجه العقلي اعلم من الشبيه بالوجه المحقق لظرفاً اعني قوله بالوجه العقلي وقوله  
بالوجه المحقق موضع الحال والعلل فيها اعلم اي الشبيه كاتصاف بالوجه العقلي اعلم منه  
كاتصاف بالوجه المحقق في تقدير السؤال آه يريد ان تقر بالسؤال بقياس حصول التباين  
ركب من قايين اولهما من الشكل الاول من طرفين موجبين كليتين ينتج موجبة كلية  
وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول والشبه  
كلية كبرى ينتج من كلية هي شرط وهو ان لا شيء من وجه الشبه يحتمل في اي هو ان يكون  
يعتقد اظهار التباين هو له في قوله فمع توهم رجوعها الى التحقيق يمكن وجوب كون طرفي  
المحقق حسيين لقطاً اثنا عشر قسماً فيكون وجه الشبه واحداً حسياً فقط ثلثة كون الطرفين  
عقليين وكون الشبه به عقلياً والشبه جساماً وعكس يكونه مركباً حسياً فقط ثلثة اخرى  
وبكونه مختلفاً ثلثة اخرى وفيه من مح لان الحقا ليس مسموع بل المسموع هو الخفي  
وجوابه ان الماد بالحقا بهما ما يقابل الجهر فيكون مسموعاً مشتملاً في مح وفيه ثم وشل  
هذا التمح موجود في طب الرائحة ولذة الطعم لان الشموم هو الرائحة لا طيبها ولا لذي  
هو الطعم لانه فالوجه ان يجعل الحقا بمعنى الخفي وان يجعل اضافته الطيب الرائحة من  
افاضة الصنف الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق انه لا اضافة  
الى التوجيب المذكورة الحقا ولات مح اصلاً لان الماد بالحقا بهما ما يقابل الجهر فيكون  
مسموعاً مشتملاً والجواب هي على وزن الجرئة وقد يترك بمنزلة فيق جرة مشددة كما قالوا  
للأمة مرة في جزء الرجل في بعض النسخ يبق بل او بالصواب بالواو والايق وجرة



ليظهر الارتباط مختصة بدوئ الانفس الى النفس الناطقة بقية آخر كلامه  
فلا بد نفس حيوانية وبق للرجل القليل المعاني بالعين العجيبة مع تفتح على انه معد  
بمعى الفنا بالفتح وهو النفع فبالعلم يوصل الى الحق آه اندفع بهذا ما قيل الفنا  
ان العلم ليس بضرورى للايضاح فالمناكب ان يفهم الهوى فيما حذر بالذلة على ما قيل  
لكن فسر بالذلة الوصول بمالفة في مدح في العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضرورى  
الايضاح العلم مثل كنه ضرورى الايضاح الحق والفرق بينه وبين الباطن الا يمكن  
على فاعلم في ودة وحدة بعض الاشياء تخرج آه جواب انه يقصد في تفتح من تلك  
الاشياء الماهية منتزعة من عدة معان في بيان الوحدة بالمعنى المراد به هنا بل قصد  
في كل منها اما مع واحد لكنه قيد بمعى آخر جعل تلبعا وتفتح له وكم بين التقييد والتبعية  
فما من وينا ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم ملكة اول الفنى الاول انه يجوز ان يرد  
بالعلم المشبه بالحيوة والاصول والقواعد ولا يجوز ان يرد الادراك فليترك لقرب من هذا  
ما يق آه ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك يكون  
لا يكون قيل عليه كون الشيء منتزعا من عدة اشياء هي مادة له خارجة لا ينافى انتم اعم من  
عدة اشياء هي طر فاه وهذا مدفع لما يحقق الفاضل المحنة في بحث الاستقارة التمهيدية  
ويستدل عليهم من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيبا منتزعا وان الشرح  
بذلك محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في تفتح التقييد وجه الشبهة الى الواحد  
وغيره بقوله وفيه نظر استمر في قدرته على اجابة هناك والاصل ان الهيئة المكنية هي  
فتم ينتزع من الاشياء المختلفة وتنتزع من الاوصاف المختلفة الشيء واحد كما ذكره  
واش صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملئمة والى الثاني بقوله واما اوجه  
آه ولاف فيه فليفرم احيى بن الجراح لفظا احيى بمائتين مهملين مفتوحين بينهما  
يا ركنه والجراح كيم مفتوحه ولا م شدة وده وحامه لفظ وقد لاخ الصبح الشرب كما ترى  
الكافي في قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لوجود التقييد والمراد ان انضاف الشرب الى  
العنفور ارجى لافها فيه لو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كنفق مدح في لفظ

اظهر في افادة هذا المعنى وانه انما ترى وجوه منها انه خبر مبتدأ محذوف اي  
هذا التشبيه فظهر هو المحسوس المشبه لافها فيه ومنها انه حال من الشرب او صفة  
يجعله حكم المشكر ويجعل الصفة في حكم الموصوف الشرب الذي ترى كونه على ذلك الوجه  
واقرا انه في موقع المصدر اي ظهر فظهر مثل تراه وقد جأ بتشديد اللام كلف  
هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهل لغة ام ضرورة وقال ثعلب ان  
ان ينوى وليس يصحح اي تفتح نون النون بفتح النون الزهراء فكانه اراد  
بمقدار مخصوص مجموع مقدار الشرب لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغى ذكر الكيفية والرد مجموع  
مقدار الشرب والعنفور مجموع مقدار الشرب من طوله وعرضه مجموع مقدار العنفور من  
طوله وعرضه لا مجموع مقدار الشرب ومجموع مقدار العنفور وسبب ان الفرد قد يكون  
مقيدا آه دفع لما يتوهم من ان المشبه به هو عنقود ملاصقة بين كذا وكذا  
لانفور كالمثال النفع آه المتاريفهم الميم ام مفعول فاضافة الى النفع في اضافة  
الصفة الى الموصوف الى النفع المتاريف فقد اخل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف  
ما يذكره من المعاني المختلفة وتداخلها الماض بها ان تلك المعاني انما يفهم اذا جعل  
المشبه به البليل المقارن للهادى حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صفة  
المضارع الدالة على الى واما اذا جعل ما ضيا فالمتبادر في التشبيه بيل تهادى كواكب  
في الزمان الماض بالبيته الى حال اعتبار التشبيه بهذا ظاهر ان تفيه الفاضل المحنة في شرح  
المفتاح تهادى كواكب بقوله اي تفت ليس كما ينبغي فانه يشبه جعل تهادى ما ضيا  
كما لا يخفى في تفتح الهادى كواكب والواو تشديد اليا واما بعضهم انها من جميع الصفات  
من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النفع والبلى ولو قال تشبيه النفع الذي  
هو من جانب البلى الذي هو من جانب لكان اظهر وانت فيه بان قوله من جانب  
متعلق بقوله تشبيه اي ليس من مقصود اعتبار هذا التشبيه من جانب  
تلك البيته من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشب به فبما في حكم الصلة للمصدر  
الجم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لأم المفعول وكما



صفة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه المصداق فكما في قولنا يقتصر العجز النفع  
 وسئل السيف في اخرج الاغداد جمع غدا وهو خلاف السيف وترسب من ركب الشئ  
 في انما رسوب اي سفل وجعل من ركب السيف اي مضى في الضربة لا يلزم قوله تعلو وقوله  
 والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسبون رست اقدامهم في الحرب اي ثبت  
 والاول اظهر اخذ ادم الحرب اشتدادها في اخذ ادم النار بمعنى السبب واخذ ادم  
 قوله غيظا وبوم فخدم لشدة الحر بل هو ما يتعلق معنى الاشارة اي تعلق  
 المقارنة والمصاحبة لا انما ينبغي عليه الاشارة كما ينبغي على كبره المثل المذكور  
 حكم القرب **يا** كفي في الهيئة هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه كفي في الهيئة  
 لا ان نفسها مع انه المراد كما صرح به الشرح ودل عليه بيان المصداق الوصول في الموضعين  
 بالهيئة فلا بد ان يبين هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما في الحيوان كفي في  
 الان في اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغيره عبارة الشيخ فانما يفيد  
 بيان حال الشبه وضمير كفي فيها عائدا الى الشبه لا الى وجهه فيفهم من يكون الهيئة  
 وجه الشبه بل انما شبهة تعسف **احدهما** ان يقترن بالحركة غير مائة التركيب احتاج الى  
 التقدير اذا عاين في الجملة الجزئية الى المبدأ اي في احد هما لان فاعل يقترن به  
 غيرهما والضمير غيرهما عائدا الى الحركة فبقى المبدأ اي في احد هما بل عائدا لغيره لان  
 يقدر لفظ فيه اي يقترن فيه بالحركة غيرهما اويقى اللام في الحركة عوضا عن الفاعل  
 اليه اي بكونه فاعلا فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاشارة  
 لادنى تلبس هذا ايضا انما لزم من تغير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائدا الى  
 المبدأ بلا احتياج الى تكلف تقدير الربط لكن لا بد ان يقدر المصدر الذي هو  
 المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قول الشيخ ان يقترن بغيرها باسم الفاعل  
 ليصح حمل المبدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان تقديره مضافة في عبارة  
 المصراي ذو ان يقترن على ان الاشارة لادنى تلبس لكن لزم انما في قوله في الموضعين  
 انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه في نوعين وان كلا منهما في قسم الهيئة

بالهيئة نفسها واما اذا قلنا مضافة اليه شئ من صفتين فلا لزوم لان كلا من  
 الاقتران والتجوز كناية عبارة الشيخ وكذا الاقتران الغير كنهية او تجوز كنهية عن  
 الغير كناية عبارة المصدرية للهيئة ولا حاجة الى اعتبار الرابطة في كلام المصنف انما  
 عين المبدأ فاعلم ان مما يزداد به التشبيه قوة وسحر ان يجهل في الهيئة آه  
 لفظ مائة قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه بل لزم فيه ما لزم في عبارة المصنف  
 هو عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه وقته هذه الى ان وجه  
 المذكور **فالتقدير** ان تجوز هيئة الحركة اعادة لفظ الحركة اي من ذكر ضمير عائدا الى المبدأ  
 لا اتحادها مع المبدأ **والشئ** كناية في كمال الاشكال يرد بالاشكال المفلوج بل المرغش  
 اذ في كنهية يؤول الى الهيئة المقصودة مع نموذج الاشارة من وضع الظام موضع  
 المقترن فيقتضيه الظان يقول مع نموذج وهو حال من الحركة اي كائنه زمانا نموذج  
 يقيد بالمدى اذ اذنه ومصدره محدودين بدال به او قوله والمعنى ظهر له رأي غير الاول  
 الى ان فاعل بدال به راجع الى الرأي المعلوم بدلالة المقام **فان** الشئ في النظر  
 آه قيل في الكلام اي شبهة الشئ بالمرأة فمما ذكر من الهيئة لان الشئ في النظر  
 اليه باليد جربا آه **بجذ** في المرأة اي قارى قلب المرأة ياشم فعل به ما فعل بقاض  
**ق** وانطباعا قاهرة وانفقاها اخرى الفاعلية كانه جوب لئلا يشوب وجه الشبه في البرق  
 والمصنف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباع و  
 الانفجاج الحقيقي للسمي الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق  
 حيث يتم اجزائه ولعل انفجاج البرق ظهوره من خد السحاب منشرا ضوءه انطباعا و  
 انضما اجزائه بحيث يغتمل من الابصار بالكلمة **ومن** لطايف ذلك قول ان من جنة  
 الرياض آه ضمير جفت اي احييت راجع الى الرياض والسرور مجموع واحد سرور  
 والقيان جمع قينة وهو الجارية مقيمة كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة الغنية  
 وليس كذلك وقوله تلحف اي تغط حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام  
 لتلحف الهمزة وفي اشارة تلحف على تلبس ايما اخضر السرة تمام فان اللام ما



مايسة المدة من رأسها الى قدمها وحضر الحريم من اضافة الصفة الى الموصوف  
ونفسه بخلاف الجار وايصال الفعل الى بحضر الحريم وقوله على قوامه موضع الى من  
صغير تخفف وقوام الرجل يفتح القاف فيمنه وحسن طوله والقاف في مكانها للتخفيف  
التي تبين اذ حصل تشبه الروايات فيمنه للتشبيه الثاني والواو والريح في بابها  
للمعان والتذكير بما في ان الريح مؤنث سماع قال الله تعالى ريح فيها شدة اليم ثم كل شيء  
بامر ربها بناسخ تاويلها بالمد كماله هو الهبة وعلوها حال من ضمير جازم او جازم للتخفيف  
الصيغة والحمل يفتح الجيم مصدر اما بالكرة فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام  
والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي لا يلزم رعايتها  
من وجوه لطايفها فيمن التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التاء في قوله  
والعناق وحركة الهمزة اما اصل الاقتراف وادى الى ما يكون في الثانية من شدة زائدة  
تأدية لطيفة لان حركة الشجة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها السخ لا الى من  
وحركة تارة في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدرك الحمل فيرتفع كعب  
من حركة من يرام باله نولان ازجاج الخوف ابد اقوى من ازجاج الرجا كذا في الايضاح  
من جدل الله تعالى لامن جدل الانسان اثرة الماد في التناقض الظاهري بين قوله  
مجدولة وبين قوله لم يجد لي قول ان شدة صفة كانه عاقل آه البيت للاختلاف والصفة  
الجاب والاراد بها اليد وقيل الجيد وقيل العنق وهو المكسب للمصالح والناس هو ما تقدم  
النوم من الفتور فان النوم ربح يقوم من اغشية الماع فاما وصلت الى العيني فترت  
ويح اذا وصلت الى القلب نام واللون في الاسترخاء والبطو والتمطى التمدد في تشبيه المصالح  
الذي لا اثر للحياة فيه بالمجلى الذي يترك حبيبه وهو مدح صفة لاجل توديع لطافة  
لا يماث الى ان المجب في هذه الحالة في حكم الاموات بل ان مواع الحيوه فيه اكثر حين جعل  
مشبه بها ثم لم يجعلها اي لم يجعلها فيها فذكر العمل بل حفظ الحمل على طريق الاشكال  
اولا لانهم لما لم يجعلوها كائنا لم يجعلوها جعل حلام كلام لعمد عملهم وان الجار  
جاءل بما فيها وكذا في جانب المشبه اذ يحرك الجار عدم انتفاء لان الجمل يستلزم

عدم الانتفاع فذكر المدحوم واديه اللازم وهو مستف في جانب المشبه فيها وبهذا يرفع  
ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه  
وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه وعيت فيه امور ثلثة تناسب  
هذه الامور لا انما عينها واجيب ايضا بان لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين  
تحقيقا بل يجوز التزويل التخييل في حال ههنا بالنسبة الى الحمل والجمل نظر الى التورية  
حملوا التورية كذلك فلا اشكال فيقال ابرق القوم آه ذكر جمال الدين في شرح  
الايضاح انه يقال ابرق النعم قوما من ظهر لهم برق فان اراد استعمال هذا بطريقه  
الخرق والايضا فلا بد من النقل عن النقا وان اراد الاستعمال بذلك الطريق الى  
ما ذكره الشم ولا نزاع فيه فلما رادوا بها اشفقت يقال فشفعت الريح السخ فاشفت  
ان جهات ذات شفع كما يقال كسب فاكب والهمزة ههنا للضرورة لا للمطابقة اذ لم  
يجز افعول مطاوعا لفعل بل مطاوع شفع وكسب انقش وانكبت كما صرح به في شرح  
في تفسير سورة الملك زيادة التقرير ضد الفرج في البناء قوله بان يقال  
ليست ابنا التي تدخل في المشبه اي ليست ابنا صفة للتشبيه بل لانه كما كتبت بالقلم  
فان قيل هذا يقتضي آه فاصل السؤال انه يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون  
التشبيه المجتمع اليه من قبيل المتعدد تشبها بكماء وليس كذلك فاصل الجواب  
منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في  
المثال المذكور في سبيل التوضيح واداء بالواحد في قوله تشبها واحدا ما يقابل المتعدد  
وينصديق على ما هو بمنزلة الواحد زيد يصفو ويكدر الكدر عند الصفو وباب طرس  
وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يلزم على ما ذكره  
السؤال فاما يستلزم من تنازع الوصفين لامن نفس الكلام وبهذا التفسير يندفع اعتراض  
جمال الدين في شرح الايضاح بانه انما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدي الصفتين  
ومطابقا ان زيد ينقو من احدهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال  
من احدهما الى الاخر امر واداء بشو هما في ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح



فان جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشرح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه  
 فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التعيين في حقيقة التشبيه فلا يخبر  
 ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس في الشرع الا ان التشبيه على هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح  
 واذا سمى المحيى في ذلك فربما بالوافق وليست شري ان اتي مقدمه من مقدمه مهابرت  
 من دفعه بما جاء في احد ما ان لا يكسب فيها تشبيها لفظ من كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه  
 مركب وفيه تردد ويمكن ان يوافق اصل الفرق الاول ان التشبيه المقدر لا يكسب فيها الترتيب  
 اهل واهل المركب قد يكسب فيكون الفرق بالنظر الى بعض المواد واثبت اعلم في فاذا افتنا زيد  
 كالاسد والبعير السيف لم يذكر وجه التشبيه المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس  
 في الاول والجود في الثاني والمضاه في الثالث لظهوره في نزول الذكر في الاثنان فيل ان  
 الفاعل ينفذ فيقول ليس له الا المطاعمة في كلام على كرم ابته وجهه ان صحت ما نقلناه في  
 في الطاووس فيس اغرب من مطاعمة الفراء من التقاض لا يشترط الصديق فيه خلاصة  
 الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يؤخذ من تضاد وصفين في الجبن والشجاعة لان هذين  
 الوصفين منتهى كانه ان كلامنا من هذا لا في هذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين  
 يتحدان في تشبيه واحد موصوفيهما بالافرنه واوتلي في قوله ثم ينزل في تشبيهه التباسا اشار  
 الى جعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد يشبه كبناء الوصفين  
 وقوله لا يشترط الصديق فيه توطئة لهذا التنزيل وللفظ ثم للترافى في الرتبة كقول  
 تملج او نهكم انتم يكون بمداخلة جانب التشبيه بخلاف التملج كذا في شرحه للمفاتيح بالجملة  
 التملج بالنظر الى حال مع مطلقا وانتم بالنظر الى حال التشبيه بخصومه فليترق وان  
 قوله هو جانه مثال للتملج دون انتم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جمل كون  
 مثال ما يشبه بالاسد للتملج وليس فيه التعيير بان مثاله هو جانه انما هو للتملج فقط  
 الا ان السكاك لما ورد مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد ينزع من نفس التضاد في  
 تملج او نهكم وهما ما يشبه للجبان وانه حاتم الثاني للخيال ورد في المثال على نحو كون  
 المثال الاول للتملج فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان قلت فان لم يفهم من تشبيه

تشبيه كون المثال الثاني لاسمهم كون المثال الثاني للتملج فمما سمع قوله لا يمتنع  
 قلت فعناه لا اللهكم فقط كما في المثال الاول في اتي من ابي النسي وعند البيت الشريف  
 بن تيمية الاسد ستر على وزن الجوهول اي ذاب والغيطة الغضب الكافي في بعض  
 النسخ تغير الفهم فستر على وزن المعلوم كغيره اذ في الفهم كاسم ابي ان كذا ذكره  
 الامام المرزوقي وقيل الضم كملك من ملك الحاضنة قتلته يدون الملك اطلق على  
 ابي ابي تيمية وهما في قوله كان للتشبيه اي لانت تشبه اسمها بجوها لان الجوه في  
 المعنى هو المشبه اي لان الجوه الواقع في موقع التشبيه يتحد في الواقع بالاسم الواقع في  
 التشبيه فلا يمنع التشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه والحق انه قد يستعمل عند الظن  
 الخ قول الكوفيين والراجح كان يحسن التحقيق ايضا وانتهوا عليه فاصبح بطن  
 مكة فقتلوا كان الارض ليس بها هشا اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها  
 لانه ليس في الارض حقيقة والتفصيل مما جاء باعتبارها جوا في سؤال عن العلة  
 المقدر واجب بان المراد بالنظر فيه ان يكون في بطنها لا يكون في ظهرها والمعنى انه لا  
 ينبغي ان لا يقتضيه بطن مكة من دفن هشا فيه لانه لها كاليف وبانه يحتمل ان هشا  
 قد خلفت من سده منقذ فكان لم يكن في اي في الكائن ونحو ما يريد ان الكلام في طرفة  
 الكناية كما نقر في قوله فلكم ملك لا يخل لان في الكلام مقدرا في حاله وقضية  
 العجيبة ان في المثال في الاصل بمعنى المثل وهو النظر وكذا المثل كشيء وشبهه وشبهه  
 نقل القول السائر المثل مضمون بمورد ثم استعمل للقصيدة او الى حال الصفة اذا كان  
 لها ثبات وفيها ثبات وانما صحت هذه الاستعارة لانهم لم يفسروا مثله ولا رادوا  
 للتشبيه الا قول لا فيه غرابته من بعض الوجوه او كصيب من السحاب في فعل من صا  
 يصوب اي قول ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا ولا يفرد آخر من اجل تقديره  
 مثل ان يقدر كمثل ما او يقدر كنبه ما في ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة  
 ووصفه الحياة الدنيا لا تشبه بدأ البناء في من انصارى الى الله الآية الانصا جميع  
 تشبيه بملح النافه كشرهف واشراف وجمع نضر كصاحب وصحب في قياس راكب رك



وجمع صبيحاً صبحاً كفرخ وافرأخ قال انما فضل المحنة شرح الفناج معني من انما  
ان الله من جنس متوجها الى انصرة الله تعالى في الاضافة في انصارى من اضافة  
احد المتشركين الى الآخر كما قيل من الانصار الذين يقتضون بما يكونون مع  
منصرة الله ولو كان معناه من ينصرة مع الله لم يطابق الجواب اعني قولهم من انصار  
الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضافا الى نحن انصارا لله  
انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصارا لله من اضافة احد المتشركين  
من انصرة الى الآخر ومعناه نحن جنس الله فنصرك معه فالترجيح للتوجيه في الاضافة  
الاولى واتي وجه المحنة قوله اللهم الا ان يقدر مضافا قلت اما وجه الترجيح فهو  
ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهر موضوعين الاول في قوله تعالى يا ايها  
الذين كونوا انصارا لله حتى يلايم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه  
صرف مثل الضرورة والثاني في قوله تعالى نحن انصارا لله وفيما ذكره الفاضل صرف  
واحد بعد الضرورة الدائمة واما وجه المحنة من اضافة الى الله بالتبني الا انما  
الكلام على ظاهره وعدم التأويل بوجه ما فتأمل في وازمان مقدار اي انك تفوق  
البحر هذا مذهب الجمهور وعند ابي حنيفة الفارسي ان المصادر يقع في الازمان فيجعل لعدد  
الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والحقوق الغيبية **ق** بان الآية لا يكون  
تظييرا اذ المشبه به يكون مذكورا لا مقدرا **ق** ويستلزم قولهم نحن انصارا لله  
المراد بالاستلام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلام الحقيقي اذ  
حواري الرجل صفيته وخلصانه الحواري من الحواري وهو البياض اي لص وقيل كان  
اصحى عيسى عليه السلام نصارا من يهود النصارى اي يبيصونهم واي هو خالصا  
وهم خالصا في اي خالصا يستوي فيه الواحد والجمع والخاص كالحزن مثل الخلق  
**ق** واضرب لهم مثل حيوة الدنيا الآية اي يتبين لهم وصفها يشبه حيوة الدنيا  
منصرها وسرعة زوالها او وصفها القربة **ق** فلا ينبغي ان يعجز فقال عرج على المنزل  
نعم يا ابا جلس مطية عليه والتعرج على الشئ الاقامة عليه **ق** قال صابح الكثر في قوله

لو لطلب هذه الصابرة رجاء في كنهه وبعان الصورة المنيرة عن الهبت  
وما بعده لا يصح مشهرا بها بل المشبه بها الصورة المنيرة عن ذوى الصبيح  
فيقتد برذوى ضروري ويمكن دفع فتدبره وما هو بين في هذا قول لبيد  
في ان ما يلج الكافي ليس بشبه به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار  
مما لا يصح احدا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا بما يقدر بها كمضاف الى كشد  
ما يقدر به ذكره في المشبه به والواو في قوله وايضا بما حالته وايضا ما ابتدأ وبها  
جزءه ويوم خلقها طرف لهذا الجزاء ويقع فيه مبتدأ مخدوف اي وهو بلا وقع والبر  
جمع بلفظ او بلفظ وهي الارض القفر التي لا شئ بها وفي الحديث البيهقي الفاقة  
تذرا لدار بل اقع وغدا طرف ليدافع لما فيها من الفقد ولا يجوز ان يكون خالما  
لاقتناع الجزاء بالنظر من غير الحديث وبهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل  
فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال  
والاهل من الآو دينة ولا يلزم ان زوال الاربعة وما القوم الا كانهما وضوء  
يحول وماذا بعد اذ هو ساطع **ق** وفي كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر آه يمكن ان يقال  
لما استفيد الحكم من الفعل انما ذلك الفعل عن التشبيه لانه لا يكون زيدا مستنصفا  
لا يوجب الحمل كما في علبة زيدا سد فتأمل ولو قيل انه يثبت عن حال التشبيه  
القرب والبعد لكان اصوب ان قلت فيحمل كلام المفسر على حذف المضاف اي  
يثبت عن حاله قلت لا يتم التقرب بل يكون المناسبات ان يذكر هذا الكلام في  
بحث احوال التشبيه فتأمل **ق** والنقص منه في الاقل يعود الى المشبه لما كان بمنزلة  
القياس في امتنا شئ على آخر كما الوجه ان يكون النقص منه عائدا الى المشبه  
الذي كالمقيد لذا كان عدده اليه اغلب اكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق  
الكلام في كل حكم لبيان المحكوم عليه فلا يستبعد ذلك لان السك بعضهم  
والنظر في قوله ان جوب الشئ مخدوف اقيم ببقائه **ق** ومقدارها  
اي اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ترك لظهوره مما ذكر اول **ق**



مرفوع معطوف على بيان المكان لا يجوز معطوف على نفس المكان اذ لا يرفع  
 وتقول ثلثه الضمير ثلثه راجع الى المشبه والثلثان بمعنى الى الالف قوله تقوية  
 حاله من لا يحصل منه ليعلم على طائل الطائل لفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه  
 اي لا غنى ولا فائدة وعلى كتمان ان يكون زائدة كما في قوله ان الكريم وابكر يعمل ان  
 ان لم يجد يوم ما من يملك فطائل فاعل يحصل فيكون ان لا يكون زائدة فاعل يحصل  
 ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويضمن كماله بطلان قوله تقدم الحسب وفرط  
 الف النفس بالان النفس في مبدأ القطر فانية عن العلم ثم بعد ذلك سها للجزئية  
 بواسطة الآلة وتبينها لما بينهما من الشراكا والمباينة اجمال لا يحصل لها معلوم كلية  
 هي العقيدة ما تجده في قوله ويوم كفل الرح الخ البيت شمس بن الطيفي والابن  
 الطبرية وبعده لون ندوة في اوج وصحبة عصاة على الناهية ثم المتأخر  
 كان اباريق الشمول شمس او قرا على الطيفي عوج الحنا والمراد بدم الرق الحمر واما  
 حال منه ان تناول دم الرق صا دراعنا اوله متعلق بقصة المناهج وهو  
 وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية جاربارة واصطط كما كما ضرب  
 بعضها ببعض وفي الصماح اصطباتي بدل اصططاك وهو الضرب الذي يسلج  
 صوت والندوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس اذ لم يتبين يكون مرفوعة  
 كسر واذا انون يكون نكرة والرواح نفيس الندوة والصحة جمع صا بثل  
 فوهة وفاره والشم جمع اسم من الشم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استئثار  
 والمفاخرة جمع منخو وهو الاصل لقب الانف وشم الانف كناية عن الرفعة  
 والرياسة والشمول مع وزن القبول الحز والاوز بكسر الهمزة بكسر الهمزة فتح  
 الواو وتشديد الزاء المعجمة البسط وقد جمعه بالواو والنون وقالوا وزن  
 والطف اسم موضع بنا حية الكوفة والعوج جمع عوج والحنا جمع حنو  
 هي الحلقوم وبثها الحنجر شمس او في الحنجر وقد فرغت واما بيت بطبرستان  
 اجتمع عشية باطن الطيف معوجة الحنا جرة ظلمنا عند باب الى نعيم ظلمنا

ظلمنا بجمع وظلمنا في النهار واللفظة نافية مقدم العنق من انث وقوله اذا  
 اذا هم القبح الخ البيت سعد بن ناسب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله  
 غسل عن الغار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستثن في  
 في رأيه غير نفسه ولم ير ضئي الا قام السيف صاحب المراد بالغرم المغموم عليه فيجب  
 بجمع ثلثا في الخوف وانصاح جالبا اما على الظرفية اي في جانبها وعلى الى الية  
 اي متجنباً اعرف والشه لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى  
 ال مع فان الامر يتفاوت بحسب السوم والعادات وقلم لا يوجد وصف امر شمسها  
 كل الناس نقول الاتساع وقوع المشبه به قوله نقول مفعول له المشبه فم اوله اذ  
 وقوله لا امتناع مفعول به لنقل واللام ادعائية وليست ظرف لتعليل لنقل الاتساع  
 عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراق الناشئ من ندرة حضور المشبه به  
 مع المشبه كما في الحديث البتة لان نقل فيه لصورة النادر الى كثير الوقوع اصلا  
 لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فدا وجه لذكره ان يستطرق استطراق النوار  
 ردة فاضل المحنة شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله يستطرق  
 استطراق النوار ردة فاضل المحنة شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح  
 في قوله يستطرق بعيد لكونه لنقل الاتساع بل هو مطلق لفظا لا يتغير عن استطراق  
 الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراق لا يخفى عن شناعة وفيه نظر لان العلة ان يغير  
 لفظ المثل مقبلا ويجعل الاشارة الى النفس يستطرق واما التفصيل الذي ذكره في  
 الامر في قيل معناه بمثل ذكر من تعريف الجهور بالجهول فيه حذف مضاف الى من  
 امتناع تعريف الجهور بالجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقم بلا شبهة كما خرج  
 به الشرف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزام ان يكون المشبه به  
 في التسمية الاستطراق اما اعرف بوجه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان  
 التسمية بكلمة كان ازيد حضورا في الذين كالا استطراق اقوى وبالجملة معلوم  
 ان البواكير ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفهم في جرمه وقد



وانت في بيان اللزوم المذكور لا تختلف باختلاف تفسير آقوم بمنزلة ذكر لان قوله او  
معرض الاستطراق داخل في قوله لم يصح الواقع فلا يتفقا المشبه به ابرق  
واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي شرح المفتاح **ق** وح لا يبعد ان الخ يعني لما لم  
يكن قول السلك ان حق المشبه به ان يكون اثر في جهة التشبيه اقوى حالها  
كلها لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقريب لا يبعد ان يكون واد  
السلك الخ بقي هنا شيء وهو ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لا بد فيها يكون  
للتعزير او التشويه او الاستطراق ان يكون المشبه به اتم في الاتساق او الاستقباح  
مع قوله وح لا يبعد الخ ان يكون المراد بجهة التشبيه في العرض منه هو الاتساق  
مثلا مع ان العرض منه نفس التعزير مثلا والفرق فلا يتأمل **ق** وجه مجذور سلم  
جامدة المجدور وما عليه ثار الجردى والسلم ابرق **ق** ثمرتها اي ثبوتها بالمفاد  
والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك في لفظ قد اشعار بان اثر التقريب في  
السلم بعد لانه نزول بارئان واما اثره في التشبيه لانه للتقريب **ق** ولا ذور ودية الوا  
بمعنى ربة ولا ذور ودية بارئان الجمع الى الصلة لان الخ اشترت صورة الشئ لا يتفق  
في كلام العرب **ق** يجوز ان يراد به وكيمثل ان تبقى البيوت على حقيقة ما وح يكون لانه  
بيان لا يبعث اللام كما في الاول **ق** ضعف اي ضعف تلك القامات من حملها وانحت  
سبب ثقلها فالضمير للار ودية تأمل **ق** لمك هدها عناق والعناق بكسر العين المهملة  
مصدر بمعنى العانقة **ق** غنى برق الغنى الطوى وبرق بالفان رف لونه اي برق  
وتلا لا قال الشطر بريك هل غنمت انكره باقيل الصبح او قبلت فاما وهل رفعت بك  
قرون ربا فيف الا فحان في نواها **ق** كان ميل النفوس فيل من وضع الظن موضع المفهر  
اذ انظر ان يؤتى بضمير رابع الطابع **ق** كسبه الجامع الخ كلى ان قاضي سجنه دخل  
على الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متفتنا فاخذ بمجره **ق** قال وعالم يعرف  
بالسجرات واثر راما ندمانه بان يتوه فاستظف كل منهم حتى اراد ان يوتى الخ  
في البين فقال اشترى الى النفس من الجنة فاما الصاحب بان تقدم مائدة **ق** وهذا

وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض في الجملة ولو في الاخر  
بما لا يمتنع لا التناقض في وجه التشبيه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاتهام عرض  
عائلا الى المشبه به ولا حاجة الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو  
ظ **ق** فمن مثل ما كان في الكاس غنية تكب الخ فان قلت قوله في مثل بدل على  
التشبيه وقوله بحث به على التثنية فيتنا قضان قلت لم يقصد بقوله في مثل  
التشبيه المقابل للمثبته كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه  
عند اعادة الجمع بين الشئين في امر فادل الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا  
مخذوز **ق** دم عبرة كنت اشرب قيل قد تفر عنهم ان العطف بام يقتضي التثنية  
اخرى المشروبين وان يطب العين فترتب قوله فواته ما ادرى الخ على البيت ان  
يقطع ان يكون المظان المسبل به اما الخ او العبرة او تعين ان الشرب العبرة  
او الخ فظاهر البيت لا يفيد فالوجه ان يؤتى المصراع الاول اي من الخ الخ  
اسبب بها ففقه ام من عبرة اشرب او المصراع الثاني اي ام سبلت بعبرتي الي  
اشرب والا قرب ان المعادلة باعتبار اقامة المفهوم مقام اللزوم لان المشروب  
اذا كان عبرة كان السبل به ايضا هي ونظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام  
ان خرفان الاصل ام تبصرون فاقم السبب مقام السبب لانهم اذا قالوا له انت  
خرفا فلو عند بصره اصرح كريب **ق** انما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام  
مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل اعراض المذكورة وجودا كما اشار  
الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد الخ **ق** لوجب جعل الغرة مشبها  
والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر انه كما يدل عليه ما نقله من كلام  
الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها بالصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال  
الشيخ بمعنى انه اريد شيء من ذلك لم يستقم اي العكس بقية ذكره عقيب قوله فان  
العكس يستقيم على التشبيه لا يري الخ قول الثالث **ق** لانه اريد ذلك فان قلت  
كيف وقد يكون العكس ايضا اذا قصد المبالغة وابهام الامة قلت مراده لا تقسم



على الحقيقة وإرادة الحق التناقض بالكلية حقيقة لا ادعى ان اريد بالمبالغة  
وابهام الاتية والحق التناقض بالكلية ادعى بتعيين العكس لا يستقيم الاصل  
فتبين لذلك فانه قد وقع للشريف بهذا دهرهول انتهى وقد يوجب حمل الشبهة  
كلامه ان رجح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكمي التثنية والتثنية  
المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتوض لنعنى التشبيه لان مدار الفرق بين  
التثنية والتشبيه معان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول  
فليس مقتضى التثنية بتعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه لما قصدت اليه  
فيه حقيقة او ادعى لزم تعيينه بضرورة وانت جدير بان نقل الكلام الشيخ بوجوب  
ذكره ذلك القاضل قال الشيخ في السر والعلانية حملة القول بهذا انما يوجد في  
بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد اليه الا اهتمام مع انه من جملة ما اتي به  
بالتشبيه لان اقل الاغراض المذكورة وجود كما ان راما ذلك في المقطع بقوله وربما  
كان المقصود بالجمع وضمين قيل انما عطف على الصورة وقوله على وجهين  
بالجمع اب بن ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع اب بن ويكون اشارة الى الحكم  
بالتثنية بين السهيتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن من التثنية  
الى الحكم بالتثنية والثاني ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني  
والظان في الاصل حال من ضمير حده الرابع الى الوجه فان العكس يستقيم في  
التشبيه لا يستقيم في التشبيه الواقع في باب التثنية اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا  
والظان ان التعليل المذكور لا يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان الاختصار على الجمع  
المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحق التناقض بالكلية اذ لو اريد من ذلك  
لم يقتصر على الحكم بالتثنية بل لكان لا يميز لان الثاني يقتضيه جواز العكس من غير ان  
يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضيه عدم الجواز وفيه بحث وهو انه لا يقصد اليه  
في بيان الامكان والحال والمقدار في التنزيه والتشويه ايضا من غير استثناء العكس  
فان المشبه هو الشئ في مقتيد فان قلت المشبه هو الشئ لا مطلق بل حال وكذا فيكون

فيكون مقتيدا قلت الحركة انما يلاحظ في وجه التشبيه في مقتيد لا في مقتيد  
مؤتلفه متفرقة في اديم الشئ الخ المؤتلفه المقدرة لاء واديم السوا وجهها  
ورزقها الصافية بنفسها المصدرية والمشتبه فدام جملة احمية وقعت مالا  
والعامل مع كان في شئ من الرفع اي محل عال الى الرفع من قبيل حده حاله  
المشتبه في قدامه الرابع الى المشتبه او في بعد خبر والمراد رفعه في المنظر بان  
يكون مثله في المنظر التزيين ويكون المخرج اقرب الى الشرف والافالمخرج في  
الفلك البس والمشتبه في الخامس وقد استقر مقتضى المنصف قال الفراء  
تسكين الهمزة في شمع وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح فانه لو قيل المخرج  
كالمنصرف الخ يعني ان تشبيه المشتبه بالشمع السرفه وان صح باعتبار السهية  
الثاني حصول شئ احمر اللون خلف شئ ابيض اللون مثلا لاء بينهما فرق قريب  
الا ان تشبيه المخرج بالمنصرف عن دعوة لا يصح هو القول الفصح والمذهب الجزل  
اراد بالفعل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك وكذا التشبيه  
الاشارة اليه لم يقل الجبلية لان التثنية اشارة الجبلية للوحدة لا للتأنيث والتثنية  
وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة زهر الربى الربى جمع ربوة وهي ما  
ارتفع من الارض والظان قوله فنقصت بافضارها انه حمل الزهر على التثنية  
اما بما زاد من اسرارها فادعى ولا يخفى هذا عن تريح لان قوله مقتيد برلين مفر  
كما صرح به في مقتيد وثبته تركيب وجوابه ان الوصف والاضافة لا يمنع  
بالافراد كما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة الاشياء والمثبه  
بهنا ليس كذلك وايضا تقسم آخر للتشبيه لا يعد تشبيها متقدرا بالمتقدرا  
مقابلا لاقسام البقية بان يقال واما تشبيه متعدد بمقتيد لانه تشبيه المفرد  
بالمفرد حقيقة فلا يخفى كونه قسما لاقساما طبعا بعضها واباب بعضها لا يخفى ان  
وطبعا يثبت حال من قبله بسايطر والعامل مع التشبيه المستفاد من كان فاجب  
ان الحال يجب ان يكون مطابقا لها في التذكير والتأنيث وقد انعمت



بهناء لم يقل رطبته وبالسبب فاش ثالث ربح قوله رطباً بعضها وباب بعضها  
الاردفها لكن ظاهره يقتضيه لزوم حذف الفاعل وبقا رافعه ولا يجوز ان يكون  
ولا بعض الكوئين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظاً يستدعي تفصيل  
صاحبها مع وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالسبب اما بعض واليوسنة  
بالسبب اما آخر والظاهر ان يقال التقدير رطباً وبقا رافعه اي قول الرش  
الاكبر الرشيش التزني والتمني ويقال انه سمي رطباً بهذا البيت وكرم عن بن  
سعد بن بن سعد واما الرش الاصغر فهو من بن سعد فتشبه التسوية كقوله  
لان المتكلم سمي بين شيئين او اكثر في التشبيه فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم  
جمع بين الشيئين فصاعداً في المشبه به وان كان المشبه بينهما في التفاوت  
الغني مجدول مكان الوثج القيد المغمومة يقال امرأة غنيذة وغادة ايضاً  
فانتم لينة الفيدة والاعيد الوثن المائل العنق والوثج تسبح من اديم رطبها  
ويرقع بالجواهر انشده المرسية بين عاتقها وكشجها يقال وساح ووثج و  
اشج بالكرة الضم واراد مكان الوثج العبد ووقيل الحاضرة وكما نأتم  
عن لؤلؤ فمن تشبه بفتح ككشف فعداه بعض قفر عن لؤلؤ وطب يقال اقرض  
اسنان اذ انتم كبيت يظهر اسنانه وللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من العبد و  
الطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وصب الماء انفقاً الى  
تعلو بفتح التاء بالامس ابياته الخ عله بالشيء لها كما يعلى الصبح شمس من الطعام  
يتجوز به عن اللبن والروح بالفتح سيم الرج والروح الراحه ايضاً ويرى الغريب  
بضم الباء من قيل لحيين الماء اي الشبه بالبرد وهو المذهب في الطراوة والنفاد  
وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول  
والاول اظهر والامان في بعض النسخ الا فان جمع افنية جمع فناء الدال  
وهو ما امتد من جواربها والاول اسبب بالامان وهو جمع امينة وغرب الصباران  
والدنان جمع دن وصفوها خالصها والقنان جمع قنينة وهما الالة كما سبق

سبق غير حقيقي اي غير متحقق ولا عقراً ولا يقال ان فيه تمثيلاً فقد  
اكتفى الشيخ في القيل بان لا يكون الوصف متحققاً في القيل اربعة  
مذاهب ما ذكره الرمحشي انهم من الكل في فنه ما هو فوجبه قوله ظاهر  
المتن وقوله وجه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظ محذوف واذ سبق في البيت  
امر في القيل كان قلوب الطير الخ ان البهريين وبعض الكوئين لا يجوز  
بل مراده ان اسناد الظهور الى المجل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره  
ما في المعنى ان توجيه التركيب عند برق منصفته الجواز المعتمدة التي لا فوجها  
في بينها الكلمة قال صاحب الكف وان جعل بالبعد هذه الاسماء نقاباً قول الكلمة  
تقليباً وان كانت صفة فلا اشكال وفيه نظر لان كونها القاباً لا بناء اتصافهم  
بالكمال في تحمل الكلمة على التقلب ولعله اراد احتمال التقلب ان كان ظاهر  
عبارة ثابته ونقل بعضهم ان كلام ابن الجاجب في الامال صريح في انها القاب  
في وهم ربيع الكامل الخ فيد اث رج الكاسية والوهج بالرفع على انها  
لم يبقها والحفاظ والغوارس بالجر على الاضافة لانها لا يصلحان للوصفية  
لعدم جواز حملها على ما بقا في تكلمهم ان كنت اعلم تكلمهم على صيغة الحكاية و  
اشكل فقد ان المرأة ولديها اي من المجل الخ فان قلت ذكر الوصف وعدم  
يشمل المجل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجل قلت بل له وجه اذ لا يذكر  
المذكور غير المفصل لان المراد به هو الوصف المشعوب وجه الشبه على ما صرح و  
يشعوبك ايضاً ذكر الطرفين المشعوب اعتباراً بالمشبه كانه قيل وصف احد  
طرفي الشبهين فيش هو كذلك والمفصل ما ذكر فيه وجه الشبه فلما ذكر وصف  
فيه يلزم توهم التكرار وهو مستفح في نظر البغاف لان القابل لا يشع  
بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لادلة للعام على الخاص في وصف  
الخلق يكونها مفرقة الظان فيمت محافان الوصف للشعوب وجه الشبه  
هو قوله لا يدري اين طرفاها ولادخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد المشبه



لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى  
 فتدبر **ق** ليصبح العيس بالليل تندفع العيس بالبين المهمة فاضل  
 نصبح والليل معطوف عليه وابناؤه بالتقدير ومعنا اصباح العيس بالليل به  
 عند الفصح ايها اياه اليه وقت الصباح **ق** كقولهم فلان اكثر اياه من مساق  
 كلامه يشربان قوله كثيرا اياه صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه  
 علم جنس كما صرح به في شرح البابا للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له  
 وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يشار اليها حذف الموصول اي  
 فلان الذي كثيرا اياه به ما جوزه الا فصح والكوفيون وبنو ابن مالك  
 لكن شرطه بعض كونه معطوفا على موصول آخر او يقال السلام الاجناس  
 اسلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة التكرار في موصوفية بالجملة كما قيل  
 المعروف بلام العهد الذي به ذلك **ق** قال السكاك وهذات مح لا يكون المح لعل  
 في اختصار السامح بذلك ان وجه الشبه لم يكن امرا فلا يراد ان على مكانه بما مر  
 موجودة يستنبط **ق** فجعل وجه الشبه ههنا معنى الملاوة مثلا وهو ارجح فيه بحث  
 لجواز ان يريد الملاوة الكلية لا الجزئية **ق** وفيه دعتين المح يمكن ان يقال في  
 قول الشيخ العلامة هو الملاوة مثلا بايراد لفظ مثلا دفع لهذا الكلام لانه  
 لانه يرضى ان الباعث امثال السامح وقولهم الحديثية الدرة الحرة المحسوسة  
 من الامثال فيلتبس **ق** والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاك المح وانما قال  
 شبه لا فقال انهم لم يشبهوا التحقيق الذي ذكره فثبتوا الكلام على ما بين المتعارفين  
 بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بل تفرقة بين  
 هو جزئيا محسوس وما هو كلي مفعول وههنا بحث وهو ان السكاك فيهم بالاشباح  
 المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست  
 باعتبارية اذ ليست هيئية غير مفرقة فكيف يكون السامح في ههنا من قبيل  
 السامح المذكور لا يقال المراد بالاعتبار ما لا يكون موجودا في الخارج

الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكل الطبيعي في  
 الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاك وهذات مح لا يكون الا حيث  
 المح فائدة معتد بها لان كل وجه الشبه مح اعتباري اللهم الا ان يريد  
 نقوله وهذا السامح لا يكون المح ان محهم بطريق القطع لا يكون الا  
 في ذلك فتدبر **ق** ينتقل من المشبه الى المشبه به يعني اذ لفظ المشبه ونش  
 من المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا استل بان هذا الشيء بما ذكره **ق** وذلك  
 قبل النظر الاول حقا اذ ربما يستحسن بها القبيح وينقح بها الحسن **ق**  
 فلانه لم يمعن النظر ولم يمعنه يقال امعن الفرس اذا ابتاعه العدو وقالوا  
 مجاز في النظر الدقيق ولو وجه غير خفي واما انهم فله معان كثيرة والمناسب ههنا  
 ما ذكره الجوهري انه يقال انهم كذا اي زاد **ق** مع غلبة حضور المشبه انترضى  
 عليه بانه جعل لا ظهور وجه المشبه على السهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به  
 فيكون في المعنى على غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة  
 حضور المشبه به عند حضور المشبه ان ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه  
 مشبه والالتفات في بيان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه على  
 لهذا التقديرين وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور على ظهور وجه  
 الشبه فلا تدفع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه على التقدير المذكور  
 على غلبة نفس حضور المشبه اذ لا يمكن التقدير بدونه والاوب ان يقال  
 الغلبة المذكورة على حصول الظهور ابتداء والظهور على غلبة الغلبة الحضور  
 بناء مكانة العقل السلف مع العقل بالعقل **ق** ربما ينقضي الرجل دهره اي  
 اي يمضيه يقال قضيت الامراى نفذته **ق** لانه فرع الطرفين ومنها المح ان  
 قلت فلم لم يعتدوا عدم ظهور وجه الشبه بدور حضور المشبه كما علموه بدور  
 حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين و  
 ظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه **ق** قلت ردتنا البيت



قال الجوهري الاردن بالظلم والتشديد نهرة وكورة باعنا شام والقناة  
الردنية والرجح الردني وفتحوا انه منسوب الى امرته لسهريسي رديته و  
كانا يقولان القنا بخطهم والطاير ان قوله والقناة الردنية والرجح  
الردني ابتداء الكلام اي ويقال القنوات الردنية وقوله زعموا انه منسوب  
الى بيان معنى الردني فمن فهم منه ان معنى الردني ربح منسوب الى الاردن  
فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الى كماله لا يخفى على من له ذوق سليم  
فتأمل **ق** او يعتبر الجمع كما من تشبها لثريا الى فان قلت جميع اوصاف  
الشئ ظاهره وباطنه لا يطلع عليها احد حتى يتأني ان يعتبر بها في التشبه  
قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف بل جميع الاوصاف والوجود  
في التشبه به بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف المتخيلة  
في وجه التشبه من حيث الوجود والاشياء وهذا التحقيق فيما اعتبره ثلثة اوقات  
من حيث الوجود واردة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا اودع  
المقابلة بقوله ان تأخذ بعضها وتدع بعضها **ق** اعلم ان قولنا التفصيل  
بعبارة جامعة الى قوله التفصيل نصب على انه يدل من قولنا بدل الكل من  
الكل او عطف بيان وقوله عبارة جزاء ولا يجوز ان يكون التفصيل على ابتداء  
وبعبارة جزاء والجملة هي البنية لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين  
الى لا يلزم وهذا فان قلت القول هو التركيب والتفصيل مفرد فكيف يكون  
بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان فلا اتحاد في الذات قلت القول  
بحسب اللغة يتناول المفرد قبل قبل ان يتناول المهملة ايضا الا انه يجب  
العرف العام اخفى باعداد واما التفصيل بالتركيب فيجب الاصطلاح  
الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الجز من حاشية شرح المفاتيح  
**ق** ولا منسوبة عليه العناكب قد ذكرنا في شرح الدنيا جاز ان على حرف المعجمة  
اي بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة **ق** ونفى بعدم الظهور

الظهور الى هذا من شرط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور  
اي كقوله جده في باد الرث ودفع لتعظيم ان هذا يورث التعقيد المختل  
بالفصاحة المعبرة في البلاغة فكيف يحتمل السبيل اليلغ من هذا الضرب **ق**  
ويخرج عن الابتداء الى ان اختصاره على اخرج عن الابتداء ايما  
العدم اخرج عن القرب ويؤيده قوله فيما بعد قريب بمنزلة لكن حديث  
الحقا فداخره عن الابتداء الى الفواة فشره قريب غريب لا بعيد غريب لان  
اسماء البعد المذكورة فيما سبق لا توجد سها كما لا يخفى على المتأمل **ق** يوم  
ليس فيه فيما استثنى من حال تقديره لم يلق هذا الوجه شئ منها بل منته  
شئ ملتبس شئ الامتسبة بوجه ليس فيه جاء **ق** ان السمت الى الندى  
القطر ومعنى البت ان السمت اذا نظرت الى عطيا الممدوح فقامت تلك  
العطيا بما فيها من القطر يعلم انها اكثر من قطر انها فسخي لذلك واما فصل  
هذا البيت بقوله ومثله قول الاخر لان التورية في قول الى طيب بامر شدي وهما  
بامر وجودي **ق** وهي ترمز السمت اي الجبال يوم القيمة **ق** بها ليدسحار وفيه  
الى الهوا جرح بهجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصحال مع اصهيل نال  
خففت بمعنى اثلث وحصل لها النظارة وقوله الترتيب من حلة خالية ونفا  
الشن يغرمها عند قربها من الغروب كأنها تصنف بلكة السير والمراد ان  
هو اجلا بهج تشبها لايصال في الطب واللطافة **ق** هكذا يجب الى لان ما  
ذكره مع لطيف ومشتق من صفة مراعاة الشغل اشخ الجمع بين الذهب و  
الفضة واما التوجيهان الاخران فلا يخفى به ودتهما اما الاول الذي للمثاني  
فلا يلهي لا معنى لتبني وجه اما بطلق الورق الساقط من الشجر وهو قطع  
فقدان تلك الصفة واما الثاني الذي للزوزني فلا يلهي لا افضهاص للورق  
المضفر ببر والخريف بالشجر الذي له اصل ومزق فلا وجه لاضافة الذهب  
الى الاصيل **ق** ولا يخفى لطف ايراد السعة قوله ان نقد الذهب والفضة



لان التقدير الجيد من الربوف **ق** فان المشبه به المذكور الخ اعترض  
 عليه بخوارزمية الجواب قول القائل من شبه الاسد فانه تشبيه قطعا ان  
 معناه شبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم ينحصر المراتبة الثمانية  
 اجاب الشارح في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكها  
 في اربل فقصده بيان الفاعل جوابا للسائل ولولم قال لكلامه تشبيه البليغ  
 ولم ير مثله فيما **ق** او كراهه في الشجاعة وقد سبق من التامح ان التشبيه  
 عند الحكماء منقسم بنوعين الانفس ويجب صدورها عن رؤية فالاصوب  
 ان يبدل الشجاعة بالجرائم **ق** وكان زيدا الاسدي في مبالغة ليست في  
 الكلام لا بهام كان يظن الاتحاد بين زيدا والاسد والاشك فيه فالقول بان  
 في لفظ كان افادة الشك الموهن امر التشبيه **ق** فقولنا باعتبار متعلق  
 بالافتراء الخ لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر فالمراتب والمعنى ان  
 المراتب كانت لهذا الاعتبار فلا حاجة اما ما يشوبه كلام الشارح من اعتبار  
 باختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في  
 النظم فليتل **ق** ثم اى الاعيان بعد هذه المراتب ينبغي ان يتجدد الاعيان عن معنى  
 التفصيل ويزاد به العالي اذ لا خلاف فيما بعد هذه المراتب الاربع كما يستفاد من قوله  
**ق** اما بعموم وجه الشبه من حيث الظلال الجبيل الحقيقة لانه يجبها لا يكون عاما  
 ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخصاوصها في المشبه به واشرها **ق** والحال  
 لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين في اذن من المعلوم لكل ما قبل  
 ان المراد بقولنا زيد اسدي ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات عماله  
 له في ضمن دعوى انه هو فان شبه الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للتشبيه  
 ذكر المشبه تحقيقا او تقدير او بنية او لم يذكر وفيه التشبيه بالدلالة في مشاركة  
 شيء لغيره مع كون اداة مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومنه  
 الاستعارة بلفظ اسم المشبه به المشبه به يكون اسم المشبه محال في الذكر تحقيقا

تحقيقا او تقدير او بنية وفيه التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين المذكورين  
 واما شبهة ذكر الاداء فجعل تشبيها **ق** وان لم يكن كذلك نحو آيت بزيد اسدي الخ  
 ان لم يكن اسم المشبه به جاز من المشبه به في حكم الجزع بعد ان يكونا مذكورين كادل  
 عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة بل مجرد وهو ان ينزع عن امر ذي صفة  
 اخرى في تلك الصفة بمبالغة في كان تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في  
 المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسد به مرتبة يعجز عنها ان سم اسد آخر فكانه  
 هناك اسدين من كمال الشجاعة وسمى هذا التامح بديهة وكذا كل من دانا فيدنا  
 بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كان الاستعارة  
 بالكتابة او اسم المشبه به فقط في الاستعارة التمهيدية صدق في كل منهما انه  
 لم يكن اسم المشبه به جز عن اسم المشبه ولان حكم الجزع مع انه استعارة بالاتفاق  
 منع اختلاف المذهبين اى في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار  
 وهو وجوب اجزاء اسم المشبه به شيئا ما يدعى استعارة بطريق استعماله في  
 ثابتهما المذهب الثاني رايه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كناية اجرائه  
 عليه بطريق اثباته له **ق** وانما التشبيه يكون الخ ان قلت فلم لا يكون استعارة  
 بالكتابة عند المصير مع انها التشبيه المصغر في النفس فندة قلت لانعدام شرط  
 عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المصغر كمالا من لوازم التشبيه **ق** وهذا  
 الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه من كونها  
 لا شيئا وجه التامح والاستعارة ومن كونها شيئا وجه التصريح سماه تشبيها ومن قبه  
**ق** فان ابيت الا ان يطلق اى انفع عن جميع الامور الا ان اطلاق اسم  
 الاستعارة ومحبولة ان ارث اطلاقه تشبيه **ق** فلا يمكن اطلاقه عليه لان الدلالة  
 يقتضيه تباين التشبيه والاداء ولو مقدرة يقتضيه ذكره فيتمنا فيان وانما نفى  
 الحين لا الجواز لعدم الاداء صورة وعدم لزوم التقدير قوله بان يكون اسم  
 المشبه به معرفة مستحق الفرق بين الموقوفة والنكرة لكن ينبغي ان يفيد المعرفة



بما لا يكون موصوفاً بصفة لا يلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بما ليس  
 دخول ادات التشبيه على اشراك المعرفة والنكرة الموصوفين بهما على عدم  
 الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البليغ معرفة مشبه بها موصوفة بصفة  
 لا يلائم المشبه به فتأمل **ق** وذلك بان يكون نكرة موصوفة لا يلائم المشبه به  
 فهم من كلامهم ان تقدير الاداة يكون في المعرفة ولا يكون في النكرة الموصوفة  
 بصفة غير ملائم للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بهما بل يحسن فيها  
 ايضاً والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون  
 الثانية ان المعنى من الكلام بالمبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة  
 ابلغ اسره زيدا كاسره نكرا بالمبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه  
 من ان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكما كان المشبه به اكل  
 في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وبالمجمل اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقتصر  
 بمجرد وصف الموصوف والالتصاف التعرُّف ظاهر في حصول المقصود بالانكشاف  
 بالانكشاف كما صرح به الفاضل المحمدي بحث توفيق السند وليس المراد منها الا  
 كما في قولنا زيدا قائم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله  
 بالمبالغة المطلوبة واما اذا تكلفنا لفظاً شديداً من الكثرة وان فرد من افراد  
 مندرج تحت مبالغة فلو قدر ادات التشبيه فان المبالغة بهذا اذا كان المقدر  
 هو الكاف مثلاً واما اذا كان مثلاً فالنقطة في المبالغة الى حصة من التشبيه  
 بالفرد فيجوز ان يفهم من المبالغة لا تخارها بظن الاتحاد اذا انكشفت كما هو ثبت  
 ولذا يحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحمدي في شرح  
 المفتاح **ق** قال الشاعر تالفت بغير القافي عينا ان مضارع حذف احدى تالته واذا  
 كان ما فيها ليس تالفت بغير تالفت بغير القافي عينا ان مضارع حذف احدى تالته واذا  
 عطف على الجملة الكلية على الحقيقة اعني تالفت بغير تالفت بغير القافي عينا ان مضارع حذف احدى تالته واذا  
 الجملة بصفة الشمس لا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم واليهندون

والبصود والاعراض وانما ذكر الكسوف جنباً ايضاً كما صرح به الجوهري  
 وانما رايه هما بالكسوف وتفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الكسوف  
 زائل فلا يحسن استعماله في الجيب **ق** فانه لا يكون دخول الكاف ونحوه في شيء  
 من هذه الامثلة الخ اذ ليس لنا بدريكن الارض مثلاً وانما لم ينفك الجواز ان  
 لا يكون المشبه به موجوداً في البيت الاشارة مثلاً والتشبيه بالامور المعدومة ان  
 تضمن اعتباراً لطيفاً الا انه خلاف الظاهر وان وجدت الاداة صريحة في حفظ  
 ذلك لا اعتباراً ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر ان لم يوجد يلاحظ كونه  
 خلاف الظاهر لا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ  
 من الحقيقة وتضمن لفائدة ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الظاهرة  
 يلاحظ ما تضمنه ويصير اليه والافترسك ولا يعتبر تضمنه للفائدة **ق** فالجمل  
 تقدير اداة التشبيه اي يمنع منفاقوباً فلا تافيه قوله فيقرب من اطلاق اسم  
 الاستعارة بناء على دلالة الاستحالة تقدير الاداة في استحالة اطلاق التشبيه  
 عليه ودلالة قوله فتقرب الخ على جواز ذلك ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في  
 قوله فان يقف الانام البيت ولدسم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ  
 وقوله فيضرب بالنظر الى الاصطلاح **ق** كقوله السوم الكسد الهزير فضابه  
 موت فربى الموت منه يترعد الهزير الكسد القوي والفريضة المحمدي بين الجنب  
 واكتشف لا تزال تترعد من الدابة عند الفرع وجمع فريض وفريض ويترعد  
 مع صيغة المجهول من الادعاء يقال رعد الرجل اذا اخذته الرعدة اي  
 الاضطراب وان لم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار  
 مدلول الكلام فقط على ما بين عنه قوله لان التشبيه آه والاستحالة في بدرسكن  
 الارض ليست باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع وهو  
 ان المبرر للسكن الارض واما قول النجاشي وبدر ضياء الارض البيت  
 فهو مثل قوله السوم الكسد الهزير فضابه من حيث انه مع كون الصفة ممالا



لا بد من المشبه به بحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصنف اذ من  
 المستحيل عادة ان ما يمتنع شرعا وغيره يكون موضع واحد غير مستقيم به وان  
 فرضنا انه غير البعد وهذا بخلاف بدر يمكن الارض فقامل لان تشبيهه كمن  
 السبع المعروف الخ هذا بناء على الاعم الاغلب ولهذا قال ان عظمنا كالتشبيه  
 صدد عنه بالمسك فقاعدة التشبيه نفسها ما يمكن والآفة قد مر انه يجوز ان الجمع بين  
 التشبيه في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع  
 التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته اياه والصفة  
 المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف  
 وغير متعارف وان زيدا مثل من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نفس القضية  
 المانعة عن ارادة المتعارف فلا تناقض بقي فيه بحيث وهو ان توهم التناقض  
 في البيت المذكور على الاشياء مما هو اذ جعله الجمل المذكورة فربما في البيت  
 الممدوح او المذكور في الابيات المتقدمة والظاهر عندنا انها صفة للاسد لان  
 تشبيه الممدوح بالاسد الجنائي الذي صفة كذلك وابلغ من تشبيهه بالاسد  
 المعروف بزيادة تنكير الاسد الاول وتوفي الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد  
 غير ما يتعارفه الناس صفة ان دم الاسد المعهود فضيا بده وهذا ظاهر  
 عند من له ذوق ومثله قول البحرى وبدر اخيا الارض الخ غير الاسد  
 حيث قال ومثله لم يقل كقول البحرى نفسها على مماثلته للبيت الابقى  
 من نوع الخفاء كما تحققت من التقدير الابقى واخيا ههنا متعدد وقديمي  
 لازما وشرفا وغربا يتميز من المفعول او حال بمعنى جميعا كانه قوله تعالى ولهم  
 رزقهم فيها بكرة وشياى دائما وموضع رخصته في التشبيه في  
 اى الذى لا استعارة فيه موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرف والبر  
 مع اسوداد موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع  
 وموضع ولكن تقول الصفة المنفية عن القمر المعروف اخفاء مما سوى

سوى ارجح جميعا لانباء الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد  
 من المصنوع بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان الموضع  
 الخ لا يميل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع الغائية اكثر من ان تخص  
 والاول اظهر كما لا يخفى ان يثبت من الممدوح بدر المصنوع قوله من الممدوح  
 بيان حال حال من البدر قدمت عليه وتجريدية والماضي اراد بالمبالغة في  
 التشبيه بالبدر الموصوف فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت قوله كيت  
 وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا او  
 فارقا جارا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال وكما يتبع دفور الخ  
 كانه جوازا عما يقول لم لا يجوز ان تقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون  
 اطلاق التشبيه على الاشياء المذكورة اقرب اما ثانيا في الجملة فيه بحيث  
 لانه اراد بالثبوت في الجملة ما يعي الثبوت الحقيقي والوهمي فقدم ثبوت  
 البدر الموصوف بما ذكره وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقضها كما  
 وحسب ذلك الثبوت مما يجوز ان يقول كان الشقيق اخلام يا قوت منشرف  
 على رباح من زبرجد والقول بان دلالة كان وحسب على الثبوت الحقيقي  
 معلوم من استعمال اللفظ كما ان راليه جمال الدين في شرح الايضاح  
 مما يؤيده قول الشاعر وكان محمرا شقيق الخ ولو شغل اشاع دخول كان  
 مثله نحو اسد دم الاسد السهري فضا به بما عطل به اشاع ودخل الكاف  
 لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما  
 يقتضي في الاشياء النقص او المماثلة والواصف على الكمال فيلزم التناقض  
 او خلاف الظاهر كقولك كان زيد اسد حقيق مثل الصفة الايضاح للشكوك  
 بقوله كان زيد منطلقا بخلاف الظاهر لكان زيدا اسد وهذا ظاهر لان  
 الاطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك  
 فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظاهر لا شك فيه بل يختم بخلاف



ويجعل على التشبيه واما تمثيل الشرح ففيه فقا واقول لعل وجه ما ذكره الشرح  
 من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر صورة المنكر  
 هو ان الظاهر صورة المعرف دعوى التشبيه للاتحاد ولا الحمل كما صرح  
 به الشرح الفاضل المحتج بكت الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه  
 كما مر وتبين ريد بالاسمية في الشبهة ليس فيه مخالفة الظاهر فاني ان  
 تلك المشبهة مما يشك فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسم  
 عليه وانه فرد من افراده مندرج تحتها لغيره ولذا لم يكن تقدير اداة التشبيه  
 فيها كما صرح به الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشرح هو تحقيق  
 دانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد و  
 الافتراض من عدم التعريف والفكر فيما كان فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة  
 بصفة غيرية غير متعارفة التي كلامنا فيها ليست بثابتة في نفس الامر فقول  
 كان وحسب ثبوتها كالقياس على المجهول لا قد تقرر ان المشبهة كالمقيد و  
 المشبهة كالمقيد عليه وايضا هذا الغد ان تالت هذا دليل ثان على مشا  
 تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبهة بموصوف بصفة غيرية  
 والفرق بين الدليلين خلا اذ لا حاجة في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس  
 على المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصل ان لزوم  
 السيم يشهد بان المقصود في مثل معنى لو قد اداة التشبيه فان ذلك المعنى  
 والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لغيره بل ثبت والثاني  
 متناولا لغيره فهاذا لزوم احد الامرين جار فيه اى هذا البحث الحقيقة  
 والمجاز اشارة الى توجيه التفسير بانه حذف المبتداء وكذا المضاف الى  
 الجز وقيم المضاف اليه مقام ق انما هو بكت المجاز اذ به يتأتى اختلاف  
 الطرف دون الحقيقة لا بينهما في شبه تقابل لعدم والملكة وانما يكون بينهما  
 حقيقة تقابل لعدم والملكة لو كان المجاز عدم احتمال اللفظ فيما وضع له عما

عما من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز في الدال  
 على ما وضع له في الجملة وانما قال في الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي  
 الدالين لا اتحادهما بل بين الدالين فان دلالة المجاز فرع للدلالة  
 الحقيقة فالدال على ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما  
 دالان لا مطلقا والمطلق الى غيره اى بنصرف المطلق اما غير المطلق  
 ويتبادر منه ذلك بتبادر المجاز في الفعل من التقيد بالواقع وهذا يرفع  
 ما يقال من التقيد باللفظ يؤهم خروج النوع والعرف والاطلاق يؤهم  
 دخول المعنى في كل ما يؤهم خلاف المقصود فوجه ترجيح احد هاتين الاقوال  
 ان ايهام خروج امرين ربما يزيد في ايهام دخول امرين والثاني للنقل من الحقيقة  
 الى معنى كون ان النقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا خاضع  
 اسما لعلة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسمية فعلا لوصفية فثبته  
 بالموث لان الموث فرع المذكر فيجعل التأشير للفرعية كما جعل تأشير  
 في رجل في قوله مثل علة لكثرة العلم بتأشير ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله  
 قوله يذكر ويؤث الخ فان قلت قد جاء قوله تعالى من يحيى العظام وهي رميم  
 وريم فويل بمعنى فاعل لانه من رم العظم فعلى ما ذكره يجب ان يقال ريمه فويل  
 ريمه قلت ذكر صاحب الكش وان ريمها ليس بمعنى ريمه بل اسم للفظ الرامة  
 فاذا ليس فويل بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل اسم وفويل بمعنى مفعول الخ  
 فان قلت ما الفرق بينه وبين فويل بمعنى فاعل حيث استوى في الاول الموث  
 والمذكر اذ جئ على موصوفة دون الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب الى  
 الفعل من الاول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الامل  
 في الحاق العلة به فالحق التأشير بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو  
 البعد فربما بينهما الكثرة المستعملة في قيد بالكلية ليجز المعنى لانه لا يوصف  
 بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظاهر ان التوفيق يصدق على المجاز



الذي وقع استعارته الموصوع له ايضا فلا بد من قيد الحيشية او قوله في هي  
 مستقرة فيه فتمثل **ت** ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان  
 لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الكمية لتعمل بالتأبدون  
 بدون موصوفه الموث او به مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره قال **ل** ان  
 في شرح المفتاح **د** انما اختار السكاكي هذا التكلف في رايه تعينه اصل التاء  
 بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **ق** اذ لا معنى له عند التأمل بناء على ان المتبادر من  
 استعمال الكلمة في شئ اطلاقها وارادة ذلك الشئ منها فالمستعمل فيه نفس المعنى  
 لا اصطلاح به التماثل بهذا اذا اجريت في شئ اللفظ المتبادر منها واما اذا جعلت  
 بمعنى شئ كما في قوله تعالى ولا تصلحكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه في  
 الكلام من المتبادر وقال الفاضل المحشي وايضا يلزم انتفاض التعريف بالمجاز  
 الذي يخرج به هذا القيد في تقدير تعلقه بالوضع يعني الانتفاض في زعم المص  
 فانه لم يعتبر فيه قيد الحيشية وانما هو من شئ تعريف السكاكي فيما سأتى به لم يعتبر  
 فيه اصطلاح به التماثل فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور قيل وعلم ان  
 المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا اصطلاح به التماثل في حدود الوضع  
 في ذلك الاصطلاح والآن لم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر  
 عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحوي او غيره من اصل الاصطلاح  
 التي هي حقيقة بل المراد بثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع  
 فيه ام لا وفيه نظر لان فروع المجاز الذي اشتهر بهذا القيد عنه في هذا  
 التوجيه غير ظاهري كما لا يخفى في التأمل فلا قرب ان يقال اصطلاح التماثل  
 اذ استعمل النحوي الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك في صحة  
 الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم فروع اشياء من تعريف الحقيقة  
 فليتأمل لان الاستعارة وان كانت موضوعية بالتأويل في ذلك التأويل  
 كما سأتى ادعاء دخول المشبهة في المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل

يجعل فردا من الاسد متلذسين متعارف وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك  
 الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لانه ذلك  
 الهيكل المخصوص **ق** ليبدل بنفسه اثره ان قوله بنفسه متعلق بقوله  
 للذلة كما يدل عليه المصنف فيخرج المجاز لان دلالة بقرينة لابلين والآل قد  
 في قوله للذلة دفعا للبس **ق** فيخرج المجاز عن ان يكون موضوعا الى الوجه  
 المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذ لم يعتبر فيه جرح المجاز وضع نوعي  
 لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو  
 عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا  
 مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التيقن  
 حتى لو لم يثبت من الواضع لكان دلالة عليه وفهم منه عند قيام القرينة  
 بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر  
 في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت  
 قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه  
 على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة نفسه مثل الحكم بان كل لفظ يكون على  
 وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشرح بالتبويح بالطلاق  
 الوضع على كل من المعنيين **ق** على معناه الافرادى قيد المعنى بالافرادى لان  
 اشتراط الغيرة للدلالة على المعنى التركيب مشترك بين الحرف والاسم فان  
 دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني **ق** بل ما اشتهر  
 اليه بعض المحققين من النحاة الخ قوله لفظا غيره ان قرئ بالافعال فالضمير  
 راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى ما راد الفاضل المحشي  
 هذا الجواب بنفسه في الا ان ابطاله للشئ الرابع حيث قال وان اريد بتعلقه  
 بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على  
 الفاظ ينزها وروفا محل بحث لان اللفظ ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق



بالغير وانما المتعلق به هو مرتبة هذا المفهوم التي هي الموضوع لها العلم بالاشياء  
وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا ورود له ايضا لان معنى التعريف على هذا الارادة  
ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام ليس  
من حيث ذلك المتعلق فتأمل **س**لما لكن معنى الدلالة بنفسه لا شك ان  
سليم هو الذي منعه ولا وهو كون معنى الدلالة على معنى غيره من الدلال على  
المعنى الافرادى فما ذكره هنا غير موافق لما ذكره مختصره لانه بعد ما في الدلالة  
بنفسه هناك يكون العلم بالتعين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم  
بان هذا مثل الموقف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من جعل  
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى غيره انه مشروط بالدلالة على معناه الا ان  
ذكر متعلقه بالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى  
الدلالة بنفسه ما ذكر من كون العلم بالتعين كافيا في الفهم وان في الدلالة على  
معنى غيره بالاشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر عدم شمول  
التعريف له وضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوى اشار من القائل  
المحتج اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفسه لانه على معناه كيف يقال العلم  
بتعين من معناه يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهرا ان يقال مراد اذ رجح  
الحرف بعد تقيده بالمتعلق عين الحرف بازارته وذلك لتعين كاف في الدلالة  
فان المتعلق لتحويل المعنى لعدم حصوله نفسه ككونه بعبارة عن النسبة المحصورة  
وبالحيل ذكر المتعلق مما اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلق العلم بالتعين  
فلا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالتعين كافيا والحق ان الاوضح في  
دفع الاعتراض بعد ما ابدل في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم  
من العبارة فان قيد بنفسه لدلالة على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن  
بقيد القرينة بالمانعة من ارادة المعنى الاصل وهو المعنى في دفع الاعتراض  
كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد القائل بالمشية وان شغل عنه البعض

البعض ودفع اعتراضه باننا لا نسلم بان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان  
قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول القائل بالمشية  
على انه ان اراد بالمعنى المحل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصل  
المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا  
بهذا المعنى فلا محذور فتأمل **و**عدم الدلالة على احد المعنيين لعارض  
الاشراك المحال اظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعين للدلالة  
على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعين وعدم ترتب ما لاجلها التعين  
لعارض الاشراك لا ينافي وجود التعين الذي هو الوضع وكما ان يقال  
المشترك يدل على كل من المعنيين على التعين اذ بنفسه ان منه غاية ما فيه  
ان احدهما ليس بمقتضى الارادة لعارض الاشراك وعدم تعين المراد مما  
لا دخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم كنفها قطعا كالقرينة فان لم  
ان لا يتجوز الظاهر والخفي في القرب فيفتح القاف وضمها والفتح افتح قوله  
ان لا يتجوز اما بتأويل مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو  
الاحد الدائر ولما ينقد برضا في مدلوله وان لا يتجاوز قوله بمعنى  
الظهور لا بمعنى الخفي في قد اورد القائل المشية هنا جوابا وسؤالا و  
اوضح الفرق بين قرينة المجاز والمشارك لكن الجواب الذي ذكره انما  
يحتاج اليه اذ يريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من  
كلام السكاك والافلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فلي  
تقدير المراجعة الدلالة على احد المعنيين بالتعين محققه ورفعها المتفق  
من القرينة لا مدخل له في تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله  
واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي المحل بحث  
اذ قدم منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن لقرينة محل  
في الدلالة بل في الارادة فنظير اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه



المجازي بنفسه بل بالقرينة فظهر عدم ايضاح الفرق بين قرينة المشترك  
 وقرينة هذا الجاز فلينأمل **ق** والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة  
 ان لا يلفظ في جميع الدلائل لما ان الدليل غير منحصري فلا يرد ان التبادر  
 لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شيء من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ  
 حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق **ق**  
 وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمن فيه بحث اذ استلزام الوضعين  
 للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع وتعمل  
 المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معاني غير متناهية للفظ واحد وتعمل  
 اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمني لا يستلزم  
 استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع  
 فتأمل واشتمل ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحي بهما حيث قال بل الواقع  
 التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك وكان متناهيين  
 كما في المثال المذكور في القراء عند يدل على ان المراد بالتناهي هو التناهي  
 بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التناهي  
 في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مراد به الوجوب  
 والاباحه حتى لو قيل ففوت يند بعينه ظهرت وحاضرت في الدار الجزاء الكوا  
 والابيض يجوز عند القائل بالعموم فلينأمل **ق** وضع هذا لا يتوجب اشتراط  
 المصوبان لاشتمال ان معناه الحقيقة وجه اندفاع هذا الاعتراض ما قر من ان  
 التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يرد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة  
 هو التبادر الى سبب الوضع والافند سماع لفظ زيد يتبادر رجوة لافظ  
 مع انها ليست معناه الحقيقة والتبادر فيما ذكر سبب المزاج لا بسبب الوضع  
 اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصية لا يستلزم الوضع للمفهوم الاهل المطلق  
 المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحي وانت غير بان جعل التبادر الى الفهم

الفهم بسبب الوضع امارات الحقيقة ثبتة اللغوية اذ يكون المعنى التبادر  
 بسبب الوضع امارات الوضع فتأمل **ق** وبان قوله القراء بمعنى الظاهر  
 الخ وجه اندفاع هذا الوجه مما سبق هو ان هذه القرينة لرفع المزاج  
 لا التحصيل اصل الدلالة **ق** اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع  
 له اراد بزيادة الموضوع له ارادة ولولا محل آخر باستعمال آخر لا لا فكتنا  
 قد نقرن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص محل كقوله  
 تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه  
 ونظائرهما وقد حققنا في مباحث افراج الكلام لا على مقتضى الظاهر  
 فيلتزم فيها **ق** لانا نقول الاول يستلزم الدور قد اشترنا فيما سبق الى انه  
 لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل السابق المرفع عليه  
 هذا المعنى لم يلزم الدور **ق** والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في  
 اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو فيها  
 مم **ق** فان قيل مع كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية  
 كان مع قوله فخرج المجاز دون الكناية عن التوضيح السابق انه خرج التعيين  
 الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه  
 لم يخرج وقد تبين فساد ما ورد به هنا لم لا يجوز ان يكون المعنى مخرج  
 المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية **ق** لان الكناية لم يستعمل في الوضع  
 له ظاهر هذا من اقصى ما سلف في تعريف المسند اليه بالعملية من طول النجاء  
 مستعمل في معناه الموضوع وذكره في التلويح ايضا وقد اشترنا هنا الى ان  
 التلخيص بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضوعين بالنظر  
 اليهما الى ان ميل المذهب المذكور هنا والذالم يلتفت لشرح توصيف  
 ما وضع به من ان اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تفهيم اخذ  
 بذلك وهو انه نظر الى لفظ الايضاح الخ لفظ الايضاح هكذا وفيما



وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند  
الاطلاق يدل عليه ثم قولنا اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الخيض فهو  
دال بنفسه على الطهر بالتعيين وهو ظاهر فان القرنية كما يكون معنوية يكون  
لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الخيض قرنية وقيل دلالة  
على معناه لذاته وهو ظاهر الفاء لاقتضاء ان يمنع النقل الى الجار وميله  
على وضع المتضادين كالحب والنكر والابيض فان ما بالذ لا يزوله  
بالعرض ولا اختلاف اللغات باختلاف الالام يعني نظر ذلك البعض من الخلق  
وهو الفاضل بعلته صدر الشريعة اما ان قوله وقيل دلالة اللفظ الخ  
مذكور في شق الاعراض فتوجه ان هذا من تنه الاعراض على السكاه  
واجب بانفرد الشرح فقال ان مراد السكاه ان يكون العلم بالوضع  
كافية الفهم فيه بحث لان السكاه اشبه بالدلالة بنفسها في تعريف الوضع  
فمع تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما قرنا به  
اثارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفا  
ان الواضع هو الله المحقق اما ذات اللفظ وقد ابطال وغيره فهو الواضع  
ثم الواضع اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمال اربعة والحق  
بالقول الاول هو سليمان بن عباد الصوري والثاني ابو الحسن الاشعري وسمي  
مذهبهم مذهب التوقيف والثالث هو ان الواضع للغة كلها بنو آدم ابو  
هاتم وسمي مذهب الاصطلاح والقاتل بالذهب الرابع هو ان  
المخصوص في البعض وهو القدر الذي وقع به التبيين في الاصطلاح هو  
الله تعالى والبناء مصطلح الاشاعرة اذ سمي الكفراني في الخلق  
الاصوات والكروف في جسم واستعمل ذلك الجسم واحدا وجماعة من الناس  
فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع في سماع لفظ من ذلك الجسم  
بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يفهم

اليه فلو العلم الضروري كذلك الكلام في الوحي اذا كان قولنا خفيا فلا يكون  
شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللفظ هو الله  
تعالى مستقرا كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الله  
المخلوقة في جسم دالة على معنى يجوز ان يكون بالطبع صريح به في فصول  
البراهين واسلم ان الفاضل المحش جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري  
طريقا مستقلا للتوقيف كما اذا خلق لفظ الوضع في جسم مع صوت يدل  
على معناه طبعا فليست اسلم الى الفاضل المحش في شرح المفتاح خلق علم  
ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريق آخر والفرق بينهما في  
الاهام الا ان يصار الى ما ذكره الشيخ ان الالهام موهبة روحانية محض  
لا دخل للاستعداد فيه ونقص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجيه  
لوجب ان لا يخلق اللفظ باختلاف الالام ولوجب ان يفهم اللفظ ان كلامها وجه  
مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية  
لم يبق وجه كونه بعض اللفظ لغة العرب وبعضها لغة العجم ليس واضع  
بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة ونهزم لجواز  
ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يحدد  
اللفظ بل يجب ان يدل على المعنى الواحد فهو ايضا مباح لجواز ان يحدد  
دالان بحسب الذات فيكون واحدا وان اراد معنى ثالثا فلا بد من مقهور به  
كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا في ذاته اما دفع ما يقال  
لعل هناك شرطا فغرة حق البعض فذلك مستغ دلالة بعض الالفاظ  
على معانيه من ذلك البعض وتوجيه الجواب انه لا يمكن الدلالة على المعنى  
مستندة لاذن اللفظ وحده كدلالة على الالفاظ ولا يمنع جعل اللفظ  
بحسب القرنية بحيث يدل على المعنى الجانبي دون الحقيقي هذا كلام ذكره  
السكاه وحقه الفاضل المحش في شرح المفتاح ولم يتوصل لابطال له حيث



حيث قال اى كان نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم  
منه ذلك السمي اصلا لو كان نفعه نجيب قرينة على المعنى الثانى كانه المجاز وما  
بوضوحه كمنه العلم النقول وفيه بحث لان الدلالة النائية من ذات اللفظ  
عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي  
فهم ودى في كل مجاز ولذا قالوا ينتقل في المجاز من المعلوم بوجهين الاول ان  
المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي  
اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي  
لا نسلم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشيخ دون المعنى الحقيقي بتجاوزا  
عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على  
المجازي ايضا قلت قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا  
ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ اذ ائنه  
دلالة على المعنى الحقيقي لا على دلالة مماثل **ق** الاستدلال ان يكون المفهوم  
من قولنا هو نايل وجون اتقيا في المتناهيين فيه بحث لان من سمي اللفظ  
المشترك بين المتناهيين استقل منه ذهنة لا ملا حظهما مع الجسم بانهما ليس  
مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة النائية من ذات اللفظ عند القائل  
بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور  
على كلا المعنيين عند العلم بالوضوحين ثابتة على المذهب المختار وايضا لا تفاوت  
فيها هو الجواب هنا فتدبر **ق** ما هو ائمة على الاشتقاق والتصرف هذا يدل  
على ان كلا منهما على حدة وهو الحق لا امتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر  
بالحيثية المعبرة عن موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات  
الانفاط من حيث صورها وشكلها ونظم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب  
بعضها الى بعض بالاصل والفرعية كدانه شرح المفتاح بلفظ هذا المسمى  
وفيه بحث اما اوله فلا يعرف علم التصريف عند صدر كتابه يستعمل على علم

الاشتقاق قطعاً وكذا السباق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على قرينة  
فليس ببديع ونظيره قوله ولما كان تمام علم النحو يعلم الحروف الاستدلال  
مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتعريفات هو علم  
الاستدلال عنده واما ثانيا فلا تنقاضي بالكلية المفردة عن اصلها  
بالابدال وكذا يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع  
ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصل والفرعية فان دفع  
باشترط ان يكون كل من الاصل والفرع مستقلا في الكلام ولا استعمال القول  
مثلا عاد النقص بالبحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصل والفرعية  
فان دفع الشرط ان يكون كل من الاصل والفرع مستقلا في الكلام و  
لاستعمال القول مثلا عاد النقص بالبحث عن انتساب بالاصل والفرعية  
بين امليت واملت الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل في تسليم  
قوله تعالى فليمدل الذي يمدى الحق والمخلص ان يراد الاصل والفرعية **ق** المختص  
اي التبع كسب اللفظ والمعنى ولا يوجد بين امليت واملت لاتحاد معانيهما  
بخلاف الفعل والمصدر فتدبر **ق** كالجهد والهمس الشدة والرفاء والتوسعة بينهما  
وغير ذلك النفس الى ربح الذي هو وظيفته وفان تكيف كل بكيفية الصوت  
حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجرى مع  
كان مجهورا والشدة ان يخصص صوت الحرف عند سكتها في مخارجها وانما  
فلا يجرى والرفاء ان يجرى الصوت وياتا ما والتوسط بينهما ان لا يتم الاختصار  
والجوى وامثلة الكل قدرة في بحث الفصاحة **ق** لا يرسل التناكب بينهما اقتضاء  
لحق الحكمة لا يخفى عليك ان استنباط التناكب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص  
الحروف والركيبات يتأتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتبارها في جميع كلمات  
لغة واحدة فانظر انه متعذر فما ظنك باعتبارها في كلمات جميع اللغات  
كالنروان والحيدى النروان فرب الفيل الحيدى صفة مشبهة من



حادي عشر قال حار جدي اي مائل عن طبعه لثباته وشملها الحيد والحق  
والجولان قوله للافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال  
من اقوى الافعال لانها لا يحتاج في حصولها الى الفيركا ان انضم من اقوى  
الحركات ولا انها كما انهمومها اجابها **ق** وزعم المصرا ان الفاعل اثره ان  
الوجه الاول من ظاهره ولذا قال المصنف الا يفتاح بعد نقله وفيه نظر ولعل  
وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل فلاف الاصل لانه مجاز فاما المنا  
التي ذكرها لا يكون في صحة التجوز المذكور في المصدر المسمى بان السمع منه  
في غيره من المصادر ولا يلزم من صحة في صحة في صحة في صحة في صحة  
لان المعتبر في صحة التجوز وجوده العلاقة وسماع نوتها من الارباع  
شتمها ويتجه مع الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر لا يلزم ما ذكره  
التسمية الحقيقية لغو التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار  
ثبوت الكلمة في مكانها الاصل لزمه مقابلة ان يكون التسمية بالمجاز  
باعتبار مجازها وكان في لفظ الزعم اثره الى هذا باعتبار التسمية  
في تسمية شيء الى كانه دفع سؤال مقدروانه يلزم مما ذكره في الحقيقة بالمجاز  
لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر **ق** ولهذا يشترط  
بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اذ بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد  
بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر  
مساق الكلام **ق** فلا يمكن جمعها في تعريف واحد بحيث يحصل تمام معرفة  
حقيقة كل واحد منهما بخصوصه والاي تجوز جمع الانس والفرس في تعريف  
الحيوان بانه جسم الحس المتحرك بالارادة **ق** ويجوز ان كان او منقول او غيرهما  
المرجى المنقول للمناسبة والنقول الاصطلاحي المنقول للمناسبة وغيرهما  
لان نقل فيه كالتشرك وهو معلق بقوله وصفت ليس المراد من تغلفه ان يعتبر  
حدوث الوضعية في ذلك الاصطلاح والعرف عند استعمال النحوي او غيره من أهل

أهل الاصطلاح الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موصوفا في ذلك  
الاصطلاح سواء حدث الوضعية بذلك ام لا **ق** فلا بد من العلاقة  
بالفتح ايجد الحقيقة ونحوها من المعاني وبالكثرة علاقة السيف والسطر ونحوها  
من المحسوسات ونحو العوج واما قوله تعالى لا ترى فيها عرجا ولا انا فعلى  
ضرب من التأويل ثم المراد من قوله فلا بد من العلاقة واعتبارها وهو  
وقد يكون من مجاز الخ المرجح ايضا من اقسام الحقيقة لان الاتصاف الصحيح  
الغير بلا علة دليل ومنع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما ومنع له فيكون  
حقيقة كما صرح به سابق حيث قال ويقوله في غير ما وصفت له عن الحقيقة  
مرجحا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله هنا من اقسام المستعمل في غير ما  
وضعه لانه في الوضعية الاول فانه اولي بالاعتبار **ق** والمنقول منه ما غلب  
في معنى مجازي الخ اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة  
والا فالمراد من حيث خصوصه معنى مجازي للكل واطلاق الكل عليه من حيث  
موضوعه بطريق المجاز كما يستفهم ذلك ان شاء تعالى **ق** وفي اصطلاح العقول  
فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اي الاصطلاح الذي وقع  
النقل في ذلك الاصطلاح **ق** اما من حيث العرف فهي موضوعه له ابتداء في  
شرح الفتح للعقائد كمنع ان الدابة بحسب العرف تطلق على البغل ايضا  
**ق** بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اذ بالحقيقة المطلقة العارية عن النقل  
والمجاز المطلق المستعمل في الموضوع له لعلاقة ولذا جعلها مقابلة للنقل  
فانه حقيقة من وجه مجاز في افر **ق** اذا استعمل الخطاب يعرف اللغة انما في هذا  
مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف حتى لو استعمل النحوي او المتشعشع  
يكون الامر مع هذا لا عند استعمال النحوي بناء على ان اطلاق الحقيقة للغة  
عليه انما هو بهذا الكيفية اي باعتبار ان الخطاب ليس يعرف للغة وايضا يمكن  
ان يكون احرازه عن انقطاع اصطلاح طارفيه وكون الخطأ باعتبار



وان لم يتحقق بعد فتأمل **ق** وفعل اللفظ والحدث اعترض عليه بان الذي  
يجزى الحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكه الاسم كما صرح الشيخ  
في غير هذا الكتاب وقد صرح الجوهري ايضا قلت هذا انما يريد لو كان المراد  
بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر في ذلك  
بلفظ النكرة كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في  
قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والآكل لفظ اني به صورة  
النكرة معرفة حقيقة اذا الداء من اسد وعلوه وفعل ودابة الفاظا وهي  
اسلام حقيقة عندنا في كونها موضوعا للفاظا معينة فتأمل **ق** والجواز  
مرسل ان كانت العلة غير الشبهة انما هي مرسل لان الارب في اللغة  
الاطلاق والاستعارة مفيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه والمرسل  
مطلق من هذا التقيد **ق** والاف السقارة الاصوليون يطلقون الاستعارة  
على كل مجاز فلا تغفل عن مخالف الاصطلاحين كيد تقع في العيش اذا رأيت  
مجازا مرسل اطلق عليه الاستعارة **ق** ان يصدر منها ويصل الى المقصود بالظن  
في منها راجع الى اليد وفيها راجع النعمة صرح به الشيخ في شرح المفتاح اي  
الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقام مقام الفاعل المقصود وهو الضمير  
الستة في راجع الامم الموضوع له داخل عليه **ق** ومع هذا فلا بد من ان  
المنعم لشك في انتقال الذهن من المذموم الى المذموم فيكون الكلام  
موصوفا بالتعقيد المعنوي المخيل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في ادائل شرح  
الربابية تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايدي حقيقة معرفة في  
النعمة فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليترك **ق** واما اليد في قوله عليه  
السلام الخ تفصيل للمحل في ذنوب السامع ومعنى تكافؤ وماتهم بماثل في  
القضاهي من الكفر وهو المثل لا فضل لشريفه وصنيع والذمة العهد  
ومعنى يسمي بذمتهم ادناهم اي ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد المارة

والمرارة اذا اعطى امانا ليس للباقيين نفقته ووجه كون الحديث في باب شبه  
لا المجاز المرسل لان العلة هي المشبهة واما عدم كونه استعارة  
فلذلك الطرفين **ق** يعني ان هذه التسمية مجازا مرسل ويمكن ان يوجه ايضا  
بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظن لا يوضح  
**ق** ففي العبارة تسجح فان قلت المجاز مصدر يسمى صفة للمجاز وكان التسمية  
كذلك فلا تسجح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف  
المعنى المصدرى به تصرف بل نفعل لجل على المعنى المصدرى بطريق الاستخدام  
تصرف يريد على انكالات تسجح كما لا يخفى على المنصف **ق** وهي الشخص القريب  
وانما للمبالغة في الصحاح رأيت القوم ربا وارقبائهم اي رقبهم والرببة  
الطليقة والجمع الربا **ق** والامثلة في معنى الاصابع الامثلة بالفتح واحدة  
الانامل وهي رؤس الاصابع **ق** قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر  
مخاطبا امرئة اكلت دما ان ادعيك بفترة بعيدة فهو القوط طليقة  
وعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان يزوج عليها واخذ الدية عند الوعد  
عظيم والمراد بعبيدة مهوى القوط طويلة الغدا وطويلة العنق **ق** وظانته  
سواء في كذا بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو سبب  
السبب باسم السبب اما قوله اي الدية السبب عن الدم فان اراد الى وجوب مجاز  
باعتبار آخر ولا يخفى على الزوق السليم بعد وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ  
الدية لكن اهل الدية سبب الاكل الدم والمتمثل بهذا الاعتبار فتأمل **ق** لانه  
لا يتم بعد البلوغ لان البنم هو الطفل الذي لا ابله يقال يتم الصبي بالكتبة  
بنما ويتم بالفتح والضم مع السكنين فيهما واعلم ان النيم بن آدم من قبل  
الاب وفي البهائم من قبل الام **ق** او محله فليدع ناديه ويكتمل ان يكون الآتي  
قبل المجاز بانقضاء حنف المضاف او اسطى اثره للمضاف اليه كما قيل  
في قوله تعالى واكمل القرية كذلك لا يفهم بالتمثيل قلت يعتبر في جميعها وجه ما



خلاصة اذ ليس المراد بالضرورة امتناع الانفكاك في الذهن او في الخارج بل  
 اتصال في الجملة لينتقل الذهن بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق في  
 جميع انواع المجاز **وقد** واما في غيره من الالفظة فيرجع الى الاستعارة بانها  
 انها عبارة عن اللفظة **فاما** ان يكون ذلك الغير ما يتصف بالفعل بالمفعول  
 له في نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يتوكل بل يكفي  
 قهرهم الاتصاف كما في غيرهم من افعال في وقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يتوكل  
 اليه مع عدم حصول حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا **في** زمان سابق او لاحق  
 الى اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق  
 بالنسبة اليها ولا يلزم فيها اشتراط المجاز باعتبار الكون والاول باعتبار  
 السبق بالنسبة الى زمان الحكم والمحقق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل  
 قلت قتيلا ونحوه مجازا وان هذا المسمى في زمان الاضمار قبل او بعد حقيقة  
 فان قلت قولك قلت هذا الحق امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول  
 الكيفية للمثل رايه ليس سابقا زمان اعتبار الحكم اشخ زمان القتل بل هي حالة  
 فيه قلت الحكم الذي يعتبر سبق حصول الكيفية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول  
 عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الحق فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت  
 مشيه الى قتيلا قلت هذا امس لم يكن مجازا فتأمل **فان** الان لا يوجد  
 به ونها فان قلت هذا بدل على استلزام لكل للجزء والمدعى بحكمه فلا تقرب قلت  
 المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الازن به ونها  
 يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يقتضي اليه الازن وتبعونه الوجود وهذا  
 ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشيخ في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل  
 اللزوم في قوله وجميع ذلك يستلزم لزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال  
 في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاك ولا يخفى ان  
 ادعاه على تقدير صحة نفسه لا بقوله له المحققون ولو حمل على اصطلاح

اصطلاحا ارباب المحققين كما المراد باستلزام الجزء للكامل المعنى المصطلح فيها  
 والالم يتم التعريف وتوزيع قوله وهذا الشرط الى فتح لا يتم الجواب  
 المذكور فتأمل **فانه** لا يجوز اطلاقه على الازن اي من حيث ان الزن اما  
 اطلاقها عليه من حيث صدد ومعتظم الافعال منه في موضع مناسب للاعتبار  
 فهو جائز كاطلاق الرتبة على العين ولذا يجوز التحشيش في قوله تعالى ثبت يد  
 ابي لهب ان يراد باليد النفس **فان** اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يكون  
 ان يكون ذلك مجازا وسلايعة ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد كما  
 اذا قلت رايته مشرفا فيما اذا رايته شفة يكون ان يكون ذلك الاطلاق بطريق  
 الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال الشف مجاز مرسل  
 بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة **فان**  
 ولا شك في تغاير المعنيين وتعدد معاني اي قوله زهير بن ابي سلمى ابوسلي  
 بمخيم السبي وله زهران عرو ليس في العرو غيره واسم ربيعة بن رباح من بني  
 مازن **عند** اصحابنا الحمل على التمثيل بان يشبه الجوع بالتأثير في لباس قاصد  
 للتأثير بالغة فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو  
 متحقق من انتفاء اللون وراثته اليه الانتقال بتغير اللون من خزن او  
 فرغ والامتقان مثله وهو اجور والراثته البذاذة يقال فلان رثنا اليه  
 اي سبب فينتوهم كونه تشبها اي كونه من قبيل بدين الماء **فان** في هذا لا يتناول  
 قولنا الى هذا توزيع على التعريف وشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة في  
 الشبهة على المشبه اطلاق او حمل مع حذف الازن وليس بتوزيع على قوله المراد  
 بمفهوم ما غنى باللفظ حتى يتوهم وكاكت له لا اله على انه لولا ارادة ذلك المراد  
 لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيها وضع له مع عدم التناول قطوعا كل  
 حال **بل** هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط  
 بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة مهيمنة قلت بل الحمل قرينة



لا يقال لادلالة في الحمل على ذلك لجوان ان يراد الموضوع له ويقدر الا لادلالة  
فقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر وسبح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه  
واعلم انه ليس المراد بجمع الشئ في صورته الذاتية من حيث وجودها وحصولها  
في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعاً مع انه معتبر في الاستعارة بل  
انما المبرهنة المشبهة بالاسد وتعلق الجارية بالاسد مع هذا باعتبار انه  
انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف في مفهوم المجازي بقي  
الكلام ان قولك زيد اسد مسوقاً لاثبات تشبيهه بالاسد ولا يثبت ان زيدا  
هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه مطلقاً ولا مجازاً  
الاسد كما ادعاه القائلون بالمتشبه وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه  
الشيخ ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد زير است وثير  
في احتمال الاخرين فانه كقولنا ان يراد لشيء الموضوعين فرداً بجموعه فيقول القائل  
المتشبه ولا يشك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة زيد زير است وثير است زيد  
فيكون لسياق الكلام فيه منع اذ كقولنا ان قصد تشبيهه بالاسد بالاسد  
واطلاق الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمال فرد منه لا يفهمه كمانه قولك  
انت رجلا مع ان المراد زيد بعينه نعم يلزم منهما من تشبيه الذات المطلقة بالاسد  
تشبيه الذات المخصوصة لكنه غير مقصود تشبيه زيد فيكون اسد مستعمل في معناه  
الحقيقي لا الشفوي العليل ثم ان قوله فهناك ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشبهة باداة  
التشبيه لفظاً او تقديره كقولنا زيد كالاسد وزيد الاسد او قوله تشبيه اتفاقاً محل بحث  
اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيدا لا تشبه وهو موكف وقد مر ان التشبه  
اذا كان مذكوراً او مقدراً كان اسم المشبهة خبراً عنه حقيقة او حكماً ففقد البعض  
يسمى تشبيهاً وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعروف والمنكر على ان قول  
الشيخ فان ابيت لا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة  
التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك ان يكون اسم المشبهة معرفة بخوزيد اسد فيفيد

بفقدان المعرفة اخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المتشبه  
ثبوت الاتفاق على ان يكون زيدا لا تشبيهه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشبهة  
بتقديره اذ التشبيه لا يبان حال المقال مطلقاً ولا يخفى انه نقيض اذ لا ملازمة  
بينهما ولا دلالة عليه في الملازمة بين زيد واسد ولا دلالة لاسد عليه في  
المثال المذكور اعني رأيت اسدا يرمى ونظايره مثل رأيت اسدا في الحمام اذ لا  
للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فان دفع ما توهم من ان الملازمة المعبرة  
في بيان المجاز هي الملازمة في الجملة ولو بسبب المقامات والقرائن وهذا المعنى يمكن  
ان ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما  
ولا دلالة عليه يدل على ما ذكرنا في القائل المتشبه ليس في تعلق الجارية به  
دلالة على كونها استعارة بل لوجعل دليله على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم  
المعنى الذي تعلق به المجاز على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف  
الشيء في الاستعارة مثلاً ملتبساً اليه لئلا ينتقل الى المعنى المراد الا بالظن  
بخلاف ما لو بقي على حقيقة فان ملازمة المعنى الحقيقي كثيراً ما يخلو عن ملازمة  
او صفة الخارجية فظهر ان تعلق الجارية بالاسد في الاستعارة وان صح على الحقيقة ايضاً  
وهذا ظاهر جداً لمراد بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هزبل وغيره  
وبعض الثمن المعجى جبال باليمن ولها وصل طي كقوله اسد على زير الحروف  
نفاة المصراع لمران بن الخطان ففيه الخوارج وزا هدها وثمة فتى تنفر  
من صيفر الصغار الفتى المسترخية الجاهل والمرا من قوله تنفر من صيفر  
الصغار انه يسرع من مجرد الصداق بعد البتة المذكور وهو لا يرتفع الى غزاة  
في الوشي بل كان قبله في جناحي طائر غزاة امرأته تشبهاً بالرجل وكما يفهم  
المثل لشيء منها نقلها بحجة بالكوفة في ثلاثين فارساً وفيها ثلاثون الفوق  
فصلت صهوة الصبيح وفرائت فيها سورة البقرة ثم هب الجحاح ومن مع  
والوعى الحوية وكقوله والطير اغرب عليه بعض من بيت ابا العلاء في قصيدة



برثي بها الشرف الطاهر الموصى مطلقا اودى فليست كما ذوات كفاف  
مال السيف معين المصارع تمام المصراع المثاليه على الشرح والاولى  
باسرها فتح السراة وسكنت لها ف اوردى اى هلكه وفاسد على المسبح وكذا  
اسم بعدول مثل قطام لكف الاذى وسباق الرجل اذا ذهب ماله والاسبق  
الشتم والفتح وبالفهم جمع فتحاء وقد رتقها والسن بنقح السنين المهمة  
جبال باليمن يكون فيها هزيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولها  
جبل طى والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المني مثل الاغربة اليانكية عليه  
وانه كثير اما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قولنا يصح كما اقر  
به نفى جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو ليس بآدمي وفي التنزيل ما هذا  
بشر ان هذا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو مشبه بالاسديس بآدمي فان الآدمية  
انما تارة الاكاديمية لاكون الشبه بها بالاسد صرح بهذا الشبه في آخر دلائل  
الاعجاز فيقول وهذا دليل لطيف على ان نوازيد استقارة لا تشبه غفل شنه  
المتأفرون وفيه نظرا اما اول افلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظن  
جعل زيد فرد من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا الاشتراك  
صح نفى جنس الآدمي منه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه نفس  
الامر مما تانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستقارة  
ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي بان يصار الفرق بين الاستقارة والتشبيه  
هو انه ان صح حذف الشبه به واقامة الشبه مقام بحيث لا يفرق اللامبالاة  
فاستقارة والتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بآدمي  
اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس بآدمي فتأمل ولاحظ من روج  
البدل بعد اروج البدل التي هي بمنزلة مسيرة وهي اشي عشر اولها الحيل  
واخرها الموت وبعد انصب على التمييز والمها جمع مهابة وهي القوة العظيمة  
البرج اظها والمراة ريشها ومخسها للرجال قتل معنى بترها اكنان اكنان

انها مخدرات لا يوزن من الخفيفا رفن المها لان المها بخلافه فان بتره  
اشتان فكأن قيل قولهم كتبه بينهم ضرب وجمع وفيه نظر لان قوله ولافت  
لا يلائم هذا المعنى بل وجهه وجه كون بتره اكنان ان الناظر لا يستطيع ان  
لانه وضعفا ويحتمل ان يكون المعنى اني من ريشه في الاكنان عند التبرج  
فان كان بتره من عين اكنانهم وهما مع آفرو هو ان يراد بالتبرج القول  
في التبرج كما هو المناسب والمعنى انهم اذا ذلن عن الكوة واستترن فكأن  
دخلن في البرج الآخر ولا يخفى ما فيه من العسف والظن ان هذا من باب  
التشبيه قوله كما في قوله رأيت اسدا في الشجيرة فان قوله في الشجيرة  
ولا يصح ان يفرد المشبه ويصار الى الاستقارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع  
المشبه به فانه لو قيل رأيت رجلا شجاعا في الشجيرة لكان لغوا في الكلام  
لان بيان المحيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا البين لا يدل على التشبيه بل على  
الاستقارة لانه يدل على ان المراد بالحيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك  
اللفظ مستعملا في شجيرة معناه وهو بيان الاستقارة وقد يتكلف في الجواب  
بان ليس المراد بكون الفجر بيان المحيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه  
يقين ان اتي شجيرة اريد بهذا اللفظ بل بيان باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه يقين  
ان المحيط الابيض وان كان في الظن على تبيين ليس بفاسل في الحقيقة  
بل انما على الحقيقة الامر المتعلق بالحيط الابيض المشبه به وذلك الامر هو  
الفجر فيكون قوله من الفجر بيان المحيط الابيض في الظن وبيان لذلك الامر في  
الحقيقة فليست ان قيل هلا ترك البيا ولم يقتصر على الاستقارة التي هي  
البلغ فادخل في الفصحة اجيب بان في هذه الاستقارة نوع خفا للاحتمال  
لأنهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان وجوها جدا فاصح الى زيادة البيان  
في حكم هو من افكار التي يحتاج اليها كل واحدة وابعده من ذلك اى من كون  
ما يشترك فيه المشبه واتي بوجه التشبيه يكون الايتين من قبل التشبيه كما



ذكره صاحب الكشف ووجه الابدية ان المشبه مقدر فيها من قبل الآيتين مع  
 ضرب الله مثلا وصف بين والنسب الاول مفروب للمشرك والثاني للوحيد  
 وقوله رجلا بدلا من مثلا ويكمل ان يكون مفقودا بتضمين ضرب مع ضرب فيه  
 صفة شركا والمثلك التمام ومعنى سلا سالا عن الشركاء والقراءة التمام  
 تكسر العطف والباعث الشرع الذي ليسهل مدخله الملق والاجاج صفة توكيد  
 كما في اسناد ابو جبريل والفرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اى الملح  
 وقد اج الماي واجاج على ما يظهر بالتأمل وذلك لانه لا يصح وقوع الكاف  
 موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب النفس  
 فان المقصود من ضرب الاستقار ان حال شيء الى حال شيء آخر اذ هو المقصود وهذا  
 مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى لان قوله ومن كل تأكلون لحاظا بغيره  
 حلية تلبسوها ينشئ عن انه فصل التشبيه والاستعارة وبما يعبر عن علم الجواز  
 ان يكون قوله تعالى ومن كل تأكلون الآية ترشحا للاستعارة او ابتداء كلام  
 واجب بان الكلام ليس ان ليس في الكاف نفع اصلا بهذا انما يتأتى اذا  
 جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او شدة قوة كانه قيل الكاف كالبلايا  
 بل ليس مثلا اذ فيه هذه المنافع المذكورة ونه الكاف لا نفع اصلا واذا  
 جعل ترشحا لم يتيسر المعنى اذ المستفاد منه في الاستعارة المرشحة هو الشدة  
 موصوفا بالصفة التي يقال لها الترشيح مثلا اذا قلنا رأيت في الحمام اسد  
 انفس او انه كان استعارته الموصوف بالاسد الموصوف بهذه الصفة  
 فيكون المشبه بغير مثالنا البوم الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون  
 الكاف المشبه به ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واسلم ان صاحب الكشف  
 في الحلية باللولو والمرجان بعدما في قوله ومن كل تأكلون بقوله اى من  
 كل واحد منهما والمشهد ان اللؤلؤ لا يخرج من العذرة قال نفسه قوله تعالى  
 يخرج منها اللؤلؤ فان قلت لم قال منها وانما يخرج من الملح قلت لا يتقيا

التقيا وهما ركش واحد جاز ان يقال يخرجان منها كما يتخرجان من البحر  
 ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملحق  
 بالبحر الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللولؤ في سورة الفاطر من على القيل  
 الاخر الذي نفى سورة الرحمن لان الخرج من الجميع خروج من العذب  
 من وجه ومن الملح من وجه فليست كل ولا يخرج من بعضه على من يتأمل في لفظ  
 الكشف قال صاحب الكشف في قوله تعالى او كصيب من السماء الآية فان  
 قلت هذا التشبيه شيئا بشيئا فان ذكر الشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء  
 مطوبا ذكره على استعارة الاستعارة كقوله وما يستوى البحران هذا عذب فرات  
 سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب استعارة رجلا فيه شركا مثل كثر ورجلا  
 سلا رجلا ولا يخفى ان كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر المشبه على سنن  
 الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهم الطيبي وصاحب الكشف فان  
 الاول اخرج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني وهذا الكلام صريح الخ  
 حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضعا للمشبه  
 ولا لاسم فانه يدل على انه لو كان موضوعا لاسم لم يكن مجازا لغويا وقد سبق  
 في بحث التنويع باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقا في موضوع  
 للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار الحقيقة  
 موجودة فيه فجا التقدير باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ومعنى ان التقدير  
 في امر عقلي وهذا البين ان المراد بالبحر العظمي هنا غير ما هو المراد  
 فيما سبق من المجاز الحكمي هو ظرفان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق  
 هو اسناد او الكلام لكان الاعلام المنقولة كترشح استعارة ولو فرق بان  
 لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلة المشابهة يكون مجردا لا  
 لا غاية لمع الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع  
 له اصل فلا يقع مع الاستعارة نعم يلزم ان يكون المعاني الجاز كلها استعارة



والفرق بالعلية مجرّد اصطلاح لكن في بطلان لازم بحث فائتس اذ لا يفتى  
في اطلاق الاسم المجرد فيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان قوة المشابهة  
يستفاد بالمبالغة وكما الاستعارة ابلغ **ق** وما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا  
واراد ان يدانه جعله اسدا فيه انه كيمثل ان يراد به انه جعل تشبيها بالاسد بهتامة  
هذا قيل في حديث هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يحرم في زيد سماع انه لم يوجد فيه  
الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق  
ايضا في زيد اسدا ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كسبب تحقيقه بل جعله فرط  
من افراد الاسد ادعاء يفهم ليس باستعارة اصطلاحا لانه ذكر التشبيه في الكلام كما  
فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعروف اخذ زيد الكلب بل المعنى على تقدير  
اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيد اسدا قلت ان شئت قولهم  
به ذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به ان يجعل تشبيها بالاسد ولا يحرم هذا  
الاستعارة فتأمل **ق** قد اورد اورد آية مع القر قد سبق في بحث الجان العقل  
ان مطلق ذكر المشي لا ينافي الاستعارة بل اذا كان مع وجه يشبه عن التشبيه ان  
هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليست **ق** وهذا ينبغي ان يبين ان  
القرنية مانعة عن ارادة المعنى المتعارف يستعين غير المتعارف في دفع الحجة  
الان دفع ان الارشاد دعوى الاسمية بالمعنى المتعارف ونصب القرنية لا يمنع  
الاشارة ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة **ق** واما التعجب في النهي عنه فليست  
على تنهاى التشبيه ففها الحق بالمبالغة وفيه بحث لان محصل اراد السابق بسم  
الادعاء المذكور ومع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب في النهي عنه  
انما يترتب على نفس الدعا كما يشهد اليه كلام القائل في لاجبة الى الاعتذار  
بانها مبنية على تنهاى التشبيه ففها الحق بالمبالغة **ق** والاستعارة تقارن  
الكذب الى اى الكلام الذي فيه الاستعارة تقارن الكلام الكاذب فلا يرد  
ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما في كبحان الى

الفرق **ق** ونعم صاحب الافتتاح الخ اراد باله دعوى الباطلة الدعوى التي  
لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقة ما لا يتصور في صاحبها  
فصده التأويل فضلا عن نصب القرنية المانعة عن ادعاء الكلام على ظاهر  
واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقة فانه  
ايضا لا ينصب تلك القرنية كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب  
المذكور ليس مثل ذلك المدعى في البتة عن قصد التأويل لان مقصود  
نرويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل  
بل نصب القرنية فذلك كلفي ههنا بان نفي نصب القرنية واقترانه الدعوى  
الباطلة على ذكر البتة عن التأويل لانه اذا تبرئ من التأويل كان عن  
نصب القرنية اشد تبرأ فظاهر وجه التخصيص في كل واحد من البتة ونفي  
نصب القرنية كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفصيل مطلق الكذب  
فقد يقال فيما ذكره ميلا الى مزجها بالاحتياط وعدو لاشي من جعلها مجهول كاتوم  
بل يبين مراد السكاك من لفظ الكذب وقاصدا انه اراد بالكذب ههنا احد  
قسمين ما لا يطابق الواقع وللأشقة بقرنية انه سمي سمة الاخرين  
ما لا يطابق الواقع مع الاعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة **ق** ولا يكون  
الاستعارة عملا لا خفا في ان اللزوم المراد من علم الجنس فانه المتبادر من  
اطلاق العلم **ق** وكذا ما در في البخل وسجدة في الفضة وباقل في القنامة  
قد سبق شرح في فها لبحان وفيلية عند معاوية واما ما در في رجل  
من هلال بن عامر من صمصومة قيل سمي مادرا لانه سقى بلال من ماء حوض  
فلا فرغ الا بل بقي في الحوض ماء قبل فسلخ فيه ومد الحوض به بخلا من  
ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى طيبا  
باجدى عشر درهما فقيل له بكم اشترى ففخ كيف ففرق اجابا بعد فخرج  
لا يشترى بذلك الى احد عشر فيا فقلب الطبع ففخر به المشي في اتي قال



جيد الارقط سجو هينك انا وانا سبما بن وائل بيان وعلما بالذي  
هو قابل فما زال عن المقم في كانه من الصبح لما ان تكلم باقل واعلم انك  
اذا اشرت بشيء زيدا بمرور في الشك والهيئة وقصدت المبالغة في  
التشبيه وادعاءه عين عرو لكال تشبه به فقلت رأيت عرو فافانظ  
انه استغارة لكون العروقة المشابهة ومن مهننا قيل القوم انما يعرض  
للجنس في بيان الاستغارة بتأني ان اكثر الاستغارة في الاضمار لا في التبيين  
ولهذا على الحق في شرح المقام عدم جريان الاستغارة في الاسلام بان  
منع الاستغارة عن المبالغة في حال التشبه يدعي ان عين التشبه في ذلك  
انما يحصل اذا كان التشبه بشتى بوجه التشبه ولا شك ان الاذناس  
مشهورة باوصاف لها في ان اسماها تنبع عن اوصافها انما ناناو  
اما الاشخاص فقل اشهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ  
عروضه على الذات ماله الشك المخصوص ادعاء وان كان موهونا لذات  
معين له شكل مخصوص في تأني اعتبار الجنس لتقف لا احتياج اليه لان  
المقصود بالعدول عن التشبيه الاستغارة هو المبالغة في حال التشبه في  
وجه التشبه حتى كانه يابى التشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل التشبين  
افراد التشبه داخل في جنس ذلك اذا كان التشبه به مبت او جعل عينه اذا كان  
مشخصا والتشبه ان ادخاله في جنس بمنزلة دعوى انه جنس فاعلم انه في  
فان تعافوا من عرو في عرو في علم بعلم واحد تعافون لفظ النون بالجام  
يقال عاف الرجل طعاما وشرا به اي كرهه لدلالة على ان جود هذا الشرط  
يجازي وتجاوز فان قلت لم لا يجوز ان يريه باليسر ان حقيقة بان تفقد  
تخفيفهم بالامراق قلت القائل يدعي الاخذ بالتشبيه وليس فيها اضرار  
كان العقل والايمن واما عدم اليقين على الرماح فلتعاهد العرف وشيخه  
الاستغارة السيف من نصل السيف الممدوح ويكتفى ان يرفع البغير

251  
الضيف الممدوح والمبالغة لادنى التلبس على رؤس الاقران في سبب  
الاقران جمع قرن وهو الكفوة في الحرب وخص سبب فاعل سكني وبعد  
البيت المذكور لكان الذي منها يقبض على العدى مع الصيف في ثمة قناة  
قواضب الفخ واحد اثنا الشئ اي تضاعفه والقضاء جمع قضاء وهي الرح  
القواضب القواطع اي انا مله الخس كحق ان يريه بالامام وبهي رؤس  
الاصحاب مع نفس الاصحاب بجازا ويكتفى ان يريه المعنى الحقيقي بمبالغة والرد  
يارؤس الاقران جمع الكثرة بقضية المدح ولكن ان تجمل على انه جمع قد لا يفي  
من الاشارة الى قوة الكفاية في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من  
اللطيف قوله وهذا اولى من قول المصرا ان الحيوان والهداية الخ يعنى قوله في  
الايضاح ووجه الاولوية ان المستفاد منه هو الاضمار للحيوان وانما قال  
اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف لا احتمال ان يكون واده ايقاع الاستغارة  
بين لازمي الهداية والاضمار المستفاد من الهداية في كلام ما هو  
المصدر المبنى للمفعول وهو الانتهاء مع ان كل من المرسل والظير ان  
مخصوص وصف ليس في الالف والعدو اما في المرسل فكونه انفسه  
او اما في الظير ان فقطع المسافة سرية في الهداية فانهم قد يهاضون  
الاستغارة الضمير عدوها راجع الى موضع المرسل موضع الالف ونحو  
ذلك اي الجماعة ولهذا انت اوليكون تأنيث الضمير باعتبار موضع المرسل  
موضع الالف استغارة على الاطلاق المذكور اي مجازية كالمحسن  
وللالف فان كلامها مخصص هو طريق التسم وانما الاختلاف  
بالاختصاص بالالف وعدمه وما حصل ما ذكره ان اطلاق الاستغارة  
على هذا القسم المجازي المرسل على سبيل الاستغارة لان نقل الكلام من المجاز  
الى المجازي مشبه لنقل الكلام من المشابهة بتأني ان المجازية  
والتشابهة من واحد في كون استغارة الظير ان للعدو من هذا القبيل



نظري احيب بان الطير ان عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين  
الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي  
على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل من ائمة اللغة  
وهو من خلق الدرع الملق بفتح الى جمع حلقه بالسكين على غير القياس  
قال الاصمعي الجمع خلق بكسر الهمزة وبدر وحكى يونس بن ابي عمرو  
بن العلاء حلقه في الواحد بالتحريك والجمع وحلقات قال ثعلب كلهم يحزه  
على ضعفه شاع ان الكسر موضوع للشيء من الاشياء لا الوجود حده كما  
عرفت انه لا ملازمة بينهما اولاد لالة عليه لا المجموع المركب منها انت من  
عليه بان القول يكون المستفاد هو المقيد للمجموع قوله كما لفظ قانون الجاز  
اذ قد قران اللزوم في الجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى انما  
استعمل اللفظ فيه وهما اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى  
المجازى لانفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى  
المجازى كذلك بين وبين المقيد لانه ينقل من المعنى الحقيقي الى الشيء  
ومن ثبات الرجل الشيء كالحققة الفاضلة الخس فيما سبق وهذا القدر كاف  
في اللزوم واذا اجتمع قريوس القريوس بفتح الراء ولا يتحقق الا في الشر  
لان فعولا نادرا لم يأت غير مصغوف وهي اسم مجمي غير منصرف للعلية والجمعة  
واما فريوس بفتح الخاء وهي بنت يندون به فتصغير والفيصيح الضم وكذا  
سحنون وهو اول الریح قلت الامس ما ذكرناه اول الخ بما يقال نسبة  
الاحتباء الى القريوس بما يؤيد الاخر لانه جعل القريوس كالشخص بحيث يكون  
الرأس من متبعاته واخرائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر  
ثم المجتبه قد يضع الثوب في اسفل الركبتين فيمتدح الى جانبها مستعليا  
فلما قل ولم ينظر القادر الى النظر اذا استعمل بلا صلة فهو مجتبه لا يتكلم  
والقادر هو اس ثمن الصباح الى الظهر والرائح هو اس ثمن الظهر

الظهر الى المغرب سريعا فيقال رلى هيثما اي سريعا فيها  
والثنية فيها ظامى وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وكثرة  
وبتين امرهما في الهوارى جمع هارية وهي العتق يقال لا قبلت هوارى  
الجيل او ابدات اقفاقها كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تظلي  
بصليبه مطلق وقصيده قفا ينك من ذكر الجيب ومنزل سقط اللوى من  
الدول مخول وقيل السبل المذكور في شرح اويل كنوح البيا رلى كرك  
على بانواع الهوم يستعمل ومقول قوله فقلت له لما تظلي قوله بعد البيت الا ايها  
الليل الطويل لا انجلي ما يصبح وما الا صبحا منك يا مثل السدول جمع سدول  
اول سديل وهو ما يستعمل في الهروج والتمطي التمدد والبناء بصليبه للتقدمة  
والاردا في الاتباع والاسجار جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر  
الشيء يذكر ويؤث و هو للرجل والمرثه جميعا والعجوة للمرثه خاصه  
ثم المفهوم من تقرير الشرح ان ناكلة اصلية وزنه فعل يقال ناكلى  
نوادى منهن من يجهد ومشقة ويقتل ان يكون مقلوبه من ناكى بمعنى بعد  
فوزنه قطع كما صرح به في الشافية والكللى والكللى كالصدر رجا  
في الشومشدا والفاظ ان هذا من قبيل الاستقارة بالكناية فيثبته  
الليل بالانسان المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه بهما  
الصليب والتمطي والكللى والاعجاز وانما قال وانظر اشارة الى انما في شرح  
التيان من ان المجموع استقارة تمثيلية وقوله كاليدين للشمال اي كاليدين  
قول لبيد وغداة ريج قد كشفت ورة قد اصبحت بيد الشمال زمامها  
من على القبط الملى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء الشدة مع على  
بفتح الخاء وسكون اللام كندى وندى وقد يكون ذا الجمع مكان الياء مثل  
والقبط اهل مصر فان كلامه في المصرفة لانه ذكر الاقام التي هي قسم  
الاستقارة التي هي قسم من الجاز كادى عليه سورة كلامه من اول الباب



والاستغارة التي هي من اتم الجاز الاستغارة المصريح بها فان الاستغارة  
بالكناية ليس من اتم الجاز عنده لان المذكور فيها هو التشبيه المستعمل  
معناه الوضعي شواطئ النار الشواطئ الذهب الخالص الذي لا رغب فيه  
والثاني تشبيه الشارب في الشرب بالشغال النار فيه بحث لان هذا  
الكلام من المصراع يستقيم على قانون نفسه لكون قوله استغارة  
تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اختار الاستغارة  
على مذهب الرمحشري وعينه وللفظ الرمح لا يخلو عن الاشارة الى البحث  
المذكور وهي صبان فان قلت كل الكشط والكشف امر عقلي قل المراد  
الهيئة المحسوسة عندهما وبما يشيران اليهما اي حصول امر عقلي امر  
دائما او غالبا بهذا الترتيب لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر  
الى مفهوم المقام ان الاستغارة ظهور النهار لا يخفى ان الانبساط  
النهار اجب بحمل شمارتها على القلب لان السكالك لا يشترط النكته  
في القلب بل يقلبها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجمل بظهور  
هذا القلب بناء على لزومها لقبوله عند المصراع وبان الظهور بهما بمعنى الزوال  
اشترط عليه بان قوله المستغارة منه ظهور السلوخ من جلده بآبائه لان السلوخ  
لا يزول مع ان استئصال ظهره مع زوال يكون مع شئ لا مع شئ والشئ  
اما اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام شئ واما جواب الاول بان يقال لا  
ان السلوخ لا يزول من جلده بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا من  
الجلدة وذلك شاريا من ربطه على عجز بيت من ابيات الحاشية ههنا وبغيرتنا  
اخبارها وحكمها وقيل تشبه رفاعي شئك ذات اسم وقد سأل من ذل ملوك  
قراقرم وسوكنكم في الروج باد وجوهها يخلوا ما في الاماء حاشا لا استفهام  
للمناكر ومسلم على صيغة المفعول اي شئ من اسلمته اي قبلت بينه وبين من  
تريد النكاحية وقراقرم واد الهندسيل انزل محوكل فله به عليك قراقرم

والروح الحذف بخلاف اي يظن تلك السورة اما لكونها مكتوبة الوجه  
والحال امنين واير في نفس الامر والاستفهام في اعترافنا ايضا للمناكر  
اي لم يقهنا بالان اابل وحومها مع ان اقتناء اابل مباح والانتفاء  
بمحمومها والبانها بائنة في الدين والفعل وتقرينها في المحتاجين اليها  
احسن وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاة وذكر  
العلامة في كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل و  
المظروف والفورطار عليها وظرف فاننا لفظا تقدر العلة ان يكون الليل  
ظرفا والنهار مظروفا فقد مطلق الزمان والعادة في مثل الخ فيل لا يخفى  
تكلف بل حقيقة ما افتراه من التأويل والتحقيق ما افتراه من التأويل  
بلطائف بلزمة الترتيب ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع والغروب  
كما هو المفهوم من الشرح والمواقف لكتبا للغة فتكون انفا لتعقيب الحقيق  
نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجأة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا  
يخفى على المصنف ما في اشتداد المفاجأة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من  
التكلف فان المفهوم من الآية على توجيه مفاجأة الاظلام لظهور النهار  
الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب شئ ان الآية مجرد اخراج النور  
من الظلمة واما خصوصية النور واشتداد كونه مجموع ما بين الطلوع  
والغروب فلا سلم ان لها دخلا في المقصود فتأمل ثم لا يخفى ان اذا  
المفاجأة انما يصلح الخ قيل يمكن ان يقصد بالجملة الالمانية الدوام بمعنى  
المقام فيندفع لائمه المفاجأة عن المصراذ المرتب على السلوخ في  
الحال اصل الغلام للدوام واستمراره وفيه نظر لان لائمه المفاجأة بئس  
ان المفاجأة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل تفصيل بفترة بترقب  
كما ذكره الشريف في حوش شرح المفتاح فمضى الجملة الالمانية الدوام  
لا يرفعها كالا يخفى على المتأمل فتأمل اقول تقوية بذلك الخ فيه بحث لان



الآية شاع ما يتبادر من نظم الآية سيج النصارى حيث بنا جسد الظلام ولا شك  
 ان سلمته مع انبساط اللام بحيث لا يبقى منه اثر بل يقدم في الحال ويتر  
 عليه الظلام وهو هنا بحث الح قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع في الحس  
 ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازم الشهرة  
 واقوى مما هو في الموت وانت فيه بان افادة كثيرة الوقوع للقوة محل  
 نظر وان كان افادتها للشهرة بما لا شك فيه وقد يقال ما ذكره انما يرد  
 لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا يمكن تعينه به انما  
 التشبيه المقلوب وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان  
 يقال البعث المطلق في صدر ذكر القيامة واحوالها انما هو البعث في الموت  
 فيصير لكونه قرينة لكونه في انبعاث بعد ان يدعى كون البعث حقيقة  
 شرعية في البعث من الموت والمعنى ان الامور ابانة لا تنجلي في افرق بين  
 الحرف الباطل بحيث لا يلتزم احدهما الاخر كما لا يلتزم الرجاء الكثرة  
 والجامع الا حاطة الذم وما عطف اليه الح فان قلت كما ان فيه شبهة  
 مع الشخص محسوس كذلك حاطة القيمة بحسوس ثم شبهة قبل الموت  
 من الجامع العفيع هو الا حاطة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم  
 كما انها متحققة في القيمة بالنسبة الى الشخص تحقق الا حاطة الحسية فيها  
 ولا يخفى انها عقلية وهو ما دل على نفس الذات الح مدادهم بالذات في  
 هذا المقام ما يستقل بالمعنوية وفي تفسير اسم الجنس اثر الى انه  
 لم يرد به هنا ما اصطلاح عليه النجاة لان ذلك شامل للمصنفات المشتقة  
 واسماء الزمان والمكان والالية وما ذكره به هنا لا يتناولها من غير انما  
 وصف من الاوصاف في من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم  
 ورود الاشكال بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل  
 على تغاير الذات والوصف وكذا ما يكون متا ولا يتم الجنس كالعلم لا يشتر

لا يشترط ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي في ليس  
 مدلوله ذاتا صالحة لان تصديق على كثيرين والا لكان كلياً واذا تضمن  
 مفهوم نوع وصفي لم يصح كلياً ايضاً بل اشترط ذاته الشخصية بوصف  
 من الاوصاف فالج من مدلوله كاشتها بالاجناس باوصافها الى جهة  
 عن المدلول الاصلية لاسماها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني الصادرة  
 المعبرة فيها داخل في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقه  
 باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات  
 صالحة للموصوفية مشتملة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك  
 العلم اذا اشترط بمعنى فالاستعارة فيها اهلية والافعال والحروف لا يصلح  
 للموصوفية وكذا المشتقات والافتيحة القوم انما توضح الاستعارة  
 التبعية المصرفة والظائق الاستعارة التبعية المكنية كانه قولك  
 اعجبت اذ اقم الضاد دم زيد ولعلم لم يتوصلوا لعدم وجوبهم انما  
 في الكلام البلقا او يكون مثا كالشبهية في وجه الشبه انما ذكر لفظ  
 الاشادة اما انه لا فرق بين التبعية في الدلالة مع المقصود وانما  
 يصلح للموصوفية الحقايق في الامور المتقرة الثابتة الح هذا التفسير  
 العلامة في شرح الفتح حيث قال الماد بالحقايق الذوات الثابتة المتقنة  
 كالجم والبيان والطول لا غير الثابتة كعان الافعال فانها متجدة في  
 متقرة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضاً وان  
 كان الزمان عارضاً لها فبغيره لا روح بها نوطه للذة عليه على ما اشر  
 اليه بقوله وبعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه روح ان كلاماً الحركة و  
 الزمان مع انه ليس من الامور المتقرة الثابتة يقع موصوفاً وقدره  
 البت روحه في المقتضى بان دفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال  
 بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار حقيقة وجودها



في نفسها من غير تعلق باعتبار المعبر ولا خفاء ان القيام والحركة كذلك  
القائم والحرك واما ما ذكره الفاضل المحسن جوابا لما اشار اليه من  
المنع المذكور حيث قال في دفع المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهوم  
لما توهم من الامر المتقوية الثابتة فيه بحث لان يمكن ان يقال بعد  
الانحاض عن مطمع نظره الودع والكلية وانما في الشرح الحقايق بما  
ذكره هذا الفاضل لان مراده توجيه كلام المصنف وجبه لا ينافي ما ذكره  
نفسه لا ينافي الذي هو كما شرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آثر  
هذا التفسير لانه هكذا لان الاستغارة يعتمد التبيين والتبيين يعتمد كون  
الشيء موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كذا في قولك جسم بيض او  
بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المستقلة منها والحوادث التي  
كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحسن لعدم صحة مقابلة  
شيء بهذا التفسير بالصفات ولهذا سقطها المحسن من البين في الربح كما  
حيث قال اولاً وجباً قد انما ذكرنا ان ما ذكرنا لقوم من ان الاستغارة في الافعال  
والحوادث تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني  
الحوادث والافعال فتبيننا فكل من الحركة والزمان حقيقة لا يتقيد بالصفات  
دون الافعال والحوادث دون معاني الافعال والصفات كما ان بانها  
لفظ المعاني الى ان دفع البحث الذي اوردته نفسه في شرح المفاتيح وهو  
ان الموصوف بالثركة بنفسه المسمى وهو لا يختلف باختلاف التغير  
فعدم صلاح العبارة الدالة عليه للموصوف لفظ لا يقدح في انهما  
بالثركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية فيجوز ان يستعار ان كان  
للدال باعتبار تشبيه بالناطق وانها فها بالثركة وان لم يصلح لفظها  
للموصوفية ووجه الاندفاع عما ذكره في ذلك الشرح ان المعبر في هذا المعنى  
مفهوم اللفظ في اذ قيل لقيه هي عن الجركان المستعار منه مفهوم الصم

الصم بقا المفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر صحة موصوفية وعبرها  
اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق او من التفات العقل  
او عروضاها المح في بحث لان العروضا ان منع بيان التشبيه في ان  
لا يجري في المصادر ايضا لان عروضا الزمان لها حقيقة اللهم الا  
ان يقال مفهوم الصفت يشتمل على النسبة ولهذا عروضا الزمان اليها  
بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة التمثيل مثلا الى شيء لم يثبت  
له الزمان كما لا يخفى على المتأمل او يقال المراد بعروضا الزمان للصفات  
دلالة عليها دلالة بحسب العرف الطارئة على اصل الوضع اللغوي لا بحسب  
العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحسن في توجيه  
زيادة اختصاصه بل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه  
دون الحرف وهو ظاهر لانها روابط والآلات الملاحظة فلا يكون هو  
اصلا كما حققه الفاضل المحسن وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاثبات  
العلية المطلقة فلا يجري فيه الجواز المرسل ههنا فلم لم يعتبر واقع التبعي  
في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد الجاز في الحرف بحيث لا يكون عللة  
التشبيه فلما لم يكن والافعال لا تتقيد بالاستغارة التبعية لكثرة ما لكن  
هذا لا يتأتى في الافعال لكثرة الجازات المرسل فيها فتأمل واما  
الموصوف في نحو شي في الح بالاس هو الشئ الكامل والقيام هوها  
بالمبالغ والنحو ير العالم المنقصف فالوصف الثاني في هذا الاشارة الى  
وازيد في المعنى من الوصف الاول فذلك امتنع تقديم عليه فظن من ان الثاني  
وصف الاول ولهذا الذي ذكر من ان الصفات لا يصلح للموصوفية فظهر ضعف  
ما ذكره الفاضل في قوله انها بقره لا ذلول تثير الارض ولا نسق الحش لا ان  
لا ذلول صفة بقره والفعال صفت ذلول لان ذلولان صيغ الصفة  
وتابع ما قبل كلامه تثير ما اول به قوله شجاع بالاس بآية سباق كلامه قال



الموقوم واسع ومجرب في جميع الماد بالفت النسي سبب ثبوت لغير الحقائق  
هو الرصف المعنوي لا الفت النحوي وإنما اورد الفت النحوي بها و  
قوله واما الموصوف في نحو شجاع بالسلح لتضمن الوصف المعنوي فيجب  
ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تتبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز  
قبول استعارة فان اعني الاصلية والتبعية كسب الاعتبارين اللهم الا ان يرتكب  
ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تتبعية فقط فان  
التبعية الاولى بمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجوز  
في نسبة الافعال الاستعارة بتعاضد قياس الحرف قلت لا لان مطلق التبعية  
النسبة لم يشترع جميعا يصح ان يجعل وجه الشبهة الاستعارة بخلاف متعلق  
متعلقات الحرف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشتهرة وفيه بحث لان المعنى  
الذي يرجع اليه معاني نسبة الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على وجه القيام  
ولها خواص وادها في يصح لها الاستعارة فاذا استدلنا ضرب الى المحض دلالة  
على قوة نسبة اليه وشبهت نسبة اليه باعتبار التحويل لنسبة الى من ينسب اليه  
على وجه القيام وقلت ضرب فلان لم يعجز عن الصواب ولا لجم يمكن الاستعارة  
في الافعال باثباتا ونسبها بان يشترط ما يرجع نسبها بنوع استلزام المطلق  
الاتصال والقيام مثلا يرجع اليه نسب اخرى كذلك كطلق الالية مثلا  
يقال قتل السوط او السيوف والتبعية في الافعال لا تقتض باعتبار المصداق  
على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد  
بمتعلقا معاني الحرف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير بها عاثر الى  
ما واثبات كون ما عبارة عن المتعلقا في المعنى وفي عنها راجع الى المعنى  
وفي معانيها الى الحرف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع الظاهر موضع الفهم  
اذ اللفظ عند تفسيره واسلم ان لفظها غير موجودة في عبارة المفتاح بل  
جبارته هكذا وانما متعلقا معاني الحرف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك

تلك المتعلقا معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانت رهنها في  
لفظها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر  
عنها وكيف ان يريد بها حاصل المعنى لا ان في العبارة تقدير انظر الى اللفظ  
الذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقا  
منه بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشي في قوله المفتاح  
انما لا خروجه ان يجعل يعبر عن صيغة المعلوم ويرفع ضميره الى ما وكيف المعبر  
معبر بما زال لكن لا يخفى انه تكلف فلا يخالف نسخ الرواية مثل قولنا معناه  
ابتداء الفاية الماد بالفاية الساقطة اطلاق الاسم الجزئي الكل اذ الفاية  
هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا ظهر من قولهم الى الانتهاء الفاية لذكوره  
الشرعية التلويح واشترض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ  
والشئ انما ينتهي بهذه فنهاية الشئ هذه فكيف يكون جزء منه بل انما  
يطلق على آخره ومنه بما ودة بينه وبين النهاية ولكن ان تقول شايه ما في  
البيان ان يكون الفاية في الساقطة مجازا في المرتين وشبه غير غيره والتوجيه  
الحالي عن شايه التقف ان يقال الفاية مستقرة في معناها الحقيقية وهو  
جنس وللا ابتداء والانتهاء وان لم يكن اضافة اليها اضافة الفرد الى  
الجنس لا محذور فيه اذ لا يلزم منه انقضاء الفاية وانما يلزم ان لو كان اضافة  
اليه اضافة الاجزاء الى الكل والاما كانت وروفا بل كما قال في شرح المفتاح  
وهو ضعيفا اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا با  
بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظه آخر بمعنى ان  
يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق لا يخلو  
اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الكمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى تقبل  
بالمفهومية من الكاف الكمية دون الحرفية وهذا التصنيف ينبغي ان يذهب  
اثره وقد ابطال الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف لوجه لا فريد عليه وظهر



منعوق الضعيف فيلنظر فيه غير صحيح كما شبه اليه قد يوجب في كلام المصنف  
بالمصير لا حذف المضاف من كسفتي الجوزة قولنا زيد في لغة وهو التلبس  
المخصوص بالتمثيل المتعلق بالمصطلح بالمتعلق القوي وتوضيح ان مقتضى  
قولك زيد في لغة كونه النسخة ظهرا لا يرد مع انها ليس كذلك فامتنع حمل  
اللفظ على حقيقة فحمل الاستعارة بان شبه ما بين زيد والسنة من التلبس  
المخصوص بالظرفية فوق التثنية ولأنه الظرفية المطلقة ثم روي الى  
الظرفية المخصوصة التي هي معنى فاستعمل اللفظ الموضوع للتثنية  
الصريح وهو النظر المخصوصة في الشبه اشغ قلبه يذوق البس متعارف  
والظرفية مستعار فيه ونقطة مسفا فلا خلل في هذا الكلام هذا ما  
يقول ولا يخفى في هذا اذ لا يلزم سباق كلام المصنف انه اعتبر التثنية في كلام  
التعبيل في نفس الجوزة كما لا يخفى في الدلالة بالانطق وجها للشبه فيضاح  
المعنى وايصال الفهم القاهم باعتبار ذكر المعلوم والاداة اللازمة في  
قد اشترطنا في اول هذا الفن لان المعلوم امر لازم في جميع النواع المجاز كمنه  
او مجازا ام سلافا باعتبار ذكر المعلوم واردة اللازم لا يكفي في بيان العلة  
بل لابد من بيان انها من اى نوع من انواعها للعداوة اى بقدر تشبه  
العداوة فيه لئلا تحذف لان موجب كلامه ان يقر تشبه الحروف  
في مجزواتها وعلى هذا السباق شرح اثنى عشر حيث قال فيما بعد تبع الاستعارة  
في المجزوات ولا شك ان المجزوات الآتية كونه عدوا لا انفسا لعداوة والمثلية  
في هذا كونه محبا وانما لا انفسا المحبة والبنية نعم هذا يرجع في المعنى الى العداوة  
والبنية والمحبة لكن الاستعارة في المنطوق في التصريح به اولى ففهمها اذا  
كان الكلام مما يوجب بخلاف ما هو المراد كالمحبة والبنية وكذا ذلك في  
الترتيب على الالفاظ اراد بالمحبة المحبة الملتقط وهو مرسى عليه السلام  
او اراد الشبه بالافحمة الملتقط وهو ان فرعون شمله لالتقاطا متقدمة

متقدمة عليه انه شبه ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب العداوة  
عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر في ترتيب العداوة  
الفائتة عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لا سيما التثنية الجامع ولا يظهر  
فيما ذكر من التثنية ومدار قرنتها في الاولين انما قال في الاولين كما يحكى  
ان قرنته التثنية في الحروف غير مضبوطة جمع الحق لئلا امام البيت  
لعبدته بن العبد بن المتوكل بن المقصم بن الرشيد بديع بعد فاع  
المعتز وباتة ولقب بالمرثية وسنود استاذة وكان واحدا من  
الكرم والفضل وفرد ركنه في الادب فاضطرب امره ولم يكن خروجه  
الا ثلث ساعات من النهار لم تلق قوما هم شبهه في النظر فاشغ من متعلق  
شبهه العبد ما بين الموب والعت والمادى بها مطلق الوقت وبها ضافة  
الى الجملة بعدها والجملة بعدها صفة لها بقدر فيها فانتهى بها على  
الوجهين بالظرفية وانقضا التثنية على الوجه الثاني لكونها غير متعلق  
للتأنيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والرواية فاشغ بحسب  
على طريقتي الاستاذ المجازى والمادى ببيان الرواية فيها بالدم ظهورا في  
وكثرة الفتى ونقربهم من قرب الضيف قرى وقرأ اذا حسنت  
ايضا ذكر القاف فحسرت واذا تفتحت مدت والجامع بين القرى و  
الطعن ايصال الشيء الى الباطن كقول الحارثي وقرأ المسامع الى البيت  
من قصيدة ذكرها الحارثي في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها  
ليست كحل زفان لبوسا ولا بست حافية نعي وبوسا ففندا لرواة ازين  
الكلام وبين السعاية اذ ير الكوس وطورا ابو غنطى سبيل الموع وطورا  
ابلهوى اشترى النعوسا وقرأ المسامع البيت صر فله هجر ثمانية ونسعى  
بضم النون والقصر النعمة واذا فتحت النون مدت وبوسا بضم واو  
مهدد بضم الهمزة ياء بوسا وبسا اذا اشتدت حاجته فهو ياء بوسا



جمع مسع بكسر الميم الاول بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب  
الشرط المحذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه اختلف  
البهرية والكوفية الحرون الفرس الذي يقضه اثنا الجري والشمس  
الذي يستعمل الركوب عليه والجامع بين القري واللفظ ايها الشيء  
الاباطين او الجمع اليها بمعنى على ما يقتضيه السوق ونظيره  
في مجرى مجيى الجمع على قوله عليه السلام من ترك مالا فمورثته ومن ترك  
كالا او عيالا قاتل تقرى الرياح رباح الحزن بلاد العرب وهي في  
الاصول ما غلط من الارض ومرتفعة حال من الرياض يقال انظر لبيت  
اذا ظهر نوره واذا سرى طرف لتقرى فيخرج لان المجرور قبل الراء  
بالجمع لا كثر ذكره الشارح والفاضل المشتهر شرحه بالفتح ولا يخفى بوجه  
وقد يوجه بان المراد من سبته الفعل المجرور ارتباطه به كسب المعنى يكون  
مفعولا به لذلك الفعل ايا بوسطة حرف الجر كناية الالية او باعتبار حاصل  
المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به ليقرى بذلك باعتبار ان  
المراد بها اجفان الحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض هي الزهر  
الشيبة بها واللام شوض من المشافا اليه وهو الضمير لراجع الى الرياض  
وسريان النزم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى  
بعض ويقرى الرياح الرياض الايقاض فتح تلك الزهر وشرائطها  
واشطار السهارة والطراوة اياها فانه كما جعل الايقاض مفعولا  
ثانيا ليقرى والرياض مفعول اول له فظان الايقاض لا يكون الا للشم  
لعتين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر  
اجفان الرياض قرينة على ان يقرى استقارة بمعنى ينتج انتهى كلامه وهذا  
مبنى واضح الا ان المعنوم من البيت قرى الايقاض وقت النوم و  
ابتمائها في وقت واحد ولا ينافي هذا على ما ذكرنا اللهم الا ان يقال نزال

نزال تقارب الزمان منزلة الاتحادات رايا بوا الفتح في المحبة مطلق  
وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفرغ لان مثل الفاضل المحبة في شرح المقصود  
للاستقارة المطلقة بقوله ثبت اظفار المينة وفيه نظر لان ثبت ترشح  
فانه من ثبت الشيء بالشيء بالشيء ثوبا من علق فيه فهو ملائم للاستقارة  
والاول ان يقال اهلكت بدل ثبت اللهم الا ان يجعل ثبت ترشح الغيبية  
عليه هذا السكك وبصرف الاطلاق اء الكينة هكذا قيل والحق ان ثبت  
من نمتة القرينة اذ لو قلت ان ثبت اظفارها لما كان على كان الامر على  
الاستقارة واعلم ان السكك ذكره لطيف يارض ابلق الآية الخطاب  
في ما ذكره ترشح وليس الخطاب وصفا ولا تفرغ كلام واعتبار الوصف  
الصفة في الخاطبة نفس لا يهمل اليه وكان تفسير الصفة والتفرغ بالذكر  
بأنه لا غلب الا الحصر فقامت بمعنى اذا نسج علقفت ذوقا امواله في اليد  
حاصل المعنى ان السائلين يا خذون مال الممدوح من غير شرم وكسوف الى  
معهمة ينسج ولا ياخذ منهم فيتملكونه قوله كانه قيل فاصحابها باليس الجوخ  
فان قلت فقد قامت النكتة السابقة من استدام الذوق فقلت لا نفوت  
بل يكفى فيها كونه كذلك بحسب الاصنع الاصل والآخرى انه مكينة وهو  
شبه الى فيه بحث فان الاستقارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها الشبه و  
يثبت له شيء من لوازم الشبه وهو مفقود منها فالظن ان اذاقها  
تبعية بقرينة والجواب انه قد ذكر الشبه لكن بغير لفظ الحقيقة فز الالية  
وجم آخر ذكره المرزوق في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان الفهم  
مقيم كما في قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى  
لم يبعد ولا يخفى بعده من طعم المنة الطعم بالفتح به دية الذوق يقال  
طعم مر وطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلا بد من طعم  
اذا كان غشا والطعم بالضم الطعام فلا يكون ترشحا قيل الظان



ان يقول فلا يكون تجزياً لان مساق الكلام على ان اراق تجزياً وليس شياً  
في ان مساق الكلام على انه تجزياً لا استقارة المصحة للاستقارة الكلية التي  
ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشياً كما يكون ملائماً للاستقارة هذه  
الاستقارة وهو طم المرفد في هذا التوهم وانما لا يكون ترشياً لان قرينة  
الاستقارة بالكناية يسمي ترشياً لان الترشح انما يعتبر بعد تمام الاستقارة  
والقرينة من نعمتها فادرت اليوم بحاز آخر متلاطم الامواج حاورت  
بالجاء المسجلة من المماورة بمعنى المكاملة فهو قرينة للاستقارة ولوجوب التوفيق  
حالية لكان حاورت تجزياً كما ان زافر متلاطم الامواج ترشح بفان مجز  
أفراي محمد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها ببعضاً هذا تجزياً  
لانه وصف الح بمنع على ان قرينة الاستقارة حالية او في البيت السابق  
والا فاشكي السلاح قرينة الاستقارة لا تجزياً في يظن المجهول الكلام  
في لظن لام لا ابتداء وفلسفة الماض بقدر يروى يظن وصفها  
لفظن بالجهور بمبالغة وايضا ان المجهول هو الذي يخفى عليه حال فيظن ان  
له حاجة في السأ واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا  
بجميع الكمال فلا حاجة له في شئ اصلا وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث  
قال واذا جاز البناء مع التشبيه مع الاعتراف بالتشبيه الح ويدل عليه لفظ  
المفتاح وهو قوله الح اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام  
واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى كما كتبه كقولهم هي  
الشئ سكنها الح فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز  
ان يحل لنفسه شئ من ضمير القصة قلت قوله فوالفوا دعاء جليل يدل  
على ان الضمير راجع الى المحبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده  
من السبب المشكوك في الجملة مع يفيد التأكيد وكون الشئ الحقيقي في  
السماع لكل احد الى اراك تقدم رجلا وتوفر اخرى قال الشاعر

في شئ المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل هو الخطوة لان المتدثرين  
يقدم رجلا لا توفر اخرى بل لك الرجل الاولي ثم بخطوة خطوة الى قدم خطوة  
الى الخلف وفيه بحث اما اول فلان المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف  
الواقع في مقابلة خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس بهيئة المتدرد واما  
واما ثانيا فلان ابتداء التقديم في الخطوة لا يلبس تكلف ويجوز لان  
الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لانها حاصل متفرقة تقدم تارة و  
توفر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المشايخ المستقل التقديم  
واذا جاز كما لا يخفى على ذي انصاف على ما ذكره الشاعر لا يكونان وحين  
على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والجمع يقدم رجلا تارة  
وتوفر اخرى تارة فيتم متعلق التقديم والتأخير محض الجواز المركب في  
في الاستفادة وتوفيق بما ذكره من الصور المحررة المتفاد من توفيق المتبادر  
باللام في قوله واما الجواز المركب فهو اللفظ المستعمل الح وقد عتذر بانهم  
انما لم يتوضوا للنظم الا من الجواز المركب ما ليس باستقارة تمثيلية بل  
وقلة لطائف لان الاستقارة يجب ان يكون لفظا تشبهاً الح هذا اولى  
من تعليل اصح الكلف عدم التغير بان الامثال سائرة لا يكون الا اولا  
فيها غرابة من بعض الوجوه فحفظت مع تلك القراءة وجبت الاغلاط  
عن التغير وذلك لان الغان فتح التاء في قولك بالصيف ضيعت الدين  
لا بغرابة كانت عند الكسرة بالصيف ضيعت الدين الباء بالصيف  
بمعنى في كما قولك فلبت بالمجد قال اخيداني وروى في الصيف كان  
بالصيف فكل في ايما امارد كلام بعض المحققين حيث قال السجستاني في العيف  
منه من الباء في مقبول رواية ودراية لان المشق قد وردت امرته وهي  
وفرس بنت لقيت بن زران كان كنت عمر بن عرس وكان شيخا فله  
الطلاق فطلقها فتزوجت عمر بن مودين ورزقه وكان ثاقفا فلما



فلما اشتد الرسات الى الشيخ لم نجدة بغوا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول  
 واخبرها بما قال عمر وضربت عندها عن منكب زوجها وقال ومذمة غيري  
 ان هذا الشئ الجليل من اللين القليل المذوق ان الممزوج بالملء فيه  
 ومن لبسك الكثير لا تخاف الصيف لان سؤلها الطلاق كان في الصيف  
 واما الاستقارة فمجرد تسمية خالية عن المناكبة قد يقال انما هي استقارة  
 بناء على انه لئلا استقارة في صفة وهي ادعاء دخول المثلية في الشئ  
 واذا ائتمنت الشئ اظفارها الى اذ الشئ في الشئ فمفسدة بتدليل  
 وحل عليه اذا تفيد الوقت في الشئ والمثلية في الاصل من في الشئ  
 اي قد رسم الموت بها لانه مقدرة بجعل معاذة المعاذة والتعريف  
 العقود كلها بمعنى وهي شئ متعلق في شئ الصبي هو انهم عن العين  
 او الجنب في زعمهم يتجلى لك متين التجدد اظفار الجلادة والحجرة وشما  
 الفرج ببلية العدو ووراث حوادة والتضعيع الحكة والاضطراب  
 ولا بقياس في فضيلة البقية البقية اسم من اقيمت على فلان اذا  
 رحمة ان قلت لما اذا يقول المصالح يعني ان فيه استقارة تخيلية بدلا  
 الاستقارة بالكناية فلا يصح الحكم بانها يتلا زمان بعد تسليم صحة  
 هذا الكلام بمعنى ان الالام صحة هذا المثال لانه مثال مختص لم يصدر عن  
 الملقا وهذا المنع المثار الى ظهوره احاطة السكاك في كماله  
 بالكناية بعد ايراد قوله اثبات المثلية الشبهة بالبيع وجود التخييلية  
 بدون الكنية اما آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون الكنية  
 في قول ابا تمام لا ينبغي بالامام فان في حيت قد استعذبت ماء بكاء و  
 فلذلك لان المثال السابق لما كان من مختص السكاك فلم يعتد به  
 بخلاف ما ذكرنا آخر الفصل من قول ابا تمام وان دفع ايراد الفاضل في  
 هناك حيث قال لا يندش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون الكنية قد علم

قد علم ما سبق من خواص المثلية الشبهة بالبيع فلما ثبته في هذا القول  
 في شئ استحال النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجميل  
 ومنه قول ابا النضبان في بنية العفة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم  
 حبالا ونحن قاطعونها فحش ان الله اعزك واظهر مكان ترجيع اما فؤوك  
 ان يكون عن ذكر الشئ المستعار ان يكون به من هذا في سكونهم  
 عن الشئ المستعار من اسما بالبلاغة وهذا قريب مما ذكره المصنف  
 التخييلية والفرق ان التخييلية والفرق ان التخييلية في ما ذكره الشيخ  
 للحيث ان يكون مقارنا للاستقارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا  
 للمثلية ولا كذلك على ما ذكره المصنف وعندها رجع وقد كشفت الى الراو  
 بمعنى رب المستعار لكثرة ومعقول كشفت محذوف ان اذ ذلك رفعت  
 برودة عن الناس بالاطلاع والكسوة وايقاد النيران والقرعة بكسر القاف  
 يقال قرويلة قرعة اي باردة واذا ظفر لكشفت واصبحت تامة وقا عليها  
 زمامها والثانيث باشتبا المضاف اليه او الضمير المستتر فيها العائد  
 الى القرعة او الفداة والجملة التي بيد الشمال زمامها جنبها والشمول  
 بالفتح رجع بقا بل الجنب مشهورة بشدة البرد اي سلام السرو هو  
 زوال العشق والحرارة ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله  
 عنه وتركه كماله فيم بحث لان المذكور في الصريح وغيره من كتب اللغة ان  
 اقصر شرط يكون فاعله القدرة واختيار قال في الصريح اقصر عنه  
 اي كفت وزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت بلا الفاعل اطلب  
 ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للمحمل في القلب اللهم الا ان  
 يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاختصاص معناه  
 المجازي وهو مطلق الامتناع وكذا الضمير في معاودة اي هو  
 ايضا راجع الى ما كان يتركب كذا في الصريح بفتح الصاد لم يفر



مفرد بمعنى الصحيح يقال صحيح فهو صحيح وصحيح بالفتح والجاري على  
 السنة الأكثرين كرسا وصدق انه جميع صحيح وبعضهم يكره بالنسبة اليه  
 هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية من مصنفاته سماه الصحيح  
 بالفتح وبعض الادباء في استقارة هذا الكتاب مخالفا لبعض الرؤس  
 مولاي ان دافيت بابك فكل الصحيح فليست ذلك منك الخ انت مهلا  
 يدليم فتح معي بلحكي بفتح صحاح الجوهري ما قد يربك كون الكلام  
 وجه الاضطراب وقوة الفصل بين المتعلق وهو قوله على الصحيح القولين  
 والمتعلق وهو قوله نحو بالاجنب الذي يتوهم قبل التامل الصحيح  
 كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو يعود المعطوف وهو ولا يمتا  
 حقيقة ويمكن ان يوجد كلام السكاكي بوجه يكون فاليان الاضطراب  
 وهو ان يقال الافتراز بالقياس لا في شرع الاستقارة يقتضيه سابقا لوقول  
 فقوله في الاستقارة الخ اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستقارة  
 فيها استعمال اللفظ في الموضوع ليس القول الاصح الذي يثبت الاخر  
 عليه وعلى هذا الاجتنان كلاما فيستأمل فيجب ان يكون لازمة او كحل  
 على حذف اللام دون عن اي احتراز للاختلاف او يقال الخارج بمعنى الخ  
 يقال الخارج من العترة كذا اي الحاصل منها فقوله احتراز ان لا يخرج  
 الاستقارة اي من ان لا يحصل الاستقارة من الجواز يكون متعاملا  
 لفظا الفاعل ففصله الا ان الفاعل في الاصل المتضمن في الارض  
 الواسع والجمع غرط وغرط وحيطان ولما كان الرجل منهم اذا اراد ان  
 ان يفصح حاجته الى الفاعل فيقتضيه حاجته فداء الفاعل يكتفي بمعنى القوة  
 معها فيعرف لفظ الدابة الخ الجار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العربية  
 بالفرس والبغل فلا بد من حذف مضافا اي احتراز عن خروج ما اذا التقى  
 فيه بحث اذا لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الخ الى هذا القيد لان

لان مثل لفظ اذا استعمال للفلسفة من منضم المتنا ولا يكون مستعمل في  
 غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج منه كثير من فوجه بزيادة قيد  
 آخر ثم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باختيار الحقيقة فلا ولا  
 ان كثير من هذا القيد عن دخول مثل الفاعل اذا استعمال اهل اللغة المتأخرين  
 المذكور والجواب ان هذا عند عدم اختيار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي  
 له وبعد اختياره وهو الحق لا الشك لان تعين اللفظ بزيادة المعنى  
 بنفسه لا دعاء الخ حاصل ان من يدعي ان الاستقارة يستعمل فيها معنى  
 اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستقارة قرينة مشتركة بطريق الادعاء  
 انها لرفع مزاحمة المعنى الاخر لا التحصيل اهل الدلالة ومهما بحث وهو ان  
 الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي  
 الاستقارة دالة ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستقارة عن الحد الثاني الذي  
 ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسه دالة  
 ظاهرة واخذ بعض القيد بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسفيا  
 ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا  
 يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويل والقرينة المذكورة قرينة  
 الدلالة بلبسها اذ لو لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا  
 وقد اجاب الشرح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق  
 الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التأويل بل مراده انه عرض للفظ  
 الوضع اشارة الى بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستقارة  
 فتقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور  
 للمعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل لزم الدوراد به  
 توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا ولكن ان تقول قطعنا النظر  
 عن لزوم الدوراد للمعنى لقولنا ان نوع حقيقة لان الكلمة المذكورة غير



الحقيقة وجعل الاضافة بياناً استدراك للفظ الحقيقة ومن هنا يظهر  
انه لو قيل بالنسبة الى نونها فصيح من غير دور واستدراك فغافل عن الجواب  
ان يعلق الحكم الى ارادة قيد كحيثية في تعاريف الامور التي يختلف بها  
ظاهره فيبقى اليها الذهن وهذا الارادة يحسن في القواعد المنطقية  
ايضا كما ذكرنا تعاريف الكلمات الخمس ونميزها فلا اشتداد بها ذكر جمال  
الدين في شرح الايضاح من التقيد بالحيثية لا البنقات اليه لانا لا نسلم  
اسباق الذهن اليه واما قوله وعلى التقدير اسباق الذهن واما  
قوله لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعه لم يعلق بالامور  
اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي وضع التسمية  
لم يكن حاجة الى التقيد بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال  
لفظ الشهادة في الدعا اذا استعمل كما طلب يعرف الشرع فيه استعمال فيما  
هو موضوع لم يوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اشتداد به ايضا لان الخاطبة  
بوف الشرع عبارة عن رعاية او ضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن  
استعمل لفظ الصلوة في الدعا كيف يكون مما طلب يعرف الشرع ولو سلم انه  
مما طلب يعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له هذا  
غلط لان الاشارة الى فيه بحث لان فاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة  
معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط والنصب  
فعل اختيارى مسبق بالقصد والارادة ولا قصد للفظ لانه انما ينصب  
اثره قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة  
لا يستلزم ثبوتها في جميع المراد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة في ذاته  
في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل  
في معنى يتزما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد  
ايضا يرد ذلك لفظنا على التوريق ولا يندفع بما اوجب وقد يقال في

في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة  
للمعبر برشك الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق و  
يتبادر من الاطلاق فمع هذا ان رفع الاعتراض بالغلط سواء كان  
بقرينة او بدونها فظاهرا يفتنا ضعف قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك  
الحق فغافل في قوله الرابع اما مع الكلمة المستعملة للمائدة القيد  
الاول اثنى الرابع اما مع الكلمة اثنى الرابع اما حكم الكلمة كما  
في قوله تعالى وجاد بك الاصل وجاهد بك فالحكم الاصل في الكلام  
لقوله ركب هو الجواد اما الرفع في جاز وداره ان يكسبه للفظ كونه لاجل  
حذف الكلمة لا بد من معناها او لاجل ثبات كلمة مستخرج عنها استغناء  
واضحا كالكافي في قوله ليس كمثل شيء القيد الثاني اثنى المستعملة للفظ  
اثنى الرابع استعمال المقيد المطلق كالمسند في انفسه لان قوله انه  
كذلك ينبغي ان السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك  
من المستعمل ينبغي وكلامه في مناسبة التسمية الى كلامه في وجه التسمية  
هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقاروه اثر خلاصة بقوله  
والمنية قد يرد مع الاظفار الى ولا يخفى وجه استنارة فان المستعار هو  
الاظفار ويسمى من كلامه ما يندف جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع استعمل  
بالكناية ان تذكر المشهور تريد المشبه به والاعلى ذلك نصب قرينة بنصبها  
ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية ويسمى ترقيق الرابع  
بين اقواله ان شاء الله تعالى ومن الامثلة استنارة وصف احدى صورتين  
نستخرج من امور لوصف صورة الى فيه بحث لان المستعار قد يكون للفظ  
الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول  
ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتب المعنى فلا  
ينبغي هذا التأويل في قوله لو وصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس



المشبه لالفظه اللام الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال انما  
لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف  
الاخرى دالا على الوصفية لاصلة للاستقارة ولا يلزم من قسمه الجواز المفرد  
الحاصل ان قسم الشيء قد يكون انتم منه من وجه وهذا الكلام ظاهر في  
التحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او  
ابيض فالاماد اما حيوان اسود واما حيوان ابيض هذا وقد رد جمال الدين  
الجواز المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا رتبة  
الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكره مشوع ابوت الكتب وهو  
يراد بها استيفاء جملة الاف فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر  
وقوله ليس بشئ من الجواز العقلي والجواز الراجح الحكم بكلمة داخل الجواز  
المفرد الموقوف بالكلمة ليس بغيره بل هو كالمسالك بل هو دليل على ضبط  
آخروقه منه هذا الكلام وحينئذ لانه اراد بالحصر الذي اوجبه في شرح  
ابوت الكتب مع المقسم الاف بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد  
ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الالتم فهو حاصل في المثال المذكور  
وعنه ما نحن فيه وان اراد به مع المقسم على ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق  
المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك المشرع كيف الكتب مشحونة بالتقسيم التي  
لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين المصدق اما بربها او بوجه  
وكل منهما اعم من المصدق الثاني الا لا نسلم ان التمثيل يستلزم الترتيب  
الحل للفاصل المشبه بها كلام طويل لئلا يظن تخلفه في اخر البحث بنبارة  
ان رجوع شرح الكثرة هي قوله فان معنى التمثيل في تشبيه الحالة بالحالة  
بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ  
الوصف مستدرك وهو ان صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة  
لا وصفها فظاهرة الالتم لانها انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة ان رجوع

ان رجوع معطوف على الى انه وليس كذلك بل على التشبيه المراد بالوصف  
الاول المعنى المستدرى وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه التشبه  
فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره احدنا من قوله وفيه نظر لانه ثبت ان  
مثل هذا التشبيه يمكن ان يثبت عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل  
في المفرد لا ريبه صحة التقسيم المذكور ان تمثيل التمثيل بالتمثيل المركب  
لا يقتضيه صفة فيه شأية ما فيه انه لم يمثّل التمثيل المراد في التقسيم هو التمثيل  
في المفرد المتماثل مع الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جسيما من قبيل  
المفرد ولا يكفي ان ما يصح مثلا للتشبيه يصح مثلا للاستقارة بان يترك  
التشبيه للاستقارة ومثل التمثيل المركب على عادة الى رتبة كل باب  
من تقسيم مبادئته ويراود النظر لمن يتردد ذلك الباب دفعا لتوهم اخضاع  
التمثيل بالمفرد للقطع بان لفظا يقدم في قولنا تقدم رجلا الى قريبا  
فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه  
تقديم الرجل وتأخر حقيقة فالحن ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام  
كذلك حاصل في مفرداته فانه بشرط علاج الخاطئة العقل بالتقديم ونفس  
الخاطئة بالرجل والنقصان الى طر عن تارة اخرى بالتأخر فاطلق الفاظ البشر  
بها على المشبه استقارة وهذا المناقشة في تقدير حكمها كمنهوهة بهذا  
المثال والافق السمت ان اعتبار التشبيه مفردا التمثيل غير ملتزم واما  
قولنا تمام لا يستغلح الى تمام البيت لا يتغير ماء الملام فانه حيث قد تقدمت  
ماء بكاء الصبابة رقة الشوق ودارته يقال رجل صباى اي عاشق مشتاق  
واستغفارة الشيء عند غدا ومعنى البيت لا تلحق ايها اللام ماء الملام فانه ربا  
بأ البيت لا التفت الى ماء ملائك اعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل  
ليس من قبيل البيت المذكور كما توهم الطائفة فحيث نقلنا بعض ظواهر  
اصحى به بعث اليه قاروة وقال بعث لنا من ماء الملام فقام في جواب بعث



ابعد لنا شيئا من جناح الذر حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر  
عند اشتقاقه وقطعه من اولاده يخفض من جناح الذر ويلقبه بالارض  
كقوله لقيه ووهنه والارض عند تواضع بطا طامن رآه ويخفي في يده  
فشيء ذله وتواضعه باحدى حاله الطائر على طريق الاستقارة بالكناية وفيها  
الجناح اليه قرينه لها فان من الامور الملازمة للحالة السبعة بها ان يجوز  
ان يحمل اللاحقة على الاستقارة التمثيلية او يكون قد شبه الملام بالماء المذكور و  
وجه الشبه ان اللوم يكن دارة الفرام كما ان الماء يكن غليل الادم كذا في  
الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بنائب للمقام فان الشرح ينبغي ان يدعى  
بهنا ان دارة طرام لا تكن اصلا لاجل الملام ولا شبهة فيكون كيف يجعل ما ذكر  
وجه الشبه وقد اثار المعنى الذي ذكرته من قال دم در كشي از ملازم  
اس بار ز بهر جا كه اين در دشتي بملامت فزون شود و قريب منه قوله  
حد اكلامة هو اس نريده جانا لذكر فليعلمنا اللوم على ان تسكن غليل الادم  
لا يلزم وصفه المشبه به بالمكروه وبني لف تفسير التمثيلية تفسير غير له واجب  
بان السكك في هذا الفن فهو صانع مثل هذه الاعتبارات ليس بعدد  
التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان يغير تفسيره ويبدل الاصطلاح لان  
من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين ان  
في شرح الايضاح يشكك على قول السكك ما اذا جمع بين الشبه والمشبه به  
في الاستقارة بالكناية كما يقول اظفار المنيه والبيع ثبت بفلان فان  
اظفار المنيه مجاز عنده واظفار البيع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
واما على قول المصنف فيرد فلا يلزم بهذا لان الاظفار حقيقة وانما التجوز  
في اثباتها للمنيه وافضاقتها اليه انتهى كلامه والجواب ان السكك ان يقدر  
في مثل اظفار آفران يقول التقدير اظفار المنيه وكذا اظفار البيع  
كما تقرر في نظائره ولهذا قال الشيخ عبد القاهر ان اراد باليد هنا اليد من

من حيث افضاقتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان ترفع الخ  
دارا وباليه ثم اليد من تلك الكيفية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لانه  
لان كون اللفظ استقارة بناء كونه حقيقة لغوية لاننا نقول ما ذكرته  
من معنى الاستقارة حاصل الجواب افتبار الشق الثاني ومنع ضرورة  
النزاع لفظا وفيه الترخيع بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستقارة فلا يرد  
ان الترخيع قد يقترن بلفظ المشبه كانه لك محال للمنيه الشبيهة بالبيع  
فان المحال لم يترشح للتشبيه للاستقارة كما مر لكن برده عليه ترشيح الاستقارة  
بالكناية كما سلكه الآن وجوابه ان الاما الذي هو من خواص الخ  
فيه بحث وهو ان هذا الكلام يمنع من ان الجواب منقوض بمثل انت اربع  
فان المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما ان رايه السكك في آخر الفصل الخامس  
مع اقرانه بلفظ الشبه ان يمنع الخ لا ترشح في الاستقارة بالكناية و  
بعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكك لان الترخيع فيها يقترن بلفظ  
المشبه نحو محال المنيه ثبت بفلان فافترسه اللهم الا ان يقال التمثيلية  
بكسر سوة الاستبعاد فلا يحتاج اما اختراع صورة وهمية اخرى ويقال  
الترخيع في مثل يعبر بالمشبه اما التمثيل فتأمل هذا وقد ردد الجواب المذكور  
بان فامنه المشبه في التمثيلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالانبات المشبه  
عند السكك فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه  
وان كان المشبه به لكن ادعاء الحقيقة والخاصة فامنه البيع الحقيقي  
ثبت الاحتياج اليه من ان مجرد الاقتراح اللازم في التمثيلية بلفظ الايلام  
بكب اللفظ وفيه الترخيع بلفظ يلايم كبسب كاف لم فيما ذهب اليه قوله هو  
هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى مما يعبر عنه الترخيع عند ما كان  
بطريق تفريع كلام كما في قوله تعالى فما رجت تباركهم فالمشبه به هو الا  
الموصوف بالافركس الخ فيه بحث وهو ان هذا التوضيح وان صح في المثال



الذي اوردوا في رأيت السد انظر الى غرائه لكن لا مفعول في قوله تعالى  
واستقيموا كجبل اتته للقطع بان استقيموا طلبا شاع يتعلق بالبعد والطلب  
الاستقامات الحقيقة المتعلق بالجبل الحقيقي في مستعار هذا المقيد للبعد  
كما يشهد به الذوق السليم وفي هذا القياس نظائر وقائل هذا وقد  
اورد الفاضل المحقق الجوزي المذكور بان لا يكون ذلك الوصف من تسمية  
التشبيه ولا يكون ذكره لقوله للبالغة الاستفادة من التشبيه والامتنان  
على تناسبهما كما هو شأن الترتيب ويمكن ان يقال واداه ان التشبيه هو الاستدلال  
الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث انه موصوف  
وليس فاعلان فخرج الوصف عن مدلول الاستفادة منه كاف في كونه ذكر  
تقوية للبالغة الى اصله في التشبيه وبنيان على تناسبه ولا يضر توقف تمام  
التشبيه على ملاحظته فان تعلق الروية بذات الشيء مثلا ليس كتحققها  
بالمرء المقيد بتلاطم الامواج في افادة البالغة المطلوبة ثم ان قول  
الشارح وايضا معنى زيادة الحجوة تشبيها حاصله ان الحق الفرق بين  
استعارة المقيد كمانه المرشحة واستعارة الجموع كمانه التمثيلية وليس  
عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترتيب بان المراد منه خروج بالنظر  
الى تمام اصل المقصود به وانه هو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة  
الطلقة وان لم يتم كما لا حاصل بالاستعارة المرشحة فتأمل فقد ذكر  
المشتركة في المنة في قول هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت  
والمستعار لفظ المنة وهذا ما وشده الشارح في سبق بقوله وسيجي ما  
يخالف جميع ذلك قوله ويجعل التفتيح الحرج التفتيح ان اذا جعل رادا  
فالسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كالاستعمال في سائر لفظ السبع  
ووجه الرفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاعة  
من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه ولا اشتراك حقيقة

265  
حقيقة فيه ولا اشتراك حقيقة الشيء اكل اشتراك مفعول فعل محذوف اي  
لا يحد اشتراكا وقوله اكل مفعول ثانى لقوله تجدد ويجوز ان يكون اشتراكا  
اسم لا ويكون التفسير بالضاف كمانه لا في رده زيد ويكون اكل بالاسم  
فقد ادنا لفظ السبع الح في فيه بحث لان المنة اسم المفرد الغير المتعارف ولكن  
مع ادعاء معنى الاداء في السبع اسم الماهية المطلقة فيها كروى وان  
فكيف يجمع ادعاء الترادف مع الزكاة ذلك التأويل اللهم الا ان يراد  
بالترادف التقاطع فانه كاف في المقيد ولان المنة لما صدق على موضوعها  
السبع منها ودعى السبعية للموت مع التصريح بلفظ المنة ثم يرد  
على سبيل الانقضاء في الخيال لما على سبيل التحقيق وقوله وفيه ما فيه وجهه على  
ما نقل عنه راجع ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون اللفظ المنة  
حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير  
ما وضع له وهو المعبر في المجاز عندهم وهذا تبين بطلان الاستراض  
بان اللفظ المستعمل اذ لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا  
وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه  
وهذا الكلام حق لا منة فيه نعم لو رزق المجاز بما لا يكون مستوعلا في  
الموضوع لم من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به و  
يندفع الاشكال بخلافه اي بجميعه قال في الصحيح حذير المنة شايه  
ويقال اعطاه بخلافه اي بالسرهما والواحد حذير وبالمجتمعة ما به  
القوم قرينة الاستعارة السبعية بجعل هو استعارة الاسد كناية الح في فيه  
بحث لان هذا لا ينافي قوله تعالى انكم تتقون لان القرينة هنا احتمالة  
الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه قلب تعالى وكذا قوله تعالى وما يرد  
الذين لان القرينة به هنا مناسبتها فالحكم لكثرة الروايات في ان الفاعل  
المخشي في شرح المفتاح توجيها لا راجع الاستعارة السبعية الى الاستعارة



بالكنية في الاثنين المذكورين يجعل الارتقاء استعارة بالكنية من المرد  
يجعل لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثرة استعارة بالكنية تركها بالكنية  
ويجعل كروجه لعل قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول يتقون الانقاء  
الخاص المانع المأخوذ من حيث النسبة مع ما حققه بحث الاستعارة البنية  
وقد استعمل في توجيه السكاك في المرد الى صفة الاستعارة بالكنية  
لا بد ان يكون بتدنية كما لا يخفى فلا يفيد السكاك في رفع السبعية من البنية  
وكذا الكلام في ربما يورد الالفة والوجه ان يقال طريق الرد ههنا ان يقال انما  
الاستعارة بالكنية من يربى منهم الانقاء والقرينة نسبة النوى المرد بهم  
بذكر لعل ويتقون وهكذا الحال في ربما يورد فامل ورد بان الح الاوضح  
في تقرير الرد ان يقال ان قدرت السبعية استعارة مصرفة فقد اقر بما  
جوه واللام بين تخيلية فينفك المكنة عنها عن التخيلية وانه بغير فيكون  
استعارة لا مجازا ورسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة  
فغير الفصل في تعريف الجز باللام يدل ان على مصداق العلاقة المشابهة والافتقار  
في هذا الحكم لان السكاك صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكنية  
كانت قرينتها انما نطق ادا وسميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك  
الامر الوهمي وبين نطق الحكم الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح في الفصل  
المختار ايضا في شرح المفتاح فيصح قوله فيكون استعارة لا مجازا ورسلا  
وان دفع ما يقال برده عليه انه قد تقرر انه يجوز ان اللفظ الواحد استعارة  
ومجازا ورسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل في  
انه لو سلم تحقق العلاقة اذن لم يشترط المشابهة لم يرد ايضا هذا المنهج لان  
التخيلية عند السكاك على عبارة عن ان يؤخذ صورة وهمية مخفية  
بشيء لعمارة محقة حاد اعتقلا فيستعار لهما اللفظ الدال على  
صورة المحقة والقول كتحقق الاستعارة التخيلية في هذه الصورة يستدعي

يستدعي القول بتحقيق السبعية وهو المطلق فيما لا ينبغي ان ينفذ لانه بعد  
تسليم ما يفيد شيئا اذ يعود اللفظ المردوب عنه بافتقار المجازية السبعية  
وهو وجود الاستعارة بالكنية بدون التخيلية واللام ليس بكلام السكاك  
اما اولا فلان قوله الاستعارة التخيلية ليست في نطق بل في الحال محالا  
معناه اجملا لان الحال عند استعارة بالكنية والتخيلية عند يجب ان  
يكون ذكر المشبه به واردة المشبه لا تحقق له ح ولا اعتقلا وانفقا مثل  
نطقه الحال اذا جعل نطقه حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما  
ثانيا فلان السكاك بعد اعتبره تعريف الاستعارة بالكنية ذكر شي من  
لوازم المشبه به والتزم في مثل تلك اللوازم ان يكون على كسب التخيلية  
وقد ظهر ان الاستعارة لا ينفك عن الاستعارة التخيلية في ما عليه سياق  
كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية يستلزم التخيلية اذ قد صرح  
فيما قيل بان التخيلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المينة  
الشبيهة بالسبع واما ثانيا فلان قد صرح السكاك بان نطقه الحال  
امر وهمي كاظفار المينة وهذا صريح في انه استعارة تخيلية عند والمكنية  
جميع ما ذكره هذا التكاثر في القائل يخالف نصريح كلام المفتاح فهو  
دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد  
اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاك اذ ليس له فرق اجماعهم كما  
بين في علم الاصول والجواب ان القدر في جرح اجماع البيانين من غير  
ان اجماعهم في الامر اللغوية معينة وهو مكنيا انما رايه الدمايين في  
اوائل شرح المفتح حيث رده ابن هشام نقل ابن جزار عن شيخه بان  
الالف المفردة الاستفهامية المتوسط وان الذي للقرين بان فيه فرق  
اجماع النحاة وان لا يشتم راكبة لفظا انما قال لفظا لان المعنى  
على التشبيه قطعا واما ذكر اشتمام راكبة المبتدئ من القلة لانه لو زيد



عليه بان بين مثل المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنيا كما في الخطا ايضا  
 والاكوديت بين الاول صريحا من الفخر الاول والثاني ضمنيا باللبس للمالة  
 البيان الاول عليه لم يهجم هناك استقارة اصلها بل يجب ان يكون مثل ذلك شيئا  
 لا انه استقارة غير حسنة وعلى هذا فنشال الاشياء الى اوبان يذكر وجه شبه  
 كما في رايته اسد ان الشجاعة لم يبق هناك استقارة اصلها بل بعد مثل ذلك  
 تشبها ومثال اشياء رايحة التشبيه قوله قد زار رارة على القران  
 فيه ذلك الاشياء فنقل حسن الاستقارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر  
 التشبه به فيه ليس وجه شعر اشياء يكون تشبها به بل وجه رايحة الاشياء  
 بذلك واما ما قلنا بان نحو رايته اشياء الشجاعة التشبيه لاستقارة  
 من انه مثال الاشياء رايحة التشبيه ففقدان يفهم منه ان هذا المثال  
 من قبيل الاستقارة الغير الحسنة لان انتقاء الاشياء شرط حسن الاستقارة  
 لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال ان معنى قوله ولهذا قلنا  
 الخ اي دلل ان اشياء رايحة الى الصريح بوجه البش وبقا انتقاء  
 حسن الاستقارة يقتضي انتقاء اصلها عن البلفا لان ما لم يكن لم يهجم  
 عندهم فشرط حسن الشارط اصلها ما لا تأمل في ذلك لا اشياءها الخ لفظا  
 ذلك اشارة الى عدم كون اشياء رايحة من شرطا حسن الاستقارة سم  
 الظاهر المتبادر من كلامه ان اشياء رايحة المذكورة فيما سبق بطل الفرض  
 من الاستقارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام من الاستقارة المدعى انتقاء حسن  
 الاستقارة في صورة اشياء رايحة المقتضيه ثبوت اصلها ولو منع قبح الهم  
 الا ان يضار الى ما ذكرته الآن من ان ما ليس بكن ليس بجائز عند  
 البلفا اولى حذف المضاعف اي بطل كما الفرض وقوله اشياء ادعنا تفسير  
 الفرض وكما له بان لا يتحقق في اللفظ اشياء ما يكون المستعار منه  
 اقرب منه وجه البش اللازم من ذلك الاشياء فتدبر لئلا يغير الفاعل

الفاذا ينع ان وجه البش اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب  
 اللفظ ولم يشم رايحة منه يصير كل من التحقيق والتجيلية الفاذا ينع  
 والعرض بان حسن الاستقارة برعاية وجه تشبه كما سبق ومن جعلها  
 ان يكون وجه البش بعيدا عنه بتدليل فاستطاعت جلالته الاستقارة بناء  
 ذلك واسبب بان الجدل والكفا مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون  
 من الجدل بحيث لا يصير متذلا ومن القارة بحيث لا يكون القار قال  
 الفاضل المشيئة شرح الفتح واما حذف بهذا التوجيه الاستقارة  
 التقرية لان المذكور فيها لفظ التشبه والمراد هو المشبه فاذا كان  
 وجه البش جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبه و  
 ادراك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستقارة المكتبة  
 فقد اطلق فيها لفظ التشبه وادريده معناه واشتبه له من خواص تشبه  
 وطلع ودل على ذلك تشبه به فلا هيئة ففاته وجه البش هناك هذا كلامه  
 وفيه بحث لان ظهور قصد التشبه وادراك ان المراد التشبه بالقرينة لا يظهر  
 وجه البش فاما اذا قلنا باوزت ابلا مائة لا تجد فيها راحة يظهر قصد  
 التشبه ظهورا تاما فافرق بين الاستقارة المصرفة والمكتبة في ذلك والا  
 فاطفا رايحة كذلك اللهم الا ان فقا وجه البش بكسرة القرينة بكاد  
 بغيره مؤله واما المكتبة فقرنتها لازمة لم يدخل وجه البش فيها دلالة  
 عليه فتأمل قوله في محل النصيب على الخ ولكن ان يحذف صفة اذ لا توفية  
 في الاصل بل المائة بل الابل فيه للمعنى الذي كمان قوله ولقد امرتني للشم  
 يسبني اي كل ما ياتي قبل الخ فيه بحث لان هذا التقرير مناف لما يقبل به  
 اللهم الا ان ما يؤل ما يتقبل به بما لا يشترط في ذلك اقتصر بيان العموم  
 على قوله وليس كل ما ياتي الخ لم يمتج الى السكفة حتى اكد الخ كانها كذا  
 فالكلام محمول على المبالغة وتعين الاستقارة اي تعين الاستقارة اذا



قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يكن لانه تعينت الاستفارة البتة  
والابصار التشبيه كيف وقد صرح ببناء كل ما يتأتى فيه الاستفارة  
بناء فيه التشبيه فلا منافاة بين كلاميه فلا منافاة بينه وبين قول الشر  
فيما سبق اي كل ما يتأتى الخ قوله لانها لا يكون الا تابعة الخ فيه بحث لان  
التجيلية عند المصراثة اللازم واللوازم ودرابته بالكثرة وقفاوت فلم لا  
يجوز ان يحس قرب اللازم وقوة افتقارها بملزومه وغير ذلك اللهم الا  
ان يقال المراد منها كسب التشبيه تابع كسب متبوعها لانها مطلقا  
تابع له فليتأمل وقلنا الخ كسب البليغ غير تابعة لها حكم بالقدم دون  
النفي لانها قد كسب الحسن البليغ على قدر اذ لم يكن تابعة للمكينة كان يقال  
اظفار المينة الشبيهة بالسبع ونظائر ذلك لئلا يقال ان يقول الخ وكما  
بان التجيلية في غالب الاستعمال تابعة للمكينة فينبغي حال التشبيه فيها ان  
اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعبر عن المكينة والتابع لا يكون له  
حكم نفسه والاما كان تابعا لهذا لم يقل السكاك بان حسن التجيلية رعاية  
جرب حسن التشبيه اذا كانت التجيلية عنده استغارة تهرجية بمذبة على التشبيه  
فان التجيلية في هذه الاشياء صفة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الاشياء  
واردة في كلامهم كذا في شرح الشرح للمفاتيح وحركية والاقرب في الجواب  
ان يقال لما لم يتفاوت وجه التشبيه في التجيلية كثيرة تفاوت لكون الجميع شيئا  
صورة المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط وظاهر عبارة المفاتيح الخ  
ميت قال في قوله تعالى وجار بك فانكم الاصل في الكلام لقوله ربك هو الجرح  
واما الرفع في جاز وصرح ايضا بان التشبيه في القراءة في قوله تعالى  
القرية والجر في كثر مجاز وانما قال فلما مر عبارة المفاتيح لا يمكن تأويل  
الرفع بالمرغوع من حيث هو مرغوع وهكذا الكلام في السحب والجر  
وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي فكذلك ركب بمنزلة المفاتيح المجازي

المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجرح حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقية هناك  
ويدل على التأويل لبقا كلام السكاك وسبقا كما يظهر من نظر فيه في شرحه  
ثم ان قول الشر وهذا ظاهره الخذف يشوبان وصف لا علة بالمجاز في  
الخذف مطلقا ولا اشكال وصفه به مثل سؤال القرية في قوله تعالى  
ان يقال هذا الجرح هو الجرح الذي كان في المضاف والخذف لا جرة الاصل ولا  
يخفى انه تعسف للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية لم ينفذ الخ  
قوله القاض بان القرية تطلق على الابل والجد لان جميعا في وجه الكثرة  
لان معلوم ان القرية موصوفة للجد لان المخصوصة دون الابل فاذا اطلقت  
على الابل لم تطلق الا ببقاء قرينة تدلنا على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن  
كذلك فانكم الاصل للمثل هو النصيب لانه ليس بان قلت اذا كانت مشتركة  
فليس ولا اشكال ان كسب لزم ان يكون ما هو موضوع الموضوع ابتداء نكرة وما  
في موقع الجرح معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلفت في الفن الاول قلت  
كلمة مثل لغاية ترغيبها في الابل لم لا يتوقف فلا محذور والاحسن ان لا يجعل  
الكاف زائدة الخ فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم انتفاء تعالى  
عن ذلك علوا كبيرا وذلك لان عز وجل مثل لشد والمندرج انتفاء مثل  
المثل لما يقال لا نسلم صدق ان الله تعالى مثل لشد وانما يصدق لو كان  
مثلا موجودا لانا نقول صدق القضية انما يتوقف على وجود الموضوع  
وصدق وصف المحمول عينة في نفس الامر وهما يتحققان بهما واما في  
معلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية كما لا يخفى فالوجه ان الكاف  
زائدة اللهم الا ان يقال اذ لم يوجد معلق المحمول المعنى مثل تعالى لم ينفذ  
وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتأمل في انه ربما يقال بالمفهوم من هذا  
التوكيد في تقدير عدم زيادة الكاف في ان يكون لشد مثل سؤال القرية  
الا هنا في كان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى احد فكذا احد



سوى المتكلم وايضا لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثل جملته لان  
وجود المثل محال والمحال بازان يستلزم آخر فتأمل ونقل الصغرى  
في شرح الدلالة انه لو قال بعضهم الكاف بزيادة بل مثل والمثل ساكن  
ومتحر كما سوانه اللفظ كشيء وشبهه فمثل ههنا بمعنى المثل قال الله تعالى وله  
المثل الاشياء يكون ليس مثل مثله شيء وهو معنى صحيح انتهى فتأمل وتكون  
من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المال وكون كل منهما  
كناية في النسبة لا ينافي عندهما وجهين نظر الى الجملة والاعتبار المتخلفة  
فلا يرد اعتراض القاضل المحض وانت في بيان ما ذكره الثالث في شرح  
المفتاح يؤيد اعتراض القاضل المحض حيث قال شيء وقد يقال انه يجوز ان  
يكون نفيا للشيء بنفي لازم فانك اذا نفيت ان يكون لمثل انتم مثل لازم نفى  
مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير انه موجودا ويكون نفيا للمثل  
على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول تسما كناية وههنا وجه آخر وهو  
ان يراد نفى شبه المثل القاهر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قافرن  
التشبيه ونظرا عن المثل وقيل المراد من الآية نفى من شبه ذاته ومغايرة  
كنا ان شيء نحو فان امنوا بمثل ما امنتم به امي بنف فتأمل قوله احدهما  
انه لا يمكن توريه بوجهين احدهما ان المثل للمزوم مثل المثل فذكر مثل  
المثل واريد المثل كناية وثانيهما انه نفى مثل المثل للمزوم ففي المثل فذكر  
المزوم واريد اللازم والاول السبب بهذه السكالك في الكناية وهو  
ان الانتقال فيها من اللازم الى المزوم انفع لذاته وبلغت اثره  
الافعال ما ارتفع من الارض وايقع الغلام ارتفع وهو يافع ولا يبال  
موقع سوق وهو من السواد ولذات الرجل اثر به اعني اقرا في السن  
جمع لدة والتاء شدة عن الواو والذات هبة من اوله لانه من الولادة  
وهما لوان وقد جمع على الدون والاشياء جمع تريب بكسر التاء المشقة

المشقة من فوق وقد اشير الى معناه في ذلك يستعمل فيها هو له مثل ولا مثل  
له فان قلت كيف يستعمل هذا المعنى ليس كشيء شيء فيمن له وهو مسبوق لنفى  
المثل قلت معنى من يتصور له المثل ومن يتصور له المثل ذلك على ان استعمال  
لنفي المثل ادعاء لا ينافي بثبوت حقيقة المعنى ذكر اللازم واردة المزوم  
وما ذكره انما يوافق اصل السكالك واردة المعنى جائز لا واجب المراد يجوز  
ارادة المعنى الحقيقي في الكناية بهوان الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك  
كما ان المجاز ينال به كمن يمنع ذلك في الكناية بوسطه فمفهوم المادة كما في الرض  
على الورش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر  
فليست فيه لان الكناية كثيرة لا يخرج عن ارادة المعنى الحقيقي الى واما او ردد في  
التلويح من انه لا بد من الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع  
بانتقال عنه الى المعنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصوير  
دون التصديق فليس شيء اذ لا بد من المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي ليفهم  
المعنى المجازي المثل على المناسبة المصححة لا سيما قد عوى كون الموضوع له  
مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم ولا يقال بالامر بوجاهة ان لفظ مع  
لا تدخل الاعمال المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول  
ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام  
حذف المضاد فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة  
الفارق مستفادة من ارادة المعنى وفيها فيه يعني ان هذه عبارة بعيدة  
لا يفهم من اللفظ وان لم ان الاشكال المذكور انما يتوهم على طريقة المصرا واما  
على طريقة السكالك فلا اشكال ويمكن ان يدفع على طريقة المصرا ايضا بان يراد بالمراد  
التابع والرديف كطول البني رفا من طابع طول القائمة ولوازم فتأمل  
في الكناية ان يذكر من المتلازمين التلازم ههنا بمعنى المزوم والمراد ان يذكر ههنا  
لزم قوله اختصاص الح اختصاص هو موصوف عارض المراد بالاختصاص ما يع

الان يوافق كلام  
المصرا ان يقول ان  
ذكر المزوم واردة  
اللازم صحو



الحقيق كالوجوب والقديم وغير الحقيق كما اذا اشتد زيد بالمضياف فيه مثلاً  
 وصار كاملاً فيها بحيث لا يعتد بمضياف فيه غيره وانما وصف الافتقار بالعرض  
 على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هو صفة لا تدل بحسب اصلها على  
 موصوف معين بل هي موصوفة ما فيكون اختصامها بموصوفها كسباً فارجح  
 عن مفهومها فيكون شارحاً بكل ايضاً مخدم الالبين السيف والجمع يعني  
 ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكنايتين المذكورتين عامتان  
 بحسب المفهوم من الممكن بحسب المفهوم الى ص كسب فلا يرد ان لا تقوم ولا فخر  
 بعد الافتقار كما يفهم من العبارة الى صير السبب مع انه في عبارة من  
 السبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا السبب من ذلك  
 اي متعلق بخو زيد حسن الوجه واصل زيد حسن وجهه فقل الضمير الذي اضيف  
 اليه الوجه الى الصفة ايها ما الى ان الحسن اثنان في جميع اجزاء فلما رفع من  
 الضمير ارجع الى ان زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما  
 بمعناه اسنان سواء كان ظاهري او ضميري او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع  
 الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقل زيد حسن وقس على هذا زيد طويل النجاد  
 اي مماثل السيف ونظايرة قلت للقطع بانها في تلك التحققت فالسند الى  
 الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفاتيح فلا تخرج هناك  
 حقيقة بل شائنة منه وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما  
 قال بالافراط لان عظم الرأس واستواه ما يقرت على علو الهمة وحسن الفهم و  
 لهذا وصفه بنت حاله البني صلي الله عليه وسلم بان كان عظيم الهامة فان قلت  
 الاستدلال من عرض الفضائل الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها  
 بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم  
 ورطوبة تورث غلة البرودة والسيئة فلا وجه لهذا المثال لما لا انتقال فيه  
 بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلائم اهل العرف بل ينتقلون منه اولاً

اولاً ان تلك البلاهة فلا محذور والجواب انه لا امتناع المحررة بحال بل  
 في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المط والواسطة ليست  
 مطلوبة والا كانت كثرة الدماء كناية قرينة عن كثرة احراق الرطب لقائل  
 والجواب ان كون الشيء مطلوباً وغير مطلوب لنا هو بالنسبة الى قصده المتكلم و  
 يكون ان يكون قصده لا جعله في الوسادة كناية عن طريق القفا  
 ومثل هذا لا يحتاج الى السمع لانه التخرج باثبات الصفة للموصوف او  
 نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف بحال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا  
 نعم كثيراً ما دمجنا عن ضياء في زيد عند السؤال السائل عن بقوله زيد  
 كثير الرمد اما لا اى هو كثيراً ما دمجنا ذكر الموصوف ليس بحال عند التخرج باثبات  
 الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظاً وتقديراً وقد  
 صرح بهنا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكور اللفظاً  
 او تقديراً والموصوف في ذكر من المثال وان لم يكن مذكور اللفظاً لكنه مذكور  
 تقديراً او فكماً وفيه نظر وجهه ما بين منان العزم لا ينافي الانقام كجواز  
 ان يكون بين القم والمقيم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر  
 والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام يتداخل وتختلف فبذلك  
 الاعتبار من الموضوع والخفا وقلة الوسائط وكثرتها اذا كانت في نفس  
 مسوقة لاجل الموصوف غير مذكور لفظاً ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور  
 في موضع النفي العوضية ولهذا قال الفاضل المختصر في شرح الايضاح في ضمة  
 اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التوضيح كما اذا قلت المؤمن  
 هو غير المؤذي وادرت نفي الايمان عن المؤذي من غير قصد توضيح الى مفرد  
 معين ومنه المعارض في الكلام وفي المثال في المعارض المندرجة اي  
 سببه عن الكذب وهي التورية بالشيء عن الشيء ورتب التورية الى التورية  
 واظهر غيره كانه مأخوذ من وراء الالف كانه تجدد وراثه حيث لا يظهر



فيتحقق باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى الموصوف به كما يمكن من جهة الوضع  
 الحقيقة والجازعين ان يكون سياق فيظهر ذلك لاقتضائهم ان قلت  
 الوسائط مع بقاء لزوم كونهما القفا وعريف الوساو ان قلت قلت  
 الوسائط تدل على وجود الوسائط في الجملة فقد عرفت المثال الاول فيما هددت بما  
 لا انتقال فيه بل لا واسطة وسبق من تحقيقه بين كلامه في الفقه قلت لا شك ان  
 الكناية امر غير الوضعية اذا انفردت فيه الوسائط فان خفي فيها اللزوم لم يرد  
 وان لم يخفى سمي الايماء والاشارة فالمراد بالفتنة عدم الكثرة سواء كان انتقالا  
 الوسائط راسا او لوجودها مع قلة وقد صرح ابو الطيب النسوي بان قلة قد  
 قد يستعمل في اللفظ الصريح لكن ينبغي ان يحل بهنا على المعنى الا انه ليس المقسمين  
 كقولك اذيتني فتشرف وانت تريد ان تسمع الخطاب لم يرد ذكره انه  
 يجوز ذلك ان تريد تارة بفهم الخطاب اذيتني فتشرف غير الخطاب وحده  
 فيكون مجازا وتريد به اذى الخطاب وغيره مما فيكون كناية اذ ليس بين الخطاب  
 وغيره لزوم يعتبر بالكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل على فاعل  
 تهديدا للخطاب بسبب الابتداء ويلزم لزوم ما تهديدا للزوم مطلقا فان  
 اريد تهديدا للخطاب مع تهديدا للزوم اذ كان كناية وان اريد به تهديدا غيره  
 فلفظ كان مجازا مركبا لا لا يتصور فيه انتقال من المفعول الى اللازم لما بيننا  
 انما من انه ليس بين الخطاب وغيره لزوم يعتبره الكناية او المجاز ان  
 الاستعارة ابلغ من التشبيه في اكثر مما يلفظ بالبلغ بمالفة لان البلاغة وكما  
 يسبق على ما نقل من المبرد والافق في جواز بناء الفعل لتفصيل من جميع الاشياء  
 المندرجة فيه كالفعل والتفصيل ونحوهما اجناس والاشياء في امثال هذه المقامات تارة  
 يقول ابلغ وتارة يقول اشبه بمالفة واعتبر من المصربان الاستعارة اهلها  
 الخ فان قلت لا دخل في الاعتراض كون اصل الاستعارة التشبيه اذ ينبغي ان  
 يقال لا تشبيه الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه لا صريحا فان فيه تشبيها

تشبيها بالفعل والاصل وجه التشبه لما قلت قوله اصلها التشبيه بقية  
 وجه التشبيه الاصل كناية زيدا لا مبرر ولا ارادة لا تشبيه في الفعل انما  
 التشبيه اصلها فظهر دخلها وليكن هذا آخر دناه اراد من تحقيق مقاصد  
 علم البيان والمستوعب وعليه التمسك **الفن الثالث في ابداع ق اي**  
 يتصور معانيها او فعل هذا يراد بالعلم المدون اذ يتناول غير المسائل من  
 المبادئ حتى يعلم به المعاني التصويرية واحسن مما ذكره ان يراد بالوجه  
 الطرق فالمنع يعرف به طرق تمثيل الكلام فان من علم هذا اي معنى  
 الفن وارسا اقتدر على ان يرأس الصناعات البديعية المذكورة فيه عند اراد  
 تركيبة في قوله وتبينها وجوه اخرى فالقيد الا في غير احترازي بل لفائدة  
 تذكرها بعد ورعاية وضوح الدلالة اه لا يخفى ان البعدية عن هذا السبيل  
 البعدية عن الامر من الاولين لما سبق ان رعاية الموضوع بعد رعاية التطبيق  
 وكان قد تم هذا الصحيح باعتبار هذه الوجود بعد الامر الالهي  
 اعتبارا والتحصيل فلما طراد فيكون لقد رعاية البلاغة فتأمل لا يدخل  
 فيها اه يرفع لان مرجع هذه الملاحظة ان مرتبة العلمين معلوم ته سائر  
 البلاغة مما يعبر عما هو بعد ليس لا الوجوه البديعية في بيان معنوي قيل  
 المراد بالمعنوي ما يحتاج في تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظ خلافا لملاحظة  
 قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله  
 مكان يده وانما سمي بجمع المذكور مطابقة لما فيها من ايقاع توافق و  
 تطابق بين المتقارنين وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا  
 باقي الوجود بين متقارنين هنا بالقل كما في قوله كلامها تضمن  
 كلمتين بالاسناد والافاق لمطابقة جارية فيما فوق المتقارنين **ق** لها كسبت  
 وعليها ما اكتسبت قال ابن الحارثي جبا معناه ان الالية تدل على زيادة لطف  
 من الله تعالى في شأن عباده يشبههم في الخلق ما وقع ولا يخبرهم على الشر



الابعدا لا احتمال والتصرف بتردي شبه الموت البت تروى اى جعلها راد انفس  
 الشدس ما دفن من الرباج وخضر دفن في قبر بعد لا مجرور وصفه من الدلالة  
 مفرد بخلاف الخضر فلا مطابقة والتاويل مما لا ضرورة اليه لان الروى بالضم  
 فان ما قبله من اغرود والجل يسبح راته فلم ينصرف الا وكلفائه الاجر وما بعده  
 كما ينسب منها ن يعلم وفاته نجوم سماوية من بينها البرد والاقوا تيب لا يترك بلا  
 ضرورة فكقول الحريسي فاذا غير العيش كناية عن لغوته وطيبه فان كل غير  
 طرى يوصف بالحضرة والازورار للاخفاف والغور جانب الرأس في  
 اى رقى قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو  
 الشدب العداوة بالزرق لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة  
 شابة عليهم ثم يسمى كل شدو شدب وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح  
 الايضاح لجلال الدين الشافعي والموت الاحمر الشدب يقال احمر الياس في الشد  
 وقيل اراد بالموت الاحمر القتل مثل السبية والذوم قيل لوجه الحاق هذا  
 النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان مناه الدائم مناف للزوم بينين  
 المذكورين تناف في الجملة فيكون طباق لا محققا به قد يحكى عنه بان معنى  
 قوله في الجملة بوجه من الوجود التقابل الاربعه وهذا الامر ليس كذلك التقابل  
 الذي فيه ليس تقابلا بين شيئين بل بين احدهما ومعلوم (لا فيكون) محققا  
 بالطباق بهذا الوجه وانت جدير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض  
 عن المصروا ما عن الشارح فلا لانه علم التقابل في الجملة من الاربعه  
 فتأمل ومقابلته الاربعه بالاربعه الخ فيه بحث فانه فاته في الاية قسم  
 الرابع لان لفظة فيسيرة تكررت في الآيتين ولم يختلف فيما يجب مقابلة  
 الاربعه بالاربعه ويمكن ان يقال كيمثل ان يكون فيسيرة في معنى فيسيرة  
 لانه اذا يتسيرة كان معسرا لكن ذلك غير صحيح واما اعتبار المقابلة  
 الرابعة بين فيسيرة فيسيرة والعسر فيسيرة فيسيرة فيسيرة من الايضاح هذا وقد

وقد ذكر الواحد من مقابلة الحنة بالحنة قول الشيخ الزورم وكذا دليل  
 يشفع في وانته وبياض الصبح يغرب بي وفيه نظر لان لي وبى صلتان  
 يشفع ويغرب فيهما من تمامها بخلاف اللام وشانه قوله تعالى لها ما كسبت  
 وعليها ما كسبت والمقابلة انما يكون بين المستقلين كذلك في الايضاح  
 واما مقابلة السنة بالسنة فمنه قوله غيره من اركان بنجاح غير زينة وفي  
 رجل قد رذل شين قال العفري في الشرح اللامية هذا بلغ ما يمكن ان يعظم  
 في هذا المعنى وصدق بالحنة اى بالمصلحة الحنة وهي الايمان او بالمتة  
 الحنة وهي ملتة الاسلام والمشرية الحنة فيسيرة اى شين من يسيرة الفرس  
 للركوب اذا اسرها والجها ومنه قولهم كل مسير لما خلق له جميع امر وما  
 يسير له بالانضاد قيل فيه نظرا لان نفى المناسب بالتوافق داخل مع ان  
 الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة النظر في شئ فذلك قال السكاك  
 هي عبارة عن الجمع بين المشبهات والاشكال والاشكال الترمكيب اى  
 كسبها معلوم يحبان في برجهما ومنازلهما المحرم في صفة الابل وقيل  
 بصرف ارجح حال الحنة عند الطعن وقال استقامتها بلا الحنا اصلها  
 وحالها معا لان الوتر يتعطف ثم يستقيم كالقوس المعطفا القوس مع قوس  
 واحده قوس بدليل قولهم قول الشيخ واستقول اى الحنة ورجل منقوس  
 اى مع قوس قدم اللام الى موضع العين لكرهتهم اجماع الضممين الواو  
 فحصلت قوس وفعلت الواو المتفرقة يا فصارت قوس اجمعت الواو والياء  
 والاول ساكن فقبلت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتساكب  
 الياء فصارت قوسا ولما نقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قبلوا ضمته  
 القاف كسرة للتابع فحصلت قوس فليع قال في الصحاح واذا نسبت  
 اليها قبلت قوس لانه فلو لم يغير قول فربها اليه وقال بعضهم قدمت  
 السين على الواو في قوس لغاوتها من اجماع الواو في وقوع الضمة على



على احد هاتين المجموعتين على نفسه كما مر في اسمعيل الوعد الخ وفي بعض  
النسخ يوضع الغنوة بدل العهد روى عن ابن عباس رضي الله عنه ان اسمعيل  
عليه السلام وعد صاحب له ان ينتظره مكانا فانظر لنته ووعده عليه السلام  
اياه ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفائه بذلك العهد معروف وحقق  
شعبه عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيق الآيات  
واما حديث خلق نبينا عليه السلام فحسبته قوله تعالى واذك لعن خلق عظيم  
وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم الجود فعل هذا يكون من قبيل الجمع  
بين **ق** كقول ابن رشيح الخ الندي العطاء والمأثور والمراد من  
انثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحياء بالحق المظهر والعنفه الرواية  
اخذا من قول الراوي عن فلان عن فلان عن رسول الله عليه السلام وقوله  
على ما يقال اي ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين بما يناسب  
ابتداء الخ لوقال يناسب قبله لكان اوله لان قوله لا يبدرك الا بصار الذي  
يناسب اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكون رأس الآية لكن قوله وهو  
يدرك الا بصار الذي يناسب الخ ليس الكلام **ق** فانه اللطيف يناسب كونه غير  
مورك لا بصار فيه تأمل اذ النكاح له هو اللطف الشق من اللطافة  
وهو ليس بمبراد ههنا واما اللطيف الشق من اللطف بمعنى الرقة فلا يظهر  
مناسبة له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكشف لما لا  
يدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناجاة **ق** ففي ذكر الحرف  
والنون ايها بل في ذكر الرسم ايضا حيث نزههم الكفاية **ق** اخذوا من  
اخره عليه بان الظاهر ان ابراهيم اصاب وللهذا يقال ان خط القوس بارها  
واجب بان البحث مذكور اهل احوال قد يكون في اوتقينه الم المقام  
مقابلته ههنا بقوله وش هو بمعنى اصاب يدل على انه ههنا **ق** فلان  
يطبع الاشباع يقال طبعت السيف والدرهم اي مثلت وطبعت برة **ق**

ن اذا مر في الروي ففيل بمعنى مغفول عن الروية وهي الفكرة السمي الحرف  
المخصوص به لان الشئ روي ووقال ابو طحان هو من قولهم للرجل رواء  
مفطر حسن سمي به لانه عصمة الابناء وتمسكها ولولا مكانه لتصرفت عصيا  
ولم يقبل شرا واحدا وفيه وجوه آخر سنذكره ان رجع وهو الحرف  
الخ هذا البيان مما لا يفيد يقين الروي لان بعض الحروف مما يجب تكراره  
وليس بروي قطعا كما يستفهم من البناء مع مخصوص بالروى  
تبيين منه نقل كلام ابن جني في تحقيق الروي قال روى واذا حفظ ما يقال  
في حرف الروي ان جميع حروف المعجم يكون روبا الا الالف وايا واوا واووا  
في اواخر التكلم غير مبنية فيها بناء الاصول كوا الالف الحرة ايا الا ادي  
واوا الحما مو والاهاني الثانية والافاد انا تحرك ما قبلها نحو طية و  
ضرب وكذا الهاء التي تتبين بها الحركة كوارس واغزة وقيمة وكذا  
التنوين اللاحق لآخر الكلام للصرف كان اول غيره نحو زيد صم وشادة ويؤخذ  
وقوله اقل اللوم عاذل والغائب وكذا لا نزلت تبدل من هذه النون كما  
اذا قيل والعقاب وكذا الهزلة التي يبدلها القوم من الالف في الوقف  
كواريت رجلا وهذه قبلا ويريد ان يضر بها وكذا الالف الواو و  
اياء اللواتي تلحق الضمائر كواريتها ومرت بهن وهذا علام هو فاذا  
جاءك بيت فانظر الى آخره فانه فان لم يكن من الحروف المستثناة فهو  
الروى وان كان منها فانظر الى ما قبلها فان لم يكن منها فهو الروى فان كان  
منها فانظر الى ما قبله فانه لا بد وان يكون روبا اخرى يمكن ان يلحق به  
حرف الروي اكثر من حرفين الاول هاء الرسل والاخر خروج مثاله انا  
نظر الى قول الشر وقائم الاساق وخادمي المخوف فوجدنا الحرف لاخره  
وهو القاف من غير الحروف المستثناة ففرغنا ان من الروي ونظرنا الى  
قوله صبحي القلم من سمي واقتصر باطله وعري اخرها الصبي ورواها



أزليت من فخر الحروف المستنات الاليس منها ما اضمحلت من قبلها فبقيت  
الما قبلها فوجدنا من غير الحروف المستنات فخرنا ما يات الروي فنظرنا الى قوله  
شرف الديار تزورها فما غنادها من بعد ما مثل الباع ابلادها فوجدنا الروي  
الاخيرين من البيت من الحروف المستنات فحكما بان ما قبلها هو الال وهو الال هو  
الروي والقصيدة والية وهذا الطريق اصح الطريق الى معرفة الروي و  
اجلها ما وادعها ولا شيء يقوم استخراج علم مقامها انتهى كلامه ابنه صبيح  
ملخصا قاته لولم يعرف ان لقافية مثل السلام الى يفهم من هذا ان معرفة حرف  
الروي قد يكفي في بعض الصور بل لا بد منها من معرفة القافية فلان مجرد  
معرفة ان الروي يسم لا يكفي في معرفة ان القافية لازم لجواز ان يتوهم ان محرم  
ومنه المثل كلة الى ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للجهل من  
من العلاقة المشهورة فلا شك ان يكون المثل كلة موجبة لمزيد من كايين الية  
وجزاها وان لم يكن كما بين الطبع والطبا الخياطة فلا بد ان يجعل الوضع العجبة  
علاقة مصححة للما زلة الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه كذا قيل والتحقيق ان  
عند الصمجة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة الحقيقية  
والا فلما صابرة في الذكر بعد الاستعمال فيكون قبله كذا في حصول البديع  
فان قيل كان ينبغي ان يذكر المثل كلة في القسم الثاني لانها سئل باللفظ  
اجيب بانه انما هو جيت مع المطابقة والمقابلة التي نشرها ومن ثم ساءها  
اكثر في المطابقة والمقابلة في قوله انفا ان الله لا يستحي لآية وفيه نظر  
لان صاحب لكش وانما اطلق المقابلة مع المثل كلة باعتبار المعنى اللغوي  
كلاصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها مهننا والواضح  
ان يقال انما ذكرت مهننا لان المخطوط فيها اولو بالذات جانب المعنى فورد  
استبار العلاقة قوله بلفظ غيره لوقوعه في صمجة صده على ما ذكره الشرع  
شرح اكثر في قول بعضهم في جواب من قال انك بسط الشهادة الا انه لم

لم يجعل من قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى انما ان ولده  
ان المعنى ولا اعلم ما في ذلك فبعض من الذات بالنفس لقوله ما في نفسه وانت فيه  
بانا لا نفهم ما في ذلك وحقيقتك ليس بكلام مرضع بل الوجه ان يقال انه عتبة  
عنه لا اعلم معلومك بل لا اعلم ما في نفسك لوقوع التفسير في تعلم المعلوم يعلم  
ما في نفسك كذا في شرح اكثر في فخر عن الاصطلاح بلفظ الفرس اذ به  
الاصطلاح المأمور به بما طرأ قول الفرس والغير الذي اعتبره هو مطا دباله  
في التقدير هو غرس الاشجار وما يفرس في قوله كما يفرس فلان فهو واقع  
في صمجة الفرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التفسير كالتحقيق فندبه  
ان يقول المراد به الى ذلك ان قوله نزاح في لفظ الخطا او عند الفصل  
الما بين على ما جوزه الا فحش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وبين العير و  
النزوان اهل النمل من اهل النمل طعنه ربيعة الاسرى في الحرب كمنه فرض  
حول افع ملعة امرة وكان يكرها فربها رجل فقال ابناء الكفل فقالت نعم  
عما قيل وقال كيف يرضكم فقالت لاني يربي ولايت يراح منه وكان ذلك  
يسمى صخر فقال اما والله ان قدر لا قدمك ثم قال مهننا ولي السيف فواته  
فاذا هي لا يقبل فقال ابيات منها هم بامر الخمر لو استطيع وقد قيل بين العير  
والنزوان اصرحت الى الواش في قول الصورة رواية ورواية اصاح بالتذكر  
لان ما قبله كان الشرا علفت في جبينه وفي بجاه شمرى وفي صده القمر  
وفي شرح التبيان ان في قوله فليج بين الهوى وقوله فليج بها الهوى قلبا  
لان المخرج من العاشق في العشق لامن العشق فيه ومن العشق في الهوى  
لا من الهوى في العشق اذا اضربت يوما الى الاخرة الحرب والضمير في  
في اضربت ودماها الى الفرس ان المذكورة في البيت السابق لفظا لم يمتد  
فيل راد به الزيادة مع معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والا قرب انه  
اخذ بالاول كما بينا في سبق مثله التي لا يجمع شيء مما يلزم المعنى القريب



هناهم بما متعلاثة السقيفة وعدم بماعتة ايضا والمناسبات في الاطلاق  
كما في الاستقارة لكن قصد ههنا تقليل الاعتبار قوله تعالى نحو الرحمن على العرش  
استوى فيه بحث لان العرش يلازم الاستواء والجلوس بلا شبهة **ق** والغاية  
من طول المدى الى الغاية من طول قرن الشمس اعلاها واول ما يبد منها  
في الطلوع المدى موفت او القارة منصوب معطوف على اسم كان في البيت  
الابن وقوله كان كافرا اهدى من ملازمة شهر ثمودا نوعا من الجمل  
او مرفوعة والجمل معطوفة على الجملة السابقة قيل الكانون التور وقيل  
اسم من اسماء الشهور الشنا وهذا النسب الذي الزمان في انحرار  
الرشاع فعل بالتحريك ولما نظيت الذي قد تحرك وشي في كونه مفعول  
للقارة بحيث لانهم غلطوا الحري في قوله فلما ذرقون العالة طمر طمر العالة  
وقالوا لم يقل العرب الغزل الا الشمس فاذا ارادوا ثابث العالة قالوا طيرة  
ذكره في شرح الصفي في شرح اللامية او رد في سياق شرح قوله وان  
علا في من دون فلا يجيب استوى بانخفاض الشمس من زحل قوله كيت الى  
بيت القسط اذا صدق **ق** كذا الى البيت من قصيدة معاني الذي شجك  
ايوم اخلال ونوم مفعول من فيال بخلال وقيل بيت سيطر في زرع الذي  
لوطيته لما زاد والدينا هفوظ واقبال **ق** لانه تمثيل لانه لما كان الى سياق كلامه  
يشير الى ان المراد به الاستقارة التخييلية لكن قوله جعلوه كناية عن الملك يمكن  
التوجيه بان الامل كناية ويتعلق ههنا المجاز سواء حمل على الافراد او الله  
كتب لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الكناية عند كذا اث رالية في تفسير قوله  
تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة لكن الابلغ الحمد على التركيب **ق** اول قوله  
والتمج للتشبيه من ضيق العطن العطن المنافع حول المرور وذلك لتمثيل ان  
يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخرية **ق** وهو ان يراد بلفظ واحد  
معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والجازي **ق** في شبهه النار

وقال في الايضاح اشجوا لاصحاب ما ذكره اثار رح لان الايقا والمنازل  
لشجر قوله نارا القضا قيل هي اشجار النيران **ق** وهو ذكر متعدد الى الضمير  
راجع الى اللفظ الشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية **ق**  
ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار الى فان قيل قد بين الضمير المحرور  
في تسكنوا فيه للعدد الى الليل فلا يكون الآية من قبيل اللفظ الشر  
لمسبقة من اشتراط عدم التعيين في الآية الكريمة انما هو كسب اللفظ  
فان ذلك الضمير صالح للعدد النهار من حيث اللفظ فلا تعين لفظا اصلا  
**ق** وههنا نوع آخر من اللطف لطيف الى لم يرد ان يجد المعنى الذي ذكره  
مفعول لطيف مسك بحيث لا يبين ايم الالتفات بل اراد ان هذا النوع لطيف  
مسكك النسبة الى النوع الاول ثم اثار يجعل الآية الكريمة مفعول اراد قول  
صاحب الكشاف وهذا نوع من اللطف لطيف الملك الى ان هذا النوع يرد  
لطافة ورقة باقتضا المقام فلنفع هذا التوجيه اشتراط الفاضل في  
قوله تعالى فخذ من ايام افران قلت افر جمع آخر لانه اليوم وافر لا يجمع  
مع فعل وانما يجمع على آخر فما وجه قلت لما كان اليوم مالا يفعل امرى محرم  
المؤنث لما كان متناكب بين مالا يفعل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات  
العقل فكان آخر افرى فيجمع على آخر كذا في الاقليد الالتفات المحذرة على  
مع وزن الكتاب العلة لانه ينقبلا لافضل في الحقيقة والمحذرة الصافي  
الظن في الامور كما انه قدرت به علم ما علم اي يعلم ما علم على حذف المضاف  
ولا يجوز ان يكون ما معدرية لان البيان لقوله من كيفية بمنعها ثم لا في  
ان هذا التعليم امر في متعلق الشرع واعتباره من العلة لا ليلام  
امناطها في اجمال **ق** شرع ذلك اللهم الا ان يجعل ذلك اشارة الى ان  
التعليم وشرع ما شرع يتعلم التعليم ويمكن التفصيل الى كفاصل  
الاشكال الى بقى هو انه معللا للاعلة له وشلة لا ذكر معللا لها في اصل



الجواب ان ذكر المعلن الاول تمهيد ليس بمختص بالتعديل وان عدم ذكره  
مع ذكر علمته ثم غايته انه اذا اكتفى في المعلن بالذكر التفتيح  
وقد يقال قوله لتكلموا العدة الى الجواب لهما بالكث في حيث قال قوله عليه  
الامر مراعاة العدة يعني في الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا القول بيان لا محالة  
بدون علمه واما عدم المعلن الاخر مع وجود علمه باق بعد فعل هذا القائل  
تشبه في دعوى ما ذكره الشرح من الذكر الصريح ولقائل ان يقول ان ذكر الالفاظ  
معنى عن هذا القيد اه فان قلت قد عده صاحب المفتاح قوله او بيان بلخ لا  
لاياكلان اذا صحت غير الكيد فهذا طويل كقول القنات وهذا قصير كقول الموتر  
من جيل التقيم المشتمل على اضافته بالكل اليه فمن اين التقيين فيه مع ان بيان  
بجمل لم يتصل بعد فتح يتقدم رقيه التقيين قلت من حيث اذا اصل اسم الاثر وان  
يقارنه اثره حصة معينة لما اراد به فان شئت الى اليمين مع لم يفرغ بعد  
التقيين كما ذكره في شرح الشيف للمفتاح ولو لم فسوء جعلت هذا اثره  
الحج فيجبكت لان المفهوم الظاهر من اضافته بالكل اليه على التقيين ان يضاف الى  
كل منهما ما يرجع اليه ويكون من فرائضه نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من  
التقديرين بل على أحدهما وهو ان يجعل هذا اثره في غير الحج وهذا الى الموتر  
لونهل عن ذلك فاني فرق في احتمال التقيين بين البيت المذكور وبين الآية  
التي جعلها فيما سبق من جيل اللف والنشر المشتمل على عدم التقيين انما قوله  
تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا  
ان يقال لا تعين في الآية كسب اللفظ لتعلق بتبغوا من فضله بغير ما رجح اليه  
صغير في خلاف البيت فان اختلف اسم الاثر في يدل على ان كلا منهما اثر  
الى امر والا فرب على تقدير تسليم الت في الاثر رتب ان يصار الى ما نقلته  
من شرح الفتاح من ان اصل اسم الاثر ان يقارنه الاثر في الحصة فهذا  
الاختبار يحصل التقيين واما ما ذكره البعض من ان تقيين المقصود كجمل من الخبر

الخبر وان سلمت دوى الاثر رتب فقد عرفت انه لا يغيد لان المقصود هو التقيين كلفظ  
في التقيين كجمل المعنى قد ترجمه اللف والنشر ايضا كما قد عرفت تأمل في الدر  
بعد اه كان سيف الدولة الهمداني قد غزا الروم كما هو شاذية فالتقى ان  
وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم الدر رب وخلقوا بابا صميا به فقال  
المس الفقيدة اراد ان الدهر معتدرا اليك حيث لم يسر لك فتح بلدهم  
بالكلمة والسيف ينتظر كرمك عليهم فتشعبك منهم وارضهم لك موضع اقام  
بالصيف والربيع في ابي هولاء اثره التقدير المضاف لثلايلهم ان يكون  
للزمان زمان اذ لو ابقى بما ظاهره لزم ذلك والنظر منسحب باضمار اذكر  
لا يخفى ان النسب اذا كان بطلما ذكر لم يقع الظرفية باعتبارها اذن البين ان  
الماثور به ليس في ذلك اليوم بل في الدنيا فالمراد اذكر ربك لا اذكر فيه فيكون  
اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه كونه ظرفا على تقديره وهذا في موقف  
الحج ويمكن ان يقال في التلخيص النفسي انه كونه في سياق النفي فالتشبه  
في ثن المؤمن وقوله لا ينطقون في ثن الكافر في اي سماء الاخرة و  
ارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل  
الاخرة لا يدركهم من نطق ومن فيه نظر لان التشبيه لا يعرف كثر الخلق ووجه  
ودوامه فانما يعرف بما يدل على دوام الشوق والبقاء فلا يكسر له التشبه  
ما اقام به النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشرف هو كما يعرف وكذا استثناء الثاني منضاه  
الحج في بيان جعل لفظ في داخلين في الاشياء والسعد باعتبارين خلاف اللفظ  
من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشفاعة والسعادة والامتنان  
الفاضل بقوله ويرد عليه الحج فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يندرون في الجنة  
من ذلك اليوم فالمستشع منه كونه من ذلك اليوم في الجنة فالمراد انهم لا يندرون في الجنة  
كون اعتبار الخلود بعد اعتبار دخول الجنة الا ان الكلام في تقيين مبدء  
من ذلك اليوم اذ لا يعتبر ان يكون المبدأ الاول والا لم يكن لتعويض استثناء التقيين



التفريق وجه لان اكثر فضل المؤمنين لا يدخلونهما من اول ذلك اليوم بل  
بعد الحس فقامل **س** طلبت بالفتحة من الخ القاب مع فتاة وهي الخ  
و في بعض النسخ بالغ وهو النكاح لثبوت الخ الواحد اذ بالغت في الخ  
قوم والالتزام وضع اللثام مع الفم والافتة الحسب وكان ذلك من عادة  
العرب لئلا يقف العدو ان يثبته غير ثبوت كقولهم تعالى يهب لمنابت انا اننا  
ان مغول يثبته اننا اننا فقط والثاني فليست فيه ماذكرة الفاضل الحسب  
في العطف باو اللام الا ان يقال مغول بقرينة العطف باو اللام لا ان يقال  
مغول بقرينة العطف باو ان يهب انا فقط وذكرنا انا اننا فكانه قيل يهب  
لمن يثبته ان يهب انا فقط اذ ذكرنا انا اننا فليست فيه ماذرة دقيقة وهو ان  
يشتد من امره هذا النزاع امر رأسه الفرق يقال في العكس الف رجل وهم  
في نفسهم الف ويقال في الكتبة عشرة ابواب وهو نفسة البواب والمبالغة  
التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك للمبالغة  
مع اشتقاقها جمع شدة وهو جانبنا لم يستعمل الظاهر حال من الجور في وكبر  
الابدان من هذا لا خفي كما في المسكين اذ لا معنى للاستزاع فيبحث لان  
الرسالة وان كان كما لكنه متفهم بوصف التربة فلم لا يجوز ان نزاع المبالغة  
على كمال الشدة فربما عليه السلام اقول لها واخشات آه اخشات اي  
اضطربت رجلا شدة اي غشت وفي الصلح حاشة نفسي غشت فان اردت  
انها ارتفعت من وزن او فرغ قلب غشت مكانك اي الذي مكانك تحمدي الشج  
او شجى الام الدنيا بالقتل ودع بهيرة بهيرة ام امرأة ولهذا امرك  
آه اي يكون خبر الكلام ما بالغت في الشاغبة في شجوه مذكورة في الشج  
ومن وجوه الاستدراك انه قال يلعب باللعبة بياض قليل وكان الوجه ان يقول  
يرون وكفه الخ الشج فان قلت قد صرح الشرح قول الشرح ان  
الاقراء من سبج ان صيغة جمع لقة ليست بجمع الكثرة وبالعكس فيرفع

يرفع استدراك التابغة على استعمال جمع اللفظة في الموفدين قلت يكفي في  
الاستدراك ما هم فجمع اللفظة من التصور في المبالغة في غير تناسه فيه اي غير  
بالغ فيه النهاية في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال طلق او  
طلقين اي شوط او شوطين فاغراق قولهم اطرق الشارع في القوس  
اي انتهى في مداهق وتنبه الكرامة حيث ما لا قيل ليس هذا من باب المبالغة  
لان المراد من الكرامة التمدد ويمكن ان يردد الرجل جأه كل فوجد  
جهة وهو شيع عند الاستيلاء واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة هي الزل  
اذ هو المقام لا للذاهب والتغيير بل لفظة تنبذ هو الذي يفيد الاشتراق  
كما علم من تقرير الشارح ومثل بيت السقط شجار كبا اه نبر شجار الى فرق  
راجع الى الفرق في البيت ابقى وهو قوله يرمى برق المروة بعد وهن فتاة  
براة تحف الكلالا الوهن طائفة من الليل والمروة معرة النعمان وهي بلد  
بالشام واما موضع معين والرفال بالحاء المهملة جمع رجل شققت  
شبابكها جمع سنك وهو طرف الحافر واللفظة بكسر العين البنا كما ذكره والفتح  
فيه العين وتستعمل كيمثل ان يكون في صفة الخطا والعتق هو السيل الحريد  
ومنها ما اخرج مخرج البول والحلاقة الهزل خلافا للجيد وهو الكلام الذي  
لا يرا به الا المطاوعة والضمك ليس منها عرض صحيح الخداسة الشكارة من  
فلان خيلع الغداء اي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصديق والصوت  
مأخوذة من قول الولاء عبد السيرة من المجنون قلت غداره ان مع لم اطلب  
وكانه اراد بذلك الخ ومذهب قطا قول الخليل يملأ الله رسلا عبيد لما رأى  
اخذ القوم احب لافلين اي القراخذ وربي ليس باقل فالقر ليس بربي فنكر  
النعمان من ذلك اي يفسر يقال نكره فشكر اي غيره فتغير في الموصوب تنكره فلفظ  
وسمى المنج المنزل الذي يطلب فيه الكلاء والسجدة بالضم طلب الكلاء في موضع  
والمراد هنا طلب المعروف اي الاعادة الهون واسهل عبيد من البذل لان العود



استوفى بالوجود الذي كان قد انقضى به ملكه الاتصاف بالوجود اسرع ثم  
ان ملكة الالهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي يتفاوت مقدورها  
اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوتها  
بالالهونية واليه الاثارة بقوله تعالى ولم المثل الاعلى قال الزجاج ان قوله  
هو اهون عليه قد خرج به لكم مثلاً فيما يصعب يسره وقيل الهاء على الخلق  
وقيل هو بمعنى انهم قد عدم تصرفه فيه بحيث لا يلزم من مطابقة ما في الواقع  
عدم التصرف لجواز ان يشتهر عنده خلاف الواقع فيما لا يتصرف كضيق الجوارح  
انه اراد بالواقع ونفس الامور ما يعلم الواقع كسبب انهم يقومون به بغير ما اورد  
الشريعة في ما لا يتصرف عن قريب **ق** لم تحكنا تلك السمكة لوقال لم يحك كفتل السمكة  
لكن اظهر فليتل من وقد وجد سافارنا وهذا المعنى ترجمة وقد صرح في الايضاح  
والفارس المثار اليه قوله كبر بنودي عنم جواز خدمته في كس نديدي ربي  
او كبر وفيه نظر لان المفهوم من الكلام انه اجيب عن ذلك بان الاستطاعة المذكورة  
ليست صفة ثابتة بل صفة غير متمكنة الواقع اذا جواز ليس مما ينطق بها  
بالنسبة الى الكواكب التي مر بها ليشبه الانتطاق لانقول لانهم ذلك بل اراد  
الانتطاق الحقيقي بالاداء كما هو من باب السكينة قوله واذا المينة اثبت  
اظفارها بفلان البيت ليكون من محنة الكلام وهو مما يمتنع وقوله  
فليتل من شلة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به الخ وايضا شدة انتطاق دليل  
مشهور يستدل به في العرف الشائع من ان الله الخدنة فلا يكون اعتبار السلوك  
لطيفا فلا دقة مع الشهرة والظهور **ق** مدام مع مدمع واريد به المدمع  
بطريق ذكر المحل واردة الحال وهو قوله ربي شفقت اذ الرب يجمع ربه  
وهي النبل المرتفع من الارض شفقت ان كانت الرواية مع صفة المنة للقول  
فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت بمعنى المنة للفاصل فالظاهر انه من  
الشفاعة بمعنى المتعارف **ق** النسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوب الريح

لانه مصدر في الاصل وهو المراد به هنا والمن جمع مزية وهي السجى الايضاح  
والضمير في جاريها للريح والسجى يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت  
الاول بقرينة الوصف بالجمع **ق** يعني ساقته الريح آه بيان فاصل المعنى لا بيان  
المعنى في توجيه شريح الايضاح **ق** فليتل طال عليها الامور الطل كسم  
الدار والامور الزمان والدروس الاشياء والعلم العلاء والعصا بالتحريك  
الحركة موضع بعضها فوق بعض والنفذ ايضا من مناع البيت المنفوذ  
بعضها فوق بعض والنفذ السبر الذي ينفذه عليه المتاع **ق** كسب نفسه  
قيل من اللطائف على هذا التقدير ان اسم ابا شلم الحبة **ق** الان صدر في البيت  
الفراء العبد والباعقة الارض العقلية لا شئ بها **ق** ومنه التفريق بالعين  
المهملة وهو في اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقيل بالعين المعجمة وهو  
الافاضة والعبد فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذا الرواية هو ان الكلم  
فرع الحكم اى حبة من المستحق الاول والثاني **ق** وهو استراش من خوف قولنا  
سلام زيد راكب ابود راجل الظاهر ان هو ارجع الى قوله وجم شواي فان  
يكثر زيدا ذكر عن خوف قولنا سلام زيد راكب ابود راكب كما وقع في اكثر نسخ  
المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم اثبت للمتعلقين يخرج الاشكال الذي ذكره فان  
الحكم المثبت لاحد متعلقين الركوب وللآخر الجوالة احكامك استقام لجهنم البيت  
استقام بفتح السين المرفوعة وما في كمالها كم زائدة لا يمنع الجا من العمل كما  
في قوله تعالى فيها رحمة من الله ليست لهم اى رحمة فيكون الدماء فيها بحرورا  
بالكاف وما بعده اشغى من اطلب من موضع النصب على الال ويجوز ان يكون  
مرفوعة على الابتداء وما بعده خبره **ق** ولاد وادله الخ من سبب دم ملك اى  
انفع واكثر تأثيرا في الخ في الدماء اى دخل قتل بشرط الاصبع من رجله اليسرى  
فيؤخذ قطرة على ثمرة ويغم بها المنصوص فيجدا شفا باذن الله تعالى **ق** والاش  
كلم الاساه جمع اس من الاسح بالفتح والقصر وهي المداواة والعلاج والكلام في



واجمع العلوم فقد فرغ من وصفهم شفاً احلامهم آذ اراد بالتفريع  
 في الذكر كما ينبغي عنه فقط لان شفاً الدماء من الكلب متفرع في الواقع عن شفاً  
 احلامهم شفاً الجمل اذ لا يفرغ بينهما احسن الامراض فلا يريد ان كان  
 التبيين في قوله كما دماكم بدل على ان امر المتفرع عن شفاً ذكره الشافعي  
 فرغ ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثل ليس للتبيين بل للتقدير  
 كما قيل في قوله تعالى واذكر كما بهداكم واسم اعلم على الاسم ان الاغلبة لا تفقد  
 يكون المحزنة بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة بخصوص المرح والدم هما  
 وليس كذلك والا فلا وجه لجعله تأكيداً لدم بمشبه المرح فتساخر من المعنوي  
 والدرج ما ذكره في تأكيد المرح ليس اولى من اندراج ما يؤكد الدم ان لم يلاحظ  
 اخصوص فيه الدم الا ان يعتبر في الثاني المخصوص ويعتبر بها العموم لكن  
 بحيث لا يتناول ما اعتبر في الثاني فقط وانه ركيك جداً ثم ما ذكره الشافعي  
 في المقام لان السكاك لم يذكر القسم الثاني وهو ضربان يريد ان اشهره ضربان  
 والا فقد ذكر فيهما ضرباً في ضرب رابع مثل زيد جامل التمهيد الا انه  
 علم بالجوهر ضرباً فاس مثل زيد عالم الفنون الا انه مستخرج البديع في  
 يلج الجمل في سم الخياط اسحق يدخل ما هو مثل الجمل في العظم في الجرم وهو البعير  
 فيما هو مثل صفر الخياط في صديق المسلك وهو ثقيف الايدة في من نوع خلافة  
 وتأخذ للقلوب الخلافة الحديثة باللسان والتأخذ من الاخذ بالضم وهي  
 رتبة كالشجرة ان يثبت شئ صفة مخرج الح يثبت ان يثبت بعد ما هو مخرج  
 يصح عدم المبالغة من جهة الاولى والا فقولك لفلان جميع الاخلاق الكاملة  
 الا انه يشاهد في الجور فيمن لغتان والعجبان المعرعة في الايضاح قول الشافعي  
 حتى كملت اخلاقه غير انه فواد فما سبق من المال باقياً في قبيل الضرب الثاني ثم في  
 المبالغة الاولى اللهم الا ان يراد بالاثبات الجمل هو هو وفيه ما فيه ويبدى  
 غيرا لا انه لا يقع مرفوعاً ولا مجزاً وابل من صوباً ولا اشتراكاً متصلاً ولا ما يشبهه

في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل  
 هو فيه بمعنى الاجد او شداً ابو عبيدة على بحيث هذا المعنى قوله عند انقلت  
 له ذلك بيداً اخاف ان سكات ان تولى قوله لربيع من الرنين وهو الصوت  
 فيتحمل ان يكون من الضرب الثاني قال المحض ان من الضرب الاول فان  
 دخول السلام في اللغو فقد اعتبر به تأكيداً والا فلم يعتبر الا به ولعله  
 وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الالية من الضرب الاول على التقديرين  
 وفيه بحث لانه اعتبر في ترفيع الضرب الاول تقديره الدخول فكيف يكون  
 الالية منه على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعاً والحق ان  
 كونه من الضرب الثاني ايضا لا يخفى من تكلف لانه اعتبر في الاثبات ولا اثبات  
 اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمخ ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول  
 في الاول وعدم في الثاني لكن اكتفى بقوله كنتم لا يفقد متعللاً عن ذكر عدم  
 تقدير الدخول في الضرب الثاني فتأمل واهل الجمة اغنياً وعن ذلك  
 ابي عن الربيع بالاسم للقطع بخصوصها لهم بوعداة الكريم وان لم يكونوا  
 اغنياً عن مطلق الدماء اذ يستوجبون فيها زيادة الدرجة والمرايب  
 ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة الا قبل اسلامها اما بدل من قبل  
 بدليل قوله لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاماً بعد سلاماً والمعنى انهم  
 يغفون السلام بينهم فيؤمن سلاماً بعد سلام والاعتداد بالسلام  
 لفظ لكن الح فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افادة لكن المبالغة من الجمة  
 اولى وفي افادته اياها من الجمة الثانية ايضا كلام لا سلم منه الافادة  
 على ان يردهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء والاعتذار وليس لما حصل  
 في الاعتذار الاخراج اللهم الا ان في الاعتذار كشيء الاستثناء فغلبت  
 فتأمل انه تهيب الاسماء دون الاقوال التخصيص المذكور وان لم يكن  
 مستلزماً لنفس ما عداه الا انه يفهم منه ذلك الذوق السليم في كلام الشافعي



وقد عرفت البيت وجه اخر هو انه لم يكونا من الاعمار ولم يلتقيا في العمر الذي  
هو غير الاشياء يبقى في الدنيا محذرا وفيه دلالة كمال الشئ ونهاية الجدة  
وقال الواحد هذا المرح احسن ما مديح به ملكه اي وهما الى اي سعاف  
قضا المحتاج ونعمي بعضهم النون والفقير معني النعمة واذا فتحت النون مد  
وهو منصوب باضمار فعل يدل عليه املت اي اتم نعماك فقد سمي لان  
استعمال الشكايه مصرح بها وقد يجاب بان قصد الشكايه بالذم مديح الوزير  
ونسبته بالوزير اي اتم نعمتي فهذا الاعتبار يكون شكوا الزمان فيمليه  
بالفرض وفيه نقص ولا بد له من صلة في حاله يريد ان واصل له  
لا يتسلل اليه التوكل والوقار ومدارات وقبائه وملازمته غنية والرفق بالظفر  
والشم وغيرهما مما هو من افعال الجاهل والخل بالكر الخليل وما زلنا  
ومحا وشتين ومراودتهم ومعاذ الامم الغزل وهو ايراد الكلام محتمل  
لوجهين مختلفين اي احتمالا لسواء فلا يتناول الايهام فاط على المرو  
قبأ وليست لسواء المصراع لذت وتماه فليت شعرا ليس يدرى امدح ام يكأ  
وروي ان بث واقال له خطاي ثوبا لا يدرى انه جبة ام قبأ اقل فيك  
شعرا لا يدرى امدح ام يهجا فان الظان مراد الشاعر المديح لانه بازاء جناسه  
ومقابل الاصل ان يكون احسن فلم يستوي الاحتمالا بالنظر في نفس الكلام  
وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر في المقام والكلام بعد محل تأمل و  
تفارق باعتبار آخر هو ان الخ وباعتبار آخر ايضا وهو ان المعنيين في الشكايه  
ليست متضادين بان يكون احدهما مديحا والاخر ذميا ونحوه وفي التوجه  
لا بد ان يكون متضادين ومن الهزل الذي يراد به المديح الى صفة ان يذكر الشئ  
على سبيل اللعب والمطالبة بحسب الظاهر والعرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في  
اللايضاح وترجمة يفتح عن تفسيره عن ذاي قل لم تجاوز عن المفارقة  
ومنه تجاهل المعاني فان قلت ذكر السكاكي في سبحة السند اليه ان

ان التجاهل رشتا له شغل مكتب بهيمة والى اسم البلاغة وما كنه فلا يكون في الحسنة  
البديعة لانها من اللواحق ولا يفيد البلاغة وقت هو من البديع من وجه ومن  
علم البلاغة هي وجه آخر كما ينهناك عليه المقدمة اي شغل الخا بورد ملك  
مورقا البيت بليغ نبت ظريف ترني اخاها وكان قد قنته زريد مورقا فان من  
الكاف في ما كنه العامل مع الفعل كانه قيل ما وقع حال كونك مورقا وسلف  
اخا ادرى اخا لك بكسر الهزة على لغة من بكسر حرف المضارعة اي اظن قال  
الجوهري الكسر اقبح من الفتح والفتح لغة بنو كسفاهة وهو القيس  
وهي يرجع التميم او يكشف المعنى في لغة بعض النسخ او يرفع البكاء يرجع من  
المرجع والتيمم مفعول وثالث الاثني وهي الضم التي تجمع وتربيع  
عليها القدر فاعلم وكالتعريض في قوله تعالى وانا واياكم لعاب هدى وفي  
ضلال مبين قال في الايضاح في هذا اللفظ على هذا الايهام فائدة وهي انه  
يبحث المشركين على الكفر في حال انهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم وآله  
والمؤمنين واذا ذكر فيهم عليهم من اثار بعضهم على بعض ربه ودارهم  
واموالهم وقطع الارحام وابتأ الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله  
قتلها وشرب الخمر التي يذهب العقول وبسارتك الفواحش ومكراته  
البيع صلى الله عليه وسلم والمؤمنون واه عبيد من صفة الارحام واحت  
الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبرا الوالين  
وارطبة على عباد الله تعالى فاعلموا ان الله تعالى البيع صلى الله عليه وسلم  
وآله والمؤمنين على الهدى وانهم على الضلال فيفسدكم ذلك على الاسلام  
وهذه فائدة عظيمة كقوله قلت ثقلت الخ ومن هذا الباب قول ابن  
دريد الموعظ من ابيات ناطل بهار جال اودع بعض القضاة ما لا  
فاو على القاضي ضياء ان قال قد ضاعت فيضدق انها ضاعت ولكن  
منك يعني لوبقيا وقال قد وقعت فيضدق انها وقعت ولكن من ارض موقع



وما اليت بحال هذا القاض قول من قال وما ان تويت القضايا وقاض  
الجرم من كيفك قبضا وذبت ليسا سكن وان لا رجوا الذبح بالسكن ايها  
ايضا وما قيل في القضا فضاة زمانا ناصر والصبر عموما في الخطايا الاضحاها  
بدون الغنمة اموال يستامى كانهم تلوقها نصوصا وخفا منهم لوم فحونا  
لسلو من ضواتنا فصوصها من ينز تكلف في السك الخ المراد من التكلف  
في السك ان يقع الفصل بين الكلام ولفظ غير دال على ما نسب لقولك  
رايت زيدا الفاضل من ابن عمرو بن بكر التمدد النزول والنجاة من السجم  
الطه والدمع اي سال وتضعفت حاله ام اي ابصت اوز مجرد  
الوزن كخوضه وقل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في  
عدد الحروف ايضا قلت كحاصل استفاد من لفظ مجرد اضائه بالنسبة الى  
التشابه المنفي فيها فلا محذور ويوم يقوم السعة الالية الالف واللام نائفة  
لا يعتبر وكذلك اليمين مساق تامل وفي زمام الخ الواو بمعنى رب وانما  
الوفاء الى الذات مجاز وكقول يا اعدا مطايا الخ من قصيدة مطلعها  
تحت كرمي ناع وسبع بركب لا ارض كره اربع كرمي لبنة ملك النزل  
وهو موعب صر وربع ملك اليمين وكان يتبع الاول مدكاهما الى الاربع  
جمع اربع وهو المنزل والخطبة في بركب للبحث وحاصل المعنى ان منزلك  
عندي يقتض ان امي وركب ينبغي الكور لا يرصع ما يقاد ما يجهون في تحت  
الاربع والمطالمة وانما القدر المنازل امي منازل الجيبة وضمير  
عنها المطايا على الالتفات من الخطبة الى الغيبة او للمنازل والوجد على  
الوجهين بمعنى القوة يقال اجند بعد ضعفه اي اقواني واما منازل  
الطريق والوجد بمعنى الجوز وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المعنى  
ويحتمل ان يكون المعنى انه لما كانت هذه المنازل التي بركب وجد المطايا  
تقود رسولا كان الحوادث لت عنها فلم يغيرها ولكن البنية التي زل عنها

عنها ليس ينقطع عن امي ان الحوادث لا يزل يصيبه ولا تدفن تكرار ذنوبك  
وابكم البيت من القصيدة مطلعها لمركب ما سبق المناء ولا النفا اذا سكن  
المشعر الثرى وثوى فحذه من مراض الله بالي ال راضيا بما يعنى من ربه  
وثوابه وبأوربه هرفا الزمان فانه لمخلبه الاثني يقول وثابه وبعد البيت  
المذكورة الشرح وان قضا ربه سكن الخ ففرد سينزلها مستنزل لا عن  
قباه قواها بعد ساءه سواء فعله وابدى التلا في قبل شلاق بابه كلمة قسم  
والعازي المنازل والمشرى صاها لال الكثرة والشرى الشرا وثوى  
ان اقامه والمخلب للكرم بمنزلة الظفر للالين ويقول بمعنى نهلك والنا  
اعظم الان في دوا كلمة تعني وتلا في الامر تداركك يريد به النوبة قبل ان  
يفلق بآ التلا في بعد القدرة عليه كقولهم ابدعته شركة الشركة  
بفتح الراء جباله العائل اوزا لثقة مع مذهب الافضى حيث هو زيادة  
من في الالباب خلافا للجمهورية من غصاه ضربت بالسيف وقيل من الغصبا اي  
خاصية لا عوانهم خاصية لا صداقهم كلفظي يضرون كل الخ اوردت هذه الاشياء  
تبيينها على ان الحرف المتعلق بها اما في الاول او في الوسط او في الآخر  
وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى الخ لا شك ان لفظ هو من كلام المصراع  
الحرف الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير باشتبا واللفظ فظا هر كلام  
الشعر على انه راجع الى المضارع ولا يخفى في الغرض اللهم الا ان يقال  
ان مراد المشرى بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان و  
المبين فليتا من بيع وبين كنه لكن البيت والدمى الشديدة الظلمة  
من دمس يرمى بالضم والكر الطامس الدار لا يتبين فيه اثره يرمى به  
لان عدم تفاوت الفاء واليم السقوطين نظر شديد عنه بان المراد  
بمن تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كان مختلفين وليس  
بين مخارج الفاء واليم تقارب بهذا المعنى لان اليم من ظاهر الشفتين والفاء



من باطن الشقة واطراف الكنان وانت فغير بان هذا الجواز يدل على عدم انقائه  
مخرجا لا على طول المسافة بينهما فليتأمل في اقتراح جباي جديا ولقولهم ترك  
نكر الخ قيل هذا الكلام ما كتبه على عليه السلام اكي معاوية وكتب معاوية في  
جوابه على قدرى على قدرى فصلا وفصلا ذلك انى نهايته وشيئا لغته للعلوق  
في مسعود مع يعود الخ في كل من الامثلة الثلاثة تصحيف فان مسود ثلث  
سنة بعد الميم وكذا في مع يعود وان كانت منفصلة فيكون التصريح  
سنة بعد الميم وكذا في مع يعود وان كانت منفصلة فيكون التصريح  
والميم في السبع يضر به والمستصرية ممرسة ببغداد بناها المستصرية بانه من  
الخطا العباسية وفي استنسخ لغة من سنوات بعد الالف كما في التصحيف  
وامليت بتصحيفه وكل من الثلث الاخرة تصحيف لا فرق انما قلنا ان  
الارض اى شئ قلتم وقرى به وضمن معنى الميم فغدى بالي والمغنى لم  
الى الدنيا وشهواتها وكوتهم شق السور ومتابعته وقيل ملهمة الاقانة  
بدياركم دارهمكم وهرودان اذا ما قبلنا الالف قبل الشباع هرون  
التوردة قبل ونام ان هرون اذا ما قبلنا جعل الهمزة شيئا غيبا اذ لا  
لحشو المصراع الثاني قد يكاد بان لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة  
اليه كان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتأمل في سيرة الى  
ابن العلم الخ وبعده فربما الى الدنيا مضى ليدنى وليس له بنية بصنيع  
اقول لصاحبه العيل الخ والعيس بكسر العين والسين المهملة الابل النحى  
بناجيتها من الشقة واحدها انيس والاشع غيب وهو الفتح يهوى هوى  
ابن مضى مخدرا والنيفة والمجاعة الهامة هو الحسة وقوة العقل هذا  
تقدير ان يكون سخاها بالفتح السين المهملة فيكون نفيها على التميز وقدرى  
بكسر الشين المعجمة بمعنى التناظرة نصيبا المصداق اى ملامتها فيه او على الخ  
اى سعى الخ وقيل المراد بالمشا الثاني مما يقال بالفارسية وراثة الخ

اقرب اى امد لهم ثم تأملهم الخ ومن هذا القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامى من غير  
يقع الروح الخ ترى في الشرى وهاى اقام والعزم الاول بمعنى الشرى  
بمعنى الكثير والقائل العطاء قول الحريين ولاح يلجى على جري النعال الخ ظهر  
المستب بلمع على جري العنان اى موضع فيه فبعد له لوللهوى ومضطلع  
بتأخير المعاد المضطلع بالشئ القوى عليها لنا بعض به من فعل من الضمة  
وهى القوة وشده الاضطرار ويقال مطلق لهذا الامر معنى مضطلع به  
لكن الاطلاع من العلوم من قولهم اطلعت على الشيئ اى شئها اى شئ  
لذلك ما لك ولعل الحري فصل بضمير الفصل ولذلك ستمنى بالي وتخص  
المعانى اقتضارا الفاظها وتخصين بجاراتها وتخصيصا لمعانى فكما لا سبر  
وبعد ايت مذكوركم من قارى فيها وقارا جزاء بالحفون بالفتا ضمير في راجع  
الى البصرة وقاراى يعظم للضمين واجزاء الاول بالحفون لكثرة واين  
بالليل واجزاء الثانية بالحفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية فتقول له تعالى  
ما لكم لا ترجون لله وقاراى ما لكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون  
على حال تاملون تعظيم الله اياكم ودارا الشوا ببيان للموقر ولو تأمل كان  
صلة للموقر او ما لكم لا تعقدون له عظمة فخافوا عصيانا وانما غير عن  
الاعتقاد بالرجاء التابع لادن الفطن بالغة وقد خافكم اطوارا قال الا  
يناوى الطور الى والمعنى فلفكم اصنافا مختلفين لا تشبه بعضهم بعضا  
فترجع فيله هو مأخوذ من رصفت العقدا فاجعلته ما في احد بابيه  
مثل ما في الجا نبى للفر وذللك بان يكون ما في احد القرنين او اكثر في نظر  
لانه بقى في آخر شيد قول المصرا والا فتواتر هوان يكون ضيفا ما في  
احدى القرنين وما يقابل من القرنية الاخرى مختلفين في الوزن  
والنعقة مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لا خلا ليرى والكواب  
في الوزن والنعقة واما لفظة فيها يقابلها شئ من الفقرة الاخرى ولك



ان تقول ما ذكره اني قوله وذكر ما يكون الح على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم  
الذي ذكرته لدلالة الآية عليه الاكوب جمع الكوب وهو الكوز الذي لا يورث  
كقول الجاهل لا يدركه الا شين صدره الحمدته الذي لا يدركه الا عين كقوله  
تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاولاد الالهة والالهة والالهة والالهة  
في صدره مخفود وطاح منقود السرد ورق السبق ويقال له بالفارسية كنار  
المخفود الذي لا شوك له كانت فهدى قطع شوك الطلح شجر المورود له نور  
كثير طيب لا يحتمل ومن السد شجر طلع الديبا ولكن له ثمر احلى من العسل  
والمخفود الذي ينضج بالجل من سفلا لا اغلا فليست له ساق بارزه في  
الصالح نضج مناعه ينضج بالكر وضع بعضه على بعض وفل ممدود اى يمد  
لا ينضم الشئ كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الآية نعلم الاية هكذا واذا  
اذقنا الانسان منا رحمة ثم نرغبنا ما مناه ليوثر كقول ولئن اذقنا نعماء بعد  
ضراء مسته ليقولن وذهب البأس يا شيخ على انه لفرح فخورا وان شئت به يمتا اى  
صدا وتر ذائرة ونفع لما اعتقدت غارب الالفتر الح كذا المسعودى عن  
بعض اهل العلم اقتعد الداعي مقوده اذا ركبته على كل حاجة وابتهاله والعقود  
البحر الذي يمكن ركوبه الفاو بين السنام والعنق والافتر من الزينة و  
انما في بعده والمترية الفقر والافتر الاقران جمع رزب والتطويج الرنى  
وطويج الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصعاء طبقة  
كثيرة افاطم مملوك الح الهرة حرف النداء وفاطم من ضم فاطمة ومهمل  
منهمل من السعدية من اسماء مملوكات ومهمل منصوب على المفعول  
اى اسمى مهمل التذلى باللال المهمله والفتح والافتراف القصد ولم ينفذ  
البلد من همد يندى نهض وهو جعل العود من وقال الصفا في التفسير  
بنفيل المعروف للضرب قافية ووزنا واغلا لا وش هذا التفسير في قول الحارث  
بن ضرر يتألمها اسماء ارباوع ومنه الشواء لان العود من مفعول والضرب في غلا

فاعلا من بخلافه على التوفيق الذي ذكره الشرح معان الشفت والمعاني جمع  
المعنى وهو المنزل من عنفت بالمكان اقيمت به والشعب موضع كثير الشجر  
والمباهة فتركا دشوما الح الشوب بالكر الخط من الماء والعفاه جمع عفا  
وهو طالب يصف بالجور اب بن والشهادة اللاحقة خارجة مما نحن فيه  
لعدم وجود السمع لعدم الموافقة بل لا تفرع فيه بالمعنى الذي ذكره  
وهو جعل الموضع مقفاه تقفية الضرب تمارق مصفوفة وذراى  
مبتوتة التمارق جمع مرقبة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والذراى  
السط الفائرة جمع ذرية مبتوتة اى مبسوطة الكلام جداول جمع جدول  
وهو الزهر الصغيرة البحرى فاجتمعت غير الح المخرج بن فتح بن خاقان وبذر  
من ذرته للامد والضمير في الجملة اقدم للامد نحو الجواب ان لفظ القافى في شعر  
بذلك لان القافية لا يكون الا في البيت من الشعر فيستلزم تقيقها استقامة  
الوزن والقافية وان اشوبصت المعنى الضمان مع الشوكلام موزن على قصد  
يوزن على عدلى فما ليس له معنى خارج بلفظ الكلام كما ان ما ليس له معنى خارج  
هو بقوله وزن الا ان الاكتفاء بالاشعار من اللوازم سيما اذا خفى ومن البين  
ان اشعار القافية بصحة الوزن اجل من اشعارها بصحة المعنى فهذه  
الابيات كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهل لان اصل الطويل  
يقولن مفاعيلن اربع مراتب ومن الابيات ليست على هذا الكسلب والسهولة  
في الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مراتب وانه سديد  
نحو الاصل تارة وتربع تجوزا اخرى وقد تدخل الاضمار ايضا قوله واذا افتقرت  
الى الزفاثر لم تجدوا خرا يكون مطمح وضرب الثاني هو مستندة الذي هو وضرب  
سالمه وضرب مقطوع والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل  
واما ضرب الثامن فهو ربعة الذي اخراثة الاربعة سالمة والابيات على القافية  
الاولى كذلك كما لا يخفى جردى على الشترى فلان مشهور بالشرى اى موزن به



لا يابى ما قيل فيه والصبي الفاسق والحوى على فعل من الحوى وهو الحرف وشدة  
الوجه من العشق او وزن يقول منه جوى الرجل بالكر فهو جوشدوى والشى  
على وزن فيل ايضا من الشج وهو الحزن وهذه الابيات على قوافى عديدة الاولى  
رابعة في المشتهر والمنعكرو الثانية باينة في الصب والقلب الثالثة باينة  
في الحوى والشج على هذا القياس والاعناق في الغنة وهو الوقوع في  
امرثق وقد عنت الرجل وغنة غيره وهو الذي يبنى عليه القصيدة و  
البيت الح يرد شيان هذا التوفيد وروى ضرورة توقف معرفة الروى فيند  
على ما اخذه في توفيد وهي نسبة القصيدة وتوقف النية على معرفة الروى  
اذ لا ينسب القصيدة الى حرف حتى يعرف انه حرف وروى بالتحقق في حرف الروى ما  
قدماه نقل عن ابن جني او من الروى وفيه وجه آخر ذكره في سابق كما ذكر  
ثم الح قيل لابي محمد بن سعيد الكاتب بخرج الاشرف عمر بن سعيد دخل عليه في  
قصيدة مترق من كتبه فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان قوله  
ان هي جلت الوصل اى لم يمكن وان كانت تلك النعم جديدة في نفس الامر وقيل  
يحتمل ان يكون ما فيه معطوف على ما لم تمن اى ولم تكن جلية عند روى وان كانت  
كذلك في نفس الامر او جمل ابا دى بدل الاشمال من علم وينسب ان يقدر  
الرابط الى ابا دى لم لوجوبه في نفس البعض والاشمال وان لم يجب في بدل الكل  
كعدم وجوبه في الجملة اى هي نفس المبتدأ وقد جوز الفاضل المشيخ في المفتاح  
كون اليا دى مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه مخالف لبلد اللفظة حيث جروا  
بعد تقديمه الا المفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التامح فيقال فيمكن ان  
عن نزول الشدة الح الكلام يبنى على تشبيه السقوط الرتبة الذي هو السقوط  
بالسقوط الحسب كما مع لان القلب انك راى بان وقد يجوز ان يكون من جنس  
اطلاق المشو على الشفة الانشائية ارشد يقال غير ربيد واعدى وسعة  
ظنية واما اسقا والعن من الاخبار انكس يقال سرت العن واستهتها اى

اى اجنبها المشتو ويكون مث والعن قلت يحتمل ان الح قيل انما يستقيم  
هذا لولم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور ان هو  
في السجع وانت في غير بان الشر حمل قوله بقا ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم  
في مذهب السجع فاندفع هذا التمسك او لعدم رجوع الى تحيين الكلام البليغ  
فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحيين الكلام البليغ على عدم دخوله في  
فن البلاغة لا يسمي ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحيين في الخط وما  
لا اثر في التحيين اصلا تسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المحقق الا  
عدم الرجوع الى تحيين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع  
الح ويمكن ان يوجه بان لفظا واثر في التميز في التغير عن شدة وجوب ترك  
التوضيح ومثله شاع في عبارة المفتاح في فحسب الح اى صيرته مجنونا و  
وتحكي اسم امرأة والنهي ان يرعى عليه ذنب لم يفعله تفنن اى مشو في تحيين  
بعد تفنن من ما قيل في ما على شدة الح اى على كل حال وهو لم يسل راى لم يجل  
وهو يرم ابن سينان الى الى رث الرب صاحب زهير الذي يقول فيه قيل ملوم  
حيث كان ولكن الجواد على علة بهرم واما الهارم بفتح الهاء فهو كثير الشى  
صفر لا تزل الاخوان ساقها الح الاظانه يصنف دينارا لكن في بعضها ينسخ  
يدوانه صمجا وهو يصنف حرا كما يدل عليه بيت الثاني وهو قوله في كف دنا  
حرف ذي ذكر لها مجان يوطى وزنا ومثل التعديل الح قال العلاء في شرح  
المفتاح فان روى في بذلك اذ دواح او كمين او تطابق او كذا في ذلك  
في الغاية في الجنس كقولهم وصفنا في بذر زحام الح والعقد والقبول والرد  
والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والالتزام والسهر والنبأ  
والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المبيد في كيند الليل وابيداء يعرف في الحزب و  
الفرطاس والقلم ومثل ما سيجي لسبق الصفات من القرآن المبيد قوله تعالى  
هو الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر



ومن النبوي عليه السلام انا اخبركم باهكم الى واقركم مني في يوم القيمة  
احاسنكم اخلاقا فالموطنون اكسرها الذي بالصوت ويقولون الا اخبركم باه  
ببعضكم الا بعدكم مني في يوم القيمة اسوكم اخلاقا التماسا دون المنصوب  
ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مخرج النبي صلى الله عليه وسلم واليه  
وابيض يستفي النما ابو جهم ثمالا لينا في شعبة للامر بل وعلم بذلك ان  
الحال في قد سبق من ان بحث المقدمة تحقيق فينظر فيه بالتمثيل في الشئ  
والسر في رجل اي جعل بالزاء المعجمة والياء المهملة غار وهضام هفت  
الشئ اي كسرة ويقال هضمت اذا ظلم وكسر عليه والشدة القصيدة في لها  
ولم يكن ادرى الى الشئ يتعدى اما مفعولين يقال الشئ شرا مفعول  
الاول محذوف اي الشدة وادخل من الوجه وهو الخوف وموضع على ضرب  
لانه لا ادرى وقوله داني لا وجل اعتراف ويعدو بالعين المعجمة اي يصيح  
المرت واول منه في الضم يقطوع عن الاضافة منوبا كما في قبل وبعد اي  
اول كل شئ وحاصل المعنى وبقائك ما اسلم اين يكون اقدم من الآخر عند الموت  
عليه داني خائف مترتبة في المكارم الى المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة  
والبعية الخاضعة وقوفها صحي الى وقوف جمع الوقوف بمعنى الجس الى  
الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متقدم مفعول بصيرهم و  
انتقيا به في الحالية من فاعل هلك اي وقفا بكنه حال وقفا صحي في كرم  
شع قابلين لا تهلك السه اي فرط الحزن وشدة الحزن وتجميل اي جسر تجميل  
فان قلت الصبي جاء وقوله وقوف فاعل متقدم لا ضمير فيه فكان لا جواب  
ان يقول واقفا بها صحي كما تقول مررت بدارك قائما ساكنا فاجواب  
ان الاختيار عند سيوم بما كانت جمعا مذكورا ان يقول فيه مررت برجل  
حسن قوم قال زهير يكرت عليه غدة فوجدة فتعود الية بالبصر ثم لا يزل  
واذا كان مما يجمع جمع السرا كانت الاختيار ترك التثنية والجمع فيقول

فيقول مررت برجل صالح فومه مع انه يجوز ان يكون قوله وقوف منصوبا  
على المصدرية من قفا والتقدير وقوفاً مثل وقوف صحي ويجوز ان يكون مصدر  
وقع موقع الوقت لا استيفاء ويكون التقدير وقت وقوف صحي ثم الاثني  
الى جمع الاثني من الشئ وهذا ارتفاع في قضية الانف مع استواء في اخلاص  
وهو صفة مخرج عند الرب والطراز العلم والمواد ههنا الحد والشرف من  
القطر الاول في المجد والشرف ويسمى غارة وسخا لا غارة في اللغة نهيب  
المال والمسح تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر في سمي الرماح اي بالرمح  
المسر وهو جمع اسم من السرة وهو لون الاسر السبع بالضم احدى السنتين  
فيه محذوف على منط قوله تعالى افترى على الله كذبا ولا استفهام انكادى و  
يسل من الانالة وهي الاسطاة قال الشيخ في المسائل المشككة الى قديك بان  
المراد ينحل الزمان بمثل عدم تجويزه فيه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان  
تجويزه وجود مثله فكيف يتصور من الانش فيكون فاعل المعنى ان  
الزمان لا تاتي بمثل لانه لا يجوز فاعلا من ان ياتي به وانت فبغير ان لا بد ان  
يعبر عنه بغيره في النحل فان قدر مضى في تجويزه مثله لتبطل تدعيم  
فواز وجود مثله نفس الامر وعدم تجويز الزمان لعدم فاعل القصور  
بحاله اعتدى الزمان سجا روا الى الاصول ان يتجاوز الشئ من صاحب اي  
تقريه والام العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا تقديس شئ لان المعنى  
على المعنى والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المعنى الا انه عدل  
الى المستقبل لقصد استمرار الحكاية للام الماضية كما تقرر في امثلة قلت  
لما لم يبق نخل الزمان بعد اعداء سماته اياه لم يكن حل المضارع على الاستمرار  
ولا على الحكاية الى الابد قال ابن حبان اي يعلم الزمان الى قابلية ما ذكره  
ابن جني من الغلو وافقت اهل الشركة في ان الشئ فكيف النطف الى لم تخلق  
وقيل انها جمع لها وهي الهيئة المنطقية ونهية عطية وكذا قول



قول القاضي الارجاني ان كان الرواية في اسرها صيغة المعلوم فهو على كسر  
الدال لا غير فاعلم وان روى عن صيغة المجهول شيئا انه يستدعي الجواب  
المجوز فهو مدعي بفتح الدال على انه مصدر او هم زمان اي وقت تورثي  
والسمع بكسر الميم الاولى والاذن والمد مع بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العيني و  
قابله الخ اي رجماعة قابله او سميان حال من صميرت قطرها والسطح الجبل  
ما دام فيه الخرز والامر سلك شيئا اي ملا بها قبل قول الزمخشري انفسه  
لان فيه صيغة المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله اقال لي يوم يلما ان بعض  
القبول اشنع قال صنف عندي عليا اما انتي واوري قلت اس ان اقلها فيكما  
بالحق تخريم قال كلما قلت مهلا قال قل لي قلت فاسمع قال صنف قلت يعطى  
قال صنف قلت يمنع واجيب بان كون المراجعة من محسن البديعية محل نزاع  
ولهذا لم يذكرها المعر ولوسم فهي انما يعتبر في السؤال المكرر والجواب بالعباد  
ت مقيم الظن اي انما مقيم وادبا لظن محمده هو القلب الاماني جمع امينة و  
والعلق الاضطرب والجروى العطاء وقول ابي الطيب وابي شريك الخ  
الناء والريح وفناء الديار ما اشد من جوانبها محبك اي انا محبك في الجكن  
العجم اي المختل مرجح الباع الرجب الواسع والبلع قد رمد اليدين  
يدى صيف اي الغاية التي يبلغ اليها جعفر وقول ابي تمام بعده آه فيه كثر  
لان بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية  
حيث شبه الصبر بالبأس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اي شئ الملبوسية وهي  
تسمية الجازع وبين تسمية الجازع جازعا وذلك يستلزم كون الجازع محمودا وهو  
محمودا فذكر اللزوم ينتقل الى المزوم وابيت الاول لا يشتمل على هذا  
اللطائف فلا يكون ههنا من القسم الثالث بل من القسم الاول ان يكون  
احدى البينين منيبا في نسبة الشاعر بالزنية نسبة بالكلية نسبة اي تشبها  
اي المعنى المختل يقال فلست الشئ واخلفت اي استلست سبيلا

عن صيغة المجهول وهذا المسموع وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روي  
انه لما بلغ هرون كثرة اخفاه الفضل البركي وفرط احبته زمانه عار  
عليه غيره اقتضت الامر بالامر بحبه نكثت اليه ابر تو اس هذه الابيت  
قولا لهرون امام الهدي عند اخفاه الفضل المحب الى الحانفة انت على بابك من  
قدره فاست مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمثلك البتة فها هو هرون  
باطلاقة وخلق عليه الاطفال الاجتماع والى شدا الجامع واذا جعلت العطف  
ارجحت الى لية لما فيه العطف من ايهام تجويز عدم كبتة مع كبتة الذي فيه  
ونعم معفا نمة مبتدء صل فيه وجد لاه اعطاء مفعول مفعول سائل  
وقد طلبت عقباة اعلاها صهي العقباة اعفاة الزية وهو العلم الضخم  
شبيه بالنعفاة من الطير الطير الضخم كذا في الصحاح وقال الكمال المراء  
بالعقباة الاعلام هو الصور المحولة من الذهب وغيره على ركن الاعلام  
والعقباة الثاني جمع عقفاة الطير وهو الطائر المعروف الذي يضرب  
الارنب موقع القربى الى القربى ما افترس السباحة والهمة العطا  
فلم يلم بشئ يمكن ان يقال ان قوله في كانا من الجيش الحام بمعنى  
راى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت قرينة محيطه بهم  
بما يحكى عن ابن ميادة الخ ميادة اسم امرأة والتهلل طلاقا لوجه كما رو  
الاهنار التحوكر والمهد السيف المطبوع عن عديده الهند الهطية اسم شاعر  
يخس به لقصره وقيل الدامية فاستغف غما اعف غفيا اعف من الخروج  
كوي اي دعي منه واستغفاه من الخروج مع اي شاة الاعفاذ فكانت قال  
لا يستعمل انك السيف الا ظالم وابن ظالم الى آخر القصة وذلك لان السيف  
لما لم يكن قادرا الى الضرب كان ضرب المقتول به يندب بانه وزيادة ايلام  
انما فكان الضرب بمثل ظالم المقتول يقال بنا السيف الصادم لا يشع و  
اعفا السيف في العدة اي غلافه وان فيها ان يقتل يعا رائدة صبا اي مال



الى الجبل والقنوة كما شرفته فيما سبق وكما يمنع زال ومراعاة امر حريته  
بهاى فظل توتربا بانها تخرج عليها الرجال والمخارم جمع مفرد القياس  
او جمع غنم على خلاف كى من جمع من وهما ما يلزم اداؤه كالدين مثلاً  
وكذا الزمام وفيه زيادة مدح لهم لان وقت المقادير وقت الافتتاح هكذا  
في ظنك بهاء غيره كذا قبل وهذا انما يتيم اذا فهم الفك مجها صجنا وظنه  
السيف فظنه ومناطة النيمة وهى العودة اليه عنق الانثى العنق  
وكليب اسم قبيلة وارم اسم رجل واشوب اى الى شئ غريب يدعى  
ان كبت اى جمعت الى قبل متدفقة يقال ارجعت الامر لا يقال ارجعت  
على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه ويعلى كما جمعت  
واجمعت عليه والاول من ذهب لكسائر والثاني من ذهب الفراء وماه يرمي  
جزم زائد في اذا ضاق الشيء باليت شاكونه من شجرة العزوم تملك  
بهاى تملك السهبة كسرد الى وفي الصحاح ويلعب من العيش اى يتفهم  
ويلحق بالخيال الفاء اخره وانما صارت الالف يا لكسرة ما قبلها والنون  
زائدة لكن قد اوردت فيهم في فصل ب من ب الهاء اى هو عيش  
ابله نفل والنون والياء فيه زائدة كان للالحاق ويختصه والشبث ان  
والصمغ خلاف الكسرة السيرة الطريقة والمجمل الا في شجيرة جليل كانه كان مطوياً  
الى الاحسن جمع الاضنة وهى المحقد كسره هو اى صار الى السهل وهى الاضنة  
للنية وللذول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم وى كسرة  
ونقر وبعد كان لم يكن فيهم وسيطا ولم يكن بشئ من ال عمر وقد قلت لما  
اطلقت الى الوجبات جمع وجنة وهى ما انفع من الحزين والشقي  
احمر والفض بالمعجمين الظن والمراد به خد الحبيب وروضة كسره  
اطلقت والاس ورد اخضر كذا في شرح لجلال الدين الشافعي والملازمة  
الشو النابت على وجهه والهمزة في اشارة حرف النداء وعذار الرجل شجرة

شجرة النابت على موضع العذار واراد اى بالانصبغ ان صنفه اشارة  
اللازمة كسرة للضرورة وتوقفنا امون توقف بتوقف اصله توقف فاست  
اللون الحقيقة الفا كنا معاً من كسره كائده اراد بالاسم الزمان  
القريب لا حقيقة القوس الشدة والمكاملة المعاشة وفدى العين  
الحبث الذى وقع فيها حالة الوجود نر حرموا لها العوا جمع عالية  
للمرج وهى ما دخل منه الشئ المائنة والسوق الخيل معشاة وهو  
ابن خلاى ابن رجل وضع امره واشهر وطلع الشيا باركان الامور الصنف  
هو هذا كسرة نهكم به والشيا با جمع ثنية وهى طريقة العقبة الخ بالذى  
استوفت الى النية اعطى والبانة الذى للبدل اى بدل الذى استوفت  
واللعن الجماعة وصمير شجرة راجع الى الاستراض المدلول عليه باستوفت  
هو الى الذى وبالذى وقوله بنت اى فضعت وذلة جملة معشزة بنى ام  
ابن وفرة الا وابن الشبث اراد بالمشبه بكون الشين المعية وكراى  
الموجودة الكسرة الشبث الى ولا يقطع كلها من شبت فلاننا كقول  
بعض النارية جمع مغر والفاء الجمع عوض من بالنسبة منع اصاغره  
تتعلق بالتقوى والضمير المجرور رائد الى الانثى والاضافة لادنى التمس  
بها صاغره وهم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله  
دعى اصاغره حال مما يخطر على صدق بالخطر يقبله من جنس التدرج  
حيثما يقع اصاغره التوقف كسرة طط كقنا ما حرامهم ومدحوا هو  
الى حوم السهول قلوبا اى جعلها دابة حول الجيب وطير القلوب ما تنالها  
من الخواطر والوقع بالثبته يد جمع واقع كسرة جمع راعى اى والحال  
تلك الطيور كسرة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقية ادشاً والبرام  
الذليل واصله لصوق الانفس بالبرام وهو الرأى وزلة الليل لى الشمس  
بالخضار السودج ونضا بمنع خلق والصنع اللون والمراد بالظوء الثوب

في



المجمع فقا الكوكب الاحمر جمع حلم بالنهم وهو ما يراه النائم في نومه والنا  
عطف على الرضا او معطوف على امر وكذا ذكره في المختصر فيكون ان في قوله  
وعمره ونحوه من مرة فليس احدهما الاخر وقد ذكره شرح مجمع البحار  
ان صاحب فرس واخذ ربحه وابتاع عمرو بن فارت فلم يدركه حتى طعن  
كلباً وقد وصله ثم وقف عليه فقال يا من اغشى بشة ماء فقال من  
تركت الماء وراك وانصرف عنه وكفه فقال يا عمر واغشى بشة ماء فقتل عمر  
اليه واخبر عليه وهذا صريح فيما قلت وهي ان اليسوس الى ام امارة  
وهي سوس بنت سعد التميمي وكتب اسم شخصه والعالية ما فوق بخدا  
تهام والى ما وراك مكة وهي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال ايضا  
علو على غير قياس والمصاهرة اقوم الروح فيهم والاصهار اهل بيت الزينو  
فانكرها اي لم يعرفها تشب اي نسب وصاحبت اليسوس واذلاه واثنا  
انثت بقوله لعرك لواء صبحت في دار منقذ لما ضيم سعد هو حار لايان  
ولكنه اصبحت في دار غربة مع بعد فيها الذنب بعد عيث في والعوقيل  
الابل والفعل ذكر الابل امراة اي اسكن من هدا يهداء والغرة الغفلة  
فاجرت عليه يعني على القليل اي اسرعت قتله ونشب اشداى على وعلب  
وبكر قبيلتان كانا سورتين الساورة الموابنة والهنيلة الحية والرس  
جمع رقت وهي الحبة التي فيها نقط سواد وبياض نافع اي بالغ انا الابل  
المطلح المثل المشرف من اطل عليه ونمير قبيلة ولهذا انث الضير العالم  
البرها وانبع له الشئ اي قدر وانصبا بانصب على التمييز فكش الى تكش  
اي تصوت من اكش وهو صوت الافق من جلده لامن فيه فترش  
يصليح وبشرى من برى القلم كته برفع وجلال البرقع للذو وبشرى  
الاعز وكذلك البرقوع وجلال جمع جل كلبه بهم الى قوله كلبه اي  
وعينه وارتكبه والهم الحزن ناصب اي ذي نصب وانصب انتج ووصف

وتصف السهم بالنصب مجاز والتعب لها وجب السهم وليد ان سيماء كابد اماله و  
ويطو الكواكب في السيرة كناية عن طول الليل فراق ومن فارقت غير مدد الى  
مطلع قصيدة مدح بها كما فور الا ففيل الدولة نصر حني فارق سيف الدولة  
وقصيدة والراعي من الفارق سيف الدولة اما المقصود كما فور  
فواد ما تلي الدمام الى اي لنا فواد وما نافية والدمام الخ وقوله سلب ما يهب  
الليام كناية عن قصر العمر وفي الغزل الى مغازلة الناعى ما دمره و  
راودته وفي المثل اغزل عن امراء القيس والام الغزل وقيل الغزل مدح  
الاعضا الظاهر والمدح مدح الامور الباطنة وبينني ان يجنب في المدح  
ما يتطير به دوى انه لما بنى العنقصر بانه قصده بميدان بغداد وجلس فيه  
اشد اسحاق الموصلي يا دار غيرك البعل ومحاك باليت شعورى ما الذي اطارك  
فقط العنقصر وامرهم وكقول ابي الفرج الى دوى الى وما بعد البيت المذكور  
ولا يوزر كم من ابناى فقول مضحك والعقل منك بفحوا الدولة اعتبروا  
فالى اردت الملك من سيف ملك وقد كان استطال على البرايا ونظم جميعهم  
في حلك ملك فلو شئ الضحى جانه يوم القال بها عتوا اقرنك ولوزر النجوم  
انت رضاه بالان يقول رصيت عنك فامس بعد ما فرغ البرايا ضيق و  
فك قدرانه لو شاد يوما الى الدنيا بل ثوب لك يقال فرغت قومي اي  
على بهم بالشق او بالجمال والضنك الضيق السيف اصدق ابناى اكتب  
ان المراد من الكتب كتب النجوم وهذا سيف جانه الذي يباشر الضربة  
واخذ الفناء بعينه الحمار وقوله بين الصفائح مبتدأ خبره جملة في متونهم  
له والصفائح جمع صفحة وهي السيف العريض والمراد بسود الصفائح كسب  
التنجيم وبالعبء الريب والشك قول النجيين ان عمودية لا يفتح فمن فرضت  
شجاعة عظيمة لعمري الشكاة امر شكي منه وبعد البيت المذكور لكنهم اهل الحفاظ  
والندى فهم بمكان الزمان فاضل فان يشبهنا فيهم وعكس عليه ففهم اخرج منهم وكلوا الحفاظ



جمع كفيضة هي الغلبة والتميز والتميز بالانوار والوفاة الحكي بوجههم والبيان الحكي  
 الفرق والفرق الكسب والجمع الغني وهم الذين ادركوا الحيلة والادراك الشواغل ارجع طاعتهم  
 كما ان القيس بن مبرور وطره والمخضومون الذين ادركوا الحيلة والادراك كمن وليه المقدمون من اهل الكلام  
 ما انفردوا وجبرود على رمة وهؤلاء كلامهم يشهدون بكلامهم والمحدثون من اهل الكلام الذين نشأوا  
 بعد الصمد الاول من المسلمين كالبخاري وابن الطبري لا يشهدون بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما  
 يرويه ولا وجه لهذا الجعل ان صدر من صاحب الكفاية اثنا عشر قولاً لكل واحد منهم شواهد ما  
 اظهر عليهم قاموا لان من رايه في الوثوق والضبط ومنه القول على الدراية والاحتياط والاحتياط  
 في الاول لا يستلزم الاقناع الثاني والقول ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بربيل هو  
 الراي اشتهر وهو لا يوجب السمع كقولهم لو رايته في الشب خيرا فقل لا يتبين كون هذا من  
 الاقضية لان اول كلامهم في الشب يحتمل ان يكون بوجه شيا فيكون من سب الاول الكلام وعرفوا على  
 المعبران بان تمام من المخضومين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان واداه ان الاقضية ذهب العرب و  
 المخضومين مع انه لم يدرك الجاهلية وهذا لا ينافي ان سيدك الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك لانه اوردت  
 اتمام كقولهم بقيت بقا الذي لم يتركه وشعره الفارس طول ووضوح فوهم ان ما دام مصلياً بامرهم  
 فامره وانما ان المصلي يرضى لذكر من الطلب هو انما هي تخمين رايته في الكلام المبلغ وفروه  
 بان يخرج الكلام من بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين  
 فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المط الذي هو الاستعاذ لانه اسرع الطرق كما يفهم ذلك عند  
 اخذها الى الملوك الكبار لانها فانظرت فخرج السور الى بيان انك اذا نظرت افواج السور كلها  
 ومفرداتها رأيت من البلاغة واليقين والنواع الاشراق ما يفهم عن كنه وصف العبادة كالتمجيد  
 المفتحة بها اوائل السور وبما لا يتبادر بالبناء من اياتها انسابايتها الذين آمنوا فان مثل هذا  
 لا يتبادر بوقط السمع مع الامتنان اليه وكذا لا يتبادر بوجوه التمجيد نحو الامم وحم فانه مما يثبت ويحفظ مع  
 الاتماع اليه لانه يقر السمع غريب واما خواتم السور ففي غاية الحسن لا يركب الا الذي  
 ختم بالسورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتم ان عمران والفرايق خاتم سورة النور  
 النبيل العظيم خاتمة المائدة والوعود والوعيد خاتمة سورة الانعام وغير ذلك وقد عجز

في قوله اعجز مصراعين البقاء واخر من شقائق الفضا يقول قطيب مصفوع  
 في قوله اعجز مصراعين بخلية اما من صفع الديك اذا صاح واما من الصفع بمعنى  
 الجأجأ مع من الكلام لانه يأخذ من كل جانب من الكلام واما من صفق  
 اذا ضرب صوفة اي وسط رأسه والشقائق جمع شقيقة وهي شدة  
 لا يخرجها الفصحى عند سكره بشبه تكلمهم الفصحى بصوت الفصحى في تلك الحالة  
 فيقال مذكر شقيقة قطيب ذو شقيقة والتذكير للاصكال المذكورة  
 في علم المعاني وبيان انما لم يتوصل للبديع لكونه خارجا عن البلاغة

الحمد لله على التمام والصلوة والسلام  
 على سيد الانام وعلى آله الكرام

وعلى جميع المؤمنين

والمؤمنات

برحمتك

يا ارحم

الراحمين

م









